



2272  
689575  
329

V. 2

2272.689575,329

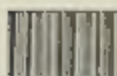
v.2

Murtadg 'Alam al-Hudg.

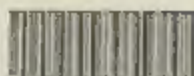
al-Dhari'ah ila usul al-shari'ah

[illegible]

PRINCETON U.



932101



0062872526

1994 FEB 10 11 11







۲۶۹  
۱۴۲  
آشارات دانشگاه تهران

۱۱۰۰/۲

# الذريعة إلى أصول الشريعة

تصنيف

صبيح مرتضى علم الهدى

قسمت دوم

از اخبار تا پایان

تصحیح و مقدمه و تعلیقات و فهارس

از

ابوالقاسم کرجی





# الذريعة الى اصول الشريعة

قسم دوم

# انتشارات دانشگاه تهران

شماره ۲/۱۱۰۰

گنجینه عقاید و فقه اسلامی

شماره ۲۶



تهران ۱۳۴۸

# الذريعة إلى أصول الشريعة

## تصنيف

صبيح محمد تقي، علم الهدى

قسمت دوم

از اخبار تا پایان

تصحیح و مقدمه و تعلیقات و فهرس

از

ابو حسن علی

### شمارهٔ مسلسل ۱۴۴۹

چاپ و تصحیفی بن کتاب در یک هزار و دویست نسخه در بهمن ماه ۱۳۴۸

در چاپخانهٔ ماسال چاپ دانشگاه تو ان حاسه بدیروم

حق طبع این کتاب تا سه سال بعد از انتشار دانشگاه

و مسئولیت صحت مطالب تصحیف شده در تصحیح است

بها: ۱۶۰ ریال

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وأصلوه والسلام على سيدنا  
محمد وآله الطاهرين !

بابُ الكلام في الاختيار

فصل في حد الخبير ومهم أحكامه

الواجب أن يُخَدَّ الحُجْرُ بِأَنَّهُ مَا صَحَّ فِيهِ الصِّدْقُ أَوْ الْكَذِبُ ،  
لِأَنَّ حُدَّهَ بِمَا يَقْصِي فِي الْكِتَابِ بِأَنَّهُ مَا صَحَّ فِيهِ الصِّدْقُ وَالْكَذِبُ  
يَنْتَقِضُ بِالْأَحَادِثِ لَا تَكُونُ إِلَّا صَدَقًا ، كَقَوْلِهِ : إِنَّهُ - تَعَالَى -  
مُخْبِرٌ بِتَعَالَمِهِ ، أَوْ عَالَمٌ لِنَفْسِهِ ، وَإِنْ لُجَّهَلَ وَالْكَذِبُ قَبِيحَانِ ،  
وَيَنْتَقِضُ - أَيْضًا - بِمَا لَا يَكُونُ إِلَّا كَذِبًا ، كَمَحْوِ قَوْلِهِ : إِنْ صَاحَبَ  
الْعَالَمُ مُخْبِرٌ ، وَكَذِبَ حَسْبُ .

- نسبة و التعيد من المصحح لا من الاصل .

٢ - : ا ب

٣ . ا ب + ص ح

۱ - ج - او الکبیر تہ ایضا . و ب و ح - مکنون .

٦ ب و ج العالم

وَقَدْ حَدَّه قَوْمٌ بِأَنَّهُ مَا احْتَمَلَ الصَّدِيقُ وَالْكَذِيبُ ، فَرَأَى مِنْ  
 أَنْ يَقُولَ فِي صَادِقٍ ١ وَكَاذِبٍ : إِنَّمَا صَدَقَا ، أَوْ كَذَبَا . وَحَدَّ الْخَبِيرُ  
 بِأَنَّهُ مَا احْتَمَلَ الصَّدِيقُ وَالْكَذِيبُ صَحِيحٌ فِي نَفْسِهِ ، وَجَارٍ مَحْرَى  
 مَا احْتَرَاهُ مِنَ الْحَدِّ . وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْحَرَّ عَنْ صَادِقٍ وَكَاذِبٍ بِأَنَّهُمَا  
 صَدَقَا أَوْ كَذَبَا لَا يَكُونُ إِلَّا كَذِبًا ، لِأَنَّ مُنْصَرَفَهُ لَيْسَ عَلَى مَا هُوَ بِهِ .  
 وَالْخَبِيرُ ٢ إِنَّمَا يُصِيرُ خَبِيرًا بِقَصْدِ ٣ الْخَبِيرِ ، لِأَنَّ الْكَلَامَ وَإِنْ  
 تَقَدَّمتِ الْمَوَاضِعَةُ فِيهِ فَإِنَّمَا يَنْتَقِ بِمَا يُعِيدُهُ ٤ بِالْقَصْدِ ، لِأَنَّ قَوْلَ لِقَائِلِ :  
 « مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ » لَا يَكُونُ حَرًّا عَه ٥ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - إِلَّا بِالْقَصْدِ .  
 وَحِكَايَةُ الْحَبْرِ كَمِطَّةُ ٦ ، وَلَا تَكُونُ ٧ الْحِكَايَةُ خَبْرًا  
 لِإِرْتِقَاعِ الْقَصْدِ . ١٠

وَإِطْهَارُ كَلِمَةِ الْكُفْرِ عَنِ الْإِكْرَاهِ لَا يَكُونُ ٨ خَبْرًا ، وَلَوْ كَانَتْ  
 كَذَلِكَ ، لَكَانَتْ كُفْرًا ، وَإِنَّمَا يُبَيِّنُ لَهُ إِطْهَارُ كَلِمَةِ ٩ الْكُفْرِ ١٠ تَعْرِيفًا  
 لَا إِخْبَارًا .

- |                   |                                  |
|-------------------|----------------------------------|
| ١ - ح : صدق       | ٢ - الف : حلاف                   |
| ٣ - ب : بالخبر    | ٤ - الف : ح : يعيد               |
| ٥ - الف : الخبر   | ٦ - الف : ما يعيده ، ب : ما يعيد |
| ٧ - ج : من ع      | ٨ - الف : عنه ، سلام             |
| ٩ - ح : بلمطة     | ١٠ - ب و ح : يكون                |
| ١١ - الف : تكون   | ١٢ - ب : كلمة                    |
| ١٣ - ج : ب : لكفر |                                  |

وَالْخَبِيرُ لَا يَحِلُّ مِنْ صَدَقٍ أَوْ كَذِبٍ ، وَلَا وَاسِطَةٌ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ ،  
لِأَنَّ لِلْخَبِيرِ تَعَمُّقًا بِالْمُخْبِرِ عَنْهُ . فَلَا يَخْضُرُ الْمُخْبِرُ عَنْهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ  
عَلَى مَا تَنَاوَلَهُ الْخَبِيرُ ، فَيَكُونُ صَدَقًا ، أَوْ لَيْسَ عَلَى مَا تَنَاوَلَهُ الْخَبِيرُ ،  
فَيَكُونُ كَذِبًا . وَإِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ النَّبِيِّ وَالْإِثْبَاتِ وَاسِطَةٌ فِي  
مُخْبِرِ الْخَبِيرِ ، فَلَا وَاسِطَةٌ فِي الْخَبِيرَيْنِ الصَّدَقِ وَالْكَذِبِ .

وَقَوْلُ الْحَاجِطِ : « إِنَّهُ لَا يَكُونُ كَادَةً إِلَّا مَنْ عِلْمٌ كَوْنُهُ كَذَلِكَ »  
بَاطِلٌ ، لِأَنَّ الْمُعْلَمَ يَصْهَرُ كُلُّ مُخْبِرٍ عَلِمُوا أَنَّ مُخْبِرَ خَبِيرِهِ لَيْسَ عَلَى  
مَا تَنَاوَلَهُ خَبِيرُهُ بِأَنَّهُ كَاذِبٌ وَإِنْ لَمْ يَقْنَعُوا أَنَّهُ عَالِمٌ بِذَلِكَ . وَتَوَكَّأَ الْعِلْمُ  
مُشْرَطًا ، لَوَجَبَتْ مُرَاعَاتُهُ كَمَا وَجَبَتْ مُرَاعَاةُ مُتَنَاوِلِ الْخَبِيرِ . وَالْمُسْلِمُونَ  
يَصْهَرُونَ لِیهودٍ وَالنَّصَارَى بِالْكَذِبِ عَلَى اللَّهِ . وَإِنْ كَانَ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ  
كَاذِبٌ ، بَلْ يَتَقَيَّدُ أَنَّهُ صَادِقٌ . وَتَوَكَّأَ الْأَمْرُ عَنِ مَا ادَّعَاهُ الْحَاجِطُ ؛  
لَوْجَبَ أَنْ يَكُونَ قَوْلُ أَحَدِنَا لِغَيْرِهِ : « إِنَّهُ كَاذِبٌ وَلَا يَعْتَمُّ بِأَنَّهُ عَالِمٌ  
بِكَذِبِهِ » مُنَاقِضَةٌ ، وَمِمَّا لَا يَتِمُّ أَنْ يَكُونَ حَقًّا ، وَمَعْلُومٌ خِلَافُ

١ - ب' و .

٢ - ج مع

٣ - ب يصيغون .

٤ - ب : بتناوله .

٥ - ج كذبت .

٦ - ب : لوحب .

٧ - ج - الامر ، بالمد .

٨ - ج : عبر

٩ - ب + لكان .

ذلك . و الجاحظ يتنى ' هذا على ' مذهبه في المعارف ، و أنها ضرورة ، و اعتقاده أن من لا يعرف فهو معذور ، و كونه كاذباً يقتضى الدم ، فلم ينصف به إلا مع العلم ، و قد بينا في الذخيرة وغيرها بطلان هذا المذهب ، و دلتنا على أن المتمسكين من المعرفة يقوم مقامها في لحوق الدم و استحقاق العقاب .

و الصدق من جنس الكذب . لأن السامع لا يفصل بينهما بالإدراك ، و لو اختلفا في الجنس ، لفصل بالإدراك بينهما .

و لم يكن الحر حراً لجنسه ، ولا لصيغته ، ولا لوحوده ، بل يقصد المخر إلى كونه خيراً ، و كل شيء دلتنا به على أن الأمر لم يكن أمراً لشيء ، يرجع إلى أحوال الأمور ، مما قدما ذكره مبسوطاً هو دلالته في الخبر ، فلا معنى لإعادته .

١ - الف + على .

٢ - الف + على .

٣ - ج - و .

٤ - ب + و .

٥ - ب : شيء .

٦ - ب : شيء .

٧ - الازامر .



## فصل في أن في الاخبار ما يحصل عنده العلم

اعلم أن أصحاب المقالات حكاوا<sup>١</sup> عن فرقة<sup>٢</sup> تعرف<sup>٣</sup> بالسمنية<sup>٤</sup> إنكار وقوع العلم عند شيء من الأخبار ، و أنهم يقصرون العلم على الإدراك دون غيره .

- و الذي يدل على بطلان هذا المذهب أنا نجد من سكون<sup>٥</sup> فويسنا إلى اعتقاد وجود البلدان الكبير والحوادث الأعظام ما يجده<sup>٦</sup> عند المشاهدات ، فمن تشكك<sup>٧</sup> في أن ذلك علم يقين<sup>٨</sup> كمن تشكك<sup>٩</sup> في الآخر ، و من ادعى أنه ظن قوي<sup>١٠</sup> كمن ادعى في الأمرين و الأشئ - إن كانت هذه الحكاية حقا - أن يكون من خالف في ذلك إنما خالف في الاسم دون المعنى ، و اشتت عليه العلم بالظن ، كما نقوله<sup>١١</sup> في السوفسطائية . و هذا القدر كاف

١ - ب و ح : حكوا .

٢ - ج : فرق .

٣ - الف - : تعرف .

٤ - السمنية كمرسة قوم بالهند دهر بون فائون

بالتاسخ . ( لقاموس المحيط ، ط مصر ، ج ١ ، ص ٢٣٨ ) .

٥ - ج : يجد .

٦ - ج : تشكل .

٧ - الب : يمين

٨ - ج : اقوى

٩ - ج : بقوله

١٠ - ج : - : في

## فصل في أقسام الاخبار

إِعْنَمَ أَنَّ الْأَخْبَارَ تَنْقَسِمُ<sup>١</sup> إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ . أَوَّلُهَا يُعْلَمُ أَنَّ مُحْضَرَهُ عَلَى مَا تَنَاوَلَهُ . وَثَانِيهَا يُعْلَمُ<sup>٢</sup> أَنَّ مُحْضَرَهُ لَيْسَ عَلَى مَا تَنَاوَلَهُ . وَثَالِثُهَا يَنْتَوَقَفُ<sup>٣</sup> فِيهِ .

وَمَا يُعْلَمُ أَنَّ مُحْضَرَهُ عَلَى مَا تَنَاوَلَهُ عَلَى صَرِيحَيْنِ . أَحَدُهُمَا يُعْلَمُ ذَلِكَ مِنْ حَالِهِ بِإِضْطِرَارٍ ، وَمِثَالُهُ يَغْيِرُ حَلَايفَ حَبْرٍ<sup>٤</sup> مِنْ أَخْضَرٍ<sup>٥</sup> بِأَنَّ السَّمَاءَ فَوْقَ وَالأَرْضَ تَحْتَا . وَمِنْ أَمْثَالِهِمْ - عَلَى الْحَلَايفِ الَّذِي فِيهِ ، وَسَنَدُ كُرِّهِ - الْأَحْبَارُ عَنِ الْمُلْدَانِ الْكِبَارِ وَالْحَوَادِثِ الْعِظَامِ . وَالْآخَرُ أَنَّ يُعْلَمُ أَنَّ مُحْضَرَهُ عَلَى مَا تَنَاوَلَهُ<sup>٦</sup> بِإِكْتِسَابٍ<sup>٧</sup> ، كَالْخَبِيرِ الْمُتَوَاتِرِ وَخَبَرِ اللَّهِ - تَعَالَى -<sup>٨</sup> وَخَبَرِ رَسُولِهِ - ص ع - وَخَبَرِ الْأُمَّةِ<sup>٩</sup> بِأَحْمِيهَا . وَقَدْ أَلْحَقَ قَوْمٌ بِهَذَا الْقِسْمِ لَوَاحِقَ مَسْنُوكَلَمٍ<sup>١٠</sup> عَلَيْهَا ، وَ

١ - ب : الخبر . ٢ - ج : ينقسم

٣ - الف : عمن . ٤ - ب و ج : متوقف .

٥ - ج : بين : يعني من ٦ - ب : خبر

٧ - الف : يعلم ان . ٨ - ب و ج : يسأله .

٩ - ج : بالكتاب . ١٠ - الف : جل شانه

١١ - ب : مكلم . ١٢ - لب : لائمة .

ثَمَّينُ الصَّحِيحِ مِنْهَا مِنَ الْفَاسِدِ إِذَا انْتَهَبَا إِلَيْهَا بِمَشِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى  
وَأَمَّا الْخَبْرُ الَّذِي يُعْلَمُ أَنَّ مُحَرَّرَهُ لَيْسَ عَلَى مَا تَنَاوَلَهُ ، فَيُنْقَسِمُ  
إِلَى قَسْمَيْنِ . أَحَدُهُمَا يُعْتَمَدُ ذَلِكَ مِنْ حَالِهِ بِاصْطِرَافٍ ، وَالثَّانِي يُعْلَمُ  
بِالْكِتَابِ . وَيُنْقَسِمُ إِلَى أَقْسَامٍ سَدَّ كُرْهَا إِذَا انْتَهَبَا إِلَى بَابِهَا  
بِإِذْنِ اللَّهِ .

وَأَمَّا الْخَبْرُ الَّذِي لَا يُعْتَمَدُ أَنَّ مُحَرَّرَهُ عَلَى مَا تَنَاوَلَهُ ، وَلَا أَنَّهُ  
عَنْ خِلَافِهِ ، فَيُنْقَسِمُ إِلَى قَسْمَيْنِ : أَحَدُهُمَا يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ ، وَ  
الْآخَرُ لَا يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ . وَالَّذِي يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ ١١ يُنْقَسِمُ إِلَى  
وَحْوٍ عَقْلِيٍّ بِغَيْرِ خِلَافٍ ، كَالْأَحْبَارِ الْمُتَعَمِّقَةِ بِالْمَنَافِعِ وَالْمَضَارِّ  
الْعَقْلِيَّةِ ، وَإِلَى وَحْوٍ سَمْعِيِّ \* وَثَابِتُهُ أَشْهَادُ بِلَا خِلَافٍ ، وَ  
أَحْبَارُ الْأَحْسَادِ الْوَارِدَةِ بِالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ عَلَى الْخِلَافِ ١٢ الَّذِي  
سَدَّ كُرْهُ . وَأَمَّا الضَّرْبُ الثَّانِي مِنَ الصَّرْتَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ ، وَهُوَ الَّذِي

[١٩٠]

- |   |                           |
|---|---------------------------|
| ١ - ب فاما .  | ٢ - الف مخبر              |
| ٣ - الف + ان .  | ٤ - ج : باصطراب .         |
| ٥ - ج : بالكتاب   | ٦ - الف وح - اد ، اشياء . |
| ٧ - انف : في  | ٨ - ح : + تعالى           |
| ٩ - ح : خلاف  | ١٠ - ج العلم              |
| ١١ - ب : لأول ، بجاء د لى يجب العمل به ح : - و الآخر ، ا ايعا |                           |
| ١٢ - ب : + و .  |                           |

لَا يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ ، فَيَنْقَسِمُ إِلَى قَسْمَيْنِ أَحَدُهُمَا يَقْتَضِي الرَّدَّ ،  
وَالثَّانِي يَحْتَاجُ التَّوَقُّفَ فِيهِ مِنْ غَيْرِ تَكْذِيبٍ وَلَا تَصْدِيقٍ . وَتَفْصِيلُ  
ذَلِكَ يَحْتَاجُ فِي مَوْضِعِهِ بِإِشْنَةِ اللَّهِ تَعَالَى .

## فصل في صفة العلم : الواقع عند الاخبار

- ٥ . اِنْتَهَمَ أَنَّ الْأَخْبَارَ عَلَى ضَرْبَيْنِ : صَرْبٌ لَا يَحْصُلُ عِنْدَهُ عِلْمٌ ،  
وَالضَّرْبُ الْآخَرُ يَحْصُلُ عِنْدَهُ الْعِلْمُ .  
فَأَمَّا الضَّرْبُ الْأَوَّلُ : فَخَارِجٌ عَنْ هَذَا النِّصْلِ ، لِأَنَّ الْعِلْمَ إِذَا  
لَمْ يَحْصُلْ فَلَا كَلَامَ لَنَا فِي أَنَّهُ ضَرُورِيٌّ أَوْ مُكْتَسَبٌ .  
وَأَمَّا الضَّرْبُ الثَّانِي : وَهُوَ مَا يَحْصُلُ عِنْدَهُ الْعِلْمُ ، يَنْقَسِمُ قَسْمَيْنِ :  
١٠ . أَحَدُهُمَا يَحْصُلُ الْعِلْمُ بِهِ ' لِكُلِّ عَاقِلٍ ' يَسْمَعُ تِلْكَ الْأَخْبَارَ ، وَلَا  
يَقَعُ مِنْهُمْ فِيهِ شَكٌّ ، كَأَخْبَارِ السُّلْدَانِ وَالْوَقَايعِ وَالْحَوَادِثِ الْكِبَارِ

- |                  |                   |
|------------------|-------------------|
| ١ - ج : العلم    | ٢ - ب : الى .     |
| ٣ - ج : اشتهاه . | ٤ - الف : العلم . |
| ٥ - ب : صرب      | ٦ - ب : لا        |
| ٧ - ج : لا       | ٨ - ب : محتمل .   |
| ٩ - الف : من .   | ١٠ - ب : .        |
| ١١ - ج : + د .   |                   |

وَالضَرْبُ الثَّانِي لَا يَحْصُلُ الْعِلْمُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ نَظَرَ، وَاسْتَدَلَّ، وَ  
عِلْمٌ<sup>٢</sup> أَنَّ الْمُخْبِرِينَ بِصِفَةِ مَنْ لَا يَكْذِبُ، وَ مِثَالُهُ الْإِحْبَارُ عَنْ  
مُعْجَزَاتِ النَّبِيِّ - ص ع - الْعَارِضَةِ عَنِ الْقُرْآنِ، وَمَا تَرْوِيهِ الْإِمَامَةُ  
مِنَ النَّصِّ الصَّرِيحِ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

فَأَمَّا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ، فَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ الْعِلْمَ الْوَاقِعَ عِنْدَهُ هـ  
صَرُورِيٌّ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ - تَعَالَى - بِالْعَادَةِ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي عَلِيٍّ وَأَبِي  
هَاشِمٍ وَمَنْ تَبِعَهُمَا مِنَ الْمُنْكَبِتِينَ وَالْقَهَّاءِ. وَذَهَبَ قَوْمٌ آخَرُونَ  
إِلَى أَنَّ الْعِلْمَ بِذَلِكَ مُكْتَسَبٌ لَيْسَ بِصَرُورِيٍّ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي  
الْقَاسِمِ<sup>٦</sup> الْبَدْعِيِّ وَمَنْ وَاقَفَهُ.

وَالَّذِي<sup>٧</sup> تَصَرُّتُهُ - وَهُوَ الْأَقْوَى فِي نَفْسِي - فِي كِتَابِ الذَّخِيرَةِ وَ  
الْكِتَابِ الشَّامِيِّ الْمَوْقُفُ عَنِ الْقَطْعِ عَلَى صِفَةِ هَذَا الْعِلْمِ بِأَنَّهُ صَرُورِيٌّ  
أَوْ مُكْتَسَبٌ، وَتَحْوِيزُ كَوْنِهِ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْوَحْهَيْنِ.  
وَإِنَّمَا قَوَى ذَلِكَ فِي نَفْسِي، لِأَنَّ الْعَالَمَ بِهَذِهِ الْأَحْيَارِ يُمَكِّنُ

١ - ب - و ح - يجب حصول (بحسب) يحصل.

٢ - ب - اعلم . ٣ - ب - لا .

٤ - ج - لو . ٥ - ح - و .

٦ - ب - القسم . ٧ - ب - بالشيء .

أَنْ يَكُونَ قَدْ تَقَدَّمَ لَهُ الْعِلْمُ عَلَى الْجَمْلَةِ بِصِفَةِ الْجَمَاعَةِ الَّتِي قَضَيْتِ  
الْعَادَةُ بِأَنَّهُ لَا يَحُوزُ أَنْ يَتَّفِقَ مِنْهَا الْكَذِبُ . وَلَا أَنْ تَتَوَاطَأَ عَلَيْهِ .  
وَجَائِزٌ أَنْ يَكُونَ قَدْ عَرَفَ ذَلِكَ وَتَصَوَّرَهُ ، فَنَمَا أَحْمَرَهُ عَنِ الْمُلْدَانِ  
وَالْأَمْصَارِ مِنْ وَحْدِهِ عَلَى تَبَكِّ الصِّفَةِ الْمُمَهَّدَةِ فِي نَفْسِهِ ، فَعَلَّ  
اعْتِقَادًا بِصِدْقِ هَذِهِ الْأَحْبَارِ ، وَكَانَ ذَلِكَ الْإِعْتِقَادُ عِلْمًا ، لِمُطَابَقَتِهِ  
لِلْجَمَاعَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ الْمُمَهَّدَةِ فِي نَفْسِهِ . وَيَكُونُ هَذَا الْعِلْمُ كَسْبًا لَهُ  
- لَامِحَاةٌ - عِبَرٌ ضَرُورِيٌّ .

وليس لأحد أن يقول أن إدخال التفصيل في الجملة إنما يكون فيما له أصل ضروري على سبيل الجملة . كمن علم أن من شأن الظلم أن يكون قبيحاً على سبيل الحمرة ، فإذا علم في ضرر<sup>١</sup> يعينه أنه ظلم ، قلل اعتقاداً يقبحه<sup>٢</sup> ، وكان علماً ، لمطابقته الجملة المتقررة<sup>٣</sup> ، وأنته جعلتم الحمرة مكسفة ، ولتفصيل كذلك .

۱- ب و ج ، حصره

٧ - لف - ٢

۳ ب . تعلی .

١ - ج و ح : اعتقد .

هـ - ج : العبدى .

١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩

۷- ی: ضرب.

الف : بقية .

٤ - ب + معلومة ضرورية .

وذلك<sup>١</sup> أنه لا فرق بين أن تكون<sup>٢</sup> الجملة المتقررة معلومة  
 ضرورة أو اكتساباً في حواجز بدء التفصيل عليها ، لأن من علم منّا  
 باكتساب<sup>٣</sup> أن من<sup>٤</sup> صح منه الفعل يجب أن يكون قادراً ، و  
 القادر يجب أن يكون حياً على سبيل الجملة ، ثم علم في بعض  
 الدوائر صحة الفعل ، فلا بد من أن يفعل اعتقاداً لأن<sup>٥</sup> تلك الدات<sup>٦</sup> قادرة ،  
 ويكون الاعتقاد علماً . وكذلك إذا علم في دات معينة أنها قادرة ،  
 وقد تقدمت الجملة التي ذكرناها ، فلا بد من أن يفعل اعتقاداً لكونها<sup>٧</sup>  
 حية ، ويكون هذا الاعتقاد علماً . فلا فرق إذن في دخول التفصيل  
 في الجملة بين الضروري والمكتسب . و<sup>٨</sup> كما أن ما ذكرناه  
 ممكن جائز ، فممكن - أيضاً - أن يكون الله - تعالى - يفعل<sup>٩</sup>  
 لنا العلم عند سماعنا الإخبار عن<sup>١٠</sup> السدان وما جرى مجراها<sup>١١</sup>  
 بالعادة ، وليس في العقل دليل على قطع باحد الأمرين ، قالشك في

١ - ح : كذلك .

٢ - ب و ج : يكون .

٣ - ح : المكتسب .

٤ - ب : من .

٥ - الف : مان .

٦ - الف : الدوات .

٧ - الف : مكوها .

٨ - ب : و .

٩ - ح : من .

١٠ - ب : مجراها .

ذلك غير مُخَيَّلٍ بِشَيْءٍ<sup>١</sup> من شروط التكليف .

وَقَدْ تَعَلَّقَ مَنْ قَطَعَ عَلَى الصَّرُورَةِ بِوُجُوهٍ :

أَوَّلُهَا<sup>٢</sup> أَنَّ الْعِلْمَ بِمُحْضَرٍ<sup>٣</sup> هَذِهِ الْأَحْبَارِ لَوْ كَانَ مُكْتَسَمًا لَكَانَ  
وَاقِعًا عَنْ تَأَمُّلِ حَالِ الْمُحْضَرِينَ ، وَتَلَوُّغِهِمْ إِلَى الْحَيْدِ الَّذِي لَا يَحْزُرُ  
أَنْ يَكُونُوا وَهُمْ عَلَى مَا هُمْ عَلَيْهِ ، وَهَذَا يَوْجِبُ أَنْ يَكُونَ مَنْ لَمْ  
يَسْتَدِلَّ عَلَى ذَلِكَ بِمَنْ لَيْسَ هُوَ مِنْ أَهْلِ الْإِسْتِدْلَالِ وَالنَّظَرِ مِنَ الْعَامَّةِ  
وَالْمُقَلِّدِينَ لَا يَتَقَمُّونَ<sup>٤</sup> السُّلْدَانُ وَالْحَوَادِثُ الْكِبَارُ ، وَمَعْدُومُ ضَرُورَةِ  
الِإِشْتِرَاكِ فِي عِلْمٍ ذَلِكَ .

وَمِنْهَا<sup>٥</sup> أَنَّ حَدَّ الْعِلْمِ الصَّرُورِيِّ قَائِمٌ فِي الْعِلْمِ بِمُحْضَرٍ أَحْبَابِ  
السُّلْدَانِ ، لِأَنَّهُ لَا تَتِمُّونُ مِنْ إِرَائَةِ ذَلِكَ عَنْ فَوْسِنَا وَلَا الشَّيْءِ فِيهِ ،  
وَهَذَا حَدَّ الْعِلْمِ الصَّرُورِيِّ .

وَمِنْهَا أَنْ اعْتِقَادَ كَوْنِ هَذَا الْعِلْمِ ضَرُورِيًّا صَارْفٌ<sup>٦</sup> قَوِيٌّ عَنِ النَّظَرِ  
فِيهِ وَالِإِسْتِدْلَالِ عَلَيْهِ ، فَكَانَ يَجِبُ<sup>٧</sup> أَنْ يَكُونَ<sup>٨</sup> كُلُّ مَنْ اعْتَقَدَ

١ - الف : شرط . ٢ - ب : أولها ، ومكانه يماس .

٣ - ب : بغير ، ج : محض . ٤ - ج : هذا .

٥ - ب : من . ٦ - ج : بمسوا .

٧ - ب : أولها ، بخلاف منها . ٨ - الف : صادق .

٩ - ج : يجب . ١٠ - ب : يكون .



أَنَّ هَذَا الْعِلْمَ ضَرُورِيٌّ غَيْرَ عَالِمٍ بِالْبُلْدَانِ وَالْأَمْصَارِ ، لِأَنَّ اعْتِقَادَهُ  
يَصْرِفُهُ عَنِ الطَّيْرِ ، وَمَعْلُومٌ ضَرُورَةٌ خِلَافَ ذَلِكَ .

فَيُقَالُ لَهُمْ فِيمَا تَعَلَّقُوا بِهِ أَوَّلًا : إِنَّ طَرِيقَ اكْتِسَابِ الْعِلْمِ بِالْفَرْقِ  
بَيْنَ الْجَمَاعَةِ الَّتِي لَا يَجُوزُ أَنْ تُكَذِّبَ<sup>٢</sup> فِي خَبَرِهَا وَبَيْنَ<sup>٣</sup> مَنْ يَحْوَزُ  
ذَلِكَ عَلَيْهِ قَرِيبٌ سَهْلٌ لَا يُحْتَاجُ فِيهِ<sup>٤</sup> إِلَى دَقِيقِ الطَّيْرِ وَلَطِيفِ الْإِسْتِدْلَالِ ،

وَكَلُّ عَاقِلٍ يَعْرِفُ بِالْعَادَاتِ الْفَرْقَ بَيْنَ الْجَمَاعَةِ الَّتِي تَقْضِي<sup>٥</sup> الْعَادَاتُ  
بِامْتِنَاعِ الْكَذِبِ عَلَيْهَا فِيمَا تُرْوِيهِ وَبَيْنَ مَنْ لَيْسَ كَذَلِكَ ، وَالْمَصَافِعُ  
الدُّبُوبِيَّةُ مِنَ التَّجَارِيثِ وَوُجُوهُ النُّصَرَاتِ مَنِيَّةٌ عَلَى حَصُولِ هَذَا الْفَرْقِ ،

لِأَنَّهُ مُسْتَعِدٌّ إِلَى الْعَادَةِ ، وَالذَّائِلُ الْبَسِيرُ كَافٍ فِيهِ ، وَالدُّوَاعِي إِلَى  
حَصُولِهِ قَوِيَّةٌ ، لِامْتِنَاعِ الْمُعَامَلَاتِ كَثَمًا<sup>٦</sup> إِلَيْهِ<sup>٧</sup> فَلَا يَجِبُ فِي الْعَامَّةِ ١٠  
وَمَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ التَّدْقِيقِ أَنْ لَا يَتَعَمَّقُوا مُخَرَّجَ هَذِهِ الْأَخْبَارِ .

وَيُقَالُ لَهُمْ فِيمَا تَعَلَّقُوا بِهِ ثَابٍ : غَيْرُ مُسَلِّمٍ لَكُمْ مَا حَدَّثْتُمْ بِهِ الْعِلْمَ  
الضَّرُورِيَّ ، وَمَا تُسَكِّرُونَ أَنْ يَكُونَ حَدُّهُ مَا قَعَلَهُ فِينَا مَنْ هُوَ أَقْدَرُ مِنَّا

١ - ح : هذه :

٢ - ح : الاكتساب

٣ - ح : يكتب .

٤ - الف : بين .

٥ - الف : فيه .

٦ - ب : يقضى : ح : يقتضى .

٧ - الف : إليه .

على وجه لا يُمكن من دفعه ، فلا ينبغي أن تجعلوا ما تقدّمتم<sup>١</sup> به  
من الحجة دليلاً على موضع الخلاف .

و يُقال لهم فيما تعتقوا به ثالثاً : إن العلم بالفرق بين صفة<sup>٢</sup>  
الجماعة التي لا يجوز عليها الكذب و يتمتع التواطؤ<sup>٣</sup> فيها للعقلاء<sup>٤</sup>  
كالمتحسين عند كمال عقولهم و شدة حاجتهم الى التفتيش<sup>٥</sup> و التصرف  
الى العلم بذلك بقوة الدواعي اليه و البواعث عليه ، و قد يحصل  
للعقلاء هذا العلم قبل أن يختص بعضهم بالاعتقاد الذي ذكرتم  
أنه صارف لهم ، فأذن لا يجب خلو محالفينا من هذه العلوم على  
ما ادّعوه . و يلتزم على هذا الوجه أن لا يكون أبو القاسم<sup>٦</sup> السخري  
عالمًا بأن المحدثات تنفّر<sup>٧</sup> الى حديث ، لأنه يعتقد أن العلم  
بذلك ضروري . و اعتماد هذا صارف له عن النظر ، فيجب أن لا  
يكون عالمًا بذلك ولا عارفاً بالله - تعالى - ولا بشيء من صفاته ،  
فأي شيء قالوه في السخري قلنا مثله فيما تعتقوا به .

١ - ح : مردنم . ٢ - ب : و صفة .

٣ - ح : الواسر ، ب : الواطوا . ٤ - ج : العقلاء .

٥ - ج : لتيش ، ب : التعيش . ٦ - الف و ب : القسم .

٧ - ح : تنفر .

فإن قيل : إذا جَوِّزْتُمْ أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ بِالْبُلْدَانِ وَمَا جَرَى  
مَجْرَاهَا ضَرُورِيًّا ، فَهَلْ يَشْتَرِطُونَ<sup>١</sup> فِي وَقُوعِ هَذَا الْعِلْمِ الشُّرُوطُ<sup>٢</sup>  
الَّتِي شَرَطَهَا أَبُو عَلِيٍّ وَابُو هَاشِمٍ ، أَمْ تَشْتَرِطُونَ غَيْرَهَا .

قُلْنَا ، لَا بُدَّ مِنْ شَرْطٍ يَخْتَصُّ<sup>٣</sup> نَحْنُ بِهِ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مَنْ  
أَخْبَرَ بِالْخَبَرِ الَّذِي قَالَهُ اللَّهُ - تَعَالَى - عَنْهُ الْعِلْمُ الضَّرُورِيُّ لَمْ  
يَسْتَقِ بِشَيْءٍ<sup>٤</sup> أَوْ تَقْلِيدٍ إِلَى اعْتِقَادٍ عَنِ مَوْجِبِ الْحَبِيرِ ، لِأَنَّ هَذَا الْعِلْمُ<sup>٥</sup>  
إِذَا كَانَ مُسْتَنَدًا إِلَى الْمَادَّةِ وَلَيْسَ بِمَوْجِبٍ عَنْ سَبَبٍ ، حَازَ فِي شَرْطِيهِ  
الْمُقْصَافُ وَالزِّيَادَةُ بِحَسَبِ مَا يَعْلَمُ اللَّهُ - تَعَالَى - مِنَ الْمَصْلُوحَةِ .

وَأَمَّا اخْتِجَانَا إِلَى هَذَا الشَّرْطِ لِثَلَاثِ أَسْبَابٍ : أَيْ فَرْقٍ بَيْنَ  
حَبِيرِ الْبُلْدَانِ وَالْأَحْبَارِ الْوَارِدَةِ بِمُعْجَزَاتِ النَّبِيِّ - صَلَّى - عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بَيْنَ  
الْقُرَّانِ ، كَحَبِيرِ الْجَدْعِ وَانْشِقَاقِ الْقَمَرِ<sup>٦</sup> وَتَسْبِيحِ الْحَصَى وَمَا أَشْبَهَ  
ذَلِكَ<sup>٧</sup> . ١٢ . وَأَيُّ فَرْقٍ<sup>٨</sup> - أَيْضًا - بَيْنَ أَحْبَارِ الْبُلْدَانِ وَحَبِيرِ النَّصِّ  
الْجَلِيِّ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - الَّذِي تَقَرَّدُ الْإِمَامِيَّةُ

١ - ط : تشتراطون ، لكن السخ كلها « يشترطون » . ٢ - الف : شروط

٣ - ب : يشبهه

٤ - ب و ج : يختص

٥ - ج : هذه

٦ - الف : فعل

٧ - ج : X بين

٨ - ج : خبر

٩ - ج ، + و .

بِنَقْلِهِ ؟ ! وَ أَلَا أَجْزَأُكُمْ أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ بِذَلِكَ كَيْتَهُ ضَرْوَرِيًّا كَمَا  
أَجْزَأُكُمْ فِي أَحْبَابِ الدُّلْدَانِ ؟ ! وَغَيْرُ مُتَمَتِّعٍ أَنْ يَكُونَ السَّبْقُ إِلَى  
الِإِعْتِقَادِ مَانِعًا مِنْ فِعْلِ الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ الْعَادَةِ ، كَمَا أَنَّ السَّبْقَ إِلَى  
الِإِعْتِقَادِ بِخِلَافِ مَا يُؤَلِّدُهُ النَّظَرُ عِنْدَ أَكْثَرِ مُخَالَفِيهَا مَانِعٌ مِنْ تَوَلِيدِ  
النَّظَرِ لِلْعِلْمِ ، فَإِذَا جَارَ ذَلِكَ فِيمَا هُوَ سَبَبٌ مُوجِبٌ ، فَأَوَّلَى أَنْ يَحْوَزَ  
فِيهَا طَرِيقَةُ الْعَادَةِ .

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ : قَبِيحٌ عَلَى هَذَا أَنْ لَا يُقَعَلَ الْعِلْمُ لِمَنْ  
سَبَقَ إِلَى إِعْتِقَادِ نَهْيِ الْمَعْلُومِ<sup>١</sup> ، وَ يُقَعَلَ لِمَنْ لَمْ يُسَبِّقْ ، وَ كَانَ يَجِبُ  
أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ الضَّرُورِيُّ حَاصِلًا لِجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ لِمَا ذَكَرْنَاهُ  
مِنَ الْمُعْجَزَاتِ وَ كَانَ يَجِبُ<sup>٢</sup> - أَيْضًا - أَنْ يَكُونَ الْإِمَامِيَّةُ عَالِمَةً  
بِالنَّصِّ ضَرْوَرَةً .

وَدِدْتُ أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَقُولَ<sup>٣</sup> : إِنَّ الْمَعْلُومَ فِي<sup>٤</sup> نَفْسِهِ إِذَا كَانَ  
مِنْ بَابِ مَا يُمَكِّنُ لِسَبْقِ إِلَى إِعْتِقَادِ فِيهِ إِمَّا لِنَشْئِهِ<sup>٥</sup> أَوْ تَقْلِيدِهِ<sup>٦</sup> لَمْ يَجْزِ<sup>٧</sup>

١ - الف : المعلوم .

١ - ج : توليده .

٢ - الف : يجب .

٢ - الف : من .

٣ - ب و ج : هي .

٥ - الف و ج : يقول .

٤ - ب : يجوز .

٧ - الف : نشئة .

اللهُ العادة بفعل العلم الضروري به ، وإن كان ميتا لا يجوز أن يدعوا  
المقلاء داع إلى اعتقاد فيه ، ولا <sup>١</sup> يفترض شبهة في مثله ، كالخير <sup>٢</sup>  
عن السلدان <sup>٣</sup> ؛ حاز أن يكون العلم به ضروريا و واقعا عند الخير  
بالعادة .

وليس لهم أن يقولوا : فأجيزوا <sup>٤</sup> أن يكون في العقلاء المغالطين <sup>٥</sup>  
لما السامعين بالأخبار من سبق إلى اعتقاد منع بالعادة من فعل العلم  
الضروري له ، وهذا يوجب أن يجوزوا <sup>٦</sup> صدق من أحرركم <sup>٧</sup> بأنه  
لا يعرف بمصر <sup>٨</sup> السلدان الكبار والحوادث العظام مع سماعه <sup>٩</sup>  
الأخبار وكمال عقله .

وذلك أنا تعلم ضرورة <sup>١٠</sup> أنه لا داعي يدعو المقلاء إلى السبق <sup>١١</sup>  
إلى اعتقاد نفي بلد من السلدان ، أو حادثه عظيمة من الحوادث ،  
ولا <sup>١٢</sup> شبهة تدخل في مثل ذلك ، هارق هذا أبواب أخبار السعيرات  
و البص .

١ - ح : - لا . ٢ ج كالخير .

٣ - الف لسان ٤ ب فاجيزوا ج : واجيزوا .

٥ - ط : يجودو ، لكن الصح كتبها : يجودوا .

٦ ب و ج : أحرركم ٧ ج : حرر .

٨ - ج : سبغة ٩ - ج : بالضرورة

١٠ - ج : والا .

فَأَمَّا الْقَوْمُ ؛ فَإِنَّهُمْ شَرَطُوا شَرْطًا ثَلَاثَةً .

أَوَّلُهَا أَنْ يَكُونَ الْمُخْبِرُونَ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ .

وَتَانِيهَا أَنْ يَكُونُوا ' عَالِمِينَ بِمَا أَخْبَرُوا ' عَنْهُ صَرُورَةً .

وَتَالِثُهَا أَنْ يَكُونُوا مَعْنً إِذَا وَقَعَ الْعِلْمُ بِخَبَرِ عَدَدٍ مِنْهُمْ وَقَعَ ' ٢

بِخَبَرِ كَلِّ عَدَدٍ مِنْهُمْ .

وَأَعْتَدُوا فِي اشْتِرَاطِهِمْ أَنْ يَكُونُوا أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ ، بِأَنْ قَالُوا لَوْ وَقَعَ

خَبَرُ أَرْبَعَةٍ ، لَوَجِبَ وَقُوعُهُ بِخَبَرِ كُلِّ أَرْبَعَةٍ ، فَكَانَ ' شَهُودُ الزَّيَا

دَا شَهِدُوا بِهِ ' عِنْدَ الْحَاكِمِ ، فَلَمْ يَقَعْ لَهُ الْعِلْمُ بِمَا شَهِدُوا بِهِ صَرُورَةً ،

أَنْ يَقْلَمَ الْحَاكِمُ أَنَّهُمْ ' كَذَبُوا أَوْ بَعْضُهُمْ ، أَوْ أَنََّّهُمْ شَهِدُوا بِمَا

لَمْ يُشَاهِدُوهُ ' ، وَهَذَا يَقْتَضِي أَنْ تُرَدَّ ' شَهَادَتُهُمْ مَتَى لَمْ يَكُنْ مُضْطَرًّا ١٠

إِلَى صَدَقَتِهِمْ ، وَالْإِحْصَاءُ عَلَى حَلَايفِ ذَلِكَ .

وَيُمْكِنُ الظَّنُّ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ بِأَنْ ' يُقَالَ : لَعَطُ الشَّهَادَةِ وَإِنْ ' ١١

١ - الب : يكون ٢ - ب و ج خبروا

٣ - ب : دعي ٤ - ب وكان : ج : مكاد

٥ - ب - ه ٦ - الب : ه

٧ - ب : شهدوه ٨ - ج : يرد

٩ - ب : إن ١٠ - ب : فان

كَانَ خَبِيراً بِمَعْنَى ، فَهُوَ <sup>١</sup> يُخَالِفُ لَفْظَ تَخْبِيرِ الْإِدْيِ لَيْسَ بِشَهَادَةٍ <sup>٢</sup> ،  
 قَالَا حَازَ أَنْ يُحَرِّىَ اللَّهُ - تَعَالَى - الْعَادَةَ بِفِعْلِ الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ عِنْدَ  
 الْحَبِيرِ الْإِدْيِ لَيْسَ فِيهِ لَفْظُ الشَّهَادَةِ ، وَلَا يَفْعَلُهُ عِنْدَ لَفْظِ الشَّهَادَةِ <sup>٣</sup> ،  
 وَإِنْ كَانَ الْكُلُّ إِخْضَارًا ، كَمَا أَنَّهُ - تَعَالَى - أُخْرِجَ الْعَادَةُ عَنْهُمْ  
 بِأَنْ يَفْعَلَهُ عِنْدَ خَبِيرٍ مِنْ <sup>٤</sup> خُتِرَ عَنْ <sup>٥</sup> مُشَاهَدَةٍ ، وَلَا يَفْعَلُهُ عِنْدَ خَبِيرٍ  
 مِنْ خُتِرَ عَنْ عِلْمٍ اسْتِدْلَالِيٍّ ، وَإِنْ كَانَ الْكُلُّ عِلْمًا <sup>٦</sup> وَيَقْبَلُ ؟  
 وَ <sup>٧</sup> أَمَّا الشَّرْطُ الثَّانِي مِنْ شُرُوطِهِمْ ؛ فَدَلِيلُهُ أَنَّ حَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ  
 يُخْبِرُونَ بِأَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - وَاحِدٌ <sup>٨</sup> ، وَأَنْ مُحَمَّدًا - ص ع -  
 رَسُولُ اللَّهِ <sup>٩</sup> ، وَلَا يَقْضِرُ مُخَالَفَتُهُمْ مِنْ <sup>١٠</sup> الْمُنْحَدَةِ وَ التَّرَاهِمَةِ  
 [١٩٧] وَ الْيَهُودِ إِلَى صَدِيقِهِمْ ، وَإِنْ اضْطَرُّوا إِلَى الْعِلْمِ بِمَا يُخْبِرُونَ \* بِهِ <sup>١١</sup>  
 مِنَ الْبُلْدَانِ وَمَا أَشْتَهَى .  
 وَ دَلِيلُهُمْ عَلَى الشَّرْطِ الثَّلَاثِ أَنَّهُ <sup>١٢</sup> لَوْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مُعْتَرَاً ؛

١ - ب : وهو .

٢ - ب : شهادة .

٣ - الف : ولا يفعله عند لفظ الشهادة .

٤ - ج : عن ، تعالى من

٥ - ج : - ص .

٦ - ج : عموماً .

٧ - ب : - و .

٨ - ج : - واحد

٩ - ج : - ص ع .

١٠ - ج : - و ج : - هـ .

١١ - ب : - من .

لَحَازَ أَنْ يَكُونَ فِي النَّاسِ مَنْ يُضَيِّرُهُ<sup>١</sup> الْجَمَاعَةُ الْكَثِيرَةُ عَنْ مُشَاهَدِهِ  
وَلَا يَقْتَمُ مُخْصَرَهُمْ ، وَ تَجْوِيزُ ذَلِكَ يَقْتَضِي أَنْ يُصَدَّقَ<sup>٢</sup> مَنْ خُفِّرَ  
عَنْ نَفْسِهِ بِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ أَنَّ فِي الدُّنْيَا سِدًّا<sup>٣</sup> يُعْرِفُ<sup>٤</sup> بِمَصْرٍ وَمَا جَرَى  
مَجْرَاهَا .

• وَأَمَّا<sup>٥</sup> النَّاسُ ، فَإِنَّهُ يَتَعَلَّقُ<sup>٦</sup> فِي بَصَرِهِ مَذْهَبُهُ بِأَنْ يَقُولَ :  
لَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ الْعِلْمُ الضَّرُورِيُّ بِمَا لَيْسَ بِمُدْرِكٍ ، وَمُخْصَرُ الْأَخْبَارِ  
عَنِ السُّلْدَانِ أَمْرٌ غَائِبٌ عَنْ إِدْرَاكِ مَنْ لَمْ يُشَاهِدْ ذَلِكَ ، فَلَا يَجُوزُ  
أَبَ أَنْ يَكُونَ ضَرُورِيًّا ، لِأَنَّهُ لَوْ حَازَ أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ بِالْغَائِبِ عَنْ  
الْحَوَاسِّ ضَرُورِيًّا ، حَارَ أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ بِالْمَحْسُوسِ مُسْتَدَلًّا عَلَيْهِ .  
• وَ زَمَّا تَعَلَّقَ فِي ذَلِكَ بِأَنَّ الْعِلْمَ بِمُخْصِرِ الْأَخْبَارِ إِنَّمَا يَحْصُلُ بَعْدَ  
تَأَمُّلِ أَحْوَالِ الْمُخْصِرِينَ بِهَا وَصِفَاتِهِمْ ، قَدَّلَ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ مُكْتَسَبٌ .  
فَيُقَالُ لَهُ فِي شَبَّهِهِ<sup>٧</sup> الْأُولَى : لِمَ زَعَمْتَ أَنَّ الْعِلْمَ بِالْغَائِبِ  
عَنِ الْحِسِّ لَا يَكُونُ ضَرُورِيًّا ؟<sup>٨</sup> أ<sup>٩</sup> وَلَيْسَ اللَّهُ - تَعَالَى - قَادِرًا عَلَى فِعْلِ

١ - ج : صدق .

١ - د : يضر .

٢ - ب : تعرف .

٣ - الف : سد .

٤ - ب : متعلق .

٥ - ب : فاما .

٦ - ب : - أ .

٧ - ب : الشبهة .



العلم بالغائب عن الحس<sup>١</sup> مع غيبته؟<sup>٢</sup> فما المَكْرَمُ أن يَقَعَهُ  
بِمَحَرِّ الْعَادَةِ عِنْدَ إِخْبَارِ حِمَاةٍ مَحْصُوصَةٍ<sup>٣</sup>؟ وليس له أن يَدْعَى  
أَن ذَلِكَ لَيْسَ فِي مَقْدُورِهِ ، كَمَا يَقُولُ : إِنَّ الْعِلْمَ بِدَاتِهِ لَا يَوْصَفُ  
بِالْقُدْرَةِ عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الْعِلْمَ بِالْمَذْرُكَاتِ قَدْ يَكُونُ  
مِنْ فِعْلِ اللَّهِ - تَعَالَى - عَلَى بَعْضِ الْوُجُوهِ ، وَلَيْسَ يَقَعُ الْعِلْمُ بِذَلِكَ<sup>٤</sup>  
إِلَّا وَهُوَ مَقْدُورُهُ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ عَلَى مَذْهَبِ الْعِلْمِ بِدَاتِهِ - تَعَالَى -  
لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ<sup>٥</sup> وَقُوعُهُ مِنْهُ عَلَى وَجْهِ مِنْ الْوُجُوهِ . وَ - عَلَى هَذَا -  
أَيُّ<sup>٦</sup> فَرْقٍ بَيْنَ أَنَّ يَقَعَلَ الْعِلْمُ بِالْمَذْرُكَ عِنْدَ إِدْرَاكِهِ ، وَبَيْنَ أَنَّهُ  
يَقَعُ<sup>٧</sup> هَذَا الْعِلْمُ بِعَيْنِهِ عِنْدَ بَعْضِ الْأَخْبَارِ عَنْهُ؟<sup>٨</sup> وَإِنَّمَا لَمْ يَحْزَنْ أَنَّ  
يَكُونُ الْمَشَاهِدُ مُسْتَدْلًا عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ صُرُورُهُ لِنُكْمَالِ الْعَقْلِ ،<sup>٩</sup>  
وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَسْتَدِلَّ وَ يَنْظُرَ فِيمَا يَقَعُهُ<sup>١٠</sup> ضَرُورَةً ، لِأَنَّهُ مِنْ شَرِطِ  
صَعَةِ النَّظَرِ ارْتِفَاعَ الْعِلْمِ<sup>١١</sup> بِالْمَنْظُورِ فِيهِ .

١ - ج لا يكون ، تا انما . ٢ - الف : يصلح .

٣ - ب : الذي ، بحاي اي . ٤ - ب : العلم بالمذكر ، تا اینجا .

٥ - ب : نعمه . ٦ - ج : المعلم .

وَأَمَّا الشُّبْهَةُ الثَّانِيَةُ . فَمَعْدَةُ عَنِ الصَّوَابِ ، لِأَنَّهَا <sup>١</sup> مَبْنِيَّةٌ عَلَى دَعْوَى ، وَمَنْ هَذَا الَّذِي يُسْتَمْتَحَلُّ لَهُ مِنْ حَصُولِهِ أَنَّ الْعِلْمَ يُنْخَرِفُ <sup>٢</sup> الْإِخْبَارَ عَنِ الْمُلْدَانِ وَمَا خَرَى مَجْرَاهَا <sup>٣</sup> يَقَعُ عَقِيبَ التَّأَمُّلِ لِصِفَاتِ الْمُخِيرِينَ؟! أَوَلَيْسَ خَصْمُهُ مِنْ أَصْحَابِ الضَّرُورَةِ يَقُولُونَ : إِنَّهُ يَقَعُ مِنْ غَيْرِ تَصْحِيحٍ شَيْءٌ مِنْ <sup>٤</sup> التَّأَمُّلِ لِأَحْوَالِ الْمُخِيرِينَ ، وَإِنَّهُ إِنَّمَا يَقْتَضِي أَحْوَالَ الْمُخِيرِينَ بَعْدَ حَصُولِ الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ <sup>٥</sup> بِمَا حَسَّرَ وَاعَهُ <sup>٦</sup> ١٥

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي وَهُوَ مَا يَحْصُلُ عِنْدَهُ الْعِلْمُ بِتَأَمُّلٍ <sup>٧</sup> وَنَظَرٍ ، فَلَا بُدَّ فِيهِ مِنْ بَيَانِ صَعْبَةِ الْمُخِيرِينَ الَّذِينَ <sup>٨</sup> يَجِبُ عِنْدَ النَّظَرِ فِي خَبَرِهِمْ الْعِلْمُ عَلَى حِمَّةٍ <sup>٩</sup> ١٠ <sup>١٠</sup> الْاِسْتِدْلَالِ ، <sup>١١</sup> وَلَهُ شُرُوطٌ ثَلَاثَةٌ :

أَوَّلُهَا أَنْ يَتَلَفَّ الْمُخِيرُونَ إِلَى <sup>١٢</sup> حَدٍّ فِي الْكَثَرَةِ لَا يَجُوزُ فِي الْعَادَةِ أَنْ يَتَّفِقَ مِنْهَا <sup>١٣</sup> الْكَذِبُ عَنِ <sup>١٤</sup> الْمُخِيرِ .

- |                        |   |
|------------------------|---|
| ١ - ب : لا بها         | ٢ - ب - لمخير .                             |
| ٢ - الف : مجراها .     | ٤ - الف : ما بعد كلمة « تصحيح » غير مقروء . |
| ٥ - ب : اخبار .        | ٦ - ج : + له .                              |
| ٧ - ب - ما حسروا عنه . | ٨ - ج : بالتأمل .                           |
| ٩ - ج : الذي           | ١٠ - الف : - حمة .                          |
| ١١ - الف : استدلال     | ١٢ - ج : على .                              |
| ١٣ - ج : منه           | ١٤ - ج : من                                 |

و ثانياً أن يُعلم أنهم لم يجمعهم على الكذب جامع<sup>١</sup> ، كالتواطى<sup>٢</sup>  
أو ما جرى مجراه

وثالثها أن يُعلم أن اللبس والشبهة فيما أحصوا<sup>٣</sup> عنه زائلا. هذا إذا كانت الجماعة مُخْبِر<sup>٤</sup> عن المُخْبِر<sup>٥</sup> بلا واسطة، وإن كانت هناك واسطة، وَحَسَّ اعتقاد هذه الشروط التي ذكرناها في جميع الوسائط التي بينهم وبين المُخْبِر عنه. وتأثير هذه الشروط التي ذكرناها في العلم بصحة الخبر واضح :

أما الشرط الأول من حيث كُفَاتِي لم يُعلم أن الجماعة قد بلغت<sup>٦</sup> من الكثرة إلى الحد الذي لا يجوز معه اتفاق الكذب منها عن المُخْبِر الواحد ، لم نؤمن<sup>٧</sup> أن يكون كذبت<sup>٨</sup> اتفاقاً، كما يجوز ذلك في الواحد والاثني.

وأما الشرط الثاني فإنا متى لم نُعلم<sup>٩</sup> أن التواطؤ<sup>١٠</sup> و'' ما

١ - ح . كالتواتر . ٢ - ب و ج . حروا .

٣ - ج . يحصر . ٤ - الف : الخبر .

٥ - ح : سئل . ٦ - ب : ناصر .

٧ - الف : كذب . ٨ - الف : معهم .

٩ - الف : التواطؤ . ١٠ - ب : اد .

حل<sup>١</sup> محلّه مرفّع<sup>٢</sup>، يجوزنا أن يكون التواطؤ<sup>٣</sup> وما جرى مجراه هو العام<sup>٤</sup> لها<sup>٥</sup> على الكذب.

و أما الشرط الثالث، فمن المعلوم أن الشبهة قد تدعو إلى الكذب، وتُجمع<sup>٦</sup> الجماعات عليه، كإخبار الخلق الكثير من المطّلين عن مذهبهم الباطلة لأجل الشبهة الداخلة عليهم، وقامت ههنا<sup>٧</sup> الشبهة مقام التواطؤ<sup>٨</sup> في الجمع على الكذب، ولا فصل فيما اشترطنا فيه ارتفاع الشبهة والنسب بين<sup>٩</sup> أن يكون المضّر عنه مشاهداً أو غير مشاهد<sup>١٠</sup> في صحة<sup>١١</sup> دحول الشبهة فيه<sup>١٢</sup>، لأن اليهود والنصارى مع كثرتهم نقلوا صلب المسيح - ع - لما اتّسوا عليهم، فظنوا أن الشخص الذي رأوه مصلوباً هو المسيح ع وقيل: وإن سبب دحول الشبهة هو أن المصلوب قد اتّغير<sup>١٣</sup> خلقه<sup>١٤</sup>، وتَنكَّر<sup>١٥</sup> صورته، ولأن بُعد المصلوب<sup>١٦</sup> عن العن يقتضى اشتباهه بغيره.

١ - ج: حتى . ٢ - الف: التواطؤ .

٣ - الف: لـ ٤ - ج: يجمع .

٥ - ر: وح: ها . ٦ - الف: من .

٧ - الف: - أو غير مشاهد . ٨ - ب: عر ، نحى صحة .

٩ - ب: - فيه . ١٠ - ج: يعبر .

١١ - ب: وح: عليه . ١٢ - ب: وح: - أيضاً .

وَالْوَجْهُ فِي اشْتِرَاطِ ثُبُوتِ هَذِهِ الشُّرُوطِ فِي جَمِيعِ الطَّبَقَاتِ  
الْمَتَوَسِّطَةِ بَيْنَهُمَا وَ بَيْنَ الْمُخْبِرِ عَنْهُ أَنَّ ذَلِكَ مَتْنِي <sup>١</sup> لَمْ يَكُنْ مَعْلُومًا  
حُوزًا أَنَّ الْجَمَاعَةَ الَّتِي تَدِينَا صَادِقَةٌ ، وَ مَنْ حَرَّتْ عَنْهُ <sup>٢</sup> قَدْ <sup>٣</sup> يَحُوزُ  
أَنْ يَتَّفِقَ مَعَهُ الْكَذِبُ . وَ عِنْدَ تَكَامُلِ هَذِهِ الشُّرُوطِ نَعْلَمُ <sup>٤</sup> كَوْنَ  
الْمُخْبِرِ <sup>٥</sup> صَدَقَ ، لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَتَّفَقْ مِنْ كَوْنِهِ إِمَّا كَذِبًا أَوْ صَدَقًا ،  
فَنُطْلَقَ كَوْنُهُ كَذِبًا ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ ، لَكَانَ إِذَا وَقَعَ اتِّفَاقًا ،  
أَوْ لِنِوَاطُورٍ <sup>٦</sup> ، أَوْ عَنْ شُبهةٍ ، فَإِذَا بَطُلَ <sup>٧</sup> ذَلِكَ كَمَثَلِهِ ، فَلَا نَدْرِي مِنْ كَوْنِهِ  
صَدَقًا .

وَبَقِيَ عَلَيْنَا أَنْ نَدُلَّ <sup>٨</sup> عَلَى الطَّرِيقِ الْمَوْصِلِ إِلَى الْعِلْمِ <sup>٩</sup> .  
يُشْبِهُ <sup>١٠</sup> هَذِهِ الشَّرَاطِطِ .

أَمَّا اتِّفَاقُ الْكَذِبِ عَنِ الْمُخْبِرِ الْوَاحِدِ ، فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ مِنَ الْجَمَاعَاتِ ،

١ - الف : - ثبوت .

٢ - ب : مبنى .

٣ - الف : حصرهم .

٤ - ج : فلا ، حاشى قد

٥ - الف و ج : منهم .

٦ - ب و ج : تعلم ، ب : ان .

٧ - ب و ج : لمخبر .

٨ - الف : الواطى

٩ - ج : و اما .

١٠ - ج : من

١١ - ج : تدل

١٢ - ب : للعلم .

١٣ - ج : ثبوت .

وَالْعِلْمُ بِامْتِحَالِهِ ذَلِكَ وَأَنَّ حَالِ الْجَمَاعَةِ يُضَالِفُ<sup>١</sup> حَالِ الْوَاحِدِ  
 ضُرُورِيٌّ ، وَلِهَذَا حَازَ أَنْ يُخَيَّرَ أَحَدُ<sup>٢</sup> مَنْ حَضَرَ<sup>٣</sup> الْجَامِعَ فِي يَوْمِ  
 الْفُعْمَةِ كَاذِبًا بَأَنَّ الْإِمَامَ تَنَكَّرَ عَلَى أَمِّ رَأْسِهِ مِنَ الْمُنْتَرِ ، وَلَا يَحُوزُ  
 أَنْ يُخَيَّرَ بِذَلِكَ حَمِيعٌ مِمَّنْ حَضَرَ<sup>٤</sup> الْجَامِعَ وَهُمْ كَاذِبُونَ ، إِلَّا  
 لِتَوَاطُؤِ<sup>٥</sup> ، أَوْ مَاجَرِي مَجْرَاهُ\* . وَقَدْ شُبِّهَ<sup>٦</sup> اقْتِسَاعُ ذَلِكَ مِنَ الْجَمَاعَةِ [١٣]  
 بِامْتِحَالِهِ اخْتِمَاعِ الْجَمَاعَاتِ عَلَى نَظْمِ بَيْتٍ مِنَ الشُّعْرِ<sup>٧</sup> عَلَى صِفَةِ وَاحِدَةٍ ،  
 وَاجْتِمَاعِهِمْ عَلَى تَصَرُّفِ مَحْصُورٍ ، وَ أَكَلِ شَيْءٍ مُعَيَّنٍ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ  
 جَامِعٍ . وَشُبِّهَ - أَيْضًا - بِمَا تَقْتَضِيهِ<sup>٨</sup> مِنْ<sup>٩</sup> امْتِحَالِهِ أَنْ يُخَيَّرَ أَحَدًا  
 مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ عَنْ أُمُورٍ كَثِيرَةٍ ، فَيَكُونُ الْخَيْرُ بِالْإِتِّفَاقِ صَدَقَ ، وَ  
 مِنَ الْمَعْلُومِ جَوَازُ أَنْ يُخَيَّرَ الْجَمَاعَةُ الْكَثِيرَةُ بِالصَّدَقِ مِنْ غَيْرِ تَوَاطُؤٍ<sup>١٠</sup>  
 وَمَاجَرِي مَجْرَاهُ<sup>١١</sup> . وَلَا يَحُوزُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْكُذِبِ ، لِأَنَّ الصَّدَقَ

١ - ج : تعداد ٢ - ج : احدا

٣ - الف : حضر ٤ - الف : هو

٥ - الف : لتواطؤ ، ب : التواطؤ . ٦ - ج : شبهة

٧ - ب : الشعر ٨ - ب و ج : معه

٩ - ج : من ١٠ - ج : - و .

١١ - الف : تواطى . ١٢ - ب و ج : - و ماجرى مجراه .

يَحْرَى فِي الْعَادَةِ مَجْرَى مَا فِيهِ سَبَبٌ جَامِعٌ مِنْ تَوَاطُؤٍ<sup>١</sup> أَوْ<sup>٢</sup>  
مَا حَرَى مَجْرَاهُ، لِأَنَّ عِلْمَ الْمُخَيَّرِ بِكَوْنِ الْخَيْرِ صَدَقَ دَاعٍ إِلَى  
الْإِجْبَارِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْكَذِبُ، لِأَنَّ الْكَذِبَ يَحْتَاجُ إِلَى جَامِعٍ  
عَلَيْهِ وَدَاعٍ إِلَيْهِ.

- فَأَمَّا مَا بِهِ يُعْتَمَدُ فَقَدْ تَوَاطُؤُوا<sup>٣</sup>، فَإِنَّ الْجَمَاعَاتِ الَّتِي تَرَوِي الْحَبَرَ<sup>٤</sup>  
رَبَّمَا نَلَفَتْ مِنَ الْكَثَرَةِ إِلَى حَدٍّ يَسْتَحِيلُ عَلَيْهَا<sup>٥</sup> مَعَهُ التَّوَاطُّؤُ<sup>٦</sup>  
بِالْمُرَاسَلَةِ أَوْ الْمَكَاتِبَةِ وَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ، لِأَنَّا نَعْلَمُ ضَرُورَةَ أَنَّ  
جَمِيعَ أَهْلِ بَعْدَادَ لَا يَجُورُ أَنْ يُوَاطُّوْا<sup>٧</sup> مَعَ<sup>٨</sup> أَهْلِ الشَّامِ لَا بِاجْتِمَاعٍ  
وَمُشَافَهَةٍ وَلَا بِمُرَاسَلَةٍ<sup>٩</sup> وَمَكَاتِبَةٍ. عَنَى أَنَّ التَّوَاطُّؤَ<sup>١٠</sup> فِيمَنْ يَصْبَحُ  
ذَلِكَ فِيهِ<sup>١١</sup> مِنَ الْجَمَاعَاتِ مُشَافَهَةً أَوْ بِالْمُرَاسَلِ وَالْمَكَاتِبِ لِأَنَّ  
عَلَى مَجْرَى الْعَادَةِ مِنْ أَنْ يَظْهَرَ لِمَنْ خَالَطَهُمْ وَأَخْتَمَرَ أَحْوَالَهُمْ،  
وَالْعَادَةُ شَاهِدَةٌ<sup>١٢</sup> بِثَبُوتِ هَذَا الْحُكْمِ، فَقَبْرُ مُكِبَرٍ دَفَعَهُ. وَأَمَّا

١- الف : تواطؤ.

٢- الف : و.

٣- الف . لتواطؤ.

٤- ح : الكثيرة.

٥- الف : عليها.

٦- الف : بتواطؤا.

٧- ب و ج : جميع.

٨- الف : مراسة.

٩- ب : فيه دعت.

١٠- ب : - و .

١١- الف : شاعة.

ما يقوم مقام التواطؤ من الأسباب الجامعة كتحويل السلطان  
وحواف صريه وما يجرى مجرى ذلك فظهوره و علم الناس به  
على مجرى العادة واحياناً ، لأن الجماعة لا يجوز أن تتجمع  
لأجل خوف السلطان على الأمر الواحد إلا بعد أن يظهر لهم هذا  
التخويف والرهيب المحوجان إلى اتفاق دواعيهم ، وما هذه حاله  
لأبد من العلم به والقطع على فقدته إذا لم يظهر عليه .

وأما ما به يعرف ارتفاع اللبس والشبهة عما تخبر به  
الجماعة ؛ فهو أن تخبر الجماعة عن أمر مدرك بمشاهدة أو  
سماع يعم انتفاء أسباب اللبس والشبهة عن ذلك المخبر ، فإن  
أسباب التباس المذكرات معلومة ، يعلم انتفاؤها حيث تنقضي  
ضرورة .

وأما ما به يعلم ثبوت الشرائط التي ذكرناها في جميع الطبقات

١- الف : لتواطى

٢- ب : كتحويل

٣- ب : حروف

٤ : الف جرى .

٥ : الف جميع ج : بعض

٦- ب : المحرجان ج : المحوجان تشديد الواو

٧ : ب : اتفاق

٨- ج : يخبر

٩ : ب و ج : يتفق .



التي تروى الخبر، فهو أن العادات حارئة<sup>١</sup> المذهب  
والأقوال<sup>٢</sup> التي<sup>٣</sup> تقوى<sup>٤</sup> بعد ضعف وتذكر<sup>٥</sup> بعد خفاء لا يبد من  
أن يعرف ذلك من حالها، ويفرق العقلاء<sup>٦</sup> المتعاطلون لأهليها بين  
زمانئ فقدها ووجودها، وضعفها وقوتها، كما علم الناس كسهم  
امتداع<sup>٧</sup> حال الخوارج، و ظهور مقالة<sup>٨</sup> التهمية<sup>٩</sup> والتجارية<sup>١٠</sup> ومن<sup>١١</sup>  
جری مخراهم، و فرق العقلاء<sup>١٢</sup> من سامعي الأخبار بين<sup>١٣</sup> زمان حدوث  
مقالتهم، وبين ما تقدم عليها.

و قد ذهب محالفونا في الإمامة<sup>١٤</sup> إلى أن امتناع الكتمان  
واستعالتة في الجماعات<sup>١٥</sup> الكثيرة يجريان مجرى استحالة الإفعال  
والكذب عليهم.

١٠

و الصحيح الذي تشهد<sup>١٦</sup> به أصولنا وأصولهم أن الجماعات

١ - الف في: سجد «بان» ٢ - ج: الأقوى

٣ - الف -: التي ٤ - ج: يقوى.

٥ - ج: + و ٦ - الف -: امتداع.

٧ - الف: المقالة

٨ - هذا هو الصحيح، سكن في نسخة الف. التجارية، وهي بوج التجارية بالحاء المهملة

٩ - الف: ما ١٠ - ج: الاخباريين.

١١ - ج: الامة ١٢ - الف: الجماعة.

١٣ - ب: يشهد.

لَا يَجُوزُ أَنْ تَجْتَمَعَ<sup>١</sup> عَلَى اقْتِمَالٍ وَلَا كِتْمَانٍ إِلَّا لِمَجَامِعٍ<sup>٢</sup> يَجْتَمِعُهَا<sup>٣</sup>  
وَسِرٌّ يُؤْتَفُ بِهَا<sup>٤</sup> دَوَاعِيهَا<sup>٥</sup>، وَأَنَّهَا مَعَ قَبْلِ الدَّوَاعِي<sup>٦</sup> الْجَمَاعَةِ<sup>٧</sup>  
لَا تَجْتَمِعُ<sup>٨</sup> عَلَى اقْتِمَالٍ وَلَا كِتْمَانٍ، وَقَدْ بَيَّنَّا فِي الْكِتَابِ الشَّافِي أَنَّ  
الْجَمَاعَاتِ الْكَثِيرَةَ يَجُوزُ أَنْ تَكْتُمَ عداوةً وَحَسْداً وَافْضاً وَانْحِرَافاً  
فَضِيلَةً مُعْتَةً<sup>٩</sup> لِمَنْ حَسَدُوهُ<sup>١٠</sup> وَعَادُوهُ، فَلَا يَرَوْنَهَا، وَلَا يَذْكُرُونَهَا،  
وَإِنْ أَمْ يَتَوَطَّؤُوا عَلَى ذَلِكَ وَتَتَفَقَّهُوا عَلَيْهِ مُشَاهِدَةً وَلَا مُكَاتَّةً،  
وَلَا يَحْجُزُ أَنْ يَفْعَلُوا حِرّاً<sup>١١</sup> مَحْصُوصاً بِصِغَةِ مُعْتَبَةٍ مِنْ غَيْرِ تَوَاطُؤٍ<sup>١٢</sup>  
وَإِتِّفَاقٍ عَلَيْهِ، وَلَا يَكْمَى فِي هَذَا الْوَجْهِ دَعَى الْحَسَدِ وَالْعَدَاوَةِ  
كَمَا كَفَى فِي الْكِتْمَانِ، وَتَبَيَّنَ مِنْ سَطْرِ هَذِهِ النُّكْتَةِ وَتَفْرِيعِهَا  
١٠ مَا لَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ ذِكْرِهِ، فَإِنَّ الْكِتَابَ يَطُولُ بِاسْتِقْصَائِهِ، وَهُوَ  
هَذَا مَشْرُوحٌ.

فَإِنْ قِيلَ: فَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ تَكُونَ<sup>١٣</sup> الْجَمَاعَةُ إِذَا تَلَقَّتْ إِلَى

١- ج : يجتمع .

٢- الف : لِمَجَامِعٍ .

٣- ج : دَوَاعِيهَا .

٤- الف : الْجَمَاعَةِ .

٥- ج : سِرِّهِ .

٦- ب : صَدُوهُ .

٧- ج : يَتَفَقَّهُونَ .

٨- ب : حِرّاً .

٩- الف : تَوَاطُؤٍ، ب : تَوَاطُؤٍ .

١٠- ج : يَكُونُ .



فَإِنَّا نَعْلَمُ كَوْنَهُ صَدَقًا، مِنْ حَيْثُ عَلِمْنَا أَنَّهُ<sup>٢</sup> - تَعَالَى - لَا يَخْتَارُ  
الْكَذِبَ، لِعَلِيهِ يَقَعُ. وَيَأْتِيهِ غَنًى عَنْهُ، كَمَا لَا يَقَعُ سَائِرُ الْقَبَائِحِ.  
وَيَلْحَقُ بِذَلِكَ - أَيْضًا - حَبْرُ الرُّسُولِ ص ع<sup>٣</sup>، لِأَنَّا قَدْ عَلِمْنَا  
بِالْمُعْجِزِ صَدَقَهُ فِي إِخْبَارِهِ، وَأَنَّ شَيْئًا مِنَ الْقَبَائِحِ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ<sup>٤</sup>  
وَ كُلُّ ذَلِكَ مَعْلُومٌ بِالذَّلِيلِ.

وَمِمَّا يَتَخَقَّقُ - أَيْضًا - بِهَذَا الْبَابِ خُصُّ الْأُمَّةِ كَيْلَهَا إِذَا أَخَذَتْ  
عَنْ شَيْءٍ<sup>٥</sup>، فَأَوْاجِبُ أَنْ يُعْلَمَ كَوْنُهُ صَدَقًا. لِأَنَّ الدَّلِيلَ قَدْ دَلَّ  
عِنْدَنَا أَنَّ<sup>٦</sup> فِي حِمْلَةِ<sup>٧</sup> الْأُمَّةِ فِي كَلِّ رِمَانٍ مِنْ قَوْلِهِ حَقَّةٌ \* لِعَصْبِهِ،  
وَتَفْصِيلُ هَذِهِ الْجُمْلَةِ يَحْيَى<sup>٨</sup> فِي بَابِ<sup>٩</sup> الْكَلَامِ فِي<sup>١٠</sup> الْإِحْمَاعِ بِمَشْيَةِ  
اللَّهِ تَعَالَى.

وَقَدْ أَلْحَقَ قَوْمٌ بِهَذَا الْبَابِ أَنْ يُخْبَرَ الْوَاحِدُ عَنْ شَيْءٍ  
شَاهِدَهُ وَيَدْعَى عَلَى جَمَاعَةٍ لَمْ تُخْبَرَ<sup>١١</sup> الْعَادَةُ بِالْإِمْسَاكِ عَنْ تَكْذِيبِ<sup>١٢</sup>

٢ - ب : كونهما ج : لونا

١ - ب : + لا .

٤ - ب : لا .

٣ - ب : الله ، جاي انه .

٦ - ب : ج : ع .

٥ - ب : - لا .

٨ - ج : - اب .

٧ - ج : بالمحير .

١٠ - ج - باب

٩ - ج : الجنة .

١٢ - ج : يخبر

١١ - ج : + باب .

١٣ - ب : ج : لا يكذب ، جاي : لا إمساك عن تكذيب .

مَنْ يَدْعِي عَلَيْهَا مُشَاهِدَةً مَا لَمْ تُشَاهِدْهُ.

وَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ، لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَّبَعٍ أَنْ يَكُونَ لِهَذِهِ الْجَمَاعَةِ دَوَاعٍ وَتَوَاعُثُ إِلَى الْإِمْسَاءِ عَنْ هَذَا الْمُخْبِرِ، مِنْ وَصُولِ إِلَى مَعٍ، أَوْ دَفْعِ مَضَرَّةٍ، فَلَا يَجِبُ أَنْ يُكَذِّبُوهُ، بَلْ رُبَّمَا صَدَّقُوهُ، أَوْ صَدَّقَهُ بَعْضُهُمْ.

فَلَمَّا الْحَاقُّ قَوْمٍ يَهْدِي أَسَابِرَ حَبَرِ الْمُخْبِرِ بِحَضْرَةِ النَّبِيِّ - ص - عَنْ شَيْءٍ قَلَّمَ يُكَبِّرُهُ عَلَيْهِ، وَبِهِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ صَدَقًا.

وَتَوَاحُشُ أَنْ يُقَسِّمَ هَذَا الْمَوْضِعَ قَسْمَيْنِ: فَمَقُولُ: إِنْ كَانَ هَذَا الْمُخْبِرُ ادَّعَى عَنِ النَّبِيِّ - ص - الْمُشَاهِدَةَ لِمَا خَصَّرَ عَنْهُ، قَلَّمَ

يُكَبِّرُ عَلَيْهِ، فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى صَدِّقِهِ، وَإِنْ كَانَ أَطْلَقَ الْخَبَرَ إِطْلَاقًا، ١٠

وَأَمَّ يَدْعُ عَلَيْهِ شَيْئًا، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ إِمْسَاكُهُ عَنِ التَّكْبِيرِ عَلَيْهِ دَلَالَةً عَلَى صَدِّقِهِ، وَإِنَّمَا قِسَادُكَ لِأَنَّهُ لَا يَحْزُرُ عَلَيْهِ - ص - إِسْكَارُ

مَا لَا يَعْنِيهِ مُكَارًا، وَإِذَا أَحْزَرَ الْوَاحِدُ بِحَضْرَتِهِ عَنَّا لَا يَعْلَمُهُ، فَهُوَ مُحْزَرٌّ فِي حَبَرِهِ الصَّدِّقِ وَالْكَذِبِ

٢ - ح - إلى .

١ - شاهدته .

٤ - ح - كذب .

٣ - الف بحظرة

٥ - ب : التكبير .

٥ - ب احمر

٦ - ح : لم

وَقَدْ أَلْحَقَ قَوْمٌ بِهَذَا الْبَابِ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ الْأُمَّةَ أَصَمَّتْ عَنِّي  
لَعَلَّ يُمْخَرُ مَعْرِ الْأَخْبَارِ لِأَحِبِّهِ . وَادَّعَوْا أَنَّ ذَلِكَ يَبْدُلُ عَنِّي  
كَوْنِ الْخَبَرِ حَقًّا مَقْطُوعًا بِهَا . لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَرُدُّهُ  
مَعُضٌ وَ قَبْلَهُ مَعُضٌ آخَرٌ . وَادَّعَوْا أَنَّ عَادَتَهُمْ بِذَلِكَ حَارِجَةٌ .

وَهَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ . لِأَنَّ بِإِحْمَاعِهِمْ عَنِّي أَنْحَكُمُ يُعْتَمَدُ صَحَّةً .  
فَأَمَّا أَنْ يُعْلَمَ صَحَّةُ الْخَبَرِ أَنْدَى عَمَلُوا بِهِ . وَ لِأَحِبِّهِ . فَلَا يَجِبُ ذَلِكَ  
لِأَنَّهُمْ قَدْ يُجْتَمِعُونَ عَلَى مَا . طَرِيقُهُ الطَّرِيقُ . كَالْقِيَاسِ وَالِإِحْتِهَادِ  
وَأَحْيَا لِأَحَادٍ . وَ أَمَادَةُ الْمُدَّعَاةِ غَيْرُ صَحِيحَةٍ . وَلَا مَعْلُومَةٍ . وَقَدْ  
اسْتَفْصَيْنَا فِي الْكِتَابِ الشَّافِي كَلَامَ عَنِّي هِدْمِ امْتَكَنَةٍ عِنْدَ تَعْوِيلٍ  
مُحَالِفِيَا فِي صَحَّةٍ . نَحْبِرُ أَمْرُوْنِي عَنِ امْتَنَى - ص ع - مِنْ قَوْلِهِ  
« لَا تَجْتَمِعُ امْتَنَى عَنِّي خَطَرٌ » عَلَى مِثْلِ هِدْمِ الطَّرِيقَةِ

- |                     |               |
|---------------------|---------------|
| ٢ ح . لَقَطُوعًا    | ١ ح . اصمعت   |
| ٣ ح . ادَّعَوْا     | ٢ ح . ما      |
| ٥ ح . طَرِيقَةُ     | ٤ ح . الامور  |
| ٧ ح . مَدَّوْجٌ فِي | ٦ ح . طَوِيلٌ |
| ٩ ح . صَحَّةٌ       | ٧ ح . من قوله |
| ١٠ ح . امْتَنَى     |               |

فصل فيما يعلم كذبه من الاخبار باضطرارٍ أو اكتسابٍ

اعلم أن الحبر إنما يعلم باضطرارٍ أو اكتسابٍ أن مخبره<sup>١</sup>  
ليس على ما تناوله غيره لا بعينه ، و مثال ما يتم بطلانه باضطرارٍ<sup>٢</sup>  
خبر<sup>٣</sup> من آخر بأن السماء تحتنا ، و الأرض فوقنا ، و أن حلاً<sup>٤</sup>  
بحصرت<sup>٥</sup> ، و نحن لا نراه مع سلامة و ارتفاع الموضع ، فاما الخبر  
الذي يتم بطلانه باكتسابٍ ، فهو كل<sup>٦</sup> خبر علمنا أن مخبره ليس  
على ما تناوله بدليل عقلي أو بالكتاب<sup>٧</sup> أو السنة أو الإجماع  
و قد اتفق قوم بهذا الباب لواقع :

مبها أن يكون الخبر<sup>٨</sup> لو كان صحيحاً ؛ لوجب قيام الحجة  
به<sup>٩</sup> على المكلفين ، فإذا لم يتم<sup>١٠</sup> به ، علم<sup>١١</sup> أنه باطل .  
و مبها أن يكون الخبر<sup>١٢</sup> ما لو كان صحيحاً ، لعلم أهل العلم .

- |                          |                  |
|--------------------------|------------------|
| ١ - ايع . مخبر           | ٢ - ح : + و      |
| ٣ - ح : خبر              | ٤ - ب و ج : ملاء |
| ٥ - ب : كل               | ٦ - ح : ما       |
| ٧ - ب : ما اكتسب         | ٨ - ح : + و      |
| ٩ - ب : ع                | ١٠ - ب : ص       |
| ١١ - ب : على ، ع : ي علم |                  |

إِذَا فَتَشَوْا عَنْهُ ذَلِكَ ، فَإِذَا <sup>١</sup> لَمْ يَقُمْ مَعَ التَّقْيِشِ ، عُدِمَ كَوْنُهُ كَذِبًا  
وَمِنْهَا أَنْ يَكُونَ الْمُحَضَّرُ عَنْهُ مِمَّا تَقْوَى <sup>٢</sup> الدَّوْعَى <sup>٣</sup> إِلَى تَقِيهِ ،  
وَتَتَّعُ <sup>٤</sup> مِنْ <sup>٥</sup> كِتْمَانِهِ ، فَإِذَا لَمْ يُثَقِّلْ وَالْحَالُ هَذِهِ ، عُدِمَ كَوْنُهُ  
كَذِبًا .

وَمِنْهَا أَنْ تَكُونَ <sup>٦</sup> الْحَاجَةُ مَأْمَةً فِي بَابِ الدِّينِ إِلَى تَقِيهِ . فَإِذَا  
لَمْ يُثَقِّلْ <sup>٧</sup> كَمَا يُقَيِّدُ طَائِرُهُ . عُدِمَ مَطْلَانُهُ  
وَمِنْهَا أَنْ يَكُونَ فِي الْأَصْلِ وَفِعْ شَائِمًا ذَائِعًا ، وَشُدُّهُ فِي الْمَادَّةِ  
لَا يَصِفُ <sup>٨</sup> تَقِيهِ ، بَلْ يَكُونُ حَالُهُ فِي الْإِسْمَارِ كَحَالِهِ فِي الْأَوَّلِ .  
وَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْوَحْوَةَ إِنْ ضَحَّتْ كَتَمَهَا أَوْ مَضَّهَا ، فَإِنَّمَا هِيَ  
تَفْصِيلٌ لِمَا أَحْتَمَلْنَاهُ فِي قَوْلِنَا - بِدَلِيلِ عَقْلِي - ، لِأَنَّ الْأَدَلَّةَ <sup>٩</sup> الْمُعْقَدِيَّةَ  
الْمُسْتَبَيِّنَةَ <sup>١٠</sup> عَلَى الْمَادَاتِ وَاخْتِيَارِهَا <sup>١١</sup> ، إِلَيْهَا <sup>١٢</sup> قَرَعَ <sup>١٣</sup> مِنْ الْحَقِّ

١ - ب : وإذا . ٢ - الف : يدعو ، ب : يدعو

٣ - ب : الداعي ٤ - الف : يتتبع ، ب : يتبع

٥ - الف : من ٦ - ب : يكون .

٧ - ج : ولحل ، تدبج ٨ - ب : يصف .

٩ - ج : الدلالة ١٠ - ر : وح المسية .

١١ - الف : اختارها . ١٢ - ج : و .

١٣ - الف : مرع .



هذه الوجوه . فما صح منها من كمال أو بعض فهو داخل في الجملة  
التي ذكرناها

والسلام في تصحيح كل واحد من هذه الوجوه  
المتعلقة بطول هذا . ويخرج عن العرض لكننا نشير إلى جملة  
كافية

أما الوجه الأول . فلا يصح على إطلاقه ، لأنه غير متعين  
أن يتفق دواعي الأمة إلى كتمان حادث من الحوادث ، أو حكم  
من الأحكام ، حتى لا يتقنه منهم إلا الآحاد . فلا يجب إذا أن يقطع  
على بطلان خبر الواحد عنه من حيث لم يتقنه الجميع إلا بعد أن يتم  
اتفاق دواع عن طئه . وكتمايه . وأنه مع العادة لا يحور ذلك فيه .  
فأما إذا لم يتم ذلك ، جوزنا كون الخبر صدقاً ، وإن لم يتقنه  
الجميع أو الأكثر . وقولهم لا يحور أن يكذب الله - تعالى - .

١ - الف - وهو ٢ - ب - فما صح بالسما

٣ - الف - كل واحد من ٤ - الف - الجملة

٥ - ج : نك ٦ - ب - عن

٧ - ج : نعم ٨ - الف - كتمان

٩ - ب - صه ، ح طه ١٠ - الف - فيه

١١ - الف - تعالى

مَا لَمْ تَقُمْ<sup>١</sup> الْحُجَّةُ عَلَيْهِ صَحِيحٌ ، إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ حُجَّةٍ عَلَى هَذَا  
الْحُكْمِ هُوَ إِجَارُ الْجَمَاعَةِ ، وَغَيْرُ مُتَّبِعٍ أَنْ تَكُونَ الْحُجَّةُ بِهِ<sup>٢</sup>  
قَائِمَةً وَإِنْ كُنْتُمْ<sup>٣</sup> لَا أَكْثَرُ مِنْ حُجَّةٍ قَوْلُ إِمَامِ الرِّمَانِ إِذَا تَنَبَّهَ وَ  
أَوْضَحَ عَنْهُ

وَالْوَجْهُ الثَّانِي يَخْرُجُ مَخْرَجَ الْأَوَّلِ فِي قِسَادِ إِطْلَاقِ الْقَوْلِ  
فِيهِ ، وَوَحُوبِ تَقْيِيدِهِ بِمَا أَشْرَفَ إِلَيْهِ

وَأَنَا<sup>٤</sup> الْوَجْهُ الثَّلَاثُ ، فَلَا شُبْهَةَ فِي أَنَّا إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ الدَّوَاعِيَ  
إِلَى تَقْيِيدِهِ ثَابِتَةٌ ، وَالصَّوَرُفَ عَنْ ذَلِكَ مُرْتَبِعَةٌ ، ثُمَّ لَمْ يَتَقَلَّ ، غَيْبُ  
بَطْلَانِهِ ، وَبَقِيَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مَعْلُومًا ، وَرُتَبًا أَدْعَيْتَ هَذِهِ الْحَالِ  
فِيمَا هُوَ بِخِلَافِهَا ، وَلَهَذَا يُكْتَدَبُ<sup>٥</sup> الْوَحْدُ إِذَا احْتَرَبْنَا بِأَنَّ سِ  
بَعْدَادَ وَوَاسِطَةَ<sup>٦</sup> مَدِينَةٍ هِيَ أَكْبَرُ مِنْ بَعْدَادَ وَأَكْثَرُ أَهْلًا ، وَيُكْتَدَبُ<sup>٧</sup>  
مَنْ ادَّعَى أَنَّ الْقُرْآنَ عَوِضٌ ، وَعَوَّلَ عَلَى رَوَايَةِ الْمَوَاجِيدِ ، لِأَنَّا  
تَعَلَّمْ كَثْرَةَ أَعْدَاءِ الْبُذِينِ وَانْتَشَارَهُمْ فِي الشَّرْقِ وَالْمَغْرِبِ ، فَكَسَانِ

١ - روح لا ممة ٢ - الف : ٤

٣ - الف : كتمان ، بخلاف ان كمة ٤ - روح : و اوضح عنه و

٥ - ح : فاما ٦ - روح : يكد -

٧ - ح : واسطة .

يَحِبُّ ظُهُورَ نَقْلِ هَذِهِ الْمَعَارِضِ فِيهِمْ إِنْ تَمَنَعَ مِنْ انْتِشَارِهَا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ  
خَوْفٌ مِنْهُمْ<sup>١</sup>.

وَالْوَحْهُ لَا يَحِبُّ شَرْطَ فَمَ أَنْ تَكُونَ<sup>٢</sup> لِعَادَةِ تَمَنَعٍ مِنْ صَعْبٍ  
مِثْلِهِ، وَ<sup>٣</sup> تَوْحِبُّ<sup>٤</sup> ائْتِمَارَ<sup>٥</sup> أَشْيَاعٍ<sup>٦</sup> وَالْإِدَاعَةَ<sup>٧</sup> فِيهِ، وَ مَعَ هَذَا  
الشَّرْطِ<sup>٨</sup> لِأَمْرٍ عَنَى مَا ذَكَرَ<sup>٩</sup> \*

### فَصْلٌ فِيهِمَا لَا يُعْلَمُ كَوْنُهُ صِدْقًا وَلَا كَذِبًا مِنَ الْأَخْبَارِ

إِنَّمَا أَنْ كَلَّ حَسِيرٌ رُؤْيًى وَلَا طَرِيفٌ مِنْ صَرُورَةٍ وَلَا اكْتِسَابٌ  
إِلَى الْعِلْمِ، كَوْنَهُ صِدْقًا وَلَا كَذِبًا، فَالْحَوِيزُ لِلْأَمْرِ<sup>١٠</sup> قَائِمٌ فِيهِ

وَقَدْ قَطَعَ قَوْهٌ عَنَى أَنْ فِي الْأَخْبَارِ أَمْرُوتُهُ عَنِ<sup>١١</sup> نَسْبِ<sup>١٢</sup> - ص ع -

كَذِبًا، وَتَعَقُّوْا بِمَا رُؤِيَ عَنِ<sup>١٣</sup> ع - من قوله<sup>١٤</sup> « من كَذِبٍ عَنَى<sup>١٥</sup> »  
مُتَعَقِّدًا قَلْبَيْتُوهَا مَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ<sup>١٦</sup> وَبِمَا يُرْوَى<sup>١٧</sup> « من قوله<sup>١٨</sup> - ص ع - »

١ - ب ميم

٢ - ب و ح . يَكُونُ .

٣ - ج و

٤ - الف - لَوْحِب

٥ - ب ائْتِمَارُهُ

٦ - ج : الْإِدَاعَةُ .

٧ - الف ذَكَرَهُ

٨ - ج : + ذَكَرَ

٩ - ج فِي الْأَمْرِ .

١٠ - الف كَوْنُهُ

١١ - الف رُؤِيَ .

١٢ - ج : ع .

«مَنْ كَثُرَ الْكَذِبُ عَلَى»

وَلَيْسَ دَلِيلٌ يُقْتَضَى أَنَّ الْحَبْرَ الْأَوَّلَ، قَسَصَ الْوَعِيدَ، وَلَا يُقْتَضَى وَفَوْعُ الْفَعْلِ لَا مَحَالَهُ. وَالْحَبْرُ الثَّانِي حَسْرٌ وَاحِدٌ لَا يَوْحِبُ انْقِطَاعَ عَنِّي صَحَّةٍ مُتَحَرِّهٍ فَالْصَّحِيحُ مَا قُلْنَا مِنْ التَّجْوِيرِ مِنْ عِيٍّ قَطْعٍ، وَإِنَّمَا يُقْتَضَى كَذِبُ بَعْضِ الْأَحَادِثِ الْمَرْوِيَةِ عَنْهُ - ص - ع - عَنِّي سَبِيلُ الْوَصْفِ دُونَ التَّعْيِينِ. فَقَوْلُ كُلِّ حَبْرٍ دَلِيلٌ طَاهِرٌ عَنِّي إِحْصَارٌ أَوْ تَشْبِيهُ أَوْ مَا حَرَى مَجْرَى ذَلِكَ، مِمَّا عَنَيْنَا أَسْبَحَالَهُ، مِنْ غَيْرِ قَرِيبَةٍ، وَلَا عَنِّي وَجْهَ الْحِكَاةِ، وَكَانَ أَحْبَابُهُ أَيْضًا بَعِيدًا مُتَعَسِّفًا، وَجِبَ الْحُكْمُ مِطْلَاقًا، لِأَنَّ الْحِكْمَةَ وَالْقَدِيرَ يَقْتَضِيَانِ مِنَ الْحُطْبِ إِمَّا يَتَخَاضُ إِلَى تَقْيِيفٍ وَتَكْيِيفٍ شَدِيدٍ حَتَّى يُحْتَمَلَ أَضْوَابُ. وَ أَمَّا كَوْنُ الْحَبْرِ صَدَقًا، فَمُحَالٌ لِكَوْنِهِ كَذِبًا، لِأَنَّهُ لَا حَبْرَ رَوَى إِلَّا وَتَحْتَمِلُ الصَّدْقَ وَالْكَذِبَ، وَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ وَحْدُ الْعَمَلِ بِهِ دَلِيلًا عَلَى كَوْنِهِ صَدَقًا لِأَنَّا قَدْ تَقَمَّلْنَا بِمَا يَجُوزُ كَوْنُهُ كَذِبًا مِنْ شَهَادَةِ الشَّاهِدِينَ بِالْإِحْلَافِ

- |                   |                         |
|-------------------|-------------------------|
| ١ - ج - سَدَكِر   | ٢ - الْف - النَّمِير    |
| ٣ - ج - إِحْصَار  | ٤ - ج - دَلِيلٌ مَجْرَى |
| ٥ - ب - وَ ج - وَ | ٦ - ب - كَذِبٌ          |
| ٧ - الْف - ه      | ٨ - ج - نَطَم           |
| ٩ - ب - إِحْلَاف  |                         |

## فصل في أن خبر الواحد لا يوجب العلم

إِذْ عَلِمَ أَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ لَا يُوجِبُ عِلْمًا ، وَإِنَّمَا يَقْتَضِي  
 عِلْمًا الظَّنَّ بِصَدَقِهِ <sup>٢</sup> إِذَا كَانَ عَدْلًا . وَكَانَ النَّظَامُ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ  
 الْعِلْمَ يَجُوزُ أَنْ يَحْصَلَ عَنْهُ وَ إِنْ لَمْ يَحِبْ ، لِأَنَّهُ يَتَّبِعُ قَرَائِنَ  
 وَ أَسْبَابًا ، وَ يَحْتَمِلُ الْعَمَلُ تَابِعًا لِلْعِلْمِ ، فَكِلَاهُمَا لَمْ يَحْصُلْ عِلْمٌ فَلَا  
 عَمَلٌ . وَ قَالَ بَعْضُهُمْ : إِنْ حَرَّرَ الْوَاحِدُ يُوجِبُ الْعِلْمَ الظَّاهِرَ ، وَ  
 يُقْسِمُ الْعِلْمَ إِلَى قَسْمَيْنِ . وَ فِي التَّابِ مَنْ يَقُولُ : إِنْ كَلَّ خَيْرٌ وَجَبَ  
 الْعَمَلُ بِهِ فَلَا بُدَّ مِنْ إِيْجَابِهِ الْعِلْمَ ، وَ يَحْتَمِلُ الْعِلْمُ تَابِعًا لِلْعَمَلِ .  
 وَ أَقْوَى مَا أُبْطِلُ بِهِ قَوْلُ <sup>٣</sup> النَّظَامِ أَنَّ الْحَرَّ مَعَ الْأَسْبَابِ  
 الَّتِي يَذْكُرُهَا <sup>٤</sup> لَوْ حَصَلَ عَنْهَا الْعِلْمُ كَمَا ادَّعَى ، لِمَا حَارَ انْكَشَافُهُ <sup>٥</sup>  
 عَنْ بَاطِلٍ . وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الْخَبَرَ عَنْ مَوْتِ إِنْسَانٍ يَحِبُّهُ مَعَ حَصُولِ

٢ - ج : لصدقه

١ - ب و ج : عليه

٤ - الت : قرائن

٣ - الت : يذهب

٦ - ج : العبر

٥ - ج : يجب

٨ - ب : يذكرها

٧ - ب : به قول

٩ - ج : لمعاز ، بجای لما حار .

الأسباب التي يُرَاعِيهَا مِنَ الْكُفَاءِ عَلَيْهِ وَ الصَّرَاحِ وَ إِحْضَارِ الْجَارَةِ  
وَ الْإِكَفَانِ قَدْ يَنْكَشِفُ عَنْ بَاطِلٍ، قِيْلَ : إِنَّهُ أُغْبِي ' عَلَيْهِ ، أَوْ  
لِحَقِّهِ لَسْكَنُ<sup>٢</sup> ، أَوْ<sup>٣</sup> مَا أَشْنَهْ ذَلِكَ ، وَ الْعِلْمُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكْشِفَهُ عَنْ  
بَاطِلٍ . وَ يَلْزَمُ عَنِ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ الْعَاسِدَةِ أَنْ<sup>٤</sup> يَجُوزَ أَنْ لَا يَقَعَ الْعِلْمُ  
بِالتَّوَاتُرِ لِقَعْدِ هَذِهِ الْأَسْبَابِ ، فَكُنَّا نَصْدَقُ<sup>٥</sup> مَنْ خَضَرْنَا بِأَنَّهُ لَا يَقَعُ  
شَيْءٌ بِالْإِجْبَارِ بَأَن<sup>٦</sup> لَا تَكُونُ<sup>٧</sup> الْأَسْبَابُ حَاصِلَةً . وَ أَمَّا<sup>٨</sup> الْإِزَامُ الْقَطَامِ  
أَنَّهُ لَوْ أَوْحَبَ حُرُ الْوَاحِدِ الْعِلْمُ فِي مَوْضِعٍ ، لَا وَحْته<sup>٩</sup> فِي كُلِّ مَوْضِعٍ ،  
فَكَانَ نَسْبِي<sup>١٠</sup> - ص ع<sup>١١</sup> - يَسْتَعْنِي عَنْ عَتَمٍ مُفْجِرٍ ، وَ الْعَاكِمُ مَتْنِي لَمْ  
يَقَعُ صَدَقَ الْمُدْعَى صُرُورَةً ، أَنْ يَقْلَمَ أَنَّهُ كَاذِبٌ ، فَإِنْ ذَلِكَ لَا يَلْزَمُهُ ،  
لِأَنَّهُ لَمْ يَنْقُلْ : مِنْ أَيْنَ لَكُمْ أَنْ كُلَّ خَبَرٍ يَجِبُ عِنْدَهُ الْعِلْمُ ؟ بَلْ  
لَا بُدَّ<sup>١٢</sup> مِنْ وَحُوبِ ذَلِكَ عِنْدَ امْتَالِهِ<sup>١٣</sup> . ثُمَّ الْعِلْمُ عِنْدَ الْقَطَامِ لَا يَجِبُ  
عِنْدَ<sup>١٤</sup> مُجَرِّدِ الْخَبَرِ ، بَلْ عِنْدَهُ وَ عِنْدَ أَسْبَابِ يَذْكُرُهَا ، وَ لَيْسَ مِثْلُ ذَلِكَ

٢ - ب و ح س ك د

١ - ر - ا ع ي

٤ - ج : ا هـ .

٣ - ب و ج : و

٦ - ج م ن

٥ - ج : تصدق .

٨ - الب و ج : هـ م ا .

٧ - ب و ح : يكون

١٠ - ب و ج : ص ع

٩ - ب : لاوجب .

١٢ - ب : امثاله ، ج : + لا يلزمه ، تا : ايضا .

١١ - ب و ح : فلا بد .

١٣ - ب و ج : من .

في خير مدعى النّوة، ولا في الحاكم.

فأما من يقول: إنه يقتضي العلم الظاهر؛ فخلافة في عبارة،

لأنه سمي غالب الظن علماً

و أما من حمل العلم تاماً للعمل؛ فقولُه باطلٌ لأنه عكس

الشيء، وأعمل يجب أن يتسع العلم لا أن يتسع العلم العمل.

وقد وجب العمل بأخبار كثيرة من غير حصول العلم كالمحوف<sup>٢</sup>

من تسع في طريقه والشهادات وغيرها.

فصل في ذكر الدلالة على جواز التعبد بالعمل بخير الواحد.

اعلم أن في المتكلمين من يذهب<sup>٣</sup> إلى أن خير الواحد

لا يجوز من جهة العقل ورود العبادة بالعمل به. والصحيح أن

ذلك حائز عقلاً، وإن كانت العبادة ما وردت به<sup>٤</sup> على ما سنينته

٢ - ب : - لا أن يتسع العلم .

١ - ح : تسع

٤ - ا ب : - ذكر

٣ - ب : كالمعروف .

٦ - ب : - أن

٥ - ب : واحد .

٨ - ح : - اعلم ، تاليفاً .

٧ - ب : ذهب .

٩ - ب : هـ .

في الباب الذي يلي هذا الباب بمشيئة الله تعالى .

والذي يدل على حوازي ورود العادة بالعمل به أن يتسّر أن خبر الواحد يمكن أن يكون طريقاً إلى معرفة الأحكام ، وأنه يتحرى في حوار كونه دالةً فتحرى الأدلة الشرعية كنهها من كتاب وسنة وإجماع ، وإن اختلف وجه دلالة كما اختلف وجه هذه الأدلة الشرعية ولم تتخرج بهذا الاختلاف من كونها أدلة ، وإنما حاز أن يكون خبر الواحد دلالة بأن يدل القرآن أو السنة على وجوب العمل به إذا كان التحريم به على صفة مخصوصة ، ألا ترى أنه لا فرق في العلم بتحريم الشيء بأن يقول النبي - ص ع - « إنه حرام » وبين أن يقول « إذا أحتر كم عني بتحريمه » فلان فتحريمه ، ولا فرق بين ذلك وبين أن يقول : « إذا أحتر كم عني بتحريمه » من صفة كبت وكبت فتحريمه ، لأنه « على الوجه كذا يعلم التحريم

۱۔ پ : میں : ج : یثیبیں :

ب و ج - الباب .

4-ج: یحییٰ

۴ ج : علی

٦ - ج : العليم .

۴ - قضا : اهل ، رعای قضا

• 1997-1998

۷ الف : پری .

۱۰-۱۲: ص ۱۲

١٥٤

١٠ - ج - : فلان ، تاييحا .

• 2017-11-11

۱۴- ب و ج : لا .



وإن اختلف.

و ليس لأحد أن يقول فلتسوا الفلظ من الواحد إذا كان الأمر على ما ذكرتم . وذلك أنه غير متمسك أن يجعل الرسول - ص ع - قول الواحد دلالة \* مع حواز الفلظ عليه . مثال ذلك أنه - ص ع - لو قال : « إذا أضرركم عني » أودر يسيء ؛ فهو حق . وكانت الثقة حاصلة عند خبره . و لو قال - ص ع - « اعملوا بما يحيركم به فلان . فهو صلاح لكم » . وجب العمل به . وإن لم يحصل الثقة ، و « يخزي مجرى تمسك الحاكم بأن يعمل به » . فتمحصل له الثقة ، و تمسكه بأن يعمل بالإقرار ، فلا تحصل الثقة . و إن كان <sup>١١</sup> الحال إليها أقرب ، و تمسكه بأن <sup>١٢</sup> يعمل <sup>١٠</sup> بالسيئة ، وهي عن الثقة أعمد من الإقرار

١ - ب و ج : ع . ٢ - ج : ص .

٣ - ج : ص ٤ - ج : -

٥ - ج : - ٦ - ب . + له .

٧ - ج : - ٨ - ج : يطم .

٩ - الب و ج : إن ١٠ - ج : يحصل .

١١ - ب : - و تمسكه ، نالنج . ١٢ - ج : كانت

١٣ - الب : إن

وَمَا يَدُلُّ - أَيْضاً - عَلَى حَوَازِ التَّعْبِيدِ بِخَيْرِ الْوَاحِدِ أَنَّ الْعَمَلَ  
فِي كَثِيرٍ مِنَ الْعَقَلَاتِ قَدْ يَنْتَعِ غَلَّةَ الظَّنِّ ، فَمَا الَّذِي يَنْتَعِ عَنْ مِثْلِ  
ذَلِكَ فِي الشَّرْعِيَّاتِ

وَيَدُلُّ عَلَيْهِ - أَيْضاً - وَرُودُ التَّعْبِيدِ بِقَبُولِ الشَّهَادَاتِ ، وَالِإِحْتِهَادِ  
• فِي حِمَّةِ الْقَضِيَّةِ ، وَقَبُولِ قَوْلِ الْمُفْتَى ، وَكُلُّ هَذَا مِنْ بَابِ وَاحِدٍ .  
وَقَدْ تَنَتَّقَى مَنْ مَنَعَ مِنْ " جَوَازِ التَّعْبِيدِ بِخَيْرِ الْوَاحِدِ بِأَشْيَاءَ :  
أَوَّلُهَا " قَوْلُهُمْ " إِنَّ الشَّرَائِعَ لَا تَكُونُ " إِلَّا مَصَالِحٌ " لَنَا ، وَ  
بِخَيْرِ الْوَاحِدِ لَا نَعْلَمُ أَنَّ ذَلِكَ مَصْلَحَةٌ ، وَلَا نَأْمَنُ كَوْنَهُ مَفْسُدَةً .  
وَنَائِبُهَا أَنْ قَالُوا : إِذَا لَمْ يَحْزَنْ أَنْ نُخَيَّرَ بِمَا لَا نَأْمَنُ كَوْنَهُ  
١٠ كَذِبًا ، كَذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ نُقَدِّمَ " عَلَى مَا لَا نَأْمَنُ " مِنْ " كَوْنِهِ  
مَفْسُدَةً .

وَنَالِثُهَا أَنْ قَوْلَ الْوَاحِدِ وَضَلَّةٌ إِلَى قَوْلِ الرَّسُولِ - ص ع " - ،

٢ - الف : أيضا عليه .

١ - ب : من .

١ - ج : اولهم .

٢ - ب : - من .

٦ - اب : مصالح .

٥ - ج : يكون .

٨ - ب و ح : يامن .

٧ - ب و ح : بخير .

١٠ - الف : - من .

٩ - ب و ح : يقدم .

١١ - ب و ح : ع .

وَ إِذَا لَمْ يُعْزَرْ قَوْلُ قَوْلِ الرَّسُولِ - ص ع - إِلَّا بِمُعْجِزٍ وَ دَلِيلٍ  
عَلَى الْقَطْعِ عَلَى صَدَقِهِ ، فَغَيْرُهُ أَوْلَى بِذَلِكَ

وَ رَأَيْهَا أَنَّ الرَّسُولَ - ص ع - إِنَّمَا لَمْ يُعْزَرْ الْعَمَلُ بِقَوْلِهِ  
إِلَّا بِمُعْجِزَةٍ تَدُلُّ عَلَى صَدَقِهِ لِحُجُوزِ الْعَلِطِ عَلَيْهِ ، وَ هَذِهِ الْعَلَّةُ  
قَائِمَةٌ فِي حَبْرِ الْوَاحِدِ

وَ حَامِسُهَا أَنَّ الْعَمَلَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَسَعَ الْعِلْمَ ، وَ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ  
صَدَقَ الْوَاحِدُ ، لَمْ يَقْعَلْ بِغَيْرِهِ ، وَ لَوْ جَارَ الْعَمَلُ وَلَا عِلْمٌ ، لَجَازَ  
تَبْخِيئًا وَ تَحْصِينًا

وَ سَادِسُهَا أَنَّهُ لَوْ جَارَ الْعَمَلُ بِحَبْرِ الْوَاحِدِ فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ ،  
حَارَ فِي سَائِرِهَا ، حَتَّى فِي الْأُصُولِ ، وَ إِبْتِائِ الْقُرْآنِ ، وَ السَّمَوَاتِ  
وَ فَرْقَوَيْنِ الْعَمَلَ بِحَبْرِ الْوَاحِدِ وَ بَيْنَ الشَّهَادَةِ بِثَنِّ الشَّهَادَةِ تَقْتَضِي  
مَا يَتَعَلَّقُ بِمَصَالِحِ الدُّنْيَا ، وَ دَفْعِ الْمَضَارِّ فِيهَا ، وَ إِحْلَابِ

١ - ب و ح : البى ٢ - ب : معجزة

٣ - ب و ح : مع ٤ - ب و ح : ولا معجزة

٥ - ج : بجواز ٦ - ج : علم

٧ - الف : تبخيا ٨ - ج : تبخيا

٩ - ب و ح : يقتضى ١٠ - ح : ماصالح

١١ - ج : مصارها ١٢ - ج : احلاب

المنافع<sup>١</sup>، و ما يجوز فيه البذل و الصالح<sup>٢</sup>، و يمتنع بالاختيار،  
و يحالف المصالح التي لا يعلمها إلا الله - تعالى -، و يخالف  
ذلك - أيضاً - المعاملات التي تجرى مجرى الإباحات، و ترجع  
إلى الرضا و السخط، و تطيب النفس<sup>٣</sup>.

و سابعها أنه لو جاز التمدد بخير العدل، لحاز ذلك في خير  
الناسق، لأنه لا فرق في القول بينهما في أن الثقة لا تحصل عند خير  
فيقول لهم فيما تمتقوا به أولاً. الشرائع لا تد من كويها  
مصالح، على ما ذكرتم<sup>٤</sup>، ولا تد من طريق للمكاتب إلى العلم.  
بذلك<sup>٥</sup> إما على الحملة، أو التفصيل<sup>٦</sup>. فإدا<sup>٧</sup> دل الدليل على  
و حوب العمل بخير الواحد إذا كان على صفة<sup>٨</sup>، و إذا<sup>٩</sup> غلب في  
الظن صدقه، علمنا كون ما أخير به صلاحاً<sup>١٠</sup>، و أمناً<sup>١١</sup> من الإقدام  
على الممسة، كما تعلم<sup>١٢</sup> كون قطع يد السارق عند التوبة أو الإقرار

١ - ب : - واجلاب المنافع . ٢ - ب : الصالح .

٣ - ب : بحري . ٤ - الف : - و تطيب النفس .

٥ - ب : + بالعمل . ٦ - ب و ج : حاز .

٧ - ج : ذكر . ٨ - ب : التفصيل .

٩ - ب : - بذلك . ١٠ - ب : ب .

١١ - ب : و اذا . ١٢ - ب : يعلم .

صلاحاً، وأولاً ذلك لكان<sup>١</sup> مقسدة. وَتَنْقِصُ<sup>٢</sup> - أيضاً - هذه  
الطريقة بالشهادات إذا عمل بها في الحدود.

وَيُقَالُ لَهُمْ فِيمَا تَعَلَّقُوا بِهِ ثَابِتاً : أَوْحَاظُ فِي الْحَبْرِ أَنَّ تَثْبُتَ<sup>٣</sup>  
أَمَارَةُ لِلْمَكْتَفِ بِأَمْنٍ بِهَا مِنْ كَوْنِهِ كَدَةً، حَاظَ أَنْ يُكَلِّفَ فِي الْأَحْبَارِ  
مَا كَلِّفَهُ فِي الْأَعْمَالِ. وَتَنْقِصُ ذَلِكَ عَلَيْهِمُ بِالْإِقْرَارِ وَالْبَيِّنَاتِ فِي الْخُدُودِ  
وغيره.

وَيُقَالُ لَهُمْ فِيمَا تَعَلَّقُوا بِهِ ثَابِتاً وَرَاسِياً - فِيمَنْ أَلَوْحَهُنَّ مُتَقَارِبِينَ -  
إِنَّ الرُّسُولَ لَوْ كَانَ لَهُ طَرِيقٌ غَيْرُ الْمُفْجِرِ<sup>٤</sup> يُقْنِمُ بِهِ كَوْنُ مَا تَعَلَّقُوا بِهِ<sup>٥</sup>  
مَصَابِحَةً، أَحْبَارٌ فِيهِ مَا حَاظَ فِي حَبْرِ الْوَاحِدِ وَإِنَّمَا لَمْ يُعْمَلْ<sup>٦</sup> بِغَضْرِ  
مُدْعَى السُّمُوءِ قَبْلَ طُهُورِ الْمُفْجِرِ، لِأَنَّهُ لَا طَرِيقَ إِلَى الْعِلْمِ<sup>٧</sup> يَقُولُهُ<sup>٨</sup>  
إِلَّا الْعِلْمُ<sup>٩</sup> الْمُفْجِرُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْخَرُّ، لِأَنَّ لَنَا طَرِيقَةً نَأْمَنُ<sup>١٠</sup>  
بِهِ كَوْنُ الْفَعْلِ مُقْسَدَةً، وَهُوَ مَا سَنَاهُ مِنْ قِيَامِ الدَّلَالَةِ عَلَى وَجُوبِ الْعَمَلِ

- |                                  |                      |
|----------------------------------|----------------------|
| ١ - الف و ب : كان                | ٢ - ج : ينقص         |
| ٣ - ب و ح : تثبت                 | ٤ - ب و ح : متقاربين |
| ٥ - ح - ان .                     | ٦ - ح - المحررة      |
| ٧ - ب و ح : يحصله .              | ٨ - ب : جار          |
| ٩ - ب - : ما حاز                 | ١٠ - ب : العمل .     |
| ١١ - ب - : العلم .               | ١٢ - الف : بالمعبر . |
| ١٣ - ج : طريقة نأمن . ب : نأمن . |                      |

بعبارة . وَتَنْقِصُ<sup>١</sup> هَذِهِ الطَّرِيقَةُ - أَيْضاً - بِالشَّهَادَاتِ وَالْإِقْرَارَاتِ  
وَكَلِّ شَيْءٍ يُعْمَلُ بِهِ مَعَ ارْتِفَاعِ النَّفَقَةِ بِالصَّدَقِ .

وَيُقَالُ لَهُمْ فِيمَا تَعَلَّقُوا بِهِ خَامساً : لَا شُبْهَةَ فِي أَنَّ الْعَمَلَ يَتَّبِعُ<sup>٢</sup>  
الْعِلْمَ ، لَسَكُنَ مِنْ أَيْنَ قُلْتُمْ : أَنَّهُ يَتَّبِعُ الْعِلْمَ بِصَدَقِ الْمُخْبِرِ؟<sup>٣</sup> ،  
وَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنَّهُ<sup>٤</sup> يَتَّبِعُ<sup>٥</sup> الْعِلْمَ تَارَةً بِصَدَقِ الْمُخْبِرِ ، وَآخَرَى يَتَّبِعُ<sup>٦</sup>  
الْعِلْمَ بِوُجُوبِ الْعَمَلِ بِقَوْلِهِ مَعَ تَجْوِيزِ الْمَلِيطِ عَلَيْهِ؟<sup>٧</sup> . وَتَنْقِصُ<sup>٨</sup> هَذِهِ  
الطَّرِيقَةُ - أَيْضاً - بِالشَّهَادَاتِ ، وَالْإِقْرَارَاتِ ، وَالرَّحُوعِ إِلَى قَوْلِ  
الْمُفْتَى ، وَالْعَاكِمِ .

وَيُقَالُ لَهُمْ فِيمَا تَعَلَّقُوا بِهِ سَادساً : لَيْسَ يُفْتَضَحُ<sup>٩</sup> فُرْصاً وَتَقْدِيرًا  
أَنْ يَتَّبِعَ<sup>١٠</sup> حَمِيعُ أَصُولِ الشَّرِيعَةِ بِأَحْصَارِ الْآحَادِ مَعْدَ أَنْ يُعْلَمَ  
بِالْمُعْجِزِ<sup>١١</sup> صَدَقَ الرَّسُولُ - ص ع<sup>١٢</sup> - . وَ يُعْتَمَدُ مِنْ جِهَةِ ذَلِكَ ،  
وَ إِنْ كَانَ قَدْ نَسَبَ الشَّرْعُ الْآنَ بِعِلَالِ ذَلِكَ ، وَ الْكَلَامُ الْآنَ<sup>١٣</sup>  
إِنَّمَا هُوَ عَلَى الْجَوَابِ ، وَ قَدْ تَبَيَّنَا حَوَارَهُ ثُمَّ يُعَارِضُونَ بِالشَّهَادَاتِ .

٢ - ج : يَتَّبِعُ

١ - ج : يَتَّقِ

٣ - ب و ج : يَتَّقِ

٢ - الف ان

٤ - الف : تَتَّبِعُ ، ب : تَتَّبِعُ

٥ - ب و ج : يَتَّبِعُ

٦ - ب و ج : ع

٧ - ب : بِالْمُعْجِزِ

٨ - ب و ج : الْآنَ

و الإقرارات ، وَ يُدْرَمُونَ حَوَازَ مِثْلِ ذَلِكَ فِي سَائِرِ الْأَصُولِ .

فَأَمَّا الْقُرْآنُ ، فَأَثْبَاتُهُ وَ هُوَ مُعْجِزٌ دَالٌّ عَلَى صَدَقِ الرِّسَالَةِ بِخَبَرِ  
الْوَاحِدِ لَا يَجُوزُ ، لِأَنَّ 'الثِّقَةَ بِنُؤْنِهِ وَ صَدَقَهُ لَا تَحْصُلُ ' إِلَّا مَعَ  
الثِّقَةِ بِمُعْجِزَتِهِ ' وَ لَوْ قَرَضْنَا أَنَّ نُؤْنَهُ ' - ص ع ' - تَشْتَبِهُ ' بِخَبَرِ  
الْقُرْآنِ مِنَ الْمُعْجِزَاتِ ، لَجَارَ اثْبَاتُ الْقُرْآنِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ .

فَأَمَّا اثْبَاتُ السُّوَابِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ ، فَإِنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ ، لِأَنَّ ذَلِكَ  
يَتَّبَعُ بِخَبَرِ 'الْوَاحِدِ' . وَ لِأَنَّهُ لَا طَرِيقَ إِلَى وَحْوِبِ الْعَمَلِ يَقُولُ النَّبِيُّ  
[١٩٧] - ص ع - إِلَّا الْعِلْمُ الْمُعْجِزُ 'الدَّالُّ عَلَى الصَّدَقِ' \* وَ حَصُولُ الثِّقَةِ

وَأَمَّا 'تَرَقُّبُهُمْ بَيْنَ قَبُولِ الشَّهَادَةِ' وَ قَبُولِ حَبْرِ الْوَاحِدِ ؛ فَلَيْسَ

بِصَحِيحٍ ، لِأَنَّا نَقُولُ الشَّهَادَةُ 'فِي الْأَعْدَادِ' '١' ، وَهِيَ مُخْتَصَّةٌ بِمُصَالِحِ  
الَّذِينَ ، وَ حَارِجَةٌ عَنَّا يَجُوزُ فِيهِ الصَّالِحُ وَ التَّرَاضِي '٢' . وَ كَذَلِكَ  
يَقْبَلُ قَوْلُ الْمُفْنَى فِيمَا يَخْتَصُّ بِمُصَالِحِ الَّذِينَ '٣'

١ - ب : لَان ، + و ٢ - الف و ب : يحصل .

٣ - الف : معجزته ، ب : اثبوته ٤ - ب و ج : ع .

٥ - ب : تشبه ٦ - ب و ج : بعض خبر

٧ - الف و ج : المعجز ٨ - الف و ب : دما

٩ - ب و ج : الشهادات ١٠ - ب : الشهادات

١١ - الف : في الصدود ١٢ - ج : التراضي .

١٣ - ب - و حارجه ، تا يحد .

وَسَدُّ، فَإِنَّ الْعَقْلَ يَحْطَرُّ انْتِرَاعَ مَالِكٍ<sup>١</sup> رِيدٍ وَدَفْعَهُ إِلَى عَمْرٍو،  
وَبِالشَّهَادَةِ يُفَعِّلُ ذَلِكَ.

وَيُقَدَّرُ لَهُمْ فِيمَا تَمَثَّلُوا بِهِ سَاعَةً<sup>٢</sup> إِنَّهُ حَائِرٌ<sup>٣</sup> مِنْ حَقِيقَةِ الْعَقْلِ أَنْ  
يَتَّخِذَ<sup>٤</sup> اللَّهُ - تَعَالَى - بِالْعَمَلِ بَحِيرَ الْفَاسِقِ، وَلَا فَرْقَ فِي الْجَوَازِ  
بَيْنَ الْعَدْلِ وَالْفَاسِقِ، وَإِذَا جَعَلْنَا قَوْلَ الْمُخْجِرِ كَالسَّبَبِ أَوْ اشْطَرِطَ<sup>٥</sup>  
فِي الْعِبَادَةِ<sup>٦</sup>، حَازَتْ الْعِبَادَةُ عَقْلًا بِالْعَمَلِ يَقُولُ مَنْ يَغِيثُ فِي الظَّنِّ  
كَدِبِهِ، كَمَا يُحَقِّقُ زَوَلُّ شَمْسٍ وَطُلُوعُ أَمْعُرٍ سَبَّحَ لِلْأَحْكَامِ<sup>٧</sup>  
فَإِنْ قِيلَ: إِذَا كَانَ لَا تُدْ مِنْ تَمِيرٍ<sup>٨</sup> الْحَقَّةُ مِنَ الشَّهَةِ، فَكَتَفَ  
يَتَمَيَّزُ ذَلِكَ فِي خَيْرِ الْوَاحِدِ؟

قُلْنَا: بَلَى، يُجْعَلُ لِأَحَدِ الْحَرَتَيْنِ<sup>٩</sup> أَمْرُهُ يُدِيرُ<sup>١٠</sup> بَهَا مِنَ الْآخَرِ ١٠

## فصل في إثبات التعدد بخير الواحد أو نفي ذلك

الصَّحِيحُ أَنَّ الْعِبَادَةَ مَا وَرَدَتْ بِذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ الْعَقْلُ يُحَوِّرُ

١ - ج: المالك. ٢ - الف: جاز.

٣ - الف: يشبه. ٤ - ج: العبادات.

٥ - ب: - للأحكام. ٦ - ج: سير.

٧ - ب: الحسرو. ٨ - ج: تسر.



التعمد<sup>١</sup> بذلك و غير مجلي له ، على ما مضى في الباب الأول ، ووافق  
على ذلك كل من منع عقلا من العبادة به من النظام وغيره من المتكلمين<sup>٢</sup>  
و ذهب الفقهاء و أكثر المتكلمين<sup>٣</sup> إلى أن العبادة قد وردت  
بالعمل بحسب الواحد في الشريعة و كان أبو علي أخصائي لا يقتل  
بحسب الواحد في الشريعة ، و يقتل بحسب الإثنين فصاعداً ، و يحرقه<sup>٤</sup>  
مجرى الشهادة .

والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه أنه لا خلاف بيننا وبين  
مخصي<sup>٥</sup> مخالفتنا في هذين التمساة أن العبادة يقول حرس الواحد  
و العمل به طريقة الشرع<sup>٦</sup> و المصالح . فحري مجرى سائر العبادات  
الشرعية في اتباع المصلحة ، و أن العقل عبر دال عليه ، و إذ  
فقدنا في أدلة لشرع ما يدل على وجوب العمل به<sup>٧</sup> ؛ عديمنا انتفاء  
العبادة به ، كما نقول<sup>٨</sup> في سائر الشرعات و العبادات الزائدة على  
ما أئتاه و عديمنا<sup>٩</sup> ، و على هذين الطريقين نقول<sup>١٠</sup> كذا في<sup>١١</sup> فهو

١ - مدوح : مجزوا بسعد . ٢ - ج المتكلمين والفقهاء .

٣ - الف : يعري . ٤ - الف : مقتضى (خل) .

٥ - الف : الشرعة . ٦ - الف : كسائر ، بجاء «مجرى سائر» .

٧ - ب : ساء ، يحى . ٨ - ب : يقول .

٩ - ج : علما . ١٠ - ب : يقول .

١١ - ب : على .

صلوة زائدة وصوم شهر رائد على ما عرفناه ، وفي أن مدعى النوبة  
ولا معجز على يده ليس بسبي . وليس لأحد أن يقول : إنما  
علمت أنه لا صلوة زائدة على الخمس مفروضة ، ولا صيام مفروض  
زائد على شهر رمضان ، بالإجماع ، لا تا تعلم أنهم لو لم يجتمعوا  
على ذلك ، وحالف بعضهم فيه ، لكان المقرع<sup>٢</sup> فيه<sup>٣</sup> إلى هذه الطريقة  
التي ذكرناها ، وقد نتا صحة الإعتداد على هذه الطريقة ، وإبطال  
شبهة<sup>٤</sup> من اشنته عليه ذلك في مواضع من كلامنا ، واستقصينا<sup>٥</sup>  
و يمكن أن يستدل بنمى هذه الطريقة بعبارة أخرى ، وهو  
أن نقول<sup>٦</sup> . العمل بالبحر لا ند من أن يكون تابعا للعلم ، فاما أن  
يكون تابعا للعلم<sup>٧</sup> بصدق الخبر ، أو العلم<sup>٨</sup> بوجوب العمل به مع  
تجويز الكذب ، وقد عينا أن جبر الواحد لا يحصل عنده علم بصدق  
لا معالة<sup>٩</sup> فلم يتق إلا أن يكون العمل به تابعا للعلم بالعبادة<sup>١٠</sup>

١ - ب : معرفة

٢ - الف : معروف رائد

٣ - ب : المقرع ، ج : مقرع

٤ - ب و ج . - به

٥ - ج + السألة .

٦ - ج : الشبهة

٧ - ج : يقول .

٨ - ب . - ما ، تا ، يبع

٩ - الف : للعلم .

١٠ - ج : بالعبادة .

بوجوب العمل به، وإذا لم تجد<sup>٢</sup> دليلاً على وجوب العمل به،  
تثبت<sup>٣</sup> به.

وَقَدْ تَمَلَّقَ مُحَالِفُوا بِأَشْيَاءَ

أَوَّلُهَا قَوْلُهُ - تَعَالَى -: « قُلُوا لَا بَقَرٍ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ  
لَسْتُمْ قَوْمٌ فِي الدِّينِ » وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ ، لَعَلَّهُمْ  
يَحْذَرُونَ . « وَلَيْسَ يَكُونُ مُنْذِرِينَ لَهُمْ إِلَّا » وَ يَلْزَمُهُمُ الْقَبُولُ  
مِنْهُمْ . وَ رُبَّمَا قَالُوا : إِنْ مَعْنَى الْآيَةِ وَ لِيُنْذِرَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ  
قَوْمَهُ . وَإِذَا صَحَّ لَهُمْ ذَلِكَ اسْتَفْتَوْا عَنِ التَّشَاعُلِ بِأَنَّ اسْمَ طَائِفَةٍ يَقَعُ  
عَلَى الْوَاحِدِ ، كَمَا يَقَعُ عَلَى الْجَمَاعَةِ ، وَ تَمَقُّهُمْ فِي ذَلِكَ بِقَوْلِهِ -  
تَعَالَى - « وَلَيَشْهَدَنَّ عِدَايَهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ » وَ قَوْلُهُ - تَعَالَى - :  
« وَإِنْ » طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا »

و ثَانِيهَا<sup>١١</sup> قَوْلُهُ - تَعَالَى - « إِنْ الدِّينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنْ

١ - الف : لوجوب .

٢ - ح : يجد .

٣ - ح : يثبت .

٤ - الف : منهم .

٥ - الف : لهم إلا . ج : إلا .

٦ - ح : + إلا .

٧ - الف : قوم .

٨ - الف : باسم الطائفة، بجاء بان اسم طائفة .

٩ - ج : يشهدوا .

١٠ - الف : - وقوله تعالى .

١١ - ج : إن ، بالثبوت .

١٢ - الف : - ثانياً .

النَّيِّاتِ» وَحَظَرَ الْكُتْمَانِ يَقْتَضِي وَحُوبَ الْإِطْهَارِ، وَلَا يَحِبُّ الْإِطْهَارُ إِلَّا الْقَبُولَ.

وَنَاشَهُ، قَوْلُهُ - تَعَالَى - «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ سِيفًا فَمَسَسْنَاهُ أَنْ تَصْبُوا قَوْمًا بِنَهَائِهِ»، وَالظَّاهِرُ يَقْتَضِي أَنَّ الْعَدْلَ فِي هَذَا الْحُكْمِ بِخِلَافِ الْمَاسِقِ ٥

وَرَأَيْنَاهُ أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - قَدْ أَمَرَ رَسُولَهُ - ص - ع - بِالْإِبْلَاحِ فِي مَوَاصِعَ مِنَ الْكِتَابِ لَا تُحْضِرُ، وَالْإِبْلَاحُ يَكُونُ بِالتَّوَاتُرِ وَالْأَحَادِ مَعًا، لِأَنَّهُ لَوْ اخْتَصَّ بِالتَّوَاتُرِ وَمَا يُوْجِبُ تَعْلَمُ، وَحَسْبُ أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ بِمَرْوَعِ الْعَادَاتِ كَالْعِلْمِ بِأَصُولِهَا، وَكَذَلِكَ مَرْوَعِ الْمَعَامِلَاتِ كُنْهَا، وَمَعْلُومٌ صَرُورَةُ خِلَافِ ذَلِكَ ١٠

وَحَامِسُهَا وَهُوَ الطَّرِيقَةُ الَّتِي بِهَا يَصَوِّوْنَ، وَعَسَى كُنْهُمْ يُعَوِّوْنَ، وَإِيَّاهَا يَرْتَضَوْنَ، وَتَرْتِيبُهَا أَنَّ الصَّحَابَةَ مُجْمَعَةً عَلَى الْعَمَلِ بِأَخْبَارِ لَا تَمْلُغُ التَّوَاتُرَ، وَذَلِكَ أَطْهَرُ فِيمَا بَيْنَهُمْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ كَانَ ظَاهِرًا، وَيَذْكُرُونَ رَجُوعَهُمْ فِي وَحُوبِ الْفَسْلِ بِالتَّقَاتِ الْخَاتِبِينَ إِلَى أَرْوَاحِ

٢ ج - والاحاد، بالفتح

١ ج. رسول.

٤ ج مجتمعة

٢ ب و ج هي

النبي - ص ع - عند اختلافهم في ذلك ، وعمل عمر بن الخطاب بعد التوقف والتردد في حزية المعجوس على خبر عبد الرحمن ، ثم أجمعوا على ذلك ، ونحو عمله في دية الجنين على خبر حمزة بن مالك ، ونحو عمل أبي بكر في ميراث الحدة على قول الواحد والاثنين ، ونحو ما روى عن أمير المؤمنين - عليه السلام - من قوله : كنت إذا سمعت من رسول الله - ص ع - حديثاً ، فمضى الله ما شاء أن يتقضى به ، وإذا حدثني عنه غيره استخففته ، وإذا خالف لي صدقته ، وحدثني أبو بكر \* . [ ١٩٨ ] وصدق أبو بكر ، ورجع في حكم المدي إلى خبر المقداد ، قالوا : وحدثناهم بين عامل بهذه الأخبار ، وبين تارك للكبر عليه ، ولو كان ذلك خطأ ، لكان قد أجمعوا على الخطأ ، وهذا غير حائز عليهم .

وسادسها أن النبي - ص ع - كان يبعث عماله ورسنه إلى

١ - الف : الجزية .

٢ - الف : جميل ، وما في المتن موافق له في العدة ، ص (راجع ج ١ ص ٤٧ ط بهران)

٣ - الف : غير

٤ - ج : ع .

٥ - الف : حله

٦ - ج : المدعى

٧ - ب : و .

٨ - ج : رسوله .

البلاد ليدعاه إلى شريعته، وإنما كانوا يعملون<sup>١</sup> على مجرد أقوالهم في كونهم رؤساء، وفي العمل بما يروونه<sup>٢</sup>.

وسابقتها حمل قول حبر الواحد مع تحوير الفلطي عليه على قول قول المفتي مع تحوير ذلك عنه<sup>٣</sup> وربما حملوا ذلك على الشهادات وأخبار المعاملات.

ونامتها أن الضرورة تقود<sup>٤</sup> إلى قول أعمار لأحاد إذا حدثت<sup>٥</sup> الحادثة وأيسر فيها حكم مخصوص.

وتاسفها طريقة وحوب لحرر<sup>٦</sup> من أمصار<sup>٧</sup>، كما يجب استعز<sup>٨</sup> من سموك الطريق بد أنصر<sup>٩</sup> مخير<sup>١٠</sup> أن فيه سمعاً وما أشبهه.

فيقال لهم فيما تقدموا به أولاً. إذا سئما<sup>١١</sup> أن اسم طائفة يقع على الواحد والاثنتين، فلا دلالة لكم في الآية، لأنه - تعالى - سئاهم مبدرين، والمخير هو المخوف المخذر الذي يئته على السطر

- |                             |                  |
|-----------------------------|------------------|
| ١ - ب : وإنما كانوا         | ٢ - ب : يعملون   |
| ٣ - ب : يروونه، ج : يودونه. | ٤ - ب : والى     |
| ٥ - ب : حدثه، ج : حدث       | ٦ - ب : حر مخصوص |
| ٧ - ب : التعدير             | ٨ - ج : حر       |

وَالْأَمَلُ، وَلَا يَجِبُ تَقْلِيدُهُ وَلَا الْقَبُولُ مِنْهُ بِغَيْرِ حُجَّةٍ، وَلِهَذَا قَالَ -  
تعالى- «لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ» وَمَعْنَى ذَلِكَ لِيَحْذَرُوا، وَ<sup>٢</sup> لَوْ أَرَادَ مَا  
ادْعُوا لَقَالَ -تعالى- «لَعَلَّهُمْ يَعْمَلُونَ» أَوْ يَقْبَلُونَ» وَالْتَبَى -ص-ع-  
وَأِنْ سَمِعْنَاهُ مُنْذِرًا، وَكَانَ قَوْلُ قَوْلِهِ وَاحِدًا، فَمِنْ حَيْثُ كَانَ فِي  
اِسْتِدَاءِ دَعْوَتِهِ يَكُونُ مُخَوِّفًا، ثُمَّ إِذَا اسْتَقَرَّ دَلِيلُ نُصُوتِهِ؛ وَجِبَ ٥  
الْعَمَلُ بِقَوْلِهِ.

وَيُقَالُ لَهُمْ فِيمَا تَعَلَّقُوا بِهِ ثَابِتٌ، أَمَّا الْكُتْمَانُ فَلَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا  
فِيمَا يَجِبُ إِطْعَامُهُ، أَوْ تَقْوَى الدَّوَاعِي إِلَى ذَلِكَ فِيهِ، فَمِنْ أَيْنَ  
الْكُتْمَانُ أَنْ حَرَّمَ الْوَاحِدُ لَهُ هَذِهِ الصِّفَةَ، حَتَّى يُطْلَقَ فِيهِ الْكُتْمَانُ؟  
وَالْآيَةُ تُدَلُّ عَلَى الْإِخْتِصَاصِ بِقَوْلِ الْقُرْآنِ، لِأَنَّهُ قَالَ «مَا أَنْزَلْنَا ١٠  
مِنَ السِّمَاتِ وَالْهَدْيِ»، وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ -تعالى- هُوَ الْقُرْآنُ.

وَيُقَالُ لَهُمْ فِيمَا تَعَلَّقُوا بِهِ ثَابِتٌ هَذِهِ الطَّرِيقَةُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى دَلِيلِ  
الْحُطْبِ، وَقَدْ تَبَيَّنَ فِيمَا تَقَدَّمَ فَسَادُ ذَلِكَ وَبَعْدُ، فَالْتَعْدِيلُ فِي الْآيَةِ

٢ ج : و

١ ج : ولا يجب

١ - الف و ب : يعملون .

٣ ج : لعلم .

٢ - ب : تقوى .

٥ ب : يعملون .

٧ ب و ج : لنقل .

أُولَى أَنْ يُعَوَّلَ عَلَيْهِ مِنْ دَلِيلِ الْخُطَابِ ١. وَهُوَ قَوْلُهُ - تَعَالَى - « أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ » ٢. وَهَذِهِ الْعَمَّةُ قَائِمَةٌ فِي خِصْرِ الدَّلِيلِ وَقَدْ قِيلَ إِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ بَرَلَتْ فِي أَوَّلِيذِينَ عَقَّةٍ ٣. وَقَدْ وَلَّاهُ السُّي - ص ٢٠٠ صَدَقَاتِ بَعْضِ الْعَرَبِ ٤. فَمَاذَ إِلَيْهِ يَذْكُرُ أَنَّهُمْ مَنَعُوا الصَّدَقَاتِ ٥. فَهِيَ الرُّسُولُ ٦ - ع - بِإِرْسَالِ الْحَبُوشِ إِلَيْهِمْ ٧. فَبَرَلَتْ الْآيَةُ بِسَاءِ أَهْلِ ٨. وَلَيَقْتَمِ الرُّسُولُ - ع - أَنَّ الْوَالِدَ يَهْدِي نَصَبَهُ ٩. لِأَنَّهُ إِنَّمَا وَلَّاهُ عَلَى طَاهِرٍ ١٠ أَمْرَهُ.

وَيُقَالُ لَهُمْ فِيمَا تَعَقَّبُوا بِهِ رَابِعًا لَيْسَ نَحْوَرُ أَنْ يُؤْمَرَ أَنْ يُبْلَغَ إِلَّا بِمَا هُوَ حُجَّةٌ فِي تَعْيِينِهِ يَجِبُ الْفِعْلُ بِهِ ١. وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ يُدَلَّ عَلَى أَنَّ الْحَرَّ الْوَاحِدَ يَهْدِي النِّصْفَةَ حَتَّى يَصْبِحَ الْإِبْلَاعُ بِهِ ٢. وَمِنْ مَذْهَبِ مَنْ حَالَفَكُمْ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الْإِبْلَاعَ لَا يَصْبِحُ إِلَّا بِمَا هُوَ حُجَّةٌ تَوْجِبُ الْعِلْمَ ٣. أَوْ بِتَوَاتُرِهِ ٤. أَوْ إِجْمَاعِهِ ٥. أَوْ قَوْلِ إِمَامٍ مَعْصُومٍ نَائِبٍ عَنْهُ - ع - وَخَلِيفَةٍ لَهُ بَعْدَ وَفَاتِهِ ٦.

- |                   |                   |
|-------------------|-------------------|
| ١ - الف : عنه     | ٢ - ج : ع         |
| ٣ - الف و ب : وهم | ٤ - د ح : الر - و |
| ٥ - الف : - البهم | ٦ - الف : له      |
| ٧ - ب : طاهره     | ٨ - ج : بامر      |
| ٩ - الف : يوجب    | ١٠ - ب : حليته    |



وَيَقُولُ لَهُمْ فِيمَا تَعَقُّوْا بِهِ حَمَلَةً . أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ بِأَيِّ شَيْءٍ  
تَدْفَعُ الْإِمَامَةَ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ ، وَهُوَ أَنَّهَا تَقُولُ : إِنَّمَا عَمِلَ إِحْبَارُ  
الْأَحَادِ مِنَ الصَّحَابَةِ ثُمَّ آمَرُوا الدِّينَ يُحْتَشِمُ<sup>١</sup> الصَّرِيحُ بِحَلَالِهِمْ ،  
وَأَخْرُجُ عَنْ حَمَلَتِهِمْ ، فَالْإِمْسَاءُ عَنِ التَّكْيِيرِ عَلَيْهِمْ لَا يَنْدُلُ  
عَنِ رَصِّ رِصٍّ بِمَا فَعَلُوهُ ، لِأَنَّ كُنَّا تَشَرُّطُ<sup>٢</sup> فِي ذَلَالَةِ الْإِمْسَاءِ<sup>٣</sup> .  
عَنِ الرِّصِّ أَنْ لَا يَكُونَ لَهُ وَحْدَهُ سِوَى الرِّصِّ مِنْ تَقْتَةٍ وَخَوْفٍ وَمَا  
أَشْبَهَ ذَلِكَ . فَطَرِ أَنْ يَكُونَ مَا ذَكَرْتُمُوهُ إِجْمَاعًا غَيْرَ أَنَا تَعْدُلُ  
عَنِ سَتَعْمَلُ هَذِهِ طَرِيقَهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ لِأَنَّهَا 'تَحُوجُ'<sup>٤</sup> إِلَى  
الْكَلَامِ فِي الْإِمَامَةِ ، وَيَنْقُلُ مِنْ أَصُولِ الْفَقْهِ<sup>٥</sup> إِلَى أَصُولِ الدِّينِ<sup>٦</sup> ،  
وَلِأَنَّهَا تَنْقُلُ<sup>٧</sup> عَنِ انْفِقَها ، وَتُوجِّهُهم ، وَمَا تُؤَيِّرُ<sup>٨</sup> مَا يَنْفِرُونَ<sup>٩</sup> .

- |                       |                               |
|-----------------------|-------------------------------|
| ١ - ح : يقول          | ٢ - ح : بالاحبار              |
| ٣ - الف : الذي        | ٤ - الف : يحتم                |
| ٥ - الف : من          | ٦ - ب : التكبير ، ج : التكمير |
| ٧ - ب : عليهم         | ٨ - ب : لا ما                 |
| ٩ - ح : لشرط          | ١٠ - ح : + ، لا               |
| ١١ - الف : لا ب ، + و | ١٢ - الف : مخرج               |
| ١٣ - ج : الدين        | ١٤ - ح : انفق                 |
| ١٥ - ج : تنقل         | ١٦ - الف : يوتر ، ج : + و     |

منه، وإن تَعَمَّدَ كثيرٌ من مُحَادِثِنَا إِيحَاشَنَا، وَتَسَقُّوا، وَتَوَصَّدُوا  
إِلَى كُلِّ مَا يَشْقُلُ عَلَيْنَا مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ بِهِمْ فِي الْمَوْضِعِ إِلَيْهِ. فَأَمَّا  
مَنْ حَافَفَ فِي كَوْنِ الْإِحْمَاعِ حِجَّةً مِنَ النَّطَامِ وَغَيْرِهِ، بِمَنْ أَحَالَ  
الْعِلْمَ بِصِحَّةِ إِحْمَاعِ الْأُمَّةِ عَلَى شَيْءٍ، أَوْ أَحَازَ ذَلِكَ وَذَكَرَ أَنَّهُ  
لَا دَلِيلَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ إِحْمَاعَ الْأُمَّةِ حِجَّةٌ، فَإِنَّهُ يَدْفَعُ - أَيْضًا - هَذِهِ  
الطَّرِيقَةَ بِأَنَّهُ يَقُولُ: أَكْثَرُ مَا فِيهَا الْإِحْمَاعُ عَلَى الْعَمَلِ بِقَبُولِ أَخْبَارِ  
الْأَحَادِ، وَلَا حِجَّةَ فِي الْإِحْمَاعِ. وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ لَا تَرْتَضِيهَا، لِأَنَّا  
نَذْهَبُ إِلَى أَنَّ فِي إِحْمَاعِ الْأُمَّةِ الْحِجَّةَ، وَلَا يَحْزُزُ أَنْ يُجْمَعُوا  
عَلَى بَاطِلٍ.

وَلَنَا: "بَعْدَ ذَلِكَ كَيْفَ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ وَحَمَانٍ مِنَ الْكَلَامِ:  
أَوَّلُهُمَا أَنَّ حَمِيعَ مَا وَضَعُوا أَيْدِيَهُمْ عَلَيْهِ إِنَّمَا هِيَ أَحْصَارُ أَحَادٍ  
لَا تَوْجِبُ عَمَّا، فَإِنَّهُمْ دَلُّوا عَلَى أَنَّ حَمْرَ الْوَاحِدِ حِجَّةٌ بِأَخْبَارِ أَحَادٍ،

٢ - الف: إيعاشنا، بالنصب

٣ - ب: و

٤ - الف: يهده

٥ - الف: و

٦ - الف: - في

١ - الف: تسمي

٢ - ب: و

٣ - الف: يدفع

٤ - الف: يقول

٥ - ج: لا

٦ - ب: قولنا

وَ كَيْفَ يَقُولُونَ عَلَى مَا أَحْسَنُ أَحْوَالِهِ أَنَّ يَوْجِبُ الظَّنَّ فِيمَا  
طَرِيقَةُ الْعِلْمِ وَالْقَطْعُ ، لِأَنَّهُمْ يَدْعُونَ الْقَطْعَ وَالْعِلْمَ بِأَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى -  
تَعْتَدُهُمْ بِالْأَمَلِ بِأَخْبَارِ الْوَاحِدِ فِي شَرِيعةٍ ، فَلَا يَجِبُ أَنْ يَقُولُوا  
عَلَى مَا لَا يَوْجِبُ الْعِلْمَ .

وَقَدْ حَمَلْنَاهُمْ سَمَاعَ هَذَا الطَّرِيقِ مَا عَلَى أَنْ ادَّعَوْا أَنَّهُمْ يَعْنَمُونَ ٥  
صُرُورُهُ عَمَلُ الْعِبَادَةِ عَلَى أَخْبَارِ لَا تَنْبَغُ حُدُوثَاتٍ ، وَنَهْمُ لَمْ  
يَقُولُوا هَيْهَهُ عَلَى حَبْرِ الْوَاحِدِ حَتَّى يَدْخُلَ أَوْ عَلَى الْعِبَائِي مَعَهُمْ ،  
وَأَنَّهُ لَا يَقَعُ حَبْرُ الْوَاحِدِ إِذَا انْفَرَدَ ، وَيَدَّكُرُونَ أَنَّ الْعِلْمَ بِذَلِكَ  
يُعْجِزُ مَخْرَجَ الْعِلْمِ أَنَّهُمْ كَانُوا \* يَرْجِعُونَ فِي الْأَحْكَامِ إِلَى الْقُرْآنِ [١٩٩]  
وَأُسْئَلَةُ الْمُتَوَاتِرَةِ بِهَا . وَ كَمَا " يَقَعُ رُجُوعُ الْعَوَامِّ مِنْهُمْ إِلَى  
قَتَوَى مُقْتَى . قَالُوا نَذْكُرُ الْأَخْبَارَ لِيَنْطَبِقَ " أَنْحَمَلَةُ وَ " التَّفْصِيلُ ،  
وَرُبَّمَا قَالُوا كَمَا نَعْنَمُ صُرُورَةَ مَسْخَاءَ حَاتِمٍ وَإِنْ لَمْ نَعْنَمُ تَفْصِيلُ "

١ - ب - يقولوا ج : يقولون . ٢ - ب : النظر .

٣ - ا - ب - تعالى ٤ - ج : يقولوا

٥ - ب - ج - لا ٦ - ب : بها

٧ - ب - كلب ٨ - ا - ب : يعلم

٩ - ب : تنصوب ١٠ - ا - ب : و

١ - ب : تفصيل

ما يُرَوَّى مِنْ عَطَايَاهُ وَجَوَائِزِهِ ، وَكَذَلِكَ شِعَاعُهُ عَمِرُوا بِرِ  
مَعْدٍ يَكْرَبُ

وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا الَّذِي حَمَلُوا هَوَسَهُمْ عَمْدَ صِيقِ الْحِيلَةِ<sup>١</sup>  
عَلَيْهِ<sup>٢</sup> أَنَّ الضَّرُورَةَ لَا تَحْتَصِرُ<sup>٣</sup> مَعَ الْمَشَارَكَةِ فِي طَرِيقِهَا ، وَالْإِمَامِيَّةُ  
وَكُلُّ مُحَالِفٍ لَهُمْ فِي حَبْرِ الْوَاحِدِ مِنْ انْتِطَامٍ وَتَابِعِهِ وَحَمَاعَةٍ<sup>٤</sup>  
مِنْ شَبُوحٍ مُكْتَمَى الْمُتَنَزِّلَةِ كَالْقَاسِمِيِّ<sup>٥</sup> بِالْأَسْرِ<sup>٦</sup> يُجَابِلُونَهُمْ فِيمَا  
ادَّعَوْا فِيهِ الضَّرُورَةَ مَعَ الْإِخْتِلَافِ بَيْنَ أَهْلِ الْأَحْصَارِ ، وَ يُقَسِّمُونَ عَمَى  
أَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ذَلِكَ بَلْ وَ<sup>٧</sup> لَا يَطْلُونَهُ ، فَإِنْ كَدُّتُمْوَهُمْ ، فَعَدَّتُمْ<sup>٨</sup>  
مَالًا يَحْسُنُ ، وَ كَدُّتُمْوَكُم مِثْلَهُ . وَالْفَرْقُ بَيْنَ الرَّحُوعِ إِلَى الْقُرْآنِ  
وَالْتَوَاتِيرِ وَ بَيْنَ حَبْرِ الْوَاحِدِ وَاصِحٌ . لِأَنَّ ذَلِكَ لَمَّا كَانَ مَعْلُومًا  
صَرُورَةً لَمْ يُحَالِفْ فِيهِ عَاقِلٌ ، وَالْحِلَافُ فِيمَا ادَّعَوْهُ ثَابِتٌ ، وَكَذَلِكَ  
الْقَوْلُ فِي رَحُوعِ الْعَامِيِّ إِلَى الْفِتْوَى وَ كَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي سَعَاءِ حَاتِمِ

١ - ه : ميا .

٢ - ج : حله

٣ - ج : عليهم

٤ - ج : بخص

٥ - ج + و

٦ - ب : كالقاسمي

٧ - هذا هو الظاهر ، لكن سح كلها « بالاس »

٨ - ج - و .

٩ - ج : + و

و شجاعة عمرو، و<sup>١</sup> لأن من خاف في ذلك كبحه لا يبايظ ويقع<sup>٢</sup>  
على نهته<sup>٣</sup> و مكابرته، وليست هذه صفة من خالف في أخبار الآحاد.  
وبعد؛ فإذا كنتم تعلمون على العجبة أن القوم عملوا على  
أخبار الآحاد، فلا فائدة في ذكر هذه الأخبار الممسية و تدوينها<sup>٤</sup>  
في الكتب، لأنها تقتضي<sup>٥</sup> الظن على أحل أحوالها، و أي تأثير<sup>٥</sup>  
يلتصق مع العلم الضروري؟! وقواعده<sup>٦</sup>، يبطاق<sup>٧</sup> التفصيل السجلة<sup>٨</sup>  
كلام<sup>٩</sup> لا محصول له، لأن الفصل الذي حدث به هذه لأخبار غير  
معلوم، و الحمدة هي<sup>١٠</sup> التي يدعون<sup>١١</sup> العلم بها، فلا تطابق<sup>١٢</sup>  
بين معدومين.

ثم يقال لهم: كما احترزتم<sup>١٣</sup> لأبي عنى في عباراتكم عنا<sup>١٤</sup>  
يتعلق به في العلم الضروري، و قنتم<sup>١٥</sup> تعلم ضرورة أنهم عملوا  
على ما لا ينتهي إلى التواتر<sup>١٦</sup> من الأخبار، ألا احترزتم<sup>١٧</sup> بالنظام ومن

١- الف: يقطع

١- ا ب: و .

٢- ب: ادا

٢ ج: هـ

٣- ج: يقتضي

٥- ج: يدون

٤- ب: هي

٦- ج: كلام

٥- ج: يطبق

٧- ج: يدعو

١٠- ج: ضروري.

٨- ب: احترز،

٩- الف: التواتر

واقفه بمن نفى العمل بأحد الأعداد كنهما مت لا يحصل عنده  
علمه و يقين ؟ ! فليس النظام و من واقفه بدون أي عني  
وأصحابه . و من المعبر قولهم : إنهم إنما عملوا على العمل  
أحادي الأعداد بصر من الرسول . ص ع - قاطع على ذلك ، و إنما  
لا يؤخذ هذا النص المتيقن في نقل لأن الإجماع قد أغنى عن بقية .  
وهذا فاسد ، لأن قيام حجة و دلالة لا ينفي عن أخرى ، ولو كان  
الرسول - ع - قد صرح لهم على وجوب العمل بحد الواحد صا  
معينا مفصلا ، لوحد كون نقل هذا النص و التواتر به مستمرا  
و أن يتفق الإجماع على مصحوبه . لأن الصحيح قد أترادف ،  
و تصاعف . و بعد ، فقد ثبت أنه لا إجماع على ما ذكره ، فنفي  
عن التواتر بالنص عليه .

و أما الوجه الثاني في الكلام على هذه الطريقة - إذا سئل  
صحة كل شيء رووه من هذه الأخبار المقتضية ، و لم نقدر

- |                 |                   |
|-----------------|-------------------|
| ح : العلم       | ٢ - الف ع         |
| ٣ - ج : و       | ٤ - الف و         |
| ٥ - الف و ب عني | ٦ - ب : كون       |
| ٦ - ب : ب       | ٧ - ب : لا        |
| ٩ - الف : ب     | ٨ - ب : و ج : قدح |

فيها، ولا طائفة بدلالة على صحتها - فهو أن نقول: المعلوم أنهم  
 عيأوا عند هذه الاحبار. والعمل عندها يُحتمل أن يكون عيأوا بها  
 ولا حياء، كما يُحتمل أن يكونوا ذكروا عند ورودها سماعهم  
 من السيد ص ع - لذلك، ويُحتمل - أيضا - أن يكون الحر  
 تسبهم على طريقه من الإحتجاج يقتضي<sup>٥</sup> إثبات ذلك الحكم،  
 فكان العمل على الإحتجاج، لا بالحر، وإنما كان لبحر خط التذكير  
 والإيقاظ

فإن قالوا: هذا يقتضي العدول عن المعلوم إلى المجهول، لأن  
 رواية البحر معلومة، وعملهم عنده معلوم أيضا، وما تدعونه من  
 علم بذلك سبق أذكر هذا البحر مجهول، وكذلك تسبهم على  
 طريقة من الإحتجاج - أيضا - مجهول، ولا يُقبل عن المعلوم إلى  
 المجهول.

٢- ج: اذكروا.

١- ب - لا

١- ب و ج: كذلك

٢ ج: عن.

٥- ج: يكون

٦- هذا هو الصحيح، لكن في نسخة لم يسبهم، وفي نسخة ب يسبهم، وفي ج تسبهم

٨- ب و ج: التذكر.

٧ ب و ج: يقتضي.

١- اعمد - اذكر، وتعل الاصل «أذكر».

٩- ب: علمهم.

قلنا . المعلوم<sup>١</sup> روايته الخبر وعنده . وتتميل هذا العمل  
بأنه من حيث قامت الحجة عليهم بوجوب العمل<sup>٢</sup> بأخبار الآحاد  
مجهول غير معلوم . وإنما هو وجه<sup>٣</sup> محذور<sup>٤</sup> كما أن صرف عملهم  
إلى اندك<sup>٥</sup> و تعلم<sup>٦</sup> الساق<sup>٧</sup> أو<sup>٨</sup> تشبه على طريقة من الاجتهاد .  
أيضاً مجهول . ومن باب الجائز ، فبما إلا من أحال على أمر  
مجهول حائر كونه كما أنه جائز<sup>٩</sup> كونه غيره ، فكيف رخصهم  
قولكم على قولنا ، واتسوى حاصل من الوجوه . واشتد حرص  
من فقد لدليل القطع<sup>١٠</sup> .

وليس لهم أن يقولوا ما تذكرونه يقتضي أنه لا تأثير للخبر .  
١٠ على كل حال . فبما أن يكون حجة في وجوب العمل على  
ما تدعون . أو يكون مذكراً<sup>١</sup> لسمع<sup>٢</sup> ثقة<sup>٣</sup> و علم<sup>٤</sup> ساق<sup>٥</sup> . أو  
يكون مثبتاً على طريقة من الاجتهاد . والشئ<sup>٦</sup> حاصل على  
كل حال .

١ - ح - العمل .

٢ - ب - محذور .

٣ - الف - و .

٤ - ب - ح .

٥ - ب : المعلوم .

٦ - ب و ج - وجه .

٧ - ج : علم .

٨ - ح - يعلم .

٩ - ب - انما يبر .



وَيُقَالُ بِهِمْ مِمَّا تَعَلَّقُوا بِهِ سَادِسًا أَمَّا الرُّسُلُ وَنُمَاتُ الدِّينِ كَانَ  
يُقَدِّهِمْ رَسُولُ اللَّهِ - ص ع - إِلَى التَّلَادِي، فَأَقُولُ كُلُّ شَيْءٍ كَانُوا  
يَدْعُونَ إِلَيْهِ بِالْإِحْلَافِ بَيْنَنَا وَتَشَهُمُ لِعَمْرِهِ بِاللَّهِ - تَعَالَى - ثُمَّ تَصْدِيقُ  
النَّبِيِّ - ص ع - فِي نُبُوَّتِهِ وَدَعْوَتِهِ، ثُمَّ يَدْعُونَ إِلَى الشَّرَائِعِ،  
وَمَعْلُومٌ أَنَّ قَوْلَ الرُّسُلِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ فِي تَوْحِيدِ اللَّهِ وَعَدْلِهِ، وَلَا فِي  
الْعِلْمِ بِنُبُوَّتِهِ - ص ع - فَكَفَّ مُرْسِلُ بَادِعًا إِلَى مَا  
لَيْسَ قَوْلُهُمْ بِهِ حُجَّةٌ ١٢ دد قُلُوا لِدَعَائِهِمْ حُطٌّ \* لِإِدَارِ وَالتَّسْيِ  
عَلَى سَطَرٍ فِي الْحُجَجِ وَلِلدَّلَةِ قُلُوا فَاتَّخَرُوا الشَّرَائِعَ هَذَا الْمَجْرَى،  
وَقُولُوا، إِنْ هَؤُلَاءِ الرُّسُلُ إِنَّمَا دَعَوُهُ إِلَى الشَّرَائِعِ لَا لِأَنَّ قَوْلَهُمْ  
حُجَّةٌ فِيهَا، بَلْ لِلتَّسْيِ عَلَى السَّطَرِ فِي إِنْسَانِيَّتِهَا، وَالرَّجُوعِ إِلَى التَّوَاتُرِ  
وَمَا حَرَى مَخْرَأَهُ فِي الْعَمَلِ بِهَا، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ  
وَيُقَالُ بِهِمْ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ الَّذِينَ فِي أَطْرَافِ الْأَرْضِ  
قَدُومَتِ عَلَيْهِمُ الْحُجَّةُ بِالْعَمَلِ بِأَحْصَارِ هَؤُلَاءِ الرُّسُلِ 'حَتَّى يَحْبُ'

٢ ج - ك

ج يقدِّهِمْ -

١- ج ثم ، يحكى في -

٣ ب ع -

١- ب وج - ع

٥ ب سُوَّتُهُ يحكى سُوَّةً -

٨- ب فان -

٦ ج -

١٠- ب الرجل -

٩ ج هَؤُلَاءِ

١- ح تحب

عَلَيْهِمُ الْعَمَلُ بِأَحْيَائِهِمْ، وَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَقْتَمُوا ذَلِكَ مِنْ حِمَّةٍ  
هَؤُلَاءِ الرُّسُلِ، لِأَنَّ أَحْيَاءَ هَؤُلَاءِ الرُّسُلِ أَكْثَرُ مَا يُوَحِّدُهُ الطَّنُّ،  
وَهِيَ عَيْرٌ مُوجِبَةٌ لِلْعِلْمِ، وَوَحُوبُ الْعَمَلِ بِأَقْوَالِهِمْ يَجِبُ أَنْ  
يَكُونَ مَعَالِمًا مَقْطُوعًا عَلَيْهِ. فَإِذَا قِيلَ يَتَمَنُونَ ذَلِكَ بِالْأَحْيَاءِ  
الْمُتَوَاتِرَةِ الَّتِي يَقْتَضِيهَا إِلَهُمُ الصَّادِرُ وَالْوَارِدُ. قَدْ قُضِيَ فَاحْزُوا<sup>٥</sup> -  
أَيْضًا - أَنْ يَقْتَمُوا الشَّرَائِعَ الَّتِي يُطَالِيهِمْ بِالْعَمَلِ بِهَا هَؤُلَاءِ  
الرُّسُلِ<sup>٦</sup> مِنْ حِمَّةِ التَّوَاتُرِ وَاسْتِغْلَالِ الشَّائِعِ الدَّائِمِ، وَ<sup>٧</sup> يَكُونَ حَكْمُ  
مَا تَحْمِلُونَهُ<sup>٨</sup> مِنْ أَشْرَعِ فَوْطَرِيقِ الْعِلْمِ حِكْمَةُ الْعِلْمِ<sup>٩</sup>، نَأْتِهِمْ مُتَعَمِّدُونَ  
بِالْعَمَلِ بِأَقْوَالِهِمْ، وَلَيْ<sup>١٠</sup> يَجِدُوا بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ فَرْقًا  
وَيَقُولَ لَهُمْ<sup>١١</sup> فِيمَا تَعَمَّقُوا بِهِ سَاعَةً هَذِهِ الطَّرِيقَةُ إِنَّمَا تُدَلُّ عَلَى  
حَوَازِ وَرُودِ التَّعَمُّدِ بِالْعَمَلِ بِأَحْيَاءِ الْآحَادِ، وَلَا تُدَلُّ عَلَى ثُبُوتِهِ.

٢- الف : سمى بحمار

١- ب : ارجل

٤- ب : توجب .

٣- ح : هؤلا

٦- ح : + ل

٥- ح : من

٨- ح : - إلى

٧- ب : فاجيروا ج : فاحيروا .

١٠- الف : + قد

٩- الف : - الرسل .

١٢- ج : العمل .

١١- الف : يحملونه .

١٤- ب : لهم

١٣- ب : لو .

والتحوار لاحلاف يسا فيه . وإنما الخلاف في الوقوع فيه فبضم  
قبول خبر الواحد عنى المفتى بعلته فقهية جامعة بينهما كان لنا .  
قل لظن في صحة هذه اعمية . أن نقول<sup>٢</sup> لكم التعمد بالعمل  
بحبر الواحد عندكم معلوم مقطوع عليه . ولا يجوز إثبات مثله  
بطريقة الإختصاص التي لا تقتضى<sup>٣</sup> إلا<sup>٤</sup> الظن . وقد فرق بين المفتى<sup>٥</sup>  
والمخبر الواحد بين المفتى يجب أن يختص شروط مثل أن  
يكون من أهل الإختصاص . ولا يجب مثل ذلك في الخبر الواحد .  
والمفتى يخبر عن همه . والمخبر الواحد يتحدث عن غيره .  
والمستفتى يختص في العلماء . وليس كذلك سماع خبر الواحد .  
والكلام عنى حمل ذلك عنى الشهادة يخبرى<sup>٦</sup> الكلام عنى<sup>٧</sup>  
من حمته عنى قول المفتى . من أنه قياس . والقياس لا يسوغ<sup>٨</sup>  
في مثل هذا الموضع . وقد قال بعض المحققين من العلماء . أن  
الشهادة أصل في دينها . فكأن فرع منها أصل في بابها . فكما  
لا يقاس بعضها على بعض . فكذلك لا تقاس<sup>٩</sup> الأخبار عنى الشهادة .

٢ ج : يقول .

٣ ج : فبضم .

٤ ج : و ج . يقتضى .

٥ ج : و ج . لا

٦ ج : و ج : - و لقياس

٧ ج : و ج . لا

٨ ج : و ج . يقاس .

٩ ج : و كذلك

وَكَمَا لَمْ يَقْرَأْ عَلَيْهَا الْقُرْآنَ، فَكَذَلِكَ<sup>٢</sup> لَا يُقَاسُ حَبْرُ الْوَاحِدِ عَلَى ذَلِكَ، وَتَوْقِيسُ حَبْرِ الْوَاحِدِ عَلَى الشَّهَادَاتِ، تَوْحِيدٌ أَوْ يَكُونُ الْمُدَّعِيهِ مَطْلُوبًا، كَمَا أَنَّهُ مَطْلُوبٌ فِي الشَّهَادَاتِ عَلَى<sup>٣</sup> كُلِّ حَالٍ، وَأَمَّا<sup>٤</sup> أَحْصَاءُ الْمُعَامَلَاتِ فَلَا تُشْمَلُ مَا نَحْنُ فِيهِ، لِأَنَّهَا مُنْقَسِمَةٌ إِلَى أَمْرَيْنِ أَحَدُهُمَا يَنْتَحِقُ بِالْعَقَلِ<sup>٥</sup>، وَهُوَ قَبُولُ الْهَدَايَا، وَالْإِذْنُ فِي دُخُولِ الدَّارِ<sup>٦</sup>، وَالشَّرْعُ وَزَدَ بِإِقْرَارِ ذَلِكَ، لَا<sup>٧</sup> بِاسْتِنَافِ حُكْمٍ لَهُ، وَلِلذَلِكَ<sup>٨</sup> أَمَّا يُمَيِّزُ الْعَدْلَ فِيهِ مِنْ غَيْرِهِ، وَلَا الْمُنَافِقَ مِنَ الصَّيِّفِ، لِأَنَّ الْمُعْزُولَ فِي ذَلِكَ عَلَى عِلَّةِ الظَّنِّ وَ مَا يَقَعُ فِي الْقَابِ وَ انْقِسَامُ الثَّانِي مَا يَتَجَرَّى فَتَجَرَّى الشَّرْعُ<sup>٩</sup>، مِنْ قَبُولِ قَوْلِ الْوَاحِدِ فِي<sup>١٠</sup> طَهَارَةِ الْمَاءِ وَ نَجَاسَتِهِ وَ فِي انْقِسَامِهِ وَ دُخُولِ الْوَقْتِ، وَ هَذَا فَرْعٌ مِنْ فُرُوعِ حَبْرِ الْوَاحِدِ، فَلَا الْأَوَّلُ يَجُوزُ أَنْ يُجْمَلَ<sup>١١</sup> أَصْلًا، لِأَنَّهُ عَقْلِيٌّ، وَلَا الثَّانِي، لِأَنَّهُ<sup>١٢</sup> فَرْعٌ وَ تَالِغٌ.

١ - الف - الاحار - بعا . ٢ - ج - وكذلك

٣ - ج - في . ٤ - ب - على كل حال

٥ - الف و ب - عاما . ٦ - ب - بالعقلات

٧ - ب - الدار . ٨ - ج - الا .

٩ - ب - و - ولدك ، ج - كذلك . ١٠ - ب - الشرح .

١١ - ب - و . ١٢ - ب - بعبارة ا ح . بعبارة

١٣ - ا ب . + خروج

وَيُقَالُ لَهُمْ فِيمَا تَعْتَقُوا بِهِ تَأْمَنًا<sup>١</sup> . الصَّوْرَةُ إِنَّمَا تَقْوُدُ<sup>٢</sup> فِي الْحَوَادِثِ  
إِلَى مَا هُوَ حَقٌّ فِي نَفْسِهِ . فَذَلُّوا عَنِّي أَنَّ حَبْرَ الْوَاحِدِ حَقٌّ فِي الشَّرِيعَةِ  
حَتَّى يُرْجَعَ<sup>٣</sup> إِلَيْهِ فِي الْحَوَادِثِ . وَمَنْ يُجَالِفُكُمْ<sup>٤</sup> فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ  
يَذْهَبُ إِلَى<sup>٥</sup> أَنَّهُ لَا ضَرُورَةَ لَهُ<sup>٦</sup> تَدْعُوهُ إِلَى حَبْرِ الْوَاحِدِ ، لِأَنَّهُ مِمَّنْ<sup>٧</sup>  
حَادِثٌ إِلَّا وَ عَنِّي حُكْمُهُمَا دَلِيلٌ يَوْجِبُ<sup>٨</sup> الْعَمَلُ ، وَفِيهِمْ مَنْ يَقُولُ  
إِذَا فَقَدْنا الدَّلِيلَ رَحْمَةً إِيَّيْكُمْ ، فَلَا ضَرُورَةَ هِيَهُمَا كَمَا  
تَدْعُونَ .

وَيُقَالُ لَهُمْ فِيمَا تَعْتَقُوا بِهِ تَأْمَنًا لَا يَحْذَرُ لِعَمَلٍ عَلَى حَبْرِ الْوَاحِدِ  
فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ يَحْذَرُ مِنْ<sup>٩</sup> الْمَصَارِفِ ، كَمَا وَجِبَ مِثْلُ ذَلِكَ  
فِي الْمَصَارِفِ الْعَقْلِيَّةِ ، لِأَنَّ الْمَصَارِفَ فِي الذِّينِ يَجِبُ عَلَى اللَّهِ - تَعَالَى -  
مَعَ الْكَافِيفِ<sup>١٠</sup> أَنْ يُتَيَّمَا<sup>١١</sup> وَ يُدْنَى عَنْهَا بِالْأَدْنَى الْقَاطِعَةِ ، وَدَا  
فَقَدْنا ذَلِكَ ،<sup>١٢</sup> عَلِيمًا أَنَّهُ لَا مَصْرَةَ دِينَتَهُ ، فَتَحْنُ تَأْمَنُ أَنْ يَكُونَ<sup>١٣</sup>

ج . اب

٢ - هـ - هو الصحيح ، لكن في نسخة اب - هو - و في - هـ - هو و في ج - هو

٤ - ب - بخالفكم

٣ - ب - رجع

٦ - الف - و في ج -

٥ - اب - لي

٨ - ج - يوجب

٧ - ج - لا ، يحايي دامن

١٠ - ب - يسهل ، ح - يسهل

٩ - ج - عن

١٢ - الف - ان يكون

١ - ب - و

فَمَا أَخْصَرَ بِهِ الْوَاحِدُ مَضْرُوبَ دِينِيَّةٍ بِهَذَا الْوَحْدِ ، وَ لَيْسَ كَذَلِكَ  
الْمُخْبِرُ عَنْ سَمْعٍ فِي الطَّرِيقِ ، لِأَنَّهُ لَا تَأْمُرُ مَنْ أَنْ يَكُونَ  
صَادِقًا . وَإِنْ لَمْ يَجِبْ قِيَامُ دَلَالَةٍ عَلَى كَوْنِ السَّمْعِ فِيهِ ، فَيَجِبُ عَمَّا  
التَّحَرُّزُ مِنَ امْتِصْرَةٍ بِالْعَدُولِ عَنْ سَائِلِ الطَّرِيقِ .

وَبَعْدُ ، فَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ تُوجِبُ عَلَيْهِمْ أَنْ يَكُونَ الْعَاقِلُ كَالْعَقْلِ ،  
وَالْمُؤْمِنُ كَالْكَافِرِ ، وَ أَنْ يَكُونَ الْمُفْتَنُّ حَصُولَ الطَّرِيقِ مِنْ غَيْرِ  
اعْتِبَارِ الشَّرْطِ الَّذِي يَوْجِبُهُ . فِي حَبْرِ الْوَاحِدِ ، وَلَا أَحَدٌ يَقُولُ  
بِذَلِكَ ، عَلَى أَنَّ لِعَقُولٍ مَانِعَهُ مِنَ الْإِقْدَامِ عَلَى مَا يَحْزُرُ اسْتِقْدَامَ عَلَيْهِ  
أَنْ يَكُونَ مُفْسَدًا ، فَيَمُوتُ صَارُوا بِأَنْ يَوْجِبُوا أَعْمَلَ بِحَبْرِ الْوَاحِدِ  
تَحَرُّزًا . يَأْتِي مَنْ قَالَ . إِنَّهُ لَا يَحْتَاجُ الْإِقْدَامَ عَلَى مَا أُخْبِرَ بِهِ  
مَعَ تَجْوِيزِ كَوْنِهِ مُفْسَدًا .

وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ - أَيْضًا - تَوْجِبُ الْعَمَلَ عَلَى قَوْلٍ "مَدْعَى"

- |                           |   |
|---------------------------|---|
| ١ - ب : مَسْمُوعٌ         | ٢ - أ : الْوَاحِدُ : ١ - ٢                      |
| ٣ - أ : الْوَاحِدُ : مِنْ | ٤ - ج : تَوْجِبُ                                |
| ٥ - ج : وَالْكَافِرُ      | ٦ - د : وَج : يَوْجِبُهَا                       |
| ٧ - ب : الْقَدُومُ        | ٨ - ب : وَج : كَوْنُهُ ، عَدَايَ «أَنْ يَكُونَ» |
| ٩ - ج : يَوْجِبُوا        | ١٠ - ب : تَحَرُّزُ                              |
| ١١ - ب : وَج : حَبْرُ     | ١٢ - ب : وَج : قَوْلُ                           |

الرسالة لهذا الضرب من الاحتياط والتحرّز .

فأما الخبر الذي رَوَّاه عن أمير المؤمنين - عليه السلام - فمخالِف

لأصولهم لإِنَّه تَضَمَّن أَنَّهُ كَانَ يَسْتَحْيِفُ مَنْ يُخَيَّرُهُ ، فَإِذَا حَلَفَ

صَدَقَهُ ، وَعِنْدَهُمْ أَنَّ الِاسْتِحْلَافَ عِرٌّ وَاحِدٌ ، وَالتَّصْدِيقَ بَعْدَ

الِاسْتِحْلَافِ لَا يَحْزُزُ ، لِأَنَّ مَعْنَى التَّصْدِيقِ هُوَ الْقَطْعُ عَنْ صَدَقَهُ ،

وَخَيْرُ الْوَاحِدِ لَا يَقْطَعُ عَنْ صَدَقَهُ ، وَإِنْ حَلَفَ ، ثُمَّ قَالَ ، وَحَدَّثَنِي

[١٠١] أَبُو بَكْرٍ \* وَصَدَّقَ أَبُو بَكْرٍ ، وَعِنْدَهُمْ أَنَّ مَنْ يُعْمَلُ عَلَى قَوْلِهِ لِمَدَالِيهِ

لَا يَقْطَعُ عَنْ صَدَقَهُ ، فَلَيْسَ شَيْءٌ هَذَا أَخْبَرُ مِنْ يَذْهَبُونَ إِلَيْهِ ، وَقَدْ

تَسَاوَى الْكِتَابُ الشَّافِي - لَمَّا تَعَقَّقَ صَاحِبُ الْكِتَابِ الْمَعْنَى - بِتَأْوِيلِهِ ،

وَقَدْ : إِنَّهُ غَيْرُ مُتَّبَعٍ أَنْ يَكُونَ أَمِيرًا مُؤْمِنًا - عَلَيْهِ السَّلَامُ -

سَمِعَ مَا أَخْبَرَهُ بِهِ أَبُو بَكْرٍ مِنَ الثَّنَى - ص ع ' - كَمَا سَمِعَهُ

أَبُو بَكْرٍ ، فَلِهَذَا صَدَقَهُ

فَأَمَّا الْكَلَامُ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْجَنَابِيِّ فِي الْعَمَلِ بِقَوْلِ الْإِثْنَيْنِ

٢ - أ ب ب

١ - ب + و

٣ - ب بخره

٢ - ج + د

٦ - ب عدلته

٥ - ب - لا يعود

٩ - ب - الف - اه

٧ - ج - لمعنى

١٠ - ج - ع

٩ - ب و ج : خبر -

١ - ب و ج : اتس

و الإمتناع من العمل بحسب الواحد ، فهو حار مخزى الكلام عني  
أصحاب خير الواحد ، لآنا نقول له من أين علمت أن الصحابة  
علمت بحسب الاثنين ؟ ! وإنما يرجع في ذلك إلى روايات الآحاد ،  
و ما طريقة العلم لا يرجع فيه إلى ما يقتضى غلبة نظر . فإن  
ادعى ما تقدم ذكره من العلم الضروري عني سبل العمل ؛ والكلام  
عني ذلك قد تقدم .

ثم إذا سلمنا له هديه لأخبار التي رواها ، و اعتمد عليها ، من  
حسب الحديث ، و أن المعبرة أن شعبة حسرة عن النبي - ص ع - أن  
لها السدس ، فلم يقل أبو بكر بقوله ، حتى حسره محمد بن سنان  
مثله ، فاعطها السدس ، و كما قلناه عمر بن الخطاب في امتناعه من  
قبول قول أبي موسى الأشعري في الاستبداد ، حتى جاءه أبو  
سعيد الخدري ، فقبل ذلك ، و استدلاله بأن النبي - ص ع -

١ - ب و ج : طريقة ٢ - ب : عنه

٣ - ح معبرة ٤ - ج : من .

٥ - رايحا از نسخه ج يك ورق افتاده .

٦ - في العدة : مسلمة ( ج ١ ص ٤٨ ط تهران ) .

٧ - ألف : - قول - ٨ - ب : جاء

٩ - ب : ما ي ١ - ب : له



لَمْ يَقُلْ حَرَّ دِي الْيَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ حَتَّى سَأَلَ أَمَّا سَكِرَ وَعَمْرٌ  
وَكَانَ لَنَا أَنْ نَقُولَ لَهُ مَا قُلَاهُ لِمَنْ عَمِلَ بِحَبْرِ الْوَاحِدِ . م  
تُشْكِرُ أَنْ يَكُونَ حَرُّ الشَّيْءِ أَذْكَرُ . قَوَّعَ الْعَمَلُ عَنِ الدُّكْرِ دُونَ  
قَوْلِهِ . أَوْ نَهَ عَنِّي طَرِيقَهُ مِنْ الْأَحْتِمَادِ كَانَ التَّعْوِيلُ عَلَيْهَا . حَسْبَ  
مَا بَيَّنَّاهُ فِي كَلَامِنَا اللَّهُ قَدِيمٌ . وَ لَوْ لَمْ يُدْكَرِ الْحَرُّ الثَّانِي ، أَوْ يَنْتَهَ ، ه  
مَا عُمِلَ بِهِ ، كَمَا أَنَّ ذَلِكَ لَمَّا لَمْ يُحْضَلْ عِنْدَ حَرِّ الْوَاحِدِ ، لَا يُعْمَلُ  
بِهِ . وَ هَذَا الَّذِي قُصَاهُ أَشْبَهُ بِأَعْمَالٍ ، لِأَنَّ كُلَّ مَنْ رَوَى عَنْهُ أَبُو  
عَلِيٍّ أَنَّهُ رَدَّ حَرَّ الْوَاحِدِ وَ عَمِلَ بِحَبْرِ الْإِثْنَيْنِ قَدْ عَمِلَ فِي مَوَاضِعَ  
أُخَرٍ عِنْدَ خَيْرِ الْوَاحِدِ مَعَ عِدَالَتِهِ وَ طَهْوَرٍ أَمَانَتِهِ ، فَعَلِمْنَا أَنَّهُ لَمْ  
يَتَوَقَّفْ لَشَكِّهِ فِيهِ ، وَ إِنَّمَا تَوَقَّفَ إِنَّمَا لِمُرَاعَاةِ الْعَدِيدِ عَنِّي مَا ادَّعَى . ١٠  
أَبُو عَمْرٍو ، أَوْ لَآئِهِ لَمْ يُدْكَرِ ، أَوْ يَنْتَهَ عَنِّي مَا قُلَاهُ . وَلَا يُجْزِرُ  
أَنْ يَكُونَ التَّوَقُّفُ لِأَجْلِ الْعَدِيدِ ، لِأَنَّهُ قَدْ عَمِلَ عِنْدَ خَيْرِ الْوَاحِدِ  
فِي مَوَاضِعَ شَتَّى ، فَتَنَّتْ مَا ذَكَرْنَاهُ

٢ - لم - في الصلوة - حتى وعمر

٤ - ب - طريقه

٦ - ب - نه

٨ - ب - ه

١٠ - ب - لا

١ - لم - في الصلوة

٣ - ب - يسكر

٥ - ب - سبه

٧ - لم - طهور

٩ - لم - فلا

وَأَمَّا حَبْرُ دِي الْيَدَيْنِ ، فَحَبْرٌ بَاطِلٌ مَقْطُوعٌ عَنِّي فَسَادِهِ ، لِأَنَّهُ  
يَتَضَمَّنُ أَنَّ ذَا الْيَدَيْنِ قَالَ لَهُ - ع - : « أَقْصَرْتَ الصَّلَاةَ يَا رَسُولَ اللَّهِ »  
أَمْ سَيِّئَ ؟ وَ أَنَّهُ قَالَ - ع - : « كَلْ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ » ، وَ هَذَا  
كَذِبٌ لَا مَحَالَةَ . لِأَنَّ أَحَدَهُمَا قَدْ كَانَ عَلَى قَوْلِهِمْ ، وَ الْكَذِبُ  
بِالْقَوْلِ لَا يَحْزُزُ عَلَيْهِ ، وَ كَذِبُ السَّهْوِ فِي الصَّلَاةِ . عَلَى أَنَّهُ يَلْزَمُ  
أَمَّا عَلَى - أَيْضًا - أَنْ لَا تَقْلِبْ حَبْرَ الْإِثْنَيْنِ ، لِأَنَّ اشْتِبَاهَ - ع -  
لَمْ يَقْلِبْ حَبْرَ دِي تَنَدِينَ وَ حَبْرَ أَيْ بِكْرٍ ، حَتَّى أَصَافَ إِلَيْهِمَا عَمْرُ .

### فصل

إِعْلَمَ أَنَّا إِذَا كُنَّا قَدْ دَلَّلْنَا عَلَى أَنَّ حَبْرَ الْوَاحِدِ عَيْرٌ مَقْضُورٌ  
فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ ، فَلَا وَحْدَةَ لِكَلَامِهِ فِي فُرُوعِ هَذَا الْأَصْلِ  
الَّذِي دَلَّلْنَا عَلَى تَطْلِيلِهِ ، لِأَنَّ الْفَرْعَ تَابِعٌ لِأَصْبِهِ . فَلَا حَاجَةَ بِنَا  
إِلَى الْكَلَامِ عَلَى أَنَّ التَّرَاسِيلَ مَقْضُورَةٌ أَوْ مُرَدَّدَةٌ ، وَلَا غِنَى وَحْدَهُ  
تَرْجِيحِ بَعْضِ الْأَجَابِ عَلَى بَعْضٍ ، وَ فِيمَا يُرَدُّ لَهُ الْحَبْرُ أَوْ لَا يُرَدُّ .

١ - ب : يَا رَسُولَ اللَّهِ  
٢ - ب : بِالْمَقُولِ  
٣ - ب : أَوْ  
٤ - ب : عَنِ الْكَلَامِ .  
٥ - ب : عَمْرُ + وَ

فِي تَعَارُضِ الْأَحْصَارِ ، قَدَلَتْ كُلُّهُ شَعْلٌ قَدْ سَقَطَ عَنَّا بِإِطْلَاقِ مَا هُوَ  
 أَصْلٌ لِهَذِهِ الْفُرُوعِ ، وَإِنَّمَا يَكْتَفُ الْكَلَامُ عَلَى هَذِهِ الْفُرُوعِ مِنْ  
 ذَهَبٍ إِلَى صِحَّةِ أَصْلِهَا ، وَهُوَ الْعَمَلُ بِخَيْرِ الْوَاحِدِ ، وَلَا بُدَّ مِنْ  
 ذِكْرِ حِمْلَةٍ مِنْ أَحْكَامِ تَحْمِيلِ الْأَحْصَارِ وَكَيْفِيَةِ الْقَوْلِ فِي ذَلِكَ

بابُ صفةِ المتحمِّلِ للخيرِ، والمتحمِّلِ عنه، وكيفية  
الفاظِ الروايةِ عنه،

إِنَّمَا أَنْ مَرِ يَذْهَبُ إِلَى وَحْدِ الْعَمَلِ بِحَرْفِ الْوَاحِدِ فِي  
شَرْيْعَةٍ يَكْثُرُ كَلَامُهُ فِي هَذَا أَنْبَابٍ وَيَنْقَرِعُ . لِأَنَّهُ يُرَاعَى فِي الْعَمَلِ  
بِأَحْزَانِ صِفَةِ الْمُخْصَرِّ فِي عَدَالَتِهِ وَأَمَانِيهِ . فَأَمَّا مَنْ لَا يَذْهَبُ إِلَى  
ذَلِكَ . وَيَقُولُ : إِنَّ الْعَمَلَ فِي مَخْصَرِ الْأَحْزَانِ تَابِعٌ لِلْعِلْمِ بِصَدَقِ  
الرَّائِي . فَلَا فَرْقَ عِنْدَهُ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الرَّائِي مُؤْمِنًا أَوْ كَافِرًا أَوْ  
فَاسِقًا ، لِأَنَّ الْعِلْمَ بِصِحَّةِ حَرَمِهِ يُسْتَنْدُ إِلَى وَقُوعِهِ عَلَى وَحْدِهِ لَا يُتِمَّنُ

١ - من هذه الفروع : أ - بحثا      ب - م - لمحرر

٣- الف : فيه .      ٤- ب : عليه

۵۔ اے : رہے ،      ۶۔ ب = وجوب

۷- امی - د، ۸- اوی.

أَنْ يَكُونَ كَذِبًا، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ كَذِبًا فَلَا يُدْعَى مِنْ كَوْنِهِ صَدَقًا،  
عَنِ مَنِّيَّاهُ<sup>١</sup> مِنْ أَلْكَامٍ عَلَى صِفَةِ الْوَأَثَرِ وَشُرُوطِهِ، فَلَا فَرْقَ  
عَنِ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ بَيْنَ حَبْرِ الْعَدْلِ وَحَبْرِ مَنْ لَيْسَ كَذَلِكَ،  
وَلِذَلِكَ قَبْلُنَا أَجْبَارُ الْكُتُبِ كَالرُّومِ وَمَنْ حَرَى مَخْرَاهُمْ  
إِذَا حُشِرُوا عَنْ بُدَائِهِمْ، وَالْخَوَادِثُ لِحَدَثِهِ فِيهِمْ وَهَذَا بِمَقَامِ  
لَا شَهَةَ فِيهِ

فَإِنَّمَا ارْتَاوِي لِلْحَدِيثِ، فَلَا يَحْجُورُ أَنْ يَرَوِيَ إِلَّا مَا سَمِعَهُ عَنْ  
حَدَّثَ عَنْهُ<sup>٢</sup>، أَوْ قَرَأَهُ<sup>٣</sup> عَلَيْهِ، فَأَقْرَبُ لَهُ بِهِ، فَإِذَا سَمِعَ الْحَدِيثَ مِنْ  
لَفْظِهِ، فَهُوَ عَلَيْهِ<sup>٤</sup> الْحَمْلُ، فَتَنَّهُ أَنْ يَقُولَ «حَدَّثَنِي» وَ«أَخْبَرَنِي» وَ«سَمِعْتُ»<sup>٥</sup>،  
فَإِذَا كَانَ مَعَهُ غَيْرُهُ حَارٌّ أَنْ يَقُولَ «حَدَّثَنَا» وَ«أَخْبَرَنَا»<sup>٦</sup>، وَفِي  
الْقَاسِرِ مَنْ مَنَعَ الرَّائِي مِنْ لَفْظِ الْجَمْعِ إِذَا كَانَ قَاطِعًا عَلَى أَنَّهُ  
مَا حَدَّثَ غَيْرَهُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِصَحِيحٍ، لِأَنَّهُ<sup>٧</sup> يَحْجُورُ أَنْ يَأْتِيَ بِمَقَامِ

١ - الف : - وإذا لم يكن كذباً. ٢ - الف : من لاد.

٣ - ب : - صدقاً. ٤ - ب : - بينا.

٥ - ب : - و ٦ - ب : - كذبت

٧ - الف : قرائه. ٨ - الف : قرائه.

٩ - ب : فاحسبنا ١٠ - الف : ان

ب : لا

الجمع عني سبيل التعظيم والتعظيم، وإن أراد منه، كأن يقول  
المبدك «فعلنا» و«صنعنا».

و «حاز كل من صنف في أصول الفقه أن يقول من قرأ  
الحديث على غيره، ثم قرره عليه، فأقر به عني ما قرأه عليه، أن يقول:  
«حدثني» و«أخبرني»، وأخروا مخري أن يسمعه من لفظه و  
منهم من منع من أن يقول «سمعت» فلا يحدث بكذا والصحيح أنه  
إذا قرأه عليه، وأقر له به، أنه يجوز أن يفعل به إذا كان ممن  
يذهب إلى العمل بخير الواحد، ولا يعلم أنه حديثه، وأنه سميعة  
لا إقراره له بذلك، ولا يجوز أن يقول: «حدثني» ولا «أخبرني»،  
كما لا يجوز أن يقول: «سمعت»، لأن معنى «حدثني» و«أخبرني»  
أنه نقل حديث وخبراً عن ذلك، وهذا كذب محض، وكيف يمتنع  
«سمعت» ولا يمتنع «حدثني» و«أخبرني» ومن حذر وحذر  
لا بد أن يكون سامعاً والمحدث مسموعاً!

ومعولهم في ذلك عني أن يقولوا: قرأته عليه وإقراره له به

٢ - الف - - في .

١ - ب - كما

٢ - ب - و

١ - هـ - هو الصحيح، لكن المكنوب في سخطي لف وب بهذا الشكل «قراته»

يَحْرَى مَحْرَى الْحَدِيثِ وَالْإِخْبَارِ، وَيَحُلُّ مَحَلَّ أَنْ يَسْمَعَهُ مِنْ لَفْظِهِ،  
لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَنْتَقِطَ الْبَايَعُ بِالسَّعْرِ وَقَبْضِ الثَّمَنِ وَضَمَامِ الدَّرَكِ  
أَنَّهُ مَكْتُوبٌ فِي الصَّحِيفَةِ، وَيَسْمَعُ ذَلِكَ مِنْ لَفْظِهِ، وَبَيْنَ أَنْ يَقْرَأَ عَلَيْهِ  
الصَّحِيفَةَ، وَ' يَقْرُرَهُ عَلَيْهَا، وَيُشْهِدُ عَلَى نَفْسِهِ بِذَلِكَ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ  
أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلْغَيْرِ « هَذَا كِتَابِي »، وَبَيْنَ أَنْ يَقُولَ لَهُ غَيْرُهُ :  
« هَذَا كِتَابُكَ » فَيَقُولُ : « نَعَمْ »، لِأَنَّهُ فِي الْعَالِيَيْنِ ' يَجُوزُ أَنْ يَحْكِيَ  
ذَلِكَ عَنْهُ . وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ ، لِأَنَّ الْخَوَابَ يَنْضُمُ إِلَى السُّؤَالِ  
قَبْصِيرُ كِتَابِي مِنْ جِهَتِهِ عَلَى سَبِيلِ الْإِبْنَةِ .

وَالْخَوَابُ عَنْ ذَلِكَ أَنْ قَرَأَتْهُ عَلَيْهِ وَإِقْرَارُهُ لَهُ بِهِ لَا يَقْتَضِيَانِ  
أَنْ يَكْذِبَ ، فَيَقُولُ « حَدَّثَنِي » وَأَمْ يُعَدِّثُهُ ، أَوْ أَحْصَرَنِي » وَلَمْ  
يُخْبِرُهُ ، كَمَا لَا يَقْتَضِيَانِ أَنْ يَقُولَ « سَمِعْتُ مِنْهُ » ، وَإِنَّمَا يَقْتَضِي  
ذَلِكَ الْثِقَةَ بِأَنَّهُ حَدِيثُهُ وَضَمَامُهُ وَرِوَايَتُهُ . وَقَدْ رَضِينَا بِالْمَثَالِ الَّذِي  
ذَكَرُوهُ فِي التَّقْرِيرِ عَلَى الصَّحِيفَةِ ، لِأَنَّ الشَّاهِدَ إِذَا قَرَّرَهُ عَلَى مَا فِيهَا

١ ب : او .

٢ ب : العالين .

٣ الف : يعور

٤ الف : نظم

٥ ب : سبيل

٦ راجع دبل الصحيفة الناصية رقم « ٤ » .

٧ الف : و

٨ - - منه

٩ الف : ذكر سوه

فَأَقْرَأَ لَهُ يَحْسُنُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى إِقْرَارِهِ بِمَا فِيهَا ، وَ يَحْجِزُ الْإِعْتِرَافُ  
بِهَا مَحْجُوزٌ أَنْ يَنْطَلِقَ بِهَا فِي وَحْيِ الشَّهَادَةِ عَلَيْهِ بِذَلِكَ وَالْحُكْمُ  
بِهِ ، إِلَّا أَنَّا قَدْ عَلِمْنَا كَلِمًا أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ أَنْ يَقُولَ : « حَدَّثَنِي بِمَا فِيهَا »  
أَوْ « سَمِعْتُ لَعْنَهُ بِهَا » ، وَإِنَّمَا يَشْهَدُ عَلَى إِقْرَارِهِ وَاعْتِرَافِهِ ، فَعَرُوضٌ  
ذَلِكَ إِذَا قُرِئَ عَلَى الْمُحَدِّثِ الْحَدِيثُ وَأَقْرَأَ لَهُ بِهِ أَنْ يَقُولَ الْحَاكِي .  
« اعْتَرَفَ لِي أَنَّهُ سَمِعَهُ وَرَوَاهُ عَلَى مَا قَرَأْتُهُ » ، وَلَا يَتَجَاوَزُ ذَلِكَ  
إِلَى أَنْ يَقُولَ « حَدَّثَنِي » وَ « أَخْبَرَنِي » . كَمَا لَا يَتَجَاوَزُهُ إِلَى أَنْ  
يَقُولَ : « سَمِعْتُ » . وَلَوْ قَالَ الشَّاهِدُ الَّذِي قَدْ اعْتَرَفَ عِنْدَهُ بِصِحَّةِ  
مَا فِي الْكِتَابِ وَأَشْهَدُهُ عَلَى نَفْسِهِ بِهِ : « سَمِعْتُ لَعْنَهُ بِالْإِجَابِ وَ  
وَالْقَبُولِ » ، لَكَانَ كَادِبًا .

١٠

فَإِنْ قِيلَ أَمْ فَتَحُوزُونَ إِذَا قَرَأَ الْحَدِيثَ عَلَيْهِ وَاعْتَرَفَ لَهُ بِهِ  
أَنْ يَقُولَ « رَوَى لِي » أَوْ « حَكَى »  
قُلْنَا : « رَوَى » أَصْفٌ مِنْ « حَدَّثَنِي » وَ « أَخْبَرَنِي » ، وَ « حَكَى »

٢- ب- ١- واسا .

١- ر : وافر

٤- ب- ١- ذلك .

٣- الف : محدث .

٦- ب : متخبرون ، ج : متخبرون .

٥- ب و ج : أ .

حَارِ مَخْرَى « حَدَّثَنِي » ، وَهُوَ إِذَا اعْتَرَفَ لَهُ بِأَلْحَدِيثِ كَأَنَّهُ رَأَى  
وَحَاكٍ ، وَمُخَيَّرٌ ، وَالْمَعْطَى لَا يُطْلَقُ عَلَى سَبِيلِ التَّشْبِيهِ وَالْمَجَازِ . وَقَدْ  
عَلِمْنَا أَنَّهُ إِذَا أَقْرَأَ لَهُ بِهِ وَاعْتَرَفَ بِصَحِّهِ فَكَأَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْ لَعْنِهِ .  
وَأَحَقُّمَا عَلَى أَنَّهُ لَا يُطْلَقُ « سَمِعْتُ » فَكَذَلِكَ « حَدَّثَنِي » وَ  
« أَحْمَرَنِي » .

فَأَمَّا قَوْلُ بَعْضِهِمْ . يَحِبُّ أَنْ يَقُولَ : « حَدَّثَنِي » قِرَاءَةً عَلَيْهِ « حَتَّى  
يَزُولَ الْإِبْهَامُ ، وَيَقْتَضِي أَنَّ لَعْنَهُ « حَدَّثَنِي » لَيْسَتْ عَلَى ظَاهِرِهَا ،  
فَمُسَاقَضَةٌ ، لِأَنَّ قَوْلَهُ . « حَدَّثَنِي » يَتَّصِي أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْ لَعْنِهِ ، وَأَدْرَكَهُ  
بَطْنُهُ بِهِ ، وَقَوْلُهُ : « قِرَاءَةً عَلَيْهِ » يَقْتَضِي نَقْضَ ذَلِكَ ، فَكَأَنَّهُ نَفَى  
مَا أَثْبَتَ .

فَأَمَّا الْقَوْلُ فِي الْمُنَاوَلَةِ وَالْمَكَاتِبَةِ وَالْإِحَازَةِ ، فَهُوَ عَلَى مَا  
نُسِنَ .

أَمَّا الْمُنَاوَلَةُ فَهُوَ أَنْ يُشَافِهَ الْمُحَدِّثُ غَيْرَهُ ، وَيَقُولَ لَهُ فِي كِتَابِ

١- الب: رواه حاكمي، ج: حاكمي. ٢- ب: و ج: و كاته .

٣- الب: - حدثني. ٤- ب: و ج: قرأ .

٥- ب: - أدرك. ٦- الب: + لا .

٧- الب: - نفس. ٨- ب: و ج: نجا .



أشار إليه « هذا الكتاب سماعي من فلان » ، فَجَرَى ذلك مَجْرَى  
 أَنْ يَقْرَأَ عليه وَيَعْتَرِفَ له به<sup>١</sup> في علمه بأنه حديثه وسماعه ، فإن  
 كَانَ مِمَّنْ يَذْهَبُ إِلَى الْعَمَلِ بِأَخْبَارِ الْآحَادِ ، عَمِلَ به ، وَلَا يَحْزُنُ أَنْ  
 يَقُولَ : « حَدَّثَنِي » وَلَا « أَخْبَرَنِي » وَلَا « سَمِعْتُ » ، كَمَا لَا يَقُولُ فِيمَا هُوَ  
 أَقْوَى مِنَ الْمَنَاوَأَةِ ، وَهُوَ أَنْ يَقْرَأَ ذَلِكَ عَلَيْهِ ، وَيَعْتَرِفَ له به .  
 وَالْمَنَاوَأَةُ أَقْوَى مِنَ الْمَكَاتِبَةِ ، لِأَنَّ الْمَكَاتِبَةَ هُوَ أَنْ يَكْتُبَ  
 إِلَيْهِ وَهُوَ عَائِدُ عَنْهُ إِنَّ الَّذِي صَحَّحَ مِنَ الْكِتَابِ الْغُلَاتِي هُوَ سَمَاعِي .  
 فَأَمَّا الْإِجَارَةُ ، فَلَا حَكْمَ لَهَا . لِأَنَّ مَا لِلْمُتَحَبِّلِ أَنْ يَرْوِيَهُ ، لَهُ  
 ذَلِكَ أَجَارُهُ لَهُ أَوْ لَمْ يُجَرِّهُ ، وَمَا لَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْوِيَهُ ، مُحَرَّمٌ عَلَيْهِ مَعَ  
 الْإِجَارَةِ وَفَقْدِهَا . وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُجَرِّيَ الْإِجَارَةَ مَجْرَى الشَّهَادَةِ عَلَى  
 الشَّهَادَةِ ، فِي أَنَّهَا تَقْتَضِي<sup>٢</sup> إِلَى أَنْ يَحْمِلَهَا \* شَاهِدُ الْأَصْلِ لِشَاهِدِ  
 الْفَرَعِ ، وَذَلِكَ أَنَّ الرِّوَايَةَ بِالْإِحْلَافِ لَا يُعْتَاجُ فِيهَا إِلَى ذَلِكَ ، وَأَنْ  
 الرَّاوي تَرَوِي مِمَّا سَمِعَهُ وَإِنْ لَمْ يَحْمِلْهُ ، وَالرِّوَايَةُ تَجْرِي مَجْرَى  
 شَهَوْدِ الْأَصْلِ فِي أَنَّهُمْ يَشْهَدُونَ وَإِنْ لَمْ يَحْمِلُوا . وَأَمَّا مَنْ يَقْبَلُ فِي

[١٠٣]

١ - ب - ٢ - هـ .

١ - الف - بصر .

٢ - ب - واما .

٢ - الف - و .

٣ - ج - جري .

٣ - ج - بصر .

الإحارة بين « حَدَّثَنِي » و « أَخْبَرَنِي » : قَعِيرٌ مُصِيبٌ ، لِأَنَّ كُلَّ لَفْظٍ مِنْ ذَلِكَ كَذِبٌ ، لِأَنَّ الْمُخْبِرَ مَا خَفَرَ ، كَمَا أَنَّهُ مَا حَدَّثَ ، وَأَكْثَرُ مَا يَكُونُ أَنْ يُدْعَى أَنْ تَمَارُقَ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ أَثَرٌ فِي أَنَّ الإحارة حَارِيَةٌ تَجْرِي أَنْ يَقُولَ فِي كِتَابٍ بَعِيْنِهِ « هَذَا حَدِيثِي وَسَمَاعِي » فَيَحْوزُ الْعَمَلُ بِهِ عِنْدَ مَنْ عَمِلَ بِأَخْبَارِ الْآحَادِ أَوْ الْفَتَوَى أَوْ الْحُكْمِ . فَمَا أَنْ يَرَوِي فَيَقُولَ « أَخْبَرَنِي » أَوْ « حَدَّثَنِي » فَذَلِكَ كَذِبٌ .

## بابُ الْكَلَامِ فِي الْأَفْعَالِ

فصلٌ في ذكرِ حَدِّ الْفِعْلِ وَالتَّشْبِيهِ عَلَى جُمْلَةٍ

من مهمِّ أَحْكَامِهِ

١٠ . اعْلَمْ أَنَّ حَدَّ الْعَمَلِ هُوَ مَا وَجَدَ بَعْدَ أَنْ كَانَ مَقْدُورًا ، وَتَقْسِيمُهُ إِلَى قَسْمَيْنِ

أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ لَاصِقَةً لَهُ زَائِدَةٌ عَلَى حَدِّهِ ، نَحْوُ كَلَامِ الثَّانِي ، وَلَا يَوْصَفُ هَذَا الْقِسْمُ بِحَسَنٍ وَلَا قَبِيْحٍ .

وَالْقِسْمُ الْآخَرُ أَنْ يَكُونَ لَهُ صِفَةٌ تَزِيدُ عَلَى حَدِّهِ .  
وَيَنْقَسِمُ إِلَى فِعْلِ الْمُلْجَا<sup>١</sup> وَ الْمُخْلَى<sup>٢</sup> :  
فَمَا يَقَعُ مَعَ الْإِلْجَاءِ لَا مَدْحٌ يَسْتَحِقُّ بِهِ ، وَلَا ذَمٌّ  
وَأَفْعَالُ الْمُخْلَى تَنْقَسِمُ إِلَى قَسَمَيْنِ : قَبِيحٌ وَ حَسَنٌ  
فَالْقَبِيحُ مَا مِنْ شَيْءٍ أَنْ يَسْتَحِقَّ فَاعِلُهُ - مَعَ الْعِلْمِ بِهِ وَالتَّحْلِيلِ<sup>٣</sup> - .  
الذَّمُّ .

وَالْحَسَنُ مَا لَا يَسْتَحِقُّ بِهِ فَاعِلُهُ الذَّمُّ .  
وَالْحَسَنُ خَمْسَةُ أَقْسَامٍ :

أَوَّلُهَا أَنْ لَا يَكُونَ لَهُ صِفَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى حَسَنِهِ ، وَلَا يَنْتَقِلِقَ بِهِ  
مَدْحٌ وَلَا ذَمٌّ ، وَ هَذَا هُوَ الْمُبَاحُ فِي الْقَمِيِّ ، وَ لَسْكَنُهُ لَا يُسَمَّى<sup>٤</sup> .  
بِهَذَا الْإِسْمِ إِلَّا إِذَا أُعْلِمَ<sup>٥</sup> فَاعِلُهُ بِدَلَالَةٍ ، أَوْ دُلَّ عَلَيْهِ .  
وَتَابِعُهَا أَنْ يَخْصُلَ لِلْفِعْلِ<sup>٦</sup> صِفَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى الْحَسَنِ ، وَ يَسْتَحِقُّ

١- ج : عما . ٢- الف و ب : الملجى .

٣- ب : لا . ٤- الف : ما .

٥- ب : مع العلم به و التحليل . ٦- ب : - و العسر ، تاييحا .

٧- السخ كنها « علم » ، لا يعرفه ، لكن الصحيح - بقرينة قيد الاعلام في القسم الثاني -

« اعلم » صيغة لماضي المجهول من باب الايمان ، ويشهد بذلك ما في نسخة ، (راجع ج) ٢٢

من ٢١٦ ط تهران ) .

٨- ب : الفعل .

فَاعْلَهُ الْمَدْحُ بِفِعْلِهِ ، وَلَا يَسْتَحِقُّ الدَّمُ بِأَنْ لَا يَفْعَلَهُ ، وَبُوصِفَ هَذَا الْقِسْمُ بِأَنَّهُ نَدْبٌ وَاسْتَحَبُّ وَرُغِبُ فِيهِ مَعَ الدَّلَالَةِ وَالْإِعْلَامِ عَنِ مَا تَقَدَّمَ

و نَالَتْهَا أَنْ يَكُونَ عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا ، وَهُوَ - مَعَ ذَلِكَ - مَعَ مُوَصَّلٍ إِلَى غَيْرِ فَاعِلِهِ عَلَى وَجْهِ مَحْصُوصٍ ، وَبُوصِفَ أَنَّهُ تَفْصِيلٌ وَاحْتِسَانٌ وَإِعْلَامٌ ، وَ يَسْتَحِقُّ فَاعِلُهُ بِهِ الشُّكْرَ مَعَ الْمَدْحِ . وَ رَابِعُهَا مَا يَسْتَحِقُّ الدَّمُ مَنْ لَمْ يَفْعَلْهُ وَلَا مَا يَقُومُ مَقَامَهُ ، فَيُوصَفُ بِأَنَّهُ وَاحِدٌ مُخَيَّرٌ فِيهِ ، حَوْ قَضَاءِ الدَّيْنِ ، لِأَنَّهُ مُخَيَّرٌ فِي قَضَائِهِ مِنْ أَيِّ مَالِهِ شَاءَ ، وَرَدَّ الْوَدِيعَةِ وَإِنْ تَعَنَّنَ فَهُوَ مُخَيَّرٌ أَيْضًا - فِي رَدِّهَا بِأَيِّ يَدٍ شَاءَ ، وَ حَوْ الْكَفَارَاتِ النَّاتِجَةِ فِي الْيَمِينِ . وَ خَامِسُهَا مَا يَسْتَحِقُّ الدَّمُ بِأَنْ لَا يَفْعَلَهُ بَعِيْدُهُ ، فَيُوصَفُ بِأَنَّهُ وَاحِدٌ مُضْطَّقٌ ، حَوْ رَدِّ الْوَدِيعَةِ بِعِيْدِهَا ، وَ إِعَادَةِ عَيْنِ مَا تَنَاوَلَهُ الْغَصْبُ

و يَنْقَسِمُ الْوَاحِدُ قِسْمَةً أُخْرَى ،

١- الف :- و

٢- ب :- ماله

٣- ج :- ردد

٤- المذبح :- م

٥- مذبح وديعة

الدائم ، مع قولنا ينفي ' الإحباط ، و ' إنما يُحِيرُ ذلك من ذهب  
إلى الإحباط ' .

فأما القبيح ' ، فتَحْتَفِظُ ' أحوال الاعيان فيه . فالقديم ' .

- تعالى - لا يَحْزُرُ أَنْ يَقْعَلَ قَبْعًا ، لِعَلِّهِ بَقِيَّةٌ ، وَ اسْتِمْثَاءُهُ عَنْهُ ،

وَ قَدْ دَلَّنَا عَلَى ذَلِكَ فِي كِتَابِ الْمُتَخَصِّصِ ، وَ الذَّخِيرَةِ ، وَ الْأَشْيَاءِ .

- ع - لا يَحْزُرُ أَنْ يَقْعَعَ مِنْهُ شَيْءٌ مِنْ الْقَائِحِ لَا قِلَّ السُّؤِّ وَلَا

بِمَدَّهَا ، وَ قَدْ دَلَّنَا عَلَى ذَلِكَ فِي الذَّخِيرَةِ ، وَ كِتَابِ تَرْكِ الْأَشْيَاءِ .

وَالْأَثْمَةُ - عَلَيْهِمُ السَّلَامُ - لا يَحْزُرُ - أَيْضًا - وَقُوعُ شَيْءٍ مِنَ الْقَائِحِ

مِنْهُمْ . لِمَا دَلَّنَا عَلَيْهِ فِي كِتَابِ الْإِمَامِيَّةِ ' . وَ أَمَّا الْمَلَائِكَةُ ، فَالرُّسُلُ

مِنْهُمْ لا يَحْزُرُ عَلَيْهِمْ مَعْلُ الْقَبِيحِ ، وَلَا دَلِيلٌ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ حَمِيمَهُمْ

بِهَيْبَةِ الصَّبْرِ ، لِأَنَّ قَوْلَهُ - تعالى - ' لَا يَفْضُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ

وَ يَقْتَدُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ' ' لا دليل يوجبُ الْقَطْعَ عَلَى عُمُومِهِ ' .

- |                         |                         |
|-------------------------|-------------------------|
| ١ - ر - سحر             | ٢ - ج - و               |
| ٣ - ر - و ا ب ، و ا ب ج | ٤ - الف الف الف         |
| ٥ - ر - و ا ب ج         | ٦ - ر - و ا ب ج         |
| ٧ - ج - قتل             | ٨ - ر - عليهم           |
| ٩ - الف كتاب            | ١٠ - ج - الامامة        |
| ١١ - الف - و            | ١٢ - ر - و ا ب ج عموماً |

فِي جَمَاعَتِهِمْ ، أَوْ فِي حَسْبِ أَفْعَالِهِمْ ، وَمَنْ عَدَا مَنْ ذَكَرْنَاهُ يَجُوزُ  
أَنْ يَقْعَلَ الْقَبَائِحَ لِقَعْدِ الدَّلَالَةِ عَلَى عَصَمَتِهِ .

## فصل في أن العقل لا يوجب اتباع النبي - عليه السلام - في أفعاله -

• نَعْلَمُ أَنَّ الْعِبَادَةَ بِأَشْرَعَاتِ تَامَّةٍ لِمَتَصَالِحٍ ، وَلَا مُكْتَفِيٍّ  
إِلَّا وَ يَصِحُّ أَنْ يَحْتَمِلَا فِي مَصَالِحِهِمَا <sup>١</sup> ، فَتَخْتَلِفُ عِبَادَتُهُمَا ،  
كَالظَّاهِرِ وَالْحَاضِرِ ، وَالْمَقِيمِ وَالْمُسَافِرِ ، وَالْعَسَى وَالْفَقِيرَ ،  
وَ إِذَا تَنَبَّهْتَ ذَلِكَ ، <sup>٢</sup> حَارَ أَنْ يَحْتَضِرَ النَّبِيُّ - ص ع - بِعَادَاتِ  
شَرْعَةٍ لَا يَكُونُ لَهَا فِيهَا مَصْلَحَةٌ ، وَلَا تَتَعَدَّدُ بِهَا .

١٠ وَ بَيِّنَ لِأَحَدٍ أَنَّ يُلْزِمُنَا تَحْوِيزُ مُخَالَفَةِ تَكْلِيفِ النَّبِيِّ  
- ص ع - <sup>٣</sup> لَنَا فِي الْعَقَلِيَّاتِ ، كَمَا حَارَ فِي الشَّرْعِيَّاتِ ، لِأَنَّ

- ر - و - ٢ - ب - مَصَالِحُ

٣ - ب و ج مختلف

٥ - ب يبعد

٦ - ج ع

٨ - ب - لَنَا

الْعَقَلِيَّاتِ عَلَى صَرْتَيْنِ أَحَدُهُمَا يَرْجِعُ إِلَى صِفَةِ الْأَفْعَالِ ، فَأَحْوَالُ  
 الْمَكْتُمِينَ لَا يَحْضُرُ أَنَّ تَفَرُّقًا فِيهِ ، نَحْوُ قُبْحِ الظُّلَمِ ، وَوَجُوبِ  
 شُكْرِ النِّعْمَةِ ، وَالْإِصْصَافِ ، وَالثَّانِي يَجِبُ لِكُوبِهِ نَظْمًا ، وَوَجْهَ  
 كُوبِهِ نَظْمًا يَرْجِعُ إِلَيْهِ وَيُعْتَمَدُ دَلْعَقِلُ مُسْتَمْتَرًا ، نَحْوُ وَجُوبِ الظُّرِّ  
 فِي مَعْرِفَةِ اللَّهِ - تَعَالَى - ، فِهَذَا - أَيْضًا - يَجِبُ السَّوَاوِي فِيهِ .  
 وَ أَمَّا الشَّرْعِيَّاتُ ، فَبِهِيَ الْإِطَافُ وَ مَصَالِحُ ، وَلَا يُعْتَمَدُ كُوبُهَا  
 كَذَلِكَ إِلَّا بِالسَّمْعِ ، فَحَادِثُ اقْتِرَاقٍ حَوْلَ الْمَكْتُمِينَ فِيهَا بِحَسَبِ  
 دَلَالَةِ السَّمْعِ ، وَ لِهَذَا حَادِثُ السَّمْعِ فِي هَذَا الْوَجْهِ دُونَ الْأَوَّلِ ،  
 وَ اقْتِرَاقُ أَحْوَالِهَا فِيهِ ، وَإِذَا حَادِثُ اقْتِرَاقِهِمْ فِي تَسْكِيفِ ذَلِكَ ، حَازَ  
 فِي النَّبِيِّ - ص ع - ' وَلَيْسَ يَمْسِيحُ ' ' ' أَنْ تَرِدَ الْعَادَةُ بِمُخَالَفَةِ  
 السُّبِّي - ص ع - فِي جَمِيعِ أَعْمَالِهِ ، وَ ' ' لَا يَقْتَضِي ذَلِكَ التَّنْفِيرَ ،  
 كَمَا اخْتَصَرُ بِمَعَادَاتٍ كَثِيرَةٍ دُونَ ، وَ أَمَّا يَوْجِبُ ذَلِكَ التَّنْفِيرَ عَنْ

١- ب :- كما حاز ، تاليفًا . ٢- ب و ج - تفرق .

٣- ج : الشكر . ٤- ا ب - تعالى .

٥- ا ب - فهو . ٦- ب و ج - صاعا .

٧- ج : احرى . ٨- ج :- في .

٩- ا ب - ع . ١٠- ب و ج : سمع .

١١- ج - و .

قول قوله .

فإن قيل إذا حار في معيه أن يكون مقصوداً عليه ، فحوزوا  
في قوله مثل ذلك .

قلنا - هذا حائر في القول و الفعل معاً ، لأنه لا يمتنع فيما  
يؤديه من الأمر و النهي و الخطر و الإلحاح أن يخص بها ، وإنما  
يُعَلَّمُ<sup>٢</sup> تعديده إليه بدليل و ليس يخفى تحوير محققه في الفعل  
منجري القول ، لأن النسي - ص ع - إنما يثبت لغيرها مصابيحاً ،  
و ذلك لا يكون إلا بالأداء الذي هو القول ، و هي أشاع قوله  
يُنْقَضُ الغرض في معيه

فصل في معنى التامس بالنسي ص ع

الواحد أن اعتسراً في التامس شرطان ، أحدهما صورة الفعل ،  
و الآخر اتوجه الذي يقع عليه ،<sup>١</sup> إنما اعتسرتنا الصورة ، لأن

١ - ج محذور .

٢ - لف علم

٣ - لف عليه السلام .

٤ - ب : و



فَمَا يَخْتَصُّ كُلَّ شَخْصٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْوِبَ فَعْلٌ غَيْرُهُ فِيهِ  
مِثَالُهُ هُوَ الْمَوْصُوفُ بِأَنَّهُ مِنْ فِرَوصِ الْأَعْيَانِ ، كَالصَّادِقِ وَالصَّيِّمِ  
وَأَكْثَرِ الْعِبَادَاتِ .

- وَمَا يَنْوِبُ فِيهِ فَعْلٌ الْغَيْرِ ، وَتَسْقُطُ مَعَهُ الْفِرَاصُ هُوَ الْمَوْصُوفُ  
بِأَنَّهُ مِنْ فِرَوصِ الْكَفَايَاتِ ، سَجْدُ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَوْتَى وَالْجِهَادُ  
وَلَيْسَ بِوَاحِدٍ فِي كُلِّ فَعْلٍ أَوْ يَكُونُ مَا قَبِيحًا أَوْ حَسَنًا ،  
لِأَنَّ ذَلِكَ لَوْ وَحْدَ لَكَانَ الْمُقْصَى لَهُ مُحَرَّدٌ ، الْحَدُوثُ ، وَهَذَا  
يَقْتَضِي قَحَّ كُلِّ مُخَدِّثٍ أَوْ حَسَنَ كُلِّ مُخَدِّثٍ ، وَلَيْسَ التَّعَرَّى  
مِنَ الْحَسَنِ وَالْقَحَّ كَتَعَرَّى الْمَعْلُومِ مِنْ وَجُودٍ وَعَدَمٍ ، وَتَعَرَّى  
الْمَوْجُودِ مِنْ حَدُوثٍ وَبَدَمٍ ، لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ وَ إِثْبَاتٌ مُتَقَابِلٌ  
لَا وَاسِطَةٌ بَيْنَهُمَا ، وَ تَحْسُنُ وَالْقَحَّ إِشَارَةٌ إِلَى حَكَمَيْنِ وَ مِثَالُ  
مَا لَيْسَ بِحَسَنٍ وَلَا قَبِيحٍ ' كَلَامُ النَّاسِ . وَ حَرَكَةُ أَعْصَانِهِ ' لَنِي  
لَا تَتَعَدَّاهُ ، لِأَنَّ الْكَلَامَ لَا حَكَمَ لَهُ مَعَ ارْتِفَاعِ الْقُصُودِ كِلَاهُمَا ،

١ - ب : غير . ٢ - الف : لا . ٣ - ج : محدث . ٤ - الف و ب : - اوحس كل محدث . ٥ - ب و ج : الفصح والحسن . ٦ - ج : اعصائه . ٧ - ج : الفصح . ٨ - الف : كالصيام والصلاة .

وَكَذَلِكَ حَرَكْتُهُ الَّتِي لَا تَتَعَدَّاهُ<sup>١</sup> إِنَّمَا يَكُونُ لَهَا حَكْمٌ مَعَ  
 صَرَبٍ مِنَ الْقَصْدِ . وَ لَطْفَةُ التَّائِمِ عِيرُهُ قَبِيحَةٌ<sup>٢</sup> وَ ظَلَمٌ . لِأَنَّ حَقِيقَةَ  
 الظُّلْمِ ثَانَةٌ فِيهَا<sup>٣</sup> ، وَ لَوْ حَرَّكَ بَدَهُ عَلَى حَرْبٍ عِيرِهِ ، فَأَلْتَدَّ صَاحِبُ  
 التَّجَرَّبِ بِذَلِكَ ، لَكَانَ مَعَهُ حَسَبٌ ، مِنْ حَيْثُ كَانَ سَعَاءً ، وَ إِنْ  
 لَمْ يَكُنْ بِهِ مُبِيعًا<sup>٤</sup> . لِإِفْتِقَارِ التَّمَعَةِ إِلَى الْقَصْدِ ، عِيرُ أَنَّ التَّائِمَ وَ مَنْ  
 حَرَى مَحْرَاهُ لَا يَسْتَبِقُ عَلَى الْقَبِيحِ ذَنْبًا ، وَلَا عَلَى الْحَسَنِ مَدْحًا ،  
 لِأَنَّ اسْتِحْقَاقَ ذَلِكَ مَشْرُوطٌ بِالْقَصْدِ وَ التَّمَكُّنِ مِنَ التَّحَرُّزِ وَ اسْتِقْصَاءِ  
 هِدْيَةِ الْحِمَاةِ لَا يَلِيقُ بِهَذَا الْمَوْضِعِ . وَ قَدْ تَطَنَّاهُ فِي كِتَابِ الذُّخِيرَةِ  
 وَ فِيمَا أَخْرَجَ مِنْ كِتَابِ الْمُخَصَّصِ

فَإِنْ قِيلَ : كَيْفَ حَمَلْتُمْ فِعْلَ السَّاهِي لَا حَكْمَ لَهُ ، وَ أَلْفَهُاءُ  
 يَوْجِسُونَ خَبَرَ السَّهْوِ فِي الصَّلَاةِ بِالسَّجُودِ ، وَ أَوْ أَقْبَتِ التَّائِمُ عَنَى  
 إِسَاءَ غَيْرِهِ ، فَكَثَرَتْ ، لَوْحِبِ الصَّوْمِ ، وَ لَوْ قَتَلَ الْمُحْرَمُ صَبَدًا  
 سَهْوًا<sup>٥</sup> ، لَوْحِبِ الصَّوْمِ ، وَ إِذَا قَتَلَ حَطًّا ، فَقَدْ تَجِبَ<sup>٦</sup> الدِّيَةُ

١- ح ١- لا الكلاء ، بالسجاء . ٢- العا : عير مسحة ، بحرف ميم

٣- ح فيها ٤- ج : و .

٥- ب و ح لكذب ٦- لف - سهوا

٧- ح فهو حجب

مرة عليه . و مرة على العاقلة ١٠.

قلنا أما السجود لغير تسهوي في الصلوة ، فهو حكم ينزّم  
عند التسهوي في الصلوة ، لا أنه ١ يراجع عليه . وإما بقينا عن  
كلام النائم و حر كته التي لا تتعداه القبح و الحسن ، قلنا  
إذا أضر بعيره ٢ في حال نومه ، فلفعله حكم القبح ، وإن كان  
لا ذم عليه ٣ ، كما لا يذم الصبي و النسيئة ، لأن إمكان التحرز  
١٠٤ [١] مفقود ، و ليس يمتنع أن يتمتق بذلك و حوب الضمان شرعا ، \*  
لأنه لا سعة بين ذلك وبين ما تقساه من الدم . و على هذا الوجه  
لزم العاقلة الدية بالشرع ، و إن لم يكفر من هويتهم فعل ٤ لا  
قبح ولا حسن ، وإما صار القتل ٥ المحصوص سببا شرعا لوجوب  
ذلك عليهم .

قلنا وصف الفعل القبيح بأنه محظور و مكروه ، فالمتكلمون  
يصيرون بذلك كل قبيح وقع مباحا . و من يقول بالإحتياط منهم

- |                         |                 |
|-------------------------|-----------------|
| ١ - ب و ح حرر           | ٢ - ب و لا      |
| ٣ - ج يحد               | ٤ - ج احترم     |
| ٥ - ب لا دم عليه السلام | ٦ - ب لا        |
| ٧ - الف : الفعل         | ٨ - الف : محصور |

رَبِمَا يَشْتَرِطُ ، قَنَقُولُ ، مِمَّنْ يُؤَدِّيهِ اجْتِهَادُهُ إِلَى تَحْرِيمِهِ ، قَامَا  
الْفُقَهَاءُ ، فَإِنَّهُمْ يَصِفُونَ بِالتَّحْرِيمِ وَالْحُطْرِ مَا دَلَّ عَلَى قُبْحِهِ دَلَالَةٌ  
قَاطِعَةٌ ، وَ مَا طَرِيقُهُ الْإِجْتِهَادُ قَالُوا مَكْرُوهٌ ، وَلَمْ يُطْلَقُوا الْحُطْرُ  
وَالْتَّحْرِيمُ فِيهِ ، وَ مَا تَرَوُلُ الشُّبْهَةُ فِيهِ يَقُولُونَ إِنَّهُ حَلَالٌ طُلُقُ ،  
وَ مَا يَقْتَرِضُ فِيهِ شُبْهَةٌ يَقُولُونَ لَا نَأْسُ بِهِ

### فصل في ذكر اختلاف الفاعلين في هذه الأفعال

اعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ يَقُولُ فِي هَذَا الْبَابِ ، « إِنْ الْقَبِيحُ أَوْ  
الْحَسَنُ يَصِحُّ مِنَ الْفَاعِلِ » الْقُدْرَةُ ، لِأَنَّ إِذَا أَرَدْنَا الْقُدْرَةَ فَلَا  
اِخْتِصَاصَ ، وَ إِنَّمَا تُرِيدُ التَّجْوِيزَ وَ الشَّكَّ .

وَ يَمْصَى فِي انْكَسَابِ أَنَّهُ لَا قَادِرٌ إِلَّا وَيَصِحُّ مِنْهُ الْحَسَنُ عَنْ  
مَرَاتِبِهِ ، وَ لَيْسَ الْأَمْرُ عَنْ ذِكِّ ، لِأَنَّ الْكَفَّارَ الَّذِينَ يَسْتَحِقُّونَ  
الْعُقَابَ الدَّائِمَ لَا يَحُوزُ أَنْ يَقَعَ مِنْهُمْ طَاعَةٌ يَسْتَحِقُّونَ بِهَا الثَّوَابَ

١ - ح : يصنع

٢ - ب و ح : يصح

٣ - ب : مكره

١ - ب : لحصر

٢ - ب - شبهة

٣ - الف و .

٤ - ح : يريد

الصائم لا يكون متأنياً<sup>١</sup> - نصي<sup>٢</sup> - لاختلاف الصورة<sup>٣</sup> - لأن  
 الصلوة تحالفه<sup>٤</sup> في الصورة - ولو أنه - عليه السلام - أخذ من  
 غيره ذراهم عن كونه<sup>٥</sup> - يكفى لأحد منه<sup>٦</sup> ذره<sup>٧</sup> على وجه  
 القرص أو<sup>٨</sup> العصب فثبت به - لاختلاف لوجه<sup>٩</sup> - لا يسمع  
 عقلاً و حرصاً أن يعتمد الله - تعالى - أن<sup>١٠</sup> فعل<sup>١١</sup> وحو<sup>١٢</sup> مثل كفى<sup>١٣</sup>  
 شئ يفته<sup>١٤</sup> - ع - غير أن<sup>١٥</sup> لا يكون<sup>١٦</sup> تنبأ به<sup>١٧</sup> - لأنه -  
 عليه السلام -<sup>١٨</sup> دفعه<sup>١٩</sup> إلى وجه<sup>٢٠</sup> ثب<sup>٢١</sup> أو الإباحة<sup>٢٢</sup> ، فثبت<sup>٢٣</sup> على  
 وجه<sup>٢٤</sup> أوجب<sup>٢٥</sup> - م - كفى<sup>٢٦</sup> - فثبت به<sup>٢٧</sup>

فإن قيل ألا شرد<sup>٢٨</sup> في شئى - مضاف إلى مد كر<sup>٢٩</sup> -  
 الوقت ، والمكان ، ودر الأفعال في كثرة<sup>٣٠</sup> ، وبقية ، وطول ،  
 و قصر ، وأساب الأفعال ، وإن<sup>٣١</sup> تكلف<sup>٣٢</sup> وحو<sup>٣٣</sup> ، كبر<sup>٣٤</sup>

١٠٥ [ النعاسة \* لأجل الصلوة<sup>٣٥</sup> ]

١ - اضم

٢ - الف : مخالفة ج : يخاله .

٣ - الف : و

٤ - الف : فعل

٥ - ب و ج - عنه السلام .

٦ - ب و ج : حب

٧ - ج : كثرة

٨ - الف : لصائم ، اسحا

٩ - ب و

١٠ - الف : يعتمد ، لا يحد

١١ - ج : عمله

١٢ - ب و ج - عنه السلام

١٣ - ج : كفى

قُلْنَا . أَمَّا الْوَقْتُ وَ الْمَكَانُ ، فَقَدْ كَانَ يَحِبُّ اعْتِبَارُهُمَا لَوْلَا  
 الإجماعُ عَلَى تَرْكِ اعْتِبَارِهِمَا . وَ هَذَا أَوْلَى مِنْ حَوَابٍ مِّنْ أَجَابَ  
 عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّ اعْتِبَارَهُمَا<sup>١</sup> يَنْقُصُ النَّاسِيَ ، وَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْتَمَرَ  
 فِي النَّاسِيَ مَا يُتَطَبُّهُ . وَ إِنَّمَا قَسَدَ هَذَا الْجَوَابُ ، لِأَنَّ الْمَكَانَ  
 يُمَكِّنُ أَنْ يُفْعَلَ فِيهِ بِعَيْنِهِ ، وَ الْوَقْتُ وَ إِن لَّمْ يُمَكِّنْ<sup>٢</sup> أَنْ يُفْعَلَ  
 فِيهِ بِعَيْنِهِ . فَفِي تَطْبِيره<sup>٣</sup> وَ مِثْلِهِ ، كَمَا أَنَّا لَيْسَ<sup>٤</sup> تَنَاسَى فِي صُورَةِ  
 الْفِعْلِ إِلَّا بِأَن تَفْعَلَ<sup>٥</sup> مِثْلَهَا ، لَا تِلْكَ بِعَيْنِهَا

فَأَمَّا مَقَادِيرُ الْأَعْمَالِ ، فَأَيُّهَا عَلَى صَرَّتَيْنِ : فَمَا لَا يُمَكِّنُ ضَبْطُهُ  
 وَ تَمْيِيرُهُ لَا اعْتِمَادَهُ ، وَ مَا أَمَكَّنَ ذَلِكَ فِيهِ دَخَلَ تَحْتَ قَوْلِنَا  
 « صُورَةُ الْفِعْلِ » .

وَ أَمَّا سَبَبُ الْفِعْلِ ، فَإِنَّ قَوْلَنَا « الْوَحَى الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهِ »  
 يَنْقُصِيهِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ يَنْقُضِي التَّنْهَى وَ الْقَصْدَ وَ الْفَرْضَ ، وَ السَّبَبُ  
 - أَيْضًا - دَاخِلٌ فِيهِ ، وَ كَمَا أَنَّ مِنْ وَحْيِهِ الْأَعْمَالُ الْوُحُوبُ  
 وَ الْمَدَبُ وَ الْحُظْرُ وَ الْإِبَاحَةُ ، كَذَلِكَ مِنْ وَحْيِهَا<sup>٦</sup> الْمَعَايِي الَّتِي

١- ج : - لولا الاجماع ، نالينجا .

٢- الف و ح : يمكن      ٣- الف : يصير

٤- ط : ليس      ٥- ب : تفعل

٦- الف و ح : صير .      ٧- ب : وحوه

لَهَا<sup>١</sup> تَقَعْلُ ، سَحُوْ أَنْ يُسَجِدَ لِلْسَّهْوِ ، وَ يَرْحَمَ<sup>٢</sup> لِّلرَّيَا ، وَ يُنْظَرُ<sup>٣</sup> لِلصَّلَاةِ .

فَأَمَّا مُوَافَقَتُهُ - ع - فِي الْفِعْلِ<sup>٤</sup> : فَأَلَّاشَتْهُ أَنْ يُرَادَ بِهَا<sup>٥</sup> الْمُسَاوَاةُ فِي الصُّورَةِ وَ الْوَجْهِ الَّذِي يَقَعُ عَلَيْهِ ، وَ لِهَذَا لَا يَكُونُ مَنْ أَخَذَ مِنْ غَيْرِهِ خُمُسَةَ دَرَاهِمٍ عَلَى غَيْرِ وَجْهِ الزَّكَاةِ مُوَافِقًا لَهُ • - ع - إِذَا أَخَذَ هَذَا الْمَتْلَعُ عَلَى وَجْهِ الزَّكَاةِ .

فَأَمَّا الْمُحَاالَفَةُ فَقَدْ تَكُونُ<sup>٦</sup> فِي الْقَوْلِ وَ الْفِعْلِ مَعًا<sup>٧</sup> ، أَمَّا<sup>٨</sup> فِي الْقَوْلِ ؛ فَبِأَن يَوْجِبَ عَلَى بِالْقَوْلِ مَا لَا أَقْلُهُ ، وَ الْمُحَاالَفَةُ<sup>٩</sup> فِي الْفِعْلِ أَنْ يَقُومَ الدَّلِيلُ عَلَى وَجُوبِ النَّاسِي بِهِ فَلَا يُنَاسِي<sup>١٠</sup> لَا<sup>١١</sup> فِي صُورَةٍ وَلَا فِي وَجْهِ ، وَقَدْ<sup>١٢</sup> يَكُونُ<sup>١٣</sup> - أَيْضًا - فِي الْإِحْلَالِ بِالصُّورَةِ أَوْ الْوَجْهِ عَلَى انْفِرَادٍ . فَأَمَّا الْإِقْتِدَاءُ بِإِمَامِ الصَّلَاةِ ؛ فَبِإِنَّ الْفَقَهَاءَ مِنْ أَعْتَبَرُ فِيهِ<sup>١٤</sup> مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ النَّاسِي ، فَلَمْ يُجَوِزْ<sup>١٥</sup> اقْتِدَاءَ الْمُقْتَرِصِ

- |                 |                |
|-----------------|----------------|
| ١- الف : بها    | ٢ ج : ترجم     |
| ٣ ح : نظهر      | ٤ ب : بالفعل   |
| ٥- ب : هـ       | ٦ ب : لا       |
| ٧- ج : تكون     | ٨- ب : مع      |
| ٩- ب و ج : فاما | ١٠- ج : الخالف |
| ١١- ح : لا      | ١٢- الف : فقد  |
| ١٣- ط : تكون    | ١٤- الف : فيه  |
|                 | ١٥- ب : + مع   |

بِالْمُسْتَعْلَى . وَ الصَّحِيحُ حَوَارِ ذَلِكَ بَقِيَّةُ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ

فصل فی آن السَّمْعُ قد دلّ علی وحبوب التَّاسِي به - ع -  
فی جمیع افعیاله إلا ما حَصَرَ به

اعتمد انه لا خلاف بين الائمة في ارجوع إلى افعیاله - ع -  
۵ فی احکام انجودث ، کارجوع بی اقوايه ، فجب أن يكون  
کل واحد من الامرین حجة ، و المقصد إلیما هو عنی هذا الإجماع  
الظاهر الذي لا شبهة به ، دون الاخبار المروية في هذا الباب ،  
فهی مع اکثرية اخبار آحاد ، و قد يجوز أن یسدل عنی ذلك  
بقوله - تدنی - « فقد کان اکم فی رسول الله أسوة حسنة »  
و بقوله - تعالى - : « فاتیبعوه » .

و اعتمد أن التَّاسِي به - ع - إلیما يكون فيما یقُم حکمه  
بقمیه ، دون ما لم یکن له هذا حکمه ، و إذا قل - ع - فعلاً  
عنی جهة الإمتثال ، فحکمنا به حکمیه ، و ماله فعمه هو الذي

۱ - لب: بالمعقل ، ب: مستعل ، ج: م - ح: حار

۲ ج: عور الله . : الب: وحکما

۳ - ج: محکما به حکم



- ٤ - فَعْنُهُ ٢ ، فَلَا تَأْتِي بِهِ - ع - فِي ذَلِكَ ، كَمَا أَنَّ لَا تَأْتِي بِهِ فِي الْمَقَاتِلِ بِهَذِهِ تَعْلَاهُ وَ هـ فَعْنُهُ أَشَدَّ شَرِّهِ ، فَعْنُهُ هُوَ الْحِجَّةُ فِيهِ ، فَاتَّأَسَى بِهِ - ع - فِي ذَلِكَ ، فَمَا مَأْ فَعْنُهُ - ع - بَيَانًا لِمُحْمِلٍ فِيهِ شَهْرٌ ، لِأَنَّهُ مِنْ حَيْثُ كَانَ امْتِثَالًا ٣ لِدَلِيلٍ سَاقٍ ، يُشَبِّهُ ٤ هـ فَعْنُهُ امْتِثَالًا ٥ ، وَمِنْ حَيْثُ تَصْمُنُ بَيْنَ صِفَاتٍ وَ كَيْفِيَّاتٍ لِهَذِهِ الْعَادَاتِ ، كَالصُّوَرِ وَ الْخَلَاهِرَةِ وَ عَيْرِ هَمَّا ، جَرَى ٦ مُجَرَّى ابْتِدَاءِ الشَّرْعِ ، فَاتَّأَسَى بِهِ إِنَّمَا هُوَ فِي الْكَيْفِيَّةِ وَ الصِّفَةِ الْمُنْتَسِ فَعْنُهُ - ع - هُوَ الْحِجَّةُ وَ هَمَّا هَذَا كَيْفُهُ فَمَا فَعْنُهُ - ع - عَنِ حِجَّةِ الْعَادَةِ ، وَ هـ يَجْرَى مُجَرَّاهُ وَ أَمَّا الْمَاحَاتُ لَتِي تَحْصِيهِ ٧ - ع - كَذَا كَبَرٍ وَ الْقَوْمِ ، فَخَارُجٌ مِنْ هَذَا ثَلَاثَ فَمَا صَغَائِرُ ٨ الْقُدُورِ ، فَإِنَّمَا لَا تُخَوِّرُهَا عَلَى الْأَنْبِ - ع - فَمَا لَا يَحْتَاجُ ٩ إِلَى اسْتِثْنَائِهَا ، كَمَا يَحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ مَنْ خَوَّرَ الصَّغَائِرَ عَلَيْهِمْ ١٠

١ - اء : له

٢ - الف : يفعله

٣ - ر و ح : ومنه

٤ - الف : + صحيح

٥ - ح : ما

٦ - الف : مثالا

٧ - الف : يسهل

٨ - ر : جرى

٩ - ر و ح : يحصى

١٠ - ر : عن

١١ - ح : صحيح

١٢ - الف : لئلا

## فصل فی هل أفعاله - ع - علی الوحوب أم لا .

اختلف الناس فی ذلك . فقال مالك : إن أفعاله - ع - علی  
الوحوب ، وذهب إلى ذلك بعض أصحاب الشافعي ، وقال قوم :  
هي علی الأماحیة ، وآخرون . إنها علی البدب ، وآخرون قالوا :  
هي موقوفة علی الدلیل .

و الصحيح أن كل شيء انقسمت أحكامه ، فلا يجوز أن  
يجب عنه حکم واحد ، وأفعاله - ع - كأقواله فی الانقسام  
فكما لا يجوز أن نقول فی أقواله إنها علی وحوب أو ندب  
لِلانقسام ، فكذلك أفعاله ، وإذا انقسمت أفعاله - ع - إلى  
ما هو بيان ، وحكم اليان حکم الممن فی وحوب أو بدب  
أو غيرهما ، وإن كان أمثالا ، فيحسب الدلیل الممتثل<sup>١٠</sup> ، وإن

- |                 |                        |
|-----------------|------------------------|
| ١ - ب : - بعض . | ٢ - ب : - علی          |
| ٣ - الب : بحث . | ٤ - ب : - حد حکم .     |
| ٥ - لب : - ع .  | ٦ - ب و ج : - يجوزان . |
| ٧ - ب : - ما .  | ٨ - ج + و              |
| ٩ - ب و         | ١٠ - لب : استل         |

كَانَ ابْتِدَاءَ شَرْعٍ ، فَهُوَ - أَيْضاً - يَنْقَسِمُ <sup>١</sup> إِلَى وَجُوبٍ وَ نَدْبٍ  
وَ إِباحَةٍ بِحَسَبِ مَا يُتِمَّكِنُ فِيهِ مِنَ النَّاسِ ، فَإِنَّ أَنْ الْأَمْرَ عَلَى مَا  
ذَكَرْنَاهُ .

دليل آخر : وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَعْمَالَهُ - ع - لَيْسَتْ عَلَى  
الوجوب ، أَنَا قَدْ سَمِعْنَا قُلَّ هَذَا الْفَصْلِ أَنَّ الْفِعْلَ لَا يَقْتَضِي ذَلِكَ ،  
وَسَمِعْنَا <sup>٢</sup> أَنَّ أدلة السَّمْعِ - أَيْضاً - لَا تَقْتَضِيهِ <sup>٣</sup> ، فَيَحِبُّ نَفْسِي  
كُونَهَا عَلَى الْوَجُوبِ

دليل آخر : و - أَيْضاً - فَإِنَّهُ لِاجْتِلَافٍ فِي أَنَا قَدْ <sup>٤</sup> تَعَيَّنَ  
بِالنَّاسِ ه - ع - فَالْقَوْلُ بِأَنَّ أَعْمَالَهُ <sup>٥</sup> كُنْهَا عَلَى الْوَجُوبِ يَنْقُصُ  
ذَلِكَ لِأَنَّ فِي أَعْمَالِهِ لَوَاحِظَ وَ النَّدْبَ وَ الْمُلَاحَظَ ، فَكَتَفَ يَحِبُّ <sup>٦</sup>  
ذَلِكَ عَتِيصًا مَعَ لِرُومٍ طَرِيقَةَ النَّاسِ

فَإِنْ قِيلَ إِذَا لَمْ تَعْتَمِدْ إِلَّا مُجَرَّدَ الْفِعْلِ ؛ كَانَ عَلَى الْوَجُوبِ ،  
وَ إِذَا عَلِمْنَا وَجْهَهُ ؛ لَزِمَتْ طَرِيقَةُ النَّاسِ

قُلْنَا : هَذَا الْقَوْلُ يَنْقُصُ وَجُوبَ النَّاسِ وَ الْإِتِّبَاعِ ، لِأَنَّ مُجَرَّدَ

١ - ب : ينقسم

٢ - الب : أيضاً

٣ - الف : - - انقاد

٤ - ج : أعماله



لأنه قد يتركه في حاله ، كما يفعله في أخرى<sup>١</sup> ولم نمن بالترك ههنا  
أن لا يفعله ، بل غلبنا به صد الفعل الأول على وجه يظهر و يتمبر ،  
وإذا صحت هذه الجملة . لم يكن الحكم بوجوبه من حيث فعله  
بأولى من سقوطه ووجوب تركه ، لأنه قد تركه .

فإن قالوا : تركه - ع - الفعل يجرى متجري تركه الأمر ،

في أنه لا يؤثر في دلالة الواجب

قلنا : الفرق بين الأمرين أن الواحة الذي يدل عليه الأمر لا  
يقدر فيه ترك الأمر ، والواحة الذي يدل عليه الفعل يقدر فيه الترك  
المخصوص ، و<sup>٢</sup> يجرى متجري أمره ونهيه عن الشيء الواحد  
على وجه واحد في أنه لا يستقر الأمر<sup>٣</sup> ولا النهي<sup>٤</sup> دلالة

وقد اتفق من ذهب إلى أن أفعاله - ع - على الواجب بأشياء  
أولها أن كونه نبياً ومُتبعاً يقضي في<sup>٥</sup> ما يقر عنه ومُحالفته

في أفعاله تنفر<sup>٦</sup> عن القول عنه<sup>٧</sup>

١ - ب و ح : الأخرى .

٢ - ج - و .

٣ - ح : النهي .

٤ - ج : نهر

٥ - ب و ح : الأخرى .

٦ - ب : يجرى

٧ - ب : الأمر .

٨ - ب و ح : هي

٩ - ألف : منه

و ثانيها قوله - تعالى - « فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ »  
فإن<sup>١</sup> هديه النقطه تقع<sup>٢</sup> على الفعل والقول جميعاً فتجملها<sup>٣</sup>  
عنهما

و ثالثها قوله - تعالى - « فَاتَّبِعُوهُ » و أن أمره يقتضى  
الوحد

و رابعها قوله - سبحانه - « نَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ  
حَسَنَةٌ » فإن<sup>٤</sup> ذلك يقتضى وحد الناس ولزومه

وحامسها قول بعضهم إن الفعل أو كد من القول ، يدلالة  
أنه - ع - كان<sup>٥</sup> إذا أراد تحقيق أمر<sup>٦</sup> ، فزع<sup>٧</sup> فيه إلى الفعل ، فيأن  
يكون<sup>٨</sup> على<sup>٩</sup> الوحد أولى .

وسادسها أن الوحد أعلى مراتب الفعل ، فإذا عِدَمْنَا<sup>١٠</sup> الدليل  
عنى - صفة معه - وعلى أي وجه<sup>١١</sup> وقع ، فيجب أن تجمله على  
الوجه الذي هو أعلى مراتبه .

١ - ب وج وان ٢ ج : تقع .

٣ ج : فعلها ، شديد الميم . ٤ الف وج : وان

٥ - الف : - كان . ٦ - الف : امره .

٧ - ب : يفرع ، ج : فرع . ٨ - ب وج : + الفعل .

٩ - ب : قدما ١٠ - ب : + كان .

فَيُقَالُ لَهُمْ فِيمَا تَعَلَّقُوا بِهِ أَوَّلًا : قَدْ تَسَاءَلْنَا<sup>١</sup> أَنَّهُ لَا تَنْفِرُ<sup>٢</sup> فِي سَقُوطِ  
وَجُوبٍ مِثْلَ مَا يَقَعُهُ عَيْنُنَا ، فَإِنْ كَوْنُهُ تَسَاءَلًا لَا يَقْتَضِي ذَلِكَ وَلَا يُوْجِبُهُ<sup>٣</sup> ،  
فَلَا مَعْنَى لِإِعَادَتِهِ .

وَيُقَالُ لَهُمْ فِيمَا تَعَلَّقُوا بِهِ ثَانِيًا : هَذِهِ الْآيَةُ بِأَنَّ تَكُونَ<sup>٤</sup> دَلَالَةٌ لَنَا  
عَلَيْهِمْ أَوَّلَى ، لِأَنَّ الْحَدِيثَ مِنَ الْمُحَالِفَةِ يَقْتَضِي إِجَابَةَ الْمَوَاقِفَةِ<sup>٥</sup> ،  
وَالْمَوَاقِفَةِ فِي الْعَمَلِ قَدْ تَسَاءَلْنَا<sup>٦</sup> أَيْهَا تَقْتَضِي<sup>٧</sup> أَنْ نَفْعَلَهُ<sup>٨</sup> عَلَى الْوَحْدِ  
الَّذِي فَعَلَهُ - ع - عَلَيْهِ ، وَهَذَا يُبْطِلُ الْحُكْمَ بِأَنَّ حَسْبَ أَعْمَالِهِ  
عَلَى الْوَجُوبِ .

وَيُقَالُ لَهُمْ فِيمَا تَعَلَّقُوا بِهِ ثَالِثًا : هَذِهِ الْآيَةُ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهَا تَوْجِبُ  
النَّاسِيَ بِهِ - ع - ، وَأَنَّ النَّاسِيَ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ ائْتِمَارِ وَجْهِ الْفِعْلِ ، وَمَا<sup>٩</sup>  
يَقَعُهُ - ع - نَدَى لَا تَكُونَ<sup>١٠</sup> مُتَّبِعِينَ<sup>١١</sup> لَهُ فِيهِ بِأَنَّ نَفْعَلَهُ وَاحِدًا ، بَلْ  
تَكُونُ مُحَالِفِينَ لَهُ ، فَالْآيَةُ دَلِيلٌ لَنَا عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ .  
وَيُقَالُ لَهُمْ فِيمَا تَعَلَّقُوا بِهِ رَابِعًا<sup>١٢</sup> : هَذِهِ الْآيَةُ - أَيْضًا - تَدُلُّ عَلَى

- ١ - لَفَ قَدْ بَ .

٢ - حَ نَفِرَ .

٣ - جَ مَوْجِدَ .

٤ - بَ وَحَ : يَقْتَضِي .

٥ - بَ وَحَ : يَكُونُ .

٦ - جَ : + وَ .

٧ - بَ وَحَ : نَفْعَلُهُ .

٨ - بَ وَحَ : مُتَّبِعِينَ .

صحة ما ذهبت إليه ، والكلام على الآيتين واحد<sup>١</sup> فى اعتبار شرط  
الناسى فيهما<sup>٢</sup> ، فبطلت تحقق محالينا بها .

و يُقَالُ لَهُمْ فِيمَا تَعَقُّوْا بِهِ خَامِسًا إِنْ الْأَمْرُ يَقْتَضِي كَوْنَهُ

- ع - مُرِيدًا بِمَا أَعْمَلُ<sup>٣</sup> الْأَمْرَ بِهِ ، وَالْفِعْلُ لَا يَقْتَضِي دُخْلَ

٥ فَكَيْفَ يَكُونُ أَكْثَرُ مِنْهُ فِيمَا نَحْنُ بِسَبَبِهِ؟! ، وَإِنَّمَا يَتَحَقَّقُ الْأَمْرُ

وَإِنَّمَا أَكْثَرُ بِالْفِعْلِ إِذَا تَعَقَّبَهُ ، فَأَمَّا إِذَا انْقَرَدَ الْفِعْلُ عَنِ الْأَمْرِ ، فَأَلَامْرُ

مُتَّفَرِّدًا ، أَوْ كَثْرَتُهُ ، ثُمَّ تَرْجِعُ<sup>٤</sup> إِلَى الْقَانُونِ فَقَوْلُ كَيْفَ تَفْعَلُ<sup>٥</sup>

عَلَى جِهَةِ الْوُجُوبِ مَا يَحْوُرُ أَنْ يَكُونَ قَعْنَةً - ع - عَلَى جِهَةِ الدِّبِ

مَعَ وَجُوبِ النَّاسِ؟! .

و يُقَالُ لَهُمْ فِيمَا تَعَقُّوْا بِهِ سَادِسًا الْوُجُوبُ وَإِنْ كَانَ أَعْلَى

١٠ مَرَاتِبِ الْفِعْلِ ، فَإِنَّهُ لَا يَحْوُرُ - إِذَا عَرِيَ \* فَعْلُهُ - ع - مِنْ دَلَالَةِ تَدُلُّ

عَلَى الْوُجُوبِ أَلَدَى وَقَعَ عَلَيْهِ - أَنْ يَقَعَهُ<sup>٦</sup> عَلَى جِهَةِ الْوُجُوبِ ، لِأَنَّ لَا

نَأْمَنُ أَنْ يَكُونَ - ع - قَعْنَةً عَلَى جِهَةِ الدِّبِ ، فَبُطْلُ<sup>٧</sup> النَّاسِ .

وَإِنْ تَعَلَّقُوا فِي وَجُوبِ فَعْلِهِ - ع - عَدِينًا بِطَرِيقَةِ الْإِحْطِيَاظِ ، فَقَدْ

- ج : واحد .

٢ : س : صبا

٣ : س و ح : للعل .

٤ : ب : يرجع .

٥ : لف يعمل

٦ : لا سبب له » أو يفعل » نصيبه المحبوس .

٧ : الب : مطر .



مضى الكلام عليها في باب الأوامر .

فصل في الوجوه التي يقع عليها أفعاله - ع - وكيف  
الطريق إلى معرفة ذلك ؟

بَعَثَ<sup>١</sup> أَوْ أَفْعَالَهُ - ع - تَنَقَّسَ<sup>٢</sup> إِلَى بَيَانٍ ، وَ امْتِثَالٍ ، وَ اِسْتِدَاءٍ

شرع .

وَالَّذِي تَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ هَذِهِ الْقِسْمَةِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ لَا بُدَّ لِلْفِعْلِ  
مِنْ دَلِيلٍ ، فَمَا أَوْ يَكُونُ دَلِيلُهُ طَاهِرًا مُسْتَقِلًا بِنَفْسِهِ ، فَتَكُونُ  
الْفِعْلُ امْتِثَالًا ، أَوْ يَكُونُ دَلِيلُهُ طَاهِرًا ، لَا يَسْتَقِيلُ بِنَفْسِهِ ، فَتَكُونُ  
بَيَانًا ، أَوْ لَا دَلِيلَ لَهُ يَظْهَرُ ، فَتَكُونُ اِسْتِدَاءً شَرْعًا .

وَالْبَيَانُ يَتَقَسَّمُ ثَلَاثَةً أَقْسَامٍ : بَيَانُ الْمُحْتَمِلِ ، وَ بَيَانُ التَّحْصِيصِ ،<sup>١٠</sup>  
وَ بَيَانُ التَّنْجِيحِ ، وَ يَتَحَقُّ بِذَلِكَ مَا لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهِ<sup>٢</sup> : بَيَانُ زِيَادَةِ  
لَا حَقَّةَ لَا بُدَّ مِنْهَا ، وَ قَدْ يَكُونُ تَارَةً ذَلِكَ نَسْخًا ، وَ أُخْرَى غَيْرَ

٢ - الف : الأمر

١ - الف : عليه .

١ - ج : - مستقلا بنفسه ، تاليفيا .

٢ - ب : - اعلم .

٥ - اعا : ذكر .

نسخ <sup>١</sup> وَيَتَقَيُّ بِذَلِكَ - أَيضاً - بَيَانُ فَعْلٍ مُتَحَمِّلٍ ، لِأَنَّ الْفَعْلَ  
 قَدْ يَتَسَنَّنُ <sup>٢</sup> بِالْفِعْلِ ، وَيَدْخُلُ فِيهِ - أَيضاً - <sup>٣</sup> بَيَانُ قَوْلٍ مُتَحَمِّلٍ  
 لِلْأَمْرَيْنِ ، كَأَيَّةِ الْقَرَاءَةِ .

فَأَمَّا مِثَالُ بَيَانِ الْمُجْمَلِ ؛ فَكَبِيرُهُ - ع - الصَّلَاةُ وَالنَّاسُكُ  
 ٥ وَغَيْرُهُمَا <sup>٤</sup> . وَالطَّرِيقُ إِلَى مَعْرِفَةِ ذَلِكَ مِنْ وَحْيَيْنِ : أَحَدُهُمَا  
 حَصُولُ قَوْلٍ <sup>٥</sup> مِنْهُ - ع - أَوْ مَا يَجْرِي مَجْرَاهُ يُبَيِّنُهُ <sup>٦</sup> عَنْهُ أَنْ  
 فَعْلَهُ بَيَانٌ لِلْمُتَحَمِّلِ . وَالثَّانِي فَقَدْ مَا يُمْكِنُ أَنْ يُبَيِّنَ <sup>٧</sup> الْمُجْمَلُ مِنْهُ  
 مِنْ قَوْلٍ أَوْ فَعْلٍ وَإِمْكَانَ كَوْنِ الْفَعْلِ بَيَاناً . وَحَصُولُ الْمُنَاجَاةِ  
 وَ أَمَّا بَيَانُ تَحْصِيصِ الْعُمُومِ فَكَبِيرُهُ - ع - عَنِ الصَّلَاةِ <sup>٨</sup> فِي  
 ١٠ أَوْقَاتٍ مُخْصُوصَةٍ . وَخَصَرُ ذَلِكَ فَعْلُهُ صَلَاةٌ مُخْصُوصَةٌ فِي تِلْكَ  
 الْأَوْقَاتِ وَمَا بِهِ يُقَلَّمُ <sup>٩</sup> أَنَّهُ تَحْصِيصُ كَوْنِهِ مُنَافِئاً لِعَصْرِ مَا دَخَلَ  
 تَحْتَ الْعُمُومِ فِي الْكِتَابِ أَوْ <sup>١٠</sup> السُّنَّةِ .

وَأَمَّا مِثَالُ التَّسْخِيرِ ؛ فَنَعْنُو مَا رُوِيَ مِنْ قَوْلِهِ - ع - وَ إِذَا

- |                   |                      |
|-------------------|----------------------|
| ١ - ب : تيسر      | ٢ - ج : ايضاً فيه .  |
| ٣ - ج : متحمل .   | ٤ - ب : غيرها        |
| ٥ - الف : قول .   | ٦ - ب : + على السلام |
| ٧ - ج : يبين .    | ٨ - الف : صلوة       |
| ٩ - الف : يعلم به | ١٠ - ب : روح و       |

رَأَيْتُمُوهُ أَصْلَى حَالَةً، قَصَبُوا حُلُوساً أَجْمَعِينَ، فَنُسخَ بِأَنْ صَلَّى  
حَالَةً، وَ مَنْ حَلَفَ قِيَامٌ فِي مَرَضِهِ أَلَدَى مَاتَ فِيهِ<sup>١</sup> . وَ مَا بِهِ يُقَلَّمُ  
أَنَّهُ نُسَخُ أَنْ يَكُونَ مُقْتَصِباً لِرُفْعِ<sup>٢</sup> مَا تَقَدَّمَ مِنَ الدَّلَالَةِ فِي  
الِإِمْتِنَالِ.

وَ مِثْلُ الرِّيَادَةِ أَنْ تَرِدَ رِيَادَةٌ عَدِيدٌ فِي الْحَدِّ، أَوْ فِي غَيْرِهِ،<sup>٥</sup>  
وَ تَدْخُلُ<sup>٣</sup> فِيهِ زِيَادَةُ السُّنَنِ فِي الطَّهَارَةِ.

وَ أَمَّا بَيَانُ الْقَوْلِ الْمُحْتَمَلِ؛ فَمَا يَدُلُّ مِنْ فِعْلِهِ عَلَى أَحَدِ الْمُرَادَيْنِ.  
وَ أَمَّا لِإِمْتِنَالِ فَهُوَ<sup>٤</sup> أَنْ يَقَالَ - ع - مَا هُوَ مُسْنٌ فِي دَلِيلِ  
الْكِتَابِ، حَتَّى أَوَّلَا فِعْلُهُ لَمَعْرِفَتِهِ عَنِ ذَلِكَ الْحَدِّ.

وَ أَمَّا أَمْنَةُ ابْتِدَاءِ الشَّرْعِ، فَهِيَ كَثِيرَةٌ، فَأَيُّهَا فَقَدْ مَا يَقْنِصِي<sup>١٠</sup>  
الِإِمْتِنَالِ وَ انْتِبَاهِ؛ فَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ ابْتِدَاءَ شَرْعٍ.

وَ يَنْقَسِمُ ذَلِكَ عَلَى<sup>٦</sup> وَجْهِينِ أُخَرَيْنِ<sup>٧</sup> إِلَى أَقْسَامٍ مِنْهَا فِعْلٌ،  
وَمِنْهَا تَرَكٌ، وَ مِنْهَا إِقْرَارُ الْفَاعِلِ عَلَى فِعْلِهِ  
فَأَمَّا أَمْنَةُ الْفِعْلِ، فَقَدْ دَكَّرْنَاهَا.

١ - ب. و ج. + على اللام. ٢ - ح. لرفع.

٣ - ب. و ج. يدخل. ٤ - ب. - هو.

٥ - ب. و ج. إلى. ٦ - ج. أخرى.

وَأَمَّا التَّرْكَ؛ فَقَتْلَى صُرُوبٍ مِنْهَا تَرْكُ فَعْلٍ، وَمِنْهَا تَرْكُ  
كَبِيرٍ، وَمِنْهَا تَرْكُ بَيِّنٍ، وَحَوَابٍ  
قَالُوا تَرْكُ الْفَعْلِ، فَقَدْ يَكُونُ سَحًّا، وَتَحْصِيصًا، وَبَيِّنًا،  
وَمِثَالُ التَّحْصِيصِ أَنْ يَتْرَكَ - ع - قَطْعَ يَدِ السَّارِقِ فِي أَقْلٍ مِنْ  
عَشْرَةِ دِرَاهِمٍ، أَوْ رُغْعٍ دِيَارٍ، وَلَا وَحْدَةً يَقْتَضِي إِسْقَاطَ قِطْعَةٍ،  
فَبَعْضُهُمْ بِذَلِكَ أَنَّ الْقَدَرَ الَّذِي سَرَقَ لَا يَسْتَحِقُّ بِهِ الْقَطْعَ وَتُخْصِرُ  
الْقُلُوبُ عَنْ وَقْفِهَا بِذَلِكَ عَلَى حَوَابِ التَّخْصِيرِ وَأَمَّا السَّحُّ؛ فَقَدْ مَضَى  
بَيَانُهُ وَأَمَّا الْبَيِّنُ؛ فَتَحَوُّ تَرْكِهِ "الْعَوْدَ إِلَى الْقَعْدَةِ لِأَوَّلَى، فَكَوْنُ"  
بَيِّنًا يَكُونُهَا دَيِّنًا، وَمُتَرَقِّقًا لِلْقَعْدَةِ "النَّبِيَّةِ" وَهَذَا الْمِثَالُ  
لَا يَصِحُّ إِلَّا عَنِ مَذْهَبِ مَنْ يَرَى أَنَّ الْعَوْدَ "لِلدَّشْهَدِ الْأَوَّلِ"  
وَالثَّانِي مَعًا غَيْرُ وَاحِدٍ، وَالصَّحِيحُ عِنْدَنَا أَنَّهَا وَاحِدَانِ، وَهُوَ  
مَذْهَبُ الثَّمِينِ بْنِ سَعْدٍ، وَاحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ، وَإِسْحَاقَ بْنَ رَهْوَيْهٍ.  
وَأَمَّا تَرْكُ الْكَبِيرِ؛ فَقَدْ ائْتَفَقَ الْعُلَمَاءُ فِيهِ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ:  
إِنَّهُ يَتَدَلُّ عَلَى حَسَنِ ذَلِكَ الْفَعْلِ عَلَى كُلِّ وَجْهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ:

٢ - ب و ج - : و

٤ - ب - : يمكن

٦ - أ - : القعود

١ - أ - : عشر

٣ - ح - : ترك

٥ - ب - : للعدة

٧ - ب - : لتكبير

يُدُلُّ عليه إذا كان من باب الشرع .<sup>١</sup> و منهم من قال : إنا يدلُّ  
على الحسن إذا لم يكن<sup>٢</sup> قد تقدَّم البين ، و تقرَّر ، ولا شبهة  
في أنَّ ما عيَّم قبحه عقلاً ،<sup>٣</sup> و علم بالشرع كونه قسحاً ، على الوجه  
المقرر الممهَّد ،<sup>٤</sup> فإنه يجوز له - ع - عني بعض<sup>٥</sup> الوجوه أن يدع  
إكراهه . ولا يدلُّ تركه<sup>٦</sup> الكبر على حسبه و الحال هذه ، كما  
لم يدلَّ إقراءه لأهل الذمة على ترك اختلاف إلى الصلوة على  
حسن ذلك منه .<sup>٧</sup> ما تقدَّم البين ، و عرف الوجه في الإقرار ،<sup>٨</sup>  
و بما يدلُّ تركه<sup>٩</sup> الكبر على حسن الفعل منى علمه<sup>١٠</sup> أنه لو لا  
حسنه لم حسن منه ترك الكبر

و أمَّا تركه البين و الجواب . فدلالته محتجبه<sup>١١</sup> لآله قد يدع<sup>١٢</sup>  
أجوب انتظاراً<sup>١٣</sup> إنوحي ، من حيث لم يكن له في الشرع حكم  
مستقر ، و قد يدعه إجابة لتسأل على دليل متقدِّم ، فيجب أن  
ينظر في كتمه ترك الجواب . و أمَّا تركه<sup>١٤</sup> - ع -<sup>١٥</sup> البيان فنحو<sup>١٦</sup>

- |               |                    |
|---------------|--------------------|
| ١ - البين     | ٢ - وجع المقرر منه |
| ٣ - ب . - بعض | ٤ - ج : ترك        |
| ٥ - ب : لتكبر | ٦ - ع : ترك        |
| ٧ - ج : يسع   | ٨ - الب : انصر     |
| ٩ - ع : ع     | ١٠ - الب : يجوز    |

أَنْ تَحْدُثَ حَادِثَةٌ ، فَلَا يُبَيِّنُ<sup>١</sup> حَكْمَهَا ، وَلَا تَظْهَرُ<sup>٢</sup> مِنْهُ أَمَارَةٌ  
التَّوَقُّفُ عَلَى الْوَحْيِ ، وَ<sup>٣</sup> مَا هِذِهِ حَالُهُ فَرَكُهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا حَكْمَ  
لِلَّهِ تَعَالَى - فِي ثَلَاثِ الْحَادِثَةِ إِلَّا مَا كَانَ فِي الْعَقْلِ ، \* لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ ، [١٠٨]  
لَاظْهَرَهُ فِي وَقْتِ الْحَاجَةِ ، وَكَذَلِكَ تَرَكُهُ<sup>٤</sup> بَيَانِ تَحْصِصِ الْعُمُومِ  
يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْعُمُومَ شَامِلٌ .

وَيَنْقَسِمُ الْعَمَلُ<sup>٥</sup> أَقْسَامًا أُخْرَى عَنْ وَجْهِ آخَرَ ، فَيَنْهَا كَوْنُهُ مُسَاحًا ،  
وَمِنْهَا كَوْنُهُ نَدَى<sup>٦</sup> ، وَمِنْهَا كَوْنُهُ وَاجِبٌ .

وَلِئَلَّا يَقَعُ الْوَاحِدُ وَجْهًا مِنْهَا كَوْنُهُ يَدَى<sup>٧</sup> وَاجِبًا ، وَمِنْهَا  
كَوْنُهُ امْتِثَالًا لَوَاحِدٍ ، وَمِنْهَا أَنْ يَكُونَ بِمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا  
لَمَّا جَارَ أَنْ يَقَعَهُ ، حَتَّى أَنْ يَرْتَكِبَ فِي أَصْلُوهِ رَكْعَتَيْنِ<sup>٨</sup> عَنْ سَبِيلِ  
الْقَصْدِ ، وَمِنْهَا كَلُّ الْعَمَلِ لَوْ لَمْ يَكُنْ وَاحِدًا ، لَكَانَ مَعْصِيَةً كَبِيرَةً<sup>٩</sup> ،  
وَمِنْهَا كَوْنُهُ شَرْطًا عَلَى وَجْهِ مَحْضُوصٍ فِي وَاجِبٍ ، وَمِنْهَا كَوْنُهُ  
قَضَاءً لِفَائِتٍ وَاجِبٍ ، وَمِنْهَا كَوْنُهُ حَرًا<sup>١٠</sup> لَشَرْطٍ<sup>١١</sup> يَسْتَحَقُّ بِهِ .

١ - ب : يبين ، ج : يبين .

٢ - الف : و .

٣ - الف : و .

٤ - الف : و .

٥ - الف : و .

٦ - الف : و .

٧ - الف : و .

٨ - الف : و .

٩ - الف : و .

١٠ - الف : و .

وَأَمَّا مَا هُوَ يُعْنَى أَنَّ فَعْلَهُ مُبَاحٌ : فَإِنْ يَكُونُ بَيِّنًا لِمُبَاحٍ ،  
كَالذَّبْحَةِ ، وَبِمِثْلِهَا أَنْ يَكُونَ مِمَّا لَوْ لَمْ يَكُنْ مُبَاحًا لَكَانَ مَعْصِيَةً  
كَبِيرَةً ١ ، وَبِمِثْلِهَا أَنْ يَتَقَدَّمَ مِنْهُ قَوْلٌ يَقْصِي كَوْنَهُ مُبَاحًا

وَأَمَّا مَا هُوَ يُعْنَى كَوْنُ فَعْلِهِ نَدًا ، فَوُجُوهٌ مِنْهَا أَنْ يَكُونَ  
بَيِّنًا لِلنَّدْبِ ، وَبِمِثْلِهَا أَنْ يَكُونَ شَرْعًا ، وَلَا أَمَارَةً لِلتَّوْحُوبِ ، وَبِمِثْلِهَا  
إِقْبَاعُهُ عَلَى وَجْهِ الْعَادَةِ وَالْإِحْلَاصِ ، وَلَا وَجُوبٍ ، وَبِمِثْلِهَا أَنْ  
يَكُونَ مِمَّا لَوْ لَمْ يَكُنْ نَدًا لَكَانَ كَبِيرًا ، وَبِمِثْلِهَا أَنْ يَقَعَهُ فِي وَقْتٍ  
وَيُتْرَكَ ٢ فِي آخِرٍ ، وَتَحْصُلُ فِي فَعْلِهِ أَمَارَةُ الشَّرْعِ

وَيَنْقَسِمُ عَلَى وَجْهِ ٣ آخِرٍ فَبَيْنَهُ مَا هُوَ قَصْدٌ عَلَى الْغَيْرِ ، وَمِثْلُهُ  
مَا هُوَ مُتَعَتِّقٌ بِالْغَيْرِ ، وَمِثْلُهُ مَا لَا تَعْتَقُ لَهُ بِأَحَدٍ ٤ وَ قَصَادُهُ ٥ عَلَى  
الْغَيْرِ فِيهِ أَمَارَةُ التَّوْحُوبِ ، لِأَنَّ التَّزَاوُعَ يَتَقَدَّمُهُ ، وَيُعَيِّبُ عَلَى الْعَاكِفِ  
قَطْعُ ذَلِكَ . فَأَمَّا الدَّمُّ وَالْمَدْحُ ٦ . فَلَهُمَا تَعْتَقُ بِالْغَيْرِ ، وَالدَّمُّ مِنْهُ  
ع - يَدُلُّ عَلَى قُبْحِ الْعَمَلِ ، وَ الْعُقُوبَةُ أَقْوَى دَلَالَةً عَلَى الْقُبْحِ ،  
وَأَمَّا الْمَدْحُ ، فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لِلْفِعْلِ صَهَةً زَائِدَةً عَلَى الْحُسْنِ ٧ ،

١- ج كثيرة ٢ ح : متركة

٣ ب : وجه ٤ ب : فف

٥ ج : المدح و الدم ٦ ب : العمل

قُرْبًا كَانَ وَاجِبٌ . وَ أَقْلُ أَحْوَالِهِ أَنْ يَكُونَ بَدَنًا . وَ قَدْ اخْتَصَفَ  
 فِي نَسَبِهِ - ص ع - زَيْدًا إِلَى عَمْرٍو . هَلْ يَقْتَضِي الْقَطْعُ . أَوْ  
 يَكُونُ عَلَى الطَّاهِرِ ؟ فَقَالَ قَوْمٌ يَقْتَضِي الْقَطْعُ . وَ آخَرُونَ يُحَوِّزُونَ  
 أَنْ يَتَّعَمَّ . ذَلِكَ أَطَاهَرُ وَ الْأَمَارَاتُ ، وَ ابْوَحُهُ الْأَوَّلُ أَوَّلَى ، لِأَنَّ  
 طَاهَرَ حَبْرَهُ بِالْإِطْلَاقِ يَقْتَضِي الْقَطْعَ . وَ إِنَّمَا يَكُونُ عَنْ لُطْفِ  
 وَ الْأَمَارَةِ . إِنَّمَا يُعَايِفُ الْإِطْلَاقُ ، فَالْأَوَّلَى مَعَ الْإِطْلَاقِ حَمْلُهُ عَلَى  
 الْقَطْعِ . وَ عَلَى هَذَا ابْوَحُهُ . يَخْرَى وَصْفُهُ - ص ع - لِعَبْرِهِ بِالْفَصْلِ ،  
 لِأَنَّ ذَلِكَ حَبْرٌ . وَ مَعَ الْإِطْلَاقِ يُجِبُ حَمْلُهُ عَلَى الْقَطْعِ ، وَ حَكْمُهُ  
 - بِالشَّهَادَةِ أَوْ بِالْإِقْرَارِ - بِالْمَلِكِ لَا يَدُلُّ عَلَى الْقَطْعِ بِالْمَاطَرِ . كَمَا  
 قُلْنَا فِي الْأَوَّلِ . لِأَنَّ هَذَا حَكْمٌ . وَ الْأَوَّلُ حَبْرٌ . وَ فِي هَذَا  
 ١٠ . الثَّابِتُ فُرُوعٌ كَثِيرَةٌ يَطُولُ الْكِتَابُ بِاسْتِيفَائِهَا

- |                             |                |
|-----------------------------|----------------|
| ١ ب : + او : ج : + د        | ٢ ج : ص هـ     |
| ٣ ب : يحوز .                | ٤ ج : تتع      |
| ٥ اب : امارة                | ٦ اب : بوصف .  |
| ٧ ب : بالفصل .              | ٨ ج : و        |
| ٩ ب : و : الاقرار : ج : و . | ١٠ اب : بالاصل |
| ١١ ج : الآخر                | ١٢ ج : - د .   |



## فصل ١ في هل يصح في افعاله - ص ع - التعارض أم لا

اغنى أن المعارض بين الدليتين إنما يكون بأن يتعدّر استعمالهما<sup>١</sup>  
معاً، وأمّا<sup>٢</sup> إذا أمكن العمل بهما ؛ فلا تعارض ؛ وليس يمكن  
أن يقع<sup>٣</sup> الفعل وتركه في حالة واحدة ، وكذلك لا يمكن  
في الحال الواحدة وقوعه ووقوع ضده ، وإلما يكونا متعارضين<sup>٤</sup>  
على أحد هذين الوجهين ؛ وإلما يصح<sup>٥</sup> من الفاعل أن يفعل ضد  
ما فعله في حال أخرى ، وذلك بما يمكن فيه الناسى ، ولا  
تعارض .

فأما نسخ<sup>٦</sup> معيه - ع - فعليه - فلا يصح<sup>٧</sup> على التحقيق ، لأن  
الفعل الأول لا يتظم<sup>٨</sup> الأوقات المستقبلة ، غير أنه إذا دل دليل<sup>٩</sup>  
على وجوب استمرار حكمه ، حار أن يقال في الثاني - إنه نسخ ،  
وكذلك التخصيص ، لأن الدليل إذا دل على أن المراد كل مكلف ،

٢- ص - مستطاب

ج - فصل ١

٣- ح - ب

٢- اعب ؛ فاما .

٦- ج ؛ حال .

٥- ح تقع

٨- القيوب ؛ يتظم .

٧- ب متعارضين

وَوَحَدَانَهُ - ص ع - قَدْ أَقْرَبَ بَعْضُ الْمُكَتْمِينَ عَلَى تَرْكِ ذَلِكَ الْفِعْلِ ،  
أَوْ رَضِيَ بِهِ ، حَازَ أَنْ يُقَالَ ' ١ ' بِهَ يَدْلِكُ مُحْصَصٌ ' ٢ ' ، وَالْمَعْنَى  
مَا ذَكَرْنَاهُ

فَأَمَّا قَوْلُهُ - ع - ' إِذَا عَارِضَ فَمِنْهُ فَيُجِبُ النَّظَرُ فِيهِ ' ، فَإِنَّ  
تَقَدَّمَ الْقَوْلَ ، وَمَضَى الْوَقْتُ الَّذِي يَجِبُ الْفِعْلُ فِيهِ ، وَقِيلَ - ص ع -  
مَا يُعَارِضُ ذَلِكَ ، كَانَ سَجْدًا لَا مَحَالَةَ ، وَ مِثْلُهُ تَرْكُهُ - ص ع -  
قَتْلَ أَشَارِبٍ لِلْحَبِيرِ فِي الْمَرَّةِ الرَّابِعَةِ . بَعْدَ قَوْلِهِ ' فَإِنْ شَرِبَهَا  
فِي الرَّابِعَةِ فَأَقْتُلُوهُ ' ١ ' . فَمَا إِنْ قِيلَ - ص ع - مَا يُعَارِضُ الْقَوْلَ  
قَبْلَ مَضَى الْوَقْتُ الَّذِي تُبْتَدَأُ بِالْفِعْلِ فِيهِ ، فَلَا يَحُوزُ أَنْ يَكُونَ  
سَجْدًا ، لِأَنَّهُ سَخَّ الْفِعْلُ قَبْلَ وَقْتِهِ ٢ ' لَا يَصِحُّ . فَمَا مَنِ تَقَدَّمَ الْفِعْلُ ،  
وَوُجِدَ قَوْلٌ الَّذِي يَقْتَضِي رَفْعَ مُقْتَضَاهُ ، فَذَلِكَ سَخٌّ بِلا شُبْهَةٍ ،  
لِأَنَّهُ مُتَأَخِّرٌ عَنْ حُكْمِ اسْتِقْرَارِ الْفَرِضِ . فَمَا إِذَا لَمْ يُعْلَمْ أَنَّ الْمُتَقَدِّمَ  
مِنَ الْمُتَأَخِّرِ ، فَمَنْ ٣ ' النَّاسُ مَنْ دَهَبَ إِلَى أَنْ الْأَحْذَ بِالْقَوْلِ أَوْلَى ٤ ' .

- |                             |                  |
|-----------------------------|------------------|
| ١ - ج : - في الشئ ، بالسجدة | ٢ - ج : محض      |
| ٣ - ب : هـ                  | ٤ - ب : العناد   |
| ٥ - ب و ح : ع               | ٦ - ب و ح : سجدة |
| ٧ - ج : فاعله               | ٨ - ج : معه      |
| ٩ - ب و ح : من              | ١٠ - ب : لا      |

وَرَجَّحَ بِأَنَّهُ لَا يَتَعَدَّ إِلَّا بِدَلِيلٍ ، وَ مِنْ حَقِّ قَوْلِهِ أَنَّ يَتَعَدَّ ،  
وَأَ لَا يَكُونُ مَقْصُورًا عَلَيْهِ . وَ الْأَوَّلَى أَنَّهُ يُقَالُ إِنَّهُ لَا يُدْ إِذَا  
تَعَارَفَا مِنْ أَنَّ يَنْصِبُ اللَّهُ - تَعَالَى - لِنُكَيْفٍ دَلِيلًا يَنْفُذُ بِهِ الْمُتَقَدِّمُ  
مِنَ الْمُتَأَخِّرِ ، وَ فِي هَذَا نَظَرٌ

فصل في هل كان الشيء - ص ع - متعبدًا بشرائع  
من تقدمه من الأنبياء عليهم السلام

آ ١٠٩

في هذا الباب مشأنتان إحداهما قبل النبوة ، وَ الْأُخْرَى  
بعدها

وَمِنْ أَمْرٍ أَنَّهُ الْأَوَّلَى ثَلَاثَةُ مَذَاهِبٍ : أَحَدُهَا أَنَّهُ مَا كَانَ ع -  
مُتَعَدِّ قِطْعًا ، وَ لِأُخْرَى أَنَّهُ كَانَ مُتَعَدِّ قِطْعًا ، وَ الثَّلَاثُ التَّوَقُّفُ  
عَنِ الْقِطْعِ عَلَى أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ ، وَ هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ .  
وَ الَّذِي يُدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّ الْمَادَّةَ بِالشَّرَائِعِ تَأْتِي بِمَا يَتَعَدُّهُ اللَّهُ

١ - ب : و ٢ - ح : نص

٣ - ب : - سي : ح : رسوالة ٤ - د : و ح : جمع

٥ - ب : و ٦ - ب : - و لآخر : د : مع

٧ - ح : عسى

- تعالى - من المصلحة بها في التكليف العقلي ، ولا ينسحق أن  
 نعم الله - تعالى - أنه لا مصلحة لبشر - ص ع - قبل تنويعه في  
 العبادة شيء من الأشرائع ، كما أنه غير متعين أن يعتد أن له  
 - ع - في ذلك مصلحة ، وإذا كان كل واحد من الأمرين حائراً ،  
 ولا دلالة توجب القطع على أحدهما ، وجب التوقف .

و ليس لمن قطع عنى أنه - ع - ما كان متعدياً أن يتعنى  
 بأنه لو كان تعدياً - عليه السلام - شيء من الأشرائع ، إكان  
 فيه ' متبعاً ' لصاحب تلك الشريعة ، و متعدياً به ، و ذلك لا يجوز ،  
 لأنه فصل الحق ، و تناسخ لأفصال لمصنوع فبيح

و دلل أنه غير متعين أن يوجب الله - تعالى - عليه - ص ع -  
 بعض ما قامت عليه الحجة من بعض أشرائع المتقدمه ، لا على  
 وجه الاقتداء بغيره فيها ، ولا الإتياع

و ليس لمن قطع عنى أنه - ع - كان متعدياً أن يتعنى بأنه  
 - ع - كان يطوف بالنسب ، و يحج و يعتمر ، و يدكنى ، و يأكل

١ - ب - سم . ٢ - ب - واحد .

٣ - ب - من الله . ٤ - ب - له .

٥ - ب - مع . ٦ - ب - روح .

الْمَدْكِي ، وَ يَرْكَبُ الْهَائِمَ ، وَ يَحْمِلُ عَنْهَا  
وَذَلِكَ ١ أَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ عَنْهُ - ع - أَنَّهُ ٢ قَلَّ السُّوَّةُ حِجَّ ٣ أَوْ  
اعْتَمَرَ ، وَلَوْ ثَبَتَ ذَلِكَ ، لَقُطِعَ بِهِ عَلَى أَنَّهُ كَانَ مُعْتَبِداً ، وَبِالتَّطْيِ  
لَا يَثْبُتُ ٤ مِثْلُ ذَلِكَ وَلَمْ يَثْبُتْ - أَيْضاً - ٥ أَنَّهُ - ع - تَوَلَّى التَّدْكِيَةَ  
بِيَدِهِ ٦ . وَ قَدْ قِيلَ - أَيْضاً - ٧ ، إِنَّهُ ٨ لَوْ ثَبَتَ أَنَّهُ ذَكَى بِيَدِهِ ، لَعَازَ  
أَنْ يَكُونَ مِنْ شَرَعٍ غَيْرِهِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ أَوْ يَسْتَعِينُ بِغَيْرِهِ ٩  
فِي الذَّكَاةِ ، فَذَكَى عَلَى سَبِيلِ التَّعْوِيَةِ لِمِيرِهِ ١٠ وَ أَكَلَ لَحْمَ  
الْمَدْكِي ١١ لَا شُبْهَةَ فِي أَنَّهُ غَيْرُ مَوْقُوفٍ عَلَى الشَّرْعِ ، لِأَنَّهُ بَعْدَ الذَّكَاةِ  
قَدْ صَارَ مِثْلَ كُلِّ مُضَاحٍ مِنَ الْعَاكِلِ وَ رُكُوبِ الْهَائِمِ وَ الْحَمَلِ

١- ج : + عليه .

٢- ب : + كان .

٣- ب : و .

٤- الف : بالظن

٥ ب : ثبت ، ج : ثبت .

٦- الف : - ايضاً .

٧ ب : بعه

٨ ج : - انه .

٩ لاجس في التعبير - عرفت العينة الانية - « يشعان » لغير « ولا ولد من

ازحاج الصير في « ستمين » و « ميره » في مطلق المدكي ، على سبيل نوع من

الاستخدام ، لا الى حصوله ع .

١٠ الف : لغير

١١ لا يخفى مدى صافه الموصوف الى الصفة ، اللهم الا ان يقدر شيء يكون هو

المضاف اليه ، أي « لحم الحيوان المذكور » .

عليها<sup>١</sup> يَحْسُنُ عَقْلًا إِذَا وَقَعَ التَّكْفُلُ<sup>٢</sup> ، بِمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ عَقْلِ  
وَعِيَرِهِ ، وَلَمْ يَثْبُتْ أَنَّهُ - ع - فَعَلَ مِنْ ذَلِكَ مَا لَا يُسْتَنَاحُ بِالْعَقْلِ  
فَعَلَهُ . وَلَيْسَ عَلَيْهِ - ع - بِأَنْ عَيَّرَهُ سَيٌّ<sup>٣</sup> بِالْدَّلِيلِ يَقْتَضِي كَوْنَهُ  
مُتَعَدًّا بِشَرِيعَتِهِ<sup>٤</sup> ، بَلْ لَا يُدْرِكُ مِنْ أَمْرِ زَائِدٍ عَلَى هَذَا الْعِلْمِ .

وَأَمَّا<sup>٥</sup> الْمَسْأَلَةُ الثَّابِتَةُ فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ - ع - مَا كَانَ مُتَعَدًّا  
بِشَرِيعَةِ سَبْرِ تَقَدَّمَ<sup>٦</sup> ، وَتَنَدَّلُ عَلَيْهِ بِعَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَذَهَبَ كَثِيرٌ  
مِنَ الْفُقَهَاءِ إِلَى أَنَّهُ كَانَ مُتَعَدًّا .

وَلَا يُدْرِكُ قِلَ الْكَلَامِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنْ بَيَانِ حَوَارٍ أَنْ  
يَتَعَدَّ اللَّهُ - تَعَالَى - سَبًّا يَمْتَلِئُ شَرِيعَةَ النَّسَبِ الْأَوَّلِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ إِذَا  
لَمْ يَحْزَرْ ، نَقَطَ الْكَلَامُ فِي هَذَا الْوَجْهِ مِنَ الْمَسْأَلَةِ .

وَقَدْ قِيلَ<sup>٧</sup> إِنَّ ذَلِكَ يَجُوزُ عَلَى شَرْطَيْنِ : أَمَّا يَأْنِ تَنْدَرِسَ  
الْأَوَّلَى ، فَمُحَدَّدَتَاهَا الثَّانِي ، أَوْ يَأْنِ يَزِيدَ فِيهَا مَا لَمْ يَكُنْ مِنْهَا ،  
وَيَسْمَعُونَ<sup>٨</sup> مِنْ حَوَارٍ ذَلِكَ عَنْ غَيْرِ أَحَدٍ هَذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ ، وَيَدْعَوْنَ

٢- الف : رمع اسكيب

١- الف : عليها

٣- ج : بالشرعية

٢- ج : غير ما سى

٤- ج : بالشرعية السبي متعده

٥- الف و ج : فاما .

٦- ب . او يستمعون ، ج : تمتعون .

أَنْ نَعْتَهُ عَلَى حَلَايفَ مَا شَرَطُوهُ تَكُونُ<sup>١</sup> عَشًا وَلَا يَجِبُ النَّظَرُ فِي مُعْجِرَتِهِ ، وَلَا تُدَّ مِنْ وَحْيِ الطَّيْرِ فِي الْمُعْجَزَاتِ .

وَلَيْسَ الْأَمْرُ عَلَى مَا قَالُوهُ ، لِأَنَّ نَعْتَهُ النَّسْبَ الثَّانِي لَا<sup>٢</sup> تَكُونُ<sup>٣</sup> عَشًا إِذَا عَلِمَ اللَّهُ - تَعَالَى - أَنَّهُ يُؤْمِنُ عِنْدَهَا ، وَيَنْتَفِعُ بِهَا<sup>٤</sup> مِمَّا لَمْ يَنْتَفِعْ بِالْأُولَى . وَ لَوْ لَمْ يَكُنِ الْأَمْرُ - أَيْضًا - كَذَلِكَ ، كَانَتْ<sup>٥</sup> النُّعْتَةُ الثَّانِيَّةُ عَلَى سَبِيلِ تَرَادُفِ الْأَدْلَةِ الدَّالَّةِ عَلَى أَمْرٍ وَاحِدٍ ، وَلَا يَقُولُ أَحَدٌ أَنَّ هَذِهِ الْأَدْلَةَ عَلَى هَذَا الْوَحْدِ يَكُونُ عَشًا

فَإِنَّمَا الْوَحْدُ الثَّانِي ، فَإِنَّا لَا<sup>٦</sup> نَسْلِمُ لَهُمْ أَنَّ النَّظَرَ فِي مُعْجِرَةِ كُلِّ سَبْرٍ يَنْعَثُ لَا تُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ وَاحِدًا ، لِأَنَّ ذَلِكَ يَخْتَلِفُ<sup>٧</sup> ، فَإِنْ خَافَ الْمُكَتَفِ مِنْ ضَرَرٍ - إِنْ هُوَ لَمْ يَنْظُرْ - وَجَبَ النَّظَرُ عَلَيْهِ ، وَإِنْ لَمْ يَخَفْ ، لَمْ يَكُنْ وَاحِدًا<sup>٨</sup> وَ قَدْ اسْتَقْصَيْنَا هَذَا الْكَلَامَ وَ قَرَعْنَاهُ فِي كِتَابِ الذَّخِيرَةِ .

وَالَّذِي يُحَقِّقُ<sup>٩</sup> هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ أَنْ تُعْصَدَ - ع -<sup>١٠</sup> بِشَرْعٍ مِنْ

١ - أ ب - يكون ، ب - يكون

٢ - ب - يكون

٣ - ب و ج - بها

٤ - ب - فلا ، بعدى فانالا

٥ - أ ب - مختلف

٦ - ب - أن نعصده

٧ - ب - نفس

تَقَدَّمَهُ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ مَعْرِفَةِ أَمْرَيْنِ : أَحَدُهُمَا نَسْأَلُ الشَّرْعَ ، وَالْآخَرُ  
كَوْنُهُ مُتَعَدِّاً بِهِ ، وَ لَيْسَ يَحْتَاجُ مِنْ أَنْ يَكُونَ - ع - عَيْنٌ <sup>٢</sup> كِلَا  
الْأَمْرَيْنِ بِالْوَحْيِ التَّارِيخِيِّ عَلَيْهِ وَ الْكِتَابِ الْمُسَمَّى إِلَيْهِ ، أَوْ يَكُونَ عَيْنُ  
الْأَمْرَيْنِ مِنْ حَيْثُ السَّبَبِ الْمَتَقَدِّمِ ، أَوْ يَكُونَ عَيْنُ أَحَدُهُمَا مِنْ هَذَا  
الْوَحْيِ ، وَالْآخَرُ مِنْ <sup>٣</sup> ذَلِكَ الْوَحْيِ .

وَ الْوَحْيُ الْأَوَّلُ يَوْحَى أَنْ لَا يَكُونُ مُتَعَدِّاً بِشَرَائِعِهِمْ إِذَا قَرَضَا  
أَنَّهُ بِالْوَحْيِ إِلَيْهِ عِلْمُ الشَّرْعِ وَ التَّمَتُّدُ مَعَهُ ، وَ أَكْثَرُ مَا فِي ذَلِكَ أَنْ  
يَكُونُ مُتَعَدِّاً بِمِثْلِ شَرَائِعِهِمْ <sup>٤</sup> ، وَ إِنَّمَا يُضَافُ الشَّرْعُ إِلَى الرَّسُولِ <sup>٥</sup>  
إِذَا حَمَلَهُ وَ أُلْزِمَ أَدَاءَهُ <sup>٦</sup> ، وَ يُقَالُ فِي عِيَرِهِ ، أَنَّهُ مُتَعَدِّ بِشَرْعِهِ  
١٠ مَتَى دَعَاهُ إِلَى <sup>٧</sup> اتِّبَاعِهِ ، وَ أُلْزِمَهُ <sup>٨</sup> الْإِتْقَادَ لَهُ ، فَكَوْنُ مَبْعُوثٍ إِلَيْهِ ،  
وَ إِذَا قَرَضَا أَنَّ الْوَحْيَ وَالْقُرْآنَ <sup>٩</sup> وَزَدَا بَيَانِ الشَّرْعِ وَ إِيجَابِ  
الْإِتِّبَاعِ ، فَذَلِكَ شَرْعُهُ - ع - لَا يَجِبُ إِصَافَتُهُ إِلَى عِيَرِهِ .

٢ - ب و ج : علم عليه السلام

ج + : الآخر

٣ - ب و ج : تمتد

٣ - ب و ج : عر

٤ - الف : الرسول

٥ - الف و ب : شرائعهم

٦ - ج : الى

٦ - ب و ج : لزم اداه

٩ - ب : الرزم

١٠ - الف : القرآن والوحي ، الوحي والقرآن ( ج - )



وَأَمَّا الْوَجْهُ الثَّانِي : فهو - وإن كان جارحاً<sup>١</sup> من أقوال الفقهاء  
 المخالفين لنا في هذه المسألة - فاسدٌ من جهة أن سبَّ نسل اليهود  
 ومن حُرِّى متحرامهم من الأمم العاصية قد تبيين<sup>٢</sup> في مواضع أنه  
 ليس بـُحْثَةٍ ، لا تَقْرَاصِهِمْ ، وعدم العلم باستواء أوليهم<sup>٣</sup> و آجِرِهِمْ ،  
 و - أيضاً - فإنه - ع - مع قصبه على الخلق لا يجوز أن  
 يكون مُتَّبِعاً لغيره من الأسياء المُتَقَدِّمين عليهم السلام ثم هنا  
 القول يقتضى أن لا يكون - ع - بأن يكون من أمه<sup>٤</sup> ذلك الشيء  
 بأولى منا ، ولا بأن تكون<sup>٥</sup> مُتَعَدِّين بشرعه - ع - بأولى من  
 أن يكون مُتَعَدِّداً بشرعنا ، لأنَّ حاله<sup>٦</sup> كحالنا في أننا من أمه  
 ذلك الشيء . ويهدى الوحوى التى ذكرناها بطل<sup>٧</sup> القسمين المتدينين<sup>٨</sup>  
 قرعاهما<sup>٩</sup> . و بما يدل على صحته ما ذكرناه ، وصاد قول محاربينا<sup>١٠</sup>  
 أنه قد ثبت عنه - ع - توقُّفه في أحكام معلوم أن بيانها في التورية<sup>١١</sup>

١ - ب : جارحاً

٢ - ب : سب

٣ - ج : أدلهم

٤ - الف : له

٥ - ج : يكون

٦ - ب : حالاً

٧ - ب : يطل

٨ - ج : مرتداهما

٩ - ج : العورى

و انتظاره<sup>١</sup> فيها نزول الوحي ، و لو كان مُتَعَدِّاً بِشَرِيعَةِ مُوسَى ؛  
لَمَا جَرَى ذَلِكَ .

و - أَيْضاً - فَدَوَّكَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا قَالُوهُ ؛ لَوْ حَبَّ<sup>٢</sup> أَنْ يَفْعَلَ  
- ع - كُنْتُ مَرَّ تَقَدُّمِهِ فِي الْأَحْكَامِ بِمَزَلَةِ الْأَدَلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ<sup>٣</sup> ،  
و معلومُ خلافه .

و - أَيْضاً - فَقَدَّسَهُ - ع - فِي حَبْرِ مُعَاذٍ<sup>٤</sup> عَلَى الْأَدَلَّةِ فَلَمْ يَذْكُرْ  
فِي حَمِيَّتِهَا التَّوْرِيَّةَ وَ الْإِسْجِيلَ

و - أَيْضاً -<sup>٥</sup> فَوْنُ كُلِّ شَرِيعَةٍ<sup>٦</sup> مُضَافَةٌ إِلَيْهِ بِالْإِحْمَاعِ ، وَ لَوْ  
كَانَ مُتَعَدِّاً بِشَرْعٍ غَيْرِهِ ، لَمَا حَارَ ذَلِكَ

١٠ و - أَيْضاً - فَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْأُمَمَةِ فِي أَنَّهُ - ع - لَمْ يُؤَدَّ إِلَيْهَا  
مِنْ أَصُولِ الشَّرَائِعِ إِلَّا مَا أُوحِيَ إِلَيْهِ وَ حَمَمَهُ

و - أَيْضاً - فَإِنَّهُ لَا خِلَافَ فِي<sup>٧</sup> أَنَّ شَرِيعَتَهُ - ع - نَاسِخَةٌ  
لِكُلِّ الشَّرَائِعِ الْمُتَقَدِّمَةِ مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ ، فَدَوَّكَانَ الْأَمْرُ كَمَا قَالُوهُ ؛  
لَمَا صَحَّ هَذَا الْإِطْلَاقُ

١- ع : انتظاره ؛ ر : نظاره ٢- ب و ج : لكن يجب .

٣- ب : شريعة ٤- ع : هذا هو الصحيح ، لكن في ب و ج : معاد ، بالدر المحلة .

٥- ا ب : قدسه ، نالها ٦- ا ب و ج : شريعة .

٧- ب و ج : - في

و- أيضاً- قَبْلَ شَرَائِعَ مَنْ تَقَدَّمَ<sup>١</sup> مُتَخَيِّمَةً مُتَضَادَّةً. فَلَا يَصِحُّ كَوْنُهُ مُتَعَدِّاً بِكُلِّهَا. وَ إِنْ<sup>٢</sup> كَانَ مُتَعَدِّاً بِبَعْضِهَا، فَلَا بُدَّ مِنْ تَخْصِيسٍ وَ دَلِيلٍ يَخْصِيهِ. وَ بِنِ ادِّعَاؤِ أَنَّهُ مُتَعَدِّ بِشَرِيعَةِ عِيسَى<sup>٣</sup> ع- لِأَنَّهَا<sup>٤</sup> نَاسِجَةٌ لِشَرِيعَةٍ مِنْ تَقَدَّمَ، فَذَلِكَ مَسْأَلَةٌ يَنْقُصُ تَعَلُّقُهُمْ بِتَعْرِيفِ الرَّحْمِ مِنَ التَّوْرَةِ.

فَأَمَّا رُحُوعُهُ - ع - فِي رَحْمِ لِمُتَخَصِّنِ إِلَيْهَا، فَسَمَّيْكَ لِي أَنَّ كَانَ مُتَعَدِّاً بِذَلِكَ. لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الرُّحُوعُ إِيذِهِ الْعَلَّةُ، لَرَحِمَ - ع - فِي غَيْرِ هَذَا الْحُكْمِ إِلَيْهَا، وَإِنَّمَا رَجَعَ لِأَمْرٍ آخَرَ، وَقَدْ قِيلَ إِنَّ سَبَبَ الرُّحُوعِ أَنَّهُ - ع - كَانَ خَيْرَ أَنْ حُكِمَ فِي الرَّحْمِ يُوَافِقُ مَا<sup>٥</sup> فِي التَّوْرَةِ، فَزَجَعَ إِلَيْهَا تَصْدِيقَ إِجْبَرِهِ وَتَحْقِيقِ<sup>٦</sup> لِقَوْلِهِ<sup>٧</sup>.

## بَابُ الْكَلَامِ فِي الْإِجْمَاعِ

اِخْتَلَفَ النَّاسُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ. فَقَالَ أَكْثَرُ الْمُتَكَلِّمِينَ

- |                   |                               |
|-------------------|-------------------------------|
| ١- ب و ج : تقدم . | ٢- الف و ج : مل .             |
| ٣ ج : موسى .      | ٤- ج : بانها .                |
| ٥ ب : غير .       | ٦- الف . وإنما رجع لامر آخر . |
| ٧- الف : - كان .  | ٨- الف : مواضع لما كان (خل)   |
| ٩- ب و ج : + ع    |                               |

و جميع الفقهاء: إن إجماع أمة النبي - ص ع - حجة ، و إتهم  
 لا يجوز أن يجمعوا على باطل ، و حالف الظالم و من تآمره في  
 ذلك ، و نفى كون الإجماع حجة <sup>١</sup> ، و حكى عن قوم من العوارج  
 مثل ذلك ، و حكى - أيضاً - <sup>٢</sup> عن بعضهم أنه أحال كون  
 الإجماع حجة ، و ذهب إلى أنه لا يجوز في جماعة يجوز الخطأ  
 على كل واحد منها أنت يسمي عن جماعتها <sup>٣</sup> ، و آخرون أفوا  
 كونه حجة ، بأن قالوا إن أجمعوا على الشيء تنجس <sup>٤</sup> ، فذلك  
 لا يجوز إتباعه ، و إن كان توقيفاً عن نصر ، فتجب طهور الحجة  
 بذلك ، و <sup>٥</sup> يعني عن الإجماع ، و إن كن عن قياس ، فمن يجوز  
 مع اختلاف الإهم و تأثير الآراء و اختلاف وجوه القياس أن  
 يفتوا على ذلك و في الدس من نفى <sup>٦</sup> الإجماع ، إنعذر العلم  
 باتفاق الأمة ، مع أنها غير معروقة على مذهب من المذاهب .  
 و الصحيح أن الذي نذهب <sup>٧</sup> إليه أن قولنا « إجماع » إما أن

١ - ح : يجمعوا ، تشديد الهم

٢ - الف : ايضاً

٣ - الف : حصا

٤ - ب : يسمي

٥ - ب و ج : يذهب

٦ - ب : و إتهم لا يجوز ، نالبعنا .

٧ - ج : جماعاتها .

٨ - الف : - و .

٩ - ب : نفى .

يكون واقعاً على جميع الأمة ، أو على المؤمنين منهم ، أو على  
العلماء فيما راعى فيه إجماعهم<sup>١</sup> . وعلى كل الأقسام لا يُدعى<sup>٢</sup>  
أن يكون قول الإمام المعصوم دحلاً فيه ، لأنه من الأمة ، ومن  
أهل المؤمنين ، وأصل العلماء ، فالإسم مُشتمل عليه ، وما يقول  
به<sup>٣</sup> المعصوم لا يكون إلا حجة وحق ، نصار قولنا موافق لقول<sup>٤</sup>  
من ذهب<sup>٥</sup> إلى أن لإجماع حجة في القوي ، وإنا الخلاف بيننا  
في موضوعين ، إما في التعليل ، أو<sup>٦</sup> الدلالة ، لإثبات كون الإجماع  
حجة أن نعمة فيه اشتماله على قول معصوم قد عظم الله سبحانه -  
أنه لا يفعل القبح مفرداً ولا مجتمعاً ، وأنه أو انفرد ، كان  
قوله<sup>٧</sup> الحجة ، وإنه<sup>٨</sup> تسمى<sup>٩</sup> ، أن قول الجماعة التي قوله فيها و<sup>١٠</sup>  
موافق لها حجة لأهل قومه ، لا شيء يرجع إلى الاختصاص  
منهم ولا يتحقق بهم ، ومن حاشا يُعبد مدعاه بأن الله - تعالى -  
علم أن جميع هذه الأمة لا تدقق على خطأ ، وإن حار الخطأ

١ - ب و ج من	١ - ب جماعه
٢ - ب و ج ذهب	٢ - ب -
٣ - ج -	٣ - ب و
٤ - ب و ج ذهب	٤ - ب تسمى ، ج : بمعنى
٥ - ج تسمى	٥ - ب موافق

على كلى واحد منها بفراده ، قبل الإجماع ، تأثير بخلاف قولك أنه لا تأثير له . فاما نحن فنستبدل على حجة لإجماع و كونه حجة في كلى عصر بأن العقل قد دل على أنه لا بد في كلى زمان من إمام معصوم ، يكون ذلك أطفا في لتكليف لعقلي <sup>٢</sup> . - وهذا مذكور مستقصى في كتب الإمامية ، فلا مفسى إنعرج له هيهنا - وثبت ههنا الجملة يقتضى أن لإجماع في كل عصر حجة ، وهذه الطريقة من الاستدلال لا توافق مذاهب مخالفت ، لأن الأصل الذى نسبنا عليه <sup>٣</sup> يجب أن يكون فيه ، ولو تجاوزوا عنه ، لكن ثبوت الحجة بالإجماع على هذا الوجه ينافى مذاهبهم فبى أن لإجماع الأمة تأثيراً في كونه حجة ، وأن مقتضى في هذا الحكم بخلاف كتبهم . فاما ما يستدلون هم به على كون الإجماع حجة فاما نطقن فيه نحن لأنه لا يدل على ما ادعوه <sup>٤</sup> . ولو دل على ذلك

١ ب : بخلاف ، ج : بجا ٢ الف : المصطفى

٣ ج : ولا ٤ ب : له .

٥ الف : المصطفى . ٦ ج : ج : ج

٧ ب : - هم ٨ ج : الإجماع

٩ ب : وب : أثر . ١٠ ج : كونهم

١١ ج : ادعاء

لَمْ يَصُرْنَا ، وَلَا يُنَافِي مَذْهَبَنَا ، لِأَنَّ شَهَادَةَ الْقَرَائِنِ<sup>١</sup> أَوْ الْآيَاتِ يَنْبَغُ  
الْأَمَّةَ لَا تَجْتَمِعُ<sup>٢</sup> عَنْ صَلَالٍ<sup>٣</sup> . نَحْنُ نَقُولُ بِفَحْوَاهُ وَتَعْنَاهُ وَلَيْسَ  
فِي الشَّهَادَةِ بِذَلِكَ تَعْلِيلٌ يُنَافِي مَذْهَبَنَا ، كَمَا كَرَّرَ ذَلِكَ فِي تَعْلِيلِ  
قَوْلِنَا : إِنَّ الْإِجْمَاعَ حُجَّةٌ وَاسْتِدْلَالٌ<sup>٤</sup> عَلَيْهِ قَبْلَ يَهَذَا الشَّرْحِ .  
الَّذِي أَطْلَقْنَاهُ هَبْهُمَا مَا يُجْتَاحُ<sup>٥</sup> إِلَيْهِ فِي هَذَا الْبَابِ ، وَإِذَا كُنَّا  
قَدْ دَلَّلْنَا عَلَى كَيْفِيَّةِ كَوْنِ<sup>٦</sup> الْإِجْمَاعِ حُجَّةً عَلَى مَذْهَبِنَا ، فَتَسْمَعُ أَنْ  
تَعْطِفَ إِيَّايَ مَا تَعْتَقُ<sup>٧</sup> بِهِ مُخَالَفُوا فَمُورِدِهِ ، ثُمَّ تَسْكَنُ<sup>٨</sup> عَلَيْهِ ،  
وَنَحْنُ لِدَٰلِكَ فَاعِلُونَ

وَقَدْ تَعَلَّقُوا فِي ذَلِكَ<sup>٩</sup> بِأَشْيَاءَ .

أَوَّلُهَا قَوْلُهُ - تَعَالَى - ، وَ مَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ  
لَهُ الْهُدَى ، وَ يَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ ، فَوَلَّهِ<sup>١٠</sup> مَا تَوَلَّوْا ، وَ  
نُصِيبْهُ جَهَنَّمَ ، وَ سَاءَتْ مَصِيرًا<sup>١١</sup> فَمَتَّوَعَدَ عَلَى اتِّبَاعِ غَيْرِ سَبِيلِهِمْ ،

١- ب و ج : القرآن .

٢- الب : خلاف .

٣- ب : إليه .

٤- ج : - عليه فإن ، ما يرجع .

٥- لف : - كور .

٦- ج : سكتم .

٧- ج : لهوله .

٨- الب : تسمى .

٩- ج : بذلك

وَفِي ذَلِكَ إِيجَابٌ لِاتَّبَاعِ مَسِيحِهِمْ ، قَمُولاً أَنَّ الْإِجْمَاعَ حُجَّةٌ ،  
لَمْ يَوْجِبِ اتِّمَاعَهُمْ

وَأَنبَاهُ قَوْلُهُ - تَعَالَى - « وَكَذَلِكَ حَقَّقْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ،  
لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ . وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا » .  
وَمَقْصِدُ « وَسَطًا » أَيْ عَدْلًا ، فَكَمَا يَجِبُ فِي شَهَادَتِهِ - ص ع -  
أَنْ تَكُونَ حُجَّةً ، فَكَذَلِكَ أَقُولُ فِي شَهَادَتِهِمْ ، لِأَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى -  
قَدْ أَجْرَاهُمْ مَجْرَاهُ .

وَأَنبَاهُ قَوْلُهُ - تَعَالَى - كَيْتَمُ حَرِّ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ،  
تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ ، وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ . « وَهَذِهِ صِفَاتُ لَا تَلِيقُ »  
إِلَّا بِمَنْ قَوْلُهُ حُجَّةٌ . ١٠

وَأَنبَاهُ مَا يَرْوُونَهُ عَنْ النَّبِيِّ - ص ع - مِنْ قَوْلِهِ « لَا تَجْتَمِعُ  
أُمَّةٌ عَلَى خَطِيئَةٍ » .

فَقِيلَ لَهُمْ فِيمَا تَعْنَوْنَ بِهِ أَوَّلًا ، إِنَّ طَاهِرَ الْآيَةِ يَقْتَضِي إِيجَابَ  
اتِّبَاعِ مَنْ هُوَ مُؤْمِنٌ عَلَى لِحْقِيقَةِ طَاهِرٍ أَوْ بَاطِلٍ ، لِأَنَّ مَنْ يُطَهِّرُ

١ - ب و ج : أجماعهم

٢ - ب و ج : يكون

٣ - ب و ج : لا

٤ - ب : يروونه ، ج : لا يليق ، ص : لا

٥ - ب : تطهر

٦ - ب و ج : على أن



الإيمان كما يوصف بذلك محذور ، و المؤمن من قفل الإيمان ،  
و هذا يقتضي إيجاب اتباع من قطف على عصمته من المؤمنين ،  
دون من حوزها أن يكون بطله خلاف ظاهره ، فكيف يحمل ذلك  
على أنه إيجاب لا تسع من أظهر الإيمان ، و بس كل من أظهر  
الإيمان كان مؤمناً ؟

فإن دعوا أن هذه البعثة تحرى على من أظهر الإيمان  
حقيقة ، و سئلوا عليه بقوله تعالى - « فتحرير رقبة مؤمنة » ،  
و قوله - « غرو حل » - « إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات ، فطوبوا  
بالدلالة على ما دعوه ، فإنه يعتد بهن و الآيات الثن ذكرهما  
إمعاناً أن المراد بهما من أظهر الإيمان بدلالة ، و الظاهر يقتضي  
خلاف ما حملناهما عليه .

و - أيضاً - فإن الآية تضمنت حظر اتباع غير سبل المؤمنين ،  
و لم يحرر سبل المؤمنين ذكر . و دليل الخطاب غير صحيح  
عندنا و عند أكثرهم ، فلا يجوز الرجوع إليه في هذه الآية

٢ - ب و ج - عليه

١ - ب - ان .

٣ - ب و ج - يحرم

٤ - ب - تعالى

٥ - ج - ذكره

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ<sup>١</sup> الْمُرَادَ بِلَفْظَةِ «عَيْرٍ» هَبْنَاهَا الْإِسْتِثْنَاءَ<sup>٢</sup>،  
كَأَنَّهُ قَالَ: «لَا تَسْعَ إِلَّا تَسِيلَ الْمُؤْمِسِ»<sup>٣</sup>، كَمَا يَقُولُ أَحَدُنَا  
لِعَيْرِهِ: «لَا تَأْكُلْ عَيْرَ هَذَا لَطْعَامٍ»<sup>٤</sup>، أَيْ لَا تَأْكُلْ إِلَّا هَذَا الطَّعَامَ،  
وَلَا تَتَّقِ عَيْرَ رِيْدٍ أَيْ يَفْهَمُ مِنْهُ<sup>٥</sup> إِبْجَابُ بَقَائِهِ<sup>٦</sup>.

وَدَيْتُ أَنَّ مَطْلَعِ «عَيْرٍ» هِيَ النَّصْفَةُ أَحَقُّ مِنْهَا بِالْإِسْتِثْنَاءِ<sup>٧</sup>، وَ  
إِنَّمَا اسْتَشْبَهَ فِي مَعْصِيَةِ الْأَوْصَاعِ تَشْبِيهًا لَهَا<sup>٨</sup> بِمَطْلَعِ «إِلَّا»، كَمَا  
وَصَّوْغُوا فِي مَعْصِيَةِ الْأَوْصَاعِ بِمَطْلَعِ «إِلَّا» تَشْبِيهًا لَهُ<sup>٩</sup> بِعَيْرٍ وَبَعْدُ  
فَقَوَّيْتُ لَفْظَةَ «عَيْرٍ» النَّصْفَةَ وَالْإِسْتِثْنَاءَ أَحْتِمَالًا وَاحِدًا، وَ لَيْسَ  
الْأَمْرُ كَذَلِكَ، كَمَا بَوَّاهُ يَحْتَاجُونَ فِي حَمِيهَا عَنِ الْإِسْتِثْنَاءِ دُونَ النَّصْفَةِ  
إِلَى دَلَالَةٍ<sup>١٠</sup> وَ أَيْدِي يُبَيِّنُ<sup>١١</sup> الْفَرْقَ بَيْنَ مَا جَمَعُوا بَيْنَهُ أَنَّهُ يَحْتَسِبُ أَنْ  
يَقُولُ أَحَدُنَا لِعَيْرِهِ: «لَا تَأْكُلْ عَيْرَ هَذَا الطَّعَامِ وَلَا هَذَا الطَّعَامِ»<sup>١٢</sup>  
وَلَا يَحْزُزُ أَنْ يَقُولَ: «لَا تَأْكُلْ إِلَّا هَذَا الطَّعَامَ وَلَا تَأْكُلْ هَذَا  
الطَّعَامَ»

١- ب- ان

٢- ب- ان

٣- ج: معناه.

٤- ج: معناه.

٥- ج: تشبهها.

٦- ج: معناه.

٧- ج: بين.

٨- ج: معناه.

فَبِأَن قِيلَ مَتَى لَمْ يَسْعَ عِرْ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ ، فَبِالضَّرُورَةِ لَا بُدَّ  
 مِنْ كَوْنِهِ مُتَمَعًا لِسَيِّدِهِمْ ، فَحُطِرَ أَحَدُ الْأَقْرَبِينَ إِيحَابُ لِالْآخِرِ .  
 فَلَمَّا لَيْسَ لِأَمْرٍ كَذَلِكَ ، لِأَنَّهُ قَدْ يَحْضُرُ أَنَّ حُطَرَ عَلَيْهِ اشْتَرَعَ  
 سَبِيلَ كُلِّ أَحَدٍ ، وَ يَتَرَمَّ التَّحَوُّلُ عَلَى الْأَدَلَّةِ ، لِأَنَّ الْمَقْصُومَ  
 مِنْ هَذِهِ الْمَقْصُومَةِ أَنْ يَفْعَلَ الْمُتَمَعُ فِعْلَ لِأَحَدٍ فَعَلٍ ، الْمُتَمَعُ ،  
 وَ قَدْ يُمَكِّنُ أَنْ يَتَمَعِيَ عَنْ ذَلِكَ كَيْفَهُ

و - أَيْضًا - فَلَيْسَ يَخْلُقُ قَوْلُهُ - تَعَالَى - « الْمُؤْمِنِينَ » مِنْ أَنْ يُرِيدَ  
 بِهِ الْمُحْتَاجِينَ إِلَى تَوْبَةٍ ، وَ أَمَّا الَّذِينَ هُتِفُوا فِي الْإِيمَانِ كَمَا ظَاهِرُهُمْ .  
 أَوْ يُرِيدُ بِهِ مَنْ أَشْهَرَ تَصَدِيقَ وَ الْإِيمَانَ ، وَ بِنِ حَارِ فِي الْإِيمَانِ  
 أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا ، بِمَنْ كَانَ لِأَوَّلِ ، فَظَاهِرُهُ يَقْتَضِي سَأُولَ  
 الْمَقْصُومَةِ ، بِجَمِيعِ الْمُؤْمِنِينَ ، بِأَنْ يَقُومَ شَاعُهُ ، فَكَيْفَ يَحْمِلُونَهَا  
 عَلَى مُؤْمِنِي كُلِّ عَصِيٍّ ، وَ بِمَا هُمْ بَعْضُ الْمُؤْمِنِينَ ، لَا كُنْهُمْ ،

ب - الْآخِرِ      ج - لَفٍ ، وَاحِدًا ، ب - أَحَدٍ

٢ - الْفِعْلُ عَلَى لَفٍ ، حَارِ لَانِ      د - تَعَالَى ، فَعَلٍ ،

ه - ح - الْعَمَلُ ، أَيْ سَاعًا      ه - أَيْ بِنِ

و - ح : يَكُونُ ،      و - ح : الْعَمَلُ

٨ - ج : يَقُومُ      ١٠ - بِنِ ، مُؤْمِنِينَ

١١ - ب : لِي ، أَيْ يَقُومُ ، د - يَحْتَجُّ

وَإِنْ حَازَ لَهُمْ<sup>١</sup> حَمْلُ الْقِطْعَةِ عَلَى خِلَافِ عُمومِ ظَاهِرِهَا ، حَازَ لَهَا  
حَمْلُهَا<sup>٢</sup> عَلَى الْأَثْمَةِ الْمُصَوِّمَةِ ، فَفِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ<sup>٣</sup> مِنَ الْأَمْرَيْنِ  
رَأَاهُ يَنْظَاهِرُ ، وَبِإِنْ كَانَتْ تُعَرِّدُ<sup>٤</sup> بِأَلَايَةِ الْوَحْيِ الثَّانِي ، فَهُوَ بَاطِلٌ  
مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا مَا قُلْنَاهُ مِنْ أَنَّ ذَلِكَ<sup>٥</sup> يَنْقُصُ الْجَمِيعَ إِلَى  
أَنْ تَقْوَمَ<sup>٦</sup> السَّعَةِ ، وَلَا يَخْتَصُّ بِأَهْلِ كَلِمَةِ عَصِيٍّ وَآلِهِ أَنَّ الْكَلَامَ  
خَارِجٌ مَخْرَجَ الْمَدْحِ وَالتَّعْجِيبِ ، مِنْ حَيْثُ الْأَمْرُ بِالِاتِّدَاعِ<sup>٧</sup> وَ  
الِإِقْتِدَاءِ ، وَذَلِكَ لَا يَلِيْقُ إِلَّا مَنْ سَنَّحَى اتَّعْظِيَةً عَلَى تَحْقِيقِهَا ،  
دُونَ مَنْ يَحْزُرُ أَنْ يَكُونَ بَاطِلُهُ بِخِلَافِ ظَاهِرِهِ ، مَنْ يَسْتَحَقُّ<sup>٨</sup>  
الِاسْتِحْصَافَ<sup>٩</sup> وَالْإِهْدَاءَ

١٠ وَ - أَيْضًا - قَبْلَهُ - تَعَالَى - عَنِ وَجْهِ لَاتَّحِجَّ كَوَيْهِمْ مُؤْمِنِينَ ،  
فَعِنَ أَيْنَ لَهُمْ أَنَّهُ لَا يَخْرُجُونَ مِنْ هَذِهِ النُّصَةِ ؟ ، فَلَا يَنْزِمُ تِلْكَهُمْ ،  
وَإِنَّمَا يَقْوَاوْنَ<sup>١١</sup> فِي أَنَّهُ لَا يَخْرُجُونَ عَنِ الْإِيمَانِ عَلَى مَا هُوَ

ب : لَهُمْ ٢ : وَجْهٌ أَوْ جَمْعٌ

٣ - لَفْظٌ وَاحِدٌ ٤ : ب : ذَلِكَ

٥ - ج : يَتَقَوَّمُ ٦ : ب : بِالْإِسْمَاعِ

٧ : ب : الْعَظِيمُ ، ن : سَعِدٌ ٨ : ج : لَا يَسْتَحَقُّ

٩ : اِظْهَارُ عَوْدَةٍ ، كَرَّرَ فِي سَعَتِي ب : وَجْهٌ يَقُولُونَ " وَ سَعَةِ لَالِ كَمَا

سَبَّحَ ١٠ - عَصَتْ عَنْهَا هَذِهِ مِثْلُهَا ١١ - عَصَرَتْ - مِنْ هَذِهِ ، وَ يَحْزُرُ

مَسَى عَلَى أَنْ ' انْحَقَّ لَا يَخْرُجُ ' عَنْهُمْ ، وَالْكَلامُ فِي ذَلِكَ .  
 ثُمَّ مِنْ أَيْنَ لَهُمْ ' فِي الْأَصْلِ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي كُلِّ زَمَانٍ مِنْ وَحْدٍ  
 مُؤْمِنٍ ، حَتَّى يَتَرَمَّ اتِّبَاعُهُمْ ؟! وَ لَيْسَ يُمَكِّنُ الْمُتَعَقُّ فِي إِبْتِياتِ  
 مُؤْمِنِينَ فِي كُلِّ حَالٍ بِأَنَّهُ إِذَا أَمَرَ ' اتِّبَاعُهُمْ ' ، فَلَا بُدَّ مِنْ حَصُولِهِمْ ،  
 لِمُمْكِنِ الْإِتِّبَاعِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ تَكْلِيفٌ مُشْرُوطٌ بِغَيْرِهِ ، يَحِبُّ إِذَا وَجَدَ  
 الشَّرْطَ ، وَلَيْسَ يَقْتَضِي أَنَّ الشَّرْطَ لَا بُدَّ مِنْ حَصُولِهِ فِي كُلِّ حَالٍ ،  
 أَلَا تَرَى أَنَّهُ - تَعَالَى - قَدْ أَمَرَ بِقَطْعِ ' اسْأَرْقِ ' ، وَجَبَدَ الرَأْيَ ،  
 وَلَا يَقْتَضِي ذَلِكَ الْقَطْعَ عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي كُلِّ حَالٍ ' مِنْ وَحْدٍ '  
 سَرِيقٍ ' وَرَبَاةٍ ، حَتَّى يُمَكِّنَ إِقَامَةَ الْحُدُودِ عَنْهُمْ ؟  
 و - أَيْضاً - فَإِنَّ الْآيَةَ كَأَمْجَمَةٍ لِأَنَّهُ - تَعَالَى - لَمْ يَوْجِبْ ١٠  
 اتِّبَاعَ سَبِيغِهِمْ فِي كُلِّ الْأَحْوَالِ ، وَلَا فِي حَالِ ' مَخْصُوصٍ ' ' فَمِنْ  
 أَيْنَ لَهُمْ عَمُومُ الْأَحْوَالِ ، وَابْسَ هَيْهَاتُ عَمُومٍ ؟! ' ، وَلَيْسَ لَهُمْ

١ - الف : - اب . ٢ - : عن الابان ، ابعاد .

٣ - ح : ان ، حادى لهم . ٤ - ح : + مع .

٥ - ر - : في كل حال . ٦ - ح : وجدو .

٧ - الف : سوزو . ٨ - الف : كالحبل .

٩ - الف : حالة . ١٠ - الف : مخصوص .

١١ - ح : - وليس ههنا لعموم .

أَنْ يَقُولُوا - لَوْ أَرَادَ التَّخْصِصُ ، لَبَيِّنَ ١ . لِأَنَّ ذَلِكَ يُمَكِّنُ عَكْسَهُ  
عَنْهُمْ . وَهِيَ - أَيْضًا - مُجْمَلَةٌ مِنْ وَجْهِ آخَرَ ، لِأَنَّ لَفْظَةَ « سَبِيلٌ »  
مُكْرَرَةٌ ، فَيَنْ أَيْنَ لَهُمْ وَجُوبُ اتِّبَاعِهِمْ فِي كُلِّ شَيْءٍ عَمُومًا ٢ !  
وَيُقَالُ لَهُمْ فِيمَا تَعَقُّوْا بِهِ ثَانِيًا ، هَذِهِ الْآيَةُ يَقْتَضِي طَاهَرُهَا وَصْفَ  
الْأُمَّةِ بِالْأَعْدَالَةِ وَالشَّهَادَةِ - أَيْضًا - وَهَذَا الْوَصْفُ يَقْصِي ٣ طَاهَرُهُ  
أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِهَذِهِ الصِّفَةِ ، وَمَعْلُومٌ بَيْنَا حَلَاُفُ ذَلِكَ .  
وَإِذَا حَمَلُوا الْآيَةَ عَلَى بَعْضِ الْأُمَّةِ دُونَ بَعْضِ الدِّينِ هُمْ الْعُدُولُ ،  
لَمْ يَكُونُوا بِذَلِكَ أَوْلَى ٤ مِنْ إِذَا حَمَلْنَاهَا عَلَى الْمُعْصُومِينَ مِنَ الْأُمَّةِ  
فَبِنَ قَالُوا لَمْ حَمَلْنَاهَا ٥ عَلَى الْجَمِيعِ ، لِوَصْفِ الْإِدَى لَا يَلِيقُ بِالْجَمِيعِ .  
فَحَمَلْنَاهَا عَلَى كُلِّ ٦ مَنْ يَلِيقُ بِهِ الْوَصْفُ قُلْدَ لَيْسَ هِيَ نَاطِقَةٌ عَمُومًا ،  
كَمَا كَانَ فِي الْآيَةِ الْأُولَى ، وَ لَفْظُ مُخْتَمِلٌ لِلْأَمْرَيْنِ ، وَإِذَا جَازَ  
أَنْتَ يَحْمِلُوهُ عَلَى بَعْضٍ دُونَ بَعْضٍ ، حَازَ أَنَا مِثْلُ ذَلِكَ وَ ٧ قَدْ فِيهِ  
مَقَامُكُمْ . عَلَى أَنَّهُمْ إِذَا حَمَلُوهَا عَلَى الْعُمُومِ فِي كُلِّ مَنْ كَانَ طَاهَرُهُ ٨

١ - ب : امراد التخصيص السبيل . ٢ - ب : صهرها . ث : سحا .

٣ - ح : اوالى . ٤ - ح : يعملوها .

٥ - ح : الجميع . ٦ - ب : كل .

٧ - ب : لف : و . ٨ - ح : ب : بظاهره : ح : ص .

الْعَدَالَةُ ، أَرْمَهُمْ تَوْحَهُ الْآيَةَ إِلَى جَمِيعٍ مِّنْ هُوَ<sup>١</sup> يَهْدِيهِ الصَّعَةِ إِلَى يَوْمِ  
الْقِيَامَةِ عَلَى سَبِيلِ الْإِجْتِمَاعِ ، فَتَطُلُ<sup>٢</sup> قَوْلُهُمْ ، إِنَّ إِجْمَاعَ أَهْلِ كَيْفٍ  
عَصِرُ حُجَّةٍ .

و - أَيْضًا - فَإِنْ وَصَفَهُم بِالْعَدَالَةِ لِيَكُونُوا شُهَدَاءَ ، إِنَّمَا يَقْتَضِي  
أَنْ يَحْتَنِيُوا مَا أُخْرِجَ مِنَ الْعَدَالَةِ ، وَالصَّغِيرُ عَنْهُمْ لَا تُخْرِجُ<sup>٣</sup> عَنِ  
الْعَدَالَةِ ، فَجَبَّ أَنْ تُحَوِّزَ<sup>٤</sup> عَنْهُمْ ، وَهُمْ لَا يُحَوِّزُونَ أَنْ يَجْمَعُوا  
عَلَى قَبِيحٍ صَغِيرٍ وَلَا كَبِيرٍ

و - أَيْضًا - فَإِنَّ الْآيَةَ كَالْمُجْمَعَةِ ، لِأَنَّهَا عِبْرٌ مُنْتَصِبَةٌ بِأَنَّهُمْ  
جُمِعُوا عُدُولًا فِي كُلِّ شَيْءٍ ، وَ<sup>٥</sup> فِي جَمِيعِ أَعْمَالِهِمْ وَأَقْوَالِهِمْ ،  
وَمِنْ ادَّعَى عَمُومَ ذَلِكَ ، فَقَتَبِهِ الدَّلَالَةُ ، وَالرَّسُولُ - ع - لَمْ يَعْجَبْ<sup>٦</sup> .  
عَصَمَتُهُ مِنَ الْقَضَائِحِ كَيْدُهَا ، لِيَكُونَ شَهِيدًا بِلِئْلُوتِهِ

و يُقَالُ لَهُمْ فِيمَا تَعَلَّقُوا بِهِ ثَلَاثًا : إِنَّ الشَّامِلَ لِمَا<sup>٧</sup> تَكَلَّمْنَا بِهِ عَلَى  
الْآيَتَيْنِ الْمُتَقَدِّمَتَيْنِ يُبْطِلُ تَعَلُّقَهُمْ بِهِذِهِ الْآيَةِ ، لِأَنَّ وَصْفَهُمْ بِأَنَّهُمْ

١ - د : هـ . ٢ - الب : وصل .

٣ - ج : يخرج . ٤ - ب و ج : يحوز .

٥ - ج : أو . ٦ - ب و ج : يعجب .

٧ - ب : لما . ٨ - لب : في .

يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ لَا يُبْلِقُ بِجَمِيعِ الْأُمَّةِ ، فَلَا بُدَّ  
مِنْ حَمَلِهِ عَلَى بَعْضِهِمْ ، وَإِذَا ' قَعَلُوا ذَلِكَ ؛ لَمْ يَكُونُوا أَوْلَى بِمَا '   
إِذَا حَمَلْنَاهَا عَلَى مَنْ تَنَتَّ عَصْمَتُهُ وَطَهَارَتُهُ .

وَعِنْدَ : فَلَسَ فِي الْآيَةِ مَا يَقْتَضِي أَنَّهُمْ لَا ' يَأْمُرُونَ ' إِلَّا بِذَلِكَ  
وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ حُرُوحٌ مَنِ يَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَ يَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ فِي  
بَعْضِ الْأَحْوَالِ عَنْ ذَلِكَ

وَلِأَنَّ الْآيَةَ لَا تَقْتَضِي ' أَنَّ ' إِجْمَاعَ كُلِّ عَصْرِ حُجَّةٌ ، فَمِنْ أَيْنَ  
أَنَّ هَذَا الْوَصْفَ وَاقِعٌ عَلَى أَهْلِ كُلِّ عَصْرِ عَلَى أَمْرٍ بِهِمْ ١٤ .  
وَيُقَالُ لَهُمْ فِيمَا تَمَلَّقُوا بِهِ رَابِعًا : مِنَ الْخَبَرِ هَذَا الْخَبَرُ ' يَحِبُّ  
أَنْ تَدُلُّوا ' عَلَى صَحِيحِهِ ، فَهِيَ الْأَصْلُ . ثُمَّ عَلَى اقْتَضَائِهِ عَصْمَةُ الْأُمَّةِ '   
وَكُونَ إِجْمَاعِهِمْ حُجَّةً عَلَى مَا تَدْعُونَ ، فَلَا شُكَّ فِي أَنَّ ' هَذَا الْخَبَرَ  
إِنَّمَا رَوَاهُ الْآحَادُ ، وَلَيْسَ مِنَ الْأَحْيَارِ الْمَوْجِبَةِ لِلْعِلْمِ .

١ - ب و ج : فإذا .

٢ - ج : لا .

٣ - ب و ح : يقتضي

٤ - ب : هذا الخبر .

٥ - ج : الأمة .



و إنما يَفْزَعُ مُخَالِفُونَا فِي تَصْحِيحِهِ إِلَى أُمُورٍ كَيْتَبَا عِنْدَ التَّائِيلِ  
مُبْنِيَّةٌ عَلَى أَنَّ إِجْمَاعَهُمْ حُجَّةٌ ، وَ قَبُولُهُمْ لِشَيْءٍ يَقْتَضِي صِحَّتَهُ ،  
وَ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، وَ هَذَا هُوَ اسْتِدْلَالُ عَنَى الشَّيْءِ بِنَفْسِهِ ، وَ  
تَحْمِلُ ، وَ تَعْمَلُ ، وَ نَحْنُ نُسْتَدِلُّ ذَلِكَ وَ دُنَا ادْعَى مُخَالِفُونَا أَنَّ  
مَعَاهُ مُتَوَاتِرٌ ، وَ إِنْ كَانَتْ الْغَايَةُ مِنْ حُجَّةٍ لِأَحَادٍ ، وَ أَجْرُوهُ  
تَجَرَّى شَجَاعَةً عَمِيْرًا وَ سَخَاءً حَائِمًا :

أَمَّا طَرِيقَةُ الْأَوَّلَى ، فَأَكْثَرُ مَا فِيهَا أَنَّ الْأُمَّةَ أَطَقَتْ ، وَ  
أَجْمَعَتْ ، عَنَى تَصْحِيحِهِ ، وَ الرِّضَا بِهِ ، وَ دُونَ صِحَّةِ ذَلِكَ حَرْطُ  
الْقِتَادِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مَعْلُومٍ ، وَلَا مُسْتَمِرٍّ ، وَ كُلُّ مَنْ خَالَفَ  
فِي الْإِجْمَاعِ مِنَ الْعُلَمَاءِ قَدِيمًا وَ حَدِيثًا يُتَكَبَّرُ ذَلِكَ غَايَةَ الْإِنْكَارِ ،  
فِيمَنْ أَيْسَرُ أَهْلُهُمْ فِي ذَلِكَ مُصِيبُونَ ؟ ! وَ نَحْنُ قَدْ هَذَا الْخَيْرِ الَّذِي  
هُوَ الْحُجَّةُ فِي صِحَّةِ الْإِجْمَاعِ تُحِيزُ عَلَيْهِمُ الْخَطَأَ ، فَتَعَلَّ قَبُولُهُمْ  
هَذَا الْحَرْصَ مِنْ حِمَاةٍ مَا هُوَ حَائِزٌ عَلَيْهِمْ مِنَ الْخَطِيئَةِ ، وَ ادِّعَاؤُهُمْ  
أَنَّ لِأُمَّتِنَا عَادَةً أُمِّتٌ مِنْهُمْ فِي رَدِّ الْبَاطِلِ وَ قَبُولِ الْحَقِّ ، بِمَا

[١١٣]

- |                        |                       |
|------------------------|-----------------------|
| ١ - ح الاستدلال        | ٢ - ح جعل             |
| ٣ - ح : باب ، ح : و اب | ٤ - ح : ح ، ح : اشتمت |
| ٥ - ح : + و            | ٦ - ح : الخطأ .       |
| ٧ - الد : لا مسمع      |                       |

لَا تُوَاقِفُهُمْ عَلَيْهِ ، وَلَا يُعَاوَنُ<sup>٢</sup> إِلَيْهِ . وَإِذَا طَوَّلُوا<sup>٣</sup> يَتَصَحَّحُ<sup>٤</sup>  
هَذِهِ الْعَادَةُ ؛ لَمْ يَحْصُلُوا<sup>٥</sup> ، إِلَّا عَلَى مُتَحَرِّدِ الدَّعْوَى ، وَ لَيْسَ كُلُّ  
مَنْ عُرِفَ بِهِ أَنَّهُ رَدٌّ بَاطِلًا وَ قَبْلَ حَقًّا لَا يَحُورُ عَلَيْهِ بِالشُّبْهَةِ أَنْ  
يَقْبَلَ بَاطِلًا وَ يَرُدَّ حَقًّا ، وَ أَكْثَرُ مَا يُقْضِيهِ حَسَنُ الظَّنِّ بِهِمْ أَنْ  
يَكُونُوا عِدْنَا مِنْ لَمْ يَدْفَعْ<sup>٦</sup> ، إِلَّا مَا اعْتَقَدَ بُطْلَانَهُ ، وَ أَدَاهُ احْتِمَالُهُ  
إِلَى وَحُوبِ رَدِّهِ ، وَلَا يَقْبَلُ<sup>٧</sup> - أَيْضًا - إِلَّا مَا اعْتَقَدَ بَحْجَةِ أَوْ شُبْهَةِ  
صَحَّتِهِ ، فَأَمَّا تَحَاوُرُ ذَلِكَ إِلَى مَا يَقْضِي عَصْمَتَهُ ، وَ هِيَ الْقَبِيحُ  
عَنْهُمْ ، مِنْ غَيْرِ دَلَالَةٍ قَاطِعَةٍ ، فَلَا سَبِيلَ إِلَيْهِ ، وَ قَدْ اسْتَقْضَيْنَا هَذِهِ  
النُّكْتَةَ فِي الْكِتَابِ الشَّامِيِّ<sup>٨</sup> عَيْنَ الْإِسْتِقْصَاءِ ، وَ أَكْثَمْنَا عَلَى مَا يُلْزِمُهُ  
مُخَالَفَتُهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ<sup>٩</sup> . مِمَّا هُوَ عَائِدُكُمْ عِنْدَ الْكَشْفِ وَ الْقَحْصِ  
عَنْهُ إِلَى<sup>١٠</sup> اسْتِبْلَافِ<sup>١١</sup> عَصْمَةِ الْقَوْمِ بِغَيْرِ دَلَالَةٍ .

ثُمَّ إِذَا سَمِعْنَا صَفْحَةَ الْحَبْرِ ، لَمْ يَكُنْ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى مَا يَدْعُونَ .

١ - ح : واقفهم . - ٢ - ب : يعاونون .

٣ - ر : صدوا . - ٤ - ح : صحح .

٥ - ح : حصل . - ٦ - ب : شبه .

٧ - ب : شاقى ، ب و ح : + فى . - ٨ - لب : هذه لمواسم .

٩ - ج : على . - ١٠ - ب و ح : استلاف .

لأنه كالمُجَبَّل، من حيث إنه 'نَفَى حَقّاً مُنْكَرًا'، فمن أين لهم  
عمومه في جسر الخطأ، ولا تُدعى حقيقته عني ذلك من دليل  
وَلَنْ يَجِدُوهُ؟!

وَبَعْدُ، فَمِنْ حَمَلِ لَفْظِ «أُنْتَى» عَنِ جَمِيعِ الْأُمَّةِ، أَوْ عَلَى  
الْمُؤْمِنِينَ، لَزِمَتْهُمْ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ كَمَنْ كَانَ يَهْدِيهِ الصَّغِيَّةُ إِلَى أَنْ  
تَقُومَ السَّاعَةُ عَلَى سَبِيلِ الْإِحْتِمَاعِ، وَتَبْطُلُ أَنْ يَكُونَ إِجْمَاعُ  
كُلِّ عَصَرٍ حُجَّةً، عَنِ مَا تَمَثَّلَ بِهِ

وَرُبَّمَا قِيلَ لَهُمْ فِي الْخُرُوجِ مِنْ أَيْنَ لَكُمْ أَنَّهُ خَبِرَ دُونَ  
أَنْ يَكُونَ هَيْئًا، وَاعْلَمْ أَنَّ الْعَيْنَ مِنْ لَفْظِ «تَجْمِيعُ» مَا كُنْهُ غَيْرُ  
مَرْفُوعَةٍ، وَمِنْ أَيْدِي صَنَافٍ فِي عَرَبِيهِ أَرْفَعُ مِنَ السَّكِينِ ١٠  
وَرُبَّمَا قِيلَ لَهُمْ مَا أَكْزَمَ أَنْ يَكُونَ حَصْرًا مَعَهُ مَقْنَى السُّوْيِ،  
كَمَا خَرَى فِي نَظَائِرِهِ، مِنْ قَوْلِهِ - تَعَالَى - : «وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ  
آمِنًا» وَ قَوْلِهِ - ص - : «الرَّعِيْبُ عَارِيٌّ» وَ «الْعَارِيَةُ مَرْدُودَةٌ»  
وَمَا لَا يُحْصَى كَثْرَةُ. وَهَذَا لَا يُرْمِيهِمْ، وَلَهُمْ أَنْ يَقْصُوا عَنْ بَيِّنَاتٍ

٢- التبا: مسكر .

١- ب و ج - انه .

١- ج : عوم .

٢- ج : حلة .

٣- ا ب - لهم .

٤- ر : لفظ .

الدَّقْطُ لَدَى طَاهِرُهُ مَوْصُوعٌ لِلْخَبَرِ لَا يَحُورُ حَمْلُهُ عَلَى الْأَمْرِ أَوْ  
النَّهْيِ إِلَّا بِدَلَالَةٍ . وَ الطَّاهِرُ فِي الْحَرِّ مَعَهُ . وَ عَلَى مَنْ دَعَى مَا  
نَقَلْنَا عَنْ ' ظَاهِرِهِ الدَّلَالَةُ .

فَمَا نَكَلَامُ عَلَى مَنْ أَحَالَ أَنْ يَحُورَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ  
٥ مِنْ ' الْحِطَاءِ مَا لَا يَحُورُ عَلَى جَمَاعَتِهِمْ . وَ صَرَبَ لِدَلِكِ الْأَمْثَالُ  
بِأَنَّ الْجَمَاعَةَ إِذَا كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا ' أَسْوَدَ . فَلَا يَحُورُ أَنْ  
تَكُونَ ' جَمَاعَتُهُ لَسْتَ سَوْدَ . وَ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ : فَهُوَ اعْتِمَادُ مَنْ  
لَمْ يُحْصِلْ . وَ هُمْ يَتَأَمَّلُونَ . لِأَنَّ مُرَادَ مَنْ تَقَى لِحِطَاءَ عَنِ الْجَمَاعَةِ  
بِئْسَ هُوَ هِيَ أَقْدَرَةٌ . بَلْ هُوَ هِيَ التَّحْوِيلُ وَ الشَّكُّ . وَ لَيْسَ يَجْتَنِبُ  
١٠ أَنْ يَقُومَ ' دَلَالَةُ رَفْعِ ' شَكٍّ فِي الْجَمَاعَةِ لَا يَقُومُ مِنْهَا فِي الْإِحَادِ .  
وَلَوْ فَرَضْنَا أَنَّ تَمَّى - ص - ع . أَشَاءَ إِلَى عَشْرَةٍ . فَقُلْ " كُلُّ وَاحِدٍ  
مِنْهُمْ يَحُورُ أَنْ يُحْطَى مُتَعَرِّدًا . وَ إِذَا ' انْجَمَعُوا . فَبَرَّ الْحِطَاءُ لَا يَقَعُ  
مِنْهُمْ " . لَكَانَ ذَلِكَ صَحِيحًا عِزَّ مُسْتَحِيلٍ . وَ أَمَّا يَحْرُ ' فَتَحْرَى "

- |                          |                |
|--------------------------|----------------|
| ١- ب : على .             | ٢- ب : من .    |
| ٣- ب : الأمثال           | ٤- ج : منها    |
| ٥- ب و ج : يكون          | ٦- ج : يقوم .  |
| ٧- ب و ج : يرفع          | ٨- ألف : ان .  |
| ٩- ب : - بحر + ج : بحر . | ١٠- ج : مجرد . |

السواد و لظول الندين<sup>٢</sup> الأحاد فيه<sup>٣</sup> كالأجماعية ، وكيف يتنم<sup>٤</sup> من ذلك من يذهب إلى أن الأنبياء<sup>٥</sup> والملائكة<sup>٦</sup> - ع - قد علم الله تعالى - أنهم لا يفعلون القباح ، وإن كانوا قادرين عليها وممكنين منها ؟! فارتفع التحويل والشك مع القدرة والممكن<sup>٧</sup> .

- وتمسا قبل في ذلك ، أنه غير متنع أن يحوز عنى الأحاد<sup>٨</sup> ما لا يحوز عنى الجماعات ، كنهو الواحد عن شيء مخصوص ، وإن كان الجماعات الكثيرة لا يحوز عليها مثل ذلك ، وخروجه في وقت مخصوص بهية مخصوصة<sup>٩</sup> ، أو تشويهه بنفسه ، وإن كان ذلك كله لا يحوز عنى الجماعات مع القدرة عنه ، وأما من نفى صحة الإجماع من جهة أنهم لا يحوز أن يجتمعوا<sup>١٠</sup> عنى شيء الواحد قياسا مع اختلاف الهمم والأغراض ، قد طل<sup>١١</sup> لأن الجماعات الكثيرة قد تجتمع<sup>١٢</sup> عنى الفعل الواحد والمذهب

ج : صون - ٢ - ب : الذين

٢ - هكذا في نسخ ، لكن لصواب « عيبا » .

٣ - ج : بسع - ٤ - الف : - عليها و .

٥ - ب و ج : تنكس - ٦ - ج : + و -

٧ - ب - بهية مخصوصة - ٨ - ب : - كنه

٩ - ج : جمع .

الواحد ، إما بحجة ، أو بشبهة ، كاجتماع المسلمين على مذهب  
كثيرة ، مع الكثرة وتأمين الهمم ، لأجل صحة ، واجتماع اليهود  
والنصارى والمضطربين على المذاهب الكثيرة ، بلشبهة ، وكما  
اجتمعوا مع كبريتهم على القول بقتل المسيح - ع - وصلوه ، وإن  
كان ذلك باطلاً .

وأما قول من نفى لإجماع ، بقدر الطريق إليه ، فجهالة ،  
لأننا قد تعلم اجتماع الحق الكير على المذهب الواحد ، وترفع  
عنا الشبهة في ذلك ، إما بالشهادة ، أو النقل . و تعلم من إجماعهم  
واتفاقهم على الشيء الواحد ما يجري في الحلاء والطهور مجرى  
العلم بالبلدان والأمصار والوقائع الكبار ونحن تعلم أن المسلمين ،  
كلهم متفقون \* على تحريم نحر ووطي الأمهات وإن لم ننق [ ١٤ ]  
كل مسلم في الشرق والغرب وأسهل وأجمل وتعلم - أيضاً -  
أن اليهود والنصارى متفقون على القول بقتل المسيح وصليه وإن

١ - ج - ك لإجماع . ٢ - الف : اجتمعوا .

٣ - ج - دلل . ٤ - ج : الاجتماع .

٥ - الف : شعرو . ٦ - ب : - إليه .

٧ - الف : رفع ، ج : برقع . ٨ - ب : بالشهادة ، ج : الشهادة .

٩ - ج : جرى . ١٠ - ب : يسبون .

كُنَّا نَمْنَقُ كُلَّ يَهُودِيٍّ وَنَصْرَانِيٍّ فِي الشَّرْقِ وَالْمَغْرِبِ ، وَمَنْ دَفَعَ  
 أَعْلَمَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ ، كَانَ مُكَارِراً مُبَاهِئاً ، وَقَدْ اسْتَقْصَيْنَا الْكَلَامَ  
 عَلَى هَذِهِ الشُّمُوهِ فِي الْجَوَابِ عَلَى الْمَسَائِلِ الْمُنَاسِبَاتِ ، وَبَلَّغْنَاهُ الْعَاقِبَةَ ،  
 وَفِيمَا أَشْرَأَ إِلَيْهِ كَهَيْئَةٍ ، وَأَرَى كَثِيراً مِنْ مُحَالِفِينَ يَفْجَبُونَ مِنْ قَوْلِ  
 « أَنَّ الْإِجْمَاعَ حُجَّةٌ » ، مَعَ أَنَّ الْمَرْجِعَ فِي كَوْنِهِ حُجَّةٌ إِلَى قَوْلِ  
 ٥ الْإِمَامِ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ لِلْإِجْمَاعِ تَأْثِيرٌ ، وَيَنْسَوْنَ فِي إِطْلَاقِ  
 هَذِهِ النُّقْطَةِ إِلَى التَّعْوِيلِ وَنَاسِئِهِ ، وَقَدْ تَنَاوَى فِي الْكِتَابِ الشَّافِي فِي هَذِهِ  
 النُّكْتَةِ مَا فِيهِ كَهَيْئَةٍ ، وَفِي الْحَقِيقَةِ فَلْيَسَّرْ سَعْنُ الْمُتَنَبِّهِينَ بِالنَّقُولِ  
 بِأَنَّ الْإِجْمَاعَ حُجَّةٌ ، لَكِنْ إِذَا سُبُلْنَا ' وَ' قِيلَ لَنَا مَا تَقُولُونَ فِي إِجْمَاعِ  
 ١٠ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَمْرِ مِنَ الْأُمُورِ فَلَا تُدْ مِنْ أَنْ نَقُولَ ' إِنَّهُ حَقٌّ  
 وَحُجَّةٌ ، لِأَنَّ قَوْلَ الْإِمَامِ الْمَقْصُومِ لَمْ يَدَى لَا يَخْلُوكُنْ رَمَائِ مِنْهُ لَأَنْدُ  
 مِنْ أَنْ يَكُونَ دَاخِلاً فِي هَذَا الْإِجْمَاعِ ، فَخَوَّلْنَا بِأَنَّهُ ' حَقٌّ وَحُجَّةٌ

- |                 |  |
|-----------------|--|
| ١ ج وقع         | ٢ ب : ينوما                            |
| ٣ - ب : س       | ٤ - هكذا في النسخ ، والصواب « فلسا » . |
| ٥ - ب : التبيين | ٦ - ب و ج : س                          |
| ٧ - ب و ج : - و | ٨ - ب : ب                              |
| ٩ - ب : في      | ١٠ - ب : نقول                          |
| ١١ - ب : انه    |  |

صحيح ، وإن كانت علنا في أنه حجة غير علمهم ، ولو أن سألنا  
سألنا عن جماعة فيهم بى . هل قول هذه الجماعة حق وحجة ؟  
لما كان لنا بد من أن نقول : إنه حجة ، لأجل قول شى - ص - ع -  
ولا نستطيع من قول بذلك لأجل أنه لا تأثير لقول باقى الجماعة  
وقد ثبت فى كتاب الشافى أنه غير متسع أن يلتبس فى بعض  
الأحوال قول إمام الزمان إماما لنفسه ، أو لغيرها ، ولا يعرف  
قوله عنى المؤمنين ، ففزع فى هذا الموضع إلى جماع الأمة أو  
إجماع علمائها ، لئلا يؤول الإمام بمعصوم فيه ، وإن كنا لا نعرف  
شخصه وعينه ، ففى مثل هذا الموضع نفكر إلى معرفة لإجماع  
عننى القول لئلا يؤول الحجة فيه ، وكان قول الإمام - هو حجة .  
متمسكا أو مشبه ، وهذا يجرى مجرى قول للمحصلين من محالينا

- |  |                         |
|--|-------------------------|
| ١ - ب . د  | ٢ - و . ح . ك           |
| ٣ - ب . د . سم . ح . سم .                          | ٤ - ح : بقول            |
| ٥ - ا . ب : الكتاب                                 | ٦ - ا . ب : و . ح . بعد |
| ٧ - ح : ا . ب                                      | ٨ - ا . ب : ان          |
| ٩ - ا . ب : نسخة . ح : نسخة .                      | ١٠ - ا . ب : يعرف       |
| ١١ - ا . ب : الامة و اجماع                         | ١٢ - ا . ب : يعرف       |
| ١٣ - ا . ب : مثل                                   | ١٤ - ح : ع . ب          |
| ١٥ - ا . ب : فى الاصل الذى هو الصحة . ١٦ - ح : منت |                         |



إِنَّ الإِجْمَاعَ الَّذِي هُوَ الْحُجَّةُ هُوَ إِجْمَاعُ الْمُؤْمِنِينَ مِنَ الْأُمَّةِ ، دُونَ  
غَيْرِهِمْ لِأَنَّ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ لَمَّا لَمْ يَكُنْ مُتَمَيِّزاً ، وَحَسَبَ اقْتِنَارِ  
إِجْمَاعِ كُلِّ ابْدُخَلِّ ذَلِكَ فِيهِ

فصل في الإجماع هل هو حجة في شيء

مخصوص أو في كل شيء .

اعْلَمْ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ اُتِّمَتْ عَنْهُ الْأُمَّةُ لَا تُدْرِكُ كَوْنَهُ عِوَضَ خَطَرٍ ،  
وَإِنْ لَمْ يَكُنْ خَطَأً ، فَلَا تُدْرِكُ كَوْنَهُ صَوَاباً ، وَمَا هُوَ صَوَابٌ عَنِّي  
ضَرُورٌ ، فِيمَا مَا يَصِحُّ أَنْ يُعْلَمَ بِإِجْمَاعِهِمْ ، وَهَذَا الْقِسْمُ هُوَ الَّذِي  
يَكُونُ إِجْمَاعُهُمْ حُجَّةً فِيهِ ، فَأَمَّا مَا لَا يُمَكِّرُ أَنْ يُعْلَمَ بِإِجْمَاعِهِمْ ،  
فَقَوْلُهُمْ أَيْسَ بِحُجَّةٍ فِيهِ . وَإِنْ كَانَ صَوَاباً ، وَكَوْنُ الشَّيْءِ حُجَّةً ١٠  
كَالْمُنْفَصِلِ مِنْ كَوْنِهِ صَوَاباً لِأَنَّ كَوْنَهُ صَوَاباً يَرْجِعُ إِلَيْهِ ، وَكَوْنَهُ  
حُجَّةً يَرْجِعُ إِلَى غَيْرِهِ .

١ - ب : لا ان . ٢ - الف + عينا

٣ - ح : اُتِّمَتْ ٤ - د : امرين .

٥ - د : و ج : وهذا القسم ، ما يصح .

٦ - ح : وكون ، ان ايضا

فَأَمَّا الَّذِي يَكُونُ إِجْمَاعُهُمْ فِيهِ حُجَّةٌ ، فَهُوَ كُلُّ أَمْرٍ صَحَّ أَنْ  
يَعْلَمَ بِإِجْمَاعِهِمْ . وَالَّذِي لَا يَصَحُّ أَنْ يُعْلَمَ بِإِحْدِهِمْ مَا يَحِبُّ أَنْ تَقْدَمَ  
مَعْرِفَتُهُ عَلَى مَعْرِفَةِ صَحَّةِ الْإِجْمَاعِ ، كَالْتَوْجِيدِ وَالْعَدْلِ وَمَا أَشْبَهَهُمَا ، وَإِذَا  
كُنَّا إِنَّمَا تَرْجِعُ فِي كَوْنِ الْإِجْمَاعِ حُجَّةً إِلَى قَوْلِ الْإِمَامِ الْمُعْصُومِ  
الَّذِي لَا يَخْلُو كُلُّ زَمَانٍ مِنْهُ ، فَيَحِبُّ أَنْ نَقُولَ : كُلُّ شَيْءٍ تَقَدَّمَ  
مَعْرِفَتُهُ وَحُورِ الْإِمَامِ الْمُعْصُومِ فِي كُلِّ زَمَانٍ لَهُ ، فَقَوْلُ  
الْإِمَامِ حُجَّةٌ فِيهِ ، وَالْإِجْمَاعُ الَّذِي يَدْخُلُ هَذَا الْقَوْلُ فِيهِ - أَيْضًا -  
حُجَّةٌ فِي مِثْلِهِ . فَأَمَّا مَا لَا يُمَكِّنُ الْمَعْرِفَةَ بِوُجُودِ الْإِمَامِ الْمُعْصُومِ  
قُلُوبَ الْمَعْرِفَةِ بِهِ ، فَقَوْلُهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ فِيهِ ، كَالْعَقْلِيَّاتِ كُلِّهَا  
وَالَّذِي يُمَكِّنُ عَلَى أَصُولِنَا الْمَعْرِفَةَ بِهِ مِنْ طَرِيقِ الْإِجْمَاعِ أَوْسَعُ  
وَأَكْثَرُ مِنْهُمَا يُمَكِّنُ أَنْ يُعْلَمَ بِالْإِجْمَاعِ عَلَى مَذْهَبِ مُخَالَفَتِهِ ،  
لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا يَعْلَمُونَ بِالْإِجْمَاعِ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ حَاصَّةً . وَنَحْنُ

١- ب و ج : حجة فيه ٢- ب و ج : يتقدم

٣- أ ب - وما أشبههما ٤- ج : يرجع

٥- ح : بقول ٦- أ ب : -

٧- ب : - ٨- ج : مثل ٩- ج : لا

١٠- ج : لا ١١- ج : لوجود

١٢- ج : - على مذهبنا أيضا

تَمَكَّنُ مِنْ أَنْ تَعْلَمَ بِالإِجْمَاعِ رَائِدًا عَنِّي ذَلِكَ فَرَضًا وَتَقْدِيرًا  
النُّوَّةَ وَالْقُرْآنَ وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي يَصْحُحُ أَنْ يَتَقَدَّمَهَا  
الْعِلْمُ نَوْحًا بِالإِيمَانِ . وَلَوْ أَتَمَمْتُ الْأَمَّةَ فِي شَخْصٍ بَعِيهِ أَنَّهُ  
سُئِلَ ، وَفِي كَلَامٍ بَعِيهِ أَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ - سُبْحَانَهُ - ؛ لَقِينَا صَحَّتَهُمَا ،  
لِسَالِمَةِ الْأَصْلِ الَّذِي أَشْرَأَ إِلَيْهِ . وَصَحَّةُ تَقَدُّمِهِ عَلَى هَذِهِ الْمَعْرِفَةِ .  
وَعَنِّي هَذَا يَصْحُحُ عَنِّي مَذَاهِبُنَا أَنْ يَتَلَمَّ صَحَّةُ الإِجْمَاعِ وَكَوْنُهُ حُجَّةٌ  
مَنْ يَجْهَلُ صَحَّةَ الْقُرْآنِ وَنُوَّةَ نَبِيِّنَا - ص - ، لِأَنَّ أَصْلَ كَوْنِهِ  
حُجَّةٌ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى الْعِلْمِ بِالنُّوَّةِ وَالْقُرْآنِ . وَعَنِّي مَذَاهِبُ مُحَالِفِينَا  
لَا يَصْحُحُ ذَلِكَ ، لِأَنَّ الْكُتُبَ وَالنُّوَّةَ عِنْدَهُمْ هُمَا أَصْلُ كَوْنِ الإِجْمَاعِ  
حُجَّةٌ

١٠

وَاخْتَفَعُوا فِي إِجْمَاعِهِمْ عَنِّي مَا يَرْجِعُ إِلَى الْأَرَاءِ فِي الْحُرُوبِ  
وَمَا خَرَى مَعَهَا فَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ خِلَافَهُمْ فِي ذَلِكَ لَا يَجُوزُ -  
أَيْضًا - ، وَاعْتَمَدُوا عَنِّي أَنَّ الْأَدْلَةَ حَرُمَتْ مُحَالَفَتُهُمْ عُمُومًا ، وَخَوَّزَ  
آخَرُونَ أَنْ يُحَالَمُوا فِيهِ ، وَقَالُوا لَيْسَ يَرِيدُ خِلَافَهُمْ عَنِّي حَالُ الرَّسُولِ

٢ - الب : تعريفا .

ج : من

٣ - الب و ج : جمعت .

٤ - الب : تعديها .

٥ - ب : الأصل .

٥ - ب : صحتها .

ص ع \* وَالصَّحِيحُ أَنْ كَانَ مَا لَا يَجُوزُ خِلَافُ الرَّسُولِ أَوْ الْإِمَامِ فِيهِ [١٥٥]  
 لَا يَجُوزُ خِلَافُ الْإِجْمَاعِ - أَصَحُّ فِيهِ ، لِأَنَّ الْمَرْجِعَ فِي أَنْ الْإِجْمَاعَ  
 حُجَّةٌ لَا تَحُورُ مُخَالَفَتُهُ إِلَى أَنَّهُ مُشْتَمِلٌ عَلَى قَوْلِ نَحْوَةِ مِنَ الْإِمَامِ  
 أَوْ مَنْ جَرَى مَخْرَاجُهُ ، وَخِلَافُ النَّبِيِّ - ص ع - فِي آدَاءِ الْحُرُوبِ  
 لَا يَجُوزُ ، لِأَنَّهَا صَادِرَةٌ عَنْ وَحْيٍ ، وَلَهَا تَعَلُّقٌ قَوِيٌّ بِالذِّينِ ، وَلَوْ  
 رَخِّعَتْ إِيَّ آرَائِهِ فِي نَفْسِهِ ، لَمْ يَحْزَرْ مُخَالَفَتُهُ فِيهَا ، لِأَحْلِ التَّهْمِيزِ ،  
 وَكَذَلِكَ آرَاءُ الْإِمَامِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالسِّيَاسَاتِ الدِّيْنِيَّةِ وَالْأَدْيُوِيَّةِ لَا يَجُوزُ  
 مُخَالَفَتُهَا ، لِأَنَّهَا تُدْفِعُ عَنْهُ ، وَتَضَعُ مَعَهُ

وَيُنْقَسِمُ الْإِجْمَاعُ إِلَى أَقْسَامٍ : وَهُوَ أَنْ يُجْمِعُوا عَلَى الشَّيْءِ  
 قَوْلًا أَوْ فِعْلًا أَوْ اعْتِقَادًا أَوْ رِصَابَةً وَقَدْ يَتَفَرَّدُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ  
 الْأَقْسَامِ ، وَقَدْ يَجْتَمِعُ مَعَ غَيْرِهِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُجْمِعُوا عَلَى الدَّهَابِ  
 عَنْ عِلْمٍ مَا يَحِبُّ أَنْ يَعْلَمُوهُ ، وَالْوَحْيُ فِي ذَلِكَ أَنْ إِحْلَالَهُمْ بِالْوَاحِبِ  
 يَجْزِي فِي اسْتِحْقَاقِ الدَّمِ وَالْعُقَابِ بِهِ مَخْرَى فَعَلِ الْقَسِيمِ ، وَإِذَا كَانَ

٢- ج : امام .

١- ب و ج يجوز

٤- ج : التفسير .

٣- ب و ج معراهم .

٦- ب : هو

د ج مضاعفهما .

٨- الف بليوه .

٦- ج : من .

١٠- الف : به

٩- ب مخرى

المعصوم لا يجوز عنه الأمرين ؛ متنا ذلك في كل جماعة يكون  
هذا المعصوم فيها . فاما من استدل من مخالفينا على صحة الإجماع  
بالخبر ، وظهر في دلالة الآيات ؛ فنزله تحويز الذهاب عما يجب  
علمه عنهم ، لأن الخبر إنما نفى أن يجمعوا على خطأ ، ولم  
يتضمن نفى الإحلال بالواجب ، ولعله لا يقتضيه . فاما ما لا يجب  
أن يعرفوه ، ولم ينصب لهم دليل عنه ، فنحو زهاتهم عن علمه .  
ولا يجوز أن تجتمع الأمة على الخط في مسألتين ، كما  
لا يجوز أن تجتمع على الخط في مسألة واحدة . ودليل هذه  
المسألة على مذهبنا واضح ، لأن تحويز ذلك يؤدي إلى خطاء  
المعصوم ، لأنه إذا كان لا بد من أن يكون إما في هذه الطائفة  
أو في الأخرى ، وكل واحد منهما معطئ ، فهو مخطئ وأما  
مخالفتنا في عية الإجماع ؛ فاما يفتيدون في نفى الخط عن الأمة ،  
وإن كان في مسألتين على أن يقولوا : إن النبي - ص ع - نفى

٢ - روح يجمع .

١ ح - لا .

٤ ح - مأئين ، ما سجد

٢ - ر ؛ كل .

٦ - ر وح . فاما

٥ ح معطية .

٧ ح اما قول .

الخطاء عن أمته نهيًا عامًا ، وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ الْمَسْأَلَةِ وَالْمَسْأَلَتَيْنِ ،  
فَيَجِبُ نَهْيُ الْكُلِّ<sup>١</sup> .

## فصل في ذكر من يدخل في الإجماع الذي هو حجة

٥. اعلم أن الكلام في هذه المسألة<sup>٢</sup> - على أصولنا في علم كون  
الإجماع حجة - كالمستغنى عنه ، لأن الإجماع إذا كان عنه كونه  
حجة كون الإمام فيه ، فكل جماعة - كثرت أو قلت - كان قول  
الإمام في جملة أقوالها ، فأجماعها حجة ، لأن الحجة إذا كانت<sup>٣</sup> ،  
هو قوله ، فيأتي شيء اقترن<sup>٤</sup> ، لا يبدؤ من كونه حجة ، لأحبه ، لا<sup>٥</sup>  
١٠. لأجل الإجماع وقد اختلف قول من خالفنا في هذه المسألة :

١- ب . - يجب نهي الكل . ٢- ب . و .

٣- الف : هذا باب . ٤- ب : - كونه .

٥- ح : وكل . ٦- الف : و .

٧- الف وفيه : كان . ٨- ح : اقترت .

٩- ج : فلا . ١٠- ب : لا .

فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ إِنَّ الْإِجْمَاعَ الَّذِي هُوَ حُجَّةٌ هُوَ إجماعُ جميعِ  
الْأُمَّةِ الْمُصَدِّقَةِ بِالرَّسُولِ ع<sup>١</sup> ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : بَلْ هُوَ إجماعُ  
الْمُؤْمِنِينَ حَاصَّةً ، وَمِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْإِجْمَاعَ الَّذِي هُوَ حُجَّةٌ  
هُوَ إجماعُ الْفُقَهَاءِ وَلَا مَعْنَى لِخَوْصِنَا فِي هَذَا الْخِلَافِ ، لِأَنَّ أَصُولَنَا  
تَقْتَضِي سِوَاهُ ، وَقَدْ بَيَّنَّا مَا يَجِبُ أَنْ يُعْتَمَدَ .

وَأَحْتَفَوا فِي الْوَاحِدِ وَالْإِثْنَيْنِ إِذَا حَالَمَا مَا عَلَيْهِ الْجَمَاعَةُ : فَمِنْهُمْ  
مَنْ قَالَ : لَا يُعْتَمَدُ بِخِلَافِ وَاحِدٍ وَاثْنَيْنِ ، لِأَنَّهُ شَاذٌ خَارِجٌ عَنْ قَوْلِ  
الْجَمَاعَةِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : إِنْ خِلَافُ الْوَاحِدِ وَالْإِثْنَيْنِ يُخْرِجُ  
الْقَوْلَ مِنْ أَنْ يَكُونَ إجماعاً ، وَهَذَا الْقَوْلُ الثَّانِي أَشْبَهُ بِالصَّوَابِ  
عَنِّي مَذَاهِبُهُمْ ، لِأَنَّ الْإِجْمَاعَ الَّذِي هُوَ حُجَّةٌ إِذَا كَانَ هُوَ إجماعُ  
الْأُمَّةِ أَوْ الْمُؤْمِنِينَ ، فَخُرُوجُ بَعْضِهِمْ عَنْهُ يُخْرِجُهُ عَنْ تَنَاوُلِ الْإِسْمِ .  
وَالَّذِي يَجِبُ أَنْ نَقُولَ<sup>٢</sup> عَلَيْهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنْ نَقُولَ ، لَيْسَ

١ - ب : إلاه . ٢ - ب : عليهم السلام .

٣ - ب و ج : العصة . ٤ - ج : لخصوما .

٥ - ب و ج : يقتضي . ٦ - ب : لا .

٧ - الف : يعتبر . ٨ - الب : و .

٩ - ج : من . ١٠ - ب : يقول<sup>١</sup> ج : يقول .

يَخْلُو الْوَاحِدَ وَالْإِثْنَيْنِ الْمُخَالَفَيْنِ لِمَا عَلَيْهِ الْجَمَاعَةُ مِنْ أَنْ يَكُونَ  
 إِمَامُ الزَّمَانِ الْمُعَصُومِ أَحَدَهُمَا قَطْعًا أَوْ تَعْوِيزًا ، أَوْ يُقَلَّمُ أَنَّهُ لَيْسَ  
 بِأَحَدِهِمَا قَطْعًا وَيَقْبَلُ ، وَالْقِسْمُ الْأَوَّلُ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ قَوْلُ الْجَمَاعَةِ  
 - وَإِنْ كَثُرَتْ - هُوَ الْحَقُّ ، وَقَوْلُ الْوَاحِدِ وَالْإِثْنَيْنِ - لِأَحَدٍ اشْتِمَالُهُ  
 عَلَى قَوْلِ الْإِمَامِ - هُوَ الْحَقُّ وَالْحُجَّةُ . فَمَا الْقِسْمُ الثَّانِي فَمَا لَا يَمْتَدُّ فِيهِ  
 يَقُولُ الْوَاحِدَ وَالْإِثْنَيْنِ ، لِمَلِينَا بِخُرُوجِ قَوْلِ الْإِمَامِ عَنْ قَوْلِهِمَا ،  
 وَأَنَّ قَوْلَهُ فِي أَقْوَالِ تِلْكَ الْجَمَاعَةِ ، نَلَّ تَقْطَعُ عَنْهُ أَنْ إِجْمَاعُ  
 تِلْكَ الْجَمَاعَةِ - وَإِنْ لَمْ تَكُنْ جَمِيعَ الْأُمَّةِ - هُوَ الْحَقُّ وَالْحُجَّةُ ،  
 لِيَكُونَ الْإِمَامُ فِيهِ ، وَخُرُوجُهُ عَنْ قَوْلٍ مِنْ شَذَّ عَنْهَا ، وَخَالَفَهَا  
 وَمَنْ تَمَثَّلَ كَلَامُنَا فِي هَذَا الْفَصْلِ ، وَمَا حَقَّقْنَاهُ وَقَضَّيْنَاهُ مِنْ  
 سَبَبِ كَوْنِ " الْإِجْمَاعِ حُجَّةً وَ" عِلَّةً " : غَلِمَ اسْتِعْمَالُ<sup>١٣</sup> " عَنْ الْكَلَامِ

١ ح - : يكون . ٢ ح - : احتمله

٣ ح - : وح : واحده . ٤ ح - : يقطع .

٥ ح - : بل يقطع ، تابيعا . ٦ ح - : اب وح يكن

٧ ح - : وح : والحجة . ٨ ح - : فصلا

٩ ح - : ب + كون . ١٠ ح - : كون

١١ الف - : و . ١٢ الف - : عليه .

١٣ ح - : استما



فيما تَكَلَّمُوا مُخَالَفُوا عَنْهُ فِي كُتُبِهِمْ مِنْ أَقْسَامِ الْإِجْمَاعِ ، وَمَا يُرَاعَى فِيهِ ، إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ كَيْفَها . أَوْ الْعُلَمَاءِ ، أَوْ الْمُتَّقِيَاءِ ، وَمَا يَنْبَغِي فِي ذَلِكَ مِنَ الْخِلَافِ ، فَإِنَّ خِلَافَهُمْ فِي ذَلِكَ إِنَّمَا سَاعَ لِأَنَّ أَصُولَهُمْ فِي عِلَّةِ كَوْنِ الْإِجْمَاعِ حُجَّةٌ غَيْرُ أَصُولِهِ . فَفَرَعُوا الْكَلَامَ بِحَسَبِ أَصُولِهِمْ ، وَنَحْنُ مُسْتَقْبِلُونَ عَنِ الْكَلَامِ فِي تِلْكَ الْفُرُوعِ ، لِأَنَّ أَصُولَنَا لَا يَقْتَضِيهَا ، وَقَدْ تَبَيَّنَ مِنْ ذَلِكَ مَا يَرْفَعُ الشُّكَّ . \*

## فصل في أن إجماع أهل كل الأعصار حجة

اعْلَمُوا أَنَّ الْقَطْعَ عَنِ أَنَّ إِجْمَاعَ كُلِّ عَصْرِ فِيهِ الْحُجَّةُ لَا يَكُونُ إِلَّا عَنِ أَصُولِنَا ، لِأَنَّ تَعْلِيلَ كَوْنِ الْإِجْمَاعِ حُجَّةً يَقْتَضِي عِنْدَنَا اسْتِمْرَارَ حُكْمِهِ فِي كُلِّ عَصْرٍ ، وَمُخَالَفَتُهُمْ فِي تَعْلِيلِ كَوْنِ الْإِجْمَاعِ حُجَّةً لَا يَكُونُ لَهُمْ دَلِيلٌ ، لِأَنَّهُمْ يَرْجِعُونَ فِيهِ إِلَى أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - عَيَّنَ مِنْ حَالِ جَمَاعَتِهِمْ مَنْ هُوَ الْخَطُّ الَّذِي لَمْ يَعْلَمْهُ مِنَ الْآحَادِ ،

- |                  |                    |
|------------------|--------------------|
| ١ - الب : عب .   | ٢ - ب : شاع        |
| ٣ - ب : فزعوا .  | ٤ - ر : وح يقتضيها |
| ٥ - الف : في     | ٦ - ب : وح . اهل . |
| ٧ - الف : سلمه . |                    |

فَمِنْ أَيْنَ لَهُمْ اسْتِمْرَارُ هَذَا الْحُكْمِ فِي كُلِّ عَصْرٍ؟! وَقَدْ أَلْزَمْنَاهُمْ  
 - إِذَا كَانُوا مُسْتَبْدِلِينَ بِالْآيَةِ - أَنْ يُرَادَ بِعَلْفَةِ «الْمُؤْمِنِينَ» - إِدْجُمَاتٌ  
 عَلَى الْعُمُومِ - كُلُّ مُؤْمِرٍ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ عَلَى الْإِجْمَاعِ، وَمَتَى  
 حَضُرُوا بِذَلِكَ أَهْلُ كُلِّ عَصْرٍ؛ كَأَوَّلِ كَبِيرٍ لِلظَّاهِرِ، وَغَيْرِ  
 مُتَفَصِّلِينَ مِنْ حَمَلِ ذَلِكَ عَلَى بَعْضِ مُؤْمِنِي كُلِّ عَصْرٍ وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ  
 عَلَيْهِمْ إِذَا اسْتَدْلَوْا بِالْحَبْرِ. قَوْضَحَ مَا قُلْنَاهُ.

فصل في أن أنقراض العصر غير معتبر

في الإجماع

إِعْلَمَ أَنَّ عِلَّةَ كَوْنِ الْإِجْمَاعِ فِيهِ الْحُجَّةُ - عَلَى مَا ذَهَبْنَا - يُبْطِلُ  
 ١٠. اِعْتِبَارَ انْقِرَاضِ الْعَصْرِ، وَلَوْ ذَهَبَ مِنْ مُحَالِفِيهِ إِلَى أَنَّ لِلْإِجْمَاعِ  
 تَأْثِيرًا<sup>١</sup> أَنْ يَقُولَ: الدَّلَالَةُ قَدْ دَلَّتْ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا كَانَ حُجَّةً لِكُونِهِ  
 إِجْمَاعًا، وَهُوَ قَبْلَ انْقِرَاضِ الْعَصْرِ بِهَذِهِ الصِّفَةِ، فَلَا مَعْنَى لِإِعْتِبَارِ غَيْرِهَا.

- |                    |                      |
|--------------------|----------------------|
| ١ - أ : سقط .      | ٢ - أ : مؤمنين       |
| ٣ - ح : يقوم .     | ٤ - أ : - مدك        |
| ٥ - ج : و .        | ٦ - ب : ان           |
| ٧ - ح : لعصر       | ٨ - ب و ح : مداهنا . |
| ٩ - ب : للاجتماع . | ١٠ - أ و ح : تأثير . |

## فصل في أن الإجماع بعد الخلاف هل يُرَبَّلُ حكم الخلاف أم لا ؟

اِخْتَلَفَ النَّاسُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَقَدَّهَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ حُكْمَ  
الْخِلَافِ بَاقٍ لَا يَرُورُ بِالْإِجْمَاعِ الثَّانِي . وَقَالَ آخَرُونَ : إِنَّ الْإِجْمَاعَ  
عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ يَمْنَعُ مِنَ الْقَوْلِ الْآخَرِ . وَيَجْزِيهِ مَعْرَى  
الْإِجْمَاعِ الْمُنْتَدَى فِي الْمَنْعِ مِنْ خِلَافِهِ . وَفِيهِمْ مَنْ فَصَّلَ بَيْنَ أَنْ  
يَكُونَ الْمُجْتَمِعُونَ ثَنِيًّا هُمْ الْمُخْتَلِفُونَ أَوَّلًا : فَقَالَ : إِذَا كَانَ الْمُجْتَمِعُونَ  
هُمْ الْمُخْتَلِفُونَ ، كَانَ إِجْمَاعُهُمْ يَمْنَعُ مِنَ الْقَوْلِ الْآخَرِ ، وَإِنْ كَانُوا  
غَيْرَهُمْ ، لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ . وَقَدْ حُكِيَ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ مَنَعَ مِنْ  
وَقُوعِ إِجْمَاعٍ بَعْدَ اخْتِلَافٍ أَصْلًا . وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْإِجْمَاعَ بَعْدَ الْخِلَافِ  
كَالْإِجْمَاعِ الْمُنْتَدَى فِي أَنَّهُ حُجَّةٌ يَمْنَعُ مِنْ اخْتِلَافٍ عَلَى كُلِّ حَالٍ ،  
لِأَنَّهُ عَمَّا فِي كَوْنِ الْإِجْمَاعِ حُجَّةٌ تَقْضِي ذَلِكَ . وَلَا تَفَرُّقٌ بَيْنَ

٢- ب = إذا كان .

١- الب : هو .

٤- ب و ج : بعضى

٣- ب : من

٥- الب و ج : هرق .

إجماع<sup>١</sup> تقدمه حلاف أو كان مُتَدًا. وإِنَّمَا صَاقَ الْكَلَامَ وَقَوَّيْتُ<sup>٢</sup>  
 الشُّبُهَةَ فِي هَيْدِهِ الْمَسْأَلَةَ عَلَى مُخَالَفَتِنَا. لِقَوْلِهِمْ بَصَحَةُ الْإِحْتِهَادِ،  
 لِأَنَّ عَمْدَهُ مَنْ تَقَى أَنْ يَكُونَ الْإِحْمَاعُ بَعْدَ الْحِلَافِ قَاطِعًا<sup>٣</sup>  
 لِلْحِلَافِ هِيَ<sup>٤</sup> أَنَّ الْحِلَافَ الْأَوَّلَ مُتَصِّينَ<sup>٥</sup> لِإِجْمَاعِهِمْ عَلَى حَوَازِ الْقَوْلِ  
 بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَذْهَبَيْنِ مُطْلَقًا، فَإِذَا حَرَمْنَا ذَلِكَ بِالْإِجْمَاعِ  
 الْتَمَى، تَقْصُصًا<sup>٦</sup> كَوْنُ الْإِجْمَاعِ الْأَوَّلِ حُجَّةً، وَإِذَا ادَّعَى كَوْنُ  
 الْأَوَّلِ مُشْرُوطًا، حَازَ أَنْ يُدْعَى فِي الْتَمَى - أَيْضًا - الشَّرْطُ، فَتَقَفَ  
 الْكَلَامُ هَيْهَنَا، أَوْ يَشْتَبِهُ. وَعَلَى مَذْهَبِنَا لَا يَأْتُمُ<sup>٧</sup> شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ،  
 لِأَنَّا لَا<sup>٨</sup> نَعْلَمُ<sup>٩</sup> أَنَّ الْمُجْتَهِدِينَ عَلَى قَوْلَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ عَلَى جَوَازِ الْقَوْلِ  
 يَكُنِي وَاحِدًا مِنْهُمَا. لِأَنَّ عِنْدَنَا أَنَّ الْإِحْتِهَادَ بَاطِلًا، وَأَنَّ الْحَقَّ<sup>١٠</sup>

١- الف : الإجماع . ٢- الف : قوت

٣- الف : و ٤- ح : قاطعًا

٥- الف : - قاطعًا للخلاف هي ، + بين .

٦- الف : تنصص ٧- الف : يؤمن

٨- ب و ح : نقصا ٩- ح : - الأول .

١٠- ج : + من . ١١- ج : - من .

١٢- الف : - لا

١٣- ج : سم ، والصاهر ، احتصار ، سيم ، ، وعلو الحسن .

مدلول عليه ، و أن من جهته غير معذور ، فمن سوغ لمحالیه أن  
يقول بخلاف مذهبه من المختلفين مخطئ عدنا فظل ما ادعاه  
من إجماع المختلفين على حوازي القول بكل واحد من القولين ،  
و تطلبت الشهوة التي هي أم شههم . و أما من منع من وقوع  
إجماع بعد اختلاف . فإنه متى طوّل بدلالة على ما ادعاه لم  
يجدها ، وإنما هو تحكم محض . وقد أبطل هذا القول بأن  
ذكرت مسائل كثيرة في الشريعة وقع فيها خلاف ، ثم اجتمعوا  
على قول واحد فيها .

فصل في أن الأئمة إذا اختلفت على قولين أو أكثر

فإنه لا يجوز إحداث قول آخر

١٠

اعلم أن أكثر الناس على أنه لا يجوز إحداث قول ريد ،

١- الف المخالفة

٢- الف عاما .

٣- ب مدعاه .

٤- ب تحكم .

٥- الف : - وقع

٦- ب : - خلاف ثم .

٧- ج : + آخر

وَذَهَبَ قَوْمٌ<sup>١</sup> مِنَ الْمُتَكَبِّرِينَ وَأَصْحَابُ الظَّاهِرِ مِنَ الْفُقَهَاءِ إِلَى أَنَّ  
 ذَلِكَ يَحْزُرُ، وَيَقْتُلُونَ<sup>٢</sup> بِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَحْزُرْ لَكَانَ الْاِخْتِلَافُ فِي أَنَّهُ  
 حُجَّةٌ كَالْإِجْمَاعِ. وَيَقُولُونَ - أَيْضًا<sup>٣</sup> - إِذَا حَازَ فِي الْوَقْتِ إِحْدَاثُ قَوْلٍ  
 زَائِدٍ، فَكَذَلِكَ فِيمَا بَعْدَ وَ عَلَى مَذْهَبِنَا الْمَنْعُ مِنْ ذَلِكَ بَيِّنٌ<sup>٤</sup>، لِأَنَّ  
 ٥. الْأُمَّةَ إِذَا اخْتَلَفَتْ عَلَى قَوْلَيْنِ، فَالْحَقُّ وَاحِدٌ مِنْهُمَا، وَالْآخَرُ بَاطِلٌ،  
 وَإِذَا كَانَ الثَّانِي مِنْهُمَا الصَّغِيرَ، فَأَوَّلِي<sup>٥</sup> أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ الثَّلَاثُ  
 وَمَازَادَ عَلَيْهِ. وَلِأَنَّهُ لَا يَحِلُّ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْحَقُّ فِي حِمْمَةِ أَقْوَالِ  
 الْمُخْتَلِفِينَ<sup>٦</sup>، أَوْ فِيمَا عَدَاهَا، وَالْأَوَّلُ يَقْتَضِي أَنَّ الزِّيَادَةَ بَاطِلَةٌ، لِأَنَّهُمَا  
 خِلَافُ الْحَقِّ، وَالثَّقَمُ الثَّانِي يَقْتَضِي أَنْ يَكُونُوا قَدْ أَجْمَعُوا عَلَى  
 ١٠. الدُّهَابِ عَنِ الْحَقِّ، وَذَلِكَ - أَيْضًا - بَاطِلٌ. وَمَنْ يَقُولُ بِالِاخْتِهَادِ  
 يَضِيقُ<sup>٧</sup> عَلَيْهِ هَذَا الْمَوْضِعُ، لِأَنَّهُ لَا يُسَدَّمُ لَهُ أَنَّ الْأُمَّةَ إِذَا اخْتَلَفَتْ  
 عَلَى قَوْلَيْنِ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ لِلْقَوْلِ<sup>٨</sup> الثَّلَاثِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، بَلْ إِنَّهَا

٢- ج : تملوا .

١- ج . - قوم

٤ ج بيت .

٣ الم : - ايضا

٦ ج - المخلصين .

٥- ج : فالاولى

٨- ب و ح : القول

٧- ج : مضيق .

مَحْرَمَةٌ يَشْرَطُ أَنْ لَا يُؤَدِّي الْإِحْتِهَادُ إِلَيْهِ ، وَ يَجِبُ أَنْ يُحَوِّزَهُ<sup>١</sup>  
إِذَا أَدَّى الْإِحْتِهَادُ إِلَيْهِ وَ هَذِهِ حَمْلَةٌ كَافِيَةٌ .

فصل في ان الصحابة إذا اعتلت بعثتين أو<sup>٢</sup>  
استدللت بدليلين هل يجوز لمن بعدهم أن يعتل<sup>٣</sup>  
أو يستدل بغير ذلك<sup>٤</sup>

إِعْتَمُ أَنْ الدَّلَالَةَ بِخِلَافِ الْمَذْهَبِ ، وَ الصَّحِيحُ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ  
يُسْتَدْلُوا فِي الْمَسْأَلَةِ بِدَلِيلٍ أَوْ اثْنَيْنِ ، \* فَيَزِيدُ مَنْ بَعْدَهُمْ عَلَى  
ذَلِكَ طَرِيقَةً أُخْرَى ، لِأَنَّ الدَّلِيلَ لثَانِي كَالْأَوَّلِ فِي أَنَّهُ يُدَلُّ عَلَى  
الْحُكْمِ ، وَ يُوَصِّلُ إِلَيْهِ ، فَتَوَاطَأَتْ لِذَهَابِهِمْ عَنْهُ ، لَكَانَ ذَلِكَ  
مُطِلاً لِذَلِيلِهِمْ - أَيْضًا - ، وَقَدْ يَحَوِّزُ أَنْ يَسْتَنْقُوا عَنْهُ بِدَلِيلٍ غَيْرِهِ ،<sup>٥</sup>  
لِقِيَامِهِ مَقَامَهُ ، وَلَا يَحَوِّزُ ذَلِكَ فِي الْمَذْهَبِ ، لِأَنَّ الْحَقَّ وَاحِدًا<sup>٦</sup>

١ - المد يجوز . ٢ - ب . و .

٣ - ب : - في المسألة . ٤ - ح : اثنتين .

٥ - ب : + من : + من . ٦ - ج : مقامه .

٧ - ب : واحدا





إلى يعم الله، لأن الغرض في التاويلين جميعاً إنما هو إبطال أن يكون الله - تعالى - في نفسه مرتباً . و التاويلان معاً مشتركان في دفع ذلك . وقد قام كل واحد مقام صاحبه في الغرض المقصود . و حررت التاويلات مجرى الأدلة في أنه يقضى بعضها عن بعض . و خالفت في هذا الحكم المذهب .

## فصل في الإجماع على أنه لا فصل بين المسألتين هل يسمع من الفصل بينهما

اعلم أن هذه المسألة تنقسم إلى قسمين : أحدهما أن يجمعوا على أنه لا فصل بين المسألتين في حكم معين من تحليل أو تحرير . و القسم الآخر أن يجمعوا على أنه لا فصل بينهما في الحكم أي حكم كان :

و القسم الأول لأشبهه في تحرير المحالفة فيه . لأن إجماعهم

- |                      |               |
|----------------------|---------------|
| ١- الف : اساهو       | ٢- ب : كان    |
| ٣- ج : وجدت ،        | ٤- الف : خالف |
| ٥- ب و ج - على أنه . | ٦- ب - من     |
| ٧- ج . ينقسم .       | ٨- الف : خالف |

عَلَى أَنَّهُ لافصلَ بَيْنَ مَسْأَلَتَيْنِ فِي تَحْرِيمِهِ ١ هُوَ إِحْمَاعٌ عَلَى حَكْمٍ  
مِنَ الْأَحْكَامِ ، وَ يَجْرَى مَجْرَى إِحْمَاعِهِمْ عَلَى تَحْرِيمٍ ٢ أَوْ تَحْلِيلٍ ،  
فَمَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ ؛ فَقَدْ خَالَفَ إِحْمَاعَهُمْ لِمَحَالَةٍ ، وَ يَجْرَى  
مَجْرَى مُخَالَفَتِي كُلِّي إِحْمَاعٍ .

وَأَمَّا الْمَسْأَلَةُ ٣ الثَّابِتَةُ ، وَهِيَ أَنَّ يُجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لافصلَ بَيْنَهُمَا  
فِي الْحَكْمِ مِنْ غَيْرِ تَمْيِينٍ ؛ فَهُوَ - أَيْضًا - حَارِجٌ مَجْرَى الْأَوَّلِ فِي  
تَحْرِيمِ الْمُحَالَةِ ، وَإِنْ اسْتَبَدَّ ذَلِكَ إِلَى دَلِيلٍ سِوَى الْإِحْمَاعِ ، لِأَنَّهُ  
إِذَا عُلِمَ بِدَلِيلٍ آخَرَ أَنَّ ذَلِكَ الْحَكْمَ هُوَ التَّحْرِيمُ . صَارَ كَتَنْصِيهِهِمْ  
عَلَى أَنَّ لافرقَ فِي التَّحْرِيمِ بَيْنَهُمَا وَ مِثَالُ هَذَا الْوَحْدِ الْأَخِيرُ ٤ مَا  
رَوَى عَنْ ابْنِ سِيرِينَ ٥ مِنْ أَنَّهُ قَالَ فِي زَوْجٍ وَ أُنْثَى ٦ : أَنَّ لِلْأَمِّ  
ثُلُثًا ٧ مَا بَقِيَ ، وَقَالَ فِي امْرَأَةٍ وَ أُنْثَى ٨ : أَنَّ لِلْأَمِّ ثُلُثَ جَمِيعِ  
الْمَالِ ، فَخَالَفَ ٩ كُلُّ مَنْ تَقَدَّمَ ، لِأَنَّ النَّاسَ قَبْلَهُ كَانُوا بَيْنَ مَذْهَبَيْنِ

١ - الب : تحريم .

٢ - الب : - المسألة .

٣ - ب : له .

٤ - لب : - من .

٥ - ج : - أن .

٦ - الب : تحرى .

٧ - ر : استدراج - استدلل .

٨ - ب : - الآخر .

٩ - الب : الثالث .

١٠ - ب و ج : يخالف .

أَحَدُهُمَا أَنَّ لِلْأَمْرِ ثَلَاثَ أَلْمَالٍ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ، وَالْمَذْهَبُ الْآخَرُ أَنَّ  
لَهَا ثَلَاثَ مَا يَتَّبَعُ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ، فَفَرَّقَ ابْنُ سِيرِينَ بَيْنَ مَا لَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَهُ.  
وَحُكِيَ عَنِ الشَّوَرِيِّ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: إِنْ الْإِجْمَاعُ مَعَ التَّسْيِينِ  
يُفْطَرُ، وَإِنْ الْأَكْلُ مَعَ التَّسْيِينِ لَا يُفْطَرُ، فَفَصَّلَ بَيْنَهُمَا، وَجَمَعَ  
أَهْلَهُمَا عَلَى حِلَالِهِ<sup>١</sup>، لِأَنَّ مَنْ قَطَرَ بِأَحَدِهِمَا قَطَرَ بِالْآخَرِ، وَمَنْ  
لَمْ يُفْطَرْ بِأَحَدِهِمَا لَمْ يُفْطَرْ بِالْآخَرِ.

### فصل في أن إجماع أهل المدينة ليس بحجة وتجاوز مخالفته

حُكِيَ عَنِ مَالِكٍ أَنَّهُ كَانَ يَجْعَلُ إِجْمَاعَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ حُجَّةً،  
وَفِي أَصْحَابِهِ مَنْ يُمْكِرُ ذَلِكَ. وَيَقُولُ إِنْ رَوَيْنَاهُمْ مُرْجَحَةً عَلَى رَوَايَةٍ  
غَيْرِهِمْ. وَالَّذِي يَقُولُهُ<sup>٢</sup> أَنَّهُ<sup>٣</sup> إِنْ كَانَ إِمَامُ الزَّمَانِ الْاُدَى قَدْ دَلَّتْ

١- ب: - ان . ٢ ب: فصل ج: ويصل .

٣- ح: خلاف ذلك . ٤ ب: أحدهما .

٥ ب: و ح: يجوز . ٦ ب: قوله

٧ ج: - ان

الأدلة على عصمه مقيماً في المدينة؛ وإجماع أهلها حجة لهدية العلة،  
لأنه لو انتقل عنها إلى غيرها، زال هذا الحكم، فلا  
تأثير للمدينة. ومن خالفنا في ذلك يقول: إن الله تعالى - جعل الإجماع  
حجة، وليس أهل المدينة كل الأمة، ولا هم - أيضاً - كل المؤمنين  
ولا كل العلماء، فيما يراعى فيه إجماع العلماء وما يروى من  
تفضيل السيرة لها، والثناء عليها لا يدل على أن إجماع أهلها  
هو الإجماع، وأن الخطأ لا يحوز عليهم، ولا تعلق له بذلك.

فإن قيل: قلوا فرضاً أن الرسول - ع - قال: «إجماع أهل  
المدينة حجة» كيف كان يكون الحكم؟

قلنا: لو وقع هذا القول، لدل على أن إجماعهم حجة، وإن  
انتقلوا إلى الكوفة.

فإن قيل: قلوا قال - ع - : الخطأ لا يقع منهم ماداموا في المدينة.  
قلنا ليس ينكر ذلك غير أنه ما حرم هذا الذي قدرتموه.

١- ب و ج : + يقول . ٢- ب و ج - يقول

٣- ج - لا . ٤- ج : لا بد .

٥- ج : على . ٦- ج - المدينة .

٧- ج : قلت . ٨- ب + القول

٩- الب : قدرتموه

فصل في أن موافقة إجماع الأمة لمضمون خبر  
هل يدل على أنهم عملوا به ومن أحله

عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَحُورُ أَنْ تُجْمَعَ الْأُمَّةُ عَلَى حَكْمٍ مِنَ الْأَحْكَامِ  
إِلَّا بِحُجَّةٍ تَوْجِبُ الْعَلَمَ، لِأَنَّ مِنْ حِمْلَةٍ الْمُجْمِعِينَ مَنْ لَا يَحُورُ  
عَلَيْهِ الْخَطَأُ، وَلَا تَرُكُ الْوَجِبِ، فَإِذَا ظَهَرَ بَيْنَهُمْ خَيْرٌ وَاحِدٌ وَعَمِلُوا  
بِمَا يُوَدِّقُ مَضْمُونَهُ \* فَلَيْسَ يَحُورُ أَنْ يَقْطَعَ عَنِ أَنْ حَمِيمَهُمْ إِنَّمَا  
عَمِلَ لِأَحْلِهِ، لِتَمَلُّهِ الَّتِي ذَكَرْنَاهُ، وَإِنْ كُنْ مُوْتَرّاً يَوْجِبُ الْعَلَمَ  
وَلَمْ يَظْهَرْ سِوَاهُ بَيْنَهُمْ، فَلَا أَوْلَى أَنْ يَكُونَ عَمَلُهُمْ لِأَحْلِهِ وَ  
مُجَاهِلُهُمْ فِي عِدَّةٍ كَوْنِ لِإِجْمَاعٍ حُجَّةٌ يَقُولُونَ: يُمْكِنُ أَنْ يَكُونُوا  
دَهَوُوا إِلَى ذَلِكَ الْحَكْمِ الْمَحْصُوصِ لِأَحْلٍ خُتْمَادِ أَذَاهُمْ إِلَيْهِ، أَوْ  
لِأَحْلٍ خَيْرٍ آخَرَ أَلَمْ يَظْهَرْ بَيْنَهُمْ، الْإِسْتِفَادَةُ بِالْإِجْمَاعِ عَنْهُ، فَلَا يَجِبُ  
الْقَطْعُ عَنِ أَنَّهُمْ عَمِلُوا لِأَحْلٍ هَذَا الْخَيْرِ الطَّاهِرِ، وَهَذَا مِنْهُمْ قَرِيبٌ.

١ - ب : ان

٢ - ب : جتمع

٣ - ب : لعمري

٤ - ب : جملة

٥ - ب : وج : ودا

٦ - ب : لعل

٧ - هكذا في النسخ، ولعل الاصل «غريب».

٨ - لعل

## فصل في هل يجوز أن يجمعوا على الحكم من طريق الاجتهاد أو لا يجوز ذلك؟

اعلم أن هذه المسألة فرع عن القول بصحة الاجتهاد، وأنه طريق إلى العلم بالأحكام، وأن الله تعالى قد تعهدنا به، ومن دفع العبادة بالاجتهاد، وإن كان طريقاً إلى العلم بالأحكام، لا كلام له في هذا الفرع، استدلى على أن الاجتهاد في الشريعة باطل، عند تلويح إلى الكلام فيه، بدون الله تعالى، ومشيته، وإيماء بتكليف هذه المسألة من دعوى إلى عبادة بالاجتهاد. وليس لأحد أن يقول: إنه لا يجوزون، وإن لم يتعذر بالاجتهاد، أن يجمعوا، فيحظر على حكم من الأحكام من جهة الاجتهاد.

- |                  |                   |
|------------------|-------------------|
| ١- ح ولي         | ٢- ر : دلة        |
| ٢- ب وج ولاحكام. | ٤- الف وج - تعالى |
| ٥- ج : و         | ٦- ب : له         |
| ٦- ج + و         | ٨- ب وج يجوز.     |
| ٩- الف : لم      | ١٠- ب : يبعد      |
| ١١- ب : و        | ١٢- ج : يجمعون.   |

قُلْنَا. يَتَمَعُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ إِجْمَاعُ مُبْهَمٍ عَلَى الْخَطِّ، وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُمْ لَا يُجْمَعُونَ عَلَى خَطٍّ. لِأَنَّ فِي حَمْلِهِمْ مَنْ لَا يَحْزُرُ عَلَيْهِ اتِّحَاطًا، وَإِذَا كَانَ بَيْنَ الْأُثْمَةِ اخْتِلَافٌ فِي صَحَّةِ الْإِحْتِهَادِ، وَأَنَّهُ طَرِيقٌ إِلَى الْعِلْمِ، بَطُلَ تَقْدِيرُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ. لِأَنَّ الْإِجْمَاعَ إِذَا كَانَ هُوَ إِجْمَاعُ جَمِيعِ الْأُثْمَةِ، وَفِيهِ مَنْ يَبْقَى الْقَاسُ وَالْإِحْتِهَادُ، فَلَا سَبِيلَ إِلَى أَنْ يَكُونُوا مُجْمَعِينَ، وَهَذِهِ حَالَتُهُمْ، عَلَى حَكْمٍ وَاحِدٍ مِنْ طَرِيقِ الْإِحْتِهَادِ.

واعتلال المجاميع في هذا الموضع بقولهم "إن عامة القياس  
قد شاقص، وتستعمل القياس وهي لا تشعُر" تمثل منهم بالباطل،  
لأن هذا إن حار، بأنه يحوز على واحد ولاثنين، ولا يحوز  
على الجمعة التي تحصل، وتعالى، وتشين شعر في التدقيق  
والتحقيق، وهذا رمي منهم ليقوم بالعمه، وقته الفطية

ج : لفظاً

٢- ح : - هو

۵۔ بوج حالہم

لا لعل ي

— 5 —

١ : ج : عيسى +

— ۱۱۱ —

المحضر

من يحالف في حبر الواحد أن يجمع على حكم من الأحكام  
لأحيه في موضع من المواضع، فالتساؤلان واحدة.

فإن العموم، وبث وقع خلاف في أن وضع الأدلة يقتضي  
الاستعراق، ولا خلاف في أن العرف الشرعي يقتضيه، ومن ارتكب  
أنه لا عرف في العموم لمعنى ولا شرعي لا يصح أن يستدل  
بصاحب العموم، بل بقريته ودلالة

فأما تنق من أنى الإجماع على الحكم من طريق الاجتهاد  
بأن إجماع مقطوع به، وما طريقه الاجتهاد لا يقطع عنه،  
فتبس شيء، لأنه غير متسليم أن يصير على بعض التوجيه ما ليس  
بمقطوع به مقطوعاً عنه، ويتغير الحال فيه، لأن الحكم إذا حكم  
بما طريقه لاجتهاد، فنصى حكمه لقطع وإن كان لأصل لدى  
هو الاجتهاد ليس بمقطوع به.

فأما ادعائهم في أحكام كثيرة أنهم ائتموا عليها من طريق  
الاجتهاد، كإجماعهم على قتال أهل الردة بعد الاختلاف، وأن



الاتفاق لا وحة له إلا لاجتهاد ، و كذلك الاتفاق على إمامة  
أبي بكر بعد اختلاف ، وطريقها الاجتهاد ، فليس يترضى ، ومن  
أين لهم أن الاتفاق على قتال أهل الردة لم يكن إلا عن اجتهاد ،  
وله وحة في نصوص القرآن قد تفتق بها ؟ و أما إمامة أبي بكر  
فإذا سلم الإجماع باطلا وظاهرا عنها ، فمير متمم أنه غير  
اجتهاد ، والبكرية ترغم أنها كانت عن نص من الرسول - ع -  
على إمامته .

و أحد كثيرا من مصنفى أصول الفقه يمتنع من القول  
بحوار أن تجمع الأمة على شيء تحيها أو تقليدا وفي الفقهاء  
من يجيز ذلك ويصرح بأن إجماعهم قد يكون نارة عن  
توقيف ، و أخرى عن توفيق ، و على أصولهم يجب أن يكون

- ١ - ب - كاجماعهم - ج - ع
- ٢ - الف - قد ملن - ج - د ح طاب
- ٣ - ح - سلم
- ٤ - ج : نفس
- ٥ - الف : يسمع
- ٦ - الف : تحيها
- ٧ - ب : يحمر
- ٨ - ج - واحدا كثيرا
- ٩ - الف : يسمع
- ١٠ - ج : يجمع
- ١١ - ب : يحمر
- ١٢ - ب : ن
- ١٣ - ب : ن
- ١٤ - ب - قد يكون

ذَلِكَ حَائِزًا لَا يَتَّعِ مِنْهُ مَالٌ ، وَإِذَا حَارَ الْأَحْطَا عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ، وَحَازَ أَنْ يَقْتَمَ اللَّهُ - تَعَالَى - فِي جَمَاعَتِهِمْ خِلَافَ ذَلِكَ ، وَحَازَ - أَيْضًا - أَنْ يَكُونَ قَوْلُ كُلِّ وَاحِدٍ يُسَوِّعُ مُحَالَفَتَهُ ، وَلَمْ يُحَازْ ذَلِكَ فِي الْجَمَاعَةِ ، فَلَا جَازَ أَنْ يَجْمَعُوا عَلَى أَنْقُولِ الْبَهْجَةِ ، وَالتَّقْلِيدِ إِمَّا مِنْ كِتَابِهِمْ ، أَوْ مِنْ بَعْضِهِمْ ، وَبِوَحْيِ اللَّهِ - سُجَّاهُ - وَتَعَالَى - اتِّبَاعَهُ ، وَكَوْنَهُ حُجَّةً ١٢ ، لِأَنَّ الْمَعُولَ هُوَ مَا يَقْتَمُهُ اللَّهُ - سُجَّاهُ - مِنْ الْمَصْلَحَةِ ، وَهَذَا مِمَّا لَا انفصال لهم عنه .

فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ لَا يَنْزِمُكُمْ أَنْتُمْ مِثْلُ ذَلِكَ ، وَأَنْتُمْ تَقْوُونَ  
أَنَّ الْأَجْمَاعَ حُجَّةً ؟

قُلْنَا يَحْزُزُ أَنْ يُجَبَّ وَيُقْتَمَ كُلُّ مَنْ عَدَا الْإِمَامَ ، وَفَمَا الْإِمَامُ  
نَفْسُهُ ، وَفَدَتْ لَا يَحْزُزُ عَلَيْهِ ، لَا تَقْسَحُ ، وَالتَّقْيِجُ ١١ قَدْ أَقْتَمَهُ مِنْهُ لِعَصْمَتِهِ ١١ ،  
فَإِنَّ الْعَرْقَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ فِي ذَلِكَ ١٢

١ - ب : واحد ، يحى واحد ، ح : ج - التخصيص ب : (بها) .

٢ - لف بالقيين ، ج : لرميه .

٣ - ب : وح - اسم ، ب : لا .

٤ - ب : سعت - ٨ - ب : وج : عدد .

٥ - ب : - كل - ١٠ - ب : المسح .

١١ - الف : لخصه ، ١٢ - ب : في ذلك .

## فصل في القول إذا ظهر بين الصحابة ولم يعرف له مخالف كيف حكمه

اعلم أن القول إذا ظهر وانتشر، ولم يكن في الأمة إلا قائل به<sup>١</sup> وعامل عليه، أو يصح أن يكون ذلك لقول<sup>٢</sup> قولاً له، حتى لو اشتقني، لم أفت إلا به<sup>٣</sup>، وأو حكم<sup>٤</sup> لم يحكم إلا به، فهو<sup>٥</sup> الإجماع الذي لأشبهه في أنه حجة<sup>٦</sup> وحج<sup>٧</sup> قاطع إذا انتشر القول. ولم يكن فيه إلا قائل به، أو ساكت عن التكبر عليه، فقد اختلفت الشئ فيه<sup>٨</sup> ذهب أكثر الفقهاء وأبو علي الحجة<sup>٩</sup> إلى أنه إجماع وحجة، وذهب أبو هاشم وجماعة من الفقهاء إلى أن ذلك حجة، وإن به نكر إجماع، وقال آخرون<sup>١٠</sup> من الفقهاء ليس ذلك بحجة ولا إجماع، وبه ذهب كثير من أهل الظاهر، وهو مذهب أبي عبد الله المصري، وهو الصحيح الذي لأشبهه فيه.

١ - لم - نعم . ٢ - لم - من طريقه ، حتى دليل به .

٣ - ب - قوله . ٤ - ح - فهم .

٥ - لم - + أو ساكت . ٦ - ب - + .

٧ - ح - حجة . ٨ - لم - هو .

٩ - ب - + الحسن .

وإنما قلنا أنه الصحيح دون ما عداه، لأن السكوت عن  
 الإنكار لا يدل على الرضا به، لأنه قد يكون لأمر مَحْصِفَةٍ،  
 ودواعٍ مُبَانِيَةٍ، مِنْ تَقِيَةٍ، وَرَهَةٍ، وَهَنَةٍ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ  
 الْأَسْبَابِ الْمُتَعَادَةِ فِي مَثَلِهِ، وَإِنَّمَا يَقْتَضِي الرِّضَا إِذَا عَلِمْنَا أَنَّهُ لَا وَحَةَ لَهُ  
 إِلَّا الرِّضَا، وَلَا سَبَبَ لَهُ يَقْتَضِيهِ سِوَاهُ، وَإِذَا أَمْ يَدُلُّ الْإِمَّاكُ عَنْ النُّكْرِ  
 عَنِ الرِّضَا، فَلَا دَلَالَةَ فِيهِ عَنِ وَقُوعِ الْإِجْمَاعِ وَمِنْ رَأَى مِنْ  
 يَطْمُنُّ عَنِ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ أَنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ يَقُولُ رَأْدًا عَلَى  
 مَا دَكَرْنَا إِنْ الْإِمَّاكُ عَنِ النُّكْرِ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ الْفِعْلَ  
 أَوْ الْقَوْلَ لَيْسَ بِمُنْكَرٍ، وَقَدْ يَحُورُ أَنْ لَا يُنْكَرَ الْقَوْلُ عَلَى قَائِدِهِ،  
 لِأَحْلِ أَنَّهُ صَوَابٌ مِنْ أَقْبَائِهِ، وَإِنْ لَا يَكُنْ عَمْدٌ مِنْ أَمْسَاكَ عَنْ  
 النُّكْرِ صَوَابًا فِي حَقِّهِ، وَقَدْ يُسْتَصْوَبُ عَمْدُ أَهْلِ الْإِحْتِهَادِ بَعْضُ  
 الْأَفْعَالِ مِنْ غَيْرِهِ، وَإِنْ نَحْنُ نَعْتَقِدُ أَنَّهَا صَوَابٌ فِي حَقِّهِ، وَمَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ.  
 وَمَنْ لَا يَرَى صِحَّةَ الْإِحْتِهَادِ لَا يُفْضِلُ بِهَذَا الْفَصِيلِ، فَإِذَا كَانَتْ

- |                           |                     |
|---------------------------|---------------------|
| ١ - الف: دوعي             | ٢ - الف: من         |
| ٣ - ح: له                 | ٤ - ح: على          |
| ٥ - ب: إلى                | ٦ - ب: من           |
| ٧ - ب و ج: هي             | ٨ - الف: يقول والله |
| ٩ - ب - ما ذكرناه، ناديسا | ١٠ - ب و ج: هذا     |

ترك النكير لا يدل على إرضاء ، فلا يجب أن تستفيد منه ، وإذا  
لم يقطع عنه ، فلا إجماع في ذلك ، ولا حجة

فأما تعويض أبي هاشم وغيره في أنه حجة وإن لم يكن إجماعاً  
على أن الفقهاء يعتمدونه ، ويعوانونه ، ويحتجون به ، فليس  
بشيء ، لأنه غير مستبرأ من أن جميع الفقهاء يحتجون به ، ثم لو  
سئمت ذلك ، لم يكن في معيهم حجة ، لأن تقليدهم غير حائز .

ومما طعن به على هذه الطريقة زائدة في ما ذكرناه أن قيل :  
الإسناد عن نكير لا يدل على التصويب ، لأنه غير متكرر أن يكون  
المتسبك شاكاً في كون ذلك منكراً ، أو مؤثماً ، وإنما يجب  
أن يكرر المنكر إذا علمه منكراً

١٠

وما يدل على هذه الطريقة في أنه لا يجوز أن يتقرر لفرض  
و يمتد الزمان على هذا لشك و توقف ، ليس بمفيد أيضاً ، لأن  
الشك قد يجوز أن يستمر لاستمرار أسماه ، ولصحة الدواعي إلى  
تحقيق المسألة ، و لا قطع على الحق فيها ، وكل هذه الأمور التي

١ - ب و ح يستفده . ٢ - ح : العول .

٣ - ح - . ٤ - لف فلان .

٥ - لف تصعب . ٦ - الف - الله

يَتَعَدَّلُونَ بِهَا تَقْرِيبَاتٍ لَا تَقْضِي قَطْعًا، وَلَا تَوْجِبُ عِلْمًا

## فصل في حكم القول إذا وقع من الصحابي ولم يظهر ولم يعرف له مخالفة

اعْلَمْ أَنَّ فِي الْفَقْهَاءِ مَنْ يُحَرِّى هِدْيَ الْمَسْأَلَةِ مُحَرِّى الْإِحْمَاعِ،  
• وَهَذَا عِبْدٌ حَدَّثَ، لِأَنَّ الْقَوْلَ إِذَا لَمْ تَقْعُرْ أَثْمَةً سَمَاعٍ كَثِيرٍ وَاحِدًا  
مِنَ الْعُلَمَاءِ لَهُ، وَخَوَازِنَا أَنْ يَكُونَ فِيهِمْ مَنْ لَمْ يَسْمَعْهُ، فَكَيْفَ  
يَقْطَعُ عَلَى رِضَاهُمْ بِهِ، أَوْ وَجوب إكباره عَلَيْهِمْ وَهُمْ لَمْ يَسْمَعُوهُ؟  
وَأَمَّا يَتَّقِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِذَا نُقِلَ فِي الْحَدِيثِ قَوْلٌ وَحْدًا، وَأَمَّا يُنْقَلُ بِسِوَاهُ،  
وَحَسْبُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْحَقُّ، لِأَنَّ الْحَقَّ أَوْ كَانَ فِي غَيْرِهِ، لَنُقِلَ،  
كَمَا يُقَالُ هَذَا. وَذَلِكَ - يُصَحِّحُ - لَا يَتَرَمَّ، لِأَنَّهُ لَا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ  
• الْحَقُّ فِي هِدْيِ الْمَسْأَلَةِ دَعَاؤُهُ دَاعٍ إِلَى أَنْ يُقْتَى بِالْحَقِّ فِيهَا، فَلَا  
يُنْقَلُ قَوْلُهُ، لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ قَوْلٌ يَجِبُ بَقِيَّتُهُ، فَبِإِنْ قَدَّرَ أَنَّ الْحَاجَةَ  
مَاسَّةً، وَالِدَّوْعَى مُتَوَقِّرَةً إِلَى قَوْلِ الْحَقِّ فِيهَا، وَمَعَ هَذَا لَمْ يَطْهَرِ

٢ - ب و ج : اتفق -

١ - ب و ج : يقتضى -

٤ - ج : قال -

٣ - ب و ج : أحد -

٥ - ب و

إِلَّا قَوْلَ وَاحِدٍ، فَلَا بُدَّ مِنْ شَرْطِ آخَرٍ زَائِدٍ عَلَى مَا ذَكَرْتُمْ، وَهُوَ  
أَنْ لَا يَكُونَ الْمُنْجَقُ مَانِعٌ مِنْ إِطْهَارِ الْحَقِّ، لِأَنَّا إِنْ حَوَّزْنَا أَنْ  
يَكُونَ هَذَا مَانِعٌ، لَمْ يَقْطَعْ عَلَى أَنَّ الْحَقَّ فِيمَا ظَهَرَ، دُونَ مَا لَمْ  
يُظْهَرْ، وَهَذِهِ جَمَلَةٌ كَافِيَةٌ.

### ٥ فصل في هل يجوز مع اختلاف الصحابة اتباع بعضهم دون بعض

اعْتَمِدَ أَنَّهُ قَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ مِنَ الْمُفْقَهَاءِ، وَغَيْرِهِمْ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ  
تَأْخُذَ مَعَ اخْتِلَافِ الصَّحَابَةِ بِقَوْلِ بَعْضِهِمْ دُونَ بَعْضٍ، وَحَوَّزُوا  
- أَيْضًا - لِنَعْلَمِ أَنْ يُقْبَلَ مَنْ هُوَ أَعْتَمِدَ مِنْهُ، وَامْتَنَعَ آخَرُونَ مِنْ  
ذَلِكَ كَيْفَهُ، وَذَهَبُوا إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِمَنْ يَتِمَكَّرُ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَنْ  
يُقْبَلَ غَيْرُهُ، وَأَنْ يَتَّبِعَهُ بِغَيْرِ دَلَالَةٍ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذِهِ

١- ج: لا يحق

٢- ب: لا يصح

٣- هذا هو الصواب، لكن في نسخة و ج تأخذ ببيعة الصحابة، وفي نسخة أ ب لا نفقة معينة

٤- أ ب: لا يصح

٥- ج: لا يصح

الْمُسَائَلَةُ مُنْتَهَى عَلَى الْقَوْلِ بِصَحِّهِ الْإِجْتِهَادُ، وَإِنْ كُنَّ مُتَحْتَجِدِينَ مُصِيبًا،  
وَأَنَّ الْحَقَّ لَيْسَ فِي وَاحِدٍ مِنَ الْأَقْوَالِ. وَإِذَا كُنَّا لَا نَذْهَبُ إِلَى هَذَا  
الْأَصْلِ؛ فَلَا مَقْصِدَ لِكَلَامٍ فِي التَّفْرِيعِ عَلَيْهِ وَقَدْ أَتَمَّعَ كُلُّ مَنْ  
تَقَى الْقِيَاسَ وَالْإِجْتِهَادَ فِي الشَّرِيعَةِ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَا يَحْجُوزُ. وَالدِّي  
نَذْهَبُ<sup>١</sup> إِلَيْهِ أَنَّ عَنَّا السَّمْعَاتِ أَدَلَّةٌ قَاطِعَةٌ تَوْحِبُ الْعِلْمَ كَالْعَقَائِدِ، \* [١٢٠]  
وَكَمَا لَا يَحْجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَقْبَلَ عَيْرَهُ فِي الْعَقَائِدِ، كَذَلِكَ لَا يَحْجُوزُ  
فِي السَّمْعَاتِ، فَالْعِلَّةُ الْجَامِعَةُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ أَنَّهُ مُمَكِّنٌ مِنْ أَنْ  
يَكُونَ<sup>٢</sup> كَأَعْلَامٍ بِالطَّرِيقِ وَالْفَحْصِ، وَإِذَا تَمَكَّنَ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَحْزَلْهُ  
التَّقْلِيدُ، وَإِنْ جَازَ إِمْتِنَانُ تَقْلِيدِ الْعِلْمِ لِأَنَّهُ لَا يَتِمَّكُنُ<sup>٣</sup> مِنْ الْعِلْمِ،  
وَلَا يَتِمَّكُنُ مِنْهُ أَعْلَامٌ وَفِي هَذَا الْقَدْرِ كَهَيْئَةٍ. ١٠

بَابُ الْكَلَامِ فِي الْقِيَاسِ وَمَا يَتَّبَعُهُ وَيُلْحَقُ بِهِ.

فَصْلٌ يُحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيمِهِ

اعْلَمُوا أَنَّ الْخِلَافَ فِي الْقِيَاسِ لَنَا كَانَ إِنَّمَا يَقَعُ بَيْنَ مَنْ حَقَّقَهُ

١- القلوب: يدع. ٢- الباب: على أن

٣- ج: تكون. ٤- ب: يسكن.

٥- ب: - ولا مما: ناسخا.



دليلاً شرعياً يدل على الأحكام الشرعية كما نصوص ، و بين من يعنى  
 صكوته بهديه نفسه ، و حسب أن يقدم<sup>٢</sup> أمام ذلك ، الكلام في أن  
 الأحكام الشرعية لا تدعى منها من دليل ، ثم تبيين<sup>٣</sup> هل يصح كون  
 القياس دليلاً على الأحكام الشرعية ، أو لا يصح ذلك ، وإذا صح ؛  
 هل ثبت كونه دليلاً ، أو لم يثبت ، لأن أدلة لشرع على إجماع<sup>٥</sup>  
 واختلاف هي الكتاب و السنة المقطوع بها و الإجماع و أخبار  
 الآحاد و القياس ، و لا خلاف في أن الكتاب و السنة المقطوع بها دلالة  
 على الأحكام ، و قد دللنا على أن الإجماع - أيضاً - كذلك .  
 و دللنا في باب الكلام في الأخبار على أن حرر الواحد ليس بدليل  
 شرعي ، و إن حار في العقل أن يكون كذلك . و سندل على<sup>١٠</sup>  
 أن القياس - أيضاً - ليس بدليل على الأحكام ، و إن حار في العقل  
 - لو تعد الله به - أن يكون دليلاً . و لا تد من الرد على من  
 حالف في أنه لا تد في كل حكم شرعي من دليل عليه .

٢- ب : بقده .

ح - أحكام .

٤ ح : - صح هل

٢- ح سين

٦- ب و ج : عليها الف : + عليه .

٥- الف و ب : اجتماع .

فصل في أنه لا يجوز أن يقوض الله - تعالى - إلى النبي  
 -ع-<sup>٢</sup> أو العالم أن يحكم في الشرعيات بما شاء إذا علم  
 أنه لا يختار إلا الصواب

إعتمد أن الصحيح أن ذلك لا يجوز . ولا بد في كل حكم  
 • من دليل ، و<sup>١</sup> لا يرجع إلى اختيار العالم<sup>١</sup> ، والعلم بأنه لا يختار  
 إلا الصواب غير كاف في هذا الباب . وحالف موسى<sup>٢</sup> بن  
 عمران في ذلك<sup>٣</sup> ، وقال لا فرق بين أن يرض الله<sup>٤</sup> على الحكم<sup>٥</sup>  
 وبين أن يعتم أنه لا يختار إلا ما هو<sup>٦</sup> المصلحة<sup>٧</sup> ، فمقوض ذلك  
 إلى<sup>٨</sup> اختياره .

وأيدي استدلل به في الكتب على هذه المسألة أنه لا بد في  
 ١٠ الشرع من دلالة تميزه المصالح من الفساد . واختيار المكلف  
 يجوز أن يتناول المعسدة ، كما يتناول المصلحة<sup>٩</sup> ، فلا تميز<sup>١٠</sup> فيه .

١- الف - أى

٢- ع - ع

٣- الف - و

٤- الف : العالم .

٥- الف : موسى .

٦- ج : + ولا فرق .

٧- الف - الله : ج - له .

٨- ج : + و يبين .

٩- الف - ما هو .

١٠- الف : - إلى .

١١- الف : يتميز : ج : تميز .

و رُبَمَا حَمَلُوا ذَلِكَ عَلَى الْأَحْبَارِ وَ أَنَّهُ كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ  
يَتَّبَعَ مِنْهُ الْأَحْبَارُ بِغَيْرِ دَلَالَةٍ مُتَقَدِّمَةٍ بِالْصَدَقِ دُونَ الْكَذِبِ ، فَكَذَلِكَ  
الْأَحْكَامُ ، لَا يَجُوزُ أَنْ تَتَّبَعَ مِنْهُ بِغَيْرِ دَلَالَةٍ تُفَيِّرُ الصَّلَاحَ مِنَ  
الْفَسَادِ .

و رُبَمَا ٢ أَلْزَمُوا ٣ اخْتِيَارَ النَّسْرِ - ص ح - بِغَيْرِ مُعْجَزَةٍ وَلَا  
دَلَالَةٍ ، بَأْسَ يَتَّبِعُ آتَا لَا يُحْضَرُ إِلَّا مَنْ هُوَ نَبِيٌّ ٤ .

و هَذَا انْقَادُ غَيْرِ كَيْفٍ ، لِأَنَّ ٥ لِمَنْ خَالَفَ أَنْ يَقُولَ إِنَّ  
هَيْهَاتَا دَلَالَةٌ مُتَقَدِّمَةٌ ، وَهِيَ قَوْلُهُ - تَعَالَى - لَهُ ٦ . قُلْ مَا بَشَرْتُ ، فَقَدْ  
عَلِمْتُ أَنَّكَ لَا تَقُولُ إِلَّا أَصْوَابَ ٧ ، لِأَنَّهُ قَدْ أَمَرَ بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ  
مِنَ الْخَطَا ، كَمَا أَمَرَ بِالنَّصِّ عَلَى الْحُكْمِ بِعَبِيهِ ، وَ إِنَّمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا  
أَنْ أَحَدَهُمَا مُجْمَلٌ وَ الْآخَرُ مُفَصَّلٌ

و رُبَمَا ارْتَكَبُوا فِي الْأَحْبَارِ مَا ارْتَكَبُوهُ فِي الْأَحْكَامِ ، وَ  
فِي تَمَيُّزِ سَبْيٍ مِنَ الْمُسْتَبَى ، وَ ابْسَ إِذَا فَرَّقَ مُوَيْسُ ٨ بَيْنَ الْأَحْبَارِ

١ - ب و ح : تنق . ٢ - ب : اما .

٣ - ب : اذ : التزموا . ٤ - الف : لبي .

٥ - ب و ح : و ، سجاى لان . ٦ - الف : له .

٧ - الف : و . ٨ - الف : يونس .

عَنِ الْأَحْكَامِ وَبَيْنَ عِبْرَتِهَا مِنَ الْأَخْبَارِ لَمْ يَحْزَ لِعِبْرَتِهِ أَنْ يُسَوَّى  
بَيْنَ الْكَلِّ ، وَلَا تَنَاقُصَ ٢ .

وَقَدْ كُنْتُ تَصَرُّتُ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ فِي كُتُبِي ، يَا أَبَا قُلْتُ ، إِذَا  
حَقَّقْتُمْ أَمَارَةَ كَوْنِ الْحَكْمِ صَلَاحًا وَصَوَابًا الْإِخْتِيَارَ ٣ لَهُ ، حَقَّقْنَا  
الْكَلَامَ فِي نَمْسِ الْإِخْتِيَارِ ٤ . فَقَوْلُ ٥ . الْإِخْتِيَارُ فِعْلُهُ ٦ ، وَ يُمَكِّنُ ٧  
عِنْدَهُ أَنْ يَكُونَ قَبِيحًا ، إِذَا تَعَمَّقَ يَتَسَحَّجُ ، كَمَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ  
حَسَنًا ، فَيَأْتِي شَيْءٌ يَأْمَنُ ٨ فِي هَذِهِ الْإِخْتِيَارِ أَنْ يَكُونَ قَبِيحًا ، وَ  
هُوَ إِذَا أَقْدَمَ ٩ عَلَيْهِ مُحَاطَرٌ ، لِأَنَّهُ ١٠ يُجَوِّزُ كَوْنَهُ قَبِيحًا ، وَ الْإِقْدَامُ  
عَلَى مَا يُجَوِّزُ أَنَّهُ عُلُ كَوْنَهُ قَبِيحًا ١١ كَالْإِقْدَامِ عَلَى مَا يُفْتَمُّهُ قَبِيحًا  
١٢ فِي التَّحْجِيزِ ؟

فَإِنْ قَالُوا يَأْمَنُ ١٢ مِنْ ١٣ ذَلِكَ يَحْذِرُ اللَّهُ - تَعَالَى - لَهُ ١٤

١- ج :- عن الاحكام .

٢- الف :- بالاختيار .

٣- الف :- بالاجبار .

٤- الف :- فعل .

٥- ب :- مع .

٦- ب :- مع .

٧- ب :- مع .

٨- الف :- مع .

٩- الف :- مع .

١٠- الف :- مع .

١١- الف :- مع .

١٢- الف :- مع .

١٣- الف :- مع .

١٤- الف :- مع .

عَلَى الْحَمَلَةِ أَنَّهُ لَا يَخْتَارُ وَلَا يُقَدِّمُ<sup>١</sup> إِلَّا عَلَى<sup>٢</sup> الْحَسَنِ .  
 قُلْنَا : هَذَا الْخَرُّ إِنَّمَا يُفِيدُهُ<sup>٣</sup> حَسَنٌ مَا يُقَدِّمُ<sup>٤</sup> عَلَيْهِ بَعْدَ فَعْلِهِ  
 لَهُ ، وَاخْتِيَارِهِ إِنَّمَا<sup>٥</sup> ، وَهُوَ يَحْتَاجُ إِلَى أَمَارَةٍ مُمَيِّزَةٍ قَبْلَ الْإِخْتِيَارِ ،  
 وَ قَبْلَ الْفَعْلِ<sup>٦</sup> ، لِيَسْتَمَيِزَ<sup>٧</sup> لَهُ الْقَبِيحُ مِنْ<sup>٨</sup> الْحَسَنِ قَبْلَ الْفَعْلِ<sup>٩</sup> ،  
 قِيَامُ<sup>١٠</sup> مِنَ الْإِقْدَامِ عَلَى مَا يُجَوِّزُ كَوْنَهُ قَبِيحًا ، وَ إِذَا لَمْ تَتَقَدَّمْ<sup>١١</sup> .  
 أَمَارَةٌ مُمَيِّزَةٌ ، وَ حَقَّقْتُمُ الْأَمَارَةَ لَهُ عَلَى حُسْنِ الْفَعْلِ اخْتِيَارَهُ لَهُ ؛  
 فَمَا يَشَى<sup>١٢</sup> يَأْمُرُ<sup>١٣</sup> فِي<sup>١٤</sup> هَذَا<sup>١٥</sup> لِاخْتِيَارِ أَنْ يَكُونَ قَبِيحًا ، وَلَا  
 أَمَارَةٌ مُمَيِّزَةٌ مَتَقَدِّمَةٌ<sup>١٦</sup> .

فَإِنْ قُلْتُمْ : يَأْمُرُ يُقَالُ لَهُ : قَدْ عَلِمْنَا أَنَّكَ لَا تَفْعَلُ اخْتِيَارًا إِلَّا  
 وَهُوَ حَسَنٌ .

قُلْنَا : هَذَا يَقْتَضِي أَنَّهُ إِنَّمَا يَعْلَمُ حَسَنَهُ بَعْدَ فَعْلِهِ لَهُ<sup>١٧</sup> ، وَهُوَ

١- الف : يقدم تشديد الدال

٢- الف : - على .

٣- ب : يفيد .

٤- ب : و ح تقدم .

٥- الف : لقول .

٦- الف : يشي .

٧- ج : عن .

٨- ج : - الفعل

٩- الف : فاعل .

١٠- ج : تقدم

١١- الف : يأمر .

١٢- ب : في .

١٣- ب : هذه .

١٤- ب : له

إِذَا قَعَنَهُ رَأَى التَّكْلِيفَ عَنْهُ فِيهِ ، وَ هُوَ قَبْلُ أَنْ يَقْعَلَ مُكْتَفٍ لِأَنْ  
يَقْعَلَ الْحَسَنَ وَالصَّالِحَ ، فَيَأْتِي شَيْءٌ تَمَرُّ لَهُ قَبْلُ الْفَعْلِ مَا هُوَ  
صَالِحٌ مِنْ غَيْرِهِ ؟ ، أَوْ لَيْسَ هَذَا يَقْتَضِي إِقْدَامَهُ عَلَى مَا لَا يَأْمَنُ أَنْ  
يَكُونَ قَبِيحًا ؟ .

وَلَمَّا تَأَمَّنْتَ هَذَا الْكَلَامَ ، وَحَدَّثْتَهُ غَيْرَ كَافٍ ، لِأَنْ لِمُحَاوَلَةِ  
أَنْ يَقُولَ : الْعَرَضُ أَنْ يَأْمَنَ الْمُكْتَفِ مِنْ أَنْ يَقْعَلَ قَبِيحًا ، أَوْ مَفْسَدَةً  
فَيَسْتَحِقُّ الدَّمَ ، \* فَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ أَنْ يُجْعَلَ لَهُ عَلَى ذَلِكَ أَمَارَةٌ  
قَبْلَ أَنْ يَقْعَلَ . وَ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ الْأَمَارَةُ عَلَى ذَلِكَ هِيَ نَفْسُ  
الْفَعْلِ ؟ . وَ عَلَى الْأَوْحَاشِ حَمِيمٌ هُوَ آمِنٌ مِنْ فَعْلِ الْقَسْحِ ، وَيَتَخَصَّصُ  
مِنْ الدَّمَ . وَ لَيْسَ يَحْتَاجُ مَا قَبْلَ مِنْ أَنْ الْأَمْرَ إِذَا لَمْ تَتَقَدَّمْ  
الْفَعْلَ ، كَانَ مُقَدِّمًا عَلَى مَا لَا يَأْمَنُ أَنْ يَكُونَ قَبِيحًا ، لِأَنَّهُ قَبْلُ  
أَنْ يَقْعَلَ ، مَتَى قَبْلَ لَهُ قَدْ عَمِيَ أَنَّكَ لَا تَحْتَرُ إِلَّا الْحَسَنَ ،  
فَهُوَ آمِنٌ مِنَ الْإِقْدَامِ عَلَى الْقَسْحِ قَبْلُ الْفَعْلِ أَوْ بَعْدَهُ ، عَيْنُ أَنْ

١ - ب و ج : نفس . ٢ - ب : متى

٣ - ب : فعل ، بجاء ن يفعل . ٤ - ب و ج : يكون .

٥ - ب - ج : من . ٦ - ج : أن .

٧ - ج : يتقدم . ٨ - ب : متقدم .

٩ - ب : يأمن . ١٠ - ج : يحتار .

١١ - ج : فعل

ذلك و إن حاز في الفعل الواحد أو الإثنين ، فمن يجوز أن يكون  
 المعلوم من حاله في كتي أفعاله أنه لا يختار منها<sup>١</sup> إلا ما هو حسن  
 و مصلحة من غير ماره مميّزه متقدّمه ، كما لا يجوز أن يكون  
 المعلوم من حاله أنه لا يقع منه أبداً إلا الفعل لمحكم اتفاقاً من  
 غير علم<sup>٢</sup> تقدّم . و لهذا يجوز في الأمر أن يقع منه<sup>٣</sup> الحرف<sup>٤</sup>  
 و الإثبات<sup>٥</sup> اتفاقاً ، ولا يجوز أن يكتب الكثير بلا علم متقدّم<sup>٦</sup> .  
 وكذلك لا يجوز من المقصود<sup>٧</sup> أن يأتي بالشعر الكثير أبداً<sup>٨</sup> على  
 سبيل الاتفاق من غير علم له تقدّم<sup>٩</sup> ذلك ، و إن جاز أن يقول  
 أنشئت الواحد و ما حرى مخراه . فصار لكثير محلاً ، و الأيسر  
 محجوراً . فقد نطّل مذهب موسى<sup>١٠</sup> بن عمران على كتي حال<sup>١١</sup> الآية  
 كان يذهب إلى حوار ذلك أبداً سرمداً على سبيل الاتفاق .  
 في قيل : إذ كنتم اعتمدتم في كتب الإمامية في فساد الاختيار

- |                       |                                  |
|-----------------------|----------------------------------|
| ١ - ح : مهم           | ٢ - الف : مع                     |
| ٣ - الف : لمس .       | ٤ - ب و ج : - مه                 |
| ٥ - الف : الحرف .     | ٦ - الف : الامان .               |
| ٧ - ج : معدم          | ٨ - الف : المعجم : ب : المقصود . |
| ٩ - الف : - أبداً .   | ١٠ - ب : - قدم .                 |
| ١١ - الف و ج : يونس . |                                  |

لِلْإِمَامِ عَلَى أَنْ عَصَمْتَهُ تَحِيلُ اخْتِيَارَ الْأُمَّةِ<sup>١</sup> لَهُ، وَابْتِطَلْتُمْ أَنْ يَكُونَ  
الْمَعْلُومُ أَنَّهُمْ لَا<sup>٢</sup> يَخْتَارُونَ اتِّفَاقًا إِلَّا الْمَعْصُومَ بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ الَّتِي  
طَعَنْتُمْ الْآنَ فِيهَا، فَجَبِبُ حِوَارُ اخْتِيَارِ الْإِمَامِ مَعَ عَصَمَتِهِ.

قُلْنَا يُمْكِرُ أَنْ يَقُولَ هُنَاكَ. إِنَّمَا إِذَا قَدَرْنَا أَنْ يَقُولَ اللَّهُ - تَعَالَى -  
إِلَى كَيْفِهِ اخْتِيَارَ الْإِمَامِ: «قَدْ عَلِمْتُ أَنَّكَ لَا يَقَعُ مِنْكَ إِلَّا اخْتِيَارُ  
الْمَعْصُومِ» إِنْ هَذَا هُوَ نَصُّ عَلَى الْإِمَامِ، وَإِنْ كَانَ بِوَسْطَةِ، وَ  
إِنَّمَا تَمْنَعُ<sup>٣</sup> مِنْ اخْتِيَارِ الْمَعْصُومِ<sup>٤</sup> مِنْ غَيْرِ اسْتِنَادٍ إِلَى هَذَا النَّصِّ  
عَلَى أَنْ هَذَا<sup>٥</sup> إِنْ اتَّفَقَ فِي بَعْضِ الْأُثْمَةِ لَا يَحْجُوزُ أَنْ يَتَّفِقَ فِي كُلِّ  
إِمَامٍ، كَمَا قُلْنَا فِي الْكِتَابَةِ، وَنَطْمِ الشَّعْرِ، وَ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ وَ  
أَمَّا<sup>٦</sup> إِرَامُهُمْ<sup>٧</sup> الْإِخْبَارُ<sup>٨</sup> عَنِ الْعَائِمَاتِ<sup>٩</sup> بِالتَّصَدِيقِ اتِّفَاقًا، مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ،  
وَ اخْتِيَارَ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ غَيْرِ مُعْجِزٍ<sup>١٠</sup>، فَتُمْكِنُ أَنْ يَنْتَزِعُوا ذَلِكَ فِي  
الْقَلِيلِ دُونَ الْكَثِيرِ، وَ الْمَرَّةِ<sup>١١</sup> الْوَاحِدَةِ دُونَ الْمَرَّاتِ، كَمَا قُلْنَا  
فِي الْكِتَابَةِ وَ غَيْرِهَا.

- |                           |                     |
|---------------------------|---------------------|
| ١- ب: تحيل اختيار الأئمة. | ٢- ج: لا.           |
| ٣- ج: يسع.                | ٤- ب: أن هذا تناقض. |
| ٥- الب: + الوجه.          | ٦- ب و ج: هما.      |
| ٧- الب: إرأهم.            | ٨- ب: + العائيات.   |
| ٩- ب: لمسات.              | ١٠- ج: صغر.         |
| ١١- ب: الس.               |                     |



وَقَدْ كُنَّا اعْتَمَدْنَا فِي بَعْضِ كُنُتِنَا عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ  
عَلَى أَنَّ التَّكْلِيفَ بِإِلَاحُظَةِ مُمَيَّزَةٍ مُتَقَدِّمَةٍ قَبِيحٌ ، وَإِنْ غَيِمَ الْمُكْتَفِ  
أَنَّ الْمُكْتَفِ تَتَّفِقُ<sup>١</sup> الْإِصَابَةُ مِنْهُ ، وَصَرَبْنَا لِذَلِكَ الْمَثَلَ بِمَنْ  
كَلَّفَ غَيْرَهُ أَنْ يُخَيِّرَهُ مَا فِي التَّبَيُّنِ مِنْ غَيْرِ أَمَارَةٍ .

وَيُمْكِنُ أَنْ يُعْتَرِضَ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ بِأَنَّ الْعِلْمَ بِالْعَوَاقِبِ فِيهَا  
مُتَعَدِّدٌ ، وَ أَكْثَرُ مَا يَحْصُلُ لَهَا عَالِبُ الطَّرِيقِ ، وَ لَيْسَ يَقُومُ هَيْهُنَا  
الظَّنُّ بِمَقَامِ الْعِلْمِ ، وَ لَوْ عَلِمْنَا الْعَاقِبَةَ<sup>٢</sup> ، وَ أَنَّهُ لَا يَخْتَارُ إِلَّا الصَّوَابُ ؛  
حَسَنَ التَّكْلِيفِ .

فَإِنْ قِيلَ : حَكْمُ مَا يَقَعُ بِهِ التَّمْيِيزُ لِلْمُكْتَفِ حَكْمُ الْقُدْرَةِ  
وَ التَّمَكُّنِ فِي وُجُوبِ تَقْدِيمِ ذَلِكَ<sup>٣</sup> عَلَى وَقُوعِ الْعَمَلِ .  
قُلْنَا : يُكْبَرُ أَنْ يُقَالَ : إِنَّ الَّذِي يَقَعُ بِهِ التَّمَكُّنُ فِي الْمَوْجِعِ  
الَّذِي ذَكَرْنَاهُ - أَيْضًا - مُتَقَدِّمٌ ، وَ هُوَ إِعْلَامُ اللَّهِ - تَعَالَى - لَهُ أَنَّهُ  
لَا يَخْتَارُ إِلَّا الْحَسَنَ ، وَ مَا فِيهِ الْمَصْلَحَةُ ، وَ هَذَا دَلِيلٌ مُتَقَدِّمٌ يَقَعُ  
بِهِ التَّمْيِيزُ .

١- ج : - ان المكلف . ٢- ب و ج : يتفق .

٣- ب : العاقبة ، ٢- ب : - حكم القدرة ، تاليفنا .

ثُمَّ اَتَفَرَّقُ بَيْنَ تَقْدِيمِ الْقُدْرَةِ وَالتَّمَكُّينِ وَبَيْنَ تَقْدِيمِ <sup>١</sup> دَلِيلِ التَّمَسُّزِ <sup>٢</sup> وَاصْحُحُ ، لِأَنَّهُ مَتَى لَمْ يَتَقَدَّمِ الْإِقْدَارُ وَالتَّمَكُّينُ ، اسْتَحَالَ وَقُوعُ الْفَعْلِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ دَلِيلُ التَّمَسُّزِ <sup>٣</sup> ، لِأَنَّهُ فَقَدْ تَقَدَّمَ لَا يُخِلُّ بِصَحَّةِ وَقُوعِ الْفَعْلِ .

٥ . ثُمَّ يُقَالُ لِمَنْ سَأَلَ هَذِهِ الطَّرِيقَةُ أَلَيْسَ الْمَذْهَبُ الصَّحِيحُ هُوَ أَنَّ الْمَكْتَفِ لَا يَقْتَضِي أَنَّ الْفَعْلَ وَاجِبٌ عَلَيْهِ قِيلَ أَرَأَيْتَ كَالصَّلَاةِ ، لِأَنَّهُ <sup>٤</sup> يُجَوِّزُ لِاحْتِرَامِ <sup>٥</sup> قَدَرِ تَبَايُهَا ، فَلَا تَكُونُ وَاحِدَةً عِنْدَهُ . وَإِنَّمَا يَقْتَضِي بَعْدَ افْتِرَاقِ مَعْنَاهَا <sup>٦</sup> أَنَّهَا كَانَتْ وَاحِدَةً ، فَقَدْ صَارَتْ أَمَارَةً وَجُوبِ الْفَعْلِ عَلَيْهِ مَتَى جَرَتْ عَنِ مُنْقَدِمَةٍ ، وَلَمْ تَجْرَ مَجْرَى <sup>٧</sup> الْإِقْدَارِ <sup>٨</sup> وَالتَّمَكُّينِ ، قَالُوا <sup>٩</sup> آخَرَى <sup>١٠</sup> الْمَوْضِعِ <sup>١١</sup> الَّتِي اخْتَلَفْنَا فِيهِ هَذَا الْمَجْرَى <sup>١٢</sup> .

١ - ب : تقدم . ٢ - المدوح : التمسز .

٣ - ب : ميث . ٤ - ب : لا يحصى .

٥ - المدوح : لا . ٦ - ج : الاحترام .

٧ - ج : يكون . ٨ - ب : لا .

٩ - ب و ج : بحر مجرهما . ١٠ - ب : الاختلاف .

١١ - ب : لا . ١٢ - ج : مجرى ، معناه فلاحرى .

١٣ - ب : لموضع .

وَقَدْ تَعَقَّقَ مُوسَى<sup>١</sup> فِي نُصْرَةِ قَوْلِهِ بِأَشْيَاءَ .  
 أَوْهَا قَوْلُهُ - تَعَالَى - « كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حَلَالًا لِّنَسِي إِسْرَائِيلَ  
 إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَنِّي فِيهِ » فَأَصَافُ<sup>٢</sup> التَّحْرِيمَ إِلَيْهِ  
 وَثَابِعَهَا مَا رَوَى مِنْ<sup>٣</sup> « ع - لَنَا نَهَى عَنِ التَّعْرِصِ<sup>٤</sup> لِنَسِي<sup>٥</sup>  
 مَكَّةَ » قَالَ لَهُ<sup>٦</sup> الْعَبَّاسُ - رَه - « إِلَّا الْإِذْخِرَ يَا رَسُولَ اللَّهِ » فَقَالَ  
 - ع - : « إِلَّا الْإِذْخِرَ » ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى إِصْافِهِ الْحُكْمَ إِلَى رَأْيِهِ .  
 وَثَابِعَهَا مَا رَوَى مِنْ قَوْلِهِ - ع - : « عَفَّوْتُ<sup>٧</sup> لَكُمْ عَنِ<sup>٨</sup>  
 الْحَبْلِ<sup>٩</sup> » وَ الرَّفِيقُ<sup>١٠</sup> « فَأَصَافُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - انْفِقُوا إِلَى فِيهِ دُونَ  
 الْوَحْيِ .

فَقَالَ لَهُ فِيهِ تَعَقَّقَ بِهِ<sup>١١</sup> وَلَا يَسُ<sup>١٢</sup> يَتَّبِعُ أَنْ يُصَافَ التَّحْرِيمُ  
 إِلَيْهِ - ع - وَ كَانَ عَنْ وَحْيٍ ، مِنْ حَيْثُ كَانَ مُؤَدِّيَ لَهُ إِلَّا مَا وَقَدْ  
 يُصَافُ التَّحْرِيمُ - أَيْضًا - إِلَى الْكِتَابِ ، فَقَالَ : إِنَّ الْكِتَابَ حَرَّمَ

١ - الْوَحْيُ : مُوسَى .

٢ - جِ اسْمُ رَجُلٍ .

٣ - لَف - لَهُ .

٤ - ب : مِنْ السَّبِي مِنْ ، سَجَاةً مِنْ قَوْلِهِ ع .

٥ - ج : عَفَّوْتُ .

٦ - ب : الْحَبْل .

كُذِّبَ وَ كُذِّبَ، وَ إِنْ كَانَ اللَّهُ - تَعَالَى - حَرَّمَهُ وَ يُعَكِّرُ - أَيْضاً -  
 أَنْ يَكُونَ حَرَّمَهُ بِالذِّكْرِ<sup>١</sup> أَوْ بِالْعَيْنِ<sup>٢</sup> وَ قَدْ قِيلَ \* قَوْمٌ \* إِنَّهُ عَيْرٌ  
 مُتَّبِعٌ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ - تَعَالَى - كَتَمَهُ الْإِحْتِهَادُ، وَ آدَاهُ<sup>٣</sup> الْإِحْتِهَادُ  
 إِلَى تَحْرِيمِهِ، فَأُضَافَ التَّحْرِيمُ إِلَيْهِ \* وَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ  
 يَنْتَعِجُ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِهِ مُؤَيِّسٌ \* .

و يُقَالُ لَهُ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ ثَابِتٌ : مِنْ أَيْنَ لَكَ أَنَّهُ - ص ح -  
 مَا كَانَ عَازِماً عَنِّي اسْتِثْنَاءُ الْإِذْخِرِ لَوْ لَمْ يَذْكُرْهُ الْعَمَّاسُ بِهِ ؟، وَ إِذَا  
 كَانَ ذَلِكَ حَائِزاً عِزّاً مَقْطُوعاً عَنِّي خِلَافِهِ، سَقَطَ اسْتِدْلَالُكَ، وَ قَدْ  
 يَجُوزُ - أَيْضاً - أَنْ يَكُونَ<sup>٤</sup> اللَّهُ - تَعَالَى - قَدْ أَعْنَمَهُ بِالْوَحْيِ أَنْ  
 الْعَمَّاسُ - ر ه - \* قَدْ يَقَعُ مِنْهُ الْإِعْتِرَاضُ بِذِكْرِ الْإِذْخِرِ، وَ أَنْ  
 الصَّلَاحُ أَنْ<sup>٥</sup> يَسْمُنِي الْإِذْخِرَ عِنْدَ قَوْلِهِ، وَ لَوْ لَا قَوْلُهُ، لَكَانَ  
 الصَّلَاحُ أَنْ يَتَعَلَّقَ التَّحْرِيمُ بِهِ مَضْمُوماً إِلَى غَيْرِهِ وَ يُعَكِّرُ - أَيْضاً -  
 أَنْ يَكُونَ اللَّهُ - تَعَالَى - أَمْرُهُ بِتَحْرِيمِهِ مَا عَدَا الْإِذْخِرَ أَمراً جَزْماً<sup>٦</sup>،

٢ - لعل : ستر

١ - ب و ج : ان

٤ - ب : مؤي

٣ - ب و ج : آداة

٦ - لعل : قد

٥ - لعل : مؤي

٨ - لعل : ر ه

٧ - ج : تكون

١٠ - ب : احرم

٩ - ج : ن

وَحَفِيرُهُ<sup>١</sup> فِي الْإِذْخِيرِ<sup>٢</sup> ، فَمَا دَرَرَهُ<sup>٣</sup> قَلَّاسُ<sup>٤</sup> بِأَحْتَرِ<sup>٥</sup> - عَدِيهِ<sup>٦</sup> أَسْلَامُ<sup>٧</sup> -  
 انْتِشَاءً<sup>٨</sup> أَدَى<sup>٩</sup> قَدْ حُمِلَ<sup>١٠</sup> إِلَيْهِ<sup>١١</sup> إِيجَابًا<sup>١٢</sup> حَقَّقَهُ<sup>١٣</sup>

وَيُعَالُ<sup>١٤</sup> لَهُ<sup>١٥</sup> فِيمَا تَعَدَّقُ<sup>١٦</sup> بِهِ<sup>١٧</sup> ثَبَاتُ<sup>١٨</sup> لِسَانِ<sup>١٩</sup> إِصْدَاقِ<sup>٢٠</sup> الْعَوِي<sup>٢١</sup> إِلَيْهِ<sup>٢٢</sup> بِدَلَالَةِ<sup>٢٣</sup> عَمِي<sup>٢٤</sup>  
 أَنَّهُ<sup>٢٥</sup> قُلُوبُ<sup>٢٦</sup> نَرَائِيهِ<sup>٢٧</sup> ، بَلْ لَا يَمَسُّعُ<sup>٢٨</sup> أَنْ يَقُولَ<sup>٢٩</sup> ذَلِكَ<sup>٣٠</sup> وَهُوَ<sup>٣١</sup> عَنْ<sup>٣٢</sup> وَحْيِي<sup>٣٣</sup> ،  
 كَمَا يَقُولُ<sup>٣٤</sup> « حَرَّمْتُ<sup>٣٥</sup> » وَ « حَسَنْتُ<sup>٣٦</sup> » مِنْ حَيْثُ<sup>٣٧</sup> كَانَ<sup>٣٨</sup> مُؤَدِّيَ<sup>٣٩</sup> الْمَحْرِيهِ<sup>٤٠</sup> .  
 وَ لَمْ حِيلِ<sup>٤١</sup>

## فصل في القياس والاحتياط والرأي ماهو ؟ وما معاني هذه الألفاظ .

يَعْنِي<sup>١</sup> أَنَّ<sup>٢</sup> الْوَاحِدَ<sup>٣</sup> عَمِي<sup>٤</sup> مِمَّنْ<sup>٥</sup> « قَوَّاشَتْ<sup>٦</sup> » وَ « ثَمَّتْ<sup>٧</sup> » أَنْ يَقْبِذِي<sup>٨</sup> بَدَايَ<sup>٩</sup>  
 حَقِيقَتِهِ<sup>١٠</sup>

وَالْقِيَاسُ<sup>١</sup> هُوَ<sup>٢</sup> إِثْبَاتُ<sup>٣</sup> مِثَالِ<sup>٤</sup> حُكْمِ<sup>٥</sup> الْقِيَاسِ<sup>٦</sup> عَمِي<sup>٧</sup> الْحَقِيقِ<sup>٨</sup> وَلَهُ<sup>٩</sup>  
 شُرُوطٌ<sup>١٠</sup> لَا تُدْمِغُ<sup>١١</sup> ، وَإِنْ<sup>١٢</sup> كَانَ<sup>١٣</sup> أَحَدُهُ<sup>١٤</sup> مَا دَكَرَاهُ<sup>١٥</sup> وَهُوَ<sup>١٦</sup> أَنْ<sup>١٧</sup> يَكُونَ<sup>١٨</sup>  
 الْأَصْلُ<sup>١٩</sup> أَدَى<sup>٢٠</sup> هُوَ<sup>٢١</sup> الْقِيَاسُ<sup>٢٢</sup> عَمِي<sup>٢٣</sup> وَحُكْمُهُ<sup>٢٤</sup> مَعْلُومَتَيْنِ<sup>٢٥</sup> - وَيُعْتَمَدُ<sup>٢٦</sup> - أَيْضًا -

١ ب : وحيرة ج : حيرة ٢ ا : ب : - وهو

٣ ج : - من ٤ - م : وح : منها

٥ ا : ب : - و

الفرع الذي هو المقيس<sup>١</sup> ، وَ الشبهة<sup>٢</sup> الذي لأحده جعل حكم<sup>٣</sup>  
أحدهما حكم صاحبه<sup>٤</sup> .

و الذي يدل على صحة ما ذكرناه أنه قد يقدم المقيس عليه  
و حكمه<sup>٥</sup> ، و يقدم<sup>٦</sup> - أيضاً - فرع الذي هو المقيس<sup>٧</sup> ، و الشبهة<sup>٨</sup>  
التي بينهما ، و لا يثبت فرع مثل حكم لأصل ، فلا يكون  
قائماً<sup>٩</sup> . و إذا ثبت مثل حكم الأصل لفرع ، كان قائماً . فوضح  
أن القياس ما حددناه .

فما قولنا " ثبت " ، فإنه يجري على أعم و الاعتقاد و الطر  
و الخبر ، غير أنه يعرف الشرع مقصور على العلم و ما يجري مجرى  
ذلك من الاعتقاد<sup>١٠</sup> ، و خبر تابع لذلك

و متا<sup>١١</sup> يجب<sup>١٢</sup> عنه أن حقيقة مقيس في العقل و شرع  
لا تحريف<sup>١٣</sup> ، و إنما يتصلان في أحكام ترجع إلى حقيقة ، لأن

١ - شبهة ، ٢ - شبهة ، ٣ - ح . ٤ - صاحبه

٥ - ح : مضمون ، ٦ - لف و ج . ٧ - شبهة

٨ - ب . ب . هو ، ٩ - ب . لا

١٠ - ح : فان ، ١١ - ح . ب . عبارة ، ١٢ - ح

١٣ - ب . لا ، ١٤ - الب . يجري ، ١٥ - ح

١٦ - ب . و ج . ضعف

العلة العقلية موجبة ومؤثرة تأثير الإيجاب ، و السلبية ليست كذلك ، عند من أثبت قياساً شرعياً بل هي تابعة لدواعي و المصالح المتعقبة بالإختيار . و لعنة في لقياس العقلي لا تكون إلا معلومة ، و في السمعى تكون مطلوبة . و متى علمت في العقل تعلق الحكم بها لم يخرج في تعاقبه عنها إلى دليل مستأنف ، وليس كذلك عنة السمعى ، فإنها عند أكثرهم و متعقبة لا يكتفى في تعليق الحكم بها في كل موضع وجدت فيه أب تامة ، بل لا بد من تعمد بالقياس حتى يتحقق الحكم بها في كل موضع . و - أيضاً - فمنة السمعى قد تكون مجموع أشياء ، و قد تكون مشروطة في كونها عنة ، و قد تكون عنة في وقت دون وقت ، و عين دون عين و لوقت واحد . عند من أجاز تخصيص العنة منهم ، و قد تكون لعنة الواحدة عنة لأحكام كثيرة ، و كل هذا يفارق فيه علة العقل لعنة الشرع و إنما اختلفا لما ذكرناه

ج : تكون	ب لا يصح
ح + و	ب و ح : ملحق
هـ : ب : عدم	ب - العود : كفى .
و - عود : يضم + ب + هـ	ب و ح : يكون .
هـ : ب و ح : يكون	

من أن القلقة موحشة ، و السبعة راحة إلى الدواعي و المصالح .  
 قائما الاستدلال ، فهو مشتق من الدليل ، و كل من توصل  
 بذلالة إلى حكم من الأحكام كان مستدلا عليه ، سواء كان  
 ذلك " الدليل " ، أو قياسا ، عند من جعل القياس الشرعي دلاله  
 في الشرع ، فصار قول " استدلال " أعم من قولنا " قياس " .  
 قائما الاجتهاد ، فموضوع في النية لنذل التوسع و الطاقة في  
 الفعل الذي يلحق في التوصل إليه بالمشقة ، كحمل الثقل و ما  
 حرى مجراه ، ثم تنفيل فيما " يتوصل به إلى الأحكام من الأداة  
 على وجه يشق " ، و في الفقهاء من فصل بين القياس و الاجتهاد ،  
 و جعل القياس ما تعين أصله الذي يقاس عليه ، و الاجتهاد ما لم  
 يتعين فيه أصل يُشار إليه ، كالاجتهاد في طلب القبلة ، و في  
 قسم المتفقات ، و أرويش " الجنائيات " ، و فيهم من أدخل القياس  
 في الاجتهاد ، و جعل الاجتهاد أعم منه ، وليس يمتنع أن يكون  
 قولنا " أهل " لاجتهاد - إذا أُطلق - محمولا بالعرف على من عول

- |             |                          |
|-------------|--------------------------|
| ١ - لف - من | ٢ - ب - ذك               |
| ٣ - ب - ما  | ٤ - ج - يشق              |
| ٥ - لف - لم | ٦ - الف - يعني - ب - ليس |
| ٧ - ب - رش  | ٨ - الف - حل             |



عَنْ الطُّبُونِ وَالْأَمَارَاتِ فِي ثَبَاتِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ ، دُونَ مَنْ لَمْ يَرْجِعْ  
إِلَّا إِلَى الْأَدِلَّةِ وَالْعُلُومِ .

فَأَمَّا الرَّأْيُ ، فَالصَّحِيحُ عِنْدَنَا أَنَّهُ عِبَارَةٌ عَنِ الْمَذْهَبِ وَالِإِعْتِقَادِ وَ  
إِنْ اسْتُذِلَّتْ إِلَى الْأَدِلَّةِ ، دُونَ الْأَمَارَاتِ وَالطُّبُونِ ، وَأَنْذَى يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُمْ  
يَقُولُونَ فَلَنْ يَرَى الْقَدْرَ ، وَفَلَنْ يَرَى الْأَمْدَلَ ، وَالْمُعْتَادِيُونَ يَرَوْنَ أَنَّ  
الْأَعْرَاضَ كَدَيْمَاتِهَا ، وَتَصَرُّيُونَ يَذْهَبُونَ إِلَى أَنَّ فِيهَا مَا يَتَّقَى ، وَلَوْ كَانَ  
الرَّأْيُ مَقْصُورًا عَلَى الطُّبُونِ وَالْأَمَارَاتِ عَلَى مَا قَالَهُ مُجَالِئُونَ ، لَمَا  
حَازَ \* مَا ذَكَرْنَاهُ وَنَسْتَقْصِي الْكَلَامَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ إِذَا  
انْتَهَيْنَا إِلَى حَيْثُ يَلِيقُ بِهِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ بِعَوْنِ اللَّهِ .

## ١٠ فصل في ذكر اختلاف الناس في القياس

اِخْتِلَافَ النَّاسِ فِي الْقِيَاسِ الشَّرْعِيِّ فَبَيْنُهُمْ مَنْ أَحَالَ أَنْ يَتَّعَدَّ اللَّهُ -

١ ب - أ

٢ ج : لمعوم .

٣ ب - و

٤ ج : ودلان .

٥ ج : دلوا

٦ ب : استهيت .

٧ - أ ب : نستقصي .

٨ ب و ج : - بعون الله .

تعالى - به من طريق العقل ، و ادعى أنه لا يمكن أن يكون  
طريقاً لمعرفة شيء من الأحكام . و ربما اعتمدوا في إحاطته على  
تعمقه بالظن الذي يحيط<sup>١</sup> و يصيب<sup>٢</sup> ، أو من حيث يؤدي إلى تضاد  
الأحكام ، و تناقضها . و فيهم من أنطلق القياس من<sup>٣</sup> حيث لا سبيل  
إلى العلم بما له ثبوت أحكام في الأصل ، ولا إلى غلبة الظن في<sup>٤</sup>  
ذلك ، لا فقد دلالة<sup>٥</sup> و عدم تقتضيه<sup>٦</sup> و فيهم من أجاز<sup>٧</sup> التعمد<sup>٨</sup> ،  
و ناه من حيث وقعت الشرعات على و حو<sup>٩</sup> لا يسوغ معها القياس  
و من هذا الوجه نفى المطاء القياس<sup>١٠</sup> ، أو من حيث لا يجوز أن يقتصر  
الله تعالى - على المكلف على أخفص<sup>١١</sup> البيان<sup>١٢</sup> رتبة<sup>١٣</sup> ، مع قدرته على  
أعلاهما . و هذه طريقة بعض أصحاب داود<sup>١٤</sup> و غيره . و منهم من  
جوز ورود العبادة<sup>١٥</sup> ، غير أنه ناه من حيث لم يثبت<sup>١٦</sup> دليل<sup>١٧</sup> المقتد

- |               |                |
|---------------|----------------|
| ١ ج : يكون    | ٢ ج خطأ        |
| ٣ ب : من      | ٤ ج : و        |
| ٥ ب و ح مضمرة | ٦ ب : جار      |
| ٧ ب + حتى     | ٨ ب : لف الخطأ |
| ٩ ج : لسببين  | ١٠ ب : رد      |
| ١١ ب : و غيره | ١٢ ج : سبب     |

به، أو من حيث ورود خلافه. فإما من أثبتته فيهم يخضعون أيضاً.  
 فيهم من أثبتته من طريق العقل، وإن كان هولاء شذاداً. ومنهم  
 من أثبتته سمعاً، وذهب في أن العقل لا يدل على ثبوته. و  
 هولاء هم المتحصبون من مثبتي القياس. والذين ذهبوا إليه أن  
 القياس مخطور في الشريعة استعماله، لأن المادة لم ترد به، وإن  
 كان العقل مجوزاً ورود المادة باستعماله. ونحن نتكلم على  
 كل من خالف ما اخترناه من المذهب.

### فصل في جواز التعبد بالقياس

إثباتنا إذا ثبت أن القياس شرعي، يمكن أن يكون طريقاً  
 إلى معرفة الأحكام الشرعية. فقد جرى القياس مجرى الأدلة

٢- ب: شذاد.

١- ب و ح: طريق.

٤- ج: لا بد.

٣- ج: إن.

٥- ج: ترد.

٤- ب و ح: ذهب.

٨- ب: كن.

٦- ل: و.

٩- الب: الشرعي.

الشرعية كيتها من نصٍّ أو غيره ، فمن منع - مع ثبوت ذلك -  
 من أن يدل الله - تعالى - به ، كما يدل بالنص على الأحكام ، فهو  
 مقترح لا يثبت ، إلى خلافه

والذي يدل على صحة معرفة الأحكام به أنه لا فرق في صحة  
 معرفة ما ينحريم السبب المنكر بين أن ينص الله - تعالى - على  
 تحريم كذا مسكر ، وبين أن ينص على تحريم الخمر بعينها ، ثم  
 ينص على أن الية في تحريمها شدتها ، ولا فرق بين أن ينص على  
 الية ، وبين أن يدلنا بدليل غير النص على أنه حرم الخمر  
 لشدتها ، أو ينصب لنا أمراً يغلب عندها في طئوبنا أن تحريم  
 الخمر لهذه الية ، مع إجماع القياس عليها في هذه الأوجوه كلها ،  
 لأن كل طريق منها يوصل إلى المعرفة بتحريم السبب المنكر ،  
 فدافع حوائج المصداق بإجدها كدافع حوائج ورودها بإيقاعها ، وفي  
 العقلات مثال لذلك ، لأنه لا فرق في العلم بوجوب تحجب سلوك  
 بعض الطريق بين أن يعلم أن فيه سبباً مشاهد ، وبين أن يعلم

٢- الف : من

٤- ح - لا يثبت .

لف : و .

٣- ر : مقترح

٥- ح : منها

بغير وجه العلم ، أو يحير يقتضي علّة الظن ، ولا فصل بين  
جميع ذلك في الحكمة الذي ذكرناه ، وبين أن يُنصّ لنا على  
صحة الطريق الذي فيه السمع ، أو يُنصّب لنا أمارة على تلك الصفة  
فأما من أحاد القياس بتعمّقه بالظن الذي يخطئ ويصيب ؛  
فألدي يُطلّ قوله أن كثيراً من الأحكام العقلية والشرعية تابعة للظن ،  
ومثاله في العقل علماً بحسن بحرة عند طن الرّيح ، وقبحها عند  
ظن الحصران ، وقبح سلوك الطريق عند طيناً أن فيه سمعاً ، أو ما جرى  
منجراه من المصارف ، ووجوب الظن في معرفة الله - تعالى - عند دعاء الداعي ،  
أو حطوّر الحاطر الذي يحصل عنده الظن أو الخوف ، ووجوب معرفة  
الرسل - ع - والظن في منجراتهم بحري على هذا الوجه أيضاً فمما تعلق  
الأحكام الشرعية بالظن ، فأكثر من أن يخصى ، نحو وجوب التوجه  
إلى القبلة عند الظن أنها في جهة محصورة ، وتقدير النفقات ،

٢ - ج : اشريه .

١ - ح : تعدد .

٤ - ب و ج : الحصران .

٢ - ب : مشا .

٦ - ب : و .

٥ - ب : و .

٨ - ب : - الظن أو الخوف .

٧ - ج : - الظن أو

١٠ - ب : + من ، والاحسن تنكير الظن .

٩ - ب : حصي .

١١ - ب : وجه .

وَأُرْوِشُ<sup>١</sup> الْجَنَائِيَّاتِ ، وَقِيمَ الْمُتَعَلِّقَاتِ ، وَالْعَمَلَ بِقَوْلِ الشَّاهِدِينَ .

وَمِمَّا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ الظَّنُّ<sup>٢</sup> وَإِنْ كَانَ طَرِيقًا إِلَى الْعِلْمِ

يُوحِوِبُ أَحْكَامَ ، عَلَى نَحْوِ مَا ذَكَرْنَاهُ . وَتَسَاوَى مِنْ هَذَا الْوَحْه

الظَّنُّ وَالْعِلْمُ ، لِأَنَّهُ لَا فُضْلَ بَيْنَ أَنْ يَظُنَّ حَقَّهُ الْقِسَّةِ ، أَوْ يَقْتَنِيَهَا فِي

وُحُوْبِ التَّوَحُّهِ . وَكَذَلِكَ<sup>٣</sup> لَا فُضْلَ بَيْنَ أَنْ يَظُنَّ الْخُصْرَ فِي الْيَتَاخَرَةِ ،

أَوْ يَقْتَنِيَهَا فِي قَحْهِه ، وَإِنَّهُ لَا يَسَاوِي الظَّنُّ الْعِلْمَ مِنْ وَحُوْبِ أُخَرٍ ،

وَلَا يَقُومُ فِيهَا مَقَامُهُ ، لِأَنَّ الْعِلْمَ<sup>٤</sup> الَّذِي تَتَزَمُّ الْمَكْنَفُ عَنْهُ لَا بُدَّ

أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا لَهُ أَوْ فِي حَكْمِ الْمَعْلُومِ ، بِأَنْ يَكُونَ مُتَمَكِّنًا

مِنْ الْعِلْمِ بِهِ ، وَ يَكُونَ سَبَبُهُ مَعْلُومًا ، بِمَا تَعَدَّرَ الْعِلْمُ بِهِ بِعِيْبِهِ

وَلَا بُدَّ - أَيْضًا - مِنْ أَنْ يَقْتَنِي وَحُوْبَهُ وَ وَحْه وَحُوْبَهُ ، بِمَا عَنِ حُمَلَاءِ

أَوْ عَنِ تَفْصِيلِهِ . وَالظَّنُّ فِي كُلِّ هَذِهِ<sup>٥</sup> وَحُوْبُهُ لَا يَقُومُ مَقَامُ الْعِلْمِ

لِأَنَّهُ مَتَى لَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِجَمِيعِ مَا ذَكَرْنَاهُ ، أَوْ مُتَمَكِّنًا مِنْ الْعِلْمِ

بِهِ ، لَمْ تَكُنْ<sup>٦</sup> عَيْنُهُ مُرَاحَةً فِيمَا لَا يُعْبَدُ بِهِ ، وَخَرَى مَخْرَى<sup>٧</sup> أَنْ

١- ب و ح ارش

٢ ج . و .

٣ ح بحر .

٤ ج : لذلك

٥ ج النقل .

٦ ب : ان .

٧ ج : تسكر .

٨ - الف . يعده .

لا يكون قادراً ، لأنه متى لم يعلم الفعل ، ويميزه من غيره ، لم  
 يتمكن من اتصافه إليه بعينه ، وبالظن لا تستمر الأشياء وإنما  
 تستمر العلم ، ومتى لم يكن عالماً بوجوب الفعل ، كان محوذاً  
 كونه غير واجب ، فكأن - متى أقدم عليه - مقدماً على مالا أمر  
 كونه قبيحاً ، والإقدام على ذلك يحري محري الإقدام على ما يعلمه قبيحاً  
 في الفسخ ، ومتى عيظه واجباً ، فلا بد من أن يعلم وجهه ووجوبه على حمله  
 أو تفصيله ، لأنه لو كان طاراً لوجهه ووجوبه ، لكان محوذاً انهاء وجهه  
 أو وجوبه عنه ، فمودد الأمر إلى تعوير كونه غير واجب .  
 وفي تأمل هيد الحصة بطلان قول من أنكسر تعلق  
 الأحكام بالظنون

و من توهم غنى من سنك هيد الطريقة أنه قد أثبت الأحكام  
 بالظنون ، فهو متعذر ، لأن الأحكام لا تكون إلا معلومة ، ولا تثبت  
 إلا من طريق العلم ، إلا أن الطريق إليها قد يكون العلم تارة ، والظن  
 أخرى ، لأنه إذا حسنا في طريق استعنا بوجوب علينا تحسب سلوكه

- ١ - ج : من غيره . ٢ - ج : مشر
- ٣ - ب : يصرها العلم ، ج : يصرها العلم . ٤ - ب : محروا .
- ٥ - ج : علما بوجه . ٦ - الف : يعود .
- ٧ - ب : الحصة . ٨ - ب : و .
- ٩ - ج : يكون . ١٠ - ج : اعوى .
- ١١ - ج : لاتا . ١٢ - الف : الطريق

بالحكم الذي هو قبح السلوك ، ووجوب التحجب معلوم لا مَطْبُونُ ،  
 وإن كان الطريقُ إليه هو الظنُّ ، ومُتَعَلِّقُ الظنِّ هيهما غيرُ مُتَعَلِّقِ  
 العلمِ لِأَنَّ الظنَّ تَعَلَّقَ بِكَوْنِ الشَّيْءِ فِي الطَّرِيقِ ، وَالْعِلْمُ تَعَلَّقَ  
 بِقُبْحِ سُلُوكِ الطَّرِيقِ ، فَتَقُولُ فِي الْعِلْمِ يُوْجِبُ التَّوَحُّعَ إِلَى حَقِّهِ  
 انْقِبَاطَ عِنْدَ الظَّنِّ بِأَنَّهُا فِي بَعْضِ الْجِهَاتِ يَخْرُجُ عَنْهُ مَا ذَكَرْنَاهُ ،  
 فَكَوْنُ فِيهِ الْحُكْمُ مَعْلُومًا ، وَإِنْ كَانَ الطَّرِيقُ إِلَيْهِ مَطْبُونًا .

فَأَمَّا مِنْ أَجْلِ الْقِيَاسِ مِنْ حَيْثُ يُؤَدَّى فِي تَضَادِّ الْأَحْكَامِ ، فَشَبَّهَتْهُ  
 أَنْ يَقُولَ : إِذَا كَانَ لِمَنْعٍ شَيْءٌ نَاصِلٌ مُجَرَّمٌ وَشَيْءٌ نَاصِلٌ مُجْتَنَبٌ ، فَلَا بُدَّ  
 عَنِّي مِنْ مَذْهَبِ أَهْلِ الْقِيَاسِ مِنْ زَيْدٍ إِيَّيْهَا مَعًا ، وَهَذَا يُؤَدَّى فِي الْمَعْنَى  
 الْوَاحِدَةِ إِلَى أَنْ تَكُونَ مُحَرَّمَةً مُجْتَنَبَةً .

وَلَيْسَ أَثْنَتِ الْقِيَاسِ أَنْ يَقُولَ فِي أَجْوَابِ دِيْنٍ إِنْ كَانَ الْفَرْعُ  
 مُشَبَّهًا لِأَصْلِ مُجْتَنَبٍ ، وَأَصْلٌ مُجَرَّمٌ ، عِنْدَ اثْنَيْنِ ، تَزِمُ كُلُّ وَاحِدَةٍ

١ - ب : بظاهر ، ب : وإن كان . - أ : أصح

٢ - ب : بظاهر ، ج : مجرّد ، بجى عنى

٣ - ب : الحكم به . - ج : ب : شبهة .

٤ - ب : ب : من . - ج : ب : - أ : من

٥ - ب : لا . - ج : ب : مجرّم

٦ - ب : مجتل ، ج : - وليس اثنت ، ب : أصح ، الف : - وأصل مجرم ، ودرحاشة .

ظ : و أصل مجرم .



منهما ما آذاه اجتهد به، فشرم التحريم من أشبه عنده الأصل  
المعزوم، والمحلل عند من أشبه عنده الأصل الممحلل، ولا تصاد  
في ذلك وفي أشبه لأصلين المختلفين عند مكلف واحد؛ فهو  
عند كثير منهم مخير بين الأمرين، فأيهما اختار، لزمه<sup>١</sup> كما تقول  
كلنا في لكنايات الثالث، فلا تصاد - أيضاً - في ذلك، وعند قوم<sup>٢</sup>  
منهم أنه لا بد في هذا الموضع من ترجيح يقتضي حمل المخرج على  
أحد الأصلين دون الآخر

فأما من أنظر القياس من حيث لا طريق إلى غنة الظن في  
الشرعية، فإنه يعتمد على أن يقول قد علمنا أن القياس لا بد فيه  
من حمل<sup>٣</sup> مخرج على أصل مبدئ وشبه، والعلة التي تتعلق بالحكم<sup>٤</sup>  
بها في الأصل لا تحاول من أن يكون الطريق إلى إثبات كونهما  
علة العلم أو الظن، والعلة لا تدخل له في هذا الباب، والمحصلون  
من منتهى القياس في الشرع يجعلون العلة المستخرجة هيها ناعية

١ - ب و ج - برمه .

٢ - الف و ج . يخلو

٣ - ب و ج - كن

٤ - ب و ج - حمل .

٥ - ب و ج - بعض

لِلطَّرِ ، وَإِنَّمَا يَجْعَلُهَا مَعْلُومَةً مِنْ اعْتَقَدَ أَنَّ عَلَى الْإِعْلَالِ إِشْرَاعِيَّةً  
 أُدِلَّتْ تَوْصِلُ إِلَى الْعِلْمِ كَالْمَقْلَبَاتِ . وَ قَوْلُ هَذِهِ الْفَرْقَةِ وَاضِحٌ  
 الْتُّطْلَانِ . فَإِنَّ كَانَتِ الْمِثْلَةُ تَشْتَبِهَتْ بِالطَّرِ وَقَدْ عَيَّنَّا أَنَّ الطَّرِ  
 لَا تُدَلُّ لَهُ مِنْ أَمَارِهِ . وَإِلَّا كَانَ مُتَنَدِّاً لِاحْكَامِهِ لَهُ ، وَ لَيْسَ فِي الشَّرْعِ  
 ٥ أَمَارَةٌ عَلَى أَنَّ التَّحْرِيمَ فِي الْأَصْلِ الْمَحْرَمِ إِنَّمَا كَانَ لِبَعْضِ صِفَاتِهِ ،  
 فَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يُطْرَدَ ذَلِكَ وَ لَيْسَ يُشَبَّهُ هَذَا حَرْفَ الرَّبْحِ أَوْ  
 الْحُصْرَانِ ، وَ النِّجَاحِ أَوْ الْهَيْكَةِ ، وَ أَنَّ الْقِلَّةَ فِي حِمَّةٍ مَحْصُوصَةٍ ، وَ  
 عَدَّةُ الطَّرِ فِي قِيَمِ الْمَمْلُوكَاتِ وَ أَرْوَاحِ الْبِحَايَاتِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ كَدُّهُ  
 يُسْتَنْدُ إِلَى عَادَاتٍ وَ تَعَارُفٍ وَ أَمَارَاتٍ مَعْلُومَةٍ مُتَقَرَّرَةٍ ، وَ لِهَذَا يَحْدُ  
 ١٠ مَنْ لَمْ يَتَجَرَّ قَطُّ وَلَمْ يُخْبِرْهُ مُحَرَّرٌ عَنْ أَحْوَالِ التِّجَارَةِ لَا يَصِحُّ أَنْ  
 يُطْرَدَ فِيهَا رِبْحٌ وَلَا خُصْرَانٌ ، وَ كَذَلِكَ مَنْ لَمْ يُسَافِرْ وَلَمْ يُخْبَرَ عَنْ  
 الطَّرِيقِ لَا يُطْرَدُ نَحَاةً وَلَا عَطَاةً ، وَ مَنْ لَمْ يَعْرِفِ الْعَدَّةَ فِي الْقِسْمِ  
 وَلَمْ يُمَارِسْهَا لَا يُطْرَدُ - أَيْضاً - 'فِيهَا شَيْئاً' وَ حَمِيعُ مَا يُغْلِبُ فِي

٢ - ب : وَ أ

١ - ج : + ب

٤ - الف : لظاهر

٣ - ب - علة

١ - الف : و

٥ - الف : دج : اعر

٨ - الف : يصير

٧ - الف : معلومة

١٠ - الف : - ايضاً .

٩ - ب : و ج : - لم .

١١ - ب و ج : وسخه بدل الف : فيه .

الظنون متى تأملتته ، وحذته مستنداً إلى ما ذكرناه ، متلاً لا يصح دخوله في الشرعيات .

ولأجل قوه هذه الطريقة ذهب قوم من أهل القياس إلى أن العمل الشرعي لا تكور إلا منصوصاً عليها إما صريحاً ، أو تبييناً ، ونزل قوم منهم رتبة ، فقالوا إنها لا تثبت إلا بأدلة شرعية .

و من طعن على القياس من هذه الجهة التي سطرها ، لا بد من أن يكون محوراً بعمدة به ، ومعرفة الأحكام من جهة ، لو حصل الظن الذي منع من حصوله ولا بد - أيضاً - من أن يقول : إن الله - تعالى - لو نص على العلة ، أو أمر الرسول - ص - بالنص عليها ، ثم تمسكاً بالقياس ، وحب حمل الفروع على الأصول .

بل الذهاب إلى هذه الطريقة ربما يقول : لو نص الله - تعالى - على العلة في تحريم الخمر ، وصرح بأنها الشدة المطرية ، لو حب حمل ما فيه هذه العلة عليها ، وإن لم يعمد بالقياس ، \* و يجرى

[١٢٥]

١ ب : لا ٢ ج : يكون

٣ ح - العلة ٤ ب و ح : ٥ ب و ح : من أن يقول

٦ ب : ما ٧ ب : نعم ٨ ب : نعم

عنده١ متحرى أن ينص٢ على تحريم كلِّ شديد.

وهذا غير صحيح، لأنَّ الغنل الشرعيَّة إنما تُنبى عن الدواعي

إلى الفعل، أو عن وجه المصلحة فيه، وقد يشترك الشيطان في

صفة واحدة، وتكون في أحدهم داعية إلى فیه، دون الآخر،

مع ثبوتهما فيه، وقد يكون مثل المصلحة مفسدة، وقد يدعوا

الشيء إلى غيره في حال دون حال، وعلى وجه دون وجه، وقد ير منه دون

قدر، وهذا باب في الدواعي معروف، ولهذا حاز أن يعطى لوجه

الإحسان قديرٌ دون فقير، ودرهمٌ دون درهم، وفي حال دون

أخرى، وإن كان فيما لم تقمَّه الوجه الذي لأحده فضلًا بعبه.

وإذا ضحت هديه الجملة، لم يكن في النص على العلة ما يوجب

التحطى والقياس، وأخرى النص على العلة متحرى النص على الحكم.

في قصيره على موضعه.

وليس لأحد أن يقول: إذا لم يوجب النص على العلة التحطى،

كان عبثاً، وذلك أنه يُعبد ما لم تكن تعلمه الولاه، وهو ما

٢- ج: نص

ج: عند.

٤- الف: وب يكون

٣- ج: تشترك.

٥- ب: وح. و.

٥- ج: تكون.

٨- ب: مقله ج: فمه.

٧- ج: فقير.

١٠- الف: يكن

٩- الف: ان.

١١- ج: تعلمه

لَهُ كَانَ هَذَا الْفَعْلُ الْمُعَيَّنُ مَصْلَحَةً.

- وَبِمِ التَّابِ مَن فَصَلَ بَيْنَ دَاعِيِ الْفَعْلِ وَدَاعِيِ التَّرِكِ: فَقَدْ  
إِذَا كَانَ الْمَصْنُوعُ عَنِ عَيْنِ الْفَعْلِ لَمْ يَجِبِ الْقِيَاسُ إِلَّا بِدَلِيلٍ مُّسْتَأْنَفٍ،  
وَإِنْ كَانَ وَارِداً بِعَيْنِهِ التَّرِكُ، وَحَسَبَ التَّخْطِئِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ مُّسْتَأْنَفٍ.  
• وَفَصَلَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ بِأَنَّ مَا لَهُ يَتْرُكُ أَحَدُهُمَا الْفَعْلُ لَهُ يَتْرُكُ غَيْرَهُ  
إِذَا شَارَكَهُ فِيهِ، لِأَنَّهُ لَا يَحْوُرُ أَنْ يَتْرُكَ أَكْلَ الْكُرِّ لِخِلَافَتِهِ  
وَيَأْكُلُ شَيْئاً خُلُوعاً، وَلَا يَجِبُ مِثْلُ هَذَا فِي الْفَعْلِ لِأَنَّهُ قَدْ يَفْعَلُ  
الْفَعْلَ لِأَمْرٍ يَشْتُ فِي غَيْرِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَاعِلاً لَهُ.

- وَهَذَا صَحِيحٌ مَنَى كَانَ الْمَصْنُوعُ الْوَارِدُ بِالْعَيْنِ كَاشِعاً عَنِ الدَّاعِيِ  
وَوُجْهِ الْمَصْلَحَةِ أَوْ عَنِ الدَّاعِيِ قَطْعاً، فَأَمَّا إِنْ كَانَ مُخْتَصِصاً بِوَجْهِ  
الْمَصْلَحَةِ، لَمْ يَجِبْ ذَلِكَ، لِأَنَّ الدَّاعِيِ قَدْ تَنَفَّقَ وَتَحْتَفِيفُ وَجْهِ  
الْمَصَالِحِ، وَتَحْتَفِيفُ الدَّاعِيِ مَعَ اتِّفَاقِ وَجْهِ الْمَصَالِحِ.

١ - اب : داعي

٢ - اب : ترك

٣ - ح : + ما

٤ - ح : العن

٥ - اب : في

٦ - اب : ثبت

٧ - ب و ج : له

٨ - ب : اذا

٩ - ح : يتفق

١٠ - ح : مختلف

١ - ب و ج : يجهل

وَيُقَالُ لِمَنْ قَسَدَ الْقِيَاسَ بِالطَّرِيقَةِ الَّتِي حَكَمَهَا ، مِنْ أَنَّهُ  
لَا سَبِيلَ إِلَى غَيْبِ الظَّنِّ ١ قَدْ بَيَّنْتُمْ ٢ اسْتِزَادَ ٣ الطُّونَ إِلَى الْعَادَاتِ  
وَالْتَّجَارِبِ ٤ ، وَذَكَرْتُمْ أَنَّ الشَّرْعَ لَا يَنْبَغُ ذَلِكَ فِيهِ ، فَلِمَ أَلْكَرْتُمْ  
أَنْ تَحْصُلَ فِيهِ طَرِيقَةٌ يَحْصُلُ عِنْدَهَا الظَّنُّ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ عَادَةً وَلَا  
تَجَرِبَةً ؟ ٥ بَلْ يَحْرَى فِي حُصُولِ الظَّنِّ عِنْدَهَا مَحْرَى مَا ذَكَرْتُمْ ، وَهَذَا  
مِثْلُ أَلِ تَجِدَ الْمَيْنَ الْمُسْتَأَدَّ حَمْرًا تَحْصُلُ عَنْهُ صِهَاتٌ كَثِيرَةٌ ،  
فَتَكُونُ مُبَاحَةً ٦ غَيْرَ مُحَرَّمَةٍ ، فَمَتَى وَجَدْتَ فِيهَا الشَّدَّةَ الْمُطْرِبَةَ ،  
حَرَمْتَ ٧ ، وَمَتَى حَرَحْتَ مِنَ الشَّدَّةِ بِأَنْ تَقْلِبَ ٨ خَلَا ، حَلَّتْ ،  
فَيَقْلِبُ ٩ عَنِ الظَّنِّ عِنْدَ ذَلِكَ بِأَنْ ١٠ أَيْقَنَهُ هِيَ الشَّدَّةُ ، لِأَنَّ الَّذِي  
ذَكَرْنَا مِنْ حَالِهَا أَمَارَةٌ قَوِيَّةٌ عَلَى كَوْنِهَا عِنْدَهُ ، فَمَتَى أَنْصَمَ ١١ إِلَى  
هَذَا الظَّنِّ الْقَسْدُ بِالْقِيَاسِ ، وَأَنْ يُحْمَلَ ١٢ مَا حُصِلَ فِيهِ عِنْدَ التَّحْرِيمِ

١ - ائ : و

٢ - هـ : هو صحيح ، (راجع العهد من ٢٥٨) و لكن السج كتبها «ستم» .

٣ - ب : اسناد

٤ - ج : عادات .

٥ - ب : ذلك

٦ - ج : يحصل .

٧ - ائ : يكن .

٨ - ح : لمرة

٩ - ج : فيكون مباحة .

١٠ - ب : حرم

١١ - ج : يطلب .

١٢ - ب : فيصم .

١٣ - ب : ان

١٤ - الف اعظم ا ج ب صم

١٥ - ب : تحمل .

مِنَ الْقُرُوعِ عَلَى الْأَصُولِ، مَاعَ الْقِيَاسُ، وَصَحَّ، وَلَمْ يَتَّعَ مِنْهُ مَاعٌ.  
وَهَكَذَا أَيْضًا - إِذَا رَأَيْنَا بَعْضَ صِفَاتِ الْأَصْلِ هُوَ الْمُؤْتَرِّ فِي الْحُكْمِ  
الْمُعْتَلِّ دُونَ غَيْرِهِ، كَأَنَّهُ بَانَ تُجْمَلُ "عِلَّةٌ أُولَى" مِنْ غَيْرِهَا، وَقَوَى  
الظَّنُّ بِأَنَّهَا، الْعِلَّةُ وَ مِثَالُ ذَلِكَ أَنَا إِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُعَيِّلَ وَلَايَةَ  
الْعَرَاةِ عَلَى عِسْهَا، وَ مَلِكُهَا لِأَمْرِهَا، وَ وَجَدْنَا بُلُوغَهَا هُوَ الْمُؤْتَرِّ  
فِي هَذَا الْحُكْمِ، مَعَ سَلَامَةِ أَحْوَالِهَا فِي الْحُرِّيَّةِ وَالْعَقْلِ، دُونَ  
كُوبِهَا مَرْوُوحَةٍ، لِأَنَّ اسْتِزْوَاجَ مَتَى اعْتَبِرَتْ حَالُهُ لَمْ يَوْحِدْ لَهُ تَأْثِيرٌ  
فِي بَابِ الْوَلَايَةِ، وَمَا يَرْجِعُ إِلَيْهَا، وَلِئَلَّوْهُ التَّأْثِيرُ الْقَوِيُّ فِيهَا،  
تُجْمَلُنَاهُ الْعِلَّةُ، دُونَ التَّزْوَاجِ.

وَيَكْفَى أَنْ يُقَالَ لِسَائِلِكِي هَذِهِ الطَّرِيقَةُ: لِمَ رَغَبْنَا أَنْ الظَّنَّ  
إِذَا اسْتَبَدَّ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ إِلَى عَدَمِهِ، فَبُنِيَ لَا يَقَعُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ  
إِلَّا عَلَى هَذَا الْوُجْهِ، وَأَنَّ الْعَادَةَ لَا يَقُومُ مَقَامُهَا غَيْرُهَا؟! فَلَا يَجِدُونَ  
مُعْتَمِدًا.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ لَهُمْ: حَتَرُونَا عَنْ اتِّدَاهِ اللَّهِ كَمَلًا عَاقِلًا

١ - لب و ب: هي المؤثر. ٢ - ح: لطل.

٣ - ح: يعقل. ٤ - ج: اولى.

٥ - لب: تسكها. ٦ - لب: و.

٧ - ر: اشتد.

في بعض الدُور ، وَ مَعَهُ صَاحِبٌ لَهُ حَالِسٌ عِنْدَهُ ، وَ هُوَ لَا يَعْرِفُ  
الْعَادَاتِ ، وَلَا سَمِعَ الْإِخْبَارَ عَنْهَا ، إِلَّا أَنَّهُ وَحَدٌ صَاحِبُهُ الْحَالِسُ مَعَهُ  
مَتَى دَخَلَ إِلَيْهِ وَاحِدٌ مَخْصُوصٌ مِنَ النَّاسِ انْصَرَفَ ، وَ خَرَجَ عَنِ  
الدَّارِ ، وَ هُوَ مَعَ دُخُولِ غَيْرِهِ مِنَ النَّاسِ كَيْتَمُ لَا يُعَارِقُ مَكَانَهُ ، أَلَيْسَ  
هَذَا مَعَ عَقِبِهِ وَ كَمَالِهِ يَصِحُّ أَنْ يَقْوَى فِي طَيْبِهِ أَنْ عِنْدَهُ خُرُوجُ  
صَاحِبِهِ إِنَّمَا هِيَ دُخُولُ ذَلِكَ الرَّحْلِ ؟ فَإِنْ ائْتَمَعُوا مِنْ أَنْ يَغْتَبِ  
فِي طَيْبِهِ مَا ذَكَرْنَاهُ ، طَوَّلُوا سَمَالَهُ يَنْتَمِعُ مِنْهُ ، وَلَنْ يَجِدُوهُ ، وَإِنْ  
أَجَارُوهُ ، يَبْطُلَ عَلَيْهِمْ ذِكْرُ الْعَادَاتِ وَ التَّجَارِبِ فِي بَابِ الطُّنُوبِ ، وَقِيلَ  
مَا تُنْكِرُونَ ؟ مِنْ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ حَالَةُ الطُّنِّ فِي الشَّرْعِ ؟ !

فَأَمَّا طَعْنُ مُثْنِيِ الْقِيَاسِ عَنْ هَذِهِ لَطَرِيقَةٍ ، وَ تَصْحِيحُهُمْ عِلْمَ  
الطُّنِّ فِي الشَّرِيعَةِ يَقُولُهُمْ : إِنَّا وَجَدْنَا أَهْلَ الْقِيَاسِ وَ الْإِحْتِهَادِ \* [١٢٦]  
مَعَ كَثَرَتِهِمْ وَ تَدَيُّنِهِمْ يُخَيَّرُونَ عَنْ أَنْفُسِهِم بِالطُّنُونِ ، وَ يَتَعَمَّلُونَ  
عَلَيْهَا ، وَمِثْلُ هَؤُلَاءِ أَوْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ لَا يَحُوزُ أَنْ يَكْدُوا عَلَى نُوسِهِمْ ،  
فَلَيْسَ يُعْتَمَدُ ، لِأَنَّ رِجْزَ نَفَى الطُّنِّ أَنْ يَقُولَ : لَسْتُ أَكْذِبُ

١ - الدَّوْحُ يَكْرُوْنَ . ٢ - ب : ح .

٣ - ج وَجَدْنَاهُمْ ٤ - ب : تَدَسُّهُمْ .

٥ - ح . م ٦ - ب : م .



هؤلاء المتجهدين في أنهم يجدون أنفسهم على اعتقاد ما ، وإنما  
أكد لهم في قولهم : إنه ظن أو واقع عن أمانة . والعلم بالمرق  
بين الاعتقاد المتدبر . وبين العلم والظن ، ليس بضرورة فكان  
القوم سقوا إلى اعتقادات ليست طوية<sup>١</sup> ودخلت عليهم الشهة ،  
فاعتقدوا أن لها أحكام الظنون ، وإن لم تكن كذلك .

عنى أن هذا يرجع عنهم بمن يدعى من أهل القياس أن على  
الأحكام أدلة توجب العلم ، فنقل لهم : كيف يصح على هؤلاء  
مع كثرتهم وتدنس أكثرهم أن يدعوا أنهم عالمون ، ويخبرون  
عن فوسهم يسكونها إلى ما عيروه<sup>٢</sup> وهم مع ذلك كادون وهكذا  
السؤال عليهم في أصول الديانات إذا ادعى المتدبرون فيها العلم  
بمداهم ، وسكون فوسهم ، فلائذ لهم في الخواص منا ذكرناه  
من أن اقوم لم يكذبوا في أنهم معتقدون ، وإنما عبطوا في نسبة  
اعتقادهم إلى أنها علوم .

١- ج : اكذبها ولا . ٢ : ب : أنهم يجدون

٣- الف و ح : اعتددا . ٤- الف - قولهم .

٥- الف و - ٦- ح - و

٧- الف : وكان ٨- ح طوب .

٩- الف - و . ١٠- الف : يكن .

وَأَمَّا طَرِيقَةُ النَّظَامِ وَمَنْ تَابَعَهُ فِي إِطْلَالِ الْقِيَاسِ فَقَعَمَادُهُمْ عَلَى  
أَنَّ الشَّرْعِيَّاتِ وَقَعَتْ عَلَى وُجُوهِ لَا يُعْكَسُ مَعَهَا دُخُولُ الْقِيَاسِ، لِأَنَّهُ  
وَرَدَّ بِاخْتِلَافِ الْمُتَقَبِّينَ، وَاتِّفَاقِ الْمُخْتَلِفِينَ، كإِجْبَابِ الْقَضَاءِ عَلَى  
الْحَائِضِ فِي الصَّوْمِ، وَإِسْقَاطِهِ عَنْهَا فِي الصَّلَاةِ، وَهِيَ آكُذُّ مِنَ  
الصَّوْمِ، وَإِجْبَابِهِ عَلَى الْمَسَافِرِ الْقَضَاءِ فِي الصَّوْمِ، وَإِسْقَاطُهُ عَنْهُ فِيهَا  
قَصْرُ مِنَ الصَّلَاةِ، وَإِجْبَابُ الْمَسْلِيِّ بِخُرُوجِ الْوَلَدِ وَالْمَنْعِيِّ، وَهَذَا  
أَنْطَبُ<sup>١</sup> مِنَ الْقَوْلِ وَالْمَنْطِقِ النَّدِيَّ يَوْجِبَانِ الطَّهَارَةَ الصَّغْرَى،  
وَإِجَابَةُ النَّظَرِ إِلَى مَحَاسِنِ الْأُمَةِ الْحَسَاءِ، وَخَطَرُ ذَلِكَ مِنَ الْحُرَّةِ،  
وَإِنْ كَانَتْ شَوْهَاءَ.

وَالَّذِي ذَكَرُوهُ غَيْرُ صَحِيحٍ، لِأَنَّ إِمْنِيَّتِ الْقِيَاسِ أَوْ يَقُولُ  
إِنَّ<sup>١٠</sup> إِطْلَاقَ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْمُتَقَبِّينَ لَا يَخْتَلِفَانِ، وَالْمُخْتَلِفِينَ لَا يَنْفَقَرَانِ<sup>٢</sup>  
غَيْرُ صَحِيحٍ.

وَالصَّوَابُ أَنْ تَقُولَ<sup>٣</sup>: إِنَّ الْمُتَقَبِّينَ لَا يَخْتَلِفَانِ فِي الْحُكْمِ الَّذِي  
يَقْتَضِيهِ اتِّفَاقُهُمْ، وَكَذَلِكَ الْمُخْتَلِفَانِ لَا يَتَّفِقَانِ فِي الْحُكْمِ الَّذِي

١ - ر. و. ح. - كإِجْبَابِ ٢ - ح. - اسقاط.

٣ - ب. و. ج. - عها ٤ - الف. - نصف.

٥ - ج. - المشت ٦ - ب. - بان

٧ - ج. : المتقبن لا يختلفان (مكرر شده).

٨ - ب. و. ج. : يقول

يَقْتَضِيهِ اخْتِلَافُهُمَا . لِأَنَّ الْمُفْتَرَى فِي ذَلِكَ هُوَ لِأَسْبَابٍ وَأَعْيُنٍ ، وَالْأَحْكَامُ  
الَّتِي يَحِبُّ اتِّفَاقُ الْمُتَّفِقَاتِ فِيهَا وَاخْتِلَافُ الْمُخْتَلِفَاتِ هِيَ الرَّاحَةُ  
إِلَى صِفَاتِ الدَّائِيَةِ ، وَإِنَّمَا وَحِبُّ ذَلِكَ فِيهَا . لِأَنَّ الْمُتَّفِقِينَ قَدْ اشْتَرَكُوا فِي  
سَبَبِ الْحُكْمِ وَعَيْنِهِ وَالْمُخْتَلِفِينَ قَدْ فَرَّقَ فِي ذَلِكَ . فَمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ  
الْحُكْمُ رَاحَةً إِلَى الدَّيِّ ، فَهُوَ مَوْقُوفٌ عَلَى الدَّلَالَةِ ، فَإِنْ اتَّفَقَ  
الْمُخْتَلِفَانِ فِي عَيْنِهِ وَمَسْبِيهِ ، اتَّفَقَا فِيهِ ، وَإِنْ اخْتَلَفَ الْمُتَّفِقَانِ فِيهِمَا  
اخْتَلَفَا فِيهِ .

وَعَنَى هَذَا لَيْسَ بِمُسْكِرٍ أَنْ يَكُونَ الْخَبِضُ وَإِنْ كَانَ سَبَبًا  
لِسُقُوطِ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ مَعًا . وَاتَّفَقَا فِي ذَلِكَ ، أَنْ يَخْتَلِفَا فِي حُكْمِ  
آخَرٍ يَوْجِبُ فِي أَحَدِهِمَا الْإِعَادَةَ ، وَلَا يَوْجِبُهَا فِي الْآخَرِ ، فَتَكُونُ  
الْإِخْتِلَافُ مِنْ وَجْهِ ، وَالْإِتِّفَاقُ مِنْ آخَرٍ ، وَقَدْ رُلَ اشْتِاقُ ، لِأَنَّ  
الْإِقْضَاءَ إِذَا اخْتَصَّ بِعَيْنٍ غَيْرِ عَيْنِهِ لِسُقُوطِ ، لَمْ يَكُنْ بِاتِّفَاقِهِمَا فِي  
عَيْنِ السَّقُوطِ مُعْتَبَرٌ .

وَفِي الْعَقْلِ لِدَلِكِ مِثَالٌ ، لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ الْمَنْعَ الْمَحْضَ إِذَا حَصَلَ

١ - ب : بالاساس

٢ - ب : بحسب الاتفاق .

٣ - ب : مسما .

٤ - ج : و .

٥ - ج : لاختلاف .

٦ - الف : الاقتضاء .

٧ - ب : اتفقا .

٨ - ب : لا ، يحاي لا .

فِي أَعْمَالٍ ، اقْتَصَى حَسَنَهُ ، وَقَدْ يَحْضُلُ فِي الْكُذْبِ الدَّمْعُ ، فَلَا يَكُونُ إِلَّا قَبِيحًا ، لِأَنَّ وَحْدَهُ قُبِيحُهُ هُوَ كَوْنُهُ كِذْبًا ، فَصَارَ تَقَابُكُ الْكُذْبِ مَعَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَفْعَالِ فِي الدَّمْعِ لَا يَجْنَعُ مِنْ اخْتِلَافِهِمَا فِي الْقُبْحِ ، لِأَنَّ مَا اخْتَلَفَا فِيهِ غَيْرُهُمَا اتَّفَقَا مِنْ أَحَدِهِ .

٥ قَبْرٌ كَانَ مَا أَوْزَدَهُ السَّطَامُ مَنَةً مِنْ قِيَاسِ الشَّرْعِ ، وَنَحَبٌ أُنْ يَكُونُ مَنَةً مِنْ قِيَاسِ الْعَقْلِ .

عَلَى أَنَّهُ قَدْ اعْرِفَ بِنُورِهِ الْمَصْصُوحِ بِنُورِهِ الْمُخْتَلِفِينَ ، وَاخْتِلَافِ الْمُتَّفِقِينَ ، وَلَمْ يَلْزَمَهُ انْتِصَافُ فِيهِمَا ، فَإِلَّا سَوَّعَ الْقِيَاسَ ، وَاعْتَدَرَهُ بِعَدْرِهِ لِلْمَصْصُوحِ ٤ !

١٠ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَقُولَ : أَيْسَى أَوْ أُجِبَ انْتِصَافُ فِي الْأَحْكَامِ ، فَتَلْزَمُنِي ذَلِكَ فِي الْمَصْصُوحِ ، وَإِنَّمَا مَنَعْتُ وَحَاثَهَا هَذِهِ مِنَ التَّنْطَرُقِ إِلَيْهَا بِالْقِيَاسِ .

وَذَلِكَ أَنَّهُ عَيْرُ مُتَّبِعٍ ذَلِكَ إِذَا نَصَبَ اللَّهُ - تَعَالَى - أَمَارَةً بِقِصَاءِ الصَّوْمِ تَوْحِيدهُ ، وَأَخَذَى قِصَاءَ لَصْلُوةٍ مِنْ تِلْكَ الْأَمَارَةِ .

١٥ عَلَى أَنْ يَقُومَ أَنْ يَقُولُوا : إِنَّا لَا نُنْشِئُ الْقِيَاسَ فِي كُلِّ حَكْمٍ

١ ائب المعن ، ب . اسن . ٢ ج فعل .

٣ ب الصوم ٤ ب : نك

وَعَلَى كُلِّ أَصْلٍ، وَإِنَّمَا نُثَبِّتُهُ بِحَيْثُ يَسُوغُ، وَيَصَحُّ، وَأَكْثَرُ  
مَا يَقْتَضِيهِ مَا أَوْرَدْتَهُ بِمَثَلٍ هُوَ بِخِلَافِ الْقِيَاسِ أَنْ يُنْتَمِعَ فِيهِ مِنْ دُخُولِ  
الْقِيَاسِ فِيهِ، وَلَيْسَ إِذَا ائْتَمَعَ الْقِيَاسُ فِي مَوْضِعٍ يَجِبُ ائْتِمَاعُهُ فِي  
كُلِّ مَكَانٍ.

فَأَمَّا مَنْ نَفَى الْقِيَاسَ مِنْ حُجَّةِ أَنَّ الْحَكِيمَ - تَعَالَى - لَا يَحُوزُ أَنْ  
يُقْتَصِرَ بِالْمَكْثَبِ عَلَى أَدْوَنِ الْبَيَانَيْنِ رُتَبَةً، وَأَنَّ الْأَصْوَصَ أُنْتَفَعُ  
فِي الْبَيَانِ

فَالرَّدُّ عَلَيْهِ أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ<sup>١</sup>، فِي كَلَامِكَ هَذَا اعْتِرَافٌ بِأَنَّ الْقِيَاسَ  
يُوصَلُ بِهِ<sup>٢</sup> إِلَى مَعْرِفَةِ الْأَحْكَامِ، لِأَنَّهُ لَا يَحُوزُ \* أَنْ يَقُولَ هَذَا أَحْفَظُ<sup>٣</sup>

رُتَبَةً إِلَّا وَالنَّسَبُ يَقَعُ بِهِ، وَإِذَا تَمَّتْ ذَلِكَ، فَمَا الَّذِي يَمْنَعُ مِنْ<sup>٤</sup>  
الْعَادَةِ بِهِ، وَبِإِنْ كَانَ دُونَ غَيْرِهِ رُتَبَةً فِي الْبَيَانِ، لِمَا يَقْنَنُ اللَّهُ<sup>٥</sup> -  
تَعَالَى - مِنَ الْمَصْنُوعَةِ بِهِ، وَأَنَّهُ إِذَا تَوَصَّلَ إِلَى الْحُكْمِ بِهِ، وَلَحِظَهُ  
مَشَقَّةً فِي طَرِيقِهِ، كَانَ أَقْرَبَ إِلَى فَعْلِ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ.

وَبَعْدَ فَإِنَّهُ يَنْزِمُ عَلَى ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ فِي جَمِيعِ التَّكْلِيفِ

٢- ب و ج م

٣- ب و ا هـ

٤- ب و ج هـ

٥- ب و ج الله

ج م

٣- ب و ا هـ

٤- ب و ج هـ

٥- ب و ج الله

ضرورياً ، لأنه أقوى في البيان من التكتسب  
 و من يعتمد على هذه الطريقة لا بد له من المناقصة ، لأنه  
 يتعلق كثيراً من الأحكام الشرعية ، بطنون ، نحو الاجتهاد في القينة ،  
 و تقدير الدقائق ، و أروش الجبايات ، و ما لا يحصى كثرة  
 و ربما يتعلق ما في القياس بأن يقول : لو حازت العادة  
 بالقياس في الفروع ، لحازت في الأصول  
 و الخواب عن ذلك أنه غير ممتنع أن يعتمد في لأصول  
 بالقياس ، إذا كانت هناك أصول يقاس عليها ، و ترد إليها ، فلا فرق  
 بين الأمرين

ثم يترمون أنه إذا حاز أن يعتمد ، بالإجتهاد في القينة ، و  
 هناك قيلة مشاهدة معلومة ، فلا حازت العادة ولا فائدة ؟! و كذلك  
 القول في العادة ، بتقدير الدقائق ، و قسم المتعمقات إذا حازت مع  
 المعيرة بالمعادات ، فالأصل حاز مع فقدها ؟!

١ - الف : لا ٢ - الف : كثر

٣ - الف : في ، بجاء ثامي ، ب : في

٤ - ب : العادات ٥ - ب و ج : رد

٦ - الف : عليها ٧ - الف : يلزموا

٨ - ب : بتقدير ٩ - ب : الصادر

١٠ - ج : بالمعادات ١١ - ب و ج : ولا

وَتَحْصِيلُ هَذَا السُّؤَالِ أَنَّهُ إِذَا أَحْزَمْتُمُ التَّعَدُّ بِالْقِيَاسِ وَهُوَ  
مُمْكِنٌ لَوْحُودِ الْأَمَارَةِ، فَحُورُوهُ مَعَ قَعْدِ الْإِمْكَانِ،  
وَرُبَّمَا أَلْزَمُوا قِيَامًا عَلَى الْعَادَةِ بِالْقِيَاسِ، وَهِيَ تَأَمُّهُ الْمَصَالِحُ،  
الْإِحْصَارُ بِمَا يَكُونُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ بِالْقِيَاسِ، وَيَقُولُونَ<sup>٢</sup> كَمَا أَنَّ الْحَرَّ  
لَا يَحْسُنُ إِلَّا مَعَ الثِّقَةِ بِأَنَّهُ صَدُوقٌ، فَكَذَلِكَ تَكْلِيفُ الْعَمَلِ لَا يَحْسُنُ  
إِلَّا مَعَ الثِّقَةِ بِأَنَّهُ مُصَنِّعُهُ

وَالْحَوَابُ عَنْ ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - أَوْ تَصَبَّ لِلْحَبِيرِ الصَّدِيقِ  
أَمَارَةً، نَحَارُ أَنْ يُكَلِّفَ ذَلِكَ. وَلِهَذَا جَازَ مِنَ الْقِيَاسِ<sup>٣</sup> عَدَمُ مَنْ  
تَمَّتِ الْقِيَاسُ - أَنْ يُخْبِرَ عَنْ وُجُوبِ الْعَمَلِ وَلَا طَرِيقَ لَهُ إِلَّا الْقِيَاسُ.  
و - أَيْضًا - فَبِنِ بَاطِنٍ مَدْحَلًا فِي وُجُوبِ الْعَمَلِ وَفُجْجِهِ، فَجَارَ<sup>٤</sup>  
الْقَوْلُ بِأَنَّ الْإِحْتِهَادَ يُؤَدِّي إِلَيْهِ، وَيَسَّرُ لِلطَّنِّ مَدْحَلُ فِي حُسْنِ الْحَبِيرِ  
فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ.

وَرُبَّمَا قَالُوا: إِذَا كَانَ بَعْضُ الْمَصَالِحِ لَا يُعْتَمَدُ إِلَّا بِالنَّصِّ؛  
فَكَذَلِكَ الْجَمِيعُ، لِأَنَّ مَا يُعْتَمَدُ جُلُّهُ مِنْ طَرِيقٍ بِهِ يُعْتَمَدُ خَفَافُهُ<sup>٥</sup>  
كَالْمَذْرُوبَاتِ.

٢ - ج : ويقولون

٣ - ب : القياس

٤ - ب : العلم.

١ - ج : لوحوده

٢ - ب : ان

٣ - ب : له

٤ - ب : خفة.

وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ أَنَّ النَّصَّ يُعْرَفُ جَمِيعُ الْأَحْكَامِ، لَكِرُّ  
عَلَى وَحْدَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ. أَحَدُهُمَا الظَّاهِرُ وَالصَّرِيحُ، وَالْآخَرُ الْإِسْتِدْلَالُ  
كَمَا أَنَّ الْعَقَلِيَّاتِ تَنْقَسِمُ إِلَى عِلْمٍ ضَرُورِيِّ وَمُكْتَسَبٍ، وَمُسْتَدَلٍّ  
عَلَيْهِ، وَالْجَمِيعُ مَعْلُومٌ بِالْعَقْلِ، وَالْأَمْرُ فِي الْمَذْرُوعَاتِ بِالضَّدِّ  
مِمَّا قَالُوهُ، فَإِنَّ بَعْضَهَا قَدْ يُعْتَمَدُ بِالْإِدْرَاكِ، وَبَعْضُهَا بِالْإِجْبَارِ؛ إِمَّا  
يَقُولُ الرَّسُولُ، أَوْ بِالتَّوَاتُرِ، وَقَدْ يُعْتَمَدُ حَتَّى الْمَذْرُوعَاتِ بِالْإِدْرَاكِ،  
وَحَقِيقَتُهَا لَا يُعْتَمَدُ بِهِ، إِذَا لَمْ يَقُو النَّصْرُ عَنْ تَبْيِيرِهِ

وَرُبَّمَا قَالُوا: لَوْ تَعَلَّقَ بَعْضُ الْأَحْكَامِ بِعِلَّةٍ، لَحَرَتْ مَنَجَرِي  
عِلَلِ الْعَقْلِ، فَكَانَتْ لَا تَوْجُدُ إِلَّا مَوْجِدَةً قُلُوبَ الشَّرْعِ وَبَعْدَهُ  
وَالْجَوَابُ أَنَّ عِلَلِ الشَّرْعِ مُفَارِقَةٌ لِعِلَلِ الْعَقْلِ، لِأَنَّ عِلَّةَ الشَّرْعِ  
تَنْشَعُ<sup>١</sup> الدَّوَائِيَّ وَالْمَصَالِحَ، وَقَدْ تَحْتَلِفُ<sup>٢</sup> الْأَحْوَالُ فِيهَا، وَلَيْسَ  
كَذَلِكَ مَا هُوَ مُوَجَّبٌ مِنْ عِلَلِ الْعَقْلِ<sup>٣</sup>، وَإِنَّمَا سُبُوتُ عِلَّةٍ لِأَنَّ

١ - ب : ان . ٢ - ب : احديهما .

٣ - ج : ينقسم ٤ - ب : مكسب

٥ - الف : + قد ٦ - ب و ج : التواتر

٧ - ب : يقوى ٨ - الف و ج : سيره

٩ - ج : يوجد ١٠ - ج : يسع

١١ - ب و ج : يختلف ١٢ - ح : الفصل



الله - تعالى - علق الحكم بها ؛ كما فعل مثل ذلك في الاسم ، فكما أن الاسم لا يتبعه الحكم قبل الشرع وإن كان موحوداً ، ولا يخرج من تعلق الحكم به ، فكذلك اليمين الشرعية

## فصل في نفى ورود العبادة بالقياس

٥. إنهم أن العبادة بدت أو وقعت ، لكان عتياً ذليلاً شرعياً كسائر العبادات الشرعية ، وإذا كنا قد تأمننا أدلة تشرع ، فلم نعتز عتياً ما هو دالة على هذا الموضع ، وحب نفى العبادة به .
- وَسَمَّيْنَاهُ عَتِيًّا شَبِيهَ الْمُحَالِيسِ ، وَمَا ادَّعَوْهُ مِنَ الطَّرِيقِ فِي ذَلِكَ ،
- أَيُّصَحُّ مَا نَفَسَاهُ مِنْ ثُبُوتِ دَلَالَةِ عَتِيٍّ . وَقَدْ اعْتَمَدْنَا عَتِيًّا مِثْلَ هَذِهِ
- الطَّرِيقَةِ فِي نَفْيِ الْعِبَادَةِ بِأَخْبَارِ الْآحَادِ ، فِيمَا مَضَى مِنْ هَذَا الْكِتَابِ .
١٠. وَيُمْكِنُ أَنْ يُسْتَدَلَّ عَتِيًّا نَفْيِ الْعِبَادَةِ بِالْقِيَاسِ - أَيْضًا - بِإِجْمَاعِ
- الْإِمَامَةِ عَتِيٍّ فِيهِ وَإِطْلَاقِهِ فِي الشَّرِيعَةِ ، وَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ فِي إِجْمَاعِهِمُ الْحُجَّةَ .

١ - ح : فكان

٢ - ح : ما

٣ - ح : شبهة .

٤ - ح : ادعوا .

٥ - ح : استدلال .

وَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يُعْتَمَدَ فِي إِبْطَالِ الْقِيَاسِ عَلَى طَوَاهُرِ مِنَ الْكِتَابِ  
تَقْتَضِي 'إِبْطَالِ الْقَوْلِ بِغَيْرِ عِلْمٍ: مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ  
لَكَ بِهِ عِلْمٌ»، وَ«أَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْمَلُونَ»، لِأَنَّ مِنْ ذَهَبَ  
إِلَى الْقِيَاسِ يُسَبِّدُ قَوْلَهُ إِلَى عِلْمٍ، وَهُوَ ذَلِيلُ الْعِبَادَةِ بِالْقِيَاسِ، وَإِنَّمَا  
يَجْعَلُ الطَّرِيقَ إِلَى هَذَا الْعِلْمِ الطُّبْقَ، وَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ \*  
وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ الْإِسْتِدْلَالُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ  
يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ»، لِأَنَّ النُّقُومَ أَوْ يَقُولُوا: إِنَّ الْقِيَاسَ إِذَا قِيلَ بِهِ  
بِالدَّلِيلِ، بَطُلَ أَنْ يَكُونَ تَقْدِمًا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَصَارَ  
كَالتَّصَرُّفِ

١٠ وَكَذَلِكَ إِنْ تَعَمَّقُوا قَوْلَهُ تَعَالَى: «مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ  
مِنْ شَيْءٍ» \* وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ، قَالَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ أَنْ الْقِيَاسَ  
إِذَا دَلَّ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ، فَقَدْ دَخَلَ فِي جُمْلَةِ مَا يُتَّبَعُ فِي الْكِتَابِ،  
وَلَمْ يَقَعْ فِيهِ تَقْرِيطٌ.

فَأَمَّا مَنْ أَتَتْ الْقِيَاسَ مِنْ طَرِيقِ الْعَقْلِ، قَالَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ أَنَّ الْفَعْلَ

١- ب و ج : يقتضى . ٢- ج : وقع .

٣- الف : مقدما . ٤- ح : - ان .

٥- الف : و الكلام .

الواحد لا تدب كونه على صفة لها وحسب، لأنه لو لم يكن كذلك لم يكن  
 بالواجب أولى من غيره. ويتقسم ماله بحسب إلى قسمين: أحدهما  
 صفة تخصه ولا تنعده، كتحورر الذبيحة، والإصابة، وشكر  
 التعمية، والآخر أن يكون وحوه لتعلقه بغيره على جهة النطف،  
 نحو أن يختار المكلف عنده واحداً، أو ينتهي عن قبيح، وليس  
 أن يكون كذلك إلا بأن يخص في نفسه بصفة تدعوا إلى اختيار ما  
 يختاره عنده. وهذا يقسم على ضربين: أحدهما يعلم بالعقل  
 كواجب معرفة الله، لأن جهة وحوها متقررة في العقل، وهو  
 إنما يكون عندهما أقرب من فعل الواحد، والإنهاء عن القبح  
 وكعلمنا - أيضاً - بأن الرسول - ص - لا يجوز أن يكون  
 على أحوال تنبئ عن القبول منه<sup>١</sup> نحو الفسق والأفعال الذميمة<sup>٢</sup>.

٢ الف : + له

١ الف وح ب

٤ - ح - من

٣ الف - ن

٦ ب : يعمل

٥ - ح : حثاره

٨ ب با

٧ - الف : متفرقة

١٠ - الف : يكلف .

٩ - ح . و

١١ - الف : منه القول<sup>١</sup> بجای من القبول منه .

٢ هذا هو الصحيح ، لكن في نسخة الف و ب ، الذبيحة ، و نسخة ج سقطت

عنها هذه الكلمة .

الْمُسْتَحَقَّةُ وَمِثْلُ مَا يَنْتَحَقُّ بِالْمَعْرِفَةِ مِنْ وَجوبِ الرِّبَاسَةِ لِكُونِهَا لُطْفًا ،  
لِأَنَّهُ مُسْتَقَرٌّ فِي الْقَوْلِ أَنَّ النَّاسَ فِي الْحُمْلَةِ لَا يَحُوزُونَ أَنْ يَكُونُوا  
مَعَ فَقْدِ الرُّؤَسَاءِ فِي بَابِ الصَّلَاحِ وَالْفَسَادِ عَلَى مَا يَكُونُونَ عَلَيْهِ  
مَعَ وَجُودِهِمْ ، وَأَصْرَبُ الَّذِي لَا يُعْنَمُ إِلَّا بِالسَّمْعِ ، لِمَقْدِ الطَّرِيقِ إِلَيْهِ مِنْ  
حِكْمَةِ الْعَقْلِ ، وَهُوَ حَمِيعُ الشَّرْعِيَّاتِ . وَلَسَمْعُ الَّذِي بِهِ يُعْلَمُ وَجُوبُ ذَلِكَ  
قَدْ يَرُدُّ تَارَةً بَوَاحُ لُوحُوبٍ ، فَيُعْنَمُ عِنْدَهُ أَوْحُوبٌ ، وَتَارَةً يَرُدُّ بِالْأَوْحُوبِ ،  
فَيُعْنَمُ عِنْدَهُ وَحَهُ الْوُحُوبِ ، وَأَحَدُ الْأَمْرَيْنِ يَقُومُ مَقَامَ الْآخَرِ فِي  
الْعِلْمِ الْوُحُوبِ ، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا وَرَدَ بَوُحُوبُهُ لَمْ يُعْنَمْ وَحَهُ الْوُحُوبِ  
إِلَّا عَلَى حِكْمَةِ الْحِكْمَةِ ، وَبِإِذَا وَرَدَ بَوُحُوبُهُ مُفْصَلًا ، أَوْ مُجْمَلًا ،  
عَرَفْنَا وَحُوبَهُ مُفْصَلًا ، لِأَنَّ الْعِلْمَ بَوُحُوبِهِ لَا يَبْدُ فِيهِ مِنَ التَّفْصِيلِ لِشَرَاخِ  
عِلَّةِ الْمَكْتَفِ فِي الْإِقْدَامِ عَلَى الْفِعْلِ ، وَالْعِلْمُ بَوُحِهِ الْوُحُوبِ قَدْ  
يَكُونُ مُجْمَلًا وَ مُفْصَلًا ، وَيَقُومُ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ مَقَامَ الْآخَرِ فَإِذَا قَالَ  
اللَّهُ - تَعَالَى - : « رَأَيْتُمُ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ » وَلَمْ

١ - ب و ح : المسبعة . ٢ - ح : لا ينها

٣ - ب : - يَكُونُوا ١٠١ - ح : يَكُونُوا .

٤ - ب : لَامِر ٥ - ح : فَدُورِدَ ، نَحَى دَاوَرِدَ

٦ - الب : الوجوب ٧ - ب : - أَوْ مُجْمَلًا ، تَدَاوَحَا

٨ - ب : لِشَرَاخِ ، وَلَعَلَّهُ صَحِيفٌ لِيَرَّحَ ، ١٠ - ب و ح : اللَّهُ

يوجبها بغير ذلك ، علمنا ، وجوبها ، ولو حسر على وجوبها يلحق  
 بالإيجاب ، ألمينا في الجملة أنها تنهى عن قبح ، أو تدعوا  
 إلى واجب .

فأما ماله قضا : إنا إذا علمنا وجوب الفعل علمنا وجه وجوبه ، وإذا  
 علمنا وجه الوجوب علمناه واحداً ، فهو أن من علم الفعل رداً للودعية  
 مع المطالبة ، علم وجوبه ، ومتى لم يعلم ذلك ، لم يعلم وجوبه ، و  
 كذلك متى علم الفعل طلماً ، علم قبحه . فإن شك في كونه طلماً ؛  
 لم يعلم الفسخ ، وكما وجب ذلك ، فهكذا أيضاً - متى علم  
 كونه الفعل الذي هو رد الودعية ، واحداً ، علمه رداً للودعية  
 فتعنى كل واحد من العلمين صاحبه كمتى صاحبه .

١٠

فإن قيل : من أين قلتم : إن الواجبات في الشرع لا يجب إلا  
 لكونها أطرافاً ، ثم من أين قلتم : إن ذلك لا يعلم من حالها  
 إلا بالسمع ؟

٢- الب - بلغة الإيجاب .

١- ب : + ان .

١- ب : + كا

٣ ب . انا .

٦ ج : على

٥ انا - رد الودعية

٨- ب : - ذلك

٧ ج . لا .

٩ ب رد للودعية .

قُلْنَا . لِأَنَّ وُحُوبَهَا إِذَا تَمَّتْ ، وَكَانَ لَا يُدْرِي مِنْ وَحْيِهِ ، لَمْ يَخْلُ  
مِنَ الْقِسْمَيْنِ الَّذِينَ قَدَّمَا هُمَا ، وَهُمَا إِذَا صِفَتْ تَخَصُّصُ الْعَمَلِ ، وَلَا  
تَعَدُّهُ ، أَوْ لِمَعْلُومِهِ سِيرِهِ عَنِّي وَحْيِهِ لَطْفِي : وَلَا يَسْ بَحُورُ فِي الشَّرْعَاتِ  
الْوَحْيُ الْأَوَّلُ . لِأَنَّهُ لَوْ وَحَّيْتُ لِصِفَةٍ تَخَصُّصًا ، لَجَرَتْ مَخْرَى رَدِّ  
الْوَدِيعَةِ فِي أَنَّهُ وَحْيُ الْوُحُوبِ ، وَتَوَجَّبَ أَنْ يُقْلَمَ عَنِّي تِلْكَ الصِّفَةُ  
وَيُعْلَمَ وَحْيُهَا مَنَّى عِلْمَانَهَا ، لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَجِبَ لِصِفَةٍ تَخَصُّصٌ بِهَا ، وَلَا  
يَصِحُّ أَنْ يُقْلَمَ عَلَيْهَا ، وَلَا يَصِحُّ - أَيْضًا - أَنْ يُقْلَمَ عَلَيْهَا وَلَا يُعْلَمَ  
وُحْيُهَا . وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ اْمُصْلُوَّةَ وَمَا فِي الشَّرْعَاتِ تُعْلَمُ بِالْعَقْلِ  
صِفَاتُهَا ، وَإِنْ لَمْ يُعْلَمَ وَحْيُهَا ، فَذَلِكَ عَنِّي بِطُلَانِ اِنْقِسَامِ الْأَوَّلِ ،  
وَلَمْ يَنْفُ إِلَّا التَّائِي إِذَا تَمَّتْ أَنَّهَا تَجِبُ لِلْإِلَاطَافِ ، وَلَمْ يَكُنْ فِي اْمُعْقَلِ  
ذَلِيلٌ عَنِّي أَنَّ وَقُوعَ بَعْضِ الْأَفْعَالِ مَتَّ يَخْتَارُ<sup>١٢</sup> عِنْدَهُ فَعَمَلًا آخَرَ ، لِأَنَّ اْلْعَقْلَ  
لَا يَدُلُّ عَنِّي مَا يَخْتَارُهُ الْإِنْسَانُ أَوْ لَا يَخْتَارُهُ ، وَلِأَنَّ دَلَالَةَ اْلْعَقْلِ - أَيْضًا -

١ - ب : تختص ؛ ج : يختص . ٢ - ب : بالعقل .

٣ - ب - و ٤ - ج : يختصها .

٥ - الف : لو وجب . ٦ - ب - لصفة يختصها ؛ تا : ايضا .

٧ - الف : وج : يختص . ٨ - الف : - يصح .

٩ - الف : انه . ١٠ - ب : وج : يعلم .

١١ - الف : فلم . ١٢ - ج : يجب .

١٣ - الصحيح «يختار» لكن السبع كلها «يختار»

طريقتهما واحدة، ولئن يَصَحُّحُ أَنْ تُدَلَّ عَلَى الشَّيْءِ وَتَفِيهِ، وَأَنْحَكُمُ  
وَضِدَّهُ، كَمَا تَرَاهُ<sup>٢</sup> فِي الشَّرَائِعِ مِنْ اخْتِلَافِ الْمُكْتَبِينَ، وَالتَّاسِخِ  
وَالْمَنْسُوحِ، فَلَمْ يَنْقُ إِلَّا أَنْ الطَّرِيقَ إِلَيْهَا السَّمْعُ. وَلَوْلَا مَا ذَكَرْتُمُ  
لَمَا اخْتِجَ فِي مَعْرِفَةِ الْمَصَالِحِ الشَّرْعِيَّةِ إِلَى بَعْثِ الْأَنْبِيَاءِ ع

فَإِنْ قَالُوا: الْعَقْلُ يَقْتَضِي فِي كُلِّ مَثْنِيَّتَيْنِ أَنْ حَكُمَهُمَا وَاحِدٌ  
مِنْ حَيْثُ اشْتَبَهَا، فَجَبَّ أَنْ يُحْكَمَ فِي الْأَرْضِ بِحُكْمِ التَّوَلَّى عَقْلًا،  
وَإِنْ لَمْ يَأْتِ السَّمْعُ.

قِيلَ لَهُمُ الْإِشْتِبَاهُ الَّذِي يَقْتَضِي الْمَشَارَكَةَ فِي الْحُكْمِ هُوَ مَا يُقَعَّمُ  
أَنْ الْحُكْمَ فِيهِ يُجِبُّ عَنْ ذَلِكَ الشَّيْءِ أَوْ يَكُونُ فِي حُكْمِ الْمَوْجِبِ عَمَهُ،  
وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ مَا يَشَارِكُ<sup>٣</sup> الْعَالَمَ فِي وَجُودِ الْعِلْمِ فِي قَلْبِهِ يُجِبُّ كَوْنَهُ عِلْمًا،  
وَمَا<sup>٤</sup> يَشَارِكُ<sup>٥</sup> رَدَّ الْوُدِيَّةِ فِي هَذِهِ الصِّفَةِ كَانَ وَاحِدًا، وَأَمَّا<sup>٦</sup>  
الْعِلَالُ الَّتِي هِيَ أَمَارَاتُ<sup>٧</sup>؛ \* فَلَا يُجِبُّ بِالْمَشَارَكَةِ فِيهَا الْمَشَارَكَةَ<sup>٨</sup>

[آ]

٢ - الف : بدل .

١ - الف : طريقتهما .

٣ - ب و ج : للإشياء .

٢ - ب و ج : تراه .

٤ - الف و ج : الشبهة .

٥ - ب : هو ، بالسجدة .

٦ - ب : أو .

٧ - ب : شاركت .

٨ - ب و ج : شاركت .

٩ - ب : ما .

١٠ - ب : فيها المشاركة .

١١ - ب : أما .

في الحكم، لأنَّ العقل لا يقيم به كونها علة حكمة، ووعيم كونها علة، لم يجب فيما يشاركه فيها مثل حكمها، لأنَّ لمصلحة الشرعة تخفيف<sup>٢</sup> من حيث تعققت بالاختيار، ولا مدخل للايجاب فيها، ولهذا حار<sup>٣</sup> أن يكون الشيء في الشرع مضحكة، وما هو مشبه مفسدة، وإن حاز اختلاف الاعيان والأوقات في ذلك.

فإن قال إحد حرم الله - تعالى - الخمر، ورأيت تحريم<sup>٤</sup> عاماً للشدة المطرية<sup>٥</sup>، يثبت شوبها، ويروى بزوالها، علمت أن علة التحريم الشدة المطرية<sup>٦</sup> ولا احتياج<sup>٧</sup> إلى السمع قبل أنه يس يكون ما ذكرته من الاعتبار بأقوى من أن ينص<sup>٨</sup> لنا في التحريم على أن علة تحريمها هي شدة<sup>٩</sup>، وقد نسا أن ذلك لا يوجب تحريم كل شديداً إلا<sup>١٠</sup> بعد التعمد بالقياس، لأنه غير ممنوع أن يخالفه في المصلحة، وإن وافقه في الشدة

١ - ب : لا، بحاي لان

٢ - ج : تخفيف

٣ - ب : شيء في

٤ - ب : وج : المصرفة

٥ - ب : حاج

٦ - ب : هي الشدة

٧ - ب : شاركة

٨ - ج : اصبح

٩ - ج : جاز، تا اصحا

١٠ - ب : امطرية

١١ - ج : الامس، بحاي ب يس

١٢ - ب : لا



وَأَمَّا مَنْ رَعَىٰ آدَ السَّمْعِ قَدْ وَرَدَ بِالْعَمْدِ لِقِيَاسٍ فَحَصْرٌ  
تَذَكُّرٌ أَقْوَىٰ مَا اعْتَمَدُوهُ، وَتَكَلُّمٌ عَلَيْهِ:

أَوَّلُ مَا تَمَدُّوهُ أَنْ قَالُوا قَدْ ظَهَرَ عَنِ الصَّحَابَةِ الْقَوْلُ بِالْقِيَاسِ  
وَاتَّفَقَ جَمِيعُهُمْ عَلَيْهِ، نَحْوُ اخْتِلَافِهِمْ فِي مَسْأَلَةِ الْحَرَامِ وَالْمُشْتَرَكَةِ  
وَالْإِبْلَاءِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَرُجُوعُ كَثِيرٍ مِنْهُمْ فِي قَوْلِهِ إِلَى طَرِيقَةِ  
الْقِيَاسِ، لِأَنَّهُمْ اخْتَفَعُوا فِي الْحَرَامِ فَقَالُوا فِيهَا أَرْبَعَةُ أَقَاوِيلَ أَحَدُهَا  
أَنَّهُ فِي حَكْمِ الْمَطْلُوقَاتِ الثَّلَاثِ، وَذَلِكَ يُرْوَى عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ - ع -  
وَزَيْدِ بْنِ نَافِثٍ وَابْنِ عُمرَ، وَالْقَوْلُ الْآخَرُ قَوْلُ مَنْ حَمَلَهُ يَمِينًا،  
يَلْزَمُ فِيهَا كِتْمَانُهُ، وَيُرْوَى عَنْ أَبِي سَكْبَرٍ وَعُمَيْرِ بْنِ مَسْعُودٍ وَعَائِشَةَ،  
وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ وَالْقَوْلُ الثَّلَاثُ قَوْلُ مَنْ حَمَلَهُ طَهَارًا، وَيُرْوَى  
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِ وَالرَّابِعُ قَوْلُ مَنْ حَمَلَهُ تَطْلِيقًا وَاحِدًا، وَهُوَ  
الْمُرْوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عُمرَ وَغَيْرِهِمَا، ثُمَّ اخْتَفَعُوا فِيهِمْ مَنْ

نفاها<sup>١</sup>، ومنهم من<sup>٢</sup> حملها واحدة رجعة، وبعضهم جعلها ثالثة، و  
كل ذلك تمريخ<sup>٣</sup> للمقول الرابع. وفي التاس من الحق بذلك قولاً  
حامساً، وهو قول مسروق. إن ذلك ليس بشيء، لأنه تحريم لما  
أحبه الله تعالى<sup>٤</sup>، ووجوده كعدمه. واختلافهم في الجحد أيضاً.  
٥ طاهر، وكذلك في جميع ما عتدناه من المسائل، وإنما شرحنا  
مسألة الحرام، لأن لاختلاف فيها أكثر منه في غيرها. قاروا. وقد  
علمنا أنه لا وجه لإقوايهم إلا طريقة القياس والاحتياط، لأن من  
حمل الحرام طلاقاً ثلاثاً معلوم أنه لم يرد أنه طلاق ثلاث على  
الحقيقة، بل أراد أنه كالطلاق الثلاث، وحر مجراه، وكذلك  
١٠ من حمته يميناً وظهاراً، ومحال أن يريدوا إلا التشبيه والتحميل،  
دون أن يكون عنده طهاراً أو يميناً على الحقيقة، ولأنه قد يقن  
عنهم النص الصريح بأنهم قاروا ذلك قياساً، لأن من ذهب إلى أن  
الجحد بمنزلة الأيب نص على أنه مع فقيد الأيب بمنزلة ابن الإبن مع

١ ب و ج : نواه، ولعل الصحيح كما في المتن من ٢٦٨ «نواه».

٢ الف : من. ٣ الف : تعالى.

٤ الف : - والاحتياط. ج : ثالث.

٥ ج : يريد. ٦ الف : لانهم.

فَقَدِ الْإِنْسُ<sup>١</sup>، حَتَّى صَرَخَ ابْنُ عَتَّاسٍ بِأَن قَالَهُ: «وَأَلَا يَتَّقِي» اللَّهُ زَيْدُ بْنُ  
 نَاسِمْ، يَجْعَلُ<sup>٢</sup> «أَنَّ الْإِنْسَ ابْنُ»، وَلَا يَجْعَلُ «أَبُ» الْآبِ أُمَّ، وَقَدْ  
 عَلِمْنَا أَنَّهُ لَمْ يَرْجِعْ فِي ذَلِكَ إِلَى نَصَرٍ، لِأَنَّ الْجَدَّ لَا نَصْرَ عَلَيْهِ فِي  
 الْكِتَابِ، فَلَمْ يَتَّقِ إِلَّا سُلُوكَهُمْ طَرِيقَ<sup>٣</sup> التَّمَثِيلِ وَالْمُقَايَسَةِ وَرَوَى  
 - أَيْضًا - عَنْ قَوْلِ بِالْمُقَايَسَةِ بَيْنَ الْإِخِ وَالْجَدِّ أَنَّهُ شَبَّهَهُمَا بِعَصْنَى<sup>٤</sup>  
 شَجَرَةٍ وَحَدَوَلَى<sup>٥</sup> نَهْرٍ.

وَهَذَا يُبْطِلُ قَوْلَ مَنْ ادَّعَى أَنَّهُمْ قَالُوا ذَلِكَ عَلَى طَرِيقِ الْبُورِ  
 وَالصَّاحِ، أَوْ لِأَنَّهُ أَقْلُ مَا قِيلَ فِيهِ، أَوْ حَكَمُوا بِحُكْمِ<sup>٦</sup> «الْعَقْلِ»  
 أَوْ لِنَصَرِ<sup>٧</sup> أَحَدِهِ.

وَيُبْطِلُ ذَلِكَ رِثْدَاءُ عَنِّي مَا تَقَدَّمَ أَنَّهُمْ اخْتَفَفُوا فِيهِمَا لَا يَسُوعُ<sup>٨</sup>  
 فِيهِ الصَّلَاحُ<sup>٩</sup> انْتَفَاقَهُ تَحْرِيمِ الْفُرُوحِ وَتَحْلِيلِهَا، كَمَا سَأَلَهُ الْحَرَامُ.

١ - الف : لا موبس      ٢ - ج : تتقي.

٣ - ج : لحنر.      ٤ - الف : أ.

٥ - ج : طرفة      ٦ - الف : بعض ب : بعضني

٧ - الف : حدور، ب : حدولي.      ٨ - ب : - قول

٩ - ب : البوريت، و سائر النسخ «اسور» وهو موافق لما في العدة أيضا فراجع

ص ٢٦٨،      ١٠ - الف : لحكم.

١١ - الف : سم      ١٢ - ب : الصلح فيه

وَالْإِيلَاءِ وَغَيْرِهِمَا وَلَئِنْ مَا يُقَالُ مِنْ طَرِيقِ الصُّلَحِ لَا يُفَرِّعُ عَنْهُ ،  
وَلَا يُتَى بِحَسَبِهِ الْمَذْهَبُ وَلَا تُهْمُ اخْتَلَفُوا فِي مَوَاضِعَ لَا يَصِحُّ  
أَنْ يُقَالَ فِيهَا أَقْلٌ مَا قِيلَ . وَلَا تُهْمُ اخْتَلَفُوا فِي مَا زَادَ عَلَى أَقْلٍ  
مَا قِيلَ ، فَقَالُوا - أَيْضاً - نَأْثُرُ كَلِّهَا حَارِجٌ عَمَّا فِي أَصْلِ الْعَقْلِ  
وَأَوْقَالُوهُ - أَيْضاً - لِمَنْ . لَوْحَدَ أَنْ يَطْهَرَ ، لِأَنَّ الدَّوَاعِيَ إِلَى  
إِطْهَارِهِ قَوِيٌّ . فَوَإِذَا تَدَّتْ ذَلِكَ مِنْ حَالِهِمْ ، فَهُوَ مِنْ قَائِلٍ بِالْقِيَاسِ ،  
وَمُضَوِّبٍ لَهُ غَيْرُ مُنْكَرٍ عَنْهُ . فَصَارُوا مُجْمَعِينَ عَلَى الْقَوْلِ بِهِ . وَ  
إِجْمَاعُهُمْ حُجَّةٌ .

الثَّانِي : يَتَأَمَّرُ ، أَنَّهُمْ قَالُوا : قَدْ طَهَرَ عَنِ الصُّحَّةِ أَنْقُولُ  
بِالرَّأْيِ ، وَإِصَافُهُ مَذَاهِبَهُ إِلَى الرَّأْيِ وَنَظْمُ الرَّأْيِ إِذَا أَطْلُقَ لَمْ  
يُمَيِّدْ الْقَوْلَ بِالْحُكْمِ مِنْ طَرِيقِ اسْتِصْرَاحٍ ، لِأَنَّ طَرِيقَهُ الْعِلْمُ لَا يُضَافُ  
إِلَى الرَّأْيِ ، حَلَّتْ كَانِ الدَّلِيلُ أَوْ حَصَا ، وَلَا يُسْتَعَادُّ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا

١- اعم: بشي . ٢- ب: لا يحاي لا بهم

٣- ج: + قد . ٤- ب: في مواضع ، تاليفها .

٥- ب و ج: الداعي . ٦- ج: المجعبي .

٧- الف: و ، بجای الثاني . ٨- ب: - هـ .

٩- ج - هـ : واجماعهم ، تاليفها . ١٠- ج: - : ونظم الرأي .

١١- ج: حسبها .

انقول من طريق اقياس و الاجتهاد والاحاد الواردة بدت كثيرة  
بحو ما روى عن ابي كير في الكلالة : « أقول فيها رأيي » ، و  
قول عمر « أقصى فيها رأيي » \* و قوله « هذا ما رأي عمر »  
و بحو قول أمير المؤمنين ع - في أمهات الأولاد : « كان رأيي و  
رأي عمر ألا يتغرّن رأيت يتغرّن » ، وهذه خمسة أدل على  
قولهم « اقياس و اجتهاد من التوجه الذي ذكره » ، ولو كان  
اعتمادهم في ذلك على طريق من طرق العلم ، لم يصح منهم  
الرجوع من رأي إلى آخر ، ولا التوقف فيه ، و تحوير كونه  
صواباً ، ولا أن يمسكوا عن حجة المخالف و الكبر عليه ، و  
لأن الأدلة لا تتناقض ، ولا تختلف ، فكيف يجوز أن يرجع  
كل واحد إلى دليل مع اختلاف أقوالهم

و ثالث مبتدأ تصفوا به ما روى من أن نبي - ص ع - أت

١ - ب - ما ٢ - ج : روى .

٢ - ب : + و . ٣ - ب : - رأيي و .

٤ - ب : بدل

٥ - لف : لما امسكوا ، على « لا أن يمسكوا » .

٦ - ب : - و ٧ - ج : يختلف .

٨ - ج : ما .

أَتَقْدُ مُعَادَا إِلَى التَّعْنِ . قَالَ لَهُ : « سَادَا تَقْصِي » . قَالَ « كِتَابِ اللَّهِ » .  
 قَالَ : « فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِي كِتَابِ اللَّهِ » . قَالَ : « نُسْخَةُ رَسُولِ اللَّهِ » . قَالَ .  
 « فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِي نُسْخَةِ رَسُولِ اللَّهِ » . قَالَ . « أَتَحْتَجُّ بِرَأْيِي » . فَقَالَ - ع -  
 « الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُولُ اللَّهِ لِمَا يَرْضَاهُ رَسُولُ اللَّهِ » .  
 وَ نَافَهُ قَدْ رَوَى عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ مِثْلُ ذَلِكَ . وَهُوَ آتِي قَالَ لَهُ . « أَقْصِ  
 بِكِتَابِ وَالنُّسْخَةِ إِذَا وَحَدَّثَهُ » . فَبِنَ لَمْ تَجِدْ أَحْكَمَ فِيهِمَا ، فَاتَّحَدَّ  
 رَأْيُكَ » . وَبِمَا رَوَى عَنْ عُمَرَ فِي رِسَالَتِهِ أَمْشُورِهِ إِلَى أَبِي مُوسَى  
 الْأَشْعَرِيِّ أَنَّهُ قَالَ : « فِى الْأُمُورِ بِرَأْيِكَ »

وَالرَّابِعُ مِنْهَا تَعَقُّوْا بِهِ قَوْلَهُ تَمَامِي - « وَغَيْرُهَا أَوَّلَى  
 ١٠ الْأَبْصَارِ » . قَالُوا : « وَالْإِغْتِبَارُ هُوَ تَقْيِيسُهُ ، لِأَنَّ الْأَمِيرَ يُسَمَّى بِمُقَارَا  
 مِنْ حَيْثُ يَتَّبَعُ بِهِ مُسَاوَةٌ شَيْءٍ لِأَمِيرِهِ . وَ مَا رَوَى عَنْ نُبَيْهِ عَتَّاسٍ  
 مِنْ قَوْلِهِ فِي الْأَسَانِ « غَيْرُوا حَانِبَ بِالْأَصْبَحِ لَتَى دِيْهِمْ  
 مُتَسَاوِيَةٌ » .

١- ج يقصى - ٢- ب روى .

٣- الف : الحمد - ٤- ب و ج - رسول

٥- ب قال ، بجاي قد - ٦- ح - انه .

٧- ج - معار ، وفي نسخة الاف لم ترسم بقطة للكلمة .

٨- الف : بين ، ج : بين

وَرُبَّمَا اسْتَدْلُوا بِآيَةٍ عَنِ وَجْهِ آخِرٍ فَقَالُوا قَدْ ذُلَّ - تَعَالَى -  
 بِهَذِهِ آيَةٍ عَنِ أَنَّ الْمَشَارَكَةَ فِي التَّمْلِيهِ تَقْتَضِي الْمَشَارَكَةَ فِي الْحُكْمِ  
 وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ - تَعَالَى - «هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ  
 الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ، مَا ظَنَنْتُمْ أَنَّهُ يَخْرِجُوا،  
 وَطَلَبُوا أَنَّهُمْ مَا يَعْصِيهِمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ، فَأَتَيْهِمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ  
 يَحْتَسِبُوا، وَقَدَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ، يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَ  
 أَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ، فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ» فَذَكَرَ - تَعَالَى - مَا حَلَّ  
 بِهِمْ، وَتَمَّ، عَلَى عِدَّتِهِ وَتَسْتَه، ثُمَّ أَمَرَ بِالْإِعْتِسَابِ، وَذَلِكَ  
 تَحْدِيرٌ مِنَ مُشَارَكَتِهِمْ فِي السَّبِّ، فَنَوَلَهُ تَكْنِزَ الْمَشَارَكَةَ فِي  
 السَّبِّ تَقْتَضِي الْمَشَارَكَةَ فِي الْحُكْمِ، مَا كَانَ يَقُولُ مَقْنًى  
 وَالْحَامِلُ مِمَّا تَعْقُوبُهُ، أُنْ قَالُوا إِذَا تَمَّتْ أَنَّهُ لَا يُدْ فِي  
 الْفُرُوعِ الشَّرْعِيَّةِ مِنْ حُكْمِهِ، وَلَمْ يَجِدْ نَصًّا وَلَا دَلِيلًا عَنِ

٢ - أ ب - من ديارهم

١ - ب و ج : يقضى

٤ - ب : منه

٢ - أ ب : - الله

٦ - ج : تحوير

٥ - أ ب - طلى .

٨ - ج : - أنه .

٧ - ب و ج : يكن .

٩ - ب - صلا .

حُكْمِهَا، فَجِبَّ أَنْ تَكُونَ مُعْتَدِينَ فِيهَا بِالْقِيَاسِ.

وَرُبَّمَا اسْتَدْلَوْا بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ فَقَالُوا : قَدْ ثَبَتَ عَنْ لَصْحَابِيهِ أَنَّهُمْ دَخَعُوا فِي طَلَبِ أَحْكَامِ الْحَوَادِثِ إِلَى الشَّرْعِ ، فَإِذَا عُبِمَ ذَلِكَ مِنْ حَالِهِمْ فِي جَمِيعِ الْحَوَادِثِ عَنِ كَثَرَتِهَا وَ صَحَّ أَنَّهُ لَا حَصْرَ يُدَلُّ عَلَى هَذِهِ لِأَحْكَامِ بَاطِنِهَا ، وَلَا دَلِيلُهُ ، فَلَسَرْنَا بِذَلِكَ إِلَّا الْقِيَاسَ وَالِإِحْتِهَادَ ، وَإِلَّا السَّبْخِيَّةَ ، يُنْتَعَمُ مِنْهُ <sup>٩</sup> <sup>١٠</sup> <sup>١١</sup> <sup>١٢</sup> <sup>١٣</sup> <sup>١٤</sup> <sup>١٥</sup> <sup>١٦</sup> <sup>١٧</sup> <sup>١٨</sup> <sup>١٩</sup> <sup>٢٠</sup> <sup>٢١</sup> <sup>٢٢</sup> <sup>٢٣</sup> <sup>٢٤</sup> <sup>٢٥</sup> <sup>٢٦</sup> <sup>٢٧</sup> <sup>٢٨</sup> <sup>٢٩</sup> <sup>٣٠</sup> <sup>٣١</sup> <sup>٣٢</sup> <sup>٣٣</sup> <sup>٣٤</sup> <sup>٣٥</sup> <sup>٣٦</sup> <sup>٣٧</sup> <sup>٣٨</sup> <sup>٣٩</sup> <sup>٤٠</sup> <sup>٤١</sup> <sup>٤٢</sup> <sup>٤٣</sup> <sup>٤٤</sup> <sup>٤٥</sup> <sup>٤٦</sup> <sup>٤٧</sup> <sup>٤٨</sup> <sup>٤٩</sup> <sup>٥٠</sup> <sup>٥١</sup> <sup>٥٢</sup> <sup>٥٣</sup> <sup>٥٤</sup> <sup>٥٥</sup> <sup>٥٦</sup> <sup>٥٧</sup> <sup>٥٨</sup> <sup>٥٩</sup> <sup>٦٠</sup> <sup>٦١</sup> <sup>٦٢</sup> <sup>٦٣</sup> <sup>٦٤</sup> <sup>٦٥</sup> <sup>٦٦</sup> <sup>٦٧</sup> <sup>٦٨</sup> <sup>٦٩</sup> <sup>٧٠</sup> <sup>٧١</sup> <sup>٧٢</sup> <sup>٧٣</sup> <sup>٧٤</sup> <sup>٧٥</sup> <sup>٧٦</sup> <sup>٧٧</sup> <sup>٧٨</sup> <sup>٧٩</sup> <sup>٨٠</sup> <sup>٨١</sup> <sup>٨٢</sup> <sup>٨٣</sup> <sup>٨٤</sup> <sup>٨٥</sup> <sup>٨٦</sup> <sup>٨٧</sup> <sup>٨٨</sup> <sup>٨٩</sup> <sup>٩٠</sup> <sup>٩١</sup> <sup>٩٢</sup> <sup>٩٣</sup> <sup>٩٤</sup> <sup>٩٥</sup> <sup>٩٦</sup> <sup>٩٧</sup> <sup>٩٨</sup> <sup>٩٩</sup> <sup>١٠٠</sup> <sup>١٠١</sup> <sup>١٠٢</sup> <sup>١٠٣</sup> <sup>١٠٤</sup> <sup>١٠٥</sup> <sup>١٠٦</sup> <sup>١٠٧</sup> <sup>١٠٨</sup> <sup>١٠٩</sup> <sup>١١٠</sup> <sup>١١١</sup> <sup>١١٢</sup> <sup>١١٣</sup> <sup>١١٤</sup> <sup>١١٥</sup> <sup>١١٦</sup> <sup>١١٧</sup> <sup>١١٨</sup> <sup>١١٩</sup> <sup>١٢٠</sup> <sup>١٢١</sup> <sup>١٢٢</sup> <sup>١٢٣</sup> <sup>١٢٤</sup> <sup>١٢٥</sup> <sup>١٢٦</sup> <sup>١٢٧</sup> <sup>١٢٨</sup> <sup>١٢٩</sup> <sup>١٣٠</sup> <sup>١٣١</sup> <sup>١٣٢</sup> <sup>١٣٣</sup> <sup>١٣٤</sup> <sup>١٣٥</sup> <sup>١٣٦</sup> <sup>١٣٧</sup> <sup>١٣٨</sup> <sup>١٣٩</sup> <sup>١٤٠</sup> <sup>١٤١</sup> <sup>١٤٢</sup> <sup>١٤٣</sup> <sup>١٤٤</sup> <sup>١٤٥</sup> <sup>١٤٦</sup> <sup>١٤٧</sup> <sup>١٤٨</sup> <sup>١٤٩</sup> <sup>١٥٠</sup> <sup>١٥١</sup> <sup>١٥٢</sup> <sup>١٥٣</sup> <sup>١٥٤</sup> <sup>١٥٥</sup> <sup>١٥٦</sup> <sup>١٥٧</sup> <sup>١٥٨</sup> <sup>١٥٩</sup> <sup>١٦٠</sup> <sup>١٦١</sup> <sup>١٦٢</sup> <sup>١٦٣</sup> <sup>١٦٤</sup> <sup>١٦٥</sup> <sup>١٦٦</sup> <sup>١٦٧</sup> <sup>١٦٨</sup> <sup>١٦٩</sup> <sup>١٧٠</sup> <sup>١٧١</sup> <sup>١٧٢</sup> <sup>١٧٣</sup> <sup>١٧٤</sup> <sup>١٧٥</sup> <sup>١٧٦</sup> <sup>١٧٧</sup> <sup>١٧٨</sup> <sup>١٧٩</sup> <sup>١٨٠</sup> <sup>١٨١</sup> <sup>١٨٢</sup> <sup>١٨٣</sup> <sup>١٨٤</sup> <sup>١٨٥</sup> <sup>١٨٦</sup> <sup>١٨٧</sup> <sup>١٨٨</sup> <sup>١٨٩</sup> <sup>١٩٠</sup> <sup>١٩١</sup> <sup>١٩٢</sup> <sup>١٩٣</sup> <sup>١٩٤</sup> <sup>١٩٥</sup> <sup>١٩٦</sup> <sup>١٩٧</sup> <sup>١٩٨</sup> <sup>١٩٩</sup> <sup>٢٠٠</sup> <sup>٢٠١</sup> <sup>٢٠٢</sup> <sup>٢٠٣</sup> <sup>٢٠٤</sup> <sup>٢٠٥</sup> <sup>٢٠٦</sup> <sup>٢٠٧</sup> <sup>٢٠٨</sup> <sup>٢٠٩</sup> <sup>٢١٠</sup> <sup>٢١١</sup> <sup>٢١٢</sup> <sup>٢١٣</sup> <sup>٢١٤</sup> <sup>٢١٥</sup> <sup>٢١٦</sup> <sup>٢١٧</sup> <sup>٢١٨</sup> <sup>٢١٩</sup> <sup>٢٢٠</sup> <sup>٢٢١</sup> <sup>٢٢٢</sup> <sup>٢٢٣</sup> <sup>٢٢٤</sup> <sup>٢٢٥</sup> <sup>٢٢٦</sup> <sup>٢٢٧</sup> <sup>٢٢٨</sup> <sup>٢٢٩</sup> <sup>٢٣٠</sup> <sup>٢٣١</sup> <sup>٢٣٢</sup> <sup>٢٣٣</sup> <sup>٢٣٤</sup> <sup>٢٣٥</sup> <sup>٢٣٦</sup> <sup>٢٣٧</sup> <sup>٢٣٨</sup> <sup>٢٣٩</sup> <sup>٢٤٠</sup> <sup>٢٤١</sup> <sup>٢٤٢</sup> <sup>٢٤٣</sup> <sup>٢٤٤</sup> <sup>٢٤٥</sup> <sup>٢٤٦</sup> <sup>٢٤٧</sup> <sup>٢٤٨</sup> <sup>٢٤٩</sup> <sup>٢٥٠</sup> <sup>٢٥١</sup> <sup>٢٥٢</sup> <sup>٢٥٣</sup> <sup>٢٥٤</sup> <sup>٢٥٥</sup> <sup>٢٥٦</sup> <sup>٢٥٧</sup> <sup>٢٥٨</sup> <sup>٢٥٩</sup> <sup>٢٦٠</sup> <sup>٢٦١</sup> <sup>٢٦٢</sup> <sup>٢٦٣</sup> <sup>٢٦٤</sup> <sup>٢٦٥</sup> <sup>٢٦٦</sup> <sup>٢٦٧</sup> <sup>٢٦٨</sup> <sup>٢٦٩</sup> <sup>٢٧٠</sup> <sup>٢٧١</sup> <sup>٢٧٢</sup> <sup>٢٧٣</sup> <sup>٢٧٤</sup> <sup>٢٧٥</sup> <sup>٢٧٦</sup> <sup>٢٧٧</sup> <sup>٢٧٨</sup> <sup>٢٧٩</sup> <sup>٢٨٠</sup> <sup>٢٨١</sup> <sup>٢٨٢</sup> <sup>٢٨٣</sup> <sup>٢٨٤</sup> <sup>٢٨٥</sup> <sup>٢٨٦</sup> <sup>٢٨٧</sup> <sup>٢٨٨</sup> <sup>٢٨٩</sup> <sup>٢٩٠</sup> <sup>٢٩١</sup> <sup>٢٩٢</sup> <sup>٢٩٣</sup> <sup>٢٩٤</sup> <sup>٢٩٥</sup> <sup>٢٩٦</sup> <sup>٢٩٧</sup> <sup>٢٩٨</sup> <sup>٢٩٩</sup> <sup>٣٠٠</sup> <sup>٣٠١</sup> <sup>٣٠٢</sup> <sup>٣٠٣</sup> <sup>٣٠٤</sup> <sup>٣٠٥</sup> <sup>٣٠٦</sup> <sup>٣٠٧</sup> <sup>٣٠٨</sup> <sup>٣٠٩</sup> <sup>٣١٠</sup> <sup>٣١١</sup> <sup>٣١٢</sup> <sup>٣١٣</sup> <sup>٣١٤</sup> <sup>٣١٥</sup> <sup>٣١٦</sup> <sup>٣١٧</sup> <sup>٣١٨</sup> <sup>٣١٩</sup> <sup>٣٢٠</sup> <sup>٣٢١</sup> <sup>٣٢٢</sup> <sup>٣٢٣</sup> <sup>٣٢٤</sup> <sup>٣٢٥</sup> <sup>٣٢٦</sup> <sup>٣٢٧</sup> <sup>٣٢٨</sup> <sup>٣٢٩</sup> <sup>٣٣٠</sup> <sup>٣٣١</sup> <sup>٣٣٢</sup> <sup>٣٣٣</sup> <sup>٣٣٤</sup> <sup>٣٣٥</sup> <sup>٣٣٦</sup> <sup>٣٣٧</sup> <sup>٣٣٨</sup> <sup>٣٣٩</sup> <sup>٣٤٠</sup> <sup>٣٤١</sup> <sup>٣٤٢</sup> <sup>٣٤٣</sup> <sup>٣٤٤</sup> <sup>٣٤٥</sup> <sup>٣٤٦</sup> <sup>٣٤٧</sup> <sup>٣٤٨</sup> <sup>٣٤٩</sup> <sup>٣٥٠</sup> <sup>٣٥١</sup> <sup>٣٥٢</sup> <sup>٣٥٣</sup> <sup>٣٥٤</sup> <sup>٣٥٥</sup> <sup>٣٥٦</sup> <sup>٣٥٧</sup> <sup>٣٥٨</sup> <sup>٣٥٩</sup> <sup>٣٦٠</sup> <sup>٣٦١</sup> <sup>٣٦٢</sup> <sup>٣٦٣</sup> <sup>٣٦٤</sup> <sup>٣٦٥</sup> <sup>٣٦٦</sup> <sup>٣٦٧</sup> <sup>٣٦٨</sup> <sup>٣٦٩</sup> <sup>٣٧٠</sup> <sup>٣٧١</sup> <sup>٣٧٢</sup> <sup>٣٧٣</sup> <sup>٣٧٤</sup> <sup>٣٧٥</sup> <sup>٣٧٦</sup> <sup>٣٧٧</sup> <sup>٣٧٨</sup> <sup>٣٧٩</sup> <sup>٣٨٠</sup> <sup>٣٨١</sup> <sup>٣٨٢</sup> <sup>٣٨٣</sup> <sup>٣٨٤</sup> <sup>٣٨٥</sup> <sup>٣٨٦</sup> <sup>٣٨٧</sup> <sup>٣٨٨</sup> <sup>٣٨٩</sup> <sup>٣٩٠</sup> <sup>٣٩١</sup> <sup>٣٩٢</sup> <sup>٣٩٣</sup> <sup>٣٩٤</sup> <sup>٣٩٥</sup> <sup>٣٩٦</sup> <sup>٣٩٧</sup> <sup>٣٩٨</sup> <sup>٣٩٩</sup> <sup>٤٠٠</sup> <sup>٤٠١</sup> <sup>٤٠٢</sup> <sup>٤٠٣</sup> <sup>٤٠٤</sup> <sup>٤٠٥</sup> <sup>٤٠٦</sup> <sup>٤٠٧</sup> <sup>٤٠٨</sup> <sup>٤٠٩</sup> <sup>٤١٠</sup> <sup>٤١١</sup> <sup>٤١٢</sup> <sup>٤١٣</sup> <sup>٤١٤</sup> <sup>٤١٥</sup> <sup>٤١٦</sup> <sup>٤١٧</sup> <sup>٤١٨</sup> <sup>٤١٩</sup> <sup>٤٢٠</sup> <sup>٤٢١</sup> <sup>٤٢٢</sup> <sup>٤٢٣</sup> <sup>٤٢٤</sup> <sup>٤٢٥</sup> <sup>٤٢٦</sup> <sup>٤٢٧</sup> <sup>٤٢٨</sup> <sup>٤٢٩</sup> <sup>٤٣٠</sup> <sup>٤٣١</sup> <sup>٤٣٢</sup> <sup>٤٣٣</sup> <sup>٤٣٤</sup> <sup>٤٣٥</sup> <sup>٤٣٦</sup> <sup>٤٣٧</sup> <sup>٤٣٨</sup> <sup>٤٣٩</sup> <sup>٤٤٠</sup> <sup>٤٤١</sup> <sup>٤٤٢</sup> <sup>٤٤٣</sup> <sup>٤٤٤</sup> <sup>٤٤٥</sup> <sup>٤٤٦</sup> <sup>٤٤٧</sup> <sup>٤٤٨</sup> <sup>٤٤٩</sup> <sup>٤٥٠</sup> <sup>٤٥١</sup> <sup>٤٥٢</sup> <sup>٤٥٣</sup> <sup>٤٥٤</sup> <sup>٤٥٥</sup> <sup>٤٥٦</sup> <sup>٤٥٧</sup> <sup>٤٥٨</sup> <sup>٤٥٩</sup> <sup>٤٦٠</sup> <sup>٤٦١</sup> <sup>٤٦٢</sup> <sup>٤٦٣</sup> <sup>٤٦٤</sup> <sup>٤٦٥</sup> <sup>٤٦٦</sup> <sup>٤٦٧</sup> <sup>٤٦٨</sup> <sup>٤٦٩</sup> <sup>٤٧٠</sup> <sup>٤٧١</sup> <sup>٤٧٢</sup> <sup>٤٧٣</sup> <sup>٤٧٤</sup> <sup>٤٧٥</sup> <sup>٤٧٦</sup> <sup>٤٧٧</sup> <sup>٤٧٨</sup> <sup>٤٧٩</sup> <sup>٤٨٠</sup> <sup>٤٨١</sup> <sup>٤٨٢</sup> <sup>٤٨٣</sup> <sup>٤٨٤</sup> <sup>٤٨٥</sup> <sup>٤٨٦</sup> <sup>٤٨٧</sup> <sup>٤٨٨</sup> <sup>٤٨٩</sup> <sup>٤٩٠</sup> <sup>٤٩١</sup> <sup>٤٩٢</sup> <sup>٤٩٣</sup> <sup>٤٩٤</sup> <sup>٤٩٥</sup> <sup>٤٩٦</sup> <sup>٤٩٧</sup> <sup>٤٩٨</sup> <sup>٤٩٩</sup> <sup>٥٠٠</sup> <sup>٥٠١</sup> <sup>٥٠٢</sup> <sup>٥٠٣</sup> <sup>٥٠٤</sup> <sup>٥٠٥</sup> <sup>٥٠٦</sup> <sup>٥٠٧</sup> <sup>٥٠٨</sup> <sup>٥٠٩</sup> <sup>٥١٠</sup> <sup>٥١١</sup> <sup>٥١٢</sup> <sup>٥١٣</sup> <sup>٥١٤</sup> <sup>٥١٥</sup> <sup>٥١٦</sup> <sup>٥١٧</sup> <sup>٥١٨</sup> <sup>٥١٩</sup> <sup>٥٢٠</sup> <sup>٥٢١</sup> <sup>٥٢٢</sup> <sup>٥٢٣</sup> <sup>٥٢٤</sup> <sup>٥٢٥</sup> <sup>٥٢٦</sup> <sup>٥٢٧</sup> <sup>٥٢٨</sup> <sup>٥٢٩</sup> <sup>٥٣٠</sup> <sup>٥٣١</sup> <sup>٥٣٢</sup> <sup>٥٣٣</sup> <sup>٥٣٤</sup> <sup>٥٣٥</sup> <sup>٥٣٦</sup> <sup>٥٣٧</sup> <sup>٥٣٨</sup> <sup>٥٣٩</sup> <sup>٥٤٠</sup> <sup>٥٤١</sup> <sup>٥٤٢</sup> <sup>٥٤٣</sup> <sup>٥٤٤</sup> <sup>٥٤٥</sup> <sup>٥٤٦</sup> <sup>٥٤٧</sup> <sup>٥٤٨</sup> <sup>٥٤٩</sup> <sup>٥٥٠</sup> <sup>٥٥١</sup> <sup>٥٥٢</sup> <sup>٥٥٣</sup> <sup>٥٥٤</sup> <sup>٥٥٥</sup> <sup>٥٥٦</sup> <sup>٥٥٧</sup> <sup>٥٥٨</sup> <sup>٥٥٩</sup> <sup>٥٦٠</sup> <sup>٥٦١</sup> <sup>٥٦٢</sup> <sup>٥٦٣</sup> <sup>٥٦٤</sup> <sup>٥٦٥</sup> <sup>٥٦٦</sup> <sup>٥٦٧</sup> <sup>٥٦٨</sup> <sup>٥٦٩</sup> <sup>٥٧٠</sup> <sup>٥٧١</sup> <sup>٥٧٢</sup> <sup>٥٧٣</sup> <sup>٥٧٤</sup> <sup>٥٧٥</sup> <sup>٥٧٦</sup> <sup>٥٧٧</sup> <sup>٥٧٨</sup> <sup>٥٧٩</sup> <sup>٥٨٠</sup> <sup>٥٨١</sup> <sup>٥٨٢</sup> <sup>٥٨٣</sup> <sup>٥٨٤</sup> <sup>٥٨٥</sup> <sup>٥٨٦</sup> <sup>٥٨٧</sup> <sup>٥٨٨</sup> <sup>٥٨٩</sup> <sup>٥٩٠</sup> <sup>٥٩١</sup> <sup>٥٩٢</sup> <sup>٥٩٣</sup> <sup>٥٩٤</sup> <sup>٥٩٥</sup> <sup>٥٩٦</sup> <sup>٥٩٧</sup> <sup>٥٩٨</sup> <sup>٥٩٩</sup> <sup>٦٠٠</sup> <sup>٦٠١</sup> <sup>٦٠٢</sup> <sup>٦٠٣</sup> <sup>٦٠٤</sup> <sup>٦٠٥</sup> <sup>٦٠٦</sup> <sup>٦٠٧</sup> <sup>٦٠٨</sup> <sup>٦٠٩</sup> <sup>٦١٠</sup> <sup>٦١١</sup> <sup>٦١٢</sup> <sup>٦١٣</sup> <sup>٦١٤</sup> <sup>٦١٥</sup> <sup>٦١٦</sup> <sup>٦١٧</sup> <sup>٦١٨</sup> <sup>٦١٩</sup> <sup>٦٢٠</sup> <sup>٦٢١</sup> <sup>٦٢٢</sup> <sup>٦٢٣</sup> <sup>٦٢٤</sup> <sup>٦٢٥</sup> <sup>٦٢٦</sup> <sup>٦٢٧</sup> <sup>٦٢٨</sup> <sup>٦٢٩</sup> <sup>٦٣٠</sup> <sup>٦٣١</sup> <sup>٦٣٢</sup> <sup>٦٣٣</sup> <sup>٦٣٤</sup> <sup>٦٣٥</sup> <sup>٦٣٦</sup> <sup>٦٣٧</sup> <sup>٦٣٨</sup> <sup>٦٣٩</sup> <sup>٦٤٠</sup> <sup>٦٤١</sup> <sup>٦٤٢</sup> <sup>٦٤٣</sup> <sup>٦٤٤</sup> <sup>٦٤٥</sup> <sup>٦٤٦</sup> <sup>٦٤٧</sup> <sup>٦٤٨</sup> <sup>٦٤٩</sup> <sup>٦٥٠</sup> <sup>٦٥١</sup> <sup>٦٥٢</sup> <sup>٦٥٣</sup> <sup>٦٥٤</sup> <sup>٦٥٥</sup> <sup>٦٥٦</sup> <sup>٦٥٧</sup> <sup>٦٥٨</sup> <sup>٦٥٩</sup> <sup>٦٦٠</sup> <sup>٦٦١</sup> <sup>٦٦٢</sup> <sup>٦٦٣</sup> <sup>٦٦٤</sup> <sup>٦٦٥</sup> <sup>٦٦٦</sup> <sup>٦٦٧</sup> <sup>٦٦٨</sup> <sup>٦٦٩</sup> <sup>٦٧٠</sup> <sup>٦٧١</sup> <sup>٦٧٢</sup> <sup>٦٧٣</sup> <sup>٦٧٤</sup> <sup>٦٧٥</sup> <sup>٦٧٦</sup> <sup>٦٧٧</sup> <sup>٦٧٨</sup> <sup>٦٧٩</sup> <sup>٦٨٠</sup> <sup>٦٨١</sup> <sup>٦٨٢</sup> <sup>٦٨٣</sup> <sup>٦٨٤</sup> <sup>٦٨٥</sup> <sup>٦٨٦</sup> <sup>٦٨٧</sup> <sup>٦٨٨</sup> <sup>٦٨٩</sup> <sup>٦٩٠</sup> <sup>٦٩١</sup> <sup>٦٩٢</sup> <sup>٦٩٣</sup> <sup>٦٩٤</sup> <sup>٦٩٥</sup> <sup>٦٩٦</sup> <sup>٦٩٧</sup> <sup>٦٩٨</sup> <sup>٦٩٩</sup> <sup>٧٠٠</sup> <sup>٧٠١</sup> <sup>٧٠٢</sup> <sup>٧٠٣</sup> <sup>٧٠٤</sup> <sup>٧٠٥</sup> <sup>٧٠٦</sup> <sup>٧٠٧</sup> <sup>٧٠٨</sup> <sup>٧٠٩</sup> <sup>٧١٠</sup> <sup>٧١١</sup> <sup>٧١٢</sup> <sup>٧١٣</sup> <sup>٧١٤</sup> <sup>٧١٥</sup> <sup>٧١٦</sup> <sup>٧١٧</sup> <sup>٧١٨</sup> <sup>٧١٩</sup> <sup>٧٢٠</sup> <sup>٧٢١</sup> <sup>٧٢٢</sup> <sup>٧٢٣</sup> <sup>٧٢٤</sup> <sup>٧٢٥</sup> <sup>٧٢٦</sup> <sup>٧٢٧</sup> <sup>٧٢٨</sup> <sup>٧٢٩</sup> <sup>٧٣٠</sup> <sup>٧٣١</sup> <sup>٧٣٢</sup> <sup>٧٣٣</sup> <sup>٧٣٤</sup> <sup>٧٣٥</sup> <sup>٧٣٦</sup> <sup>٧٣٧</sup> <sup>٧٣٨</sup> <sup>٧٣٩</sup> <sup>٧٤٠</sup> <sup>٧٤١</sup> <sup>٧٤٢</sup> <sup>٧٤٣</sup> <sup>٧٤٤</sup> <sup>٧٤٥</sup> <sup>٧٤٦</sup> <sup>٧٤٧</sup> <sup>٧٤٨</sup> <sup>٧٤٩</sup> <sup>٧٥٠</sup> <sup>٧٥١</sup> <sup>٧٥٢</sup> <sup>٧٥٣</sup> <sup>٧٥٤</sup> <sup>٧٥٥</sup> <sup>٧٥٦</sup> <sup>٧٥٧</sup> <sup>٧٥٨</sup> <sup>٧٥٩</sup> <sup>٧٦٠</sup> <sup>٧٦١</sup> <sup>٧٦٢</sup> <sup>٧٦٣</sup> <sup>٧٦٤</sup> <sup>٧٦٥</sup> <sup>٧٦٦</sup> <sup>٧٦٧</sup> <sup>٧٦٨</sup> <sup>٧٦٩</sup> <sup>٧٧٠</sup> <sup>٧٧١</sup> <sup>٧٧٢</sup> <sup>٧٧٣</sup> <sup>٧٧٤</sup> <sup>٧٧٥</sup> <sup>٧٧٦</sup> <sup>٧٧٧</sup> <sup>٧٧٨</sup> <sup>٧٧٩</sup> <sup>٧٨٠</sup> <sup>٧٨١</sup> <sup>٧٨٢</sup> <sup>٧٨٣</sup> <sup>٧٨٤</sup> <sup>٧٨٥</sup> <sup>٧٨٦</sup> <sup>٧٨٧</sup> <sup>٧٨٨</sup> <sup>٧٨٩</sup> <sup>٧٩٠</sup> <sup>٧٩١</sup> <sup>٧٩٢</sup> <sup>٧٩٣</sup> <sup>٧٩٤</sup> <sup>٧٩٥</sup> <sup>٧٩٦</sup> <sup>٧٩٧</sup> <sup>٧٩٨</sup> <sup>٧٩٩</sup> <sup>٨٠٠</sup> <sup>٨٠١</sup> <sup>٨٠٢</sup> <sup>٨٠٣</sup> <sup>٨٠٤</sup> <sup>٨٠٥</sup> <sup>٨٠٦</sup> <sup>٨٠٧</sup> <sup>٨٠٨</sup> <sup>٨٠٩</sup> <sup>٨١٠</sup> <sup>٨١١</sup> <sup>٨١٢</sup> <sup>٨١٣</sup> <sup>٨١٤</sup> <sup>٨١٥</sup> <sup>٨١٦</sup> <sup>٨١٧</sup> <sup>٨١٨</sup> <sup>٨١٩</sup> <sup>٨٢٠</sup> <sup>٨٢١</sup> <sup>٨٢٢</sup> <sup>٨٢٣</sup> <sup>٨٢٤</sup> <sup>٨٢٥</sup> <sup>٨٢٦</sup> <sup>٨٢٧</sup> <sup>٨٢٨</sup> <sup>٨٢٩</sup> <sup>٨٣٠</sup> <sup>٨٣١</sup> <sup>٨٣٢</sup> <sup>٨٣٣</sup> <sup>٨٣٤</sup> <sup>٨٣٥</sup> <sup>٨٣٦</sup> <sup>٨٣٧</sup> <sup>٨٣٨</sup> <sup>٨٣٩</sup> <sup>٨٤٠</sup> <sup>٨٤١</sup> <sup>٨٤٢</sup> <sup>٨٤٣</sup> <sup>٨٤٤</sup> <sup>٨٤٥</sup> <sup>٨٤٦</sup> <sup>٨٤٧</sup> <sup>٨٤٨</sup> <sup>٨٤٩</sup> <sup>٨٥٠</sup> <sup>٨٥١</sup> <sup>٨٥٢</sup> <sup>٨٥٣</sup> <sup>٨٥٤</sup> <sup>٨٥٥</sup> <sup>٨٥٦</sup> <sup>٨٥٧</sup> <sup>٨٥٨</sup> <sup>٨٥٩</sup> <sup>٨٦٠</sup> <sup>٨٦١</sup> <sup>٨٦٢</sup> <sup>٨٦٣</sup> <sup>٨٦٤</sup> <sup>٨٦٥</sup> <sup>٨٦٦</sup> <sup>٨٦٧</sup> <sup>٨٦٨</sup> <sup>٨٦٩</sup> <sup>٨٧٠</sup> <sup>٨٧١</sup> <sup>٨٧٢</sup> <sup>٨٧٣</sup> <sup>٨٧٤</sup> <sup>٨٧٥</sup> <sup>٨٧٦</sup> <sup>٨٧٧</sup> <sup>٨٧٨</sup> <sup>٨٧٩</sup> <sup>٨٨٠</sup> <sup>٨٨١</sup> <sup>٨٨٢</sup> <sup>٨٨٣</sup> <sup>٨٨٤</sup> <sup>٨٨٥</sup> <sup>٨٨٦</sup> <sup>٨٨٧</sup> <sup>٨٨٨</sup> <sup>٨٨٩</sup> <sup>٨٩٠</sup> <sup>٨٩١</sup> <sup>٨٩٢</sup> <sup>٨٩٣</sup> <sup>٨٩٤</sup> <sup>٨٩٥</sup> <sup>٨٩٦</sup> <sup>٨٩٧</sup> <sup>٨٩٨</sup> <sup>٨٩٩</sup> <sup>٩٠٠</sup> <sup>٩٠١</sup> <sup>٩٠٢</sup> <sup>٩٠٣</sup> <sup>٩٠٤</sup> <sup>٩٠٥</sup> <sup>٩٠٦</sup> <sup>٩٠٧</sup> <sup>٩٠٨</sup> <sup>٩٠٩</sup> <sup>٩١٠</sup> <sup>٩١١</sup> <sup>٩١٢</sup> <sup>٩١٣</sup> <sup>٩١٤</sup> <sup>٩١٥</sup> <sup>٩١٦</sup> <sup>٩١٧</sup> <sup>٩١٨</sup> <sup>٩١٩</sup> <sup>٩٢٠</sup> <sup>٩٢١</sup> <sup>٩٢٢</sup> <sup>٩٢٣</sup> <sup>٩٢٤</sup> <sup>٩٢٥</sup> <sup>٩٢٦</sup> <sup>٩٢٧</sup> <sup>٩٢٨</sup> <sup>٩٢٩</sup> <sup>٩٣٠</sup> <sup>٩٣١</sup> <sup>٩٣٢</sup> <sup>٩٣٣</sup> <sup>٩٣٤</sup> <sup>٩٣٥</sup> <sup>٩٣٦</sup> <sup>٩٣٧</sup> <sup>٩٣٨</sup> <sup>٩٣٩</sup> <sup>٩٤٠</sup> <sup>٩٤١</sup> <sup>٩٤٢</sup> <sup>٩٤٣</sup> <sup>٩٤٤</sup> <sup>٩٤٥</sup> <sup>٩٤٦</sup> <sup>٩٤٧</sup> <sup>٩٤٨</sup> <sup>٩٤٩</sup> <sup>٩٥٠</sup> <sup>٩٥١</sup> <sup>٩٥٢</sup> <sup>٩٥٣</sup> <sup>٩٥٤</sup> <sup>٩٥٥</sup> <sup>٩٥٦</sup> <sup>٩٥٧</sup> <sup>٩٥٨</sup> <sup>٩٥٩</sup> <sup>٩٦٠</sup> <sup>٩٦١</sup> <sup>٩٦٢</sup> <sup>٩٦٣</sup> <sup>٩٦٤</sup> <sup>٩٦٥</sup> <sup>٩٦٦</sup> <sup>٩٦٧</sup> <sup>٩٦٨</sup> <sup>٩٦٩</sup> <sup>٩٧٠</sup> <sup>٩٧١</sup> <sup>٩٧٢</sup> <sup>٩٧٣</sup> <sup>٩٧٤</sup> <sup>٩٧٥</sup> <sup>٩٧٦</sup> <sup>٩٧٧</sup> <sup>٩٧٨</sup> <sup>٩٧٩</sup> <sup>٩٨٠</sup> <sup>٩٨١</sup> <sup>٩٨٢</sup> <sup>٩٨٣</sup> <sup>٩٨٤</sup> <sup>٩٨٥</sup> <sup>٩٨٦</sup> <sup>٩٨٧</sup> <sup>٩٨٨</sup> <sup>٩٨٩</sup> <sup>٩٩٠</sup> <sup>٩٩١</sup> <sup>٩٩٢</sup> <sup>٩٩٣</sup> <sup>٩٩٤</sup> <sup>٩٩٥</sup> <sup>٩٩٦</sup> <sup>٩٩٧</sup> <sup>٩٩٨</sup> <sup>٩٩٩</sup> <sup>١٠٠٠</sup> <sup>١٠٠١</sup> <sup>١٠٠٢</sup> <sup>١٠٠٣</sup> <sup>١٠٠٤</sup> <sup>١٠٠٥</sup> <sup>١٠٠٦</sup> <sup>١٠٠٧</sup> <sup>١٠٠٨</sup> <sup>١٠٠٩</sup> <sup>١٠١٠</sup> <sup>١٠١١</sup> <sup>١٠١٢</sup> <sup>١٠١٣</sup> <sup>١٠١٤</sup> <sup>١٠١٥</sup> <sup>١٠١٦</sup> <sup>١٠١٧</sup> <sup>١٠١٨</sup> <sup>١٠١٩</sup> <sup>١٠٢٠</sup> <sup>١٠٢١</sup> <sup>١</sup>



فَكَذَّبْتَ<sup>١</sup> يَجِبُ ظَلَبُ الْحَكَمِ فِي الْفَرْعِ<sup>٢</sup> عِنْدَ غَدَمِ الْمَصْرِ بِمَا  
يَتَكَرَّرُ ظَنُّهُ<sup>٣</sup>

- وَالَّذِي حَكَمَهُ مِنْ اسْتِدْلَالِهِمْ هُوَ أَقْوَى<sup>٤</sup> مَا اعْتَمَدُوهُ، وَمَا  
فِيهِ عَضْرُ لُشْهَةٍ، وَإِلَّا، فَقَدْ اعْتَمَدُوا طُرُقَ كَثِيرَةً ضَعِيفَةً<sup>٥</sup> قَدْ ظَلَمَ  
بَعْضُهُمْ عَنَى بَعْضٍ فِي عَتَمَادِهِمْ عَنْهُ، وَتَنَوَّاهُ فِيهَا أَنَّهُ لَا تُدَلُّ<sup>٦</sup> .  
عَنَى الْقِيَاسِ، وَلَا<sup>٧</sup> عَلَى ثُبُوتِ الْعِبَادَةِ بِهِ، وَبِزِ دَلَّتْ عَنَى حَوَارِهِ .  
مِثْلُ قَوْلِهِ . تَعَالَى - : فَخَزَا<sup>٨</sup> مِثْلُ مَا قُتِلَ مِنْ النِّعَمِ . وَ قَوْلُهُ  
- تَعَالَى - « وَ عَنَى الْمَوْسِعَ<sup>٩</sup> قَدْرُهُ وَ عَنَى الْمُقْتِرِ قَدْرُهُ » . وَ قَوْلُهُ -  
عَزَّ وَجَلَّ - « فَبِزِ جَهَنَّمَ آلَا تَعْدِلُوا، فَوَاحِدَةً أَوْ مَنكَتَ أَيْمَانَكُمْ »  
وَمَا رَوَى عَنْهُ - ع - مِنْ قَوْلِهِ لَدَحْنَمْتَهُ<sup>١٠</sup> « أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى  
أَيِّكَ دِينَ<sup>١١</sup> أَكُنْتُ تَقْصِيهِ؟ » . قَالَتْ : « نَعَمْ » . قَالَ - ع - « قَدِيرٌ  
اللَّهُ<sup>١٢</sup> حَقٌّ أَنْ يُقْصَى » . وَ قَوْلُهُ لِعُمَرَ حِينَ سَأَلَهُ عَنْ الْقَمَلَةِ لِلصَّائِمِ :  
« أَرَأَيْتَ لَوْ تَمَضَّمْتَ بِمَاءٍ أَكُنْتَ شَارِبَهُ »<sup>١٣</sup> . وَ قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ

١ - ب و ك ذ ل ت . ٢ - ب . المروع .

٣ - ب و ج : قوى . ٤ - ج : + و .

٥ - الب : سوا . ٦ - ب : من .

٧ - ب و ج : بدل . ٨ - الب : موسع .

٩ - ب : قال .



و دون الأمرين في الرتبة تفصيل المذهب ، وأن بعضهم حمل  
الحرام طلاقاً ، وبعض حصنه يميناً ، فإنهم حملوا نفوسهم على  
ادعاء العلم ضروري أو العلم المساوي للعلم بالسنداد والحوادث  
الاعظم في القسم الأول ، لم يمكنهم ذلك في الثاني ، وإن تم  
لهم في الأول والثاني ، لم ينتم في الثالث ، وليس يجوز في موضع  
من المواضع أن يكون العلم بحمل الأشياء يحرق محرق العلم  
بمفاهيمها ، ألا ترى أن العلم بسدر وحسين على الجملة لا يحرق  
محرق العلم بنفسين محرقيهما ، وعدي قتلتي ، وما أشبهها ،  
والعلم بالهجرة على تحميه لا يساوي العلم بتفصيلها والعلم بسجدة حادثة و  
شجاعة عمرو على تحميه لا يساوي العلم بتفصيل أفعالهما ، وأي عاقل  
يقدم على القول بثنائي العلم أن الصحابي ذهب في الحرام إلى  
أنه طلاق و يمين أو طهار على حد علمي بركة والهجرة ودعاء  
النبي إلى نفسه ؟ غاية ما يمكن ذكره في أقسام الخلاف في

٢- ج : فاهم .

١- ج : عيا .

٤- ج : الموضع

٣- ج : لا

٦- ج : تفصيلها ، ناليج .

٥- ب : يحمل ، ج : محمل

٨- ج : القلي .

٦- ب : فسمها .

٩- ج : - القول .

الحُرامِ أَنَّهُ مُثَبَّتٌ بِقَالِبِ الظَّنِّ الْقَوِي . لِأَنَّ الْعِلْمَ الَّذِي هُوَ نَظِيرُ  
 الْعِلْمِ بِالْبُلْدَانِ وَمَا أَشْبَهَهَا <sup>٢</sup> يَجِبُ اشْتِرَاكُ الْعُقَلَاءِ فِيهِ ، وَلَيْسَ هُمْ  
 بِمُشْتَرِكِينَ فِيهَا ذِكْرَاهُ . وَإِذَا كَانَ اسْتِدْلَالُهُمْ مُسَاعَدَةً عَلَى أَنْ هَذِهِ  
 الْوُجُوهُ مِنْ الْمَذَاهِبِ الْمَرْوِيَةِ عَنْهُمْ لَا يَجُوزُ أَنْ تُسْتَدْرَكَ <sup>٣</sup> إِلَّا  
 بِالْقِيَاسِ ، وَكَانَ ذَلِكَ مَطْوُونًا عَنِ مَعْلُومٍ بِتَطَلُّ اعْتِمَادِهِمْ مِنْ أَصْبِهِ .  
 وَكَيْفَ يُكَيَّنُ رَائِدًا عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ أَنْ يُدْعَى لَعَلْمِ الصَّرُورِيِّ  
 فِي تَفْصِيلِ هَذِهِ الْمَذَاهِبِ مَعَ اخْتِلَافِ الرِّوَايَاتِ فِيهَا <sup>٤</sup> لِأَنَّ  
 مَسْمُودَ تَخْلِيفِ الرِّوَايَةِ عَنْهُ فَيُرْوَى أَنَّهُ كَانَ يَجْعَلُهُ يَمِينًا ، وَوَرْدَهُ  
 يُرْوَى . أَيْضًا - أَنَّهُ يَجْعَلُهُ أَطْلَاقًا وَاحِدَةً ، وَيُرْوَى عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ  
 - ع . أَنَّهُ كَانَ يَجْعَلُ أَحْرَامَ تَطْبِيقَاتِ تَشَا ، وَنَحْوِ رُؤْيِ ع . هـ -  
 عَلَيْهِ السَّلَامُ - أَنَّهُ كَانَ لَا يَقَعْدُ <sup>٥</sup> بِذَلِكَ ، وَلَا يَجْعَلُ لَهُ حَكْمًا أَلَمَّةً ،  
 كَمَا رَوَوْا <sup>٦</sup> عَنْ مَسْرُوقٍ ، فَمَعَ هَذَا الْإِخْتِلَافِ كَيْفَ يُدْعَى الْعِلْمُ

٢ - وما أشبهه .

٤ - الف : يستدل

٦ - الف : مان .

٨ - الف : عليه السلام .

١٠ - الف : روى

١ - الف : يثبت .

٢ - الف و ج : - هم

٥ - الف : - كان

٧ - ج : يختلف

٩ - ج : تمته

الضروري؟! وَ جَرَى استدلّاهم عَلَى صِحَّةِ الْقِيَاسِ هَيْهَاهُ مَجْرَى  
استدلّاهم عَلَى الْعَمَلِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، لِأَنَّهُمْ بَنَوْهُ عَلَى أَخْبَارِ أَحَادٍ  
غَيْرِ مَعْلُومَةٍ<sup>١</sup>، فَاسْتَدَلُّوا بِمَطْنُونٍ فِي مَوْضِعٍ مَعْلُومٍ، وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ  
فِيمَا تَقَدَّمَ.

- وَأَمَّا الْوَحْهُ الثَّانِي فِي الْكَلَامِ<sup>٢</sup> عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ، أَنْ تُنَيَّنَ<sup>٣</sup>  
بُطْلَانُ مَا ادَّعَوْهُ، وَقَطَعُوا عَلَيْهِ. مِنْ أَنَّ الْقَوْلَ فِي الْمَسَائِلِ الَّتِي  
ذَكَرُوهَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا لِقِيَاسٍ، وَ تُنَيَّنَ<sup>٤</sup> أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ  
لِلنَّصْرِ، إِمَّا بَظَاهِرِهِ، أَوْ بِدَلِيلِهِ<sup>٥</sup>، فَلَا حَتْمَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ كَافٍ  
ثُمَّ نَقُولُ لِمُعْتَمِدِي هَذِهِ الطَّرِيقَةِ: لِمَ رَعَيْتُمْ أَنَّ الْقَوْلَ فِي هَذِهِ  
الْمَسَائِلِ إِمَّا كَانَ بِالْقِيَاسِ؟! فَلَمْ تَجِدْكُمْ عَوَّلْتُمْ إِلَّا عَلَى دَعْوَى<sup>٦</sup>،  
وَلَمْ إِذَا اخْتَلَفُوا، وَ تَبَايَنَتْ أَقْوَالُهُمْ، وَ حَبَّ أَنْ يُسَدَّ بِتِلْكَ  
الْمَذَاهِبِ إِلَى الْقِيَاسِ؟! فَإِنَّهُمْ يَعْلَمُونَ أَنَّ الْإِحْتِلَافَ فِي الْمَذَاهِبِ

١ - استدلّاهم، تا اینجا. ٢ - الف : + صفة.

٣ - الف : غير معلوم. ٤ - الف : في الكلام.

٥ - الف : بين. ٦ - ب : مكن.

٧ - الف : يبا. ٨ - ب : مدلل.

٩ - الف : هم.

الْمُسْتَنَدَةُ إِلَى الْفُصُولِ مُتَكِينٌ<sup>١</sup> بِالشُّبُهَاتِ، كَامِكَانِهِ فِي الْمُسْتَنَدَةِ<sup>٢</sup>  
إِلَى الْقِيَاسِ، وَلَمْ أَتَكَرَّرْ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ إِنَّمَا  
ذَهَبَ إِلَى مَا حَكِي عَنْهُ لِنَمْسُكِهِ بِذَلِيلٍ نَصْرٍ اعْتَقَدَ أَنَّهُ دَلٌّ عَلَى  
مَذْهَبِهِ<sup>٣</sup>!

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ كَانُوا قَالُوا بِذَلِكَ لِلْفُصُولِ، لَوَجَبَ أَنْ تُنْقَلَ  
بِذَلِكَ الْفُصُولُ، وَتُشْتَهَرَ، لِأَنَّ الدَّوَاعِيَ تَقْوَى إِلَى نُقْلِهَا وَ  
الِإِحْتِجَاجِ بِهَا.

قُلْنَا: أَوَّلُ مَا يَقْوَاهُ: أَنَا لَمْ تُزَيِّمَكُمُ أَنْ يَكُونُوا اعْتَمَدُوا  
فِي هَذِهِ الْمَذَاهِبِ فُصُولًا تُدَلُّ صَرِيحًا عَلَى الْمَذَاهِبِ الَّتِي  
اعْتَمَدُوهَا، نَلِ الْأَزْمَانُ أَنْ يَكُونُوا اعْتَمَدُوا فِيهَا أُدِلَّةُ الْفُصُولِ  
الَّتِي يُجْتَاحُ فِيهَا إِلَى ضَرْبٍ مِنَ الْإِسْتِدْلَالِ وَالسَّامِلِ، وَسَوَاءٌ كَانَتْ  
هَذِهِ الْفُصُولُ طَاهِرَةً لِنَكْلِهَا مَقْلُومَةً لِجَمِيعٍ، أَوْ كَانَتْ مُنْحَصَةً  
فَلَا يَجِبُ أَنْ يَقْرَأُوا كَلَامًا فِي غَيْرِ مَا قَرَضَاهُ فِيهِ

١- الف: يمكن.

٢- الف: بالمسند.

٣- ب و ج: مذهبه.

٤- ب و ج: يعوى.

٥- الف: تقوى.

٦- ب: صريحها، ج: على صريحها.

٧- ج: صعدوه.

٨- الف: عند الكل.

٩- ب و ج: كانت.

عَلَى أَنَا نَقُولُ لَهُمْ. وَأَوْ كَانُوا اعْتَمَدُوا فِي ذَلِكَ عَلَى عِلَلٍ  
 قِيَاسِيَّةٍ ، لَوْ جَبَّ نَقْلُهَا وَطَهْرُهَا ، لِأَنَّ الدَّوَاعِيَ إِلَى نَقْلِ مَذَاهِبِهِمْ  
 تَدْعُو إِلَى نَقْلِ طَرَائِقِهِمْ<sup>٢</sup> ، وَمَا بِهِ احْتِجَّوا عَلَيْهِ ، وَمَا يَجِدُونَ<sup>٣</sup>  
 فِي ذَلِكَ رِوَايَةً ، فَإِنْ كَانَ قَدَّمَ اعْتَمَدُوهُ<sup>٤</sup> مِنْ دَلِيلِ النَّصْرِ وَارْتَفَعَ  
 رِوَايَتُهُ دَلِيلًا عَلَى أَنَّهُمْ قَالُوا بِالْقِيَاسِ ، فَكَذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ<sup>٥</sup>  
 قَدَّمَ لِرِوَايَةٍ عَنْهُمْ يَتَّصِفُ<sup>٦</sup> أَنَّهُمْ قَالُوا بِذَلِكَ قِيَاسًا دَلِيلًا عَلَى  
 الْقَوْلِ بِهِ<sup>٧</sup> مِنْ طَرِيقِ الْمُصَوِّصِ .

فَإِنْ قَالُوا الْفَرْقُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ أَنَّ الْقِيَاسَ مِنْهُ لَا يَجِبُ اتِّبَاعُ  
 الْعَالَمِ<sup>٨</sup> فِيهِ ، وَالنَّصْرُ يَجِبُ اتِّبَاعُهُ ، فَوَجِبَ نَقْلُ النَّصْرِ ، وَلَمْ يَجِبْ  
 مِثْلُهُ فِي الْقِيَاسِ .

قُلْنَا : إِطْلَاقُكُمْ أَنَّ الْقِيَاسَ لَا يَجِبُ فِيهِ الْإِتِّبَاعُ لَا يَصِحُّ عَلَى  
 مَذَاهِبِكُمْ<sup>٩</sup> . بَلْ يَجِبُ فِيهِ ذَلِكَ إِذَا ظَهَرَ وَجْهُ الْقَوْلِ بِهِ ، وَأَمَّا رَأَتْ

١- ح : - و . ٢- ب : طرجهم

٣- ج : يحدون . ٤- الف : هذه :

٥- الف : مقدما اعتقدوه ، ج : اعتمدوا ،

٦- الف : للرؤية ، ب : الرواية . ٧- ب : - يخصص

٨- ب : ذلك . ٩- ج : + و

١٠- الف : العلم ، ج : العلم . ١١- ب : مذاهبكم

عَلَيْهِ الطَّرْفُ بِهِ، وَإِنَّمَا لَا يَجِبُ \* الْقَوْلُ بِهِ بِارْتِقَاعِ هَذَا الشَّرْطِ ٢،  
وَعَلَى الْعَالِمِ أَنْ يُظْهِرَ وَجْهَ قَوْلِهِ لِمَنْ خَالَفَهُ لِيُظْهِرَ لَهُ مِنْهُ مَا  
يَكُونُ فَرْصُهُ مَعَ الْإِتْقَالِ عَنَّا كَانَ عَلَيْهِ، وَلَوْلَا هَذَا ٣ مَا حُسِّنَتْ  
مُنَازَرَةُ أَصْحَابِ الْقِيَاسِ وَالْإِحْتِهَادِ بِمَضْمُونِ لِمَعْضَرٍ، وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْ  
الصَّحَابَةِ وَجْهَ قَوْلِهِمْ فِي مَسْأَلَةِ الْحَرَامِ الَّتِي وَقَعَ النِّصُّ مِنْ مُخَالَفَتِهَا  
عَلَيْهَا لِقُوَّتِهَا عَنْدهُمْ، وَمَا رَأَيْنَاهُمْ زَوَّارًا عَنْهُمْ الْبُيُوتَ الَّتِي حَمَلُوا هَذَا  
الْقَوْلَ لَهَا طَلَاقًا ثَلَاثًا، أَوْ طَهَارًا، أَوْ يَمِينًا.

عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا يَجِبُ عَلَى الْمُتَعَقِّدِ الْمَذْهَبُ أَنْ يُظْهِرَ وَجْهَ قَوْلِهِ  
عِنْدَ الْمُنَازَرَةِ أَوْ الْحَاجَةِ الدَّاعِيَةِ، فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ طُهُورُ وَجْهِ الْقَوْلِ  
كَطُهُورِ الْقَوْلِ وَالْمَذْهَبِ، فَغَيْرُ وَاجِبٍ، وَكَيْفَ يُقَالُ ذَلِكَ وَتَحْرُ  
تَعْتَمُ أَنْ كَثِيرًا مِنَ الصَّحَابَةِ وَمَنْ كَانَ بَعْدَهُمْ قَدْ طَهَّرَتْ عَنْهُ  
مَذَاهِبُ كَثِيرَةٌ بِمَا طَرِيقُهُ الْعَامُّ وَالْدَّلِيلُ الْقَاطِعُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُظْهِرَ  
عَمَهُ أَوْ يُنْقَلْ مَا كَانَ دَلِيلَهُ بَعِينَهُ، وَلَا تَنِي طَرِيقُ قَالِ بِذَلِكَ الْمَذْهَبِ،  
وَأَعْتَقَدُهُ ٤.

٢ - الب الشرط.

١ - الب وج : هذه

٤ - ب : حس

٢ - ج - هذا

٦ - ج : فيميز.

٥ - ج : ان يطهر، تا يسعا.

٧ - الب : عنهم ، ج : منه .



فَإِنْ قَالُوا: فَقَدْ تَنَاطَرُوا<sup>١</sup> رَدَّ<sup>٢</sup> بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ عَنْهُمْ أَحْتِجَاجٌ يَنْصُرُ<sup>٣</sup>.

قُلْنَا: تَبَسَّرَ يُمَكِّنُ أَنْ يُحْكِيَ فِي مَسْأَلَةِ الْحَرَامِ الَّتِي اعْتَمَدَتْ، وَلَا فِي غَيْرِهَا مِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي لَمْ يَذْكُرْ فِيهَا وَجْهَ أَحْتِجَاجٍ أَنَّهُمْ اجْتَمَعُوا فِيهَا لِمُنَاطَرَةٍ وَمُنَازَعَةٍ، وَحَاجَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَرَدَّ عَلَيْهِ، ثُمَّ لَمْ يَذْكُرُوا أُدَّةَ الْبَيِّنِ، وَلَا وَرَدَتْ رِوَايَةٌ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَأَكْثَرُ مَا رَوَى إِضَافَةً هَذِهِ الْمَذَاهِبِ إِلَى الْقَائِلِينَ بِهَا.

عَلَى أَنَّهُمْ إِنْ كَانُوا تَنَاطَرُوا وَتَنَازَعُوا فَلَا بُدَّ أَنْ يُطَهَّرَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ وَجْهَ قَوْلِهِ<sup>٤</sup>. سِوَاهُ كَانَ بَصًّا أَوْ قِيَاسًا، وَفِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالِ لَا يَسُوعُ الْإِعْرَاضُ عَنْ<sup>٥</sup> ذِكْرِ وَجْهِ الْقَوْلِ<sup>٦</sup>. وَإِنْ حَازَ فِي<sup>٧</sup> ١٠ غَيْرِهَا<sup>٨</sup>، وَلِهَذَا لَا يَحْدُ أَحَدًا مِنَ الْمُفْقِهَاءِ يُبَازِعُ خَصْمَهُ، وَيَرُدُّ مَذَاهِبَهُ<sup>٩</sup> عَلَيْهِ عَلَى سَبِيلِ الْمُنَاطَرَةِ، وَلَا يُطَهِّرُ وَجْهَ قِيَاسِهِ، وَالْعِلَّةُ

١ - ج : او . ٢ - ب : ورود ، بحاي ورد .

٣ - ج : بعض . ٤ - ج : المسألة .

٥ - ب : + من . ٦ - ج : قولهم .

٧ - ب : هذا . ٨ - الف : الاعتراض .

٩ - الف : من . ١٠ - ب : - من .

١١ - الف : غيرهم . ١٢ - الف : منهجه .

التي من أحدها ذهب إلى ما ذهب إليه ، بل لا بد له من تحرير عذله وتهدئتها ،  
والإحترار فيها من النقص<sup>١</sup> ، وإذا كنا لم نجد رواية عن أحد منهم  
بوجه قياسه ، والعدة التي من أحدها جمعت بين الأمرين المدينين  
شبه أحدهما بالآخر ، فيجب أن ينقضي عنهم القول بالقياس .

فإن قالوا : من شأن العلماء أن يدكروا النصوص الشاهدة<sup>٢</sup>  
لأقوالهم لترتفع عنهم التهمة في الخطأ ، أو القول بغير دليل .  
قلنا : ومن شأنهم أن يدكروا الوحود القياسية المصححة<sup>٣</sup>  
لمذاهبهم ، لترتفع عنهم التهمة التي ذكرتموها .

وبعد ، ففعل القوم كانوا آمينين من أن يتهموا بالتشخيص<sup>٤</sup>  
والإعقادات المستندة ، فلم يحتاجوا إلى ذلك .

فإن قالوا : ليس نجد في نصوص الكتاب والسنة ظاهراً ولا  
دليلاً يدل على هذه المذاهب التي حكينا اختلافهم فيها ، اللهم إلا  
أن يدعوا<sup>٥</sup> نصوصاً غير ظاهرة ، بل<sup>٦</sup> اختص كل واحد منهم بها ،

١ - ج : ملتبس .  
٢ - الف : النقض .  
٣ - ب : الشهادة .  
٤ - ب : بالتشخيص .  
٥ - ب : تدعوا .  
٦ - هـ : بان .  
٧ - ب : ملتبس .  
٨ - هكذا في النسخ ، ولعل الاصل - كما

فَيُظْهِرُ بَطْلَانُ قَوْلِكُمْ لِكُلِّ أَحَدٍ . وَ يَلْزَمُ حَيْثُذِ أَنْ تَكُونَ تِلْكَ  
النُّصُوصُ قَدْ أُشِيعَتْ وَ أُظْهِرَتْ لِعِلْمٍ وَ تُعْرَفُ ، وَ لَا طَرَقَ ذَلِكَ إِطْلَالُ  
الشَّرِيعَةِ أَوْ أَكْثَرِهَا

- قُلْنَا . إِنَّمَا ضَمِيمًا لَكُمْ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْقَوْمِ ذَهَبَ إِلَى  
مَذْهَبِهِ لِذَلِيلٍ عَنْهُ مِنْ حِجَةِ النَّصِّ ، وَ إِنَّمَا أَلْزَمْنَاكُمْ أَنْ تُخَوِّزُوا ٥  
تَشْتَتِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِوَحْيِ اعْتَقَدَهُ دَلِيلًا ، وَ قَدْ يَحُوزُ أَنْ يَكُونَ  
فِيهِ مُخْطِئًا أَوْ مُصَيًّا ، وَ لَوْ أَعْطَاَتِ الْجَمَاعَةُ فِي اسْتِدْلَالِهَا عَلَى  
أَقْوَالِهَا إِلَّا وَاحِدًا مِنْهَا لَمْ يَضُرَّ مَا فِيمَا قَصَدْنَاهُ ، لِأَنَّ الَّذِي آمَنَ  
مِنْ احْتِمَائِهِمْ عَلَى الْخَطَا لَا يُؤْمِنُ مِنْ اجْتِمَاعِ أَكْثَرِهِمْ عَلَيْهِ ،  
فَقَدْ كُنْ ١١ مِنْ نُصُوصِ الْكِتَابِ وَ السُّنَنِ أَدْلَةٌ عَلَى تِلْكَ الْمَذَاهِبِ ١٠  
لَا يَدْخُلُ عَلَى ١١ مَا قُنَاهُ ، النَّهْمُ إِلَّا أَنْتَ يُرِيدُوا ١٢ أَنَّا فَقَدْ نَا مَا  
يُمْكِنُ التَّمَلُّقُ بِهِ أَوْ الْإِعْتِقَادُ فِيهِ أَنَّهُ دَلِيلٌ ، فَهَذَا إِذَا ادَّعَيْتُمُوهُ عَلِمْتُمْ

- |                |                     |
|----------------|---------------------|
| ١ - الف : واحد | ٢ ج - يكون          |
| ٣ ب : - عليه   | ٤ الف : - ان تحوزوا |
| ٥ الف : - منهم | ٦ الف : - فيه       |
| ٧ ب : - بصرياً | ٨ الف و ح : - من    |
| ٩ ج : اجماع    | ١٠ ج - قسهم         |
| ١١ ب : - على   | ١٢ ح - برء          |

ما فيه ، وقيل لكم . من أين قلتم ذلك ؟ ! وكيف يحاط بمثابه ، و  
يُقطع عليه ؟ ! وهذا تحجر في الشبه طريف<sup>١</sup> ، وليس يجب<sup>٢</sup> في  
الشبه ما يجب في الأدلة ، لأن الأدلة منحصرة ، والشبه لا تنحصر .  
على أنا نقول لهم : وما نجد لقول كل واحد من الجماعة علة  
تقتضي القول بمذهبه ، فوجب أن يتقوا اعتمادهم في هذه المذهب  
على العليل القياسية .

فإن قالوا : إنكم لم تجدوا علة يجب عندها الحكم بكل  
ما حكى من المذهب . فالأ<sup>٣</sup> أنتم تجدون ما يمكن أن يعمل علة  
ويعتقد عنده بالتقصير المذهب<sup>٤</sup> .

قلنا : وهكذا نقول لكم فيما تقدم .

على أنا نقول لكم : لم أنكرتم أن يكون<sup>٥</sup> من ذهب<sup>٦</sup> في  
الحرام إلى الطلاق الثلث إنما قال بذلك من حيث جمعه ككنايات  
الطلاق التي هي طلاق على الحقيقة ، ولها أحكام الطلاق عند كثير

١ - الف : يحاح . ٢ - ج : طريف .

٣ - الف و ب : يجب . ٤ - ب : يقتضي .

٥ - الف ولا ، ب : والا . ٦ - ج : وهكذا .

٧ - ج : لهم . ٨ - ب : - أن يكون

٩ - الف : ينهب

[٢١٣]

منكم من غير اعتبار اليّة ، وَ رَجَعَ \* في ذلك إلى النص في الطلاق  
فأدخله في حمة ما يتناوله الاسم . وَمَنْ قَالَ : أَنَّهَا يَمِينٌ ، رَجَعَ  
- أيضاً - إلى نص الكتاب الذي يرجع إليه القائلون في رمايا هذا  
بأن الحرام يمينٌ ، وهو قوله - تعالى - . « يَا أَيُّهَا النَّسِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ  
مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَمْسَعُ مِرْصَاتِ أَزْوَاجِكَ » . ثُمَّ قوله - عز وجل - .  
« مِنْ بَعْدِ » . قَدْ قَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحْنَةً أَيْمَانَكُمْ . « فَإِنَّ النَّسِيَّ - ص  
ع - حَرَّمَ عَلَى نَفْسِهِ مَا رَتَبَ الْقِطْمَةَ ، أَوْ شَرِبَ الْعَسَلَ عَلَى اخْتِلَافِ  
الرِّوَايَةِ فِي ذَلِكَ . فَأَنْزَلَ اللَّهُ - تعالى - ما تنوّه ، وَ سَمِيَهُ يَمِينًا ،  
يَقُولُهُ - تعالى - . « قَدْ قَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحْنَةً أَيْمَانَكُمْ » ، فَدَخَلَ  
فيما يتناوله القسط ؟ !

١٠

وَمِنْ عَجِيبِ أَمْرِ أَهْلِهَا يَجِدُونَ كَثِيرًا مِنْ أَفْقَهَاءَ يَتَفَقَّهُونَ  
فِي رَمَائِي هَذَا فِي هَذِهِ التَّمَاثِيلِ بِإِظْهَارِ الْبَيِّنَاتِ ، وَ يَتَعَجَّبُونَ مِنْ  
أَن يَكُونَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ رَجَعَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْمَذَاهِبِ الَّتِي حَكَمَهَا  
إِلَى الْبَيِّنِ ، وَ يَقْطَعُونَ عَنِّي أَنَّهُ لَا مَخْرَجَ لَهَا فِي الْبَيِّنِ ، وَ هَذَا يَذْكُرُ

- |                    |                         |
|--------------------|-------------------------|
| ١ - الف : يرجع     | ٢ - ب : ثم : ح : و      |
| ٣ - ج : جل و عزه . | ٤ - الف و ج : - تعالى . |
| ٥ - ج : يمتلئوا .  | ٦ - الف : - من .        |

عَلَى قَبْلِهِ الدَّائِلُ .

وَيُمْكِنُ - أَيْضًا - مِثْلُ ذَلِكَ فِيمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ يَطْهَرُ بِأَنْ  
يَكُونَ أَجْرُهُ مُجْرَى يَطْهَرُ فِي تَأْوِيلِ الْإِسْمِ لَهُ ، وَإِنْ كَانَ لَهْطُهُ  
مُخَافًا لِلَهْطِ الْيَطْهَرُ كَمَا كَانَتْ كِدَيَاتُ الطَّلَاقِ مُجَاهِمَةً لِلَهْطِ الطَّلَاقِ ،  
وَأُخْرِيتُ مَحْرَاهُ ، وَكَذَلِكَ نَهْطُ الْحَرَامِ مُجَاهِمٌ لِلَهْطِ الْتَمِينِ ، وَ  
أُجْرِي فِي تَأْوِيلِ الْإِسْمِ مُجْرِيهِ . وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ تَصْلِيقُهُ وَاحِدَةٌ  
كَأَنَّهُ ذَهَبَ إِلَى الطَّلَاقِ ، وَإِلَى أَقْلٍ مَا يَقَعُ هُ ، وَتَذَهَبُ إِلَى  
اسْتَلْبِ ذَهَبَ إِلَى لَا كَثِيرٍ وَالْأَعْبَرُ ، وَكُلُّ هَذَا مِنْهُ يُمْكِنُ أَنْ يَتَعَقَّقَ  
فِيهِ بِالظَّوَاهِرِ وَالنُّصُوصِ ، وَكَهْمِي لِإِشَارَةِ إِلَى مَا يُمْكِنُ  
أَنْ يَكُونَ مُتَعَقِّقًا ، وَآيِسُ يَتَزَمُّ أَنْ يَكُونَ حُجَّةً قُطْعَةً وَدَلِيلًا  
صَحِيحًا

فَإَمَّا قَوْلُ مَسْرُوقٍ ، فَوَاصِحٌ أَنَّهُ لَمْ يَقْنُ فَيْسًا ، وَأَنَّهُ لَمَّا لَمْ  
يَعْمَلْ لِهَذَا الْقَوْلِ تَتَبَّرُ تَمَسُّكُ بِالْأَصْلِ فِي الْحُكْمِ ، أَوْ يَعْضُضُ  
الظَّوَاهِرَ الَّتِي تَحْطُرُ تَحْرِيمَ الْمُحْتَمَلِ .

٢ - ب و ج : لليمين ، يعاى للفظ اليمين .

ب : صاهر

٤ - ح : رجلا

٢ - ب : مجرى .

٦ - ب : يخطو ، ح : يخطو

٥ - ب : تكفى

قَالُوا فَالَوْ . لَوْ كَانُوا رَجَعُوا فِي هَذِهِ الْأَقْوَالِ إِلَى طَوَاهِرِ النُّصُوصِ  
أَوْ أَدِلَّتْهَا ، لَوْ حَبَّ أَنْ يُحِطَّ بِمَعْصِيَتِهِمْ بَعْضُ . لِأَنَّ الْحَقَّ لَا يَكُونُ  
إِلَّا فِي أَحَدِ الْأَقْوَالِ .

قُلْ . لَا شَيْءَ أَتَّبِعُ فِي التَّحْطُّبَةِ مِنْ تَمَاهُورِ بِالْجَلَابِ وَالتَّقْوَى  
بِجَلَابِ الْمَذْهَبِ ، وَهَذَا قَدْ كَانَ مِنْهُمْ ، وَرَأَى بَعْضُهُمْ عَلَيْهِ حَتَّى انْتَهَى إِلَى  
ذِكْرِ الْمُبَاهَاةِ ، وَالتَّخْوِيفِ بِاللَّهِ - تَعَالَى - قَامَتِ الْبَيِّنَاتُ وَالْإِلْمَانُ  
وَالرُّجُوعُ عَنِ الْوَلَايَةِ ، فَلَيْسَ يَجِبُ عِنْدَنَا يَكُلُّ خَطَايَا ، وَنَسْتَحْكِمُ  
الْقَوْلَ فِي ذَلِكَ إِذَا انْتَهَيْتُمَا إِلَى الْأَكْلَامِ عَنِ الطَّرِيقَةِ الثَّانِيَةِ الَّتِي  
حَكَمْنَاهَا عَنْهُمْ بِعَوْنِ اللَّهِ وَمُشَبِّهِهِ

قَالُوا قَوْلُهُمْ . نَحْنُ جَمْعُهُمْ طَلَاقٌ تَشْبِيهُاً وَتَمْثِلاً . فَقَدْ نَبَّأَ  
أَنَّهُ عَيْرٌ مُتَّبِعٌ أَنْ يَكُونُوا الْحَقُّوهُ بِمَا يَتَنَاقَلُهُ الْإِسْمُ  
عَنِ الْأَعْيَانِ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى أَنْ يَحْكُمُوا فِي الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ  
قَالُوا قُلْنَا يَكُنْ تَشْبِيْهُ . كَذَا ، وَإِنَّمَا رُوِيَ أَنَّهُمْ جَمَعُوا الْحَرَامَ  
طَلَاقاً ، وَحَكَمُوا فِيهِ بِحُكْمِ الطَّلَاقِ ، فَمَا مِنْ أَمْرٍ وَجِهٍ قَعَلُوا

١ - اب : و	٢ - ح : يوح
٣ - ب : المسئلة	٤ - اب و ح : نقلنا .
٥ - ب : - ملقنا	٦ - ح : حكما .

ذلك ؟ وهل الحقوه به تمثيلاً و تشبيهاً ، أو في تناول الاسم ؟ ،  
فليس يمتنع .

على أنه ليس يمتنع<sup>١</sup> أن يشبه الشيء بالشيء لا على سبيل  
المقايضة ، بل على سبيل الإيهام والتقريب . فنقول من ينفي<sup>٢</sup>  
القياس مثلاً ، المصافحة والمعاقة تحريان محرمي المحاممة في قبض<sup>٣</sup>  
الظهير<sup>٤</sup> ، وإن لم يكن حاملًا لهما عنهما يأتيا<sup>٥</sup> ، بل يذهب إلى  
تناول الذهب لكل<sup>٦</sup> ، فتو قيل عنه الصريح بالتمثيل والتشبيه ، لم  
يكن فيه دلالة على القياس . لأن القياس ليس<sup>٧</sup> هو أن يقول القائل<sup>٨</sup>  
الحكم في هذا الشيء التحريم كما كان في غيره ، بل يتناول النص  
تحريمه ، بل القياس هو أن ينسب للمسكوت<sup>٩</sup> عن حكمه مثل  
حكم المنطوق بحكمه ، لعلّه جمعت بينهما ، وتكون<sup>١٠</sup> العينة  
معلومة متميزة مستندلاً على كونها عنه من دون سائر صفات الأصل

٢ - الف : يمتنع

٣ - لبقية

٤ - انب : عن

٥ - ب : بالنسب

٦ - الف : لقاتل

٧ - الف : يكون

١ - الف : أو

٢ - ب : يشبه

٣ - ب : وح : مقول

٤ - ب : نفس الظهير

٥ - ج : - ليس

٦ - ج : لسكون



بالدليل ، وَ هَذَا مِمَّا لَا يُرَوَّى عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ أَنَّهُ اسْتَعْمَلَهُ  
عَنَى وَحْدِهِ مِنَ التَّوْحِيدِ ، فَكَيْفَ يُدْعَى - مَعَ ذَلِكَ - التَّصْرِيحُ بِهِمْ  
بِالْقِيَاسِ ؟!

فَأَمَّا إِدْعَاؤُهُمْ أَنَّهُمْ صَرَّحُوا بِالْقِيَاسِ ، وَ تَعَقُّبُهُمْ بِمَا رَوَى عَنْ أَبِي  
صَالِحٍ مِنْ قَوْلِهِ : «لَا يَتَقَيَّ اللَّهُ رَيْدُسٌ ثَابِتٌ يَجْعَلُ ابْنَ الْإِنِّ أَبًا وَلَا  
يَجْعَلُ ابْنَ الْأَبِ أَبًا؟»<sup>١</sup> وَ مَا رَوَى مِنَ التَّمْثِيلِ بِغُصْنِي شَجَرَةٍ وَجَدُولِي<sup>٢</sup>  
بِهِ ، فَلَا تَعْلُقْ لَهُمْ بِمِثْلِهِ

وَأَوَّلُ مَا فِيهِ أَنَّهُ لَا يَحِبُّ أَنْ يَتَّعَمِدُوا فِي تَثْبِيهِ الْعِبَادَةِ بِالْقِيَاسِ  
عَلَى أَصَارِ أَحَادٍ غَيْرِ مُقْطُوعٍ بِهَا ، لِأَنَّ ثَبَاتَ الْقِيَاسِ عِنْدَهُمْ مِنَ الْأُمُورِ  
الْمَعْلُومَةِ الَّتِي تُوصَلُ<sup>٣</sup> إِلَيْهَا بِالْأَدِلَّةِ الْقَاطِعَةِ ، وَلَا تُغْنَى<sup>٤</sup> فِي مِثْلِهِ<sup>٥</sup>  
الظُّنُونُ ، وَ الَّذِي رَوَاهُ عَنْ أَبِي عَالِسٍ وَغَيْرِهِ مِنْ أَصْحَابِ الْأَحَادِ الَّتِي  
لَا يُقْطَعُ<sup>٦</sup> بِهَا ، فَكَيْفَ يُسْتَدَلُّ بِهَا<sup>٧</sup> لَوْ كَانَ فِيهَا<sup>٨</sup> دَلَالَةٌ عَلَى

١ - ح : ( را ، بجای او ) - ٢ - ح : - فكيف .

٣ - ح : + و - ٤ - الف : نفس ج : بنفسى .

٥ - الف : جدول ، ب : جدول .

٦ - الف : ثبت - ٧ - ح : بوصل

٨ - الف : نفس - ٩ - ب : و ج : مثل .

١٠ - ح : جمع - ١١ - الف : كيف

١٢ - ب : - ، ج : + و - ١٣ - ب : - فيها .

مَا تَمَّتِ الدَّلِيلَةُ الْمَوْجِبَةُ لِلْعَمَلِ . وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَدْعُوا إِلَى إِجْمَاعٍ  
عَلَى صِحَّةِ هَدْيِهِ الْأَخْبَارِ وَتَلَقَّى الْأَمَّةُ لَهَا بِالْقَبُولِ ، أَوْ يَدْعُوا تَوَاتُرَهَا  
وَأَنْتِشَارَهَا ، وَذَلِكَ أَنَّهَا وَإِنْ طَهَّرْتَ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ وَذَكَرْتَ فِي  
كُتُبِ أَصْحَابِ الْمَرَاتِبِ ، فَلَا شُبْهَةَ فِي أَنَّ مَوْرِدَهَا \* مَوْرِدُ الْأَحَادِ ، [١٣٤]   
وَإِبْتِدَاءُ لِقَبْلِ فِيهَا كَانَ خَاصًّا ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ مُدْعَى تَوَاتُرِهَا وَبَيْنَ  
مُدْعَى تَوَاتُرِ خَمِيعِ أَحَادِ الْأَحَادِ الَّتِي طَهَّرْتَ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ ، وَكَثُرَ  
اِخْتِلَافُهُمْ فِيهَا فِي كُتُبِهِمْ وَمُطَاطَرَاتِهِمْ ، وَإِنْ كَانَ أَصُولُهَا آحَادًا  
فَأَمَّا الْإِجْمَاعُ وَالتَّمَقُّقُ بِالْقَبُولِ ، فَإِنَّهُ عَرُ مُسْتَمَرٌّ ، لِأَنَّهُ نَمَّ يَكُنْ  
بَيْنَهُمْ فِي هَدْيِهِ الْأَخْبَارِ مِنْ قَبُولِ إِلَّا مَا كَانَ بِهِمْ فِي حَرِّ الْوُصُوءِ مِنْ  
مَبْسُورِ الذِّكْرِ ، وَكَقَوْلِهِ . إِنَّ الْأَعْمَالَ ، ثَلَاثَاتٌ ، وَمَا شَاكَ ذَلِكَ مِنْ  
أَخْبَارِ الْأَحَادِ . فَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ هَدْيَ الْأَحَادِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا وَمَا حَرَى  
مَنْجَرُهَا لَيْسَ مِمَّا يَحْبُ بِهِنَّ الْحُجَّةُ وَلَا تَنْشُتُ بِمَنْبَتِهَا الْأَصُولُ  
الَّتِي أَنْطَرَقَهَا الْعَمَلُ .

- |                      |                 |
|----------------------|-----------------|
| ١ - ج - ما .         | ٢ - ج - هـ .    |
| ٣ - الف - و .        | ٤ - الف - بين . |
| ٥ - ج - كما هو .     | ٦ - الف - صحة . |
| ٧ - ج - إلا .        | ٨ - ب - شت .    |
| ٩ - ر - و ج : مثله . | ١٠ - ب - في .   |

فإن قالوا : خبر « ميس » لدكره و « الأعمال بالتبات » ما قيلوه من حيث قطعوا عنى صحبه ، وإنما عبدوا به لأنهم يفتنون على أخبار الآحاد .

قلنا : وهكذا خبر عيسى الشحرية ، والخبر الآخر ، ولكن يجدوا بين الأمرين فرقا .

- و بعد : فلو سلمت قيام الحجية لما رووه وإن لم يكن كذلك لم يكن فيه دلالة على قواهم ، لأن أكثر ما فى الرواية عن ابن عباس أنه أنكر عنى زيد أنه لم يحكمه لمجد يحكم الأب الآدى ، كما حكم فى ابن الإبر ، وأنس فى الرواية أنه أنكر ذلك عنه ، وجمع بين الأمرين بمئة قيسة أوحتت الجمع بينهما ، ١٠ وصهر أكبره تختمل أن يكون لأن طاهرا من القول أوحب عنه إحرارة الأب مخرى أحدا ، كما أن طاهر آخر أوحب إحرارة ابن الإبر مخرى ابن الحلب ، ألا ترى أنه يحسن من ما فى القياس

- |                  |                |
|------------------|----------------|
| ١ - ب : احبرين . | ٢ - الف : عصى  |
| ٣ - ج : يجدوا    | ٤ - لب : قولكم |
| ٥ - ب : أكثره    | ٦ - ج : اخرى . |
| ٧ - ب : الا      |                |

العامِل في مَدَاهِيهِ كَيْلَهَا عَلَى النُّصُوصِ أَنْ يَقُولَ 'لَمْ يَحَالَفْهُ فِي حُكْمِ  
الْمُلَامَسَةِ' أَمَا تَبْقَى 'اللَّهُ تَوْحِيْبُ انْتِقَاضِ الطُّهْرِ لِنَتَقَاءِ الْجَنَائِزِ ،  
وَلَا تُوَحِّبُ انْتِقَاضَهُ بِاتَّقِيهِ ، وَهُوَ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الْجَامِعَ بَيْنَهُمَا  
ظَاهِرُ قَوْلِهِ - تَعَالَى - : « أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ » ، فَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ  
ابْنُ عَمَّاسٍ إِذَا دَعَا زَيْدًا إِلَى الْقَوْلِ ظَاهِرًا ، وَقَالَ : إِذَا أُخْرِيتِ  
ابْنُ الْإِبْنِ مَخْرَى الْإِبْنِ لِلصُّلْبِ ' بِوُقُوعِ اسْمِ الْوَالِدِ عَلَيْهِ ، وَانْتِظَامِ  
قَوْلِهِ - تَعَالَى - : « يَوْصِيكُمْ اللَّهُ بِأَوْلَادِكُمْ » لَهُمَا ، فَتَحَرَّى  
- أَيْضًا - الْحَدَّ مَخْرَى الْآبِ الَّذِي لَوْ قُوعِ اسْمِ الْآبِ عَلَيْهِمَا ، وَ  
قَدْ رَوَى عَنِ ابْنِ عَمَّاسٍ تَصْرِيحَهُ فِي التَّبَعِي فِي ذَلِكَ بِاتِّفَاقٍ .

عَلَى أَنَّ ظَاهِرَ قَوْلِ ابْنِ عَمَّاسٍ يَشْهَدُ بِمَدَاهِيهِ لِأَنَّهُ حَسِبَ زَيْدًا  
إِلَى مُفَارَقَةِ اتَّقَوَى ، وَخَوْفِهِ بِاللَّهِ - تَعَالَى - فَنُودِيَ أَنْ رُبَّمَا عِنْدَهُ  
كَانَ فِي حُكْمِ أَلَمْ دَلَّ عَنِ الْيَصْ ، لَمْ يَصِحَّ مِنْهُ إِطْلَاقُ ذَلِكَ الْقَوْلِ ،  
لِأَنَّ مَنْ يَقْدُلُ عَنْ مَوْحِبِ الْقِيَاسِ عَلَى اخْتِلَافِ مَذْهَبِ مُشْتَبِهِ

١ - ب : يقول .

٢ - ج : يعي

٣ - الف ابن الصلْب .

٤ - ج : ان .

٥ - ب : يذهب

٦ - ب : ان .

٧ - ج : وحبوب .

٨ - ب : + لقياس

٩ - ج : + و .

لَا يُنْسَبُونَهُ إِلَى مُفَارَقَةِ التَّقْوَى ، لِأَنَّهُ أَكْثَرُهُمْ يَقُولُ إِنَّهُ مُصِيبٌ ،  
وَمَنْ حُطِّاهُ يَقُولُ : إِنَّهُ مَعْدُورٌ ، وَلَا يَتَنَفَّسُ فِي هَذِهِ الْحَالِ  
فَأَمَّا ذِكْرُهُمْ غَضَنِي الشَّخَرَةَ وَحَدُولِي النُّهْرَ ، فَلَا يُوْجِبُ  
الْقَوْلُ بِالْقِيَاسِ ، وَإِنَّمَا مَثَلُ ذَلِكَ تَقْرِيبٌ لِنَقُولِ مِنَ الْفَهْمِ ، وَ  
تَنْبِيْهَا عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَحْتَمِلُوهُ عِلَّةٌ مُوْجِدَةٌ لِلْحُكْمِ ، كَمَا يَقُولُ  
الْمُعَلِّمُ مَعَ التَّمَعُّلِ مِنْ صَرَبِ الْأَمْثَالِ ، وَتَقْرِيبٌ لِنَعِيدُوهُ إِرَالَةَ  
الدَّبْسِ ، عَنِ الْأَمْرِ الْمُشْتَبِهِ ، وَكَيْفَ يَبْصُرُ أَنْ يَدْعَى فِي ذَلِكَ  
أَنَّهُ عَلَى طَرِيقِ الْمَقَائِدِ ، وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الْقَدْرَ الَّذِي اعْتَمَدُوهُ  
مِنْ ذِكْرِ الْغَضَنِ وَالتَّجْدُولِ لَا يَبْصُرُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ حِدَاثَتِهِ فِي  
الشَّرِيعَةِ يُقَاسُ عَلَيْهَا ، وَتَبَيَّنَتْ الْأَحْكَامُ بِهَا

١٠

١ - ج : لا

٢ - ج : أكثر

٣ - ج : و

٤ - ج : سلم

٥ - انف غصن ، ب : غصن ٦ - انف حدول ، ب : حدولي

٧ - ب : فلا

٨ - ب : موجب

٩ - ج : مع لمعلم

١٠ - ج : الامتثال

١١ - ج : + اسهد

١٢ - ج : الس

١٣ - ج : طريقة

١٤ - الف : القدر

١٥ - ب و ج : يثبت

١٦ - ج : لها

عَلَى أَنَّ الْوَجْهَ فِي ذِكْرِ ذَلِكَ اتَّوَصَلَ إِلَى مَعْرِفَةِ أَقْرَبِ الرَّحْمَنِ  
 مِنَ الْمُتَوَقَّى وَ أَصْقِيهِمْ بِهِ نَسَبًا ، ثُمَّ رَجَعُوا فِي تَوَرُّيْنِهِ إِلَى الدَّلِيلِ  
 الْمَوْحِبِ لِلْأَقْرَبِ الْمِيرَاثَ ، وَ هَذَا كَمَا يَتَسَارَعُ دُخْلَانِ فِي مِيرَاثِ  
 مَيِّتٍ ، وَ يَدْعَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنَ الْآخَرِ ، فَصَحَّ  
 لِمَنْ أَرَادَ اعْتِدَارَ أَمْرِهِمَا أَنْ يَقْدُ الْآيَةُ تَبَيَّنَ الْمَيِّتُ وَ بَيَّنَّ كُلُّ وَاحِدٍ  
 مِنْهُمَا ، وَ يُخَصِّمُهُمْ ، لِيَقْلَمَ<sup>١</sup> أَنَّ الْأَقْرَبَ هُوَ مَنْ قُلَّ عَدَدُ الْآيَاتِ بَيْنَهُ  
 وَ بَيْنَ الْمَيِّتِ . وَلَهُ - أَيْضًا - أَنْ يَوْضَحَ<sup>٢</sup> ذَلِكَ لِمَنْ التَّنَسَّ عَنَيْهِ بِذِكْرِ  
 الْأَمْثَالِ وَالنَّظَائِرِ وَ إِنْ كَانَ كُلُّ<sup>٣</sup> ذَلِكَ مَتَا لَا يَثْبُتُ بِهِ التَّوْرِيثُ ، وَ  
 إِنَّمَا يَعْرِفُ بِهِ الْأَقْرَبُ ، وَ بِالنَّصُوصِ تَبَيَّنَ التَّوْرِيثُ .

وَأَمَّا الْوَجْهُ الثَّلَاثُ مِنَ الْكَلَامِ عَنِ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ ، فَهُوَ أَنَا  
 ١٠ نَقُولُ لَهُمْ . لِمَ زَعَمْتُمْ أَنَّ الْكَبِيرَ مُرْتَفِعٌ ، وَ قَدْ رَوَى عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ  
 مِنَ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ أَصَفْتُمْ إِلَيْهِمْ الْقَوْلَ بِالْقِيَاسِ دُمُ الْقِيَاسِ<sup>٤</sup> ، وَ تَوْبِيحُ<sup>٥</sup>  
 فَاعِيهِ ، وَ الْإِزْرَاءُ عَنَيْهِ ، قَرَوَى عَنِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - أَنَّهُ  
 قَالَ : « لَوْ كَانَ الدِّينُ<sup>٦</sup> يُؤْخَذُ قِيَاسًا لَكَانَ بَاطِنُ الْخَيْفِ أَوْلَى بِالْمَسْحِ .

١ - الف : يفضيهم

٢ - ج : يرجع

٣ - ب : دم القياس .

٤ - الف : يوجه .

١ - الف : ذكر

٢ - الف : و يعلم

٣ - ب : كل

٤ - ب : العى .

من طاهره ، و هذا تصريحٌ به - ع - بأنه لا قياس في الدين ،  
و روى عنه (صلوات الله عليه) - أيضاً - قوله : « من أراد أن يتقحم<sup>١</sup>  
حرائيم جهنم ، فليقل في الحديث<sup>٢</sup> برأيه » و هذا البطل - أيضاً -  
يروى عن عمر ، و النقل عنه - ع - مستفيض بإسكار القياس في  
الشريعة أكثر من استفاضته عن غيره هذا ما يرويه مخالفونا من  
أصحاب الحديث في هذا الباب و أما ما يرويه شيعة أمير المؤمنين  
- ع - و عن أنسائه - ع - من إسكار القياس في الشريعة ، و تقرير<sup>٣</sup>  
مستعمليه<sup>٤</sup> و تضليل منيعيه<sup>٥</sup> ، فإن الشرح لا ينفي عليه ، لكن ربه ،  
و ظهوره ، و انتشاره ، و مما رواه مخالفونا من أصحاب الحديث

في هذا الباب \* عن أبي نكير<sup>٦</sup> قوله : « أي سماء تطلني ، و أي<sup>٧</sup>  
أرض تقيني ، إذا قلت في كتاب الله برأيه » . و عن عمر<sup>٨</sup> أنه  
قال : « يا كرم و<sup>٩</sup> أصحاب الرأي فإنهم أعداء السنن<sup>١٠</sup> ، أعينهم<sup>١١</sup> »

١ - ب : بقحم .

٢ - ب : لا .

٣ - ب و ج : يروى .

٤ - ج : الحد .

٥ - ب و ج : تعريج .

٦ - ب و ج : استفاضة .

٧ - ب : ب .

٨ - ب و ج : مستعمل .

٩ - ب : ب .

١٠ - ب : ب : أيضاً .

١١ - ب : ب : النين .

١٢ - ب و ج : أعداء .

١٣ - ج : و هيتهم .

الْأَحَادِيثُ أَنَّ يَحْمَظُوهَا ، فَقَالُوا يَا زَايِرُ ، فَصَوَّوْا وَأَضْمُوا . وَرَوَى عَنْهُ  
 أَنَّهُ قَالَ : « إِيَّاكُمْ وَالْمُكَايَلَةَ » . قِيلَ « وَمَا الْمُكَايَلَةُ » . قَالَ :  
 « الْمَقَايِسَةُ » . وَرَوَى شُرَيْحٌ قَالَ : « كَتَبَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - وَهُوَ  
 يُؤَمِّدُ مِنْ قَبِيهِ - أَقْصِ بِمَا فِي كِتَابِ اللَّهِ ، فَإِنْ حَاءَكَ مَا لَيْسَ فِي  
 كِتَابِ اللَّهِ ، فَأَقْصِ بِمَا فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ، فَإِنْ حَاءَكَ مَا لَيْسَ  
 فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ، فَأَقْصِ بِمَا أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَيْهِ » . قَالَتْ لَمْ  
 يَجِدْ ، فَلَا عُدَّتْ أَنْ لَا تَقْضَى . وَرَوَى عَنْ عُمَرَ - أَيْضاً - أَنَّهُ قَالَ :  
 « أَجْرُكُمْ عَلَى الْجِدِّ أَجْرُكُمْ عَلَى النَّارِ » . وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ  
 قَالَ : « يَذْهَبُ قُرَاؤُكُمْ وَصَلَاتُكُمْ وَيَتَجَدَّدُ السُّرُوسَاءُ جُهَالًا يَقْسُونَ  
 الْأُمُورَ بِرَأْيِهِمْ » . وَعَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : « إِذَا قُلْتُمْ فِي دِينِكُمْ بِالْقِيَاسِ ،  
 أَحْبَبْتُمْ كَثِيرًا مِمَّا حَرَّمَ اللَّهُ وَحَرَّمْتُمْ كَثِيرًا مِمَّا أَحَلَّ اللَّهُ » . وَرَوَى عَنْ  
 عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - قَالَ <sup>١</sup> لِنَبِيِّهِ - ص - : « احْكُمْ

٢ - ب : كنت إلى

ب - ان .

١ - ب : في .

٣ - ج : حدث .

٦ - ب : عليه

٥ - ب : به

٨ - ب : عن .

٧ - ب : عليه

٩ - هكذا في نسخة ، ووافقها المدة (راجع ص ٢٧١) وفي سحني لفوب العدد

١١ - ب : لأمر

١٠ - ب : تجد

٣ - الف : انه قال الله ( خ ل ) .

١٢ - ب : حرم .



بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ۖ وَتَمَّ يَقُولُ ۖ «بِمَا رَأَيْتَ» ۖ وَرَوَى عَنْهُ -  
 أَيْضًا - أَنَّهُ قَالَ : «لَوْ جُعِلَ لِأَحَدٍ أَنْ يَحْكُمَ بِمَا يَرَاهُ ، لَجُعِلَ ذَلِكَ  
 لِرَسُولِ اللَّهِ - ص ع - لِقَوْلِهِ ٢ - تَعَالَى - : «وَأِنْ أَحْكَمْتُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا  
 أَنْزَلَ اللَّهُ» ۖ وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : «إِيَّاكُمْ وَالْمَقَاسِيسَ ، فَإِنَّمَا عُيِّنَتْ  
 الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِالْمَقَاسِيسِ» ، وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ : «السُّنَّةُ  
 مَسْرُوقٌ ٣» ۖ «لَا أَقِيسُ شَيْءًا شَيْءًا ، أَحَافُ أَنْ تَزَالَ قَدَمِي بَعْدَ ثُبُوتِهَا» ،  
 وَكَانَ ابْنُ سِيرِينَ ٤ يَذُمُّ الْقِيَاسَ ، وَيَقُولُ : «أَوَّلُ مَنْ قَاسَ إِبْرَاهِيمُ» ۖ  
 وَرَوَى عَنْهُ - أَيْضًا - أَنَّهُ كَانَ لَا يَكَادُ يَقُولُ بِرَأْيِهِ شَيْءًا ، وَقَالَ  
 الشَّعْبِيُّ ٥ : «لَعَنَكَ مِنَ الْعَاشِينَ» ، وَقَالَ : «إِنْ أَخَذْتُمْ بِالْقِيَاسِ ،  
 أَحَدَلْتُمْ الْأَحْرَامَ ، وَحَرَّمْتُمُ الْحَلَالَ» ، وَكَانَ أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ  
 لَا يُقْبَلُ بِرَأْيِهِ ٦ .

١ - ج : ١ + رأيت . ٢ - ج : كعمل .

٣ - ب و ج : لقول الله ، ولعل الاصل يقول الله .

٤ - ج : واثب . ٥ - ج : نضل .

٦ - ب : مسروق . ٧ - ب : شيرين .

٨ - ب : سيبا . ٩ - ا ب : - و .

١٠ - ج : - و . ١١ - ب : رأيه .

وَإِذَا كَانَ الْقَوْمُ قَدْ ضَرَحُوا بِدَمِ الْقِيَّاسِ ، وَإِكْبَارِهِ ، وَتَوْبِيخِ  
فَاعِلِهِ ، فَأَيُّ تَكْبِيرٍ يَتَجَاوَرُ مَا ذَكَرْنَاهُ وَرَوَيْنَاهُ عَنْهُمْ ؟ !  
وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَتَأَوَّلُوا الْأَلْفَاظَ ، لَتَى رَوَيْنَاهَا عَنْهُمْ ، وَيَسْتَكْبِرُوا  
التَّأْوِيلَ فِيهَا ، فَتَمَسَّهُوا ، مِثْلُ أَنْ يَحْمِلُوهَا عَلَى إِكْبَارِ بَعْضِ قِيَّاسِ  
دُونَ بَعْضٍ ، وَاعْلَى وَحِدٍ دُونَ وَحِدٍ ، أَسْتَمْتُمْ لَهُمْ مَا حَكَّوْهُ مِنْ  
قَوْلِهِمْ بِالرَّأْيِ وَالْقِيَّاسِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ إِمَّا كَانَ يَسُوعُ لَوْ كَانَ مَا اسْتَدَّأُوا  
بِهِ عَنَى قَوْلِهِمْ بِالْقِيَّاسِ غَيْرَ مُحْتَمَلٍ لِلتَّأْوِيلِ ، وَكَانَ صَرِيحًا فِي دَلَالَتِهِ  
عَلَى ذَلِكَ ، فَأَمَّا وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ حَمِيعَ مَا تَعَلَّقُوا بِهِ فِي مَسْأَلَةِ الْحَرَامِ  
وغيرِهَا مِنَ الْمَسَائِلِ لَا يُدَلُّ عَنَى قِيَّاسٍ ، وَلَا لَهُ - أَيْضًا - ظَاهِرٌ  
فِي الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ ، وَتَسْتَتِيحُ - بِمَشْنَةِ اللَّهِ تَعَالَى - مِثْلَ ذَلِكَ فِي تَعْقِيهِمْ بِالرَّأْيِ ،  
وَإِصَابَةِ الْأَحْكَامِ إِلَيْهِ ، وَأَنَّهُ لَا ظَاهِرَ لَهُ فِي الدَّلَالَةِ عَنَى الْقِيَّاسِ ، وَضَلَّ  
عَنْ أَنْ يَحْتَمَلَ التَّأْوِيلَ .

وَلَا وَحْدَهُ لَتَأْوِيلُهُمْ مَا رَوَيْنَاهُ مِنَ الْأَحْبَارِ ، لَا سِيَّمَا وَحَمِيعُهَا لَهُ

١- ج : روى ٢ الف يتأولوا ج : يسأل .

٣- الف ويتسعدوا ٤ ب او

٥- هكذا في النسخ ، لكن في العدة : فاما ، مكان هذا و (ص ٢٧٥)

٦- الف : + التي ٧ الف تم

٨- الف و ج : دلالة . ٩- ج : ظاهرا .

١٠- ب : جمعها



مُدَّعِيهِ بِمَا لَا طَاهِرَ لَهُ ، وَلَا شَهَادَةَ فِيهِ عَنِ الْقَوْلِ بِالْقِيَاسِ ، وَأَحْسَنُ أَحْوَالِهِ  
أَنْ يَكُونَ مُحْتَمَلًا . فَكَفَّ يَصْحُ مَا ذَكَرُوهُ ؟

وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا ، تُسْقِطُ قَوْلَهُمْ : إِنَّ الَّذِي ذَمُّوا هُوَ  
الَّذِي يَصُدُّرُ عَنِ الْهَوَى ، أَوْ الَّذِي يُسْتَعْمَلُ فِي عَيْرِ مَوْضِعِهِ ، وَأَنَّ  
أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ - ع - إِنَّمَا نَقَى أَنْ يَكُونَ جَمِيعُ الدِّينِ يُؤَخَّذُ بِالْقِيَاسِ ،  
وَكَذَلِكَ أَبُو بَكْرٍ إِنَّمَا اسْتَكْرَأَ اسْتِعْمَالَ الرَّأْيِ فِي كِتَابِ اللَّهِ - تَعَالَى -  
عَنِ وَجْهِ لَا يَسُوغُ فِيهِ ، إِلَى عَيْرِ هَدَامًا يَقُولُونَ ، وَيَفْزَعُونَ إِلَيْهِ ،  
لَأَنَّ كُلَّ ذَلِكَ مِنْهُمْ عُدُولٌ عَلَى الطَّاهِرِ ، وَتَخْصِصٌ لِإِطْلَاقِهِ ، وَتَأْوِيلٌ  
لَا يَحِبُّ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ إِلَّا بِمَدِّ الْقَطْعِ عَنِ صَحَّةِ الْقِيَاسِ ، وَأَنَّ الْقَوْمَ  
قَالُوا بِهِ عَنِ وَجْهِ لَا يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ ١٠

فَإِنَّمَا قَوْلُ بَعْضِهِمْ : نَهَمَ قَالُوا ذَلِكَ تَشَدُّدًا وَاحْتِطَابًا لِلدِّينِ ،  
حَتَّى لَا يُقُولَ الْفُقَهَاءُ عَنِ الْقِيَاسِ ، وَيَعْدِلُوا عَنْ تَمْنَعِ الْكِتَابِ  
وَالسُّنَّةِ

فَطَاهَرُ الْإِطْلَاقِ ، وَذَلِكَ أَنَّ الشَّدَدَ لَا يَعْوِزُ أَنْ يَتَمَنَعَ إِلَى

١ - الف : رموه

٢ - الف : استكر

٣ - ب و ح : تاول

٤ - ج : لا

٥ - ج : يقول

إِكْكَارُ مَا أَوْجَبَهُ اللَّهُ - تعالى - أَوْ قُبْحُ فِيهِ ، وَلَا يَقْتَضِي أَنْ يُخْرِجُوا  
 إِكْكَارَهُمُ الْمَخْرَجَ الْمَوْجِبَ لِإِكْكَارِ الْحَقِّ ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ غَرَضَهُمْ ؛  
 لَوْحِبَّ أَنْ يُصَرِّحُوا بِذَمِّ الْعَدُولِ عَنِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، وَالْإِعْرَاضِ  
 عَنِ تَأْمِينِهِمَا ، وَالتَّشَاغُلِ بِغَيْرِهِمَا ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُطْلِقُوا إِكْكَارَ الْقِيَاسِ  
 وَالرَّأْيَ الَّذِينَ هُمَا عِنْدَكُمْ أَصْلَابٌ مِنْ أَصُولِ الدِّينِ ، تَالِيَانِ لِلْكِتَابِ  
 وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ .

عَمَى أَنَّهُ يُمَكِّرُ أَوْ يُقَالُ لَهُمْ - مَعَ تَسْلِيمِ ارْتِفَاعِ الْكُبْرِ -  
 لَمْ أَكْثَرْتُمْ أَوْ يَكُونُ بَعْضُ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ حَكَّمْتُمْ عَنْهُمْ الْإِخْتِلَافَ  
 فِي مَسْأَلَةِ الْحَرَامِ وَغَيْرِهَا - وَهُوَ مَنْ كَانَ قَوْلُهُ مِنْهُمْ أَهْمًا مِنْ أَنْ  
 يَتَسَاوَلَهُ شَيْءٌ مِنْ طَوَاهِرِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ - اسْتَعْمَلَ الْقِيَاسَ ، وَأَنْ  
 يَكُونَ الْبَاقُونَ رَجَعُوا فِي مَذَاهِبِهِمْ إِلَى النُّصُوصِ وَأَدْلِيِّهَا ، غَيْرَ أَنْ  
 مِنْ ذَهَبَ إِلَى الْقِيَاسِ مِنْهُمْ لَمْ يَظْهَرْ وَجْهُ قَوْلِهِ ، وَلَا عِلْمَتِ الْجَمَاعَةِ<sup>١</sup>

١ - ب : مع ، ج : مع .

٢ - ب : و .

٣ - ب : تأمينا .

٤ - ب : و ج - ب .

٥ - ب : ناسا .

٦ - ج : القيادة .

٧ - ب : منهم .

٨ - ب : ارتفاع .

٩ - ج : شيء .

١٠ - ج : من .

١١ - ج : الحاجة .

أَنَّهُ قَالَهُ قِيَاسًا ، وَلَوْ عَلِمُوا بِذَلِكَ ، لَأَنكَرُوهُ<sup>٢</sup> ، غَيْرَ أَنَّهُمْ لَمْ يَعْلَمُوا ،  
وَأَحْسَنُوا الطَّنَّ بِالْقَائِلِ ، وَظَنُّوا أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ إِلَّا عَنْ نَصٍّ ، أَوْ طَرِيقٍ  
مُخَافٍ لِلْقِيَاسِ ، وَلَيْسَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ وَحْدَهُ قَوْلٌ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ  
عَنْ لِمُتَصِلٍ مَعْلُومٍ لِلْجَمَاعَةِ ، وَمَتَى ادَّعَوْا ذَلِكَ ، طَائِسَاهُمْ بِالذَّلِيلِ  
عَنْ صِحِّهِ ، فَإِنَّهُمْ لَا يَجِدُونَهُ .

وَأَنَّهُمْ مَتَى قَالُوا فِي هَذِهِ الْأَحْبَارِ الَّتِي رَوَيْنَاهَا فِي إِبْكَارِهِمْ  
الْقِيَاسَ ، إِنَّهَا أَحْبَارُ آحَادٍ لَا تُوجِبُ عِلْمًا<sup>٣</sup> ، قُلْنَا ، وَلَا أَحْبَارُكُمْ  
فِي إِثْبَاتِ الْقِيَاسِ تُوجِبُ عِلْمًا عَنْ مَا تَقْدَمُ بَيَانُهُ ، وَمُعَارَضَةٌ مَا لَيْسَ  
بِمَعْلُومٍ<sup>٤</sup> ، بِمَا لَيْسَ مَعْلُومٍ صَحِيحَةً<sup>٥</sup> ، وَلِهَذَا الْأَحْبَارُ الَّتِي رَوَيْنَاهَا طَوَاهِرُ  
فِي نَهْيِ الْقِيَاسِ ، وَاتَّصِرِيحُ بِذَمِّهِ ، وَلَيْسَ بِالْأَحْبَارِ الَّتِي رَوَوْهَا طَاهِرٌ<sup>٦</sup> ،  
فِي إِثْبَاتِ الْقِيَاسِ ، وَلَا تَصْرِيحُ بِأَنَّهُمْ اسْتَعْمَلُوهُ .

وَيُمْكِنُ فِي الطَّنِّ عَلَى طَرِيقِهِمْ هَذِهِ الَّتِي تَكَلَّمْنَا عَلَيْهَا وَحْدَهُ

١- ب : قال . ٢- الف : علوا .

٣- الف : انكروه . ٤- ب : التفضل .

٥- ج : الاحاد . ٦- الف : + ولا هملا .

٧- ب : معارضة ب . ٨- ج : معلوم .

٩- ب : صحته . ١٠- ج : - في نفى ، تا ايضا .

أَحْرَضْتُ، سَلِمَ لَهُمْ فِيهِ أَنَّ الصَّحَابَةَ قَالَتْ بِالْقِيَاسِ أَوْ أَكْثَرُهُمْ،  
وَأَنَّ التَّكْيِيرَ عَلَى مَرَّ قَالِ ذَلِكَ أَرْتَفَعَ وَهُوَ أَنْ يَقُولَ لَهُمْ إِنَّ أَرْتَفَعَ  
التَّكْيِيرَ عِنْدًا وَعِنْدَ الْمُحْضَلِينَ مِنْكُمْ وَالْمُحَقِّقِينَ لَا يَدُلُّ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ  
عَلَى الرِّصَا وَالْتِمَاسٍ، وَإِنَّهُ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى الرِّصَا بِشَرْطِ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُ  
لَا وَحْدَهُ لَهُ إِلَّا الرِّصَا، وَلَا دَاعِي، إِلَيْهِ سِوَاهُ، فَأَمَّا مَعَ تَحْوِيلِ كَوْنِهِ  
لِلرِّصَا وَغَيْرِهِ، فَلَا دَلَالَةَ فِيهِ.

وَأَمَّا عَدْلُنَا عَنْ هَذَا الْوَحْدِ وَذَكَرَهُ فِي جُمْلَةِ الْوُجُوهِ الَّتِي طَعَنَّا  
بِهَا عَلَى طَرِيقَتِهِمْ لِأَنَّ الْفُقَهَاءَ يَسْتَوْجِبُونَ مِنْ مِثْلِ هَذَا الْجَنْسِ  
مِنَ الْكَلَامِ، لِكُونِهِ طَبَعًا فِي أُصُولِ هِيَ أَهَمُّ مِنَ الْقِيَاسِ، وَلِأَنَّهُ  
يَخُوجُّ إِلَى الْكَلَامِ فِي الْإِمَامِيَّةِ، فَأَقْصَرْنَا عَلَى مَا هُوَ أَتَوْفَقُ وَالْأَقْبَرُ  
وَيُقَالُ لَهُمْ فِيمَا تَمَثَّلُوا بِهِ ثَانِيًا قَدْ ادَّعَيْتُمْ فِي مَعْنَى أَرَأَيْ مَا  
لَا يَصَحُّ، لِأَنَّ الرِّأْيَ إِذَا أُطْلِقَ، أَفَادَ كُلَّ مَا كَانَ مُتَوَصِّلًا إِلَيْهِ

١ - ب : ان ٢ - ج : يسلم

٣ - لب : او ٤ - ب و ج : داع .

٥ - الف : طمعوا ، ج : طمعاهما ، ٦ - ج : طريقهم .

٧ - الف : يخرج

٨ - رسم في جميع النسخ «كلما» موصولا ، والصحيح «كل ما» مفعولا

٩ - ب : موصلا . ١٠ - ب : - إليه .

يَضْرِبُ مِنَ الْإِسْتِدْلَالِ الَّذِي يَصِحُّ فِيهِ اعْتِرَاضُ الشُّبُهَاتِ ، وَاجْتِلَافُ  
 أَهْلِ الْإِسْلَامِ ، وَلَا يَحْتَصُّ مَا قِيلَ قِيَامًا دُونَ مَا قِيلَ مِنْ حُجَّةٍ اعْتِبَارِ  
 الطَّوَاهِرِ وَالْإِسْتِدْلَالِ بِهَا ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ فَلَانُ يَرَى الْعَدْلَ ،  
 وَفَلَانُ يَرَى الْقَدْرَ ، وَفَلَانُ يَرَى الْإِرْحَاءَ ، وَفَلَانُ يَرَى الْقَطْعَ عَلَى  
 عَذَابِ مُسَاقِ أَهْلِ الصَّلَاةِ ، وَإِنْ كَانَ كُلُّ ذَلِكَ مُتَوَصِّلًا إِلَيْهِ بِالْأَدْنَى  
 ٥ اَسْوَجَةِ لِلْعِلْمِ ، وَكَذَلِكَ يَقُولُونَ : إِنْ أُنْجِزَتْ يَرَى الْوُضُوءَ  
 بِالنَّبِيذِ ، وَإِنْ ذَلِكَ رَأْيُهُ ، كَمَا يُقَالُ إِنَّهُ مَذْهَبُهُ ، وَإِنْ كَانَ لَا يَرْجِعُ  
 فِي ذَلِكَ إِلَى قِيَاسٍ وَاجْتِهَادٍ وَيُقَالُ - أَيْضًا - إِنْ انْقَضَاءُ الشَّاهِدِ  
 وَالْيَمِينِ رَأَى مَالِكٍ وَالشَّافِعِيَّ ، وَإِنْ كَانَ مَرَجِعُهُمَا فِيهِ إِلَى الْحَبْرِ  
 ١٠ وَإِنْ الْأَقْرَاءُ الَّتِي تُعْتَمَرُ فِي الْعِدَّةِ عَلَى رَأْيِ أَبِي حَنِيفَةَ الْحَبِصُ ،  
 وَعَلَى رَأْيِ الشَّافِعِيَّ وَغَيْرِهِ الْأَطْهَارُ ، وَإِنْ كَانَ رُحُومُ كُلِّ وَاحِدٍ  
 مِنْهُمَا فِي ذَلِكَ إِلَى ضَرْبٍ مِنَ الْإِسْتِدْلَالِ يُخَالِفُ الْقِيَاسَ ، فَإِذَا كَانَ  
 مَقْصِدُ الرَّأْيِ وَالْمُسْتَفَادُ بِهِ الْمَذْهَبُ وَالْإِعْتِقَادُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ ، لَمْ يَكُنْ<sup>٧</sup>

١ - الف : - وفلان يرى القدر . ٢ - ب : بالنبيذ

٣ - ح : رواية ب ، رابع . ٤ - ج : الامرار

٥ - ب و ج : المصنف . ٦ - ج : + و

٧ - الف : + مه .



في إصافه الصحاية أقوالها إلى الرأي دلالة على ما توهمه خصوصاً من  
القول بالقياس، لأنهم لم يتصواعلى أن الرأي الذي رأوه هو الصادر  
عن القياس دون غيره . فإذا لم يتصوا ، والقول مُحْتَمِلٌ لما يقوله ،  
لم يكن الخصم فيه دلالة .

فإن قالوا : إن كان القول في الرأي على ما ذكرتم ، فبِمَ  
لَيُقَالُ : إن المسلمين يرون التمسك بالصلوة والصوم وما أشبه ذلك  
من الأمور المعلومه بالنصوص

قلنا : إنما لا يُقال ذلك ، لما يستأ من أن لفظ الرأي يُفِيدُ في  
التعارف الأمور المعلومه من الطرق التي يصح أن تعترضها  
الشبهات ، ويختلف فيها أهل القبلة ، ولهذا لا يُصِفُونَ الأمور المعلومه  
ضرورةً من واجبات القول إلى الرأي ، كتحجج الظلم ، ووجوب  
الإنصاف ، ولا يُصِفُونَ - أيضاً - إليه العلم بدعاء الرسول - ع - لآمنه  
إلى صلوات حميس وصوم شهر مقبى ، وكذلك - أيضاً - لا يُصِفُونَ

١ - الب : بالقول ، بجای من القول .

٢ - ج : - دلالة ، تا اینجا . ٣ - ج : روه .

٤ - ب و ج : وإذا . ٥ - ب : عقب .

٦ - ب : - لا . ٧ - ب : - المعلومه

٨ - ب : يعترضها . ٩ - ب : - ضرورة

إِلَيْهِ سَائِرُ الْأُمُورِ الْمَعْلُومَةِ بِالْأَدِلَّةِ الَّتِي لَا يَخْتَلِفُ الْمُتَعَلِّمُونَ فِيهَا .  
كَوُجُوبِ التَّسَكُّتِ بِالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ ، وَالْعِلْمِ بِنُفُوعِ الْاِتِّتِ - ص ع -  
وَصَدَقَ دَعْوَاهُ ، وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُمْ يُطْلِقُونَ الرَّأْيَ فِي الْقَوْلِ بِالْعَدْلِ  
وَالْقَدْرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا فَرَّقَ مَا ذَكَرْنَاهُ .

فَإِنْ قَالُوا : إِنَّمَا صَحَّ أَنْ يَقُولَ الْعَدْلِيُّ : فَلَانُ يَرَى الْقَدْرَ .  
وَيَقُولُ الْقَدَرِيُّ : فَلَانُ يَرَى الْعَدْلَ ، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِمَّاهُ يَنْسِبُ صَاحِبَهُ  
إِلَى الْقَوْلِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَإِنْ احْتَمَدَ ، فَنَسَبَهُ ، إِلَى الْقَوْلِ الَّذِي هُوَ  
بِالرَّأْيِ الَّذِي هُوَ الْقِيَاسُ .

قِيلَ لَهُمْ : هَذَا الْإِطْلَاقُ الَّذِي حَكَمْنَاهُ \* لَيْسَ يَخْتَصُّ بِوَاحِدٍ  
دُونَ آخَرَ ، بَلَى الْعَدْلِيُّ يَقُولُ فِي عَصِهِ وَفِيمَنْ يَقُولُ يَقُولُهُ ، إِنَّهُ  
يَرَى الْعَدْلَ ، وَكَذَلِكَ قَائِلُ الْقَدْرِ وَالْإِرْجَاءُ ، عَنَى أَنَّ الْعَدْلِيَّ لَا  
يَرَى أَنَّ الْقَدَرِيَّ قَائِلٌ بِالْقَدْرِ إِلَّا عَنْ تَقْلِيدٍ أَوْ شُبْهَةٍ ، وَيَسَّرَ يَرَى

١ - لف : منه ٢ - الف : الذي

٣ - في النسخة مكان هذه العبارة منه بالقول بالرأي الذي هو القياس .

٤ - ب : له .

٥ - ج . المعلومة من الطرق التي يصح ، كما يجب ( سقطت سطور ) .

٦ - ب : - دون آخر مل + و ان - ٧ - ج : يروي .

٨ - ج : الإيجا . ٩ - الف : - لا .

١٠ - هذا هو الصحيح ، لكن السج كنها « فافلا » بالنصب .

أَنَّهُ قَدْ نَزَلَ عَنْ اجْتِهَادِ يَفْتَصِي عِدَّةَ الطَّرِيقِ . حَتَّى يُطْلَقَ عَلَيْهِ لِقَاطُ الرَّأْيِ  
الْمُخْتَصَرِ عَنْهُمْ بِالْمَذَاهِبِ الْحَاصِلَةِ مِنْ طَرِيقِ الْقِيَاسِ

وَقَدْ قَالُوا : كَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يُبَازِعُوا فِي اخْتِصَاصِ الرَّأْيِ بِمَا  
ذَكَرْنَاهُ . وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْقَدْلَ إِذَا قَالَ هَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ الرَّأْيِ وَقَدْ

أَهْلُ الرَّأْيِ كَذَا وَكَذَا لَمْ يَقْضِهِمْ مِنْهُ إِلَّا أَهْلُ الْقِيَاسِ دُونَ غَيْرِهِمْ ؟

قِيلَ لَهُمْ هَذَا تَعَارُفٌ حَدَثَ فِي أَهْلِ الْقِيَاسِ ، لِأَنَّهُ لَمَّا حَدَثَ

الْاِخْتِلَافُ بَيْنَ الْأُمَّةِ فِي الْقِيَاسِ ، فَمَعَهُ قَوْمٌ ، وَأُتَتْهُ قَوْمٌ طَلَبَ عَنِّي

مُنْتَسِبُهُ الْإِصَافَةَ بِرَأْيِ الرَّأْيِ ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذَا التَّعَارُفَ لَمْ يَكُنْ فِي زَمَنِ

الصَّحَابَةِ ، فَكَيْفَ يُحْمَلُ خَطَأُ بِهِمْ عَلَيْهِ ؟ !

عَنِّي أَنَّهُ يَسَّرَ مَعْنَاهُ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ أَنَّهُ قَالَ : نَحْنُ

مِنْ أَهْلِ الرَّأْيِ ، وَالْمُرُوءِيُّ عَنْهُمْ ' قَوْلُهُمْ ' رَأْيَا كَذَا ' ، وَكَانَ

ب : و . ج : مكف .

٣ - ب : دُونَ غَيْرِهِمْ ، مَا سَعَا . ٤ - ج : جَرَتْ

٥ - ج : مُنْتَسِبُهُ . ٦ - أ : أَمَّا سَائِرُ السَّجِّ ، فَهِيَ ب

٧ - هَكَذَا فِي سَبْعَةِ الْآلَافِ وَبَسْطُهُ حَقِيصَةً مِنْ أَعْدَةِ ، وَآمَّا سَائِرُ السَّجِّ ، فَهِيَ ب

مَعْنَاهُ ، وَفِي ح : مَعْنَى ، وَفِي السَّبْعَةِ الْمَطْبُوعَةِ مِنَ الْعِدَّةِ مَعْنَاهُ ( رَاجِعْ مِنْ ٢٧٨ )

٨ - ب : وَج : عَنِ ٩ - ب : وَج : أَيْ

١٠ - أ : وَج : عَنْهُ ١١ - أ : - قَوْلُهُمْ .

١٢ - أ : - وَكَذَا

رَأْيِي وَرَأَى فُلَانٍ كَذَا ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ فِي بَعْضِ تَصَرُّفِ  
 اللَّفْظَةِ مِنَ التَّمَارُفِ مَا لَيْسَ هُوَ فِي جَمِيعِ تَصَرُّفَيْهَا<sup>١</sup> ، وَتَكُونَ<sup>٢</sup> الْإِضَافَةُ  
 إِلَى الرَّأْيِ هِيَ الَّتِي غَلَبَ فِيهَا مَا ذَكَرُوهُ ، وَإِنْ لَمْ يَغْلِبْ فِي قَوْلِهِمْ :  
 رَأَيْتُ ، وَكَانَ كَذَا مِنْ رَأْيِي ، وَهَذَا مِمَّا لَا يُمْكِنُ دَفْعُهُ ، فَإِنَّهُ  
 لَا شَهَادَةَ عَلَى أَحَدٍ فِي أَنْ قَوْلَهُ ، فُلَانٌ مِنْ أَهْلِ الرَّأْيِ لَا يَجْزِي فِي  
 الْإِخْتِصَاصِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْإِحْتِمَادِ وَالْقِيَاسِ مَجْزَى قَوْلِهِمْ : رَأَى فُلَانٌ  
 كَذَا ، وَكَانَ رَأْيُ فُلَانٍ أَنْ يَقُولَ بِكَذَا ، وَأَنَّ الثَّانِي لَا تَمَارُفَ فِيهِ  
 يُخْتَصُّهُ ، وَإِنْ كَانَ فِي الْأَوَّلِ وَإِذَا صَحَّ مَا ذَكَرْنَاهُ<sup>٣</sup> لَمْ يَمْتَنِعْ  
 أَنْ يَقُولَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ - ع - : « كَانَ رَأْيِي وَرَأَى عُمَرُ أَنْ لَا يُتَمَنَّ<sup>٤</sup> ،  
 وَرَأْيِي الْآنَ أَنْ يُتَمَنَّ » ، أَيْ مَذْهَبِي وَمَا أَقْنَى بِهِ . وَكَذَلِكَ قَوْلُ أَبِي  
 تَكْرٍ : « قَوْلُ فِيهَا بِرَأْيِي » ، أَيْ مَا أَعْتَقِدُ وَأَدَّيْ<sup>٥</sup> الْإِسْتِدْلَالَ إِلَيْهِ .  
 وَكَذَلِكَ قَوْلُ عُمَرَ : « أَقْضَى بِيهَا بِرَأْيِي » .

فَإِنْ قَالُوا ، إِذَا كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا قُلْتُمْ ، فَلِمَ قَالُوا ، إِنْ كَانَ  
 ضَوَابًا فَمِنْ اللَّهِ ، وَإِنْ كَانَ خَطَاءً فَمِنِّي وَمِنْ الشَّيْطَانِ<sup>٦</sup> وَالْمُصَوِّصِ

١ - ح - تصرّفهما . ٢ - ب - يكون .

٣ - الب و ج : + و . ٤ - ب - ادعى .

٥ - ح : ان . ٦ - ج : - و .

٧ - ج : ان ، بعلى من .

لَا يَكُونُ فِيهَا خَطَأٌ.

قِيلَ لَهُمْ: قَدْ يُحْطَى الْمُحْتَجُّ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْمُسْتَدِلُّ بِأَدْلَتِهِمَا،  
بِأَنْ يَضَعِ الْأُسْتِدْلَالَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ . مِثْلُ أَنْ يُؤَخَّرَ مُقَدِّمًا ، أَوْ  
يُقَدِّمَ مُؤَخَّرًا ، أَوْ يَحْضِ عَامًّا ، أَوْ يَنْعَمَ حَاصًّا ، أَوْ يَنْسَكَّ بِمَسْوَخٍ ،  
أَوْ يَقْتُلَ عَلَى مَا هَبَاكَ أَوْلَى مِنْهُ ، فَكَوْنُ أَلْخَطَأُ مِنْهُ أَوْ مِنَ الشَّيْطَانِ ،  
فَالْكِتَابُ وَاسْتِةٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِمَا خَطَأٌ ، فَالْمُسْتَدِلُّ بِهِمَا قَدْ  
يُحْطَى وَقَدْ يُضَيَّبُ .

عَلَى أَنَا إِذَا تَأَمَّلْنَا الْمَسَائِلَ الَّتِي قَالُوا فِيهَا بِمَا قَالُوا ، أَوْ أَصَابُوا  
إِلَى رَأْيِهِمْ ، وَخَذْنَا حَمِيمَهَا لَهُ مَخْرَجٌ فِي أُدَّةِ النُّصُوصِ ، وَالذَّاهِبُ  
إِلَيْهَا مُتَمَيِّقٌ بِعَبْرِ الْقِيَاسِ .

أَمَّا تَعْنِي أَمَّا الْوَلَدُ فَمَنْ كَانَ أَنْ يُعْمَلَ مِنْ مَتْنٍ بِهِ عَلَى مَا  
رَوَى عَنْهُ - ع - مِنْ قَوْلِهِ : « أَيْمًا امْرَأَةً وَلَدْتُ مِنْ سَيِّدِهَا فَهِيَ  
مُعْتَقَّةٌ » وَبِمَا رَوَى عَنْهُ - ع - فِي مَارِيَةِ الْقِسْطِيَّةِ لَقَا وَلَدْتُ إِبْرَاهِيمَ  
« أَعْتَقَهَا وَنَدَّهَا » .

٢ - ب : أما .

١ - ب : متعمدا .

٤ - الب : البها

٣ - ح : المصوص

٦ - ب : - على

٥ - ب و ج : دما .

وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى جَوَارٍ بَيْعَهَا أَمْكَنَهُ التَّعَلُّقُ بِأَشْيَاءَ :  
مِنْهَا أَنْ أَصَلَ الْمَلِكُ حَوَازَ النَّصْرِفِ ، وَالْوِلَادَةُ غَيْرُ مُزِيلَةٍ  
لِئِمْلِكَ ، بِدَلَالَةِ أَنْ لِسَيِّدَهَا وَقْطَهَا بَعْدَ الْوِلَادَةِ مِنْ غَيْرِ مَلِكٍ ثَانٍ  
وَلَا عَقْدٍ بِكَاحٍ ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي بَقَاءَ السَّبِّ الْمَسْحُ لِلنَّوْطِيِّ ،  
وَهُوَ الْإِمْلَكُ .

وَمِنْهَا أَنَّهُ لَا إِخْلَافَ فِي أَنْ عَقَبَهَا بَعْدَ الْوِلَادَةِ حَازِرٌ ، وَلَوْ كَانَ  
الْإِمْلَكُ زَائِلًا ، لَمَّا جَازَ الْعِتْقُ .

وَمِنْهَا قُوَّةُ - تَعَالَى - . وَأَحْلَى اللَّهُ التَّسْعَ ، وَيَتَعَلَّقُ بِمَعْمُومِهِ  
فِي كُلِّ بَيْعٍ إِلَّا مَا أَحْرَحَهُ الدَّلِيلُ فَأَمَلَّ مَنْ أَحَازَ أَسْبَغَ فِي الصَّدْرِ  
الْأَوَّلِ تَعَلُّقٌ بِبَعْضِ مَا ذَكَرَهُ .

وَمَنْ تَأَمَّلَ مُضْجَاحَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ - ع - فِي بَيْعِ أُمَهَاتِ الْأَوْلَادِ ،  
وَجَدَهُ مُحَالِفًا لِطَرِيقَةِ الْقِيَاسِ ، لِأَنَّ الْمَرْوِيَّ عَنْهُ - ع - أَنَّهُ قَالَ سَمِعْتُ  
كِتَابَ اللَّهِ بِحَوَارٍ نَبْعَهَا ، فَأَصَافَ حَوَازَ التَّسْعِ إِلَى الْكِتَابِ دُونَ  
غَيْرِهِ .

٢- أ ب سيدها .

٤- ب و ح : لا .

٦- ب شعبي

٨- ب : دون غيره .

١- ج : القول لعوازي .

٢- أ ب انه .

٥- ب و ح ما .

٧ ح عوازي .

فَإِذَا قَوْلُ أَبِي نَكِيرٍ وَقَدْ سُئِلَ عَنِ الْكَلَالَةِ : « أَقُولُ فِيهَا بِرَأْيِي ،  
فَإِنْ كَانَ حَقًّا ، فَمِنْ اللَّهِ ، وَإِنْ كَانَ خَطًّا ، فَمِنِّي ، هِيَ مَا عَدَا الْوَالِدَ  
وَالْوَلَدَ ، فَلَيْسَ يَحُوزُ أَنْ يَكُونَ الرَّأْيُ الَّذِي ذَكَرَهُ هُوَ الْقِيَاسُ ،  
لِأَنَّ السُّؤَالَ وَقَعَ عَنْ مَقْنَى اسْمٍ ، وَالْأَسْمَاءُ لَا تَدْخُلُ لِلْقِيَاسِ فِيهَا ،  
وَلِئَلَّا يَرْجِعُ إِلَى الْمَوَاضِعِ وَتَوْقِيفِ أَهْلِ الْبَسَابِ ، وَكَتَابُ اللَّهِ  
يَدُلُّ عَلَى مَقْنَى الْكَلَالَةِ ، لِأَنَّهُ - تَعَالَى - قَالَ : « يَسْتَفْتُونَكَ ، قُلِ  
اللَّهُ يُمَتِّكُمُ فِي الْكَلَالَةِ » وَمَا تَوَلَّى اللَّهُ تَفْسِيرَهُ لَمْ يَدْخُلْهُ الرَّأْيُ لَدَى  
هُوَ الْإِجْتِهَادُ وَالْقِيَاسُ .

وَيُسَمَّى ذَٰلِكَ - أَيْضًا - قَوْلُ السُّنَنِ - ص ٤ - لِقَمَرٍ وَقَدْ كَثُرَ  
السُّؤَالُ عَنْهُ عَنِ الْكَلَالَةِ « تَكْمِلُكَ آيَةُ الصَّغْبِ » وَهَذَا يَدُلُّ  
عَلَى أَنَّ الْآيَةَ « سَهَا تُبَيِّدُ الْحُكْمَ

وَكَذَلِكَ إِنْ تَعَقُّوا بِمَا رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ، وَهُوَ أَنَّهُ  
سُئِلَ عَنْ امْرَأَةٍ مَاتَ عَنْهَا زَوْجُهَا ، وَلَمْ يُسَمَّ لَهَا صِدَاقٌ ، وَلَمْ يَدْخُلْ  
بِهَا ، فَرَدَّدَ السَّائِلُ شَهْرًا ، ثُمَّ قَالَ : « أَقُولُ فِيهَا بِرَأْيِي » فَإِنْ كَانَ

١ - ب : وان ٢ - الب : س : ج : مير .

٣ - ب و ج : يكملك

٤ - هذا هو الصحيح ، لكن في نسخي ب و ح الصغ ، وفي المدد الصغ (ص ٢٧٩)

٥ - الب : و - الب : رأى

حقاً ، فَمِنْ اللَّهِ ، وَإِنْ كَانَ حَطُّهُ ، فَمِنِّي وَمِنَ الشَّيْطَانِ ، وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ  
مِنْهُ بَرَّيَانٌ ، عَلَيْهِمَا الْعِدَّةُ ، وَلَهَا الْمِيرَاثُ ، \* وَلَهَا مَهْرُ نِسَائِهَا ، \* لَا وَكْسَ  
وَلَا شَطَطَ \* فَقَالَ مَعْزِلُ بْنُ يَسَارٍ : \* أَشْهَدُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - ص ع -  
قَضَى فِي بَرُوعِ بِنْتِ وَاشِقٍ بِمَا قَضَيْتَ \* فَسَرَّ عَبْدُ اللَّهِ -

وَذَلِكَ أَنَّ يَقُولُ عَبْدُ اللَّهِ طَاهِرًا ، فِي كِتَابِ اللَّهِ - تَعَالَى - يُمَكِّنُ  
أَنْ يُرْجَعَ إِلَيْهِ ، وَهُوَ عُمُومُ قَوْلِهِ - تَعَالَى - \* وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ  
مِنْكُمْ وَيَتَرَوْنَ أَرْوَاجًا يَتَرَتَّبْنَ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَاقِيَهُمْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا \*  
لِأَنَّ عُمُومَ الْآيَةِ يَقْتَضِي الْعِدَّةَ عَلَى كَثَرِ زَوْجَةٍ تُؤْتَى عَنْهَا زَوْجُهَا ،  
وَلَمْ يَخْصُ مِنَ الْحَمَلَةِ مَنْ لَمْ يُسَمَّ لَهَا رَوْحُهَا صِدْقًا ، وَيُمْكِنُ أَنْ  
يَكُونَ أَوْجِبَ الْمِيرَاثِ إِكْلَافُ زَوْجَةٍ يَقُولُهُ - تَعَالَى - \* وَلَهُنَّ  
الرُّبْعُ بِمَا تَرَكَتُمْ \* وَلَمْ يَخْصُ مَنْ لَمْ يَطَاهَرْ رَوْحُهَا وَلَمْ يُسَمَّ لَهَا  
صِدْقًا ، فَأَوْحَبَ الْمَهْرَ لِلْمَنْكُوحَةِ يَقُولُهُ - تَعَالَى - فَأَنْكِحُوهُنَّ  
بِأَذْنِ أَهْلِهِنَّ وَنِوَاهُنَّ أَحْوَرَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ \* وَذَلِكَ مُوجِبٌ لِمَهْرِ

١ - الب و ج : بَرَّيَان

٢ - الب و ج : + و

٣ - ب : فيه ، حتى سر ،

٤ - ب : القول : ح : يعون .

٥ - ح : طاهر .

٦ - ح : + حال .

٧ - ح : صدقا .



المثل : لِأَنَّ الْمَسْمُومَ لَا يَتَجَاوَزُ ، وَلَا تَقْرَأُ فِيهِ . وَإِذَا كَانَ لِكُلِّ  
حَكْمٍ أَقْتَى بِهِ وَحْدَهُ فِي الظَّاهِرِ ، فَمَا السَّبَبُ فِي الْقَطْعِ عَلَى إِصَابَةِ  
قَوْلِهِ إِلَى الْقِيَاسِ .

فَإِنْ قِيلَ : فِيمَ رَدُّهُمْ شَهْرًا ؟ وَلَمْ قَالَ : «وَأِنْ كَانَ خَطُّ  
فِيمَي ؟» وَكَيْفَ يَكُونُ فِي الْحَكْمِ الْمَشْهُودِ مِنْ ظَاهِرِ الْكِتَابِ خَطًّا ؟  
قُلْنَا : يَحْدُورُ أَنْ يَكُونَ تَوَقُّفُهُ وَتَرَدُّدُهُ لِلَسَائِلِ لِيُطْلِقَهُ لِمَا  
عَسَاهُ يَقْتَضِي تَخْصِصَ الْآيَاتِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا ، وَالْتِمَاسًا لِمَا لَمْ يَنْقَرُ  
عَنْهُ مِمَّا يَحْتَاجُ لَهُ تَرْكُ الظَّاهِرِ وَيُمْكِنُ - أَيْضًا - أَنْ يَكُونَ لَمْ يَتَمَيَّنْ  
عَنْهُ فَرَضُ الْقِتَا لِوُجُودِ غَيْرِهِ مِنْ عُلَمَاءِ الصَّحَابَةِ ، وَتَرْتِيبِ طَلَبِ السَّلَامَةِ  
وَالْإِعْرَاضِ عَنِ الْخَوَابِ وَالْاِئْتِمَانِ ، ثُمَّ لَكَ الْخَوَابُ عَنْهُ أَحَابَ  
وَأَمَّا قَوْلُهُ «قَدْ» كَأَنَّ خَطًّا فِيمَي ؟ فَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ  
عَلَى نَظِيرِهِ

- |                      |                                     |
|----------------------|-------------------------------------|
| ١- ب : أمر ، ح : بشر | ٢- ب : ماد                          |
| ٣- ب : حكيم          | ٤- ب : ردهم                         |
| ٥- الف و ح : كان .   | ٦- الف : كان .                      |
| ٧- ب : لا            | ٨- ج : بشر .                        |
| ٩- الف : الإعراض .   | ١٠- الف : بالفتيا .                 |
| ١١- ح : الحق .       | ١٢- هكذا في النسخ ، والصحيح «وإن» . |

وَيُمْكِرُ أَنْ يَكُونَ<sup>١</sup> لِأَنَّهُ خَوْزٌ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ مَا هُوَ أَوْلَى  
مِنَ الظَّاهِرِ مِنْ دَلِيلٍ يَخُصُّ<sup>٢</sup> ، أَوْ بِرَوَايَةٍ تَقْتَضِيهِ<sup>٣</sup> مِنَ الرَّسُولِ - ع -  
فِي مِثْلِ مَا سُئِلَ عَنْهُ<sup>٤</sup> ، تُحَالِفُ<sup>٥</sup> قَضِيَّتَهُ<sup>٦</sup> ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يَكُونُ  
الْمَعْدُولُ إِلَيْهِ أَوْلَى .

عَنْهُمْ يَقُولُونَ : « كُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ » فَيَتَزَمَّهُمُ السُّؤَالُ عَنْ  
قَوْلِهِ : « إِنْ كَانَ خَطَأً فَيَمْتَنِي » ، وَكَيْفَ نَسَبَ نَفْسَهُ إِلَى الْخَطَاءِ وَهُوَ  
مُجْتَهِدٌ ، فَلَا يُدَّاهِمُ<sup>٧</sup> مِنَ الرَّحْوَعِ إِلَى تَحْوِيرِهِ عَلَى نَفْسِهِ التَّقْصِيرَ  
فِي ظُلْمٍ حَرٍ لَوْ اسْتَقْصَى ظَهْرَهُ ، وَمَا حَرَى مَحْرَى ذَلِكَ .

وَمَتَى تَأَمَّلْتَ جَمِيعَ الْمَسَائِلِ الَّتِي حُكِيَ عَنْهُمْ إِصَافَةَ الْقَوْلِ فِيهَا  
إِلَى الرَّأْيِ<sup>٨</sup> ، وَجَدْتَ لَهَا مَخْرَجًا فِي الظُّوَاهِرِ ، وَطَرُقَ تَحَالُفَ الْقِيَاسِ .  
وَأَمَّا قَوْلُهُمْ قَدَّوْكَانَ دُخْوَعُهُمْ فِي ذَلِكَ إِلَى طَرِيقِ الْعِلْمِ<sup>٩</sup> ، لَمَّا  
صَحَّ مِنْهُمْ الرَّحْوَعُ مِنْ رَأْيٍ إِلَى آخَرَ ، وَلَا التَّوَقُّفُ بِهِ وَتَحْوِيرُ  
كُوبِهِ خَطَأً وَصَوَابًا .

١ - ب و ج يعصيه

١ - الف - ن يكون

٢ - ب و ج : هـ

٢ - ب و ج : يحالف و

٣ - ب و ج يحالف .

٥ - ب و ج دى

٤ - ب طريق للعلم .

٦ - ل ب و ج دما

فَمِنْ نَعِيدِ مَا يُقَالُ ، وَ ذَلِكَ أَنَّ الرُّجُوعَ إِلَى الْمَذَاهِبِ وَالْعُدُولَ  
عَمَّا لَا يَنْدُلُ عَنِّي أَقُولُ بِالْقِيَاسِ وَالظَّنِّ . لِأَنَّ ذَلِكَ قَدْ يَصِحُّ فِيهَا  
طَرِيقُهُ الْعِلْمُ وَالْإِدْلَةُ . أَلَا تَرَى أَنَّ الْقَائِلِينَ بِالْإِجْبَارِ قَدْ يَعْدِلُ عَنْهُ  
إِلَى أَقُولُ بِالْعَدْلِ . وَكَذَلِكَ قَدْ يَعْدِلُ عَنْ انْقِطَاعِ عَنِّي عَقَابِ الْمُسَاقِ  
مِنْ أَهْلِ الْقَبِيلَةِ إِلَى أَقُولُ بِالْإِرْحَاءِ . وَسَائِرُ مَسَائِلِ الْأَصُولِ ذَلِكَ  
مُمْكِنٌ فِيهَا . فَلْتَسِ النَّقْلُ دَلَالَةً عَنِّي مَا طَلَبْتَهُ .

وَمَا الْمَوْقِفُ فَقَدْ يَحُورُ أَنْ يَكُونَ ظَنًّا لِلِاسْتِدْلَالِ وَالْمُتَمَلِّ .  
كَمَا يَتَوَقَّفُ التَّاجِرُونَ فِي كَثِيرٍ مِنْ مَسَائِلِ الْأَصُولِ الَّتِي يُتَوَصَّلُ  
إِلَيْهَا بِالْإِدْلَةِ الْمُفَصِّصَةِ إِلَى الْعِلْمِ ، وَ يَتَشَتَّتُونَ تَحَرُّزًا مِنَ الْعَطْيِ ،  
وَاجْتِنَابًا فِي إِصَابَةِ الْحَقِّ .

فَأَمَّا تَجْوِيرُ كُوبِهِ حِطَاءً وَ صَوَانًا ، فَأَنُوحُهُ فِيهِ مَا ذَكَرْتَاهُ  
فِي حَمِيرِ ابْنِ مَسْمُودٍ ، وَأَنَّ ذَلِكَ يَخْسُ أَنْ يُقَالَ يَحْمُثُ يَكُونُ التَّجْوِيرُ

۲- ج : بالاضمار .

۱- لب : - لعلم .

۱- ج . + و

۳- ج : - يعدل .

۲- ب : + قد .

۵- لب : اساصرون .

۸- ب - او .

۷- لب و ج : شتون .

۹- لب : - مه .

لُورود ما هو أولى من الطواهر<sup>١</sup> ثابتاً ، لأن التاطر دوماً كان منهما<sup>٢</sup>  
نفسه في التقصير ، ومُحَوَّزاً<sup>٣</sup> أن يكون في الشبه مُخَصَّصٌ أو مَعْنَى  
يَقْتَضِي العَدُولَ إليه لم يُعْمِ<sup>٤</sup> الطر في طلبه .

فأما قوله : وَلَا أَنْ يُسْكُوا<sup>٥</sup> عَنْ تَخْطِئَةِ<sup>٦</sup> الْمُحَافِ وَالْكَبِيرِ  
عَنْهُ ، لِأَنَّ الْأَدْلَةَ لَا تَسَاقِضُ<sup>٧</sup> وَلَا تَحْتَفِ<sup>٨</sup> ، فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَرْجَعَ<sup>٩</sup>  
كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فِي قَوْلِهِ إِلَى دَلِيلٍ ؟ ! ، فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ لَا نَقُولُ إِنْ مَعَ  
كُلِّ وَاحِدٍ دَلِيلًا عَلَى الْحَقِيقَةِ ، وَإِنَّمَا قُلْنَا يَحُورُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ  
تَعْتَقُ بِطَرِيقَةٍ<sup>١٠</sup> مِنْ الظَّاهِرِ وَأَدْلَةُ النُّصُوصِ اعْتَقَدَهَا دَلِيلًا ، وَلَا شَهَادَةَ  
فِي أَنَّ الْأَدْلَةَ لَا تَسَاقِضُ<sup>١١</sup> ، لِأَنَّ مَا يُعْتَقَدُ<sup>١٢</sup> ، لِشَهَادَةِ دَلِيلًا لَا يَجِبُ  
دَلِيلٌ فِيهِ . فَمَا لِإِمَّاكَ<sup>١٣</sup> عَنْ تَكْبِيرِ وَالْخَطِيئَةِ ، فَلَمْ يُسْكُوا عَنْهُمَا<sup>١٤</sup> .

- ١ - ح . طواهر
- ٢ - ج . موما
- ٣ - الف : يعم ، تشديد العين ، وفي لعله يعم ( ص ٢٨٠ ) .
- ٤ - ح . يسكوا
- ٥ - الف : يخطئه
- ٦ - ب : - و .
- ٧ - ج : يشاقص .
- ٨ - ب و ح : يعتلف .
- ٩ - ب : - و .
- ١٠ - الف : بطريق
- ١١ - الف و ح : يبفس
- ١٢ - ح : يعتقد
- ١٣ - ح : لإمّاك ، معناه > فاما لإمّاك <
- ١٤ - الف و ب : عنها .

وَالْعِلْمُ أَنَّ بَعْضَهُمْ خَطَاً بَعْضاً يَخْرِي مَخْرَجُ الْعِلْمِ بِأَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا  
وَمَا دَامَ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ إِلَّا كَدَامَعَ الْآخَرُ

وَيَذَلُّ عَنِّي مَا قُلْتُمُ مَا رَوَى عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ - ع - وَقَدْ  
اسْتَفْتَاهُ عُمَرُ فِي امْرَأَةٍ وَحَدَّ إِلَيْهَا ، فَأَلْقَتْ مَا فِي بَطْنِهَا ، وَقَدْ أَقْبَاهُ  
كَافَّةً مَنْ حَضَرَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ بِأَنَّهُ لَأَشْيٌ عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ مُؤَدِّبٌ ، فَقَالَ -

ع - : إِنْ كَانَ هِذِهِ جَهْدَ رَأْيِهِمْ فَقَدْ أَحْطَوْا ، وَإِنْ كَانُوا قَارَؤَكَ  
فَقَدْ عَشَوْكَ ، وَهَذَا تَصْرِيحٌ بِالتَّحِيطَةِ ، وَالْخَيْرُ الَّذِي رَوَيْنَاهُ مُتَقَدِّمٌ

ع - ع - يَشْهَدُ - أَيْضاً - بِذَلِكَ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : « مَنْ أَرَادَ أَنْ  
يَقْعُ حَرَامِهِمْ قَبِيلُ فِي الْحَدِّ بِرَأْيِهِ » وَرَوَى عَنْ أَبِي عَاسٍ أَنَّهُ قَالَ

« مَنْ شَاءَ بَاهِلَتُهُ إِنْ أَدَّى أَحْصَى رَمْلَ عَالِجٍ عَدَدًا حَمَلُ الْبَعْلِ بِصَفَيْنِ ١٠  
وَأَمَّا » وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ شَاءَ بَاهِلَتُهُ إِنْ الْحَدَّ أَبَّ » وَقَدْ  
رَوَيْتِ الْبَاهِلَةَ - أَيْضاً - عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي قِصَّةٍ أُخْرَى ، وَرَوَى

٢ - الف : فلا . ح - تس

٣ - ح : قامت . ج : بطونها .

٤ - ج : أحطاً . ٥ - ر : عشكوك .

٦ - ب و ج : مقدماً . ٨ - الف : شاء .

٩ - الف : في مال . ١٠ - ب - و روى عنه ، تابعاً .

عن ابن عباس الجبر انذى تقدم من قوله : « ألا يبقى الله زيد بن  
 ثابت » وهذا - أيضا - صريح<sup>١</sup> فى الخطئية ، وتحويل<sup>٢</sup> بالله - تعالى -  
 فى المقام على المذهب ، والخبر الذى روينا<sup>٣</sup> - أيضا - عن عمر أنه قال  
 « أجراكم على الحد أجراكم على النار » واضح فى هذا الباب ، وروى عن  
 عائشة أنها كتبت<sup>٤</sup> إلى زيد بن أرقم ، وقد اشترى مائة<sup>٥</sup> بأقل مائة مائة  
 به قل أن يقتص الثمن<sup>٦</sup> ، « إنك إن لم تنب ، فقد نطقت جهادك  
 مع رسول الله صر ع » ، وقيل لابن المسيب<sup>٧</sup> : « إن شريحا قصى  
 فى مكاتب عليه دين أن الدين والكفارة بالخصيص<sup>٨</sup> » ، فقال : « أخطأ  
 شريح » ، وقد ورد بهذا المعنى من الأخبار ما لا يحصى

فلما ما لا يراون يستكبرونه ، ويتعسفونه ، من تاويل هذه  
 الأخبار مثل قولهم فى قصة<sup>٩</sup> المحبصة بولدها<sup>١٠</sup> : إن الخط والعش  
 إنما أراد<sup>١١</sup> به ترك ما هو أولى فى النصيح والمذهب ، وأن ابن عباس

١- الف : تعالى .

٢- ج : أيضا .

٣- الف : قل .

٤- ج : كت .

٥- ج : مائة .

٦- ج : يقتضى .

٧- ب : أن المراد

٨- ب : قضية .

٩- ب و ج : ترك .

دعا<sup>١</sup> إلى المباهلة لأنه خطي<sup>٢</sup> في اجتهاده ، فدعا من خطاه في ذلك  
لا في نفس المذهب إلى المباهلة ، وأن ذكرهم والتار على سبيل  
التشديد والتحرز<sup>٣</sup> ، وأن ذلك تخويف لمن أقدم عليه من غير فكر  
ولا تحفظ ، وفي حديث إحاط الجهاد أنه مشروط بأن يكون ذا كرام  
لنخير<sup>٤</sup> المقتضى بخلاف قوله :

فكانه عدول عن طواهر الأخبار ، وحملها على ما لا يحتملها ،  
وذلك إنما يسوع متى تمت لنا تصويب القوم بعضهم لبعض في  
مذهبهم من وجه لا يحتمل التأويل ، فاما ولاشيء يذكر في ذلك  
إلا وهو محتمل للتصويب وأغيره على ما ذكرناه وسند كرهه ؛ فلا  
وجه للاتفاق إني الولايات العبدية المستكرهه<sup>٥</sup>

فإن قالوا : نحن<sup>٦</sup> وإن صوبنا المجهدين ، فلس نمنع<sup>٧</sup> من<sup>٨</sup>  
أن يكون في جملة المسائل<sup>٩</sup> ما الحق فيه في واحد ، ولا يسوع

١- الف : دعى . ٢- الف : خطا .

٣- الف : مدعى . ٤- ب و ج : التعور .

٥- الف : ذكر الحر . ٦- ب : لخلاف .

٧- ج : حمله . ٨- الف : و .

٩- ج : يسع . ١٠- الف : - من .

١١- الف : المجتهدين ، بجاء المسائل .

فى مثبته الاجتهاد ، فاكثُر ما تقتضيه الاحبار التى روى عنها أن يكون الاجتهاد غير سائغ فى هذه المسائل يفيها ، وهذا لا يدل على أن سائر المسائل كذلك .

قلنا . لا فرق بين هذه المسائل التى روى فيها الاحبار وبين غيرها ، وليس لها صفة تباين بها ما عداها من مسائل الاجتهاد ، ألا ترون أنه لا نص فى شيء منها يقطع العذر كما أن ذلك ليس فى غيرها من مسائل الاجتهاد ؟ وإذا لم تميز من غيرها ، لم يسع ما ادعتموه ، واشترك الكل فى جوار الاجتهاد فيه ، والمنع منه فإن قالوا : ليس تخلو أقوالهم فى هذه المسائل التى أضافوها إلى الرأي وأمثالها من أن يكونوا ذهبوا إليها من طريق الأدلة الموجبة للعلم ، أو من جهة الاجتهاد والعباس ، ولو كان الأول لوحب أن يكون الحق فى أحد الأقوال دون جميعها ، ولو حب

١ - ح : يقتضيه . ٢ - ب : جميعها وان ابعث

٣ - هـ : ليس . ٤ - ب و ج : يتغير .

٥ - ب : يسع . ٦ - ج : اشترك .

٧ - ج : ان يخلو . ٨ - ب : مسألة .

٩ - الف : الروى . ١٠ - ب و ج . - إليها .

١١ - ب : يوجب



أَنْ يَكُونَ مَا عَدَا الْمَذْهَبِ الْوَاحِدِ الَّذِي هُوَ الْحَقُّ فِيهَا ، اِطْلَافًا ،  
وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ ، لَوَجِبَ أَنْ يَقْطَعُوا وِلَايَةَ قَائِلِهِ ، وَتَبَرُّأُوا مِنْهُ ،  
وَلَا يُعْطَمُوهُ . أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ فِي أُمُورٍ كَثِيرَةٍ خَرَجُوا إِلَى الْمُقَاتَلَةِ  
وَحَمَلِ السِّبَاحِ ، وَرَحَمُوا عَنِ التَّعْطِيمِ وَالْوِلَايَةِ لِمَا لَمْ يَكُنْ مِنْ  
بَابِ الْاجْتِهَادِ ؟ فَلَوْ كَانَ الْكَوْنُ وَاحِدًا ، أَفَعَلُوا فِي جَمِيعِهِ فِعْلًا وَاحِدًا .  
وَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ - أَيْضًا - عَلَى حِلَافٍ قَوْلًا ، لَمْ يَنْقُصْ أَنْ يُؤْتَى بِمَعْصُومٍ  
بَعْضًا مَعَ عَلَيْهِمْ بِخِلَافِهِ عَلَيْهِ .<sup>١</sup> فِي مَذْهَبِهِ ، كَمَا وَلَّى أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ  
شُرَيْحًا مَعَ عَلَيْهِ بِخِلَافِهِ لَهُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْكَامِ ، وَكَمَا وَلَّى أَبُو نَكِيرٍ  
زَيْدًا وَهُوَ يُحَادِّثُهُ فِي الْحَدِيثِ ، وَلَوْلَا ائْتِقَادُ الْمُؤَلَّى أَنَّ الْمُؤَلَّى مُبْحَقٌّ ،  
وَأَنَّ الَّذِي يَذْهَبُ إِلَيْهِ وَإِنْ كَانَ مُخَالَفًا لِمَذْهَبِهِ صَوَابًا ، لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ ،  
وَلَا حَازَ - أَيْضًا - أَنْ يُسَوِّجَ لَهُ الْقَتْلَ ، وَيُحْبِلَ عَلَيْهِ بِهَا ، وَقَدْ كَانُوا  
يَفْعَلُونَ ذَلِكَ .

وَكَأَنَّ يَجِبُ - أَيْضًا - أَنْ يَنْقُصَ بِمَعْصُومٍ عَلَى بَعْضِ الْأَحْكَامِ  
الَّتِي يُخَالَفُهُمْ فِيهَا ، لَمَّا تَمَكَّنَ مِنْ ذَلِكَ ، وَأَنَّ يَنْقُصَ الْوَاحِدُ عَلَى

١ - الف : - الحق في ، تا اینجا . ٢ - الف : يراوا .

٣ - الف و ج : كما . ٤ - الف : فلو .

٥ - ب : بنفس . ٦ - الف : - التي .

٧ - الف : - فيها .

نفسه ما حَكَمَ به في حالٍ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى ما يُحِبُّهُ في أُخْرَى ، لِأَنَّ  
كثِيرًا مِنْهُمْ قَدْ قَضَى بِقَضَائِهِ مُخْتَلِفَةً وَلَمْ يَنْقُصْ عَلَى نَفْسِهِ مَا تَقَدَّمَ ،  
فَلَوْلَا أَنَّ الْكُلَّ عَنْدهمْ صَوَابٌ لَمْ يَسْخُ ذَلِكَ

و - أَيْضًا - فَقَدْ اخْتَلَفُوا فِيما لو كَانَ خَطَاءٌ لَكَانَ كَثِيرًا ،

نَحْوُ اخْتِلَافِهِمْ فِي الدِّمَاءِ وَالْفُرُوجِ وَالْأَمْوَالِ ، وَقَضَى بَعْضُهُمْ بِإِرَاقَةِ

الدَّمِ وَإِبَاحَةِ الْمَالِ وَالْفُرُوجِ ، فَلَوْ كَانَ فِيهِمْ مَنْ قَدْ أخطَأَ ، لَمْ يَحْزَ

أَنْ يَكُونَ خَطَاءَهُ إِلَّا كَثِيرًا ، وَيَكُونُ سَبَابُهُ سَبِيلَ مَنْ ابْتَدَأَ إِرَاقَةَ

دَمٍ مُحَرَّمٍ ، أَوْ أَحَدٌ مَالًا يَغْيِرُ حَقًّا ، فَأَعْطَاهُ مَنْ لَا يَسْتَحِقُّهُ ، وَفِي

ذَلِكَ تَفْسِيْقُهُ وَوُحُوْدُ التَّرَاقِيْبِ بِهِ ، وَفِي عِلْمِهَا بِفَقْدِ كُلِّ ذَلِكِ دَلَالَةٌ

عَلَى أَنَّهُمْ قَالُوا اجْتِهَادًا ، وَ أَنَّ الْجَمَاعَةَ مُصِيبُونَ ، وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ

\* هِيَ عُقْدَتُهُمْ ، فِي أَنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ فِي أَحْكَامِ الشَّرْعِ مُصِيبٌ

قِيلَ لَهُمْ مَا تُشْكِرُونَ أَنْ يَكُونَ الْخَطَاءُ الْوَاقِعُ يَنْقَسِمُ إِلَى مَا

١- ب : علم

٢- ب : يَنْقُصُ

٣- الف قد

٤- الف - لا

٥- ج : فِي هَدْيِهِمْ ، بِحَايِ هِيَ هَدْيُهُمْ

٦- ب و ج : يَشْكُرُونَ

٧- الف : - أَنْ يَكُونَ

يوجب الرأفة وحمل السلاح واللعن وقطع الولائية ، وإلى مالا يوجب شيئاً من ذلك ، وأن يكون اشتراء المعتنين في كونهما خطأ لا يقصى اشتراكهما ، فما يستحق عقوبتهما ، ويعامل به فاعلهما ، ألا ترون أن الصغيرة تشارك الكبيرة في القبح ولا يدل ذلك على تساويهما فيما يعامل به فاعلهما ، ولربما والكفر مشتق كان في القبح ولا يجب تساويهما في سائر الأحكام ١٢ ، وإذا حار اشتراك الشتمين في القبح مع اختلافهما فيما يستحق عقوبتهما لم ينبغ أن يكون الحق في أحد ما قامه انقووم وما عداه خطأ ، ولا يجب مساواة ذلك الخطاء لما يوجب من الخطاء الشرى والممن وحمل السلاح والحرب .

ثم يقل لهم : أليس الصحابة قد اختلفت قبل العقد لأني بكر ، حتى قتلت الأنصار ؟ وما أمير ومكة أمير ؟ فإذا اعترفوا بذلك - ولا تد من الاعتراف به - قيل لهم : أولئس الذين دعوا إلى ذلك

١ - ج : لا ٢ - ج : لا

٣ - ج : يعامله ٤ - ب : الصغير

٥ - ب : تعجب ٦ - الف : التره ، ج : الرو

٧ - ب : فاعرب ، بجاي والحرب ٨ - الف : قال

٩ - ج : اميرا

مُخْطِئِينَ لِمَحَافِظِهِمْ<sup>١</sup> الْخَيْرَ الْمَأْتُورَ عَنِ النَّبِيِّ - ص ع - مِنْ قَوْلِهِ  
 «الْأَيْمَةُ مِنْ قُرَيْشٍ»<sup>٢</sup> ١٢ فَلَا تُدَّ مِنَ الْإِعْتِرَافِ<sup>٣</sup> يَحْطَأُ بِهِمْ .  
 فَيُقَالُ لَهُمْ أَفَتَقُولُونَ : إِنَّهُمْ كَانُوا فُسَاقًا ضَالًّا لَا يَسْتَحِقُّونَ اللَّعْنَ  
 وَالْمَرَاةَ وَالْحَرْبَ .

فَإِنْ قَالُوا : «نَعَمْ»<sup>٤</sup> : لَيْزُهُمْ تَفْسِيقُ الْأَبْصَارِ وَلَعْنُهُمْ وَالْمَرَاةَ مِنْهُمْ<sup>٥</sup>  
 وَهَذَا أَقْبَحُ<sup>٦</sup> مِمَّا يَمِيؤُهُ عَلَى مَنْ يَزْمُوهُ بِالرَّفِصِ  
 وَإِنْ قَالُوا : إِنَّهُمْ لَمْ يُصِرُّوا عَلَى ذَلِكَ . بَلِ رَحِمُوا إِلَى الْحَقِّ .  
 فَهُمْ يَسْتَحِقُّونَ تَفْسِيقًا وَلَا مَرَاةَ .

قِيلَ لَهُمْ : كَلَامُهُمْ قَبْلَ التَّسْلِيمِ وَسَمَاعُ الْخَيْرِ ، وَعَلَى مَا  
 قَضَيْتُمْ بِهِ<sup>٧</sup> يَحِبُّ أَنْ يَكُونُوا فِي تِلْكَ الْحَالِ فُسَاقًا يَسْتَحِقُّونَ الْمَرَاةَ  
 وَاللَّعْنَ وَالْعُدُولَ عَنْ الْوِلَايَةِ وَالْإِعْظِيمِ . وَهَذَا مِمَّا لَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ فِيهِمْ .  
 عَلَى أَنَّ فِيهِمْ مَنْ لَمْ يَرْجِعْ بَعْدَ سَمَاعِ الْخَيْرِ ، وَأَقَامَ عَلَى أَمْرِهِ<sup>٨</sup>  
 فَيَحِبُّ أَنْ يَحْكُمُوا فِيهِ بِكُلِّ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ .

١ - الف : عتراف

١ - ب و ج . بمحافظتهم

٢ - ج : مسح .

٢ - ب : لزمتهم

٣ - ج : لمي

٤ - الف . ما

٤ - ب : + وهذا

٥ - ب : - على

فان قالوا : ان الانصار لم تفسق بما دعت اليه ، وإن كان الحق في خلاف قولها ، ولا استعفت اللعن والسرعة

قبل لهم : فماتنكروا ان يكون الحق في أحد ما قالته الصحابة من المسائل التي ذكرتموها دون ما عداها ، وأن يكون من حاله لا يستحق شيئا مما ذكرتم .

ويُسألون - أيضا - على هذا الوجه في جميع ما اختلفت فيه الصحابة من الحق فيه في واحد ، كاختلافهم في مانع الركوة هل يستحق القتل ، وغير ذلك من المسائل . ويُقال : يجب إذا كان من فارق الحق في هذه المسائل من الصحابة قد اخطأ أن يكون في تلك الحال فاسقا منقطع الولاية ملعونا مستحقا للمعادرة .

ويُسألون - أيضا - عن قضاء عمر في الجاهل المعتبرة بالزنا بالرحم ، حتى قال له أمير المؤمنين - ع - « إن كان لك عليها سبيل »

- ب : يفسق ؛ ٢ - الب : لهم .

٢ - الظاهر ان هذا هو الصحيح ، لكن في نسخة الب : تسألون ، وفي ب : يشكون ،

وفي ج : يشكون ٤ - ج . + له

٥ - الب : - ملعونا . ٦ - ج : يشكوا .

٧ - الب و ج : الرحم ٨ - الب - له

٩ - ج : سبيل عليها .

فَلَا تَسِيلَ نَكَ عَلَى مَا فِي بَطْنِهَا» فَقَالَ لَهُمْ أَتَقُولُونَ إِنَّ قَصَاءَهُ<sup>٢</sup>  
 بِذَلِكَ حَقٌّ؟ فَوَيْ قَالُوا: «نَعَمْ» غَلَطُوا وَحَالَفُوا مَا عَلَيْهِ الْأُمَّةُ، لِأَنَّ  
 الْكُلَّ يَقُولُونَ لَا يَحْجُوزُ رَحْمُهَا وَهِيَ حَامِلٌ، وَفِي رُجُوعِ عُمَرَ إِلَى قَوْلِ  
 أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ - ع - وَقَوْلِهِ: «لَوْ لَا عَلَى نَهْكَ عُمَرُ» دَلَالَةٌ عَلَى  
 تَمَنِّيهِ الْخَطَاءَ فِي قَضِيَّتِهِ، ثُمَّ حَبِثُوا يُقَالُ لَهُمْ: أَتَقُولُونَ، إِذَا كَانَ  
 قَدْ أَخْطَأَ أَنَّهُ مُسْتَحَقٌّ لِلْعَنْ وَالرَّاءَةِ وَالنَّسِيقِ، فَلَا تُدَّ لَهُمْ مِنْ  
 أَنْ يَتَمَوْا ذَلِكَ وَيَحْتَفُوا الْخَطَاءَ الْوَاقِعَ مِنْهُ بِمَا لَا يَقْتَضِي تَمَنِّيَهُ  
 وَلَا رَاءَةً، فَيَقُولُ لَهُمْ فِي الْمُحْتَبِهْدِينَ مِثْلَهُ

فَوَيْ قَالُوا إِنَّ الْخَطَاءَ الَّذِي لَمْ تَقُمْ لَدَلَالُهُ عَلَى أَنَّهُ فَسَقٌ يَحْجُوزُ  
 أَنْ يَكُونَ فَسَقًا، وَإِنْ يَكُونُ صَاحِبُهُ مُسْتَحَقًّا لِقَطْعِ أَيْدِيهِ وَالْعَنْ  
 وَالرَّاءَةِ، أَتَقُولُونَ فِي الصَّحَابَةِ مِثْلَ ذَلِكَ

قُلْنَا هَكَذَا يَجِبُ أَنْ يُقَالَ، وَإِنَّمَا مَنَعُوا مِنْ إِجْحَابِكُمْ تَفْسِيْقَهُمْ  
 وَالرُّجُوعَ عَنْ وَلَا يَنْبَغُ بِاخْتِلَافِهِمْ فِي مَسَائِلِ الْإِحْتِهَادِ، وَأَعْلَمْنَاكُمْ

٢- ب و ج : قصاءه .

١- ح : - على .

٤- ح : تشبه

٣- الف : حقا .

٦- الف : + عنه .

٥- الف : اللعن .

أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجِبُ فِي كُلِّ خَطَايَا وَمَقْصِدِهِ ، وَلَسَ هَذَا بِمَا يَوْحِشُ ،  
فَإِنَّ تَجْوِيزَ كَوْبِ خَطَايَاهُمْ فِي حَوَادِثِ الشَّرْعِ كَثِيرًا<sup>٢</sup> مِنْ حَيْثُ  
لَا يُقْتَضَى ، لِتَجْوِيزِ كُلِّ أَحَدٍ عَلَيْهِمْ أَنْ يَكُونُوا مُتَسَبِّرِينَ بِكَثِيرَةٍ  
يَجِبُ لَهَا قَطْعُ الْوِلَايَةِ ، وَيُسْتَحَقُّ بِهَا الرَّاءَةُ وَالْعَنْ ، غَيْرَ أَنَّ  
تَجْوِيزَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فِي حَوَادِثِ الشَّرْعِ لَا يُوْجِبُ الْإِقْدَامَ عَلَى قَطْعِ  
وِلَايَتِهِمْ ، وَإِسْقَاطِ تَعْطِيمِهِمْ ، كَمَا أَنَّ تَجْوِيزَ الْكِبَائِرِ عَلَيْهِمْ لَا  
يُوْجِبُ ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا يَوْحِشُهُ تَقَرُّنُ وَقُوعِ الْكِبَائِرِ مِنْهُمْ  
وَفِيمَنْ يُوَفِّقُ فِي كَوْبِ الْحَقِّ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ<sup>٣</sup> وَاحِدًا<sup>٤</sup> مِنْ  
يَقُولُ : إِنِّي آمَنُ مِنْ كَوْبِ خَطَايَاهُمْ فِي حَوَادِثِ الشَّرْعِ كَثِيرًا<sup>٥</sup> مِنْ  
حَيْثُ الْإِجْمَاعُ ، وَالطَّرِيقَةُ الْأَوَّلَى أَمْرًا<sup>٦</sup> عَلَى الطَّرِيقَةِ  
وَأَعْلَمُ أَنَا إِنَّمَا أَسْقَطْنَا<sup>٧</sup> هَذَا الْكَلَامَ الَّذِي نَسَاهُ الْإِرَامُ الْمُخَالِفِينَ<sup>٨</sup>

٢ - ح : حدثهم

١ - الف : او

٣ - الف : كثير ، وفي العدد كبير ( ص ٢٨٣ ) والطاهر به الصحيح

٤ - هكذا في النسخ ، والصحيح كما في العدد ( ص ٢٨٤ ) كتجويز .

٥ - الف : عليهم .

٦ - الف و ج : بكثرة ، الف : + استحق

٨ - ح : يعود .

٩ - ر و ج : به .

١٠ - ج : المسألة .

١١ - ب : لا

١٢ - الف : كثير .

١٣ - الف : واحد

١٤ - ب : سقطنا

١٥ - ب : اس

لنا في خطأ الصحابة أن يكون موجبا \* للرأفة يدكر الكبير والصغير الذي هو مذهبهم دون مذهبنا ، فكأننا قلنا لهم : ما أأزمتوما إياه لا يلزمنا على مذهبكم في أن الصغار تقع مُحطَّة من غير أن يستحق بها الدم وقطع الولاية ، وإذا أردنا أن نجيب بما يستعير على أصولنا ومذهبنا ، فلا يجوز أن نستعير ما ليس هو من أصولنا .

والجواب الصحيح عن هذه المسألة أن الحق في واحد من هذه المسائل المذكورة ومن كان عليه ومهتدي إليه من جملة الصحابة كانوا أقل عدداً وأضعف قوة وبطشاً من كان على خلافه مما هو خطأ ، وإنما لم يُطهروا الكبير عليهم والرأفة منهم تقية وحوق ونكولا وضعف .

فأما تعلُّقهم بولاية بعضهم بعضاً مع المخالفة في المذهب ،

١ - ح : لنا ، ٢ - الف : البراءة

٣ - الف : وكاب ، ٤ - الف : منكم

٥ - ب : محيطة ، ٦ - ح : يجب .

٧ - الف : يستعير ، ٨ - ح : اصدا

٩ - هذا هو الصحيح ، لكن في نسخة الف : السكر ، وفي ب : التكبير ، وفي ح :

التكبير . ١٠ - ب : فاما ، ثانياً .



وَأَنَّ ذَلِكَ يُدُلُّ عَلَى التَّصْوِيبِ ؛ فَلَسَّ عَنَى مَا طَوَّهْ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ  
لَمْ يُؤَلَّ أَحَدٌ مِنْهُمْ وَالْيَا لَأَشْرِيحًا وَلَا رِيدًا وَلَا غَيْرَهُمَا إِلَّا عَنَى أَنْ  
يَحْكُمُوا بِكِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ - ص - وَمَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ ،  
وَلَا يَتَعَاوَزُ الْعَقْلُ فِي الْحَوَادِثِ ، وَلَا يَتَعَدَّاهُ ، وَإِذَا قَلَّدَهُ بِهَذَا شَرْطًا ؛  
لَمْ يُعْكِنْ أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ سَوَّعَ لَهُ الْحُكْمَ بِخِلَافِ مَذْهَبِهِ ، لِأَنَّهُمْ  
لَا يَتِمَكَّنُونَ مِنْ أَنْ يَقُولُوا إِنَّهُ نَصَّ لَهُ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا يُخَالِفُهُ فِيهِ ،  
وَأَبَاحَهُ الْحُكْمَ فِيهِ بِخِلَافِ رَأْيِهِ

وَجُمْلَةُ مَا يُقَالُ : إِنَّهُ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُقَيِّدَ حَاكِمًا عَنَى أَنْ يَحْكُمَ  
بِمَذْهَبٍ مُخْصُوصٍ ، بَلْ يُقَيِّدُهُ عَنَى أَنْ يَحْكُمَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ  
وَالْإِجْمَاعِ ، وَأَمَّ يُؤَلِّ الْقَوْمَ أَحَدًا إِلَّا عَلَى هَذَا الشَّرْطِ .  
وَالصَّحِيحُ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ - ع - مَا وَلَّى شَرْيَحًا إِلَّا تَقْبِيَةً وَاسْتِصْلَاحًا  
وَسِيَاسَةً ، وَلَوْ مَلَكَ اخْتِيَارَهُ ؛ مَا وَلَّاهُ .

١ - ب : + ما

٢ - ج : يحكموا ، والصحيح ، قرينة ما بعده يحكم .

٣ - ب : - وإذا قلده ، تا اجتبا + الى

٤ - ج : يقولون . د : ب و ج : اباحة .

٥ - الف : يول د - الف : واحدا

٨ - ب : فأولى ، بجای ما ولاه .

فَأَمَّا تَعْلُقُهُمْ بِتَسْوِيعِ الْقَتَا وَإِحَالَةِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ بِهَا ،  
 فَغَيْرُ صَحِيحٍ ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ يَدْعُونَ فِي تَسْوِيعِ الْقَتَا مَا لَا يَفْلَمُونَهُ ،  
 وَكَتَفَ يُسَوِّعُونَ الْقَتَا عَلَى جَهَةِ التَّصْوِيبِ لَهَا ، وَنَحْنُ نَعْتَمُّ أَنْ  
 بَعْضُهُمْ قَدَرْدٌ عَلَى بَعْضٍ وَخَطَاَاهُ وَخَوْفُهُ بِاللَّهِ - تَعَالَى - مِنْ الْمَقَامِ  
 ٥ عَلَى أَمْرِهِ ، وَهَذَا عَالَمُ الْكَبِيرِ ! وَإِنْ أَرَادُوا أَنَّهُمْ سَوَّغُوا مِنْ  
 حَيْثُ لَمْ يَقْضُوا ، وَلَمْ يُبْطِلُوا الْأَحْكَامَ الْمُحَالِفَةَ لَهُمْ ، فَذَيْسَ  
 ذَلِكَ بِتَسْوِيعٍ ، وَتَسَوَّغُوا عَلَيْهِ بِمُشَبَّهَةِ اللَّهِ ، وَمَا نَعْرِفُ - أَيْضًا -  
 أَحَدًا مِنْهُمْ أَرْشَدَ إِلَى تَقْيِيدِ مَنْ يُخَالِفُهُ فِيمَا يُخَالِفُهُ فِيهِ ، وَلَا يَقْدِرُونَ  
 عَلَى أَنْ يُعَيِّنُوا وَاحِدًا فَقُلْ ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا كَانُوا يُحِيلُونَ الْقَتَا فِي  
 الْجُمْلَةِ عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْقَائِلِينَ بِالْحَقِّ ، وَالْتِمَاضِ عِزِّ مُعَاوِمِ  
 ١٠ مِنْ الْجُمْلَةِ .

فَأَمَّا إِنْزَامُهُمْ لَنَا أَنْ يَقْضَى بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ حَكْمَهُ ، وَ' وَاحِدٌ '

- |                   |                              |
|-------------------|------------------------------|
| ١ - ج : يدعوا .   | ٢ - ج : - القتا .            |
| ٢ - ب : بها .     | ٤ - ب : ورد                  |
| ٥ - ا ب : سوعوا . | ٦ - ا ب : يبطلونها ، ج : بطل |
| ٧ - ا ب : وليس    | ٨ - ج : يعتصمون              |
| ٩ - ج : تنقش      | ١٠ - ج : و                   |
| ١١ - ب : الواحد . |                              |

عَنْ نَفْسِهِ فِيمَا حَكَّم بِهِ وَرَجَعَ عَنْهُ بِفَضْرٍ وَاجِبٍ ، لِأَنَّ إِقْرَارَ الْحَكَمِ  
وَأُورُودَ الْعِبَادَةِ بِالْإِمْسَاكِ عَنْ نَفْسِهِ لَا يُوجِبُ كَوْنَهُ ضَوَانًا ، أَلَا تَرَى  
أَنَّا يُقْرَأُ أَهْلَ الذِّمَّةِ عَنْ بُعُوعِهِمُ الْعَاسِدَةَ وَمُنَاكِحِيهِمُ الْبَاطِلَةَ إِذَا  
أَدَّوْا الْجَرِيَّةَ ، وَتَقْتَصِرُ فِي إِكْرَارِهِ عَنِ إِطْهَارِ الْخِلَافِ ، مَعَ أَنَّا لَا تَرَى  
شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ ضَوَانًا ، فَلَيْسَ مَحْيَا الْعِبَادَةِ بِإِقْرَارِ حَكَمٍ مِنَ الْأَحْكَامِ .  
مَعَ التَّهْيِ عَنْهُ مِمَّا يَفْسُدُ أَوْ يَسْتَحِيلُ ، وَسَبِيلُ ذَلِكَ سَبِيلُ انْتِدَاءِ  
الْعِبَادَةِ ، فَكَمَا يَحْوُرُ وَرُودُهَا ، يَهْدَى الْحَكَمُ انْتِدَاءً ، حَارُ وَرُودُهَا  
بِإِقْرَارِهِ بَعْدَ وَقُوعِهِ وَإِنْ كَانَتْ خَطَاءً .

عَلَى أَنَّهُ قَدْ رَوَى أَنَّ شَرِيحَةَ قَضَى فِي نَفْسِهِ عَمَّا أَحَدُهُمَا أَخْ  
يَلَامُ بِمَذْهَبِ مَنْ مَسْمُودٍ . فَقَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع - ح - حَكَمَهُ ،  
وَقَالَ : فِي أَيِّ كِتَابٍ وَحَدَّثَ ذَلِكَ ، أَوْ فِي أَيِّ سَبِيلٍ ، وَهَذَا يُبْطَلُ  
دَعْوَى مَنْ ادَّعَى أَنَّ أَحَدًا مِنْهُمْ لَمْ يَقْضَ عَنْهُ مِنْ حَالَتِهِ عَلَى أَعْمُومٍ .  
وَأَنْقُولُ فِي نَقِضِ الْوَاحِدِ مِنْهُمْ عَنْ نَفْسِهِ يَجْرَى عَلَى الْوَحْدِ

- |                    |                         |
|--------------------|-------------------------|
| ١- ح : و           | ٢- ح : و                |
| ٣- الف : ما كجهم . | ٤- الف و ب : و .        |
| ٥- ج : دم          | ٦- ب : وسبيل ذلك سبيل . |
| ٧- ب : وكما .      | ٨- ح : سطل .            |

الذى ذكرناه .

فَلَمَّا تَعَيَّنَهُمْ بِأَنَّ الْخَطَاءَ فِي الدِّمَاءِ وَالْمَرْجِ وَالْأَمْوَالِ لَا يَكُونُ إِلَّا كَبِيرًا ، فَوَاضَحُ الْمُطْلَاقِ ، لِأَنَّا نَقُولُ لَهُمْ : لِمَ زَعَمْتُمْ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا كَبِيرًا ؟ وَلِمَ إِذَا كَانَ كَبِيرًا فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ وَمِنْ بَعْضِ الْفَاعِلِينَ ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ فِي كُلِّ حَالٍ ، وَمِنْ كُلِّ أَحَدٍ ؟ أَوَلَا تَرَوْنَ أَنَّهُ قَدْ يَشْتَرِكُ فَاعِلَانِ فِي إِرَاقَةِ دَمٍ غَيْرِ مُسْتَحَقٍّ ، وَيَكُونُ فَعْلُ أَحَدِهِمَا كُفْرًا وَالْآخَرُ غَيْرَ كُفْرٍ ، وَإِذَا جَارَ ذَلِكَ ، لَمْ يَنْتَفِعْ أَنْ يَشْتَرِكْ فَاعِلَانِ - أَيْضًا - فِي إِرَاقَةِ دَمٍ يَكُونُ مِنْ أَحَدِهِمَا كَبِيرًا وَلَا يَكُونُ مِنْ أَحَدِهِمَا كَذَلِكَ

ثُمَّ يُسْأَلُونَ عَمَّا اخْتَلَفَتْ فِيهِ الصَّحَابَةُ ، وَكَانَ الْحَقُّ فِيهِ فِي أَحَدِ الْأَقْوَالِ ، مِثْلُ اخْتِلَافِهِمْ فِي مَابَعِ الزَّكَاةِ وَهَلْ يَسْتَحِقُّ الْقَتْلَ ، وَاخْتِلَافِهِمْ فِي الْإِمَامِ ' يَوْمَ السَّقِيَّةِ ، وَيُقَالُ لَهُمْ : يَجِبُ أَنْ يَكُونَ خَطَاؤُهُمْ كَبِيرًا ، لِأَنَّهُمْ مُخَالَفُونَ لِلنُّصُوصِ ، وَمَا الْحَقُّ فِيهِ فِي وَاحِدٍ ،

١- الف وج : كثيرا . ٢ ج : بل ، بحال لم

٢- الف : كثيرا . ٣ ج : - كل

٤- ب : فلا . ٥ ب : ايضا .

٦ ب : - من ٧ ج : كثيرا

٨- الف وج : يستحقون . ٩- ب وج : الامة .

وَيَجِبُ أَنْ يَكُونُوا بِمِثْلِهِ مَنْ ابْتَدَأَ خِلَافَ النُّصُوصِ فِي غَيْرِ  
ذَلِكَ، وَكَانَ شَيْءٌ تَقْبِضُونَ بِهِ وَيَقْضُونَ عَنْهُ قَوْلُوا بِمِثْلِهِ .

عَنِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : إِنْ قَتَلَ وَقَعَ مِنْ مُوسَى - ع - \* صَغِيرَةٌ ،  
وَلَا يَزِمُهُمْ أَنْ يَكُونَ كُلُّ قَتْلٍ صَغِيرَةً . وَلَا إِذَا حَكَمُوا بِكَثِيرٍ  
الْقَتْلِ مِنْ أَنْ يَحْكُمُوا بِكَثِيرٍ مِنْ مُوسَى - ع - .

فَأَمَّا مَا تَعْلَقُوا بِهِ مِنْ أَنَّ حَرَّ مُعَادٍ ، فَلَا دَلَالَةَ لَهُمْ فِيهِ ،  
وَأَنَّ ذَلِكَ أَنَّهُ حَرٌّ وَاحِدٌ ، وَبِهِ لَا تُنْتَهَى الْأَصُولُ الْمَعْنُومَةُ . وَأَوْ  
تَمَّتْ بِأَحَدٍ لِأَحَدٍ ، يَحْزَنُ بَيُوتُهَا بِمِثْلِ حَرِّ مُعَادٍ ، لِأَنَّ رَوَاةَ  
مَجْهُولُونَ . وَقِيلَ رَوَاهُ خَمْسَةٌ مِنْ أَصْحَابِ مُعَادٍ وَلَمْ يَذْكُرُوا .

عَلَى أَنْ رَوَاهُ وَرَدَّتْ مُخْتَلِفَةً ، فَعَلَاءٌ فِي بَعْضِهَا أَنَّهُ لَمَّا قَالَ :  
« حَتَّى تُرَى ؟ » ، قَالَ - ع - لَهُ : « لَا أَكْتُبُ إِلَّا ، أَكْتُبُ »

ب : يكون ، ج : حضرهم ، د : سجد .

٢ : ع : - غير . ٣ : ح : - : في غير ذلك

٤ : ج : + فعل . ٥ : ح : - : قل .

٦ : ب : بكثرة ، ج : مكبر . ٧ : ح : في : بعدى فيه و

٨ : ح : شب

٩ : ا : ع : المستوع على صاحبها على ن : أصول العلوم ، و .

١٠ : - : -

إِلَيْكَ ١ وَهَذَا يَوْحِبُ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ فِيمَا لَا يَجِدُهُ فِي الْكِتَابِ  
وَالسُّنَّةِ مَوْقُوفًا عَلَى مَا يَكُتُبُ إِلَيْهِ لَا عَلَى ٢ اجْتِهَادِهِ .

فَإِنْ قَالُوا : الدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ رَوَايِهِ تَمَيُّنُ الْأُمَّةِ لَهُ عَصْرًا بَعْدَ  
عَصْرٍ بِالْقَبُولِ . وَلِأَنَّ الصَّحَابَةَ إِذَا تَمَّتْ أَنْهَمُ عَمَلًا بِالْقِيَاسِ وَالِاجْتِهَادِ  
وَلَا بُدَّ فِي ذَلِكَ مِنْ نَصٍ ، وَلَانْصَرَّ بِذَلِكَ ظَاهِرُهُ عَنِ دَاكِ الْآخِرِ  
مُعَادٍ وَمَا خَرَّ مُعَادٍ أَقْوَى مِنْهُ ، فَجَبَّ مِنْ ذَلِكَ صِحَّةُ الْخَبَرِ .

قُلْنَا : أَمَّا تَمَيُّنُ الْأُمَّةِ لَهُ بِالْقَبُولِ ، فَغَيْرُ مُعَادٍ ، وَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ  
قَبُولَ الْأُمَّةِ لِأَمْثَالِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ كَقَبُولِهِمْ لِمَنْسُ الدَّكْرِ وَمَا خَرَّ  
مَحْضَرًا مِمَّا لَا يَقْطَعُ بِهِ ٣ وَلَا يُعْلَمُ صِحَّتُهُ . فَأَمَّا ادَّعَاؤُهُمْ ثُبُوتَ عَمَلِهِمْ  
بِالْقِيَاسِ ، وَأنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ لِهَذَا الْخَبَرِ ، لِأنَّهُ ٤ لَانْصَرَّ عَلَيْهِ ،  
فَيَنَاءٌ عَلَى مَا لَمْ يَثْبُتْ وَلَا ٥ يَثْبُتْ ٦ . وَقَدْ تَبَيَّنَ سُطْلُ الْمَطْلُوعِ

١ - ب و ح : محدوده . ٢ - الف : الى .

٣ - الف : صحة . ٤ - ب : - اما و ح : + ان .

٥ - ح : كقولهم . ٦ - الف : - و .

٧ - ح : عنه . ٨ - الف : ادعاء .

٩ - ح : علمهم . ١٠ - ب و ح : بهذا .

١١ - الف : - لا . ١٢ - ب : لا .

١٣ - الف : ولا يثبت .

دليلاً على إجماعهم على ذلك ، وأو سَلِمَ لهم على ما فيه ، لِحَارِ أَنْ  
يَكُونُوا أَتَمُّوا لِبَعْضِ مَا فِي الْكِتَابِ أَوْ لِحَرِّ آخَرِ  
عَلَى أَنَّهُمْ قَدْ اعْتَمَدُوا فِي تَصْحِيحِ الْخَبَرِ عَلَى مَا إِذَا صَحَّ لَمْ يَخْتِجْ  
إِلَى الْخَبَرِ ، وَلَمْ يَكُنْ دَلَالَةً عَلَى الْمُسَائِلَةِ ، لِأَنَّا إِذَا عَلِمْنَا إِجْمَاعَهُمْ  
عَنِ الْقَوْلِ بِأَقْيَاسٍ وَالِإِحْتِهَادِ ، وَآيَ فَقَرَرْنَا إِلَى تَأَمُّلِ خَبَرِ مُعَاذٍ ؟  
وَكُنْفَ يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى مَا قَدْ عَلِمْنَا بِهِ غَيْرُهُ ؟  
فَرَأَوْا ، يُعْتَمَدُ بِإِجْمَاعِهِمْ صِحَّةُ الْخَبَرِ ، ثُمَّ يَصِيرُ الْحَرُّ دَلِيلًا ،  
كَمَا أَنَّ إِجْمَاعَهُمْ دَلِيلٌ ، وَيَكُونُ الْمُسْتَدَلُّ مُخْتَرًا فِي الْإِسْتِدْلَالِ .  
قُلْنَا : لَيْسَ يُعْتَمَدُ بِإِجْمَاعِهِمْ صِحَّةُ الْخَبَرِ إِلَّا بِمَعْنَى أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُمْ  
أَخْبَعُوا عَلَى أَقْيَاسٍ وَالِإِحْتِهَادِ ، وَعِنَّمَا بِذَلِكَ يُخْرِجُ الْخَبَرَ مِنْ أَنْ  
يَكُونَ دَلَالَةً ، وَإِنَّمَا كَانَ يُكْنَى مَا ذَكَرُوهُ لَوْ حَارَّ أَنْ يُعْلَمَ إِجْمَاعُهُمْ  
عَلَى صِحَّةِ الْخَبَرِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُعْتَمَدَ بِإِجْمَاعِهِمْ عَلَى الْقَوْلِ بِأَقْيَاسٍ ،  
وَذَلِكَ لَا يَصِحُّ .

٢ - ب : عليا .

١ - ب : استدلال .

٤ - ب : لا .

٣ - ب : يصير .

٦ - الف : و .

٥ - الف : - الخبر .

٧ - ح : يعلم .

ثُمَّ إِذَا تَحَاوَرَا عَنْ ذَلِكَ . وَلَمْ تَنْعَرُضْ لِكَلَامٍ فِي أَصْلِ  
الْخَبَرِ ، لَمْ يَكُنْ فِيهِ دَلَالَةٌ لَهُمْ ، لِأَنَّهُ قُلُ : « أَحْبَبْتُ رَأْيِي » وَلَمْ يَقُلْ  
فِي مَادَا ، وَلَا يُكْرَرُ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ أَيُّ تَحْبِيدٍ رَأْيِي حَتَّى أَجِدُ  
حُكْمَ اللَّهِ - تَعَالَى - فِي الْحَادِثَةِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ ، إِذْ كَانَ فِي  
أَحْكَامِ اللَّهِ فِيهِمَا مَا لَا يَتَوَصَّلُ إِلَيْهِ إِلَّا بِالْإِحْتِهَادِ ، وَلَا يُوَحَّدُ فِي طَوَاهِرِ  
النُّصُوصِ . فَذَرِيعُهُمْ أَنَّ الْحَاقَّ الْمُرُوعَ بِالْأَصُولِ فِي الْحُكْمِ لِعَمَلِهِ  
يَسْتَخْرِجُهَا الْقِيَاسُ هُوَ الْإِحْتِهَادُ الَّذِي عَمَدُهُ فِي لَحْظِ مَبْنَى لَا دِيلَ  
عَلَيْهِ ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى تَصْحِيحِهِ

فَإِنْ قَالُوا : مَا وَجَدْنَا فِي ذَلِيلِ النَّصِّ مِنْ كِتَابِ أَوْ سُنَنِ هُوَ  
مَوْجُودٌ فِيهِمَا ، وَقَوْلُهُ - ص ع - . « فَإِنْ لَمْ تَجِدْ » يَحِبُّ أَنْ يُفْعَلَ  
عَنْ عُمُومِهِ ، وَعَنْ أَنَّهُ لَمْ يَجِدْ عَنْ كَلِّ وَحْدِهِ ، وَإِذَا حُبِلَ سَنَى  
ذَلِكَ ، فَتَبَسَّ بَعْدَهُ إِلَّا ارْجُوعْ إِلَى الْقِيَاسِ الَّذِي يَقُولُهُ

- |                                      |                              |
|--------------------------------------|------------------------------|
| ١ - ب و ج : شَرَحَ .                 | ٢ - ج : كَلَامَ .            |
| ٣ - ب : - وَمِنْ جَلِّهَا سَعَا .    | ٤ - ج : أَحَدُ .             |
| ٥ - ب و ج : إِذَا .                  | ٦ - ج : - اللَّهُ فِيهِمَا . |
| ٧ - ج : إِلَّا .                     | ٨ - ب : - عَمَدُ .           |
| ٩ - ب : وَبِ .                       | ١٠ - ب : وَجَدْنَا .         |
| ١١ - أ : - يَقُولُهُ ج : يَقُولُهُ . |                              |



قُلْنَا 'أَنْسِ' يَحْبُ حَمْلُ الْكَلَامِ عَنِ عُمُومِهِ عِنْدَهُ ، وَقَدْ تَسَاءَلْنَا  
فِي الْكَلَامِ فِي التَّوَعِيدِ وَفِي غَيْرِهِ أَنَّهُ لَيْسَ فِي سَائِرِ الْأَمْطِ لِلْعَمَةِ مَالُهُ  
ظَاهِرٌ يَقْتَضِي الْعُمُومَ وَمَنْعَى حَمْلَ عَنِ الْخُصُوصِ كَانَ مَحْذُورًا .

وَعِنْدَ : قَبْلَهُمْ 'لَا يَقُولُونَ ذَلِكَ' ، لِأَنَّ تَعَالِي الْأَحْتِثَاءَ عِنْدَهُمْ  
مِنْ الْأَهْمِيَّةِ بِالنَّكَبِ وَالْإِسْمَةِ ، وَمِنْهُ يُدْلَى عَلَى عَدِيهِ ، وَكَيْفَ يَصِحُّ  
حَمْلُ قَوْلِهِ « فَإِنْ أَمْ تَجِدْ » عَنِ الْعُمُومِ ، وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ قَائِلَ  
هَذَا أَمْنَى بِالْخُصُوصِ ؟! فَكَيْفَ وَهُوَ عِنْدَهُ ؟!

وَعِنْدَ : قَبْلَ حَزْزِ إِثْنَيْتَيْ عَشْرَ حَذَرٍ مُعَادٍ ، فَإِنْ مَنْ نَفَاهُ  
رَوَى مَا هُوَ أَقْوَى بِهِ وَأَوْضَحُ لِمَطْلُوعِهِ ، وَذَلِكَ مَا رَوَى عَنْ أَمْنَى -  
ص - مِنْ قَوْلِهِ « سَتَقْتَرِقُ أَمْنَى عَلَى طَعْنٍ وَسَمٍّ بَيْنَ فِرْقَةٍ أُعْطِيَهُمْ  
فَبَنَى عَلَى أَمْنَى قَوْمٌ يَتَّبِعُونَ لِأُمُورِ رَأْيِهِمْ فَيُحَرِّمُونَ الْحَلَالَ وَيُجَلِّدُونَ  
الْحَرَامَ » وَرَوَايَاتُ الْأَمْنَى يَرْوِيهَا ، مَحَالِفُوا فِي هَذَا كَثِيرَةٌ ، وَمَنْ

٢ - ب - - ليس

١ - لب : ٤ و .

٤ - الف : فلا بهم .

٣ - ح : التَّوَعِيدِ .

٦ - ب : يروي .

٥ - لب : ما

٨ - ب : فالروى .

٧ - ب : سَقَرَقَ

١٠ - ب : كثيرة .

٩ - الف : يروى

تَشَبَّهَها وَحَدَّثَها فَأَمَّا مَا يَرْوِيهِ الْإِسْمَاعِيلِيُّ فِيمَا لَا يُخَصِّي كَثْرَةً .  
فَأَمَّا تَخَرُّقُ النَّبِيِّ مَسْعُودٍ الَّذِي ذَكَرُوهُ ، فَكَكَلَامُ عَنِّيهِ كَلَامُ  
عَنِّي تَخَرُّقُ مُعَاذٍ يَتَّبِعُهُ

فَأَمَّا كِتَابُ عُمَرَ ١ إِلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ ، وَقَوْلُهُ : « أَعْرِيفُ الْأَشْبَاهِ  
وَالنَّظَائِرُ ، وَقَيْسُ الْأُمُورِ رَأَيْتُكَ » ، فَأَضَعْتُ فِي بَابِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ مِنْ تَخَرُّقِ  
مُعَاذٍ ، وَأَقْدَمْتُ مِنْ أَنْ يُتَعَقَّقَ بِهِ فِي هَذَا الْمَقَامِ .

عَلَى أَنَّهُ إِذَا سُمِّيَ لَمْ يَكُنْ فِيهِ دَلَالَةٌ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْقِيَاسَ الَّذِي  
دَعَاهُ إِلَيْهِ هُوَ إِحْسَانُ الشَّيْءِ بِشَيْءٍ ، وَلِهَذَا قَالَ : « أَعْرِيفُ الْأَشْبَاهِ  
وَالنَّظَائِرُ » ، وَلَمْ يَشْهَدْهُ أَمُوجِيَّةٌ بِنَفْسِهِ وَحَمَلَ الشَّيْءَ عَنِّي نَظِيرَهُ ٢  
إِنَّمَا هِيَ الْمَشَارَكَةُ فِي أَمْرٍ مَحْصُوصٍ بِهِ تَعَقُّقُ الْحُكْمِ ، وَمَنْ عَرَفَ  
ذَلِكَ وَحَصْنَتَهُ وَحَبَّ عَمَلَهُ ٣ ، أَتَجَمَّعُ بِهِ ٤ \* بَيْنَ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ إِذَا

[١٤٣] آ

١- الف : يروونه . ٢- الف : عمر

٣- الف : الاشياء . ٤- الف : البصائر

٥- الف : الاشياء والبصائر . ٦- الف : الموجبة .

٧- الف : بصيره . ٨- ب : هو .

٩- ب : أمور . ١٠- الف : عنه

١١- الف و ب : - هـ

تُعَيَّدُ بِالنِّقَاسِ وَحُمِلَ الْفُرُوعُ عَلَى الْأَصُولِ ، وَهَذَا الْيَقْدَارُ لَا يُنَارِعُونَ فِيهِ ، وَلَكِنْ لَا تَسِينُ إِلَى مَعْرِفَتِهِ .

وَلَوْ أُمْكَنَ فِيهِ مَا يَدْعُوهُ مِنَ الطَّرِيقِ ، لَمْ يَكُنْ فِي الْحَجَرِ -  
أَيْضًا - دَلَالَةً لَهُمْ ، لِأَنَّهُ أُنْسَ فِيهِ<sup>١</sup> لِأَمْرِ بِقِيَاسِ الْفُرُوعِ عَلَى الْأَصْلِ إِذَا شَارَكَهُ فِي مَقْصِدٍ يَفْقَهُ عَلَى طَرِيقٍ<sup>٢</sup> تَهْ عِنْدَهُ الْحُكْمُ ، وَلَيْسَ خِلَافَ<sup>٣</sup> .  
أَوْ يَقُولُ لَهُمْ إِنْ الْأَرْضَ لَيْسَ بِمُشَابِهَةٍ<sup>٤</sup> لِنَسْرِ ، وَلَا الْيَدُ التَّمْرِ<sup>٥</sup> .  
بِمُشَابِهَةٍ<sup>٦</sup> لِحَجَرٍ ، وَلَا يَنْهَمَا شَيْءٌ<sup>٧</sup> . وَيَجِبُ التَّسَاوِي فِي الْحُكْمِ .  
فَالْحَجَرُ<sup>٨</sup> . سَتَاوُلَ الْمَسَاوِي بَيْنَ اثْنَتَيْنِ ، وَلَا اشْتِبَاهَ هَهُنَا<sup>٩</sup> .  
فَإِنْ قَالُوا هِيَ شَتَاهُ مَطْمُونٍ

قَدْ سَأَلَ لَيْسَ فِي<sup>١٠</sup> الْحَجَرِ « أَعْمَلُ عَلَى مَا تَطْلُمُهُ مُشَابِهَةً » نَل ١٠

- |                              |                       |
|------------------------------|-----------------------|
| ٢ - الف : على -              | ١ - الف : مابس        |
| ٣ - الف : لظن                | ٤ - ب : في .          |
| ٥ - ب : شاذ .                | ٦ - الف : عسى         |
| ٧ - الف : على                | ٨ - ج : مشابهة .      |
| ٩ - ب : لا .                 | ١٠ - الف : سد التمر . |
| ١١ - ب : مشابهة ، ج : مشابهة | ١٢ - ب : مشبه         |
| ١٣ - الف : فان الغير .       | ١٤ - الف : - في .     |

قال: «عرف الأشباه والمطائر» وذلك يقتضى حصول لعلم بالأشباه،  
لأن المعرفة هي العلم، غير أن الأمر لدى يقع فيه المشابهة في الحكم  
غير مذكور في الخبر.

فإن حذر لهم أن يقولوا: إنه على المشابهة في المعايير التي  
يتبعها فقهاءهم، كما كان في خبر وثمة في الخبر، حذر  
لخصوصهم أن يدعوا أنه أراد المشابهة في إطلاق الاسم واشتمال  
اللفظ، ويكون ذلك دعة منه إلى القول بحمل لفظ على كل  
ما تحته من المسميات، إساءة في تناول اللفظ، كما في أمالي -  
إذا قال «ولسارق وسارقه وطمعوا أيديهما» وعنه أن كل سارق  
يقع هذا الاسم عليه ويشارك في سرقته في تناول اللفظ، وجب  
التسوية بين الجميع في الحكم، إلا أن تقوم دلالته

فائدة متعقباته رامة من الآية، والكلام عليه أن نقول لهم

١ - الف: الاشياء، ج: الاشياء.

٢ - ب و ج: عنا.

٣ - الف: + والمكر.

٤ - ب: دعاه.

٥ - الف: ما.

٦ - ب: والكلام.

١٠ - الف و ج: ريف.

- ماتسكرون<sup>١</sup> أن يكون لفظ الاعتبار لا يستفاد منه الحكم بالقياس،  
 وإنما يستفاد به الاعتراض والتدبر<sup>٢</sup> والتفكير<sup>٣</sup>، وذلك هو المفهوم  
 من ظاهره وإطلاقه، لأنه لا يقال لمن يستعمل القياس العقلي<sup>٤</sup>  
 به مفسر<sup>٥</sup> كما يقال فيمن يتفكر في معاده ويتدبر أمره<sup>٦</sup> منقبه  
 ويعطى مدح<sup>٧</sup> إنه مفسر وكثير الاعتبار، وقد يقدم بعض الناس  
 في العموم وإن ثبت الأحكام من طرق القياس، ويقال تفكره في معاده  
 وسأره<sup>٨</sup>، فقل<sup>٩</sup> إنه غير مفسر أو هو قليل الاعتبار وقد  
 يستوى في معرفته رجال نشيء وإثبات حكمه قياس، فيوصف  
 أحدهم<sup>١٠</sup> بالاعتبار دون الآخر<sup>١١</sup> على المعنى الذي ذكرناه وإلهذا  
 يقول عنه الأمر<sup>١٢</sup> العظيمة<sup>١٣</sup> «إن في هداية امرء» وقال الله تعالى -  
 «وإن لكم في الأمم امرة» وما روي عن أبي عباس حر واحد

١ ح : سكرون .

٢ ب : التدبر .

٣ ج : التفكير .

٤ ا ب : من ، يحى امر .

٥ ج : فكره .

٦ ح : تدبر .

٧ ا ب : مدح .

٨ ج : امر .

٩ ا ب : مدح .

١٠ ج : امر .

١١ ب : امر .

لَا يَتَّبِعُ بِمِثْلِهِ النَّعَّةُ

ثُمَّ لَوْ صَحَّ ، لَكَانَ مَحْمُولًا عَلَى الْمَحَارِ بِشَهَادَةِ الْإِسْتِعْمَالِ  
الَّذِي ذَكَرْنَاهُ .

عَنِ أَنَا لَوْ سَلَّمْنَا حَوَازَ اسْتِعْمَالِ الْإِعْتِبَارِ ، لَمْ يَكُنْ فِي الْآيَةِ  
دَلَالَةٌ إِلَّا عَلَى مَا ذُكِرَ فِيهَا مِنْ أَمْرِ الْكُفَّارِ ، وَطَيْبِهِمْ أَنَّ حُصُولَهُمْ  
تَمَتُّعُهُمْ مِنَ اللَّهِ - تَعَالَى - وَوُقُوعُ مَا وَقَعَ بِهِمْ وَكَأَنَّهُ قَالَ -  
تَعَالَى - . « فَاعْبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ » وَلَيْسَ يَلِيقُ هَذَا الْمَوْضِعُ  
الْقِيَاسُ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ ، لِأَنَّهُ - تَعَالَى - لَوْ صَرَّحَ عَقِيبَ مَا  
ذَكَرَهُ مِنْ حَالِ الْكُفَّارِ بِأَنْ قَالَ : قِسُوا فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ  
وَأَجْتَهِدُوا ، كَانَ الْكَلَامُ لَعَوًّا لَافَائِدَةٍ فِيهِ ، وَلَا يَلِيقُ بِعَصِهِ بَعْضُ .  
فَسَنَتْ أَنَّهُ أَرَادَ الْإِتِّعَاطُ وَالْتِفَافُ

عَنِ أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ لَهُمْ : عَنِ تَسَابُغِ تَسْوِيلِ الدُّعَى الْقِيَاسِ  
بِإِطْلَاقِهَا ، مَا تُنْكِرُونَ أَنَّا نَسْتَعْمِلُ<sup>١</sup> مُوَجَّبَ الْآيَةِ بِأَنْ

٢- ج : الاستعمال

١ ج : سلباً

٤- الف : - و

٣ ج : يسموهم .

٦- ب : ذكروه ، ج : ذكر .

٤- الف : ما وقع .

٨- الف : الاتعاض .

٧- الف : اقسوا

١٠- ب : نستعمل

٩- الف : ان .

قيس المروع على لأصول في أننا لا نثبت لها الأحكام إلا  
بالنصوص ، لأن هذا - أيضاً - قياس ، فقد ساويناكم في التلوي  
بالآية ، فمن أين لكم أن القياس الذي تناولته الآية هو ما يدكرونه  
دون ما ذكرناه ، وكلاهما قياس على الحقيقة ؟!

وليس يمكنهم أن يقولوا : نجمع<sup>١</sup> بين الأمرين ، لأنهما  
يتنافيان ، والجمع بينهما لا يصح .

ولأنهم - أيضاً - أن يقولوا : قولنا أخرج من حيث كان  
فيه إثبات الأحكام ، وقولكم فيه نفى لها ، وذلك لأن الترحيح  
بما ذكروه إنما يصح متى ثبت<sup>٢</sup> كلاً ونهى القياس ، فيصح<sup>٣</sup>  
الترحيح والتقوية ، فأما<sup>٤</sup> الخلاف فيهما هل يشتر أو يثبت أحدهما ؛  
فلا طريق للترحيح

- |                       |                       |
|-----------------------|-----------------------|
| ٢ - الب : أن          | ب و ج : قياس .        |
| ١ - الب : بها         | ٣ - ج : يثبت          |
| ٦ - الف و ج : ساوله . | ٥ - ج : قياس .        |
| ٨ - ج : + لا .        | ٧ - الف و ج : الجمع . |
| ١٠ - ج : + حكم        | ٩ - الب : لأنهم       |
| ١٢ - الب : فتجمع .    | ١١ - ج : يثبت         |
|                       | ١٢ - ج : + و          |

وَيُقَالُ لَهُمْ فِي تَعْلِيْقِهِمْ<sup>١</sup> بِهِدَى الْآيَةِ عَلَى الْوَحْيِ الثَّانِي : إِذَا كَانَ -  
تَعَالَى - قَدْرُهُ عَلَى مَا زَعَمْتُمْ بِالْآيَةِ عَلَى أَنْ تُمَارَكُهُ فِي السَّبِّ  
وَالْعِبْدَةِ تَقْتَضِي<sup>٢</sup> التَّمَارَكَةَ فِي الْحَكْمِ ، فَحَسْبُ أَنْ يَكُونَ كَأَنْ مِنْ  
فَعَلٍ مِثْلُ فَعَلِ الدِّينِ أَحْتَرَّ اللَّهُ<sup>٣</sup> تَعَالَى - عَنْهُمْ فِي الْآيَةِ<sup>٤</sup> أَنْ يَحُلَّ  
بِهِ<sup>٥</sup> مِثْلُ مَا حُلَّ بِهِمْ .

فَإِنْ قَالُوا كَذَلِكَ هُوَ ، أَرَيْتَاهُمْ تَطْلَافَ قَوْلِهِمْ صُرُورَهُ  
لِوَحْدِنَا<sup>٦</sup> مِنْ يُشَارِكُ الْمَذْكُورِينَ فِي الْمُحَادَاثَةِ وَالْمَقْصِدَةِ وَبِأَنَّهُ  
يُضَيِّقُهُ مَا أَصَابَهُمْ

فَأَمَّا مَا تَعْلَقُوا بِهِ حَامِلًا : فَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنْ يُقَالَ لَهُمْ : فِي نَحْوِ دِيثِ  
الْشَّرْعِيَّةِ حَكْمٌ أَكْثَرُهُ مَا كَانَ فِي أَهْوَالٍ ، أَوْ فِيهَا حَكْمٌ وَجْهٌ  
يَكْتَفِي مَعْرِفَتُهُ ، أَوْ لِاحْكَامٍ فِيهَا حُمْلَةٌ ، فَكُلُّ ذَلِكَ حَائِزٌ لَا  
مَنْعَ مِنْهُ

١ - ب و ج : فِي تَعْلِيْقِهِمْ .

٢ - ب و ج : يَقْتَضِي .

٣ - الف و ج : وَ .

٤ - الف : لَوْ جُودَ .

٥ - الف : فِيهَا .

٦ - الف : عَلَى .

٧ - الف و ج : اللَّهُ .

٨ - ب : بِهِمْ .

٩ - الف و ج : لَا .

١٠ - الف : وَ .



فَمَا تَعْتَقِدُهُمْ \* بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ عَلَى الْوَحْيِ الثَّانِي الَّذِي ذَكَرُوهُ،  
واعتقدوا أنهم قد تحرروا به من المطاعن التي تدخل عليهم  
في الوحي الأول، فتحرى في الضعف مخري الأول، وذلك أنه  
مضى على أنه لا يصح يدل بظاهره ولا دليبه على أحكام الخواص،  
فيجب ذلك الرجوع إلى القياس فيها، ودون ما طنوه حرط القناد،  
لأنه قد تنبأ أن جميع ما اختلفت فيه الصحابة من الأحكام له وجه  
في الصحيح، وأن ما لا يقف على وجهه لا يقينه لا يمكن أن  
يكون له وجه، وأن انقطع على انتهاء مثل ذلك لا يمكن بما  
يستغنى عن إعادته.

عَلَى أَنْ أَكْثَرَ مَا مَعِيَ هَذَا أَنْ يَكُونَ خَمِيعُ الْخَوَاصِ الَّتِي  
عَلِمَ طَنَهُمْ فِيهَا الْأَحْكَامُ مِنْ حَيْثُ لَشَرَعٍ لَا يَدْخُلُ حَكْمُ الْعَقْلِ

- |                |                  |
|----------------|------------------|
| ١- ب. م. تميمو | ٢- الب. الثاني   |
| ٣- الب. قد     | ٤- ج. حرروا.     |
| ٥- ب. عن       | ٦- ب. يدخل       |
| ٧- ب. ن        | ٨- م. و. ج. دليل |
| ٩- الب. كذلك   | ١٠- ب. و. ح. م.  |
| ١١- الب. وجه   | ١٢- الب. يقينه   |
| ١٣- ب. يكون.   |                  |

فيها ، و' أنه لا بُدَّ فيها من حكم شرعي . ثم تقول : إنهم ما رجعوا  
 فبطلت طسوة من جهة الشرع إلا إلى النصوص ، وعلى من ادعى  
 خلاف ذلك الحجة . فحينئذٍ إن لهم أن جميع ما يتحدّد إلى يوم  
 القيامة هذا حكمه . و' أنه لا بُدَّ من أن يكون المرجع فيه إلى  
 الشرع ، ولا يجوز أن يُحكّم فيه بحكم العقل ؟! فتم إذا  
 كانت العقائد التي بُيئت بها الصحابة لها مخرج في الشريعة  
 وحسب ذلك في كلِّ حادثة ؟! وهل هذا إلا تعنُّ وتحكُّم ؟!

عن أبيه أنه قد روي عن بعضهم ما يقتضي أنه رجع إلى حكم  
 العقل في مسألة الحرام وهو مسروق ، لأنه حمل مسألة الحرام  
 بميزانه تحريم قصعه من تريد مبتدأ يعلم بالعقل باحتته .

ويقال لهم فيما تعلقوا به سادس من الإحتجاج في القيلة . إن  
 ذلك إن دُلَّ فإنما تدلُّ على حوازل التعبد بالإحتجاج في الشرعات ،

١ - الب . و

٢ - الف - ان .

٣ - ج : طلو .

٤ - ب : هـ .

٥ - الف . سي .

٦ - ج : أولى .

٧ - ب : عصى .

٨ - ب : - ايه وجمع

٩ - الف : ما .

فَالْمَا أَنْ يَتَعَمَّدَ فِي إثبات العادة به ، فواضحُ الظلال . لِأَنْ  
مُعْتَمِدَ ذَلِكَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ أَنْ يَقِيَسَ سَائِرُ حَوَادِثٍ أَفْرُوعٍ فِي حَوَازِ  
اسْتِعْمَالِ الْاجْتِهَادِ فِيهَا عَلَى الْقِصَّةِ ، وَذَلِكَ مِنْهُ قِيَاسٌ ، وَالْكَلَامُ  
إِنَّمَا هُوَ فِي إثبات القياس وَهُلْ وَرَدَتْ تَعَادُلهُ أَمْ لَا ؟ وَكَتَفَ  
يَسْتَسْتَفِ صَحِيحُهُ ١٢ .

وَلَمْ يَنْفَى الْقِيَاسُ أَنْ يَقُولَ : الَّذِي يَجِبُ ، أَنْ تُثَبِّتَ الْحُكْمُ  
فِي الْقِصَّةِ بِالْاجْتِهَادِ . إِرْوَادُ النَّصِّ ، وَأَيْضًا عِنْدَهُ وَلَا أَتَجَاوَرُهُ  
وَهَذَا بِمِثَالِهِ أَنْ تَرُدَّ أَعَادَةُ بِيحَابِ ضُلُوبِهِ ، فَتَقِيَسَ قَائِسٌ عَلَيْهِمَا  
وَحَوَاتٍ أُخْرَى ، فَكَمَا أَنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَتَعَمَّدَ بِالْقِيَاسِ ،  
فَكَيْفَكَ مِنْ قَائِسٍ عَلَى الْقِصَّةِ عِوَضًا عَنْ قِيَاسِهِ . وَلَمَّا تُثَبِّتُ  
وَرُودَ الْعَادَةِ بِالْقِيَاسِ

عَنِ أَنَّ الْحُكْمَ عِنْدَ الْقِصَّةِ ثَابِتٌ بِالنَّصِّ فِي الْحُكْمَةِ ، لِأَنَّ الْمَكْتَفِ

١- الف : يتمدوا . ٢- ج . من .

٣- الف : الحوادث . ٤- ب . منه .

٥- ج : و . ٦- ج : حكم .

٧- الف : اتجاوز . ٨- الف : - فائس ، ج . فاس .

٩- الف : لا . ١٠- ب : + من .

قد أُتِرم أن یصلی إلى جهة ما ، وإذا كان الحكم الشرعی قدما فی  
 الحمیة وأما یکتفی بالمکف فی إمكان الفعل بالحمیة ، وحسب  
 أن یجتهد حتى یمکنه الفعل الواحد علیه فی الحمیة ، فلا یجوز  
 به لیس یتوصل به إلى ثبات الحكم الشرعی ، وإنما یصل به  
 إلى تمييز الحكم الممحل الذي ورد به النص وتقصیه ، وعروض  
 ٥ ذاك أنه یرد النص فی الأدل أن فيه ضربین ضرب لربا ، ويكون  
 هناك طریق إلى الاجتهاد فی إثباته ، فتوصل المکف إلى تمييز  
 ذلك لربا وتقصیه بإحالی النص الممحل ، وهذا مما لم یثبت به .  
 عی أنه یقال یمتنع بهدیه الطریقة أنس أنه اجتهدت  
 ١٠ عند العیبة فی القیلة لما ثبت بالنص حکم لا تسیل لك ، إلى معرفته  
 إلا بالاجتهاد ؟ فإد اعترف بذلك . قيل له فثبت فی أفرع أنه  
 لا بد فيه من حکم لا یمکن معرفته إلا بالاجتهاد ، حتى یتساوی

الف . یکتفی ، ج : یثبت . ٢ ب : ولا یجوز .

٣ ح : - ه . ٤ - الف وج : تسیر

٥ - ب : الادان ، سالی الاوزان . ٦ - ج : طریقا .

٧ - ا ب : ما ٨ - ا ب : حکم

٩ - ب : - نك . ١٠ - ح : - و .

الأمريين ، ولا سبيل انت إلى ذلك ، وقد عرفت ان في ثبوت القياس من يقول : ان حكم لفرع معلوم عقلاً ، وفيهم من يقول انه معلوم بخصوص اما طواهرها أو بادئتها .

ونعم : فنسب مثبت القياس بان يتحقق بالقضية في إثبات الحكم لفرع قياساً على الأصل ، وأولى من باقي القياس إذا تحقق بها في حكم الفرع على الأصل في أنه لا يثبت له حكم إلا بالنسب ، ومتى قيل له : فاجمع بين الأمرين ، منع ، إنما فيهما ومتى قيل له : الإثبات أرحح وأدخال في أمثله ، قال : هذا إنما يصح فيما قد ثبت وضح ، لا بما انكأه به وقع

وهذه الجملة التي ذكرناها في الكلام على من تتفق بالقضية ١٠  
بطلان - أيضاً - ما حكمنا أنهم ربما تحققوا به من خراء الصيد والنفقات وأروش الجنائيات إلى غير ما يخفى هذا مخزى ، لأن كل ذلك إنما يدل على حوار السعد بالاجتهاد والقياس ، ولا يصح اعتماده في إثباته ٧ .

٢- ب : أن .

١ ب : اذرع .

٤ ا ب : قيل اجمع ، ج : واجمع .

٣- ب : مسمى .

٦ ج : الاثبات

٥ ا ب : + و .

٧- ج : اثبت

عنى أنه لاشيء من ذلك إلا والمرجع في تمييزه إلى عادة  
معروفة وطريقه معلومه ، بما عنى الجملة أو عنى تفصيل ، وليس  
هو من القياس الذى نكر في الشريعة يسيراً ، وتجمع بين  
لأمرين ط

وأما تعقّبهم بحسب الجملة ، وحرقة القدر ، والذى ولداه  
علام أسود ، فكل ذلك وانشائه لا تنمى به ، لأنه \* أولاً  
وارد من طريق الأحاديث ، ومتمن يحور أن يكون كذا ، وكل أصل  
قُطِعَ عنه ، وتُعَيَّد فيه المصنفين ، دون الطائفة ، فإن الرجوع  
في إثباته إلى أحاديث الأحاد غير صحيح ، والقياس عنده أصل معلوم  
والمقطوع عنى صحته ، فكيف يتب مثل هذه الأضرار !

عنى أن تبيها - ص - ع - عنى علة الحكم لا يريد في القوة  
عنى أن ينص تصريحاً عنها ، ولو نص عنها ، لم يجب القياس

- |                       |                      |
|-----------------------|----------------------|
| ١ - الف و ح نمره      | ٢ - ج ، ح ، د ، هـ   |
| ٣ - ب ، س ، ح ، ل ، س | ٤ - ب : قلة          |
| ٥ - الب - ل           | ٦ - ب ، اولى و ر ، د |
| ٧ - ب : وان           | ٨ - ر ، د ، ب ، س    |
| ٩ - ب : و             | ١٠ - ج : س           |
| ١١ - ب : من علب       |                      |

بهذا التقدير ، دون أن يدل على لعادة به سير ذلك

على أنه - ص ع - ينسبه<sup>١</sup> قد أغنى<sup>٢</sup> عن القيس ، فكيف  
نضمن ذلك ذليلاً على القيس<sup>٣</sup> ولأنه - ب ح - مع أنسبه على القيس  
قد أثبت الحكم في الأصل والفرع معاً ، وما هدم حاله لا مدخل  
للقياس فيه .

على أنه - ص ع - أحرر أن الحق بحرر مجرى الدين في وجوب  
القضاء ، وكذلك ما نه عنه في باب أمانة والموود الأسود ، ولم  
يذكر لآي نسب بحرر مجرؤه ؟ وما أمانة به<sup>٤</sup> ، وهل طهر صر أو حب  
ذلك ، أو طريقة قيسية<sup>٥</sup> ، وإذا كان الأمر محتملاً ، ثم يجزئ القطع  
على أحد الوجهين<sup>٦</sup> عبر دليلي .

عنى أن اسم الدين يقع على الحق كوقوعه على المال ، وإذا  
كان كذلك ، دخل في قوله - أ ب - " من يدو صفة يوصى بها  
أو دين " .

- |                                    |                   |
|------------------------------------|-------------------|
| ١ ح ١ ينسبه                        | ٢ - ح ع عني       |
| ٣ ب و ح : في قياس                  | ٤ ب ب : منه       |
| ٥ الب : و .                        | ٦ ب : الب : وجهين |
| ٧ ب و ح : او وقوعه ، الب + محتملاً |                   |
| ٨ ب : بحث ، بعد في                 |                   |

## باب الكلام في الاجتهاد وما يتعلق به

اعلم ان الاجتهاد وان كان عبارة عن ابداء الاحكام الشرعية  
بغير انصوص واذايتها ، بل ما طريقه لامارات واطوار ، ودخل  
في جملة ذلك القياس الذي هو حمل الفروع على الاصول بجهة متميزة ،  
كما ادخل في حكمه ما لا ادره له منعتة ، كالاجتهاد في القيمة ،  
وقييم المتاهت . فقد سنا ان القياس الذي هو حمل الفروع على  
الاصول بجهة متميزة قد كان من لوازم في العقل ان يعتمد الله  
تعالى - به لكي ما تعتمد ، ودلتنا على ذلك وسطحا الكلام فيه .  
فاما الاجتهاد الذي لا تتميز الامارات فيه ، وطريقه عنه الطر  
كقيمة وماشا كها ، فعندما ان الله - تعالى - قد تعبد بذلك زائدا  
على حواره في العقل - لانه - تعالى - قد تعمد بالاجتهاد في القيمة ،  
وعلى كل مكلف بما يؤذيه اجتهاده اليه . وتعمد - ايضاً - في اروش

٢ ح . غيرها .

١ الف : اد

٢ الف : لغة ، - : يطمح . - الف : جملة ذلك .

٥ الف : امارات ، - : احتار . - ب و ج : ضمير .

٧ ب . الامارة .



الحجايات وقسم المثلثات وحزء الصبد بمثل دات . وكل مجهود فيما  
 حرى هـ لمجرى مضى ، ألا ترى أن من آذاه اجتهداه إلى أماره  
 ظهرت له أن القسمة فى جهة من الجهات ، أزمنته الصوة إلى تلك  
 الجهة نفسها ، فإذا أدى غيره اجتهداه إلى أن القسمة فى غيره ،  
 أزمنته الصوة إلى ما عتب فى طيه أنه جهة قسمة ، وكل منهما  
 مضى وإن اختلف التكلف<sup>٢</sup> ، وقد شأ سلطان قول من ادعى أن  
 الصحابة صوت بعضهم بعضاً فى مسائل القياس

ولاشبهه فى أن المدة بالمدى المختصه إنما يجوز فيما  
 طريقة أهل دول العلم ، وأن الأصول منسبة على العلم نحو التوحيد  
 والمثل والسنوة لا يجوز أن تكون بحق فيها لأواحداً ، لأن الله -  
 تعالى - لا يجوز أن يكون حسماً وغير حسم ، ويرى ولا يرى غنى وخفى  
 مختصين ، وصافه إلى مكمن متمايزين ، وقد يجوز أن يكون  
 الشيء الواحد حرم غنى ريد وحلالاً غنى عمرو ، كما يجوز أن

٢ ب - : إلى تلك الجهة ، تأييداً .

١ - الف : فى المذهب .

٢ - ب : لسوء

٣ ج : باصته .

١ - الف : غير

٢ - الف : بالكسب

٣ - الف : مختصة - و

٤ - ب : + و

٥ - الف : + كن

يَكُونُ حَلَالًا لَا يَشْعُرُ فِي وَقْتٍ وَحَرَامًا عَلَيْهِ فِي آخَرٍ، وَحَلَالًا عَلَى وَجْهِ  
وَحَرَامًا عَلَى آخَرٍ، فَمِنْ جَمْعِ بَيْنِ أَصُولِ الدِّينِ وَفُرُوعِ الشَّرْعِ  
فِي هَذَا الثَّابِتِ فَقَدْ حُلِيَ وَأُتِمِدَ عَنِ الصَّوَابِ

فَإِنْ قِيلَ : فَحُودُونَ مِنْ طَرِيقِ الْعَقْلِ أَوْ يُتَعَدَّى السُّبُحِ -  
ص ع - بِالْإِحْتِيَادِ فِي بَعْضِ مَسَائِلِ الشَّرْعِ .

فَسَا الْعَمَلُ لَا يَسْمَعُ مِنْ ذَلِكَ إِذَا تَعَقَّبَتْ بِهِ مُصَنِّعُهُ  
فَإِنْ قِيلَ : فَحُودُوا أَوْ يَكُونُ فِي أَحْكَامِهِ - ص ع - مَا طَرِيقُهُ  
الْإِحْتِيَادُ

فَسَا الصَّحِيحُ فِي أَنْ يَسْمَعَ مِنْ ذَلِكَ هُوَ أَنَّهُ قَدْ دَأَّبْنَا عَلَى أَنَّ  
الْقِيَّاسَ وَحَمْلَ الْفُرُوعِ عَلَى الْأَصُولِ فِي الشَّرِيعَةِ مِمَّا لَمْ يُتَعَدَّ بِهِ  
وَكُلُّ مَنْ قَالَ إِنَّ الْأُمَّةَ لَمْ تُتَعَدَّ بِذَلِكَ يَقْطَعُ عَنِّي أَنَّ النَّبِيَّ - ص ع -  
مَا تُتَعَدَّى بِمِثْلِهِ، فَلَقَوْلُ بَأَنَّهُ - ص - تُتَعَدَّى بِهِ دُونَ مَا حُرِّجَ عَنِ الْإِحْمَاعِ وَقَدْ  
ادَّعَى أَبُو عَلِيٍّ الْجَسَّائِيُّ إِحْمَاعَ الْأُمَّةِ عَلَى أَنَّهُ - ص ع - مَا تُتَعَدَّى بِذَلِكَ

١ ب و ح : أُمِدَّ وَحُلِيَ . ٢ ب : أُمِدَّ وَحُلِيَ .

٣ ب : مَعْلُومٌ : ح : أُمِدَّ . ٤ ب : مَعْلُومٌ .

٥ ب : مَعْلُومٌ . ٦ ب : مَعْلُومٌ .

٧ ج : مَعْلُومٌ . ٨ ج : مَعْلُومٌ .

٩ ب : مَعْلُومٌ . ١٠ ب : مَعْلُومٌ .

فَمَا مَنْ يَتَمَعُ مِنْ عَادَتِهِ - ص ع - بِذَلِكَ مِنْ حِجَةِ تَحْرِيمِ  
 مُحَالَفَتِهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَأَنَّهُ لَوْ كَبَّرَ فِيمَا يَحْكُمُ بِهِ مَا هُوَ مَقُولُ  
 مِنْ حِجَةِ الْإِحْهَادِ ، مَا حُرِّمَتْ مُحَالَفَتُهُ عَلَى كُلِّ وَجْهٍ ، فَلَيْسَ شَيْءٌ  
 مُعْتَمِدٌ ، وَذَلِكَ أَنَّ بَعْضَ حَاوِي الْإِحْهَادِ عَلَيْهِ أَنْ يَتَفَصَّلَ مِنْ ذَلِكَ  
 بِأَنْ يَقُولَ : لَيْسَ يَتَمَعُ ، بَلْ تَعَزَّمُ مُحَالَفَتُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَإِنْ  
 كَانَ فِي أَقْوَامِهِ ، هُوَ عَنْ إِحْهَادٍ ، كَمَا أَنَّ لَأَمَّهُ إِذَا احْتَمَمَتْ عَلَى  
 قَوْلٍ مِنَ الْأَقْوَالِ مِنْ طَرَفِ الْإِحْهَادِ حَرَّمَ بِحَالَفَتِهَا مِنْ حَيْثُ احْتَمَمَتْ \*  
 وَإِنْ كَانَ أَصْلُ قَوَائِمِهَا إِحْهَادًا ، وَإِذَا كَانَ إِحْهَادُهُ كَالْمُتَفَصِّلِ مِنْ  
 اتِّبَاعِهِ لَهُ ، حَاوِي بَلْ يَتَرَمَّزُ اتِّبَاعُهُ وَإِنْ كَانَ قَوْلُهُ عَنْ طَرَفِ  
 غَالِبِ الطَّرَفِ .

[١٤٦آ]

١٠

- |                    |                         |
|--------------------|-------------------------|
| ٢ - ج . عَادَهُ    | ب : - مِنْ              |
| ٤ - ب : - وَ .     | ٣ - ج . مَا             |
| ٥ - ب : - يَسْعُ   | ٥ - ا : - يَتَوَصَّلُ . |
| ٨ - ب : - حَمَمَتْ | ٧ - ج : - يَحْرَمُ .    |
| ١٠ - ا : - اِنْ .  | ٩ - ج : - اَوْ          |
|                    | ١١ - ب : - عَنْ .       |

## فصل في صفة المفتي والمستفتي

اعلم أن في التماس من منع من الاستفتاء، ورغبة أن العامي يجب عليه أن يكون عالماً بأحكام فروع الخوارج، وإما يرجع المستفتي إلى المفتي إنسيه على طريقه لإسبغ لال، ويعتمد على أن تحويل المستفتي على المفتي الخطأ يمنع من قبول قوله، لأنه لا يضمن أن يكون مقبلاً على قبحه، وإنما هو - لو حذر أن يفتيه في الفروع - جاز مثل ذلك في الأصول، وأقوى من ذلك أن يقولوا - قد علمنا أن العامي لا يجوز أن يفتي في أصول الدين كالتوحيد والتعديل والنسوة بل لا يضمن أن يكون مستعداً، ومن تمكن من العلم بهديه الأصول على كثرة الشبهات فيها لا بد من أن يكون متمكناً من العلم بأحكام الخوارج، وإذا تمكن من العلم بذلك لم يجوز له التقليد.

والذي يدل على حسن تقليد العامي للمفتي أنه لا خلاف بين

١ ب وج: يرجع . ٢ ج: تنبيه .

٢ ج: من . ٣ ب: للمفتي .

الأمّة قديماً وَحَدِيثاً فِي وُجُوبِ رُحُوعِ الْعَالَمِيِّ إِلَى الْمُقْتَضَى ، وَأَنَّهُ  
يَنْزِمُهُ قَبُولُ قَوْلِهِ ، لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَمَكِّنٍ مِنَ الْعِلْمِ بِأَحْكَامِ الْحَوَادِثِ ،  
وَمَنْ حَافِلٌ فِي ذَلِكَ كَانَ حَافِقاً لِلْإِجْمَاعِ .

وَلَيْسَ يُتَمَكَّنُ الْمُخَالَفُ فِي ذَلِكَ دَفْعُ الْإِجْمَاعِ عَلَى الرُّحُوعِ  
إِلَى الْمُتَوَصَّى وَالْإِرْشَادِ إِلَيْهَا وَالْإِقْرَارِ عَلَيْهَا ، وَإِنَّمَا يَتَأَوَّلُ هَذَا الرُّحُوعُ  
بِمَا هُوَ بَعِيدٌ ، فَقَوْلُ هُوَ رُحُوعٌ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى النَّظَرِ وَالْإِسْتِدْلَالِ  
وَهَذَا التَّوَصُّلُ مَعْلُومٌ ضَرُورَةٌ خَالِفَةٌ ، لِأَنَّ الْعَالَمِيَّ لَا يَسْتَقْفِي عَلَى  
وَحْدِهِ طَلِبَ التَّنْبِيهِ عَلَى النَّظَرِ ، أَلْ لَمَنْتَرَمَ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ ادَّعَى  
ذَلِكَ فِي الْمُقْتَضَى ، وَبَيْنَ مَنْ ادَّعَى مِثْلَهُ فِي الْحَاكِمِ ، وَدَهَبَ إِلَى  
أَنَّ الْحَاكِمَ لَا يُنْزِمُ الْحَكَمَ حَتَّى يُبَيِّنَ لِمُحْكُومٍ عَلَيْهِ صِحَّتَهُ  
وَطَرِيقَهُ الْعَالَمِيَّ بِهِ .

وَأَمَّا تَحْوِيلُهُ عَلَى الْمُقْتَضَى الْخَطَأِ : فَغَيْرُ مَأْمُورٍ مِنْ حَوَازِ قَبُولِ

١ - الف : روح ٢ - ب : الارصاد .

٣ - د : مضمومة ٤ - ج : ذلك و تا ايضا

٥ - هـ : يجرمه ٦ - ب : المحكوم .

٧ - الف و ب : طريقه ٨ - ب : عاما

٩ - الف : يجوز له ، ج : تعويض .

قوله ، كما نقوله 'كلنا في الشاهدين ومن حري مجراهما ، وقيام  
الحجة بالاستنباء يومه من ان يقدم على قبح

وأما حمل الأصول على الفروع في حوايز التقليد ؛ فقير صحيح ؛  
لأن تقليد المستفتي للمفتي إنما حار لأن له طريقاً إلى العلم بحسن  
ذلك ووجوهه ، وإنما يكون له إليه طريق لعلمه بالأصول ، ولو  
لم يكن بها عالماً أما حار أن يفتي بحسن هذا التقليد واستقيد في  
الأصول غير مستند إلى طريقه علم تقدمت يؤمر بها من الإقدام على  
القبح ، كما استبد التقليد في الفروع إلى ذلك .

فأما قولهم : إداً أمكن أن يفتي بالأصول وهي أعمس ، فلا بد  
من أن يكون متمكناً من العلم بأحكام الفروع ؛ فمقط ،  
لأن العلم بالأصول من التوحيد والعدل وما ألحق بهما يمكن أن  
يتم على جهة انجمله من أحضر الوجوه وأقربها ، وإنما طول  
المستكملون في ذلك طلباً للتفريع والتدقيق ، وإلا فالعلم على سبيل

٢ - الب : ما .

١ - الب : يقول .

٤ - ب : نعم

٢ - الب : + هـ

٦ - ج : لعق .

٥ - الب : بالاحكام

٧ - الب : احضر

الجملة قريب جداً ، وإنما يحتاج إلى الفكر الطويل عند دخول  
 الشهة القاذحة ، والعامى إذا اعترض له شهة لا يهتم قدحها  
 فيما هو معتقد له وعالم به ، إلا وهو يتمكن من حذرها ومعرفة  
 ما يسطرها . وإن كان غير متمكن من ذلك لقصور قطبته ، فهو -  
 أيضاً - لا يهتم قدح الشهة بما اعتقده ، فلا يؤثر في حاله وحوادث  
 الشرع التي لا تحصر ولا تضبط لا يكفى فيها العلم بالجملة ،  
 ولأنه في كل مسألة منها من علم يخصها ، فالعامى لا يجوز أن  
 يتمكن من العلم بتفصيل أحكام كل الحوادث التي حدثت  
 وتحدثت ، من حيث يتمكن من العلم بالآصول على طريق الجملة .  
 وقد فرقنا بين هاتين المسألتين في مواضع من كتبنا ، وهذا قدر  
 كاف هيهنا .

وإذا تقرر حسن الفناء والاستفتاء ،<sup>١٢</sup> فالذى يجب أن يكون

١ - الف : ١١ . ٢ - ب : ١٢ .

٣ - الف : عرصة . ٤ - ب : ١٣ . ٥ - ب : هو متمكن .

٦ - ب : هو متمكن . ٧ - ج : يحصر . ٨ - الف : كفى .

٩ - ب : دلالة في . ١٠ - الف : ج : ١١ . ١٢ - الف : ١٣ .

١١ - الف : ١٢ . ١٢ - ب : ١٣ .

١٣ - ب : ١٤ .

عَنْهُ الْمُتَقَيُّ هُوَ أَنْ يَقَعُ الْأَصُولُ كَتْمًا عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ ،  
وَيَهْتَدَى إِلَى حَلِّ كُلِّ شَيْءٍ تَقْتَرِضُ فِي شَيْءٍ مِنْهَا ، وَ يَكُونُ  
- أَيْضًا - عَالِمًا بِطَرِيقَةٍ ، مُتَخَرِّجٍ الْأَحْكَامَ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ،  
وَعَارِفًا مِنَ اللُّغَةِ وَالْعَرَبِيَّةِ بِمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي ذَلِكَ ، حَتَّى  
يَكُونُ مُتَمَكِّنًا مِنْ أَنْ يَقْتَضِيَ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ أَوْ حَادِثَةٍ تَقْتَرِضُ أَوْ  
أَكْثَرِ ذَلِكَ ، وَ يَكُونُ مَعَ هَذِهِ الْعُلُومِ وَرِعًا دِينِيًّا صَيِّدًا عَدْلًا  
مُتَنَزِّهًا ، حَتَّى يَخْصُرَ تَقْلِيدُهُ وَالسُّكُوتُ إِلَى تَصْبِيحَتِهِ وَأَمَانَتِهِ .  
وَأَمَّا الْقِيَاسُ عِنْدَنَا فِي الشَّرِيعَةِ مِمَّا تُعَيِّنُهُ ، فَمُشْتَرِطٌ  
أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِذَلِكَ وَبُحُورِهِ الْإِحْتِمَادَاتِ ، كَمَا يَشْتَرِطُ أَصْحَابُ  
الْقِيَاسِ فِي الْمُتَقَيُّ مِثْلَ ذَلِكَ .

فَإِذَا سُئِلَ عَنْ مَسْأَلَةٍ أَحَابَ عَنْهَا إِنْ كَانَ عَالِمًا بِالْعَوَابِ ،  
وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَنْدهُ عِلْمٌ لَا يَجِبُ لَهُ أَنْ يَقْتَضِيَ الْمُسْتَقْتَضَى ، أَلَّا

١- الف و - ب يقرض ٢ ب بطريق .

٣ الف في ٤ ج : العربية .

٥- ب ما ٦ ب + مثل .

٧ هذه بكلمة في نسخة الف عبر منقوطة فوقاً وبعدها ، وهي نسخة ب مستأ .

٨- الف : يكن ، ج : السكوت . ٩- ب : يعيدنا .

١٠ ب يشر .



- يُضَدُّهُ عَنْ حَالِهِ وَأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ<sup>١</sup> بِهَا ، حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى غَيْرِهِ فِيهَا  
وَلِنِعْمَائِهِ<sup>٢</sup> طَرِيقٌ إِلَى مَعْرِفَةِ صِفَةٍ مِنْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَفْتِيَ<sup>٣</sup> ،  
لِأَنَّهُ يَعْلَمُ بِالْمَحَاطَّةِ وَالْأَحْصَاءِ الْمَتَوَاتِرَةِ حَالَ أَعْلَمَاءٍ فِي الْمَدِينَةِ  
الَّذِي يَسْكُنُهُ ، وَرَتَّبَهُ<sup>٤</sup> فِي الْعِلْمِ وَالصِّيَاغَةِ - أَيْضًا - وَالدِّيَانَةِ .  
وَلَيْسَ يَطْعُرُ عَنِ هَذِهِ الْجُمْلَةِ قَوْلُ مَنْ يُبْطِلُ الْفَتْوَى بِأَنْ  
يَقُولَ : كَيْفَ يَعْلَمُهُ عَالِمًا وَهُوَ لَا يَعْلَمُ شَيْئًا مِنْ عُلُومِهِ ، لِأَنَّا نَعْلَمُ  
أَعْلَمَ لِنَاسٍ بِالْتَحَارَةِ وَالصِّيَاغَةِ فِي الْمَدِينَةِ وَإِنْ لَمْ تَعْلَمْ شَيْئًا مِنْ  
الْتَحَارَةِ وَالصِّيَاغَةِ ، وَكَذَلِكَ الْعِلْمُ بِالنَّحْوِ وَالْمَعْنَى وَفُوقِ الْأَدَابِ .  
وَلَا شُبْهَةَ فِي أَنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ إِذَا كَانَتْ لِبَشَرٍ عِنْدَ الْمُسْتَفْتَى  
إِلَّا لِلْعَالِمِ وَاحِدٍ فِي التَّيْدِ لِرَبِّهِ اسْتِقْرَؤُهُ<sup>٥</sup> تَعْنِي<sup>٦</sup> ، وَإِنْ كَانَتْ  
لِجَمَاعَةٍ هُمْ مُتَسَاوُونَ كَانَ مُخْتَارًا .  
وَبِإِذَا كَانَ مِنْهُمْ عِنْدَهُ أَعْلَمَ مِنْ بَعْضٍ أَوْ أَوْعَى<sup>٧</sup> أَوْ أَذْيَنَ ،  
فَقَدْ احْتَبَرُوا<sup>٨</sup> فِيمَهُمْ مَنْ حُجَّتُهُ مُخْتَارًا ، وَفِيهِمْ مَنْ أَوْحَبَ أَنْ  
يَسْتَفْتِيَ<sup>٩</sup> الْمُقَدِّمَ فِي الْعِلْمِ وَالْدِّينِ . وَهُوَ أَوْلَى ، لِأَنَّ الثَّقَّةَ هِيَ  
أَقْرَبُ وَأَوْكَدُ ، وَالْأَصُولُ كُلُّهَا<sup>١٠</sup> بِذَلِكَ شَاهِدَةٌ

١ - ب : لا علم له ، ج : - - ان يفتي ، نا : لا يجا .

٢ - ب : وج : + و . ٣ - ب : تفتي .

٤ - الف : وج : او . ٥ - الف : + الا .

وَ كَمَا يَجِبُ عَلَى الْمُفْتَى أَنْ يُفْتِيَ بِمَا يَقْطَعُ عَنْهُ بَعِيْهِ وَ أَنْ  
يَتَوَقَّفَ عَمَّا لَا يَقْضِيهِ، كَذَلِكَ يَجِبُ عَنْهُ إِنْ تَسَاوَى عَنْهُ أُمْرَانِ أَنْ  
يُفْتِيَ بِالْخَيْرِ بَيْنَهُمَا

و قد منع قومٌ عن 'عبر نصيرة' من اعتدال الأحكام عند  
العالم، و قالوا: لا بُدَّ من مزية و ترجيح

و ليس الأمر على ما ظنوه، لأنه لا مانع من تساوى حكمتين  
عند العالم حتى لا يكون لأحدهما على الآخر مزية، و في القول  
شواهد لذلك لا تحصى لأن من طوَّلت برز و دبة عنده 'هو'  
مخير في دفعها أي يد شاء، و الفعلان واحيان عليه على المخير،  
و لا مزية لأحدهما على صاحبه و قد خسر الله - تعالى - في كفارة  
اليمنين ثمن ثلاث كل واحد مئة واحدة على المخير، من غير  
مزية لأحدهما على الأخرى ولا ترجيح، و لا مانع من أن تنزل  
حادثة لا يوجد في أدلة الكتاب و السنة المقطوع بها و إجماع

١- ب من . ٢ الف تساوي

٣ الف : حكمتين عند العالم . ٤ الف - عنه .

٥- ب فهو . ٦ ج : تنزل .

٧- ج : + و . ٨ الف و ب : يوجد

أهل الحق فيها حكم ، فتكون العقل مسوية فيها بين أمرين<sup>٢</sup>  
لامزية لأحدهما على الآخر . فبحسب<sup>٣</sup> على جهة التحيير

وهذا كما أنه حائر متصور في مسائل الأخذ ، فهو - أيضاً -

حائر متصور فيما تمت<sup>٤</sup> من الأحكام بالأدلة القاطعة<sup>٥</sup> على تحوير

المثال الذي ذكرناه . و من أمثله أن يخالف أهل الحق في

حكم حادثة تنزل<sup>٦</sup> على وجهين . وعند التأمل والتحيز لا يوجد

في الأدلة ما يرجح<sup>٧</sup> أحد الوجهين على صاحبه<sup>٨</sup> ، فتكون العالم

محرراً بينهما في<sup>٩</sup> فيه وفيما يقتضي<sup>١٠</sup> به غيره .

وقيل<sup>١١</sup> : فكيف قولكم في لغامي إذا افتاد بعض علماءكم

بأن الإطلاق<sup>١٢</sup> الثلاث يقع<sup>١٣</sup> منه واحدة و افتاد عالم آخر بأنه

لا يقع<sup>١٤</sup> منه شيء ، أو<sup>١٥</sup> افتاد أحدهما بالعمل في المشهور عن رؤية

١ - الف : فيما . ٢ - الف و ج : مساوية .

٣ - الف : الأمرين . ٤ - الف : فيحان ج : فيجب

٥ - ب و ج : يشت . ٦ - ب : مادة ماطعة .

٧ - ب : يرل اع : يرل . ٨ - ب : - وعند التأمل والبحث .

٩ - ب : على صاحبه . ١٠ - الف و ب : قال

١١ - ب : قولك ١٢ - الف : إطلاق .

١٣ - الف و .

الْأَهْلَةُ وَأَقْتَاهُ الْآخَرُ بِالْمَدَدِ.

قَسَمًا. الْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ هَذَا الْمُسْتَقْنَى مُجَرَّأً بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ،  
لِأَنَّهُ لَا طَرِيقَ لَهُ إِلَى الْعِلْمِ بِالْحَقِّ مِثْلَهُمَا، وَأَنْسَ تَجَوُّزَهُ أَنْ يَكُونَ  
أَحَدُ الْمَذْهَبَيْنِ خَطَاءً وَالْآخَرُ صَوَابًا بِقِيَّةٍ صَحِيحَةٍ فَحَقُّ الْقَبُولِ مِنَ الْمُقْنَى،  
لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَّبَعٍ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ خَطَاءً مِنَ الْمُقْنَى وَصَوَابًا مِنَ  
الْمُسْتَقْنَى، لِأَنَّ الْمُقْنَى لَهُ طَرِيقٌ إِلَى آخِرِ الْعِلْمِ بِصِفَةِ الْفَعْلِ فِي حُسْنِ  
أَوْ قُبْحِ، وَالْمُسْتَقْنَى لَا يُمْكِنُ مِنْ ذَلِكَ، وَأَنْسَ تَحْوِيلَ الْمُسْتَقْنَى  
أَنْ يَكُونَ الْمُقْنَى مُخْطِئًا فِيمَا أَقْتَاهُ بِهِ لِذُحُولِ شُبْهَةٍ عِنْدَهُ بِأَكْثَرِ  
مِنْ تَحْوِيلِهِ أَنْ يُقْبِلَهُ بِالْخَطِ مُتَمَيِّدًا، وَإِنْ كَانَ تَحْوِيلُهُ  
لِذَلِكَ لَا يَتَّبَعُ مِنْ وَجْهِ قَوْلِهِ بِهِ فَكَذَلِكَ الْأَوَّلُ.

١ - الف : + غير .

٢ - الف : - إلى .

٣ - ب : شبهة .

٤ - ب : قد .

٥ - الف و ح : كذلك .

٦ - الف : لا .

٧ - الف : دخول ، ب : دخول .

٨ - ب : + و .

٩ - ج : - أن يقنيه ، تا : ينجا .

## باب الكلام في الحظر والإباحة

إِعْتَمَ أَنْ حَدَّ الْمُبَاحِ يَضُمُّ إِثَاتًا وَ نَقْبًا وَ تَعَلُّقًا بِالْفَرْ .  
 فَإِثَاتٌ ' هُوَ حُسْنُهُ وَ النَقْبُ هُوَ أَنْ لَا مَدْحَ فِيهِ وَلَا دَمَّ وَلَا  
 صَرَرَ . وَ تَعَلُّقٌ هُوَ أَنْ يُتَلَمَّ الْمَكْلَفُ أَوْ يُدَلَّ عَلَى ذَلِكَ مِنْ  
 حَالِهِ . وَ بِمَجْمُوعٍ مَذْكُورَاهُ يَفْصِلُ مِنْ وُجُوهِ الْأَعْمَالِ أَسَاقِيَةً ،  
 لِأَنَّهُ يَكُونُ حَسَنًا يَفْصِلُ مِنْ ' الْقَبِيحِ ، وَ مُنَا لَيْسَ بِحَسَنٍ وَلَا  
 قَبِيحٍ ، وَ يَكُونُ لَا صَرَرَ فِيهِ وَلَا مَدْحَ وَلَا دَمَّ يَفْصِلُ مِنْ اسْتِدْبِ  
 وَ الْوَاحِسِ ، وَ يَتَعَلَّقُ ' يَفْصِلُ مِنَ الْحَسَنِ الَّذِي يَقَعُ مِنَ اللَّهِ  
 - تَعَالَى - ' وَلَا صِفَةً لَهُ زَائِدَةً عَلَى حُسْنِهِ ، كِاسْتِيفَاءِ الْعُقَابِ ، لِأَنَّهُ  
 - تَعَالَى - لَا يَحْزُرُ أَنْ يَقَعُ وَلَا يُدَلَّ ، وَ مِنْ أَعْمَالِ الْمُهَانِمِ وَ مِنْ  
 جَرَى مَجْرَاهَا .

- |                |                     |
|----------------|---------------------|
| ١- ب : + و     | ٢- ا ب : ن .        |
| ٣- ر : و       | ٤- ر : حالة .       |
| ٥- ب و ج : و   | ٦- ب : لمجموع .     |
| ٧- ا ب : يكون  | ٨- الف : عن .       |
| ٩- ح : بالتدخل | ١٠- ب و ح : تعالى . |

وَأِنْ أَسْقَطَتْ فِي هَذَا الْحَدِّ عِنْدَ ذِكْرِ الْفِي الضَّرَرِ وَالْدَّمِ ،  
وَأَقْتَصَرَتْ عَلَى فِي الْمَدْحِ ، كَفَى . وَهُوَ يَنْفِي الْمَدْحَ يَسِينُ<sup>٢</sup> مِنْ  
النَّدْبِ وَالْوَأْبِ ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يَسِينُ<sup>٣</sup> مِنْهُمَا - أَيْضًا - يَنْفِي  
الضَّرَرَ وَالْدَّمِ . وَهُوَ وَابِتٌ أَنَّ يَنْفِي الضَّرَرَ عَنْهُ وَالْدَّمِ مِنْ  
الْقَيْحِ<sup>٤</sup> ، فَكَيْفَ فِي إِبَانَةِ مَعْنَاهُ كَوْنُهُ حَسَنًا .

وَوَجَدْتُ بَعْضَ مَنْ يَشَارُ<sup>٥</sup> إِلَيْهِ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ يَنْفِي<sup>٦</sup> الضَّرَرَ  
وَالْمَدْحَ وَالْدَّمِ فِي مَعْلِ الْمُنَاجِ<sup>٧</sup> وَالْأَفْعَلِ<sup>٨</sup> ، وَتَعْتَبِرُ ذَلِكَ  
فِي الْأَمْرَيْنِ .

وَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ ، لِأَنَّهُ قَصَى أَنْ اسْتِبْعَاءَ الْعُقَابِ فِي  
الْآخِرَةِ لِمَنْ لَمْ يَصِفْهُ الْمُنَاجِ<sup>٩</sup> وَإِنْ لَمْ يُطَاقَ عَلَيْهِ الْإِسْمُ ، وَيَقْتَضِي  
- أَيْضًا - أَنْ يَكُونَ اسْتِبْعَاءُ أَحَدٍ<sup>١٠</sup> بِبُذَيْنِ<sup>١١</sup> \* غَيْرِ مُنَاجٍ لِأَنَّ<sup>١٢</sup>  
الْعُقَابَ وَالذِّينَ مِنْ مَا يَسْتَحَقُّ الْمَدْحَ بَلَّا لَا يَسْتَوْفِيَا .

١ - ب : فان

٢ - الف : ان يتي ، بجاي وان بان

٣ - ب : في كَيْفَةٍ ، بجاي مَكَيْفَةٍ .

٤ - الف : منه

٥ - الف و ج : شَفَى .

٦ - ب : و ، بجاي في

٧ - ب : الدين

فإن قال من راعى ما ذكرناه في الفعل و أن لا يفعل ليس  
 في أن لا يستوفى العقب و الدين ممدح عنى كل حال ، و إنما  
 الممدح في إسقاط ذلك ، و قد لا يستوفى ولا يسقط ، فلا يمدح  
 قلنا . يجب إذا نقت الممدح هنا مطلقاً في أن لا يفعل  
 أن نعم أحوال ألا يفعل كلها ، كما عم هذا النعم أحوال  
 الفعل كلها ، و إذا كان في بعض الأحوال الممدح ناساً تطل  
 الحد ، و من أم يستوفى عقب أو دين إنظاراً و  
 إهمالاً و إن لم يسقط ذلك يستحق ممدح لا ممدحة ، و إن كان  
 ذلك دون الممدح عنى الإسقاط ، و لهذا ممدح - تعالى - بأنه حلیم  
 من حيث لا يعاجل بالعقاب و إن لم يسقطه  
 فإذا قيل - قد لا يعاجل بالعقاب ولا يستوفى الدين من

٢ الف - ليس

١ ب - ن

٣ الف يقول

٢ الف - في

٤ - الف - كلها

٥ - ب يعلم

٨ - الف لم

٧ ب فإذا

١٠ الف - و

٩ الف - يستوفى

١٢ الف و أو

١١ الف - يصار

١٤ الف - لا

١٣ - ب + ان

لَا يَسْتَحِقُّ الْمَدْحَ إِذَا لَمْ يَقْضِدْ بِذَلِكَ الْإِحْسَانَ وَ وَحَهُ النِّعْمَةُ بِهِ .  
 قُلًا: وَقَدْ تَسْقُطُ الْمَقَابِلُ وَ لَدَيْنَ - أَيْضًا - مَنْ لَا يَسْتَحِقُّ  
 الْمَدْحَ إِذَا لَمْ يَقْضِدْ الْإِحْسَانَ ، وَ يَكْمَى فِي انْتِقَاصِ الْحَدِّ أَوْ بَعْدُ  
 الْمَدْحَ حَاصِلًا فِي حَالٍ مِنْ أَحْوَالٍ<sup>١</sup> أَوْ لَا يُقْبَلُ  
 وَ أَمَّا حَدُّ الْمَحْظُورِ<sup>٢</sup> ، فَهُوَ الْقَيْحُ الَّذِي قَدْ أُعْلِمَ<sup>٣</sup> الْمَكْتَفِ  
 أَوْ ذُلٌّ عَنِ ذَلِكَ مِنْ حَالِهِ ، لِأَنَّهُ بِمَا دَكَّرْنَاهُ يَسُرُّ<sup>٤</sup> مَنْ كَانِ مَا  
 يُخَالِفُهُ

وَقَدْ اُخْتَلَفَ النَّاسُ فِيمَا يَصِحُّ الْإِشْتَاعُ بِهِ وَلَا ضَرَرُ عَلَى أَحَدٍ  
 فِيهِ فَمِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ<sup>٥</sup> ذَلِكَ عَنِ الْخَطَرِ<sup>٦</sup> ، وَ مِنْهُمْ مَنْ  
 ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ مُبَاحٌ<sup>٧</sup> ، وَ مِنْهُمْ مَنْ وَقَفَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ<sup>٨</sup>  
 وَ اُخْتَلَفَ مَنْ ذَهَبَ<sup>٩</sup> إِلَى الْخَطَرِ<sup>١٠</sup> فَمِنْهُمْ<sup>١١</sup> ذَهَبَ<sup>١٢</sup> إِلَى  
 أَنَّ مَا لَا يَقُومُ الْمَدَنُ إِلَّا بِهِ<sup>١٣</sup> وَلَا يَرَى الْعُنْشُ إِلَّا مَعَهُ عَنِ الْإِاحَةِ<sup>١٤</sup>

١ - الف. حد . ٢ - ب. يحد .

٣ - ب. الاحول . ٤ - الف. المحصور .

٥ - ب. علم . ٦ - ج. بين ، تشديد على العمل .

٧ - الف. وب. ان . ٨ - الف. انحصر .

٩ - ج. ذهب . ١٠ - الف. فمضهم .

١١ - الف. ذهب . ١٢ - ج. - لا .



وَمَا عَدَاهُ عَلَى الْحَظَرِ ، وَفِيهِمْ مَنْ سَوَّى شَنْ الْكَلِّ فِي الْحَظَرِ ،  
وَقَالَ آخَرُونَ بِأَوْفٍ ، وَخَوَّرُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَمْرَيْنِ ، يَعْنِي  
الْحَظَرُ وَالْإِبَاحَةُ

وَلَا يَخْلَافَ بَيْنَ هَذِهِ الْفَرْقَةِ وَبَيْنَ مَنْ قَطَعَ عَلَى الْحَظَرِ  
فِي وَجْهِ الْكَفِّ عَنِ الْإِقْدَامِ ، إِلَّا أَنَّهُمْ خْتَفَوْا فِي التَّعْلِيلِ .  
فَمَنْ قَالَ بِالْحَظَرِ كَفَّ لِأَنَّهُ اعْتَقَدَ أَنَّهُ مُقَدَّمٌ عَلَى قَبِيحٍ مُقْطُوعٍ  
عَلَيْهِ ، وَمَنْ يَقُولُ بِأَوْفٍ إِنَّمَا كَفَّ لِأَنَّهُ لَا يَأْمَنُ مِنْ كَوْنِهِ مُقَدِّمًا  
عَلَى مَحْظُورٍ قَبِيحٍ

وَالصَّحِيحُ قَوْلُ مَنْ ذَهَبَ بِمَا ذَكَرْنَا صِفَتَهُ مِنَ الْفِعْلِ إِلَى  
أَنَّهُ فِي الْعَقْلِ عَلَى الْإِبَاحَةِ .

وَالَّذِي يُدُلُّ عَلَى صِحَّتِهِ أَنَّ الْعَامَّ يَأْتِي مَا فِيهِ تَفَعُّلٌ حَالِصٌ مِنْ

١ - الف : محصور

٢ - الف : من

٣ - الف : على

٤ - الف : المبيح

٥ - الف : في العقل

٦ - الف : محصور

٧ - الف : في العقل

٨ - الف : في العقل

مَضْرُوعَةٌ عِلَاقِيَّةٌ أَوْ آخِيَّةٌ لَهُ صِفَةُ الْمُسَاحِ وَ أَنَّهُ <sup>١</sup> يَحْسُنُ الْإِقْدَامُ عَلَيْهِ  
كَالْعِلْمِ . وَأَنَّ فِيهِ ضَرَرٌ حَاصٌّ عَنْ كُلِّ مَنَفَعَةٍ قَبِيحٌ مَحْظُورٌ <sup>٢</sup> الْإِقْدَامُ  
عِنْدَهُ . وَالْعِلْمُ بِمَا ذَكَرْنَاهُ <sup>٣</sup> ضَرُورِيٌّ كَالْعِلْمِ بِقُبْحِ مَا لَهُ صِفَةُ الظُّلْمِ  
وَحُسْنِ مَا لَهُ صِفَةُ الْإِحْسَانِ وَالْإِنْعَامِ  
فَإِذَا قِيلَ كَيْفَ تَدْعُونَ عِلْمَ <sup>٤</sup> الضَّرُورَةِ فِيمَا يُحَالِفُ فِيهِ مَنْ  
ذَهَبَ إِلَى الْحُظْرِ <sup>٥</sup> ؟

قُلْنَا لَمْ يُحَالَفُوا فِي تَمَوْضِعٍ أَلَدَى ذَكَرْنَاهُ <sup>٦</sup> . وَ إِنَّمَا اعْتَقَدُوا  
أَنَّ فِي الْإِقْدَامِ عَنَى مَا ذَكَرْنَاهُ مَضْرُوعَةٌ . فَتَمَّ يَحْلُصُ لَهُمُ الْعِلْمُ بِالصِّدْقِ  
لَتَمَّ يَتَنَبَّهَ <sup>٧</sup> أَعْلَمُ بِالْإِبَاحَةِ . وَ كَدَرَتْ مَنْ تَوَقَّفَ لَمْ يَحْلُصْ لَهُ  
هَذَا تَعْلَمُ <sup>٨</sup> . لِأَنَّهُ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ لَا يَأْمَنُ الْمَضْرُوعَةَ فِي الْفِعْلِ .  
وَيَسْتَبِينَ مَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّهُ لَا يُدْ فِي كُلِّي نَوْعٍ مِنْ <sup>٩</sup> أَحْكَامِ  
الْأَفْعَالِ مِنْ أَصْلِ ضَرُورِيٍّ فِي الْفِعْلِ . أَلَا تَرَى أَنَّ مَا لَهُ صِفَةُ الظُّلْمِ  
لَا يُدْ مِنْ قُبْحِهِ فِي الْفِعْلِ . وَ مَا <sup>١٠</sup> لَهُ صِفَةُ الْإِبْصَابِ وَ شُكْرِ

١- الف : مَحْظُورٌ .

٢- الف : مَا لَهُ .

٣- الف : عِلْمٌ

٤- الف : ذَكَرْنَاهُ

٥- الف : لَحْظٌ

٦- الف : لَحْظٌ

٧- ج : مِنْ

٨- ج : تَتَنَبَّهَ .

٩- ب : - الْإِبْرَى ، تَابِعٌ

١٠- ب : أَحْكَامٌ .

١- ج : مَا .

التمية لا بُدَّ مِنْ وَجْهِهِ ، وَكَذَلِكَ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِي الْعَقْلِ  
أَصْلٌ<sup>١</sup> لِإِبَاحَةِ مَا لَهُ صِفَةٌ مَحْصُوصَةٌ مِنَ الْأَقْدَالِ ، وَلَا شَيْءَ يُكِنُّ  
ذِكْرَهُ فِي ذَلِكَ إِلَّا مَا أَشْرَأَ إِلَيْهِ مِنَ الْمَنْفَعَةِ الْحَالِصَةِ<sup>٢</sup>

وَلَمْ يَتَّقِ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا: دُلُّوا عَلَيَّ أَنَّهُ لَا مَضَرَّةَ فِيهِ ذَكَرْتُمْ  
مِنَ الْعَقْلِ ، فَفِيهِ الْخِلَافُ

فَإِذَا الْمَضَرَّةُ عَلَى صَرْفِهَا عَاطِلَةٌ وَآجِلَةٌ ، فَالْمَاجِدَةُ يُعْتَمَدُ  
فَقْدُهَا ، لِإِقْدَادِ طُرُقِ الْعِلْمِ بِهَا أَوْ الظَّنِّ لَهَا ، وَ لِتَعْلَمِ أَدِلَّةً وَ طُرُقًا ،  
وَالظَّنَّ - أَيْضًا -<sup>٣</sup> أُمَارَاتُ وَ طُرُقٌ ، فَإِذَا فَقْدُ كُلِّ وَجْهِ الْعِلْمِ  
وَالظَّنِّ ، قُطِعَ عَنِ انْتِفَاءِ الْمَضَرَّةِ الْمَاجِدَةِ ، وَ أَوَّلًا صَحَّةُ هَذِهِ  
النَّظَرِيَّةِ لَمْ يُعْتَمَدِ انْتِفَاءُ الْمَضَرَّةِ عَنْ تَصَرُّفِهَا وَ تَحَارُفَاتِهَا وَ كَثِيرٍ مِنْ  
أَفْعَالِنَا وَ تَحْوِيلِ الْمَضَرَّةِ فِي فِعْلٍ مِنْ غَيْرِ أُمَارَةٍ عَنْهُ يَنْتَقِ بِظَنِّ  
أَصْحَابِ السُّودَاءِ ، وَ مَا الْمَضَرَّةُ لِأَجَلَةٍ ، فَهِيَ الْعِقَابُ ، وَ إِنَّمَا يُعْتَمَدُ  
انْتِفَاءُ ذَلِكَ لِإِقْدَادِ السَّمْعِ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يَرُدَّ بِهِ لَوْ كَانَ ثَابِتًا ، لِأَنَّ اللَّهَ  
- تَعَالَى - لَا بُدَّ أَنْ يُعْلِمَنَا مَا عَلِمَ مِنَ الْمَصَارِيرِ الْآجِلَةِ الَّتِي هِيَ الْعِقَابُ

١ - ب : الأصل

١ - ج : أصلا

٢ - ب : اصل

٢ - ج : العال

٣ - ج : - لا

٣ - ب و ج : او

الذى يَقْتَضِيهِ قَبْحُ الْفَعْلِ ، وَ إِذَا قَعَدَ هَذَا لِإِعْلَامٍ<sup>١</sup> ، قَطَعْنَا عَنْ  
إِتْمَاءِ الْمَصْرِفَةِ الْإِجْلَةِ أَيْضًا .

فَإِنْ قِيلَ : أَنْتُمْ مِمَّنْ يَغْيِرُ فِي كَوْنِ الْفَعْلِ حَسَنًا أَوْ جَوْهًا<sup>٢</sup>  
الْقُبْحَ عَنْهُ<sup>٣</sup> ، فَيَنْ أَيْنَ لَكُمْ إِتْمَاءُ وَجْهِ الْقُبْحِ عَنْ تَقْصُرِكُمْ<sup>٤</sup> ؟  
قُلْنَا : وَجْهُ الْقُبْحِ مَعْلُومَةٌ ، وَبِذَا لَمْ يَكُنْ أَعْمَلُ كَدْنًا ، وَلَا  
ظُلْمًا ، وَلَا رَادَّةً يَقْبَحُ ، وَلَا تَكْلِيفًا لِمَا لَا يُطَوَّقُ ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ  
مِنْ وَجْهِ الْقُبْحِ ، وَ عَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَقْصُودَةٍ ، لِقَدْ إِعْلَامَ اللَّهِ - تَعَالَى -  
لَهُ بِذَلِكَ وَ دَلَالَتِهِ عَلَيْهِ ، عَلِمَ إِتْمَاءُ حَمِيصٍ وَجْهِ الْقُبْحِ .

عَنِ أَنَّ هَذَا أَضْرَبُ مِنْ الدُّشْكِيَّةِ قَدْ تَمُّ بِى لِإِحْسَابٍ وَ شُكْرِ  
الْإِنْعَامِ<sup>٥</sup> ، وَ إِذَا كَانَ لِنَاظِرٍ إِلَى الْإِنْعَامِ بِإِتْمَاءِ وَجْهِ الْقُبْحِ عَنْ<sup>٦</sup>  
ذَلِكَ فَهُوَ الطَّرِيقُ<sup>٧</sup> إِلَى غَيْرِهِ<sup>٨</sup> .

دَلِيلٌ آخَرُ : وَ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ قَدْ عِنَمَا  
حُسْنَ النِّفْسِ فِي الْهَوَاءِ ، وَلَا تُدْ \* لِحُسْنِ ذَلِكَ مِنْ عِلَّةٍ

٢- ج : وجود .

١- الف : العلم .

٤- الف : المنعم .

٣- ج : منه .

٦- ج : من .

٥- ج : و .

٨- ج : غير ذلك .

٧- الف : طريق .

٥- ب : يتغير .

وَلَا يَحْزُرُ أَنْ يَكُونَ عَيْنُهُ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ . لِأَنَّ ذَلِكَ يَقْصِي<sup>٢</sup> حُسْنَ  
كُلِّ شَيْءٍ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ . وَائْتِ<sup>٣</sup> هَذَا قَوْلًا لِأَحَدٍ فِي بَيْتٍ قِيلَ :  
يَحْسُنُ الْحَاجَةُ وَتَقَاءَ وَجْهُهُ الْقُبْحُ . فَذَلِكَ<sup>٤</sup> يَعُودُ إِلَى مَا قُدَّمَ  
وَلَا يَحْزُرُ أَنْ يَحْسُنَ ذَلِكَ لِدَفْعِ مَضَرَّةٍ مِنْ حَيْثُ كَانَ الْحَقُّ  
مِمَّا يَسْتَقِيرُ مَعَهُ لَمْ يَنْفَسْ . لِأَنَّ هَذِهِ الْمَضَرَّةَ لَا تَحْلُو<sup>٥</sup> مِنْ أَمْرَيْنِ  
أَحَدُهُمَا أَنْ يَصْبَحَ مُتِمَّرًا كَوْنِ الْحَقِّ مُتَاحًا مَعَ هَذِهِ الْمَضَرَّةِ .  
وَالْآخَرُ أَنْ يَكُونَ مُتِمَّرًا هَا لَا يَصْبَحُ<sup>٦</sup> مَعَ هَذِهِ الْمَضَرَّةِ فَإِنْ  
كَانَ الْأَوَّلُ<sup>٧</sup> ، فَمَا فَعَلَ لِدَفْعِ مَضَرَّةٍ<sup>٨</sup> قَدْ فَعَلَ لِدَفْعِ<sup>٩</sup> وَ كُلُّ  
فَعَلٍ حَسَنٍ لِأَحَدٍ هُمَا قَبْلَهُ يَحْسُنُ لِلْآخِرِ عَنَى أَنَّهُ قَدْ يَحْسُنُ  
الْتِمُّسُ فِي الْهَوَى ارْتَادَ عَنَى مَا<sup>١٠</sup> تَدْفَعُ بِهِ مَضَرَّةً وَ مَا دَفَعَ  
حُسْنِ ذَلِكَ لَا كَدَافِعِ<sup>١١</sup> حُسْنِ أَصْلِ التَّمَسُّسِ وَ إِنْ كَانَ الْأَمْرُ  
عَلَى الْوَجْهِ لِنَاقِي<sup>١٢</sup> ، فَقَدْ كَانَ يَحْتَاجُ أَنْ لَا تَتَمَسَّسَ إِلَّا عِنْدَ الْفَرُودِ .  
وَ مَعْلُومٌ جِلَافُهُ . عَنَى أَنْ مَنْ أَعْتَلَّ بِذَلِكَ أَفْسَدَ عَنَى فِيهِ الْإِعْتِلَالُ

٢- ح . ب . كل .

١ ح : حاجته .

٤- الب . كدث

٣- ح . ليس

٥- ب : صح

٥- ح . يحلو

٦- ب . + و

٧- الب : - داول .

١٠- ح : ادافع .

٩- الب . ما

يُشْحِ التَّصَرُّفَ فِي الْمِلْكِ، لِأَنَّهُ يَلْتَقِصُ<sup>١</sup> قَدْ تَصَرَّفَ فِي مِلْكٍ غَيْرِهِ  
 مِنَ الْهَوَاءِ وَآلَاتِ تَقْيِهِ يَغْيِرُ إِذْنِ الْمَالِكِ. وَبَعْدُ؛ فَإِذَا حَازَ التَّصَرُّفَ  
 فِي النَّفْسِ لِنَتَقَى الْحَيَوَةَ وَلَا نَتَلَفَ<sup>٢</sup> وَهِيَ مِلْكُ اللَّهِ - تَعَالَى - ؛  
 جَازَ أَنْ يُكَفَّ<sup>٣</sup> عَنِ النَّفْسِ<sup>٤</sup> لِنَتَقَى سُكُونَ الْهَوَاءِ وَسُكُونَ آلَاتِ  
 النَّفْسِ<sup>٥</sup> وَلَا يَتَلَفَ ذَلِكَ وَهُوَ مِلْكُ لَهُ - تَعَالَى - . فَمَا أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ  
 إِلَّا كَالْآخَرِ

طَرِيقَةُ أُخْرَى . وَمِمَّا اسْتَدِلَّ بِهِ<sup>٦</sup> عَلَى ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى -  
 خَلَقَ الْأَحْسَامَ مُخْتَصَّةً بِالطَّعَامِ<sup>٧</sup> وَ الْأَرَايِحَ . وَلَا تُدْرِكُ أَنْ  
 يَكُونَ لَهُ فِي ذَلِكَ غَرَضٌ ، لِأَنَّ الْعَمَلَ لَا يَقَعُ بِهِ تَقْبِيحُهُ ، وَلَا وَحْدَهُ  
 يُحْسَرُ<sup>٨</sup> ذَلِكَ لَهُ إِلَّا خَلَقَهَا لِتُجْمَعَ<sup>٩</sup> بِهَا الْعِبَادُ . وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَخْلُقَهَا  
 عَلَى وَجْهِ النِّفَعِ<sup>١٠</sup> إِلَّا مَعَ<sup>١١</sup> أَنَّهَا عَلَى الْإِبَاحَةِ ، وَاسْتَخْطَرُ<sup>١٢</sup> مَا قَصُرَ  
 لِهَذَا الْغَرَضِ ، وَقَدْ عَسَى أَنْ النِّفَعُ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ تَعَالَى ، فَلَا يُمَكِّنُ

١- ب : بالتقصير .

٢- الف و ح : يتلف .

٣- ج : يكون .

٤- ب و ج : النفس .

٥- ب : - وما .

٦- ب : بها .

٧- ج : بالطعام .

٨- ب : يحسر ، ح : يحس .

٩- الف - : النفع .

١٠- ج : من .

١١- ب : ما قصر .

القول بأنه حقيقته ليقع، ولا يجوز أن يكون حلقها لمضرة الغير،  
لأن الضرر إذا كان غير مستحق ولا نفع ولا دفع ضرر فيه فهو  
ظلم، و الظلم قبيح لا يقع منه تعالى، وإن كان مستحقا قال كلام  
فى أول ما خلق ولا عاصى هذا يستحق العقاب، ولا يجوز أن  
يكون ذلك<sup>١</sup> للنفع الذى يحرى محرى الموص<sup>٢</sup> لأن ذلك يقتضى  
تقدم التكليف<sup>٣</sup>، ولا يجوز أن يكون<sup>٤</sup> للنفع الذى هو دفع  
الضرر، لأنه - تعالى - قادر على دفع المضار من دونه، ولأن<sup>٥</sup>  
الكلام على أول ما يخلق، ولا يجوز أن يكون النفع فيه هو التكليف،  
لأنه قد يحسن ذلك بلا تكليف، وإن<sup>٦</sup> يتفق بالتكليف قد  
يتم من دون خلق الطعوم والأرايح<sup>٧</sup> فله يتق بعد ذلك إلا أنه<sup>٨</sup>  
محموق لانفع الخلق، ولا يكون كذلك إلا والله أن يستفوا

١- الف : ولا نفع ٢- ج : وهو .

٣- ج : الى . ٤- ب : والكلام .

٥- ب : عاصى ٦- ب : ذلك .

٧- ج : نفع . ٨- ج : امرى .

٩- الف : - لأن ذلك يقتضى تقدم التكليف .

١٠- الف : - يكون . ١١- ج : إن .

١٢- الف : - أنه .

١٠ لَآءٍ مِنْ أَعْدَ طَعَامَ لِيُؤْكَلَ مَتَى قِيلَ فِيهِ : إِنَّهُ قَدْ حَرَّمَ أَكْلَهُ  
كَانَ ذَلِكَ نَقْصًا .

و حَلَقَهُ ذَلِكَ لِإِتْنَاعِ الْخَلْقِ لَا يَقْتَضِي أَنَّهُ تَعَالَى أَرَادَ مِنْهُمْ  
الِإِتْنَاعَ ٢ . فَيَكُونُ مُرِيدًا لِلْمُبَاحَاتِ ٣ . نَلْ تَمَقَّى أَنَّهُ - تَعَالَى -  
أَرَادَ وَحْدَانَهُ يَوْجِ الْإِتْنَاعِ ٤ . فَلِلْإِرَادَةِ مُمْتَلِئَةً بِمَا حَلَقَهُ مِنَ الْأَحْسَامِ  
و الْأَعْرَاصِ ٥ . دُونَ فِعْلِ الْعَبْدِ ، لِأَنَّهُ ٦ يَحْوِزُ أَنْ يَخْذُقَهُ لِهَذَا الْوَجْهِ ،  
و يُخْرِجُ الْعَبْدَ مِنْ أَنْ يَسْمَعَ بِسُوءِ ٧ أَحْضَارِهِ ٨ . وَلَا يُخْرِجُ هُوَ  
- تَعَالَى - مِنْ أَنْ يَكُونَ حَقٌّ لِهَذَا أَمْرٍ ٩ .

و يُمَكِّنُ أَنْ يُعْتَرِضَ ١٠ هَيْدِ ١١ طَرِيقَهُ بِأَنْ يَقُولَ : إِنَّهُ ١٢ حَقٌّ  
هَيْدِ الطَّعْمِ ١٣ وَ مَا أَشْتَهَاهَا لِلنَّفْعِ ١٤ أَدَى هُوَ وَ حَوْبُ تَحَبُّبِ الْإِتْنَاعِ  
بِهَا عَاجِلًا ١٥ . لِنَسْتَحَقَّ ١٦ الثَّوَابَ بِذَلِكَ ١٧ . وَ الْمَنَافِعُ ١٨ الْأَحْلَةُ الدَّائِمَةُ .  
فَإِذَا قِيلَ : هَذَا تَكْلِيفٌ ١٩ . وَ قَدْ يُحْسِنُ خَلْقُ هَيْدِ الْمَعَالِي ٢٠

١ - الف و ب : نقصا .

٢ - الف : بينهم .

٣ - الف : + والارادة .

٤ - ب : .

٥ - ب : لا .

٦ - ج : بسوء .

٧ - الف : بمرس .

٨ - ب : من : يعاى هيد .

٩ - ب : ان .

١٠ - ب و ج : يستحق .

١١ - ج : .



في الأحكام من غير تكليف.

قلنا . لا نسلم لكم أن خلق ذلك يخص من دور تكليف مكلف بالعرض . بهيأب تحسب ذلك إيماء مع العطية الدائمة . فمن ادعى حسنه من دور تكليف . فمقتبه الدلالة . وليس يجدها .  
و إذا قيل . إن المنفعة التي أشرته إليها آجلة غير عاجلة .  
وهي منفعة على سبيل المحار .

قلنا . هذا غلط فاحش . لأن المنفعة الدائمة العطية وإن تأخرت فهي أعظم وأفع من العاجلة المنقطعة . ومن هذا الذي يخترى على أن يقول . إن الطاعات والمعادات لشاقة أنت يماض كما على الحقيقة .  
١٠

و متى قيل : لو كان الأمر على ما ذكرته و قدرته . أوجب أن يدل . تعالى . على خطر ذلك . و إذا فقدت دلالة الخطر . ظل هذا الوجه .

و ذلك أن أهم أن يقولوا . في العقل خطر ذلك . لأنه محذور

- |                      |                        |
|----------------------|------------------------|
| ١- ب : - يحسن .      | ٢- ب : الكلف ما يمرض . |
| ٣- ب : لم . ج : أن . | ٤- ج : تجدها .         |
| ٥- ب : موحلة .       | ٦- ب : - إن لهم .      |

أَنْ يَتَصَرَّفَ أَحَدٌ فِي غَيْرِ مِلْكِهِ بِإِذْنِ الْمَالِكِ . وَ مَا <sup>١</sup> لَا يَزَالُ يَقُولُونَ . إِنَّهُ لَوْ خُلِقَ الْأَلْوَانُ <sup>٢</sup> وَ الطُّعُومُ وَ الْأَرَايِحُ لِيُسْتَدَلَّ بِهَا عَلَى حَدُوثِ الْحَصَمِ وَ التَّوَصُّلِ إِلَى مَعْرِفَتِهِ - تَعَالَى - لَكَانَ خَلْقُ الْأَلْوَانِ يُغْنِي عَنْ ذَلِكَ وَلَا يَحُوحُ إِلَى سِوَاهُ ، بَاطِلٌ <sup>٣</sup> ، لِأَنَّ الْأَدِلَّةَ قَدْ تَتَرَادَفُ وَتَسْأَلُ . وَ إِنْ أُعْصِيَ نَعَضُهَا عَنْ بَعْضٍ ، وَلَا يَكُونُ صَبُّ الدَّلِيلِ <sup>٤</sup> الدَّيْ غَثَ ، لِأَنَّ الْأَوَّلَ أُعْصِيَ عَنْهُ .

وَمَنْ قِيلَ لَا يُعْكَرُ أَنْ يَعْلَمَ <sup>٥</sup> الْأَرَايِحُ وَ الطُّعُومُ فِي الْأَحْسَامِ فَيُسْتَدَلَّ بِهَا عَلَى حَاقِقِهَا - تَعَالَى - إِلَّا بِأَنْ يُدْرِكَهَا \* وَ يَنْتَبِعُ <sup>٦</sup> [١٥٠] بِهَا ، وَ هَذَا يَرُدُّ الْأَمْرَ <sup>٧</sup> إِلَى <sup>٨</sup> أَنَّهَا حَقِيقَتُ الِالْتِفَاعِ وَ ذَلِكَ أَنَّهُ غَيْرُ مُتَّبَعٍ <sup>٩</sup> أَنْ يُدْرِكَهَا فَلَا يَنْتَفِعُ بِهَا ، إِمَّا لِحُلُولِهَا <sup>١٠</sup> مِنْ شَهْوَةٍ <sup>١١</sup> لَهَا وَ نَدْرَعْنَهَا <sup>١٢</sup> ، أَوْ لِارْتِفَاعِ الشَّهْوَةِ

١- ب و ج برالون .

٢- ج . . .

٣- ب : و .

٤- ج : الاكوان .

٥- ج : عسى .

٦- الف : و .

٧- ب : يعلم .

٨- لصب لدليل .

٩- الف : الامر

١٠- ج : يجمع

١١- ب : و . عسى .

١٢- الف : الاول .

١٣- ب : بخلقتا ج : ضلونا . ١٤ ج : شهو . ١٥ ب : تمارعها .

و وجود التفار .

- طريقة أخرى وَ قَدْ اسْتَدَلَّ - أَيْضًا - عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ  
يُمْكِنُ الْإِشْتِعَاعُ بِهِ مِنْ وَجْهَيْنِ فَخَلَقَهُ - تَعَالَى - لِيُسْتَفْعَ بِهِ مِنْ أَحَدِ  
الْوَجْهَيْنِ يَقْتَضِي كَوْنَهُ عَشْتًا مِنْ حَيْثُ خَلَقَهُ عَلَى الْوَجْهِ الْآخِرِ . وَحَرَى  
خَلَقَهُ لَهُ عَلَى الْوَجْهَيْنِ وَ هُوَ لَا يُرِيدُ أَنْ يُسْتَفْعَ بِهِ مِنْهُمَا مُتَجَرِّيًا \*  
خَلَقَهُ لِشَيْئَيْنِ يَصْحَحُ الْإِشْتِعَاعُ بِهِمَا وَ عَرْضُهُ الْإِشْتِعَاعُ <sup>١</sup> . أَحَدُهُمَا فِي  
أَنْ خَلَقَهُ لِلْآخِرِ عَشْتًا . وَ لَسْتَ تَعْرِى ذَلِكَ مِنْ حَرَى مَا لَمْ يَخْلُقْهُ .  
مِمَّا كَانَ يَصْحَحُ أَنْ يَخْلُقَهُ فَسْتَفْعَ <sup>٢</sup> بِهِ . لِأَنَّ مَا لَمْ يَخْلُقْ مُقْدُومٌ .  
وَالْعَشْتُ مِنْ صِفَاتِ الْمَوْجُودِ وَ لَسْتَ أَتَقْدِيمُ تَعَالَى - مِمَّنْ يَصِلُ  
بِفِعْلٍ إِلَى آخَرٍ . أَوْ بِوَجْهِ إِلَى وَجْهِ . كَأَحَدِهَا الَّذِي يَصْحَحُ أَنْ  
يَفْعَلَ فَعْلَيْنِ . وَ لَقَرُصٌ فِي أَحَدِهِمَا . لِأَنَّهُ خَلَّ وَ عَرَّ - يَتَعَالَى عَنْ <sup>٣</sup>  
ذَلِكَ . وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ كَوْنَ الْجِسْمِ دَاطِعًا وَ دَارِئًا وَ دَا لَوَائِ فِي  
كَوْنِهِ دَلَالَةٌ عَلَى إِبْتِاطِ الصَّاحِبِ يَتَجَرَّى مِنْ حَرَى أَفْعَالٍ مُتَغَايِرَةٍ <sup>٤</sup> .

١ - ج : الاماع

١ ج . هو

٢ - ب : يفعل الفعل .

٢ - ب : يستفجع .

٣ - ب : احدهما انه

٥ - ب : بوجه .

٤ - ج : متغايرة .

٧ ج : من

فَلَا يَحُورُ مِنْهُ - تَعَالَى - أَنْ يَخْفَظَهُ كَذَلِكَ إِلَّا وَهُوَ يُرِيدُ الْإِنْتِفَاعَ  
بِالْكُلِّ عَلَى سَائِرِ التَّوَجُّهِ .

وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ يُمَكِّنُ - أَيْضًا - اعْتَرُضَهَا بِالْمَقْصِدِ الْمُنْتَقَدِمِ ٢ :  
فَيَقَالُ لَهُمْ خَلَقَ الطُّغُومَ وَالْأَرَايِحَ يُمَكِّنُ الْإِسْتِدْلَالَ بِهَا عَلَى  
الصَّانِعِ - تَعَالَى - كَمَا ذَكَرْتُمْ ، وَقَدْ أَرَادَ - تَعَالَى - دَعَا مِنَ الْمُكَلَّفِينَ  
وَيُمْكِنُ - أَيْضًا - أَنْ يَسْتَفْعَلَ بِهَا عَنِ وَجْهِ لِإِدْرَاكِهَا وَالْإِلْتِذَاذَ  
بِهَا ، وَتَعَالَى وَجْهِ آخَرَ ، وَهُوَ وَجُوبُ تَحَسُّبِ هَذَا الْإِنْتِفَاعِ ،  
لِاسْتَحْقَاقِ ذَلِكَ الثَّوْبِ الْمَطْبُوعِ ، وَإِرَادَةُ هَذَيْنِ الْوَحْهَيْنِ مُتَقَدِّرَةٌ ٣ ،  
لِمَا فِيهِمَا فَمَنْ تَوَلَّى لَا أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُرِيدًا لِأَحَدِهِمَا ،  
فَمِنْ أَيْنَ قُنْتُمْ ٤ أَنَّهُ أَرَادَ وَجْهَ الْإِنْتِفَاعِ وَالْإِلْتِذَاذَ دُونَ أَنْ يَكُونَ  
أَرَادَ أَنْ يَتَحَسَّبَ ٥ لِاسْتَحْقَاقِ الثَّوْبِ ٦ ؟

وَمَا قُنْتُمْ ٧ لَوْ أَرَادَ التَّحَسُّبَ ، لَدَلَّ عَلَيْهِ .

أَمْ كُنْ أَنْ يُقَالَ لَكُمْ ٨ ، قَدْ دَلَّ عَلَيْهِ بِمَا فِي الْقَلْبِ مِنْ حُطَرِ

ب : لا لكل ، ج : في الكل ٢ - ج : متقدم .

٣ - الف : - و ٤ - ج : متعلق .

٥ - ب و ج : التجب ، بجای آن یجب .

٦ - ج : لأجل استحقاق ٧ - ب : فان قلوا ، ج : - قلتم .

٨ - ب : لهم

التَّصَرُّفِ فِي الْمَلِكِ إِلَّا بِإِذْنِ الْمَالِكِ

عَلَى أَنَّ ذَلِكَ يَتَعَكَّسُ عَنْكَ ، فَقَالَ لَكَ . وَ لَوْ أَرَادَ إِبَاحَهُ  
الْإِنْتِفَاعَ ، لَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ .

و قَدْ اسْتَدَلَّ مَنْ قَالَ بِالْخَطَرِ عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِهِ بِأَنَّ الْمُحَلُوقَاتِ  
كُلَّهَا مِلْكُ اللَّهِ . تَعَالَى - وَلَا يَجُوزُ فِي الْقَوْلِ أَنَّ يُتَصَرَّفَ فِي مِلْكِ  
الْمَالِكِ إِلَّا بِإِذْنِهِ وَ إِحْبَاهِهِ ، فَإِذَا فَقَدْنَا الْإِذْنَ وَ الْإِبَاحَةَ ، قَطَعْنَا عَلَى  
الْخَطَرِ . وَ هَذِهِ الطَّرِيقَةُ عَنْهَا يَقُولُونَ . وَ بِهَا يَصُولُونَ

وَ لَسَا عَنْهَا حَوَائِجَ . أَخَذَهُمَا أَنَّ الدَّلِيلَ الْعَقْلِيُّ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ  
أَقْوَى فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْإِذْنِ وَ الْإِبَاحَةِ مِنَ السَّمْعِ . فَإِذَا حُسِنَ التَّصَرُّفُ  
بِالْإِذْنِ السَّمْعِيِّ ، فَهُوَ بَأَنَّ يَحْسُنَ بِالدَّلِيلِ الْعَقْلِيِّ أَوْ لَيْ . يَوْصَحُ مَا  
ذَكَرْنَاهُ أَنَّ أَحَدًا نَوَّضَعَ الْمَاءَ عَلَى الطَّرِيقِ عَلَى وَجْهِ مُخْصَصٍ  
قَدْ جَرَتْ الْعَادَةُ بِأَنَّهُ لِلْإِبَاحَةِ . لَكَ أَنَّ ذَلِكَ أَقْوَى فِي الْإِبَاحَةِ مِنَ  
الْإِذْنِ بِالْقَوْلِ . وَ كَذَلِكَ لَوْ أَحْصَرَ الطَّعَامَ وَ أَقْعَدَ الصَّيْفَ عَلَى

٢ - الف : الحصر .

١ - ب : - و

٤ - ب : احديهما .

٣ - ج : يقولون

٦ - الف : ذكرنا

٥ - ب : ذكرنا

٧ - ج : فقد

المائدة ، لَكَانَ ذَلِكَ أَقْوَى مِنْ إِدْنِهِ بِالْقَوْلِ . وَ لَوْ أَشَارَ إِلَى تَنَاوُلِ  
الشَّيْءِ ، لَكَانَ كَذَلِكَ بِالْقَوْلِ .

وَمِمَّا يُمَكِّنُ أَنْ يُذَكَّرَ هِيَهَا أَنَّ مَا يَمْلِكُهُ أَحَدٌ لَا بُدَّ مِنْ  
كَوْنِهِ رِزْقًا لَهُ وَ نَعْمًا ، وَ لَوْ مَلَكَ مَا لَيْسَ بِهِ حَالُهُ ، لَحَسُنَ  
مِنْ غَيْرِنَا<sup>٢</sup> تَنَاوُلُهُ مِنْ دُونِ<sup>٣</sup> إِدْنِهِ ، وَ مَا يَمْلِكُهُ - تَعَالَى - هِيَه  
حَالُهُ ، فَمِنْ أَيْنَ أَنَّ التَّصَرُّفَ فِيهِ لَا يَحُورُ إِلَّا بِإِذْنِهِ !<sup>٤</sup>

وَمَعْدُ ، فَإِنَّ مَعْنَى قَوْلِنَا فِيمَا خَصَّ اللَّهُ . تَعَالَى : « إِنَّهُ يَمْلِكُهُ » أَنَّهُ  
يَقْدِرُ عَلَى التَّصَرُّفِ فِيهِ بِالْإِصْبَاءِ وَ غَيْرِهِ ، وَلَمْ يَسْنِ هَذَا هُوَ الْمُرَادُ فِيمَا  
بَلَّ الْمُرَادُ أَنَّهُ يَتَصَرَّفُ فِيهِ بِوُجُوهِ الْمَنَافِعِ ، وَ لِدُنْكَ<sup>٥</sup> قِيلَ فِيمَا  
فَاتِ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ كَالْعَمِيَّةِ وَ غَيْرِهَا ، إِنَّهُ لَيْسَ بِمَلِكٍ ، وَ قَدْ عَلِمْنَا  
أَنَّ هِيَ تَصَرَّفُ فِي مَبْعِ الْغَيْرِ تَقْوِيَةً لِنَفْسِهِ ، فَيَجِبُ كَوْنُهُ ظِلْمًا إِلَّا  
أَنْ يُعْلَمَ بِإِذْنِهِ أَنَّ هُنَاكَ نَعْمًا هُوَ أَجْدَى عَلَيْنَا ، وَلَا يَتَأْتِي<sup>٦</sup> ذَلِكَ  
فِيمَا يَمْلِكُهُ تَعَالَى .

١- ج : مكننا .

٢- ج : غير .

٣- ب : - : فيه .

٤- ج : كذلك .

٥- ج : تنامي .

١- ج : مكننا .

٢- الب : غير .

٣- ب : تصرف .

٤- الب : انه .

قَالَ قِيلَ : قَدْ يَحْسُنُ 'مِنَّا مَنَعُ' 'الْهَيْبَةِ مِنَ النَّفْعِ' لِأَنَّ لَمْ تَكُنْ  
مَالِكَةً ، وَ يَقْمَحُ ذَلِكَ فِي الْمَلِكِ ، وَ لَيْسَتْ الْعِلَّةُ إِلَّا الْمَلِكُ ، وَ فَقَدْ  
الْإِذْنِ .

قَدْ نَا : النَّفْعُ إِذَا حَصَلَ لَهُ مَعَ الْهَيْبَةِ اخْتِصَاصٌ يَجْرَى 'مَجْرَى'  
حِبَازَةِ الْمَلِكِ لَمْ يَكُنْ لَنَا مَنَعُهَا مِنْهُ ، لِأَنَّهُ مِنْ الْإِصْرَارِ بِهَا .

فَأَمَّا الْجَوَابُ الثَّانِي ، فَإِنَّ الْعِلَّةَ فِي قُبْحِ التَّصَرُّفِ فِي مَلِكٍ غَيْرِهَا  
لَيْسَتْ مَا ذَكَرُوهُ ، بَلْ هِيَ أَنَّهُ تَصَرَّفَ فِيهَا يَضُرُّهُ مِنْ مِلْكِهِ بِغَيْرِ  
إِذْنِهِ ، وَ هَذَا غَيْرُ مَوْحُودٍ فِي مِلْكِهِ تَعَالَى .

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْعِلَّةَ مَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّهُ قَدْ يَحْسُنُ مِنْ أَحَدِنَا  
أَنْ يَسْتَطِلَّ بِظِلِّ حَائِطٍ غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، وَ أَنْ يَنْظُرَ فِي مِرْآئِيهِ  
الْمَنْصُوبَةِ بِغَيْرِ أَمْرِهِ ، وَ كُلُّ ذَلِكَ تَصَرُّفٌ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ بِلا إِذْنِهِ ،  
وَ إِنَّمَا حَسُنَ مِنْ حَيْثُ انْتِفَاءُ الضَّرَرِ عَنْهُ ، وَ يَوْصَحُ مَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّ  
مَنْ أَبَاحَ طَعَامَهُ لِعَمِيرِهِ فَالْمُتَنَاوُلُ بِهِ مَلِكٌ لِصَاحِبِهِ ، وَ الْإِذْنُ لَمْ يُؤْتِرْ

- |   |                                  |
|---|----------------------------------|
| ١ - ب : تَحْسُنُ                                  | ٢ - الف و ب : مَنَافِعُ .        |
| ٣ - ب و ج : مَا .                                 | ٤ - الف و ب : يَكُنْ مَالِكَةً . |
| ٥ - ب : بِالْمَلِكِ .                             | ٦ - الف : تَجْرَى .              |
| ٧ - الف : غَيْرُهُ .                              | ٨ - الف : - عَنْهُ .             |
| ٩ - الف : فَالْمُتَنَاوُلُ ، ب : بِالْمُتَنَاوِلِ |                                  |

في انتقاله عنه . و إنما حسن التصرف لزوال الضرر ، ألا ترى  
أن المتأذون له لو علم أن الضرر مع الإذن ثابت لم يجعل له  
التناول ؟

و اعلم أن الأملك<sup>٢</sup> لها أصل في العقل ، ولست بموقوفة  
على السمع ، لأن من حاز شيئاً وثبتت يده عنه فقد ملكه .  
و لم تحز لغيره أن يتصرف فيه إلا بإذنه . و قد يحسن مع هذا<sup>١</sup>  
الاختصاص و ثوب اليد التصرف من غير إذن ، و ذلك مثل أن  
يتوجه للمتصرف على صاحب اليد حق مخصوص ، مثل أن يفصه  
درهماً و في ملكه ما يسد مسدده من كثر وجه ، فإن له أن يتناول  
بغير إذنه من ملكه ذلك المثل . و يجري المثل في هذا الباب مجرى  
العين في حوازي التأويل<sup>٣</sup> . ألا ترى أنه يترمه دفع المثل عند تعدد  
العين<sup>٤</sup> ، وكذلك يجعل له تناول المثل من حيث صار حقاً من حقوقه .  
فإن قيل ما كنفية الاستحقاق العقلي ؟

١ - ب : لضرره ، ما يبعاباك شدة . ٢ - ج : بدل

٣ - اب : . م يؤثر ، ما يبعاباك .

٤ - هذا هو الصحيح ، لكن في النسخ كلها « جاز » بالجيم .

٥ - ج : ثبت . ٦ - اب : . ان نوحه

٧ - الف . و ، يحاي في ٨ - ج : تناول



قُلْنَا : هُوَ عَلَى صَرْتَيْنِ ، أَحَدُهُمَا <sup>١</sup> اسْتِحْقَاقُ عَنِ ، وَ الْآخَرُ  
 اسْتِحْقَاقُ بَدَلٍ فَأَمَّا اسْتِحْقَاقُ الْعَنِ ، فَكَالْعَصَبِ لِلشَّيْءِ الْمَعْتَرِ . وَ أَمَّا  
 اسْتِحْقَاقُ الْبَدَلِ ، فَمِثَالُهُ أَنْ يَهْوَتْ رَدُّ الْمَعْصُوبِ بِعَيْنِهِ ، فَيَذَرُ بَدْلَهُ .  
 فَإِنْ كَانَ لَهُ بَدَلٌ <sup>٢</sup> يَسُدُّ <sup>٣</sup> مَسَدَهُ فِي الْأَعْرَاصِ الْمَقْصُودَةِ ، تَمَلَّقَ  
 وَجُوبَ الرَّدِّ بِالْبَدَلِ ، وَ حَرَى <sup>٤</sup> مَجْرَى الْعَنِ . فَإِنْ لَمْ <sup>٥</sup> يَوْجَدْ  
 لَهُ بَدَلٌ هَذِهِ صِفَتُهُ <sup>٦</sup> ، فَلَا بُدَّ مِنْ مُرَاصَاةٍ وَ مُصَالَحَةٍ وَ مَا يَجْرَى  
 مَجْرَاهُمَا .

وَ اعْلَمْ أَنَّ وَجْهَ الاسْتِحْقَاقِ <sup>٧</sup> الْعَقْلِيَّةِ لَا تَخْرُجُ <sup>٨</sup> عَنِ طَرِيقَةِ  
 الْجَمَلَةِ عَنِ <sup>٩</sup> وَجْهَيْنِ . أَحَدُهُمَا الْإِتْلَافُ <sup>١٠</sup> وَ الْإِفْتِاتُ ، وَ الْآخَرُ  
 الْمَقُودُ وَ الْمُعَاوَضَاتُ <sup>١١</sup> وَ يَدْخُلُ فِي الْمَقُودِ الْوَدِيعَةُ ، كَمَا يَدْخُلُ  
 فِي الْإِتْلَافِ ضُرُوبُ التَّقْدِي ، وَ فِي الْإِفْتِاتِ الْعَصَبُ <sup>١٢</sup> الَّذِي يَنْتَقِي

- |                         |                      |
|-------------------------|----------------------|
| ١ - ب : أحدهما          | ٢ - الف : من         |
| ٣ - الف : سد            | ٤ - ح : مجرى         |
| ٥ - ب : كان             | ٦ - م : لم           |
| ٧ - الف : صفة           | ٨ - الف : جرى        |
| ٩ - ح + و : .           | ١٠ - ج : يخرج        |
| ١١ - الف : على .        | ١٢ - الف : و .       |
| ١٣ - الفوج : المعاوضة . | ١٤ - الف : - العصب . |

مَعَهُ الْعَيْنُ وَ يَفْتَاتُ عَلَى مَا لَيْكُهَا يَسْأُولُهَا وَ مِنْهُ مِمَّا وَ قَدْ يُسْتَحَقُّ  
عَلَى مَا تَقْدَمُ الْعَيْنُ مَرَّةً ١ وَالنَّدْلُ أُخْرَى .

فَأَمَّا الْمَوَارِيثُ وَ الْفَنَائِمُ ؛ فَلَا شُكَّ فِي أَنَّهَا أَسْبَابُ شَرْعَةٍ  
خَارِجَةٌ عَنِ الْعَقْلِ . وَ كَذَلِكَ النِّقَاتُ وَ الْهَبَاتُ الْعَقْلِيَّةُ ٢ وَ إِنْ كَانَتْ  
شُرُوطُهَا شَرْعِيَّةً .

وَ الْإِسْتِحْقَاقُ فِي الْعَقْلِ ٣ لَهُ ٤ وَحُجَّتَانِ : أَحَدُهُمَا فِي الْعَيْنِ ،  
وَ الْآخَرُ فِي الذِّمَّةِ .

وَ الثَّابِتُ فِي الْأَعْيَانِ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنْ يُثْبِتَ  
مُعَيَّنًا كَالْمَنْصُوبِ ٥ وَ الْأَعْيَانُ بَاقِيَةٌ ٦ وَ الْآخَرُ بِالْصِفَةِ ٧ وَ هُوَ وَجُودُ  
الْعَيْشِ الَّذِي تَقْدَمُ ٨ ذِكْرُهُ .

وَ أَمَّا مَا يَثْبُتُ فِي الذِّمَّةِ ؛ فَهُوَ وَحُجُوبُ الْحَقِّ مَعَ انْتِفَاءِ تَعَلُّقِهِ  
بِالْعَيْنِ ، لِأَنَّ مَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ إِذَا كَانَ وَاحِدًا لِلْمَالِ فِي غَيْرِ بَلَدِهِ يَتَقَدَّمُ  
أَنَّ الْحَقَّ ثَابِتٌ عَلَيْهِ . وَ كَذَلِكَ الْمُفْلِسُ الَّذِي يَرْحَى ٩ أَنْ يَجِدَ الْمَالَ ،

٢ - الف : - مرة .

١ - ج : يعات

٤ - ج : - وكذلك ، تابعها .

٣ - ب : عقلية .

٦ - ج : كالمصوب .

٥ - ب : له .

٨ - الف : غير مقروء .

٧ - الف : تقدم .

فَالْإِسْتِحْقَاقُ ثَابِتٌ هَهُنَا<sup>١</sup> وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي غَيْرِ مَخْصُوصَةٍ.

بَابُ فِي النَّافِي وَالْمُسْتَصْحَبِ لِلْحَالِ هَلْ عَلَيْهِمَا دَلِيلٌ أَمْ لَا

إِذْ لَمْ أَنْ قَوْمًا عَقَلُوا فَذَهَبُوا إِلَى أَنَّ النَّافِي لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ ، كَمَا أَنَّهُ لَا نِسْبَةَ عَلَى الْمَكْبَرِ ، وَلَا دَلِيلَ عَلَى مَنْ نَفَى سُوءَ<sup>٢</sup> مُدْعَى<sup>٣</sup> السُّوءِ ، وَكَمَا لَا دَلِيلَ عَلَى مَنْ نَفَى كَوْنَهُ عَامًّا بِشَيْءٍ<sup>٤</sup> ، وَفِيهِمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ « فِي الْأَحْكَامِ الْعَقْلِيَّةِ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ »<sup>٥</sup> ، وَلَيْسَ ذَلِكَ عَلَى نَافِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ

وَالصَّحِيحُ أَنَّ عَلَى كُلِّ نَافٍ لِحُكْمٍ<sup>٦</sup> عَقَائِرٍ أَوْ شَرْعِيٍّ<sup>٧</sup> الدَّلِيلَ .

وَالَّذِي يُدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ النَّافِي مُخَيَّرٌ عَنْ اعْتِقَادِهِ وَنَهْيِهِ<sup>٨</sup> بِإِتِّعَازٍ<sup>٩</sup> الْحُكْمِ ، فَلَا بُدَّ إِذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ<sup>١٠</sup> صَرُورِيًّا مِنْ أَنْ يُبَيِّنَ<sup>١١</sup>

١ - ج : هنا ، الف : غير مقروء .

٢ - ب : سو .

٣ - ح : مدعى .

٤ - الف : دليل .

٥ - ب : على .

٦ - الف : نافي .

٧ - ج : حكم .

٨ - ب و ج : من انتفاء .

٩ - ب : ذلك .

١٠ - الف : يتبين .

وحيه و طريقه ، و من أي وجه وحب اعتقاده ؟ و جرى النقي  
 في المذهب و الاعتقاد مجرى الإثبات في وحب إقامة الدليل على  
 كل واحد منهما و إنما لزم في ' الإثبات ' الدليل لأنه مذهب  
 و اعتقاد يجب بيان وحيه ، لا لأنه إثبات ، فالنقي مشارك له في  
 هذا الحكم .

وعلّم أن الطرق التي تثبت منها العلوم - سواء كانت ضرورية  
 أو استدلالية - تدخل فيها طريقة النقي ، كالإدراك لما كان طريقاً  
 يعلم الضروري صار بعينه طريقاً للنقي الدرك ، وكذلك الأخبار  
 لما كانت طريقاً إلى العلم بالبلدان ، و ما أشبهها ، صار نقيها  
 طريقاً إلى هي نادرة زائدة وحادثة زائدة على ما عرفناه ، و لهذا  
 انتهى الصفات غير الدواب بانتفاء أحكامها ، و تنفي الشبهة عن  
 مدعيها لانتهاء العلم المعجز ، و ينفي وحب صوم شهر زائد

١ - ب - الأنثى ، تابعها ٢ - ب : إثبات .

٣ - ب - وحيه . ٤ - الف : - التي

٥ - الف : يشيب . ٦ - ب - لنقي ، تابعها .

٧ - ج : بلدان ٨ - ب : مبيها

٩ - ب : ينفي .

١٠ هذا هو الظاهر من الأصل ، لكن المركز الأول من نكلمه في نسخة الالف ، لا تنقطع ،  
 والرسوم مكانها في نسخة ب ، تنفي ، و في ج نقي . ١١ - ب : بالمعبر

عَنِ شَهْرِ الصَّيَامِ ، وَ صَلَوةِ زَائِدِهِ عَلَى الْخَمْسِ ، لِاتِّفَاقِ دَلَالَةِ  
التَّعَمُّدِ بِذَلِكَ .

وَأَمَّا ذَلِكَ بِمَا أَشْكِلُ مِنْ حَيْثُ عَوَّلْنَا فِي الْإِسْتِدْلَالِ عَنِ  
الْمَعْنَى ، فَقَطْرُ أَنْ ذَلِكَ لَيْسَ بِدَلَالَةٍ ، وَقَدْ يَكُونُ الدَّلَالَةُ مِثْلَ وَثَاقَاتِ ،  
وَأَيْسَرُ نَقْيِ الْعُلَمَاءِ بِالْحُكْمِ يَجْرِي مَخْرَجُ نَقْيِ الْحُكْمِ ، لِأَنَّ نَقْيَ  
الْعُلَمَاءِ يَقْبِضُ الشُّكَّ وَالْمَوْقِفَ ، وَلَا دَلِيلَ عَنِ شَكِّهِ ، لِأَنَّهُ حُلٌّ  
مِنَ الْإِعْتِقَادَاتِ وَالْمَذَاهِبِ ، وَالْمَعْنَى دَاهِبٌ بِشَيْءٍ بَعِيدٍ عَنْهُ ،  
فَعَلَيْهِ إِقَامَةُ الدَّلِيلِ .

قَالَ مَا تَعَمَّقُوا بِهِ مِنْ أَنَّهُ لَا نِسْبَةَ عَنِ الْمَكْرِ ، فَذَلِكَ طَرِيقُهُ  
الْشَّرْعِ دُونَ الْعَقْلِ ، وَكَلَامُنَا فِيمَا يَقْصِيهِ الْعَقْلُ ، وَلَوْ كَانَ لَا نِسْبَةَ  
عَلَيْهِ ، سَمَا احْتِجَاجٌ إِلَى التَّمَسُّكِ ، لِأَنَّهُا تَجْرِي فِي تَرَاوُجِ سَاحَتِهِ وَقَطْعِ  
حُصُومَتِهِ مَخْرَجُ النِّسْبَةِ ، عَنِ أَنْ كَوْنِ الشَّيْءِ فِي يَدِ الْمَكْرِ يَجْرِي  
مَخْرَجُ النِّسْبَةِ ، لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ فِي يَدِهِ لَجَرَى مَخْرَجُ الْمَدْعَى  
الْآخِرِ فِي الْحَاجَةِ إِلَى نِسْبَتِهِ .

وَأَمَّا اسْتِصْحَابُ الْحَالِ ، فَعِنْدَ الْحَقِيقِ \* لَا يَرْجِعُ الْمُتَعَلِّقُ ١٥

[آ ١٥]

بها لا إله إلا الله أثبت حكمه بغير دليل . لأنهم يقولون : إن الرأى  
 للعلماء في أصوله قد ثبت من رؤيته أنه بالإجماع وحب مضمته  
 في الصلوة ، فيجب أن يكون على هذه أحوال مع رؤيته لتمام  
 وهذا جمع بين الحادثين في حكم من غير دلالة جامعة ، لأن  
 الحادثين مختلفان ، من حيث كان غير واحد منهما في أحدهما  
 وواحداً في الأخرى ، فكيف يسوى بين الحادثين من غير دلالة  
 وإذا كنا أثبت الحكم في الحال الأول بتدليل ، ولو احب أن  
 يطر ، فإن كان ذلك الدليل في تناول الحائس ، سويما تتسهما فيه .  
 ١٠ وليس هيهنا استصحاب حال ، وإن كان تناول الدليل إنما هو  
 الحال الأولى فقط ، والحال الثانية عروية من دليل ، ولا يجوز إثبات  
 منيل الحكم لهما من غير دليل ، وحررت هذه أحوال مع حدوث من  
 دلالة متعزى لأولى وحدث من دلالة ، وقد لم يحز إثبات الحكم  
 الأول ، إلا بدليل ، وكذلك الثانية ، وحررت الأحوال متعزى

١ - هذا هو الصحيح ، لكن في معنى لا يوافق لراى واسعة سقط عنها

هيئتها من قلم الكاتب صفحات.

٣ ح : الحادثين مختلفين.

٢ - لف : حاليين .

٤ - ج : الأولى .

مُسَائِلَتَيْنِ فِي أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ دَلِيلٍ يَحْمِلُهُمَا ، أَوْ خُصَّصَ كُلُّ مَسْأَلَةٍ بِدَلَالَةٍ .

فَإِنْ قَالُوا : ثُبُوتُ الْحُكْمِ فِي الْحَالِ لِأَوَّلٍ يَقْتَضِي اسْتِمْرَارَهُ إِلَّا يَمْسَعُ<sup>٢</sup> ، لِأَنَّ ذَلِكَ لَوْ لَمْ يَحْتَاجْ لَمْ يُعْمَمِ اسْتِمْرَارُ الْأَحْكَامِ فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ ، وَخُذُوثُ الْحَوَادِثِ لَا يَمْسَعُ<sup>٣</sup> مِنْ ذَلِكَ ، كَمَا لَا تَمْسَعُ<sup>٤</sup> حُرُوكَةُ الْأَشْيَاءِ وَمَا خَرَى مَحَرَّهَا مِنْ الْحَوَادِثِ ، فَيُجِيبُ اسْتِصْحَابُ الْحَالِ مَا لَمْ يَمْسَعْ مَا مَعَ

قَوْلِهِ لَا بُدَّ مِنْ غَيْرِ الدَّلِيلِ لَدَلٍّ عَلَى ثُبُوتِ الْحُكْمِ فِي الْحَالِ الْأَوَّلِيِّ ، وَكَفَيْتُهُ إِثْبَاتَهُ ، وَهَلْ أَثْبَتَ ذَلِكَ فِي حَالِهِ وَحْدِهِ أَوْ عَلَى سَبِيلِ الْاسْتِمْرَارِ<sup>٥</sup> ، وَهَلْ تَعَقَّى بِشَرِطٍ مُرَاعَى أَوْ لَمْ يَتَعَقَّقْ<sup>٦</sup> ؟<sup>١٠</sup> وَقَدْ عَيَّنَّا أَنَّ الْحُكْمَ ثَبَتَ فِي الْحَالِ الْأَوَّلِيِّ<sup>٧</sup> إِنَّمَا يَتَّبَعُ بِشَرِطٍ فَقَدْ أَجَابَ ، وَآمَنَّا فِي الْحَالِ الثَّانِيَةِ مُوَحُّودًا ، وَتَقَعَبَ الْأُمَّةُ عَلَى ثُبُوتِهِ فِي الْأَوَّلِيِّ<sup>٨</sup> ، وَخُفِّفَتْ فِي الثَّانِيَةِ ، فَأُجَابَتْ مُجِيبَةً

١ - الف و . ٢ - ج : ادو .

٣ - ج : السمع . ٤ - الف : يسمع .

٥ - ج : معزاة . ٦ - الف : يدان .

٧ - هذا هو المصهور . لكن قد ذكرنا نسخة ب - قصص فيها هذه اللمعات ، و نسخة

ج سقطت منها هذه العبارة جامعة ، و في نسخة ل - الف - ثوبه ، يمكن على ثوبه

٨ - ج - ما يشبه ، و نسخة ٩ - الف - والحال

ولا بُدَّ من دلالة على كثر واحدةٍ منها ، وقد ثبت في العقول أن من شاهد زيدا في الدار ثم غاب عنه أنه لا يحسن أن يعتقد استمرار كونه في الدار إلا بدليل متعدي ، ولا يجوز استصحاب احتمال الأول ، وصار كونه في الدار في الثاني وقد رأت رؤية متميزة كوين غيرو فيها مع فقد الرؤية .

فأما القضاء بأن حركة المالك وما جرى مجراها لا يمنع من استمرار الأحكام ، فذلك مقاوم للأدلة ، وعلى من ادعى أن رؤية الله ، لم تغير الأحكام الدلالية

و يمثل ذلك 'حبيب' من قال فحسب أن لا يقطع بخبر من أخبرنا عن مكة وما جرى مجراها من التثنية على استمرار وجودها ، وذلك أنه لا بُدَّ من إقطع على الاستمرار من دليل إما عادة أو ما يقوم مقامها ، وكذلك كان من يجوز تقصص العادات في كثر الأحوال يجوز من ذلك ما لا يجوز غير من يمنع ذلك .

١- الب : استمراره ، تعالى استمرار كونه

٢- ج : الأولى

٣- ج : بحرى .

٤- ج : شعر .

٥- هـ : هو الصحيح ، لكن نسخة الب : حبيب ، وسعة ج : حبيب

٦- الب : جراها ، تعالى جرى مجراها .

٧- ج : يجوز .

٨- ج : يجوز .



و لو كان المبدأ لدى حيزها عنه على ساحل البحر ، لحوز ما زواله  
بغلبة البحر عليه ، إلا أن يمنع من ذلك ' حيز متواتر ، فالدليل  
على ذلك كونه لا يُدْمِيه .

فما القول بأقل ما قيل في المسألة ، من حيث كان الإجماع  
ثابتاً فيه ، و الزيادة لا دليل عليها ، فبقى وحووها ، فهو صحيح إذا  
يُرى على ما قدمناه من الاستدلال على نفي الحكم بغير الدلالة  
عليه إذا كان من الباب لدى متى كان حقاً وحب أن يكون عليه  
دلالة منصوبة ، و ليس يخص ذلك بأقل ما قيل فيه ، بل في كل  
حق خفيف في ثبوته وهو متوجب إذا كان ثابتاً و وحوود دلالته  
عليه .

١٠

فإن قيل لم وجب نفي لعدم دليل الإثبات ، ولم يجب  
الإثبات لعدم دليل النفي ؟

فلما لا يُدْرك كبر مثبت أو نافي من دليل على ما جاء أو أثبتته ،  
غير أن التام في الأمر قد عيّن بالدليل أنه لو كانت ثابتاً لو حب

١ - ج : - ولو كان ، نال بها ، ٢ - ج : - إذا .

٢ - الب : - فيه . ٤ - لظهور زواله لو او

٥ - ج : - صم . ٦ - الب : - متى .

أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ دَلَالَةٌ قَائِمَةٌ يُمَكِّنُ أَنْ يَنْفِيَهُ مِنْ حَيْثُ انْتَفَتِ الدَّلَالَةُ  
عِنْدَهُ ، وَ صَارَ انْتِفَاءُ الدَّلَالَةِ هَيْهَذَا دَلِيلًا كَافِيًا عَلَى النَّهْيِ ، وَ لَيْسَ  
كَذَلِكَ الْإِنْسَانُ ، لِأَنَّهُ لَا يُدْفِعُ بِهِ مِنْ دَلَالَةِ هِيَ إِثْبَاتٌ لَا يَرْجِعُ إِلَى  
طَرِيقَةِ النَّهْيِ ، حَتَّى يُقَالَ لَوْ كَانَ مُنْتَفِيًا لَكَانَ عَلَى انْتِفَائِهِ دَلِيلٌ ، فَإِذَا  
فُقِدَ ، قُطِعَ عَلَى ثُبُوتِهِ ، لِأَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ يَنْتَسِبُ إِلَى مَسَائِلَ  
كثيرة .

مِنْهَا أَنَا كَمَا يَقْطَعُ فِي شَخْصٍ نَفِيهِ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ ، فَقَدْ  
الْعَلَمُ الْمُعْجَزُ لَدَلٍ عَلَى ثُبُوتِهِ ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ فِي نَهْيِ  
ثُبُوتِهِ ، وَلَا يَحْزُرُ قِيَامَةُ عَلَى ذَلِكَ أَنْ تُثْبِتَ ثُبُوتَ شَخْصٍ آخَرَ ،  
مِنْ حَيْثُ فَقْدَنَا الدَّلِيلَ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ ، لَنْ لَا يُدْفِعُ هِيَ إِثْبَاتُ  
ثُبُوتِهِ مِنْ دَلِيلٍ لَا يَرْجِعُ بِهِ إِلَى النَّهْيِ

وَمِنْ ذَلِكَ أَنَا تَنْفِي وَجُوبُ صَلَاةٍ سَادِسَةٍ ، وَوُحُوتِ صِيَامِ  
شَهْرِ زَائِدٍ عَلَى شَهْرِ الصِّيَامِ ، مِنْ حَيْثُ فَقْدَنَا دَلَالَةَ وَجُوبِ ذَلِكَ ،

١ - الب : يكون . ٢ - الب : ترجع .

٣ - ج : تين . ٤ - الب : بالمعجز

٥ - الب : ثبت . ٦ - ج : على .

٧ - الب : لا . ٨ - ج : وجوب .

٩ - ب : وصلوة زائدة على الصوم (من اراد من سطره استصحاب حاله ، فلهذا) نالينها .

و هو من ابيات الذي متى كان واحدا فلا بُد من دلالة على وحيه .  
 ومن ذلك انما تنهى ملداً زائداً عنى ما عرفناه من السدان ،  
 من حيث لو كان موجوداً لَحْتَرَبَا عنه ، فَتَجْعَلُ الطريقَ إلى نفيه  
 تنفى الحمر عنه ولا يحوز ذلك نفي \* ان تقول : لو لم يكن  
 ثابتاً لَحْتَرَبَا عن فقدم ، وكذلك تنفى \* وقوع فنية عطية في الجامع ٥  
 يوم الجمعة لَمَقْدَحَ حَمَرِهَا ، وَلَا تَنْتُهِ هَذِهِ الْقِسْمُ مِنْ حَيْثُ ارْتَفَعَ  
 الحمر عن استعابها ، لِأَنَّ قَلَّ الْأَحْصَارِ أَحَدَ الْأَدِلَّةِ ، فَغَيْرُ فِي نَفْيِ  
 الْأُمُورِ نَفْيُ وُجُودِهَا بِإِنْبَائِهَا ، وَلَمْ يُعْتَمَرْ فِي إِثْبَاتِهَا نَفْيُ وُجُودِهَا  
 بِنَفْسِهَا

و قد كنا قديمًا أمثنا مشابة استقصينا فيها الكلام على هذه  
 الكمية ، وَ تَبَيَّنَ أَنَّ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ تَقْصِي \* بِنْتِ مَا لَا يَتَنَاهَى مِنَ  
 الْأَدِلَّةِ ، لِأَنَّا نَفْيُ مَا لَا هَايَةَ لَهُ ، فَدَوَّاحْتَجْنَا فِي كُلِّ مَفْهِمٍ إِلَى ذَلِيلٍ ١٠

- |                            |                     |
|----------------------------|---------------------|
| ١ - ا ب : من .             | ٢ - ج : يعنى سد     |
| ٢ - ح : حمر .              | ٣ - ج : يقول .      |
| ٥ - ب : تنفى .             | ٦ - ج : حمر         |
| ٧ - ب : - بانباتها ، تابعا | ٨ - ا ب : است .     |
| ٩ - ج : تقتضى              | ١٠ - ا ب : لا يلا . |
| ١١ - د و ج + د .           |                     |

هو إِبْتَاتٌ، لَوْجِبَ<sup>١</sup> ما ذَكَرْنَاهُ مِنْ أُدْثَةٍ لَا تَنْهَى<sup>٢</sup>، وَلَيْسَ كَذَلِكَ  
الْإِبْتَاتُ، لِأَنَّ الْأَشْيَاءَ الْمُتَبَيَّنَةَ مُنْتَاهِيَةً، فَيَحْزُرُ إِثْبَاتُهَا لَا مِنْ طَرِيقَةِ  
النَّبِيِّ، بَلْ بِأَدْنَى إِثْبَاتٍ مُشَاهِدَةٍ.

قَبْلَ قَبْلِ - فَيَجِبُ أَنْ لَا يَسْتَدِلَّ<sup>٣</sup> عَنِ هِيَ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ  
بِهِيَ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ إِلَّا<sup>٤</sup> لِعُتْمَاءِ الدِّنِ قَشُوا لِأَدْنَى<sup>٥</sup>، وَعَاصُوا عَنِ  
أَعْمَاقِهَا، حَتَّى يَصِحَّ أَنْ يَنْهَوْا، مِمَّا تَمْ تَكُنْ<sup>٦</sup> لَهَا طَهْرَةً،  
قُلْنَا كَذَلِكَ هُوَ مَنْ تَمْ يَكُنْ عَالِمًا<sup>٧</sup> مِمَّنْ يَجِبُ ضَعُورُ  
الْأَدْنَى لَهُ لَا يَحْزُرُ أَنْ يَتَمَيِّدَ هَبْدِهِ<sup>٨</sup> طَرِيقَةً.

وَأَمَّا<sup>٩</sup> الْإِسْتِدْلَالُ بِرَأْيِ النَّدِيمَةِ، فِيمَا<sup>١٠</sup> يُمْكِنُ الْاعْتِمَادُ<sup>١١</sup> عَلَيْهِ،  
لِأَنَّ تَعَلُّقَ<sup>١٢</sup> الْحَقِّ بِالنَّدِيمَةِ عَمَلًا أَوْ شَرْعًا يَخْتِاجُ إِلَى سَبَبِ اسْتِحْقَاقٍ،  
فَإِذَا أَدَّى لِنَظَرٍ إِلَى فَقْدِ سَبَبِ اسْتِحْقَاقٍ<sup>١٣</sup>، غِيَبَ رَأْيَهُ النَّدِيمَةِ

١- الف : لوجب

٢- ج : ينهى

٣- الف : الاستدلال ، يعاى ان لا يستدل

٤- الف : لا ،

٥- ب : يكن

٦- ج : لها ،

٧- الف : - و ،

٨- الف و ج : + و ،

٩- ب و ما ،

١٠- الف : + لم ،

١١- ج - الاعتماد ،

١٢- ح : استحقاق ،

وَأُولَا صِحَّةُ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ لِمَا عَيِمَ الْمُقْلَاءُ بَرَاءَةً ذَمِّهِمْ<sup>١</sup> مِنَ الْحَقُوقِ .  
 وَتَحُجُّ الْآنَ قَاطِعُونَ كِتَابَنَا هَذَا ، فَقَدْ<sup>٢</sup> أَنْتَهَيْنَا فِيهِ<sup>٣</sup> إِلَى<sup>٤</sup> الْأَمْدِ<sup>٥</sup>  
 الْمَقْصُودِ ، وَالْمَعْرَى<sup>٦</sup> الْمَطْلُوبِ ، وَإِلَى اللَّهِ - تَعَالَى - الرِّغْبَةُ<sup>٧</sup> فِي أَنْ  
 يَغْفِرَ لَنَا زَلَلًا<sup>٨</sup> ، إِنْ كَانَ جَرَى فِيهِ مَا اعْتَمَدْنَا<sup>٩</sup> وَلَا أَرَدْنَا ، وَ أَنْ  
 يُوقِرَ<sup>١٠</sup> رَأْيَنَا عَنَى مَا وَفَّقَ لِحَقِّ وَ نَصْرِهِ وَ كَشَفَ عَنِ قِبَاعِهِ وَأَطْهَرَهُ ،  
 وَلَا يَحْجِبْنَا<sup>١١</sup> بِشَيْءٍ<sup>١٢</sup> مِمَّا سَطَرَهُ وَ ذَكَرَهُ عِنْدَ<sup>١٣</sup> الْمَوْفَقِ يَوْمَ  
 الْحِسَابِ وَ أَشَرِ الْكِتَابِ إِنَّهُ تَسْمِيعٌ مُجِيبٌ .



- |                    |                        |
|--------------------|------------------------|
| ١ - ح : دممم .     | ٢ - ح : فقد .          |
| ٣ - ب : وبه .      | ٤ - الف : اي .         |
| ٥ - ح : امداد .    | ٦ - الف و ب : المعرى . |
| ٧ - الف : برعة .   | ٨ - ب : اعتدنا .       |
| ٩ - الف : يجعلنا . | ١٠ - ب : شيء .         |



## فهرستهای مقدمه مصحح

- ۱- فهرست نامهای خاص که در مقدمه آمده است
- ۲- فهرست اقوام و جماعات      »      »
- ۳- فهرست کتب      »      »
- ۴- فهرست لغات و مصطلحات      »      »
- ۵- فهرست بلاد و امکنة      »      »
- ۶- فهرست کتابخانه ها      »      »
- ۷- فهرست چاپخانه ها      »      »
- ۸- فهرست مندرجات      »      »

## رمزها

- ۱- (۵) - دین (پاورقی)
  - ۲- (۵۰) - متن و ذیل
- اگر این رمزها قبل از ویرگول یا نقطه باشد به شماره قبل اختصاص دارد و اگر قبل از شماره باشد همه شماره های بعد را شامل میشود.
- ۳- شماره سیاه علامت این است که موضوع در آن صفحه شرح گردیده است

## فهرست نام‌هایی که در مقدمه آمده است

الف	
شیخ آقا بزرگ (تهرانی) : نه ، هجده تا بیست و سه .	ابو احمد (پدر مرتضی) : یک .
آمدی : بیست و شش	ابو احمد موسوی : یک .
ابراهیم (جد مرتضی) : هشت .	بو احمد نقیب : هشت .
بر محمد بن موسی اکبر : یک .	ابو اسحاق صابی : چهار .
بن ابی الحدید : دو (ذ) ، چهل و چهار .	ابو لاسود رؤی : شانزده .
ابن ثیر : هفت (ذ) ، چهل و سه .	ابوبکر القارسی : بیست و هفت .
ابن اثیر حریری : نه (ذ) .	ابوسام : بیست و شش .
ابن ادريس : نوزده .	ابو جعفر احمد می : بیست و هفت .
ابن انباری : ده .	ابو جعفر محمد بن علی شمدعی : بیست و هفت .
ابن ابراج طرابلسی : (ذ) چهار ، هفت .	ابو جعفر محمد (فرزند مرتضی) : هشت .
ابن حوزی : پنج ، (ذ) هفت ، هشت .	بر بحر محمد بن محمد بصروی : شانزده .
ابن حلیکان : یک (ذ) ، هشت ، نه (ذ) ، چهل و چهار .	(د)
ابن درغد : ده .	ابوالحسن بصری : چهار (ذ) ، دوازده ، پانزده .
ابن الرومی : بیست و شش .	ابوالحسن البصری : بیست و هفت .
ابن ساعه : بیست و یک	ابوالحسن المحسن بن محمد بن الناصر الحسینی
ابن شهر آشوب : هفت ، بیست و چهار ، سی و چهار (د) .	الریسی : نوزده .
ابن محمد صادق شریف : چهل و سه .	ابو جعفر : بیست و هفت .
ابن المعلم (ممد) : نه .	یوسف بن محمد بن عبدالرحمن عمید دوه ، وزیر ) : هفت .
ابن سانه : دو ، ( الخطیب ) نه .	ابو عیاده الحنری : بیست و شش .
ابن یانه سعدی شاعر : نه .	ابوالعباس بن شریح : بیست و هفت .
	ابوالعباس احمد لاماد لعدربانه سیر لمؤسین شش .



ابو منصور محمد بن منصور : عمیدالملک

اندری پشاور : سیزده (د) .

ابو هاشم (جیائی) : بیست و هفت .

ابوالهدیل الملاف : هیجده .

ابوعلی سلازین عیدالمریز : پانزده

ابوعلی محمد بن الحسن الجعفری : هشت

ابی علی محمد بن همام : سی و چهار .

حیدر فرید و القاسم بنید : هشت .

احمد بن ابی عبداللہ برقی : بیست و هفت .

احمد بن الحسن (حد سادری مرتضی) : دو

احمد بن الحسن النجاشی : هشت .

احمد بن خلیل : بیست و شش .

احمد اس اسطی : بیست و پنج

اسد : بیست و شش .

ایام دوازدهم : هیجده .

اسد سطر (مع) : بیست و شش .

امیر اجومین علی (عید سلاطه) : ده .

اسین غاسی : چهل و چهار .

ب

بختی : بیست و شش .

بختیار عزالدوله : پنج .

بغای بدیع : همان مرور بق (مناد د شگه) :

چهل و هشت .

بصروی : شانزده (و ذ) ، هفده ، هیجده ،

سی و چهار .

بغوی ده .

بهاء الدوله : شش .

شیخ بهائی : بیست و چهار .

بو عبدالله بن التان : سه (ذ) .

ابو عبدالله جعفر بن محمد الدوریسی : سیزده

ابو عبدالله الحسین فرید : رعی هشت

بو عبدالله محمد بن عیدالملک التائی :

بیست و سه .

ابو عبدالله محمد بن محمد بن سماعه : سه

ابن المعلم : نه .

ابو لملاء : هشت ، بیست و دو .

ابوالملاء بحر : چهار ، هفت ، بیست .

ابوالملاء المعمری : بیست و دو .

ابوعلی (جیائی) : بیست و هشت .

شیخ ابوالفتح کر حکی بس و هفت .

ابوالفتح محمد بن علی کر حکی دوازده

بیست و هفت

ابوالفتح پشاور : هفت .

شیخ ابوالفضل براجمین الحسن اناسی :

هجده ، نوزده

ابوالقاسم بنعلی : بیست و هفت .

ابوالقاسم حسین بن علی بن علی : هجده .

ابوالقاسم الحسین بن علی المقرایی : بیست و دو

ابوالقاسم عید بن علی بن علی بن علی

بیست و پنج .

ابوالقاسم علی بن حبشی الکاتب : ده

ابوالقاسم النسابه : هشت .

ابو محمد طروش ، حسن بن علی ، ناصرالحسن ،

ناصرانکسر : پنج .

ابو محمد حسین بن موسی ( پدر مرتضی به

نقل از ابن جوزی) : شش .

## ب

بیمبر سی و دو

بیمبر اکرم : بیست و شش .

## ت

تلعکری : ده .

توحی : ده .

تهران ( آقا شیخ آقا بزرگ ) : چهل و چهار .

## ث

ثمالی : هفت ، چهل و چهار

ثمایی : یک ، هفت

## ج

جاحظ : بیست و پنج .

جائیل : بیست و هفت

جوهری : ده .

## ح

حیدر حسن ( کتاب سعادت ) : سی و پنج

الحسن بن ابی عمیر لعن : بیست و هفت

شیخ حسن بن شیخ حسن : جوهری  
بیست و چهار .

الحسن بن عی ( از اجداد مادری ) : دو .

الحسن بن علی ، الناصر الکبیر ، الأطروش :

دو ، پنج

الحسن بن الحسن بن الحسن العیسی الاخری :

سی و پنج

حسن اطروش : چهارده .

حسن ، الناصر الصغیر : دو ، پنج .

سید حسن موسوی خراسان : ( نویسنده مقدمه )

تهذیب چاپ محمد : ده ( د )

احمد حسن ( علیه السلام ) : هشت

حمین ( پدر مرتضی ) : یک ،

الحسن بن علی بن الحسن بن بابویه قمی :

۵۵ .

الحسن بن علی بن الحسن وزیر مغربی : ۵۵

سید حسن مجتهد : سی و چهار

حمزة بن عبدالحریر الدیلمی : یازده .

سید حمیری : بیست و چهار

## ح

حو ساری ( صاحب روضات الجنات ) : چهل و چهار

حدیده ( حو هر سید ) : هشت ، ده .

حراسان ( سید حسن موسوی ) : بیست و هفت

( د ) .

خطیب ( عبدالرحیم بن ثباته ) : ده .

خطیب بغدادی : هشت ( د ) ، ده .

## د

دوالثانی : یک ، هفت .

دوالمجدین : یک ، شش .

## ر

رشید الصفار : هشت ( د ) ، بیست و چهار .

رعی : دو ، شش ، هفت ، هشت ، ده .

بیست و شش .

رعی یواحسن : شش .

## ر

ریح ربیع الدین الیهی : سی و چهار

ریب ( حو هر مرصی ) : هشت ، ده .

## س

سطر کرکی عاملی : هفتده .

یست و هشت ، سی و سه ، سی و چهار ،  
صاحب یحار : شانزده ،  
صاحب مدکزه ( نسجین ) هجده ،  
صاحب ریاض العلماء : یست و پنج ،  
سی و چهار ،  
صاحب معالم : یست و نه ، سی ،  
صاحب نسخه : سی و هشت ،  
سید صادق کمونه : یست و چهار ،  
سیح صدوق : ده ،  
صبری : ده ،

### ض

سیدضیاءالدین قنبل الله : پنج ،

### ط

طاطری : یست و یک ،

نسخ حسری : سی و دو ،

شیخ طوسی : چهار ( ذ ) ، هشت ( ذ ) ، نه ، ده ،  
یازده ، چهارده ، پانزده ، چهل و چهار ،

### ع

شیخ عبدالرحیم بغدادی ( ابن الاخوة ) :  
نه ،

عبدالرحیم بن ماته العنطی : ده ،  
دستر عبدالرزق محی الدین : یک ( د ) ،  
حوس و چهار ، چهل و نه ،

عبدالله بن جعفر بن محمد بن موسی بن جعفر  
ابو محمدالدورستی : سیزده ( د ) ،  
عبد الوهاب بن علی احسی : چهار ،  
عبدالوهاب الحسینی : هفده ،  
عثمان بن حنی : چهار ،

شیخ سعید بن محمد القنبر احمر وندی : پنج  
سلار : یازده ،

سلار بن عبدالعزیز : چهار ( د ) ، هشت ،  
پانزده ،

شیخ سیدعل شیرازی : یست و دو  
سهوی ( شیخ محمد ) : سی و دو ،  
یست و چهار ،

سول بن حمدان بن جلی : ده ،

سید ( مرتضی ) : سه تا هفت ، نه ، یازده ،  
پانزده ، یست و پنج ، یست و هشت ،  
ناسی و دو ، سی و چهار ، سی و هشت ،  
ش

شافعی : یست و هشت ،

شریف ( مرتضی ) : هشت ، هجده ،  
یست و یک ، یست و پنج ،

شریف ابوالحسن عاری عمری تسایه ،  
ابن صوفی : هشت ( د ) ،

شریف مرتضی شش : نه ، یازده ، چهارده ،  
هفده ، یست و یک ، یست و دو ،  
یست و چهار ، یست و پنج ،

لشرف المرتضی : یست و دو ،  
آقای شهابی ( استاد دانشگاه ) : چهل و پنج ،  
شهید : نه ، یست و یک ، سی و چهار ،

شیخ ( طوسی ) : یازده  
شیخ شهید : شانزده ، یست و یک ،

### ص

صاحب دب المرتضی : سیزده ( و د ) ،  
چهارده ، هجده تا یست و شش ،

نخراالملک (وزیر) : شش ، هفت ،  
مقبل الله بن علی الحسینی ابن الرضا : بیست و پنج

## ق

القادر بالله : شش ، هفت ،  
قاسم ابو یوسف قزوینی : دوازده ،  
قادی : وحی : شش

قاسم بن جابر معتزلی : بیست و هفت ،  
قاسم بن عبد الجبار معتزلی : بیست و هفت (ذ) ،  
قاسم بن عبد عرب بن عرب بن عبد عرب بن  
ابراهم بن قاسم : دوازده  
قاسم بن یسب و هفت

قطب راهی : ده

قاسم : بیست و هفت

## ک

کاشانی : شش ، هفت ،  
کاشانی : چهار ،  
کاشانی : ده

## م

ماوردی : شش (ذ) ، چهار و چهار ،  
میدمحسن اعرحی : می و پنج  
شیخ معین جواهری : پنج ،  
شیخ حسن بن شیخ بن یحیی بن محمد بن  
بیست و پنج ،  
محقق حر سانی صاحب کتابه الاصول :  
سی و یک (ذ) ،  
(حضرت) محمد (ص) : سی و هشت ،  
محمد بن ابراهیم بن محمد بن محمد بن  
محمد بن احمد بن احمد : بیست و هفت

علامه (حلی) : چهار و چهار ،  
علامه حلی : چهار ، پنج ، چهارده ،  
چهار و هشت

عدم نهی : یک ، چهار (ذ) ، هفت  
عدم نهی بن حسین بن حسین بن حسین

## سی و پنج

عنی (علیه السلام) : بیست و چهار ،  
عنی (سیدمرتضی) : یک ،  
شیخ علی ابوعلی : ده ،  
عنی بن ابی طالب (علیه السلام) : هفت ،  
بیست و چهار ،

علی بن احمد الحسینی المدنی الاحسانی :  
سی و هشت ،

علی بن الحسن (از اجداد سید) : دو ،  
عنی بن الحسین الموسوی : هفت ،  
علی بن الحسین بن موسی بن جابر : بیست و هفت  
علی بن عمر الاشرف : دو ،

علی بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن  
علی بن محمد کاتب : سی و پنج  
عنی بن موسی ابوعلی : شش ،  
شیخ علی حادسی شافعی  
عمر الاشرف (حد سید) : دو ،  
عمیدالدوله ابو سعید محمد بن الحسین بن  
عبد الرحیم : بیست و دو (ذ) ،

## غ

امام غزالی : پنج ،

## فی

فاطمه (مدرسید) : یک ، دو ،

- محمد بن الحسن بن علی الطوسی : یازده  
 محمد بن عمران الکاتب ، مرزبانی : ده  
 محمد بن محمد بن اشعث : ده  
 محمد بن موسی : یک  
 محمد ابوالفضل ابراهیم : بیست و پنج  
 محمد باقر خوانساری : یک (-)  
 محمد بن ادریس محمد بن اعلی : بیست و پنج  
 محمد تقی دانش نژاد : سی و شش  
 شیخ محمد حسن جواهری : بیست و پنج  
 شیخ محمد رشیدی : بیست و چهار  
 شیخ محمد رضا فرج الله : بیست و پنج  
 شیخ محمد - وی : بیست و چهار  
 میرزا محمد علی مدرس تبریزی : سی  
 یک (ذ)  
 سید محمد علی نیماء لثوحی : سی و پنج  
 آقای سید محمد مشکوة (استاد دانشگاه):  
 سی و پنج ، چهل و شش  
 آقای محمود شهابی (استاد دانشگاه):  
 چهل و پنج  
 مرتضی (علم الهدی): یک، دو، چهار،  
 شش ، هفده ، بیست و یک ، بیست و شش  
 سی ، سی و چهار  
 سید مرتضی : یک ، چهار ، پنج ، هفت  
 پانزده ، شانزده (د) ، هفده ، نوزده  
 بیست و دو ، بیست و چهار ، بیست و هفت  
 تا سی و سه ، چهل و سه ، چهل و نه  
 مرتضی ابو لاسم : شش  
 شیخ مرتضی انصاری : سی و یک (ذ)
- مرزبانی : ده ، بیست و پنج  
 دکتر مصطفی جواد : بیست و چهار  
 محمد حسینی : شانزده  
 سعید : دو ، ده ، سیزده ، هفده ، بیست و هفت  
 سیح سعید : سه ، پنج ، ده ، هفده  
 بیست و هفت ، سی و چهار (ذ)  
 موسی بن ابراهیم : یک  
 موسی بن محمد : یک  
 موسی الکاظم (علیه السلام) : یک ، دو  
 ن  
 الناصر (جد سید) : چهارده  
 لسی اعظمی : سی و شش  
 مدنی : شش ، ده ، یازده  
 سید مدرس ابوالحسن (ابوعبدالله) : سید  
 بن الحسن (الحسن) : لسی  
 دوازده  
 نظام (معتزلی) : بیست و هفت  
 مطویه : ده  
 و  
 وزیر مغربی : ده (د) ، ده  
 لورریه العمیده (عمیدالدین) : سیزده  
 ه  
 سید عباس بحرانی : سی و چهار  
 ی  
 یحیی : دوازده (ذ)  
 یاقوت حموی : یک (د)  
 یحیی بن الحسن بن علی بن ربیع : شش  
 یعقوب بن ابراهیم الفقیه البیهقی : سیزده

## فهرست اقوام و جماعتی که در مقدمه آمده

### الف

آل بویه : پنج .

اثنا عشری : چهارده .

احباریین : سه

اشاعره : سه .

شراف : شش

امولیین : چهار ، سی .

امامان : هفده ، بیست و هفت (د) .

امامیه : دو ، سه ، هشت تا هیجده ،

بیست و بیست و سه ، بیست و شش ،

بیست و هشت ، سی و دو .

نصاب : شانزده .

اهل بیت : چهار ، ده ، بیست و شش ،

بیست و هفت .

اهل عصه : سی و پنج

اهل میافارقین : بیست .

### پ

پیغمبران : هفده .

پیغمبران : شانزده .

### خ

خطایه : بیست و یک .

### د

دانشمندان شیعه : یازده .

دانشمندان عامه : بیست و هفت .

دولت بویهی : نه .

### ر

راهیان : بیست و شش

### ز

زیدیه : دوازده .

### س

سفیران و نواب خدای : بیست و شش

### ش

شعه : دو تا چهار ، چهارده ، پانزده ،

هفده ، بیست و شش ، بیست و هشت

(ود) ، بیست و هشت .

شیعه : سیزده .

شیعه اثنا عشری : چهارده

شیعه امامیه : دو ، سه ، ده ، چهارده ،

هفده ، بیست و شش ، بیست و هشت

### ط

طالیان : یک ، پنج .

### ظ

ظاهریان : سه .

### ع

عابد : بیست و هفت ، بیست و هشت .

اعضاء : سیزده .

اعضاء امامیه : چهارده .

عمویان : دو

عمویان طبرستان : دو .

### غ

مجلات : یستویک .	مجره : یستویک
فاطمیان معر : شش .	مجتهدین : یستویک
فتها : چهار ، شش ، هفت ، دوازده ،	مجمده : یستویک
چهارده .	محدثان : سی و چار .
فتها امانیه : دوازده .	محدثین : سه .
فتها متأخر : چهارده	مشهد : یستویک
لفتها المتقدمین والمتأخرین : سیرده .	معرله : چپین و پنج .
ق	معرله : بارده ، شانزده ، یستودو
قضات : شش .	ن
م	نواب خاص : یستوشش .
متکلمین : سه ، هجده .	و
	وزراء : شش ، هفت .

## فهرست کتب که در مقدمه آمده است

بست و پنج و بیست و شش ( و د ) ،  
 بیست و هشت ، سی و سه ، سی و چهار  
 ( و د ) ، چهل و چهار ، چهل و نه ،  
 استیصار : یازده ،  
 الاستظهار فی النعم علی الأئمة الأطهار :  
 ده رده ،  
 انصاف انصافی انصاف و انصاف ،  
 اصول انصاف : بیست و هفت ،  
 اصول الاعتقاد : هفتده ،  
 اصول اعتقاد : چهارده ،  
 کتاب الاعتقادات : سیزده ،  
 اعیان الشیعه : چهل و چهار ،  
 اقرب لموارد : چهل و چهار ،  
 امسی ده ، بیست و پنج ،  
 ابی بریمی : بیست و پنج ،  
 انصاف : سه ( ذ ) ، چهار ، چهارده ، بیست ،  
 الانتصار : سیزده ،  
 انساب الصالحین : هشت ، نه ،  
 الانفرادات بعبودی : دوازده ،  
 انقاذ البشر من الجبر والقدر : پنج ، شانزده ،  
 انوار ربیع : بیست و چهار ،  
 ب  
 بحر : هفده ( د ) ،  
 بحار الانوار : سیزده ( د ) ،  
 اسری یا اسیری : سی و چهار ،

الف  
 ابطال العمل بحد واحد بست و یک ،  
 الابواب ( کتاب ابراهام ) : یازده ،  
 آیات المعانی التي تکلم علیها این جنی :  
 سی و چهار ،  
 حارۃ بصروی : شانزده ( و ) ، هفده ،  
 سی و چهار ،  
 اجوبة المسائل الدیلمیه : بیست و سه ،  
 احیوة المسائل الطبریة : بیست و سه ،  
 احتجاج : بیست و دو ،  
 احکام اهل الاخره : هیجده ( و د ) ،  
 الاحکام لسطیة : شش ، چهل و چهار ،  
 احصاء الحدود و حقائق : چهار ،  
 اختصار علم المنطق : ده ،  
 احتصار غریب المصعب : ده ،  
 الاختلافات بین الشیخ المفید و السید المرتضی :  
 پنج ،  
 احتیاج شعرائی تمام : ده ،  
 احتیاج شعرا البصری : ده ،  
 اختیار شعر المتنبی : ده ،  
 ادب المرتضی : یک ( ذ ) ، چهار تا هفت  
 ( د ) ، هشت تا یازده ( و ) ، دوازده ( د ) ،  
 سیزده و چهارده ( و د ) ، پانزده تا هفده  
 ( ذ ) ، هیجده تا بیست و یک ( و د ) ،  
 بیست و دو ، بیست و سه ( و د ) ، بیست و چهار



- ت  
تاریخ بغداد : هشت (د) ، ده (-) .  
تاریخ یاقعی : نه (د) ، دوازده (وذ) ،  
سیزده (د) .  
تنبی : یازده .  
تتمه المستخلص (ذ) : چهار ، دوازده .  
تحفة الانبياء : پنج .  
تذکره (لمتحریرین عیجده  
تذکره المشهورین . هیجده ، یست (د) .  
التمهید من اشراط العاصیة فی مسألة الامامة :  
دوازده  
توسیع من لامدی اعلام العاصیة : دوازده  
(ذ) .  
تفسیر محمد بن ابراهیم بن محمد المعاصی  
شایده  
تغریب : یازده  
التکلیف : بیست و هفت .  
تلخیص الثانی : چهار (ذ) ، یازده ، یازده  
تمهید (صوب) شرح حسن العلم والعمل :  
یازده .  
تنبيه العاقلین عن فضائل الطالبین :  
سی و چهار .  
تسبیح العبد دوازده  
سریه لاسیاء : چهار ، چهارده ، شانزده ،  
دوازده .  
التوحید وفقی التشیبه : یازده .  
تهذیب (علامه) : یست و هشت (ذ) ،  
چهل و چهار  
تهذیب (الاحکام) : یازده ، یست و هفت  
(د) .
- ت  
تهدیب الاحکام : نه .  
ج  
جامع الاصول : ده (ذ) .  
العلوم الثمينة سیرده ، چده رده  
لخواهر دوازده  
ج  
الحدود و احداث چهار  
حقائق : بیست و هفت  
حواشی خلاصه : شانزده  
ج  
حصان من عنده القرآن : ده .  
الحظیة لقصص : سی و چهار  
خلاصه (علامه) : شانزده  
خلاصه علامه : یازده (د) .  
حلاف چهار ، یازده .  
الغلاف : چهارده .  
د  
الدرجات الرقیعة : دو (د) ، هشت (ذ) .  
دورالفرانده فی شرح العوائد : هیجده (وذ) .  
دورالقلاند و غرر الفوائد : بیست و پنج .  
دفع المناوای : سی و چهار .  
دفع المناوای عن تفصیل و المساواة هفده .  
دیوان (مرتضی) : بیست و چهار  
دیوان رمی : هشت (ذ) .  
دیوان سید سید (د) ، سیرده .  
دیوان لریب المرتضی : هشت (ذ) .  
دیوان محضوط سید : هشت (ذ) .  
دیوان مرتضی : شش (د) ، سیزده (ذ) ،

(د) ، هفده (ذ) ، بیست و هفت (ذ) ،

سی و پنج ، چهل و چهار

ریاضی العلماء : چهار و پنج (د) ، هفت و

هشت (ذ) ، نه ، ده (ود) ، یازده ،

پانزده ، هفده ، بیست و

بیست و پنج ، سی و چهار (ود) ،

ریحانة الادب یک (د) ، چهار (د) ، دوازده

(ذ) ، سیزده (د) ، بیست و سه

س

حسب دروید در / سغار پرسس هن موصی

پانزده

سمت لوبه : هشت (د)

سلوة الخریف : بیست و پنج

ش

شمی : چهار (د) ، پانزده ، سارده (د) ،

بیست (د) ، بیست و سه

الشافی : یازده ، دوازده ، هفده ، سی و سه

انسافی فی الاسامه : پانزده ، هیجده

شذرات الذهب : ده (ذ) ،

الشرائح (ابن بابویه) : بیست و هفت

شرح ابن ابی الحديد ( بر نهج البلاغه ) :

دو (د) ،

شرح الارشاد : سی و چهار

شرح حسن علم و لعمرو (تعمید لاسو) : چهار

(د) ، یازده ، دوازده

شرح الرساله : سی و چهار (د)

شرح رضی (نعو) : چهل و هفت (ذ) ،

شرح قصیده السید الجعفری : بیست و چهار

بیست و سه

دبول ، سبب : هشت

د

الدخیره : نوزده ، بیست و دو ، سی و سه

دریعه : بیست و دو ، بیست و سه ، بیست و هفت

بیست و هشت ، بیست و نه ، سی

سی و سه ، چهل و چهار

الدریعه (تهرانی) : چهار ، پنج

دریعه لی اصول سیریه : یک بیست و شش

سی و پنج ، چهل و هفت

ذریعه تهرانی : چهل و چهار

ر

رجال ابوعلی : ده (ذ) یازده (ذ) ،

رجال نجاشی : نه

لرد علی ابی الحسن البصری : دوازده

الرد علی اصحاب العدد : بیست و دو

الرد علی الزیدیه : سیزده

الرد علی قس الشافی : چهار (د) ،

الرد علی الوقفه : یازده

رسائل : سی و یک (ذ)

لورائل العشرون : هیجده (د)

رساله در شبهه ای هر حدیث " اب سی

بمنزلة هارون من موسی " - پانزده

رساله رمیه : بیست و یک

رساله معینه : سی و چهار (د) ،

رفع لدعه - هفده

روایات حدیث یک و دو (د) : چهار

هفت (د) ، هشت (ود) ، نه تا سیزده



- الکامل این اثر : چیدم سه .  
کشکول شیخ بهائی : بیست و چهار .  
کفایه (الاصول) : سی و یک  
الکفایه فی العبادات : سیزده .  
کتر الموائد : دوازده ، بیست و هفت .
- ل
- لسان العرب : چیدم و چهار  
م
- مبسوط (شیخ موسی) : یازده .  
المجدی فی اسباب الطالبین : هشت (د)  
مجموعه آقا شیخ آقا بزرگ تهرانى : همد تا  
نوزده ، سی و یک و سی و دو .  
بیست و سه .  
مجموعه المسائل المتفرقه بیست و یک .  
مجموعه من کلام لرعى فی ذیل الکلام  
بیست و سه .  
مجموعه من رسائل محمد بن محمد و دو  
مجلس بیست و هفت  
المحكم والمتشبه : شانزده .  
مختلف الاحکام : چهار .  
المراسم : یازده .  
المریوق فی اوصاف البروق : سی و چهار  
مسائل ابی عبدالله بن التیان : چهارده .  
مسائل اصول الفقه : چهارده .  
مسائل اهل مصر : سه .  
مسائل اهل موصل : چهارده (د) .  
مسائل اهل الموصل : چهارده .  
مسائل علی امیر دولی : سی و سه
- مسائل اهل بیاقوقین : سه (د) ، بیست .  
مسائل شهاب سه (د) ، بیست ، بیست  
و یک ، بیست و سه .  
المسائل الجرجانیه : سه (د) .  
المسائل العلویات : بیست و یک .  
مسائل اخلاف : چهارده .  
المسائل الدیلمیه : سه (د) .  
المسائل الرسیه الاولى : نوزده .  
المسائل الرسیه الثانيه : نوزده .  
المسائل الطرابلسیه : چهارده .  
مسائل طرابلسیه : سه .  
المسائل اطرابلسیه الاولى : هیجده .  
المسائل الطرابلسیه الثالثه : نوزده .  
المسائل الطرابلسیه الثانيه : هجده  
مسائل المعریه : سی و چهار  
مسائل من موال احمد : نوزده  
مسائل من مذهب : نوزده  
المسائل الموصلیه : سه (د) .  
المسائل الموصلیه الاولى : دو (د) ، سه (د) ،  
بیست  
المسائل الموصلیه الثانيه : بیست .  
مسائله فی الاعتراض علی من یشترک فی الاحکام  
: بیست و یک .  
مسائله فی معصمه هجده (د) : بیست و یک  
مسائله : حیره فی بعیه : بیست و سه  
مصباح : بیست و یک  
مصباح المریجه : یازده  
المعالم (ابن داج) : دوازده  
معالیه (الاصول) : بیست ، هشت (د) .

- بیست و نه (ود) ، سی ، چهل و چهار .  
 معجم الغناء - دوازده ( - ) ، شانزده ،  
 هفده (ذ) ، هجده .  
 معجم الادباء : یک (د) ، شش (د)  
 معجم البلدان : سیزده (د) .  
 معجم الشعراء : ده .  
 مویة المارص فی استخراج سهام المراثین :  
 دوازده ، سیزده .  
 اسمعی : پانزده - بیست و یک ( - )  
 اسمعی من المعجیح ، پانزده  
 مقدمه فی الاصول : بیست و دو .  
 انقرب : دوازده .  
 الطبع : یازده .  
 الطبع فی التبیہ : هفده ، هیجده .  
 الملخص : دوازده ، نوزده .  
 الملخص فی الاصول : بیست و یک  
 مسطره سید یا ابوالعلاء معری : بیست  
 مسطره الشریف المرتضی لابی العلاء المعری .  
 بیست و دو .  
 مناقب : بیست و چهار .  
 مستقیم : دو ( - ) ، پنج ، شش تا هشت  
 (ذ) ، ده (ذ) .  
 المنتظم (ابن الجوزی) : چهل و سه .  
 المنجد : چهل و چهار .  
 مع تمصیل العلائکه علی الابیاء : بیست و دو  
 المنهاج : دوازده .
- سهج اصل : دو .  
 سوارنه بسبب و شش .  
 سوش : ده .  
 المهدب : دوازده .  
 ن  
 ناصریت دو (د) ، پنج (ود) .  
 انصاریات : چهارده .  
 النصیر فی بعض کلام صاحب التفسیر .  
 دوازده .  
 بعض اشاعی : چهار (د) ، پانزده .  
 النسخ علی بن حسی فی الحکایه و المعکی :  
 سی و چهار  
 النسخ علی لقص ، پانزده .  
 کتاب النوادر (کراچکی) : دوازده .  
 کتاب النوادر (ابو جعفر حمدقی) بسبب و هشت .  
 نهایه : یازده .  
 نیایه الاصول چهل و چهار ، چهل و هشت .  
 نهج البلاغه : نه ، چهل و چهار .  
 و  
 رساله واسطیه : بیست و یک .  
 وایات الاعیان : یک (د) ، ده (د) ، چهل و چهار .  
 الولایه عن ارجاس : هیجده  
 الولایه من قبل ابطالین : سه ( - ) ، ده ،  
 هیجده .  
 ■  
 الهدایا : ده .  
 ی  
 یتیمه الدهر : چهل و چهار .

## فهرست تسمیات و مصطلحات علمی که در مقدمه آمده است:

### الف

آراء اعلیٰ و فرعی : سه .	احداث : یست و هشت .
آراء اسیه و یا تکلمین : سه .	اخبار : یازده، یست و هشت، یست و هشت .
آراء اهل سنت : یست و هشت .	یست و هشت : سی .
آراء دانشندان عامه : یست و هشت .	احلال لغوی یا معنوی : یست و هشت .
آراء سید (تأثیر ...) : یست و هشت .	اداء : سی
آراء سید در اصول فقه : یست و هشت .	ادب : دو تا شش، ده، یازده، یست و چهار
آراء معتزله : یست و هشت .	ایست و هشت .
آیات : هفده، چهل و هشت .	ادبی : چهار، یست و چهار
آیه : یست و دو، یست و نه، سی و یک .	کتاب ادبی : چهل و هشت .
اباحه : یست و هشت، یست و نه، سی و سه	ادلّه : یست و هشت، یست و هشت، سی و یک .
ایمان معانی : یست و هشت .	ادلّه اصولیه لفظیه و عقلیه : سه .
احراز (رویت) : سیزده (ود)، شانزده (ود) .	ادلّه شرعیّه : سی و سه .
احیاء : یست و هشت، یست و هشت .	استثاء : یست و سه، سی و سه .
جماع پانزده، یست و سه، یست و هشت	استخراج احکام : سی و سه
یست و هشت، یست و هشت، سی و دو، سی و سه .	استدلال : یست و هشت .
الاجماع : سیزده .	استصحاب حال : سی و سه .
اجماع است : سی و سه .	استصراخ : سه .
احادیث : نوزده، یست و هشت .	استعمال (صاعقه) : یست و سه .
احادیث نبویه : هفده .	استعمال عامه و حدیث است (عقیده مشهور)
احتجاج : یست و دو .	یست و سه (ب) .
حکام : سه، یست و هشت، یست و هشت .	استعمال لفظ در بیشتر از یک معنی :
سی و سه .	یست و هشت .
احکام شریعت : یست و سه .	استثاء : سی و سه .
	استنباط احکام : سه .

- اشتراک استیاء عقیب جمل بین رجوع به  
 جمیع واخیره : بیستونه .
- اشتراک القاطی که ادعاه وضع آنها برای  
 عموم شده و لغت بین عموم و خصوص  
 بیستونه .
- اشتراک امر بین ایجاب و نسیب : بیستونه  
 اشتراک امر بین مور و راجح : بیستونه .  
 اشتراک امر بین مرتبه و تکرار : بیستونه .  
 اشتراک لفظ امر بین قول و فعل : بیستونه .  
 اصل : بیستونه ، سی و یک ، سی و سه  
 اصل حقیقت : بیستونه .  
 اصل عدم حجیت : سی و دو .  
 اصل کلی : سی و یک .  
 اصل لغت : سی ، سی و یک .  
 اصول : دو ، سه ، پنج ، دوازده ، بیستوهفت  
 (ود) ، بیستوهشت ، بیستوهشت و سی و سه  
 اصول دین : بیستوهفت .  
 اصول شیعه امامیه : بیستوهفت .  
 اصول عقائد امامیه : بیستودو ، بیستوسه .  
 اصول همد یک ، پانزده ، دوازده ، بیستوسه .  
 بیستوشش تا بیستوهشت .  
 اصول اربعه : چهارده ، نوزده ، سی و سه  
 اصول لفظیه : بیستونه (ذ) .  
 اصولی : بیستودو .  
 اصولی (عقائد ...) : پانزده .  
 اصولین (مسائل ...) : بیستوهفت .  
 اطلاق : سی .
- اعتقادی (مسئله فقهی و ...) و (مسائل ...) .  
 چهارده ، بیست .  
 اعتماد : بیست .  
 اعجاز قرآن : سی و چهار .  
 اعراب : چهل و شش ، چهل و هفت .  
 اعراب گذاری : چهل و شش .  
 فعل : بیستوشش .  
 اكمال عدد : بیستودو .  
 الفاظ عموم : سی و یک .  
 القاء کلام ظاهر در معنای غیر مراد بدون  
 نصب قرینه در حال خطاب از متکلم  
 حکم تبیح است : سی و یک  
 امام : پانزده ، بیستودو ، بیستوسه ،  
 بیستوچهار ، بیستوشش .  
 امام مستتر : بیستوسه ، بیستوشش .  
 سائر حج : پنج ، شش .  
 امامت : دو رده ، پانزده رده ، بیستودو ، بیستوسه  
 امامی : پانزده ، هجده ، نوزده .  
 امامی اثنا عشری : چهارده .  
 امر : بیستوشش ، بیستوسه .  
 انشاء : سه .  
 آن : چهل و هفت .  
 اواسر : بیستوهشت ، سی .  
 اعصاب : بیستوسه ، سی  
 ایحاق : بیستوسه .  
 ب  
 بقاء تعدیه : بیستودو  
 بداه : پانزده .

ترجیح : سی ویک .	بدل : سی
شیع : یست .	بعث : همد
تطابق فعل و فاعل از لحاظ تذکیر و	بلع : شد نزد
ثابت : سی و پنج .	بهبش : همد
تعارض : سی و یک .	بیان : سی .
معد : سی و دو	پ
تعبد به خبر واحد : سی و یک ، چهل و سه .	پادشاه : شش
تعبد به قیاس : سی و دو .	پیمبر : پانزده .
تغیر : دو ، پنج ، پانزده ، بیست و دو ،	پیمبری : سی و دو
بیست و پنج .	ت
تعمیل ( ارسیل ) : سی و سه	تاخیر بیان : سی ، سی و یک .
تقلید : سه ، بیست و شش .	تاخیر بیان از وقت حاجب : سی
تکرار : بیست و نه	تاخیر بیان از وقت خطاب : سی .
تکلیف : بیست و نه .	تاخیر بیان عام : سی .
تبره ( ارشود مفتی ) : سی و سه .	تاخیر بیان مجمل : سی .
توحید : بیست و دو	تاریخ : بیست و پنج .
توضی ( فتوی ) : بیست و هشت .	تألیف ذهنی : چهارده
توقف : سی و دو ، سی و سه .	ثابت : سی و پنج .
تیمم : سی و چهار .	تبعیت انصاف از مضمول : سی و دو .
ث	تبعیت بوجه اقتداء : سی و دو .
تد : ده ، پانزده .	تعریف در قرأت : شانزده .
ج	تخصیص اکثر : سی .
جائز : هجده ، سی تا سی و دو .	تخصیص عام : سی .
حدل : سه ، چهار .	تخصیص کتاب به خبر واحد : سی و دو .
جور : سی ، سی و دو .	تخیر : سی و یک ، سی و سه .
جوار تأخیر : سی	تذکیر : سی و پنج .
جوار تعبد به قیاس : سی و دو .	ترخی : بیست و نه .



ح

حج - پنج ، شش ، سی و دو

حج (اقامه ...) : سی .

الحج : شش .

حجت : بیست و سه ، سی و یک ، سی و ده .

سی و سه

حججی قوی : چهارده .

حجیت : بیست و هشت ، سی و یک ، چهل و سه

حجیت خبر واحد : سی و دو

حدیث عالم : بیست و دو

حدیث : ده ، یازده .

حرمت نماز جمعه : یازده .

حروف (بحث ...) : چهل و هفت .

حروف مشبّه بالفعل : چهل و هفت .

حروف هجاء : بیست و چهار .

حسن احسان : سی و سه .

حفلر : بیست و شش ، سی و سه .

حقیقت : بیست و هشت ، سی و سه

حقیقی (معنی ...) : بیست و هشت ، بیست و سه

حکم : سی و سه .

حکم عقل به حسن احسان و قبح ظلم :

سی و سه

حکیم : سی و یک .

خ

خاص ( عامی که از آن ... اراده شده ) :

شانزده .

خواندن روایت بر روی ( انقراء علیه ) :

سیزده (د) .

خبر : بیست و سه ، (بحث ...) چهل و هشت

خبر واحد سه ، یوزده ، بیست و سه .

سی و یک ، سی و دو ، چهل و سه .

خبرهای کاهنان : نوزده

خصوصی : هفت ، بیست و شش ، بیست و هشت

بیست و سه ، سی ، سی و یک .

خضاب : بیست و شش ، سی ، سی و یک .

خطایات : بیست و سه .

خطابی (طوب ، بیح) : شانزده .

خلافتی (مسائل ...) : چهارده

خلیفه (...) عباسی : شش

د

دار الحلاله : شش

دحول قول معصوم در توان معصوم :

سی و دو .

دلیل سی تا سی و سه

دلیل جدید : سی .

دلیل موجب قطع : سی و دو

دوزخ : هفت

دبابت (شریعت مدنی) : سی و سه .

دین : سی و سه

ر

راقصی : ده

راوی : سیزده (د) .

راویان : بیست و شش

رأی : سه ، بیست ، بیست و هشت ، سی و دو ،

سی و چهار

رؤیبهلال : سی و دو .

رجال (علم رجال) : یازده .

رجوع عاسی به مقتی : سی و سه .

رحمت و عریب : شانزده .

رد مراسیل - سی و یک .

رسالت : بیست و سه .

روایات ، سیره (د) ، چهل و هفت .

روایات یا وسطه : سیره (د) .

روایت - شش ، ده ، پانزده ، سیره ، بیست و پنج .

روزه : بیست و دو .

## ز

زعات امامیه : سه . چهار .

زغیم مدنی پنج ، یازده .

زمان غیبت : یازده .

زندگی شهیدان پس از مرگ : نوزده .

زهدی : چهارده .

## س

سبب : بیست و نه ، سی .

سنت : سی و سه .

## ش

شاهد سی و یک .

شبهات (حل ...) سی و سه .

شرائط صحت تکلیف : بیست و نه .

شرائح سابقه : سی و دو .

شرط : سی و یک .

شرط صحت عمل : بیست و نه .

شرطیت : سی و یک .

شرح : سی و یک .

شعر : سه .

شفاعت : هفده .

شک سی و یک ، سی و دو .

شک در حبیب مسروق است یا جمع به عدم حجیت

سی و یک .

شکن کلمات : چهل و شش

شیدل رویت از روی (اسماع سه) :

سیزده (د) .

## ص

صحت تکلیف : بیست و نه

صحب عمل : بیست و نه .

صراط هفده .

صغیره (گناهان) : سارده ، هفده .

صغاب جدا : هفده .

صفت خداوند : بیست و سه .

صفت علم حاصل از خبر : بیست و سه .

صفت متحمل و محمل عنه : چهل و سه .

صاعب حصیه : نه .

صیاب نفس (رغم و نسی) : سی و سه

صیغه سر ، بیست و نه .

## ض

ضرورت بیست و هفت

ضروری (علم) : سی و سه

ضروری : پانزده

ضرورت زندگی : سی و سه .

## ط

طریق استدلال : بیست و دو

طرق روایت : بیست و پنج .

عقل : سی و دو .	ابطحاره : بیست و هشت .
عقلا : سی و یک .	طبع : بیست و شش
علائقه حقیقت : بیست و هشت .	ط
عاب : سی و دو	دبا هر : سی و یک
عام حد اود : یوزده	طه را استعمال لفظ در معنی حقیقت است :
عدم ضروری : سی و سه .	بیست و نه
عمره : سی و دو .	ظن (مبحث ...) : سی و یک
عمود : هفده ، بیست و شش ، بیست و هشت	مهورات قرآنه : سی و دو
ست و نه ، سی ، سی و یک (ود) .	طهور در عموم : سی و یک
غ	مهر آفتاب : هفده
غالی : ده .	ع
غایب : سی ، سی و یک .	عام : سی ، سی و یک
غسل : بیست و دو .	عاسی که از آن خاص اراذه شده : شانزده .
غست امام دوازدهم : هجده .	عبادات : بیست و نه .
غیث امام مستبر : بیست و شش .	عذابت (رشود معنی) : سی و سه .
عجب صبری : بیست و شش	عذل : بیست و دو
عیب گیری : بیست و هفت	عدم حجیت : سی و دو .
غیر حاضر : سی	عدم حجیت هر واحد : چهل و سه
و	عدم حجیت قیاس : سی و دو .
فاعل : سی و پنج .	عدم الدلیل دلیلی بر عدم است : بیست و دو
فنا : ی نفی : نوزده	عدم ورود بعیدیه قیاس : سی و دو .
فتح : چهل و هفت (وز) .	عذاب قبر : هفده .
فجعه : چهل و هفت	عربی (ادب عربی) : سی و سه .
فتوی : یازده ، بیست و هفت ، سی و سه .	عرف شرع : سی و یک .
فرعی (مسائل ...) : چهارده .	عرف برده : سی
فروع : دوازده ، بیست و نه .	عرفیت (رحمت و ...) : شانزده .
فروعی (عقائد اصولی و ...) : یازده .	نصیحت انبیاء : شانزده .
فعل : سی و پنج .	عقائد اصولی و فروعی : یازده .

بطع : سی و یک ، سی و دو .

قوانی : بیست و چهار .

قدس : بیست و یک ، بیست و دو ، بیست و سه ، بیست و چهار ، بیست و پنج ، بیست و شش ، بیست و هفت ، بیست و هشت ، سی و دو .

## ک

کاشف ارضی و نظر معصوم : سی و دو

کافر : بیست و دو

کبیره (گاهان ...) : شانزده .

کتاب (قرآن) : سی و دو ، سی و سه .

کتاب فقهی : چهارده .

کرسی کلام : یازده .

کروشه ( [ ] ) : چهل و هفت .

کسر ، چهل و هفت (وژ) .

کسره : چهل و هفت .

کفر : بیست و نه .

کلام : دو ، سه ، پنج ، یازده ، نوزده ،

بیست و سه .

الکلام (قون ...) : بیست و سه .

کلاسی (پنجاهی ...) : چهار ، (مسائل

فقهی و ...) ، (مشکلات ...) ،

(نظریات ...) ، ورده

کروچک (گاهان ...) : هفده .

## ل

لغت : دو ، بیست و پنج ، سی و سه .

## م

مؤمن : بیست و نه .

مبین : بیست و شش .

مقد : دو ، سه ، پنج ، یازده ، چهارده ،

نوزده ، بیست و یک .

مقد شیعہ اسیه : چهارده .

مقهی : چهار ، سیزده ، چهارده ، نوزده ،

بیست ، بیست و دو .

مقدمه (امسائل ...) : سیزده .

میه نه

مفسر الهی : دو .

مفسر معض : بیست و یک .

ملک (علم ملک) : دو ، هفت .

ملاء عالم : هفت .

مور : بیست و نه .

## ق

قاعده لطف : سی و دو .

قبح ظلم : سی و سه .

قبول یازده براسیل : سی و یک .

قبح و غیر جائز : سی ، سی و یک ، سی و سه .

قبح قطعی : سی و سه .

قصر (قضاو ...) : شانزده .

قدم عالم : بیست و دو .

قرءت و یت برسد : سیزده ، ( ... برسد ) :

بیست و پنج .

قرآیه : سی و دو

قرینه : سی و یک .

قصیده : بیست و چهار

قضاء (حکم) : دوازده .

قضاء (مسائل دین) : سی .

قضاء ( ... و قدر ) : شانزده .

- مشابه : شائده .  
 مفردات امامیه : چهارده ، بیست .  
 متکلم : مد ، نه ، بیست و نه .  
 مجاز : بیست و نه .  
 مجازی : بیست و هشت ، بیست و نه (د) .  
 مجاریت : بیست و نه .  
 مجرد استعمال : بیست و هشت .  
 مجسم : سی و دو .  
 مجسم : بیست و شش ، سی .  
 محال : شانزده ، بیست و دو .  
 معدن (انگشت) : قنوم ؛ بیست و هشت .  
 محکم و متشابه : شانزده .  
 محکوم : سی و یک .  
 مخالفه الامحاء : سیزده .  
 مذاهب مختلفه : چهارده .  
 مذہب : نه ، دوزده ، چهارده ، بارده ،  
 نوژده ، بیست و هشت .  
 مذہب زیدی : چهل و نه .  
 مذہب الناصر : چهارده .  
 مذہب امامی : هجده .  
 مذہب امامیه : چهارده ، بیست و هشت .  
 مذہب ایشان (شیعه) : هفده .  
 مرامیل : سی و یک .  
 سرة : بیست و نه .  
 مسائل اصول الفقه : چهارده .  
 مسائل اعتقادی : چهارده .  
 مسائل حلالتی : چهارده .  
 مسائل قرعی : چهارده .  
 مسائل فقهی : نوزده .  
 مسائل الفقهیه : سیزده .  
 مسائل قضائی : شانزده .  
 مستحق : بیست و هشت .  
 مستصحب حال : بیست و شش .  
 معمول فیه : بیست و نه .  
 مشرک : سی و یک .  
 مشروط : سی .  
 مصطلحات شرعیہ : چهار .  
 مصلحت : سی و یک .  
 مطبق : بیست و شش ، بیست و نه ، سی .  
 مظالم : پنج ، شش .  
 معاد : بیست و دو .  
 معارف : شانزده .  
 معدب : بیست و نه .  
 معانی : نه .  
 معرلی : پانزده ، بیست و هشت .  
 معجزات : شانزده .  
 معجزه : بیست و نه .  
 معصوم : هفده ، سی و دو .  
 معقودہ : بیست و هشت .  
 معنی (حکم بر شرط .. است) : سی و یک .  
 معیا : سی و یک .  
 معاهیم : سی و یک .  
 معنی : سی و نه .  
 معنی : سی و یک .  
 معمول به : چهل و هشت .

مفهوم : سی و یک	نزل قرآن حمله واحدة : نوزده .
معدوم شرط : سی و یک	نسخ : بیست و شش ، چهل و هشت .
مفهوم شرط و غایت : سی و یک	نصب قرینه : سی و یک .
مفهوم غایت : سی و یک	نظر : بیست و هفت ، بیست و هشت ، سی و دو
مقتضی : سی و یک	نظرات : نوزده ، بیست و هشت .
مقدمت : سی	نظرات کلانی : نوزده .
معدبات سسی : سی	نظر در مقام پنج : شش .
مقدمت واجب مطلق : سی	نظر سی
معدبات وجوبی : سی	انابه : شش .
معدبات وجودی : سی	نمایندگی : پنج ، شش .
معدبه و حب : بیست و نه ، سی	نمایندگی عامه : شش .
مقلدان : نازده	نقطه گذاری : چهل و هفت .
مقید : بیست و شش	نقشب طالیان : یک
مکلف : بیست و نه	نقشب علویان : دو .
منسوخ : شانزده	نکاح ( لاتکح مانکح ابولا ) . بیست و هشت
موزنه : بیست و شش	نماز : بیست و نه .
موجب سی و دو	نهی : بیست و شش .
موضوع : سی و نه	و
مهرآستانه مدرسه : سی و هشت	واجب : بیست و نه ، سی ، سی و نه .
میراث : هفت	واجبات موسسه : سی .
ن	واجب مطلق : سی .
ناسخ : شانزده	واقفیت : ده .
نامی : بیست و شش	وحد : سی .
نیوت : شانزده ، هفت ، سی و دو	وجوب بدل : سی .
نیوه : هفت	وحد حذر : نوزده
نحو : دو	وجوب عمل به خبر واحد : سی و دو .
نحوی : بیست و دو	وجوب واجب : سی .
نذب : بیست و نه	

ولایت از طرف حلهء حور : هیجده	ورع (از شروط مقتی) : سی و سه
ولایت بر اقامهء حج : شش .	وزیر : ده ، هیجده .
ولایت بر مظالم : شش .	وصع : ده ، یست و هشت ، یست و نه .
ولایت تشریعی و مفید به شش .	وعه و وعید : هفده ، یست و دو
	وعید : یست .
ی	وقت : همت .
ببین : سی و یک .	ولایت از جانب حائر : یست و دو .

## فهرست بلاد و امکنه که در مقدمه آمده است

### الف

سان قدس شریزه (د)، یسب، یسبوسه  
(ود)، یست و پنج، سی و هشت.  
آستانه مبارکه، سی و هشت.  
ایران، دو و نه (ذ)، پانزده تا هیجده (ذ)،  
یسب (د)، یست و سه، یست و پنج،

### ب

بغداد، یک (ود)، دو، چهار، هفت تا  
ده، پانزده، هجده، یست و چهار، یسب  
و شش، چهل و چهار،  
بولاق، هشت (ذ)،  
بول، شش (ذ)،

### ت

تهران، چهار (د)، یست و پنج،

### ج

حریره، یسب.

### ح

حلب، ده، یازده

### د

دارالحلافه، شش.

دانشکده (الهیات و معارف اسلامی)، یک،  
دانشکده نبات و معارف اسلامی، چهل و هشت.  
دانشگاه، سی و پنج، چهل و سه،  
دانشگاه تهران، سی و هشت،  
دبلم، پنج، چهارده،

### ر

ری، سیزده (د)

### ط

طبرستان، دو، پنج، چهارده،  
طرابلس، دوازده.

### ع

عراق، هفت، یست و سه؛

### ق

قاهره، دو و سه (د)، دوازده، یست و چهار،  
قم، پنج.

### ک

کاملین (مشهد)، هفت،  
کربلا، هفت.

### م

محله کرخ (در بغداد)، هشت.



مشهد امیرالمؤمنین : ده .	میاقارمین : نه ، ده ، بیست .
مهر : شش ، دوازده ، بیست و چهار ،	نفت : نه ( ن ) ، شانزده ( و ن ) ، هفده ،
بیست و پنج	یس و پنج ، بیست و هفت .
مومل : پانزده ، بیست .	جعاشرف : یازده .

## کتابخانه‌هایی که در مقدمه آمده است

دارالکتب المصریه : بیست و شش .

کتابخانه آستان قدس . شاردن ( د ) ، بیست ، بیست و سه ، بیست و پنج ،

سی و هشت

کتابخانه اسکوریا : بیست و شش .

کتابخانه دانشگاه : چهل و سه .

کتابخانه مرکزی دانشگاه تهران . سی و هشت ، چهل و هشت

## چاپخانه‌هایی که در مقدمه آمده است

چاپ حلبی : هشت ( ذ ) .

چاپخانه ( دانشگاه ) : چهل و پنج .

ط خانجی : هشت ( د ) .

ط دارالحلیی : دو ( د ) .

مطبعة الحوائی : بیست و پنج ، بیست و شش ( د ) .

مطبعة دارالمعرفة : بیست و شش .

مطبعة المعادة : بیست و پنج .

مطبعة المعارف : یک ( ذ ) ، چهل و چهار

مطبعة النعمان : نه ( ذ ) .

## فهرست مطالب مقدمه

- ۱- ترجمه مصنف: یکک می و چهار .
- نام و نسب او: یکک - دو .
- آثار تعیین او: دو .
- آغاز مرجعیت او: دو .
- مقدم علمی و معلومات او: دو - سه .
- روش و در اصول و فروع و بیان معانی: سه .
- مترتب علمی و بین معاصران: سه - پنج .
- سیرت اجتماعی او: پنج .
- توانگری و ثروت او: شش - هفت .
- وفات و برادرش (رضی): هفت - هشت .
- مقبره او و برادرش هشت .
- فرزندان او: هشت - نه .
- استادان او و ترجمه مختصر آذان: نه - یازده .
- شاگردان او و ترجمه مختصر آذان: یازده - سیزده .
- آثار علمی و ادبی او و معرفی آنها: سیزده - سی و چهار .
- معرفی کتاب حاضر و برخی از آراء اصولی او که در این کتاب آمده: سی و شش - سی و سه .
- عمیق کتاب: سی و شش - سی و هشت .
- تأثیر آراء او در دیگر دانشمندان: سی و هشت .
- برخی از آراء و نظرات او: سی و هشت - سی و سه .
- استعمال لفظ در بیشتر از یک معنی: سی و هشت .
- محرر: استعمال علامت حقیقت است: سی و هشت .
- و هشت .
- کفار و فروع چون اصول سکلتند: سی و نه .
- مقدمه وجودی واجب مطلقا واجب است: سی و نه .
- سی و نه و سی .
- قضایا به امر جدید است نه به امر اول: سی و نه .
- تاخیر واجب موسع یا بدل (عزم بر اداء) حاضر است: سی .
- تخصیص اکثر جائز است: سی .
- تاخیر بیان از وقت حاجت قبیح ، و از وقت خطاب به تفصیلی جائز است: سی - سی و یک .
- مفهوم حق در مورد شرط و عایت حجیت نسبت: سی .
- تعبد به غیر واحد عقلا جائز ، و شرعاً غیر واقع است: سی و یک .
- بنابر عدم حجیت غیر واحد ، بحث در باره تعارض ، ترجیح ، تغییر ، قبول یا رد مراسیل و مانند اینها لازم نیست: سی و یک .
- تخصیص کتاب به غیر واحد حتی بنا بر حجیت خبر حاضر نیست: سی و دو .
- تعبد پیغمبر به شرائع سابقه و توقف در آن: سی و دو .



جدول خطاء و صواب و فهرستهای متن کتاب  
«الفريعة إلى اصول الشريعة»

- ۱- جدول خطاء و صواب
- ۲- فهرست آیات کتاب
- ۳- فهرست روایات
- ۴- فهرست نامهای خاص
- ۵- فهرست اقوام و جماعات
- ۶- فهرست کتب
- ۷- مصطلحات و تعبيرات
- ۸- فهرست بلاد و امکنه
- ۹- فهرست اشعار و امثال کتاب
- ۱۰- فهرست مطالب

## جدول خطاء و صواب

صواب	خطاء	سطر	صفحه
تَسْأَلُهُ	أَسْأَلُهُ	بيت	هفت
اصول	اگون	مر صفحه	سی و دو
تَرَوُّوا	تَرَوُّوا	۴	۱
وَلَمْ	نَمْ	۷	۴
يَفْتَقِرُ	يَفْتَقِرُ	۶	۸
وَلَايَا	إِنَّمَا	۶	۱۲
يَعْرِفُهُ	تَعْرِفُهُ	۱۳	۱۶
المعتر	المعتر	۱۰	۱۷
كُلُّ	كُلُّ	۲	۲۰
إِذَا	إِلَّا	۱۱	۲۲
إِلَى: أَلَا	بِوَجْهِ: إِلَى	۱۸	۲۲
نَحْنُ نَقُولُ	نَقُولُ	۵	۳۱
نَقُولُ فِي الْآخِرِ	نَقُولُ <sup>۳</sup> فِي الْآخِرِ	۶	۳۳
الصَّيِّعَةُ الْمَعِيَّةُ	الصَّيِّعَةُ	۸	۳۴

## جدول خطاء و صواب

صواب	خطاء	سطر	صفحة
لَا تَقَعُ	لَا يَتَقَعُ	١٠	٣٤
ضَرْبُ	صَرْبُ	١٢	٣٥
تَحَوُّزُ	يَجُوزُ	١١	٣٦
شَفِيعٌ يُطَاعُ وَلَيْسَ يُعْقَلُ مِنْ ذَلِكَ نَفْيُ شَفِيعٍ يُجَابُ	شَفِيعٌ يُجَابُ	٣	٣٧
مَوَاقِعُهَا	مَوَاقِعِهَا	١١	٣٧
مُشْتَهِيَا	مُشْتَهِيَا	٥	٤٩
فَجَعَلُوا	فَجَعَلُوا	١	٥١
يَفْصِلُوا	يَفْصِلُوا	٣	٥١
كَرَّةَ	كَرَرِ	٨	٥٦
لَا لِلْأَبَدِ	لَا لِلْأَبَدِ	١	٥٩
الْحَوَابِ	الْجُوبِ	سر صفحة	٦٣
جَحْدِ	حَحْدِ	٥	٦٧

## حدول خطاء وصواب

صواب	خطاء	سطر	صفحه
قد متهن	قد متهن	پورق ١٣	٧٠
بكاوا	لكانو	٤	٧٦
مَلَجَّوْنَ	مُلَجَّوْنَ	١٠	٧٨
يُشْبِهُ	تَشْبِهُ	١	٨٠
وجوب	وحوب	١٠	٨٠
لأنه	لأن	١١	٨٢
جناية	جنائة	١٣	٨٢
يُؤَخِّرُهُ	بُؤَخِّرُهُ	٧	١٣٧
القسم	القسم	٨	١٤٧
شَيْئَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ	شَيْئَيْنِ	١	١٨٣
تأثير	تير	سر صفحه	١٩١
القاتل	العاقل	٧	٢١٥
كسى	كنى	٧	٢٣١
يُكْنَى	يُكْنَى	٢	٢٣٢



## جدول خطاء وصواب

صفحة	سطر	خطاء	صواب
٢٤٦	١٥	عروقهها	عروتها
٢٤٩	٥	الشَّافِعِيُّ	الشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُهُ
٢٥٠	٣	الْقِي	الْقِي
٢٥٧	١٢	انصاف	انصاف
٢٦٨	٨	الْمَثَرَةُ	الْمَثَرَةُ
٢٧٩	١٩	فصحيح	فصحيح
٢٨٤	٧	الأَوَّلِ	الأَوَّلِ
٢٨٤	١١	الأخبر	الأخبر
٣٢٢	٨	راذ	زائد
٣٣٣	٤	يَمْنَعُ	يَمْنَعُ
٣٥١	٣	مَجْرَى «إِنْسَانٍ»	مَجْرَى قَوْلِنَا: «إِنْسَانٍ»
٣٥٧	٢	اعْتَلَوْ	اعْتَلَوْ
٣٦١	٣	ليسَ	وليسَ
٣٦٦	٣	فَيُكْنَى	فَيُكْنَى

## جدول خطاء و صواب

صواب	خطاء	نظر	صفحہ
كُنِيَ	كُنِّي	۱	۳۶۸
فَكَسُوا	فَكَنَّوْا	۵	۳۶۸
كُنِيَ	كُنِّي	۶	۳۶۸
اِئِ	اِئِ	۴	۳۶۹
»	»	۷	۳۶۹
المجمل	الحمل	سرصفحہ	۳۸۷
لُعَۃٌ	لُعَۃٌ	۹	۳۸۹
فَعَلَ	فَلَ	۱	۳۹۷
مُنَّه (الف منية)	مُنِّيَّة	۷	۴۰۳
فَهِيَ الَّتِي تُغَيِّرُ	فَهِيَ تُغَيِّرُ	۱۳	۴۴۳
يُقْطَعُ	تُقْطَعُ	۲	۴۵۶
وَبَعْدُ فَلَوْ سَلَّمَ	فَلَوْ سَلَّمَ	۱	۴۷۱
تُدْرِكُ بَعْدَ فَقْدِهِ وَتُظْهَرُ	تُدْرِكُ بَعْدَ خَفَائِهِ	۲	۵۰۵
بَعْدَ خَفَائِهِ			

## جدول خطاء وصواب

صواب	خطاء	سطر	صفحة
يَدُلُّ	يُدُلُّ	٤	٥٢٢
لِلْخَيْرِ وَالْعَمَلُ عِنْدَهُ يَقْتَضِي أَنَّ لَهُ تَأْثِيرًا وَدَلٌّ أَنَّ التَّأْثِيرَ حَاصِلٌ لِلْخَيْرِ عَلَى كُلِّ	لِلْخَيْرِ عَلَى كُلِّ	٩	٥٤٤
الصَّحَابَةِ	الصَّحَابَةِ	٢	٥٥٢
سَلَامَةً	سَلَامَةً	٩	٥٥٢
وَمُحَرَّمٌ وَمَكْرُوهٌ	وَمَكْرُوهٌ	١٢	٥٦١
المَكْرُوه	المَكْرُوه	سرصفحة	٥٦٧
دَلَالَةٌ قَاطِعَةٌ	دَلَالَةٌ قَاطِعَةٌ	٢	٥٦٨
وَيَنْفَرُ	يَنْفَرُ	١٢	٥٨١
مُخَالَفَتُهُ	مُخَالَفَتُهُ	١٢	٥٨١
يَدُلُّ	تَدُلُّ	٦	٥٨٥

## حدول خطاء وصواب

صواب	خطاء	سطر	صفحة
يَكُونُ	يَكُونُ	٣	٥٨٨
مُعَادٍ	مُعَادٍ	٦	٦٠٢
من	من من	٢ و ٢	٦٠٣
واحدةٍ	واحدٍ	١١	٦٢٩
الْمَعْصُومُ	الْمَعْصُومِ	٢	٦٣٢
أَنْ يَكُونُ	أَنْ يَكُونُ	٤	٦٩٩
يُخْرِبُونَ	تُخْرِبُونَ	٦	٧١١
كَثَرَتْهَا وَاخْتَلَفَ فِيهَا	كَثَرَتْهَا	٤	٧١٢
الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ	الصَّحَابَةِ	١١	٧٢٠
الْجَدِّ	الْجَدِّ	٣	٧٣٥
"	"	٨	٧٣٦
الْقِيَاسِ	الْقِيَاسَ	١٠	٧٣٩
وَالصَّحِيحِ	الصَّحِيحِ	١٧	٧٣٩
يَسُوعُ أَوْ سَاعَ	يَسُوعُ	٧	٧٥٩

## جدول خطاء و صواب

صفحہ	سطر	خطا	صواب
۷۹۸	۹	أَنْ يَعْلَمَ	أَنْ يَعْلَمَ
۸۱۸	۱۵	النصب	ب. النص
۸۲۴	۶	تَحْزُ	يَجْزُ
۸۳۲	۱	منها	منها

## فهرست آیات کتاب

«الذريعة إلى اصول الشريعة»

شماره صفحه شماره سوره و آیه

- وَلَقَدْ كَرَّمْنَا نِسَاءَ آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ... بَيْسَتْ وَدُو (۱۷-۷۰)
- وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُتِفَ فِيهَا. ۱۴. ۲۰۸. ۲۳۳. ۲۴۱. ۳۵۱ (۱۲-۸۲)
- حَتَّى إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ ۲۸ (۱۱-۴۰)
- أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ۲۸ (۱۱-۷۳)
- مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ۳۶ (۴۰-۱۸)
- أَقِيمُوا الصَّلَاةَ ۳۹، ۸۲، ۳۳۴، ۳۴۲، ۳۵۵، ۳۵۶، ۳۸۰، ۳۸۶، ۴۸۷ (۱۰-۸۷م)
- وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ۳۹ (۵-۳)
- فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ ۳۹ (۶۲-۱۰)
- فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ۵۷ (۲۴-۶۳)
- فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي شَئْرِهِمْ... ۵۷ (۴-۶۴)
- وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا... ۵۸ (۳۳-۳۸)
- أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ۶۸. ۵۸ (۴-۵۸م)

شماره صفحه شماره سوره و آیه

- وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ  
(۲۳-۷۲) ۵۸
- يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ...  
(۲۴-۸) ۵۹
- إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ  
(۹۰-۱۶) ۶۳
- لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ...  
(۶۳ ۲۴) ۶۷
- وَلَا تَحْلِقُوا دُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ  
(۱۹۶-۲) ۷۴
- مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ .  
سیت ونه . ۷۸ (۴۲-۷۴)
- كُنَّا نَكْذِبُ يَوْمَ الَّذِينَ  
(۴۶-۷۴) ۷۹
- وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا  
(۷-۵) ۱۱۰
- الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ حَلَّةٍ  
(۲-۲۴) ۱۱۱
- إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ  
(۷-۵) ۱۱۱
- فَقَضَّاهُمْ سَنَعَ سَمَوَاتٍ يَوْمَئِذٍ  
(۱۲ ۴۱) ۱۱۸
- وَقَصَىٰ رِثْكَ الْأَتْعَبُودَ إِلَّا إِيَّاهُ  
(۲۳-۱۷) ۱۱۸
- وَقَصَّيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ فِي الْكِتَابِ  
(۴-۱۷) ۱۱۸
- إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا  
(۶ ۹۴) ۱۲۷

شمارہ صفحہ ، شمارہ سورہ وآیہ

۳۳۳، ۱۲۹ (۲-۴۳م)	أَقِمُْوا الصَّلَاةَ وَعَآتُوا الزَّكَاةَ
۱۴۰، ۱۳۴ (۳-۱۳۳)	وَسَارِعُوا إِلَى مَعْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ
۱۴۰، ۱۳۴ (۲-۱۴۸م)	فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ
۱۶۰ (۲-۲۱)	يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ
۱۷۴ (۴۱-۴۰)	اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ
۳۵۱، ۱۸۳ (۴-۲۲)	حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ
۱۸۴ (۲-۲۷۵)	حَرَّمَ الرَّبُّوا
۲۳۳، ۲۰۸ (۸۹-۲۲)	وَجَاءَ رَبُّكَ
۲۰۸ (۴۲-۱۱)	لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ
۲۱۳ (۲-۱۹۶)	تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ
۳۳۵، ۳۳۴، ۲۲۲ (۹-۶)	أَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ
۲۳۰ (۲۱-۷۸)	وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ
۲۳۰ (۳۸-۲۲)	إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ ...
۲۳۲، ۲۳۰ (۶۶-۴)	إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَعَتْ قُلُوبُكُمَا
۲۳۱ (۱۵-۹)	إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ



شماره صفحه، شماره سوره و آیه

فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ لِآيَةِ الْإِنشِاسِ ۲۴۶ (۱۵-۳۰، ۳۱-۴۱)

وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً ۲۴۶ (۴-۹۱)

إِلَّا مَنْ تَابَ ۲۶۰ صَرَخَ ابْنُ صَنْفٍ

قدس سره في هذه الصحيفة (۲۶۰) أَنْ قَوْلَهُ - تعالى - : «إِلَّا

مَنْ تَابَ» في آيةِ القذف - التي هي في سورة النور - وليس

كذلك، بل هو في موردَيْن آخرين: أحدهما في سورة مريم

آية ۶۰ والثاني في سورة الفرقان آية ۷۰، وما في آيةِ القذف

هو قَوْلُهُ - تعالى - : «إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا»، راجع، ولعله قد

نقله بالمعنى

فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً... ۲۶۲ (۴-۲۴)

وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا ۲۶۹ (۴-۲۴)

وَأَشْهَدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ سِوَاكَ ۲۷۱، ۴۰۶ (۲-۲۸۲)

مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ ۲۷۱ (۲-۲۸۲)

إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا ۲۷۲ (۵-۲۴)

فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ۲۷۲ (۵-۲۴)

شماره صفحہ. شماره سورہ وآیہ

- فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا (۴۰۴، ۳۹۳، ۲۷۳) (۴۰۴، ۴۰۳، ۴۰۲) (م)
- فَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ فَاِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا (۲۷۴) (۵۸-۴)
- وَلَا تَقْرَبُوا هُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ (۲۷۴) (۲-۲۲۲)
- حَتَّى يُعْطُوا الْجِرْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ (۲۷۴) (۹-۳۰)
- فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ (۶۰۹، ۲۷۵) (۴۰۹)
- فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ (۲۷۵) (۴۰۹)
- بُوصِيكُمُ اللَّهُ فِيْٓ أَوْلَادِكُمْ (۷۳۲، ۲۷۹) (۴۰۱)
- لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ (۲۹۹) (۲-۲۳۶)
- يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ (۲۹۹) (۱-۶۵)
- فَإِذَا بَلَغَ أَجْلُهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ (۳۰۲، ۲۹۹) (۶۵-۲)
- وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ .. (۳۰۱) (۲-۲۳۷)
- إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ (۳۰۲) (۱-۶۵)
- وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ (۳۰۳) (۲-۲۲۸)
- وَيُعَوْلُنَّهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ (۳۰۳) (۲-۲۲۸)
- إِلَّا أَنْ يَعْفُوَنَّ (۳۰۵) (۲-۲۳۸)

شماره صفحه، شماره سورہ و آیه

أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ۳۲۱ (۴-۳م)

وَأَنْ تَحْمَمُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ ۳۲۱ (۴-۲۲)

وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ۳۲۷، ۳۲۳ (۶-۱۵۱)

(۱۷-۳۳)

إِنَّ اللَّهَ يَكُنْ شَيْءٌ عَظِيمٌ ۳۲۳ (۸-۷۵م)

وَلَا يَظْلِمُ رُبُّكَ أَحَدًا ۳۲۳ (۱۸-۵۰)

وَلَا تَقُلْ لَهُمَا آفٌ ۳۲۳، ۳۹۳، ۳۹۹

(هکذا فی نسخنا، والصواب: فلا تنقل، راجع ۱۷-۲۳)

السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ۳۲۵، ۳۳۲، ۳۳۳، ۳۳۴، (۵-۴۱)

۷۸۰، ۳۵۰، ۳۴۶

لِزَانِيَةٍ وَالزَّانِي فَاحْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ۳۲۵ (۲۴-۲)

وَعَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ۳۲۷ (۶-۱۴۱)

فَقَدْ حَقَّ عَلَى لَوْلِيِّهِ سُلْطَانًا ۳۲۷ (۱۷-۳۳)

وَأَوْثِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ ۳۲۷ (۲۷-۲۳)

أُجِّلَتْ لَكُمْ نَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ۳۲۸ (۵-۲)

شماره صفحه. شماره سوره وآيه

- وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ لِّلْسَائِلِ وَالْمَحْرُومِ ۝ ٣٣٥ (٧٠-٢٤)
- إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ ۝ ٣٣٧ (٤٩-١٢)
- وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ۝ ٣٤٢ (٣-٩٧)
- وَالَّذِينَ هُمْ لِأُفْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ ۝ ٣٤٥ (٢٣-٦٤٥)
- وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ ۝ ٣٤٥ (٩-٣٥)
- وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ۝ ٣٤٨ (٥-٧)
- إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ۝ ٣٥٦ (٣٣-٥٦)
- وَلَا تَبْخَسُوا الْحَبِثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ ۝ ٣٥٨ (٢-٢٦٧)
- لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ ۝ ٣٥٨ (٥٩-٢٠)
- يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ۝ ٣٦٠ (٥-٧٠)
- إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً ۝ ٣٦٤ (٢-٦٧)
- أَدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُسَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ ۝ ٣٦٦ (٢-٦٨)
- إِنَّهَا بَقَرَةٌ أَفْأَرِضٌ وَلَا يَكْرَهُونَ ذَلِكَ ۝ ٣٦٦، ٣٧١ (٢-٦٨)
- إِنَّهُ يَقُولُ ۝ ٣٦٧ (٢-٦٨)
- إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ ۝ ٣٦٧، ٣٧١ (٢-٦٩)

شماره صفحه. شماره سوره و آیه

ما هی إِنْ الْبَقَرَةِ تَشَانَهُ عَلَيْنَا	۳۶۹، ۳۶۷	(۷۰-۲)
إِسْهَاءَ بَقَرَةٍ لِّأَذْلُولٍ تُثِيرُ الْأَرْضَ	۳۷۱، ۳۶۷	(۷۱-۲)
فَدَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ	۳۷۳	(۷۱-۲)
خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ	۳۸۶، ۳۸۰، ۳۷۷	(۱۰۴-۹)
إِنْ جَاءَ كُمْ فَاسِرُّ سِبَاءٍ فَتَبَيَّنُوا	۳۹۳	(۶-۴۹)
وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ	۳۹۳	(۶-۶۵)
وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ	۳۹۳	(۲-۶۵)
وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمَّداً	۳۹۳	(۹۸-۵)
وَلَا تَنْظِلُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ	۳۹۳	(۳۷-۹)
وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا	۳۹۶	(۴۸-۲۵)
أَسْتَغْفِرُ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرُ لَهُمْ...	۴۰۳	(۸۱-۹)
كُفُّوا وَأَشْرَبُوا حَتَّى يَتَيَسَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ	۴۰۷	(۱۸۷-۲)
ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ	۴۱۶، ۴۰۸، ۴۰۷	(۱۸۷ ۲)
حَتَّى يَطْهَرُوا	۴۰۷	(۲۲۲-۲)

شماره صفحه. شماره سوره وآیه

يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ ٤٣٨ (١٣-٤١)

وَنَادَيْنَا ابْنَ إِبْرَاهِيمَ ۖ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا ٤٤٠ (٣٧-١٠٥)

وَإِذَا سَأَلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ ٤٦٥، ٤٦٦ (١٦-١٠١)

وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَرْحُونَ لِقَاءَنَا ائْتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدِّلْهُ...

٤٦٥ (١٠-١٥)

وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ٤٦٥ (١٦-٤٤)

مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّمَّهَا أَوْ مِثْلِهَا

٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٨ (٢-١٠٦)

أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٩ (٢-١٠٦)

فَمَنْ حِفِظْتُمْ فَرْجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ٤٧١ (٢-٢٣٩)

فَلَا تَرْجِعُوهُمْ إِلَى الْكُفَّارِ ٤٧١ (٦٠-١٠)

فَلَوْ لَا نَفَرْنَا مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لَيَسْتَفْتَهُوا فِي الدِّينِ...

٥٣١ (٩-١٢٣)

وَلِيَشْهَدَ عَدَابُهَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ٥٣١ (٢٤-٢)

وَأِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا ٥٣١ (٤٩-٩)

شماره صفحه شماره سوره و آیه

- إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ ۖ  
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا... (۶-۴۹) ۵۳۲  
لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ (۱۲۳-۹) ۵۳۵
- مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى  
أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ (۶-۴۹) ۵۳۶
- لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ (۶-۶۶) ۵۶۹
- لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ (۲۱-۳۳) ۵۸۲، ۵۷۶  
وَاتَّبِعُوهُ (۵۸۲، ۵۷۶) (۶-۱۵۳) ۵۸۲
- فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ (۶۳-۲۴) ۵۸۲
- وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى... (۱۱۴-۴) ۶۰۷  
وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ... (۱۴۳-۲) ۶۰۸
- كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ... (۱۱۰-۳) ۶۰۸
- إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ (۱۰ ۶۰) ۶۰۹
- وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا (۹۷ ۳) ۶۱۹

شماره صفحه. شماره سوره وآيه

وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ ٦٤٠ (٧٥-٢٢)

كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلالًا لِّسْنِي إِسْرَءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَءِيلُ عَلَىٰ نَفْسِهِ

٦٦٧ (٩٣-٣)

وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ٦٩٨ (١٧-٢٦)

أَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ٦٩٨ (٢-١٦٩)

لَا تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ٦٩٨ (٤٩-١)

مَا فَطَرْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ٦٩٨ (٦-٣٨)

إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ ٧٠٠ (٢٩-٤٥)

فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ ٧٩١، ٧١٠ (٥٩-٢)

هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ...

٧١١ (٥٩-٢)

فَجَرَأَ مَثَلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ٧١٣ (٥-٩٨)

وَعَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدْرُهُ ٧١٣ (هكذا في النسخ

والصواب حذف الواو من قوله

«وعلى الموسع» راجع ٢ (٢٣٦)



شماره صفحه. شماره سوره و آیه

- فَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَاتَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ۖ ۷۱۳ (۳-۴)
- يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ... ۷۲۵ (۱-۶۶)
- قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ ۖ ۷۲۵ (۲-۶۶)
- أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ ۖ ۷۳۲ (۴-۴۲م)
- وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ۖ ۷۳۷ (۵-۵۲)
- أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ ۖ ۷۵۰ (۲-۲۷۵)
- يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ۖ ۷۵۱ (۴-۱۷۵)
- وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ... ۷۵۲ (۲-۲۳۴)
- وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ ۖ ۷۵۲ (۴-۱۱)
- فَأَمْكُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ ۖ ۷۵۲ (۴-۲۴)
- وَلَا لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةٌ ۖ ۷۸۱ (۱۶-۶۶)
- مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ ذِينَ ۖ ۷۹۱ (۴-۱۲)

## فهرست روایاتی که در کتاب

«الذريعة إلى اصول الشريعة» آمده است

شماره صفحه

روى عن النبيّ - ص - .. لولا أن أشقّ على أمتي لأمرتهم بالسؤال ..

۶۹، ۵۸

خبر بَريرة حين أشارَ عليها بمراجعة زوجها وأنها قالت له - ع - :

أُتِمْرُني بذلك ، فقال : وما أنا شافعٌ ... ۵۸

قوله - ع - للأقرع - بن حابس وقد سأله عن الحجّ : أليعامن هذا

أم للأبد ، فقال - ع - : لا للأبد ... ۵۹

توبيخه - ع - أباسعيد الحدرى لما دعاه وهو في الصلوة فم يُجبّه

وقوله - ع - . أَلَمْ تَسْمَعْ الله - تعالى - يقول : ... ۵۹

الإسلام على ما روى في الخبر يجبُ كلُّ ما تقدّمه . ۸۱

رَوَى عنه - ع - من قوله : مَنْ بَامَ عن صلاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيَصْنُهَا إِذَا

ذَكَرَهَا ... ۱۳۴

شماره صفحه

- الحبرُ المروى عنه ع من قوله : من أدخل في ديننا ما ليس منه  
فهو ردٌّ. ١٨٤
- قوله - ع - : الاثنان فما فوقهما جماعة. ٢٣٠
- قوله - ع - : لا يَرِثُ الْقَاتِلُ وَلَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ. ٢٧٩
- رَوَى عَنْهُ - ع - أَنَّهُ قَضَى بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ. ٢٩٠
- رَوَى أَنَّ رَحْلًا أَفْطَرَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَأَمَرَهُ - ع - بِالْكَفَّارَةِ. ٢٩١
- رَوَى عَنْهُ - ع - أَنَّهُ حَمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي السَّفَرِ. ٢٩٢
- الرَّوَايَةُ الْوَارِدَةُ سَأَلَهُ - ع - كَأَن يَجْمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي السَّفَرِ ٢٩٣
- كَقَوْلِهِ - ع - فِي الْيَوْمِ : إِنَّهَا مِنَ الطَّوَافِيصِ عَلَيْكُمْ وَالطَّوَافَاتِ .
- ٣٢٥، ٢٩٤
- الزَّعِيمُ غَارِمٌ. ٦١٩، ٢٩٤
- أَنَّهُ - ع - سَهَا فَسَحَدَ. ٢٩٤
- قَوْلُهُ - ع - . وَقَدْ سُئِلَ عَنْ ابْتِغَاءِ عَبْدًا وَاسْتَعْمَلَهُ ثُمَّ وَجَدَهُ عَيْبًا .
- « الْخَرَجُ بِالضَّحَانِ » . ٣٠٩
- قَوْلُهُ - ع - وَقَدْ سُئِلَ عَنِ الْوُضُوءِ بِنَاءِ الْبَحْرِ فَقَالَ - ع - : هُوَ الطَّهْوَرُ

شماره صفحه

ماؤه الحل مَيْتَتُهُ . ٣٠٩

ما روى عنه - ع - وقد سُئِلَ عن بيع الرُّطْبِ بالتمر فقال - ع -

« أيسقُصُ إذا يَبَسَ ؟ فقل : نَعَمْ . فقال ع : فلا إدأ . ٣٠٩

قولُ النبيّ - ص - : « صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي » . ٣٤٢

حُذُّوا عَنِّي مَنْسِكَكُمْ . ٣٤٢

رَوَى عن النبيّ - ص - من قوله : « فِي الرِّقَّةِ رِيعُ الْعُشْرِ » . ٣٤٨، ٣٤٧

رَوَى « « « : « لَا صَلَاةَ إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ » ٣٥٣

رَوَى « « « : « لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ » . ٣٥٣

رَوَى « « « : « لَا صَلَاةَ إِلَّا بِطَهْوَرٍ » . ٣٥٣

رَوَى من قوله - ع - « لَا صَلَاةَ لِحَارِ الْمَسْجِدِ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ » . ٣٥٤

قوله - ع : فِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ الزَّكَاةُ . ٣٩٣، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠٥ .

٤٠٨، ٤٠٦

رَوَى عن النبيّ - ص - عند نزول قوله - تعالى - : « اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ

لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ »

أَنَّهُ قَالَ : « لَا زَيْدَنَّ عَلَى السَّبْعِينَ » ٤٠٣

شماره صفحه

رَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّ يَعْلىَ بْنَ مَنِيهَ سَأَلَهُ فَقَالَ لَهُ: «مَا يَأْتِيَا  
نُقْصَرُ وَقَدْ آمَنَّا؟» فَقَالَ لَهُ: «عَجِبْتُ مِمَّا عَجِبْتَ مِنْهُ وَسَأَلْتُ  
رَسُولَ اللَّهِ -ص- فَقَالَ: «صَدَقَهُ تَصَدَّقَ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ فَأَقْبِلُوا  
صَدَقَّتْهُ»

۴۰۳

رَوَى... أَنَّهُ -ع- قَالَ: «لَوْ عَلِمْتُ أَنِّي إِنْ زِدْتُ عَلَى السَّبْعِينَ  
يَعْفِرُ اللَّهُ لَهُمْ لَمَعَلْتُ».

۴۱۰

إِنَّ الْمَاءَ مِنَ الْمَاءِ مَسْوُوحٌ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْخَبْرُ بِلَفْظٍ: «إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ  
الْمَاءِ مَنْسُوخٌ».

۴۱۱

قَوْلُهُ -ع-: «إِنَّمَا الرَّبُّ فِي النَّسِيئَةِ».

۴۱۱

وَقَدْ رَوَى... أَنَّهُ -ع- قَالَ: «لَأَمَاءَ مِنَ الْمَاءِ».

۴۱۲

رَوَى أَنَّهُمْ كَانُوا يَتَوَضَّئُونَ مِنَ النِّقَاءِ الْحَتَائِثِ، فَأَوْجَبَ -ع-:

الْغُسْلُ فِي ذَلِكَ.

۴۱۲

رَوَى فِي وَجوبِ صَوْمِ شَهْرِ رَمَضَانَ أَنَّهُ نَسَخَ وَجوبَ صَوْمِ عَاشُورَاءِ.

۴۱۸

... أَنَّ الرُّكَاةَ نَسَخَ وَجوبُهَا سَائِرَ الْحَقُوقِ.

۴۱۸

شماره صفحه

رَوَى أَنَّ مِنْ حَمَلَةِ الْقُرْآنِ : « وَالشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنَبَا فَأَرْحُمُوهُمَا

الْبَتَّةَ » . ٤٢٩

رَوَى عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ : « كَانَ فِيهَا أَنْزَلَ اللَّهُ . سَحَابَهُ - عَشْرُ

رَضَعَاتٍ يُحَرِّمْنَ » . ٤٢٩

رَوَى فِي لَيْلَةِ الْمِعْرَاحِ مِنْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى - أَوْجَبَ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ

خَمْسِينَ صَلَاةً ثُمَّ رَاحَعَ النَّسَى . ص - . ٤٣٨

رَوَى مِنْ قَوْلِهِ - ع - فِي وَصْفِ مَكَّةَ : « أُحِلَّتْ لِي سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ » . ٤٣٩...

رَوَى مِنْ أَنَّهُ - تَعَالَى - يَمْحُو مِنَ اللَّوْحِ الْمُحْفُوفِ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ مَا يَشَاءُ ...

٤٤٠

رَوَى أَنَّ فَرَضَ الصَّلَاةِ كَانَ رَكْعَتَيْنِ فزِيدَ فِي صَلَاةِ الْحَضَرِ . ٤٤٤

وَالسَّبِيُّ ص أَخْبَرَ عَلَى مَا ذَاهِبِهِمْ بِأَنَّ أُمَّتَهُ لَا تَجْتَمِعُ عَلَى خَطَا . ٤٥٧

قَوْلُهُ - ص - : كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ الْأَفْزُورِ وَهِيَ عَنْ

إِدْخَارِ لِحُومِ الْأَضَاحِيِّ الْأَفَادْخِرِ ... ٤٧٢

قَوْلُهُ : « لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى خَطَا » . ٦٠٨، ٥١٠

مَا رَوَى عَنْهُ - ص - مِنْ قَوْلِهِ : « مَنْ كَذَبَ عَلَى فَلْيَنْبِؤْأْ مَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ »

٥١٥

شماره صفحه

ما يُرَوَّى من قوله - ص : «سَكَّتُ الكَذَّابَةَ عَلَىَّ» . ۵۱۶ ، ۵۱۵

رَوَّى عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ - ع - من قوله : «كُنْتُ إِذَا سَمِعْتُ مِنْ

رَسُولِ اللَّهِ - ص - حديثاً...» . ۵۳۳

الْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ حَبَّرَ عَنِ النَّبِيِّ ص سَأَلَ لَهَا (الْحَدَّةَ) السُّدُسَ .

۵۵۲

استدلَّاهُ سَأَلَ النَّبِيَّ - ص - لَمْ يَقْبَلْ خَبَرَ ذِي الْيَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ حَتَّى

سَأَلَ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ . ۵۵۳

خَبَرَ ذِي الْيَدَيْنِ... يَتَضَمَّنُ أَنَّ ذَا الْيَدَيْنِ قَالَ لَهُ - ع - : «أَقْصَرْتُ

الصَّلَاةَ بِأَرْسُولِ اللَّهِ أَمْ نَسِيتَ» . ۵۵۴

قوله - ع - . «وَإِذَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي حَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعِينَ» .

۵۸۷ ، ۵۸۶

تَرَكَه - ص - قَتَلَ الشَّارِبَ لِلْخَمْرِ فِي الْمَرَّةِ الرَّابِعَةِ بَعْدَ قَوْلِهِ : «فَإِنْ

شَرِبَهَا فِي الرَّابِعَةِ فَاقْتُلُوهُ» . ۵۹۴

قوله - ص - : «الْعَارِيَةُ مُرْدُودَةٌ» . ۶۱۹

رَوَّى مِنْ أَنَّهُ - ع - لَمَّا سَمِعَ عَنِ النَّعْرُضِ لِنَبْتِ مَكَّةَ قَالَ لَهُ الْعَبَّاسُ :

شماره صفحه

٦٦٧ «الَا إِذْخِرَ يَا رَسُولَ اللَّهِ» .

رَوَى مِنْ قَوْلِهِ - ع - «عَفَوْتُ لَكُمْ عَنْ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ» . ٤٦٧

رَوَى عَنْ أَبِي مَكْرٍ فِي الْكَلَالَةِ: «أَقُولُ فِيهَا سِرُّ أَبِي» . ٧٤٨، ٧٠٩

قَوْلُ عُمَرَ: «أَقْضَى فِيهَا سِرُّ أَبِي» وَقَوْلُهُ: «هَذَا مَا رَأَى عُمَرُ» . ٧٤٨، ٧٠٩

قَوْلُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ - ع - فِي أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ: «كَانَ رَأْيِي وَرَأْيُ عُمَرَ إِلَّا

يُبَغِّضُنِي ثُمَّ رَأَيْتُ بَيْعَهُنَّ» . ٧٤٨، ٧٠٩

رَوَى مِنْ أَنَّ النَّبِيَّ - ص - لَمَّا أُنْفِذَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ، قَالَ لَهُ: «بِهَذَا

تَقْضَى» قَالَ: «بِكِتَابِ اللَّهِ» قَالَ: «فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِي كِتَابِ اللَّهِ...»

٧١٠

رَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ... أَنَّهُ قَالَ - ص - لَهُ: «أَقْضِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ

إِذَا وَجَدْتَهُمَا فَإِنْ لَمْ تَجِدْ...» ٧١٠

رَوَى عَنْ عُمَرَ فِي رِسَالَتِهِ الْمَشْهُورَةِ إِلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: «قِسْ

الْأُمُورَ بِرَأْيِكَ» . ٧١٠

رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ قَوْلِهِ فِي الْأَسَانِ: «أَعْتَبِرُوا أَحَالَهَا بِالْأَصَابِعِ

الَّتِي دَبَّتْهَا مَسَاوِيَةٌ» . ٧١٠



شماره صفحه

- رَوَى عَنْهُ - ع - من قوله لِلْحَشَعِمِيَّةِ: أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أَبِيكَ دِينَ  
أَكُنْتَ تَقْضِيهِ؟... ۷۹۱، ۷۹۰، ۷۱۳
- قوله - ع - لِعَمْرٍو حِينَ سَأَلَهُ عَنِ الْقُلَّةِ لِلصَّائِمِ. أَرَأَيْتَ لَوْ تَمَضَّضْتَ  
بِإِذَا أَكْتَ شَارِبَهُ ۷۹۱، ۷۹۰، ۷۱۳
- قوله فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ حَيْثُ سَأَلَهُ السَّائِلُ عَنْ رَجُلٍ وُلِدَ لَهُ غُلَامٌ  
أَسْوَدُ فَقَالَ - ع - لَهُ:.. ۷۹۱، ۷۹۰، ۷۱۴
- يُرَوَّى عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ - ع - أَنَّهُ كَانَ يَجْعَلُ الْحَرَامَ تَطْلِيقَاتٍ ثَلَاثًا،  
وَحِينَ نَرَوِي عَنْهُ - ع - أَنَّهُ... ۷۱۶
- رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ قَوْلِهِ: أَلَا يَتَّقِي اللَّهُ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ يَجْعَلُ ابْنَ  
الْإِنْسِ أَبْنًا وَلَا يَجْعَلُ أَبَ الْأَبِ أَبًا. ۷۵۸، ۷۲۹
- مَا رَوَى مِنَ التَّشْبِيهِ بِغُصْنِي شَجَرَةٍ وَجَدَ وَلِيَّ نَهْرٍ. ۷۳۱، ۷۲۹
- خَبَرُ الْوَضُوءِ مِنْ مَسِّ الدُّكْرِ. ۷۳۰
- قوله: إِنَّ الْأَعْمَالَ بِالنِّيَّاتِ (هَذِهِ الرِّوَايَةُ مَعَ أَنَّ الْمَعْرُوفَ تَوَاتَرُهَا عَنْهَا  
السَّيِّدُ قَدْ مِّنْ أَخْبَارِ الْآحَادِ) ۷۳۰
- رَوَى عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ - ع - أَنَّهُ قَالَ. لَوْ كَانَ الدِّينُ يُؤْخَذُ قِيَاسًا لَّكَانَ

شماره صفحه

- باطنُ الحفِّ أولى بالمسحِ من طاهره. ٧٣٤
- رَوَى عَنْهُ - ع - أَيْضًا قَوْلُهُ « مَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَّقَحَّمَ جَرَائِمَ جَهَنَّمَ فَلْيَقُلْ فِي الْجَدِّ رَأْيَهُ » (ويروى عن عمر أيضًا) ٧٥٧، ٧٣٥
- وَأَمَّا مَا يَرَوِيهِ شَيْعَةُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ - ع - عَنْهُ وَعَنْ أَبَائِهِ - ع - مِنْ إِنْكَارِ الْقِيَاسِ فِي الشَّرِيعَةِ ... هَذَا اشْرَحَ لَا يَبْقَى عَلَيْهِ لِكَثْرَتِهِ ... ٧٣٥
- عَنْ أَبِي بَكْرٍ قَوْلُهُ: أَيُّ سَمَاءٍ تُظِلُّنِي وَأَيُّ أَرْضٍ تُقِلُّنِي إِذْ قُلْتُ فِي كِتَابِ اللَّهِ سَرَأْنِي. ٧٣٥
- عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: « يَا كُمْ وَأَصْحَابَ الرَّأْيِ فَإِنَّهُمْ أَعْدَاءُ السُّنَنِ أَعْيَنَتْهُمْ الْأَحَادِيثُ أَنْ يَحْفَظُوهَا فَقَالُوا بِالرَّأْيِ. . ٧٣٦، ٧٣٥
- رَوَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: « يَا كُمْ وَالْمُكَايَلَةَ » قِيلَ: « وَمَا الْمُكَايَلَةُ ؟ » قَالَ: « الْمُقْيَاسَةُ » ٧٣٦
- رَوَى شَرِيحٌ قَالَ: كَتَبَ إِلَى عُمَرَ مِنَ الْخَطَابِ .. اقْضِ بِنَا فِي كِتَابِ اللَّهِ ... ٧٣٦
- رَوَى عَنْ عُمَرَ - أَيْضًا - أَنَّهُ قَالَ: أَخْرَأْكُمْ عَلَى الْجَدِّ أَجْرُكُمْ عَلَى النَّارِ ٧٥٨، ٧٣٦

شماره صفحه

- عن عبد الله بن مسعود أنه قال يذهب قراؤكم وصلحاؤكم ويتخذ  
الناس رؤساء حها لا يقيسون الأمور برأيهم. ۷۳۶  
وعنه أنه قال: إذا قلتم في دينكم بالقياس أحللتكم كثيرا مما حرم الله  
وحرمتم كثيرا مما حلل الله. ۷۳۶  
رؤى عن عبد الله بن عباس: «أن الله - تعالى - قال لنبيه - ص - :  
«أحكم بينهم بما أمر الله...» ۷۳۶، ۷۳۷  
رؤى عنه أيضا أنه قال: «لو جعل لأحد أن يحكم بما يراه لجعل  
ذلك لرسول الله ص...» ۷۳۷  
رؤى عنه أنه قال: «إياكم والمقاييس» فبما عيادت الشمس والقمر  
بالمقاييس. ۷۳۷  
عن عبد الله بن عمر أنه قال: «السنة ما سنه رسول الله - ص - لا تجعلوا  
الرأى سنة للمسلمين. ۷۳۷  
قال مسروق: «لا أقيس شيئا بشيء أحاف أن تزل قدمي بعد ثبوتها.  
۷۳۷  
كان ابن سيرين يذم القياس ويقول: «أول من قاس إبليس» ۷۳۷

شماره صفحه

رَوَى عَنْهُ - أَيْضًا - أَنَّهُ كَانَ لَا يَكَاذُ يَقُولُ بِرَأْيِهِ شَيْئًا. ٧٣٧

قال الشعبيُّ لرجلٍ: «لعلَّكَ من القنَّاسين» وقال: «إِنْ أَحَذْتُمْ بِأَقْيَاسٍ

أَخْلَلْتُمْ الْحَرَامَ وَحَرَّمْتُمْ الْحَلَالَ. ٧٣٧

كان أبو سلمة بن عبد الرحمن لا يفتي برأيه. ٧٣٧

قالوا: إِنْ كَانَ صَوَابًا فَمَنْ اللَّهُ وَإِنْ كَانَ حُطَاءً فَمَنْ الشَّيْطَانُ

٧٤٨

رَوَى عَنْهُ - ع - مِنْ قَوْلِهِ: أَبُيَا أَمْرَأَةٍ وَلَدَتْ مِنْ سَيِّدِهَا هِيَ مُعْتَقَةٌ

٧٤٩

رَوَى عَنْهُ - ع - فِي مَارِيَّةَ الْقَيْطِيَّةِ لَمَّا وَلَدَتْ إِبْرَاهِيمَ: «أَعْتَقَهَا وَلَدَهَا

٧٤٩

الْمُرُوءِيُّ عَنْهُ - ع - أَنَّهُ قَالَ: سَنَقَ كِتَابُ اللَّهِ بِجَوَارِ بَيْعِهَا. ٧٥٠

قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ وَقَدْ سُئِلَ عَنِ الْكَلَالَةِ: «أَقُولُ فِيهَا بِرَأْيِي فَإِنْ كَانَ حَقًّا

فَمِنْ اللَّهِ وَإِنْ كَانَ خُصَاءً...» ٧٥١

قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: لَعَمْرَاقٍ وَقَدْ كَرَّرَ السُّؤَالَ عَلَيْهِ عَنِ الْكَلَالَةِ: «تَكْفِيكَ

آيَةُ الصَّيْفِ». ٧٥١

شماره صفحه

رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ امْرَأَةٍ مَاتَ عَنْهَا رَوْحُهَا وَلَمْ يُسَمَّ لَهَا صَدَاقٌ وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا فَرَدَّدَ السَّائِلَ شَهْرًا ثُمَّ قَالَ: «أَقُولُ فِيهَا بَرَأْيِي فَإِنْ كَانَ حَقًّا» .

۷۵۳، ۷۵۱، ۷۵۰

قَالَ مَعْقِلُ بْنُ يَسَارٍ: «أَشْهَدُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِي تَرْوَعٍ بَنَاتٍ وَاشْتَرَى بِهَا قَضِيَّتَ (بِعْنَى عَبْدِ اللَّهِ) ...» .

۷۵۲

رَوَى عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ع - وَقَدْ اسْتَفْتَاهُ عَمْرُو بْنُ أَمْرِئَةٍ وَجَّهَ إِلَيْهَا فَأَلْقَتْ مَا فِي بَطْنِهَا وَقَدْ أَفْتَاهُ كَافَّةً مَنْ حَضَرَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ بِأَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ مُؤَدَّبٌ فَقَالَ ع - «إِنْ كَانَ هَذِهِ جَهْدَ رَأْيِهِمْ فَقَدْ أَخْطَأُوا...» .

۷۵۷

رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ شَاءَ بَاهَلَتْهُ أَنْ أَلْدَى أَخْصَى رَمْلَ عَالِجٍ عَدَدًا مَا جَعَلَ لِلْمَالِ نَصْفَيْنِ وَثُلَاثًا» .

۷۵۷

وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ شَاءَ بَاهَلَتْهُ أَنْ الْحَدَّابُ» .

۷۵۷

رَوَيْتِ الْمِبَاهِلَةَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي قِصَّةٍ أُخْرَى .

۷۵۷

رَوَى عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا بَعَثَتْ إِلَى رَيْدِينَ أَرْقَمَ وَقَدْ اشْتَرَى مَا بَاعَهُ بِأَقْلٍ مِمَّا بَاعَهُ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَ الشَّمْسَ «إِنَّكَ إِنْ لَمْ تَتُبْ فَقَدْ

شماره صفحه

- ٧٥٨ نَطَلَ جَهَادَكَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ص .
- قيل لاسنِ المِسيَّب : إِنَّ شَرِيحًا قَضَى فِي مَكَاتِبٍ عَلَيْهِ دِينَ أَنَّ الدِّينَ  
وَالكِتَابَةَ بِالْحِصَصِ فَقَالَ : « أَحْطَأُ شَرِيحٌ » . ٧٥٨
- الخبير الماثور عن النبي - ص - من قوله : « الْأُمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ » ٧٦٤  
قَالَ لَهُ (عُمَرُ) أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ - ع - : « إِنْ كَانَ لَكَ عَلَيْهَا سَبِيلٌ فَلَا سَبِيلَ  
لَكَ عَلَى مَا فِي بَطْنِهَا » . ٧٦٦ ، ٧٦٥
- قوله (عُمَرُ) : « لَوْ لَا عَلَيَّ لَهْلَكَ عُمَرُ » . ٧٦٦
- لَمَّا قَالَ (مُعَاذُ) : « احْتَسِدُ رَأْيِي » قَالَ - ع - لَهُ « لَا ، أَكْتُبُ إِلَيْكَ أَكْتُبُ  
إِلَيْكَ » ٧٧٣ ، ٧٧٤
- رَوَى عَنْ النَّبِيِّ - ص - من قوله : « سَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى بَصْعٍ وَسَعِينَ  
فِرْقَةً أُعْطِيَهُمْ فَتَسَّةً عَلَى أُمَّتِي قَوْمٌ يَقْيِسُونَ الْأُمُورَ بِرَأْيِهِمْ  
فَيُحَرِّمُونَ الْحَلَالَ وَيُحَلِّلُونَ الْحَرَامَ » . ٧٧٧
- كِتَابُ عُمَرَ إِلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ وَقَوْلُهُ : « اعْرِفِ الْأَشْبَاهَ وَالنَّظَائِرَ  
وَقْيِسِ الْأُمُورَ بِرَأْيِكَ » . ٧٧٨

فهرست نامهای خاصی که در متن کتاب «ذریعه» آمده است

الف

۷۴۴	أبو حنیفه	۲۴۹ (ود) ۷۰۵۰۲۵۳۰
۷۰۵۹	أبو سعید الخدری:	۵۲۱
۵۵۴	أبا علی (خُتّانی)	۵۹ (ود) ۵۵۲۰
۲۲۲	أنا هاشم (الجُتّانی).	۷۳۷
۴۴۰، ۴۳۸	إبراهیم (لسی)	۳۹۲
۱۴۹	إبراهیم (اس السی)	۳۳۲، ۳۲۹۰
۷۳۷، ۶۴۳، ۶۴۲	اس سیرین	۳۲۹، ۲۰۰، ۵۱۰، ۳
۳۹۳	ابن شریح:	۴۹۱، ۴۴۳
۷۰۵، ۴۱۱، ۲۴۴، ۱۲۷	ابن عباس	۵۲۹، ۳۹۲، ۲۸۴
۷۳۲، ۷۳۱، ۷۲۹، ۷۱۰، ۷۰۷		۷۹۴، ۶۵۱، ۵۵۳، ۵۵۱، ۵۳۹
۷۸۱، ۷۵۸، ۷۵۷		
۷۰۵	ابن عمر:	۴۹۰
۷۵۵، ۷۱۶، ۷۱۰، ۷۰۵	ابن مسعود:	۳۹۲، ۳۲۹، ۲۸۴، ۲۴۷، ۲۰۰
۷۷۸، ۷۷۱، ۷۵۷		۶۵۱، ۵۰۷، ۴۹۱، ۴۴۳، ۴۲۱
۷۵۸	ابن المسیّب:	۷۰۹، ۷۰۵، ۶۴۹، ۵۵۴، ۵۳۳
۷۴۰، ۵۵۳، ۵۵۲، ۵۵۱، ۵۳۳	أبو بکر	۷۶۳، ۷۵۱، ۷۳۵
۷۶۱، ۷۴۸		۳۹۲
۲۲۱	أبو بکر بن الصّراح:	۲۹۷

٧٣٤.٧١٦.٧٠٩.٧٠٥.٥٥١	أبي الحسن الكرخي	٣٦٢.٣٣٢.٣١٥
٧٥٧.٧٥٠.٧٤٨.٧٤٠.٧٣٥	أبي حنيفة	٤٣١.٣٣٢.٢٥٤.٢٥٠
٧٧١.٧٦٩.٧٦٦.٧٦١.٧٦٥	أبي حنيفة (صحاب)	٣٦٢.٣١٥.٢٦٣
٩١	أبي عبد الله البصري	٦٥١.٣١٥
ب	أبي علي (الجبائي)	٤٨٥.٤٢٢.٣٦٢
٧٥٢	أبي علي (الجبائي)	٥٤٢.٥٤١
٦٩.٥٨	أبي علي (الجبائي)	٣٩١.٣٤٩
٤٩٦	أبي القاسم السخي	٤٨٥
ث	أبي موسى الأشعري	٧٧٨.٦١٠.٥٥٢
٦٤٣	أبي هاشم	٣٩١.٣٦٢.٢٨٤.٥١.١٧
ح	أبي هاشم	٦٥٣.٤٨٥
٤٨٠.٤٧٩	أبي هريرة	٧١٤
١٢٩	أحمد بن حنبل	٥٨٨
ح	سفيان بن راهويه	٥٨٨
٧١٥.٦١٧.٥٤٠.٥٣٩	الأقرع بن حابس	٦٩.٥٨
٣٤٩	الإمام	٦٣٢.٦٣٠.٦٢٨.٦٢٤.٦٢٣
٥٣٣	الحسن البصري	٧٧٢
ح	حلي بن مالك	٦٤٤.٦٢٤
٢٢٠	الإمام المعصوم	٦٣٢.٦٢٦.٦٢٤.٦٢٣
	أمير المؤمنين (ع)	٥٣٣.٤٩١.٤٨٥.٢٨٩
	الحلبي	



۷۵۸.۷۲۹.۷۰۵	زید بن ثابت	۷۹۰.۷۱۳	الخلعیمیة
س		۳۱۰	خولة بنت حویدل
۷۳۲.۷۳۰	سلیمان (النبی):	د	
ش		۶۶۴ ( اصحاب )	داود ۷۳۲.۷۳۰
۳۳۲.۳۱۵.۲۸۴.۲۵۹.۲۴۹	الشافعی	ذ	
۰.۴۶۰.۴۴۳.۴۳۱.۳۹۳.۳۹۲		۵۵۴	داوید بن
۷۴۴ ۷۱۲.۵۷۸.۴۷۰		۵۵۴	ذی الیدین
۰.۲۵۶.۲۵۴.۲۵۰ ( اصحاب )	الشافعی	ر	
۰.۳۶۲.۳۵۸.۳۵۶.۳۵۵		۵۰۸.۳۶۰.۱۸۹.۱۸۸.۱۶۰	ارسل
۰.۷۷ ( شیع من متقدی اصحاب )	الشافعی	۰.۵۲۶.۵۲۵.۵۲۳.۵۲۲.۵۲۱	
۰.۷۶۹.۷۶۱ ۷۵۸.۷۳۶ شریحاً	شریح	۰.۶۲۸.۶۲۷.۶۱۵.۵۴۲.۵۳۶	
۷۷۱		۰.۶۹۹.۶۹۶.۶۸۳.۴۶۹.۶۴۴	
۰.۷۳۷	الشعبی	۰.۷۵۴.۷۴۵	
۷۵۲.۷۴۹.۷۴۸	الشیطان	۰.۶۶۷.۵۴۵.۵۳۳.۴۰۳	رسول الله
ع		۰.۷۵۸.۷۵۲.۷۳۷.۷۳۶.۷۱۰	
۷۵۸.۷۰۵.۴۲۹	عائشة	۰.۵۳۲.۴۸۲.۳۶۰.۱۹۰	رسول (الله)
۶۶۹.۶۶۸.۶۶۷	العاصم	۰.۷۵۲.۶۹۸	
۰.۵۳۳	عبدالرحمن:	ز	
۰.۷۵۲	عبدالله (من مسعود):	۰.۷۶۹.۷۶۱.۷۳۲.۷۳۱	زید (من ثابت)
۰.۷۳۷	عبدالله بن عمر:	۰.۷۵۸	زید بن أرقم:

عبدالله بن مسعود	٧٥١،٧٣٦	محمد رسول	٤٩٥،٤١٨
علي:	٧٦٦	مسروق: ٧١٦،٧٠٦،٧٢٦،٧٣٧،٧٨٦	
عُمر:	٧١٣،٧١٠،٧٠٩،٥٥٤،٥٥٣	المسيح	٦٢٢،٥٠٠
	٧٥٨،٧٥٧،٧٥١،٧٤٨،٧٣٥	مُعد: ٦٠٢	٧٧٥،٧٧٤،٧٧٣،٧١٠
	٧٧٨،٧٦٦،٧٦٥		٧٧٨،٧٧٧
عمر بن الخطاب	٧٣٦،٥٥٢،٥٣٣،٤٠٣	المعصوم	٦٢٩
عمرو (بن معديكرب)	٧١٥،٦١٧،٥٤١	معقل بن يسار:	٧٥٢
عمرو بن مسعود	٧٠٥	المغيرة بن شعبة:	٥٥٢
عمروس معديكرب	٥٤٠	مقداد	٥٣٣
عيسى بن امان	٤٥٨،٣٣٢،٣١٥	ملكة الجزيرة (ياورقي):	٢٧
ق		موسى (التبي):	٧٧٣،٦٠٢
القدساني:	٥٤٠	مُؤنس (بن عمران):	٦٦٨،٦٦٧،٦٥٩
القفال:	٣٩٢	مُؤنس بن عمران ٩١ (ود):	٦٦٣،٦٥٨،
ل		ميكائيل	١٢٩
لليث بن سعد	٥٨٨	ن	
م		النبي	٣٣١،٣٠٦،٢٩٣،٢٣٣،٢٠
مارية القبطية	٧٤٩،٧٢٥		٣٥٦،٣٥٥،٣٥٣،٣٤٧،٣٤٢
مالك	٧٤٤،٦٤٣،٥٧٨،٣٤٩		٤٥٧،٤٣٨،٤١٠،٤٠٣،٣٦٠
محمد (رسول الله):	١		٥١٠،٥٠٩،٤٩١،٤٨٥،٤٧٣
محمد بن سمة:	٥٥٢		٥٣٣،٥٢٧،٥٢٠،٥١٨،٥١٥

الطام ۵۳۸.۵۲۹.۵۱۸.۵۱۷.۳۹۱	۵۵۱.۵۴۵.۵۴۳.۵۳۶.۵۳۵
۶۷۴.۶۰۴.۵۴۲.۵۴۱.۵۴۰	۵۷۲.۵۷۱.۵۷۰.۵۵۴.۵۵۲
۶۹۲.۶۹۰	۶۰۰.۵۹۹.۵۹۸.۵۹۶.۵۹۵
و	۶۲۴.۶۲۰.۶۰۸.۶۰۴.۶۰۱
الولید بن عقیة (عتبة): ۵۳۶	۷۰۹.۶۵۸.۶۴۴.۶۲۹.۶۲۸
هـ	۷۶۴.۷۵۱.۷۴۶.۷۲۵.۷۱۵
هلال بن امیة العجلانی ۳۱۰	۷۹۴.۷۷۷
ی	۶۲۷
یعلی بن مئنه: ۴۰۳	۷۶۹.۷۳۶

سبأ:

نیه:

# فهرست اقوام و جماعات كتاب «الدريعة»

## الف

الائمة	٧٦٤-٦٦٤.٦٩	الإمامية: ٣٢٣.٤٨٥.٤٩١.٤٩٢.٥٣٧
لائمة المعصومين	٦١٢	١٧٨.٦٩٧.٥٤٠
أصحاب أبي حنيفة	٤٣١	لائمة ٥٠٨.٥١٠.٥١٣.٦٠١.٥٦٠
أصحاب أبي حنيفة (بعض)	٣٦٢	٦٠٧.٦٠٨.٦١٤.٦١٦.٦١٧
أصحاب الحديث	٧٣٥.٥٦٢	٦١٩.٦٢٤.٦٢٥.٦٢٧.٦٢٩
أصحاب داود	٦٧٤	٦٣١.٦٣٣.٦٣٧.٦٣٨.٦٤٤
أصحاب الرأي	٧٣٥	٦٤٥.٦٤٧.٦٤٩.٦٥١.٦٦٤
أصحاب الشافعي	٥٧٨.٤٦٣.٤٣١	٧٣٠.٧٤٧.٧٤٦.٧٧٤.٧٩٤
أصحاب الشافعي (الكثير)	٤٤٣	١٩٥.١٩٦
أصحاب الشافعي (بعض...):	٤٣١	الامة نأجعي ٤٨٢
أصحاب الظاهر	٦٣٨	امت ٦١٧
أصحاب لقمان	٧٣٠	امته النى ٦٠٤
أصحاب القياس	٨٠٠.٢٩٤	امته ٧٤٥
أصحاب القياس والاجتهاد:	٧٢٠	الأنبياء ٥٦٩.٥٧٧.٥٩٥.٦٠١.٦٢١
أصحاب المقلات	٤٨١	٦٦٤.٧١٣
الإمام (جس الامام)	٦٦٤.٦٥٠	الأنصار: ٥٩ (ياورق) ٧٦٣.٧٦٥
الإمام المعصوم (ويا امام معصوم)	٦٠٥	أهل الاجتهاد ٦٥٢.٦٧٢. (هل
	٦٠٦	والاجتهاد) ٦٨٨

ب	٥٤٠	أهل الأحبار
٤٩٥	٣١٤	أهل الإرجاء
٦٧٣	٧٤٤	أهل الإسلام
٦٧٣	٥٠٣	أهل عداد
٦٤٩	٨٠٣	أهل الحق
٥٩	٧٧١، ٥٨٩	أهل الذمة
٦٦٧	٧٤٨، ٧٤٧	أهل الرأي
ت	٦٤٩، ٦٤٨	أهل الردة
التابعين ٧٢١، ٣٥٩ (رحمهم الله)	٥٠٣	أهل الشام
ج	١٣٢، ١٠٧	أهل الشرع
٥٠٥	١٢٣	أهل الشريعة
خ	٧٤٤	أهل الصلاة
٦٠٤	٤٢٠، ٣٦٢، ٣١٥، ٢٧٩	أهل الطاهر
د	٦٥١، ٤٦٠	
١٨١	١٧١	أهل العدل
ر	٧٧٠	أهل العلم
٦٧٧	٧٥٥	أهل القبلة
س	٦٨٩، ٦٨٨، ٦٨٣، ٦٨٠	أهل القياس
٤٨١	٧٤٧	السُّمِّيَّة (ود)
٤٨١	١٣٢، ١٠٧	أهل التلعة
	٣١٤	أهل الوعيد

ش	ف
انشافية . ٣٦٢.٣٤٥	العقبة ١٣٧.١٢١.٩٧.٨٨.٨٦
انشافية (عص) ٣١٥	٢٤٤.٢٠١.١٩١.١٥٨.١٤٦
شعبة أمير المؤمنين: ٧٣٥	٣٣٠.٣٢٩.٢٨٣.٢٦٩.٢٤٧
ص	٥٢٩.٤٨٥.٣٩٠.٣٦٠.٣٣٩
الصحة ٣٥٩.٢٨٩.٢٨٨.١٨٠	٥٩٨.٥٧٥.٥٦٨.٥٦٦.٥٣٧
٥٣٧.٥٣٢.٤٦١.٤١٢.٤٠٣	٦٤٣.٦٣٨.٦٣٣.٦٣١.٦٠١
٦٥٥.٦٥١.٦٣٩.٥٥٢.٥٣٩	٦٥٥.٦٥٤.٦٥٣.٦٥١.٦٤٩
٧٢٥.٧٢٠.٧١٢.٧٠٨.٧٠٥	٧٤٣ ٧٣٠.٧٢٥.٧٢١.٦٧٢
٧٤٧.٧٤٥.٧٤٣.٧٣٤.٧٢٩	٧٨٤ (العقبة) (اكثر) .
٧٦٦.٧٦٥.٧٦٣.٧٥٧.٧٥٣	٢٨٤ (العقبة) (حاجة من .)
٧٨٦.٧٨٥.٧٧٤.٧٧٢.٧٦٨	٦٠٤ (العقبة) (جميع .)
٧٩٣	ق
الصحة (عص) . ٧٤١	٧٤٦
الصحة (علماء ...) . ٧٥٣	٧٦٤.٤٧١
الصحة ٧١٥.٦٥٤	م
ع	٦١١.٦١٠.٦٠٩.٦٠٥
العلم ٧٤٦	٦٣١.٦٢٥.٦١٩.٦١٣.٦١٢
العلماء ٧٢٢.٦٣٣.٦٠٥	٦٤٤.٦٣٤
علماء الصحة ٧٥٣	مؤمن كل "عصر" (عص) ...: ٦٣٤
علماء ٦٥٤.٦٤٤.٦٢٤	المتكسبون ٧٩٨.٥٦٧.٤٢٧.٣٩٢.٣٢٩

٦١٤	المعصومين من الأئمة	٥٤٠	منكلمى معتزلة (شيوخ)
٣٧٢	المفسرين للقرآن	٤٣١.٢٤٤.٢٢٤.٢٠١	المنكلمين
٦٢١.٥٦٩	الملائكة	٦٣٨.٦٠٣.٥٢٩.٥١٩.٤٨٥	
٤٩٥	الملحدة	٤٣٠	المنكلمين (قوم من...)
٢٧	ملوك الطوائف (ياورق)	١٧٢.١٧١.٨٦	المنجبرة
٥٦٧	من يقول بالاحهاد	٧٩٣	مجتهد (كل)
ن		٧٦٦.٧٥٩.٦٨٩	المجتهدين
٦٥٩	النسبى (جنس):	٥٣٣	المجوس:
٥٠٥	النجارية:	٥٠٥	مخالفونا فى الامامة
٢٣٤	الشحويون	٧٦٩.٧٤٦.٤٧٩	المسمون
٦٢٢.٥٠٠.٤٧٩	انصارى	٧٤٥.٧٣٧.٦٢٢.٥١٥	المسلمين
٦٢٣	نصراى	٦٢٣	المسلمين (اجماع)
ي		٧٩٥.٤٩٢	المسلمين (جماعة...)
٦٠٣.٦٠١.٥٠٠.٣٩٥.٤٧٩	اليهود	٦٤٩	مصطفى اصون الفقه (كثيراً من)
٦٢٢		٣٧٠	المعتزلة
٦٢٣	يهودى (كل)	٦٠٦.٦٠٥	المعصوم يا معصوم (جنس)

## فهرست کتب

۰۵۶۳.۰۵۵۲.۰۵۳۳.۰۴۷۲.۰۴۷۰	الف
۷۳۶.۷۲۲.۷۰۷.۷۰۶.۶۸۶	الاصول فی النحو (لابی نکر اسرّاح) ۲۲۱
۰۷۵۶.۰۷۵۱.۰۷۴۷.۰۷۴۶.۰۷۳۸	قرب الموارد (پاورقی) ۳۴۷.۲۴۶
۰۷۶۷	الانجیل : ۶۰۲
۰۵	ت
حملہ (یا الحمد)	تثریہ الابیہ ۵۶۹
غ	التورہ : ۶۰۳.۶۰۲.۶۰۱
۰۱۲۸	الفرز :
ق	ح
القاموس المحيط (پاورقی) : ۹۱۰۵۸۰۲۷	جواب مسائل اهل الموصل الاولى : ۴
۴۸۱	ذ
القرآن (طرق قرآنیہ) : ۵۵.۵۴.۵۲	الدخبرہ : ۵۶۶.۴۸۵.۴۸۰.۴۲۵.۴
۰۱۱۰.۰۱۰۳ تا ۱۰۱. ۶۶. ۵۷	۰۵۹۹.۰۵۶۹
۰۱۷۴۱۷۲.۱۳۱.۱۲۸.۱۱۱	الدریعة الى اصول لشریعة ۴۷۶.۶
۰۳۱۳.۲۷۶.۲۷۱.۲۵۰.۲۳۷	ذیل اقرب الموارد : ۲۴۶
۰۳۷۳.۳۶۳.۳۶۲.۳۵۷.۳۱۶	ش
۰۴۶۸ تا ۴۶۶. ۴۶۴ تا ۴۶۰. ۴۲۸	الشامی : ۵۵۱.۵۱۰.۵۰۶.۴۸۵.۴
۰۵۱۴.۴۹۱.۴۸۵.۴۷۱.۴۷۰	۶۲۴.۶۲۳.۶۱۸
۰۵۳۵.۰۵۲۷.۰۵۲۳.۰۵۲۰.۰۵۱۷	ع
۰۶۲۷.۶۰۰.۰۵۸۵.۰۵۴۰.۰۵۳۹	العبدۃ للشیخ الطوسی ، (پاورقی) . ۳۷۰



٧٣٢، ٦٤٩	ا	ل	
ک	لسان العرب (پاورقی):	٥٩	
الکتاب (القرآن):	٦٦٧، ٦٥٧، ٥٣٢	م	
٧٢٣، ٧٢٢، ٧١٠، ٧٠٧، ٦٩٨	المسائل الثمانيات	٦٢٣	
٧٥٠، ٧٤٩، ٧٤١، ٧٤٠، ٧٢٥	مسائل الخلاف	٤	
٧٧٦، ٧٧٥، ٧٧٤، ٧٦٩، ٧٥٣	مسألة استقصينا فيها الكلام على هذه النكتة		
٨٠٢، ٨٠٠، ٧١١	(الاستدلال بعدم الدليل على عدم)	٨٣٥	
٧٥٠، ٧٤٠، ٧٣٥، ٧١٠	المعنى (لكتاب المعنى)	٥٥١	
٧٦٩، ٧٥١	المختص (كتاب)	٥٦٩، ٥٦٦	
٦٠٦، ٥٦٩	المعجم (پاورقی)	٢٧	
کتب الامامة			

## فهرست مصطلحات و تعبيرات علمي كتاب «الذريعة»

الف	
آجلة (عاجلة و ) ٨١١. ( . غير عاجله )	الآمر لا يتدخل تحت أمره ١٥٩ .
٨١٧	آمن ( .. من فعل القبيح ) : ٦٦٢ .
الآجلة (البصرة . بالمصار ) ٨١٢ . ٨١١	الآي (تأويل ..) : ٦٤٠
(المنافع ...) : ٨١٦ .	الآيات : ٦٧١ ، ٦٧٠ ، ٦٢٩ ، ٦٩٨ ، ٧٥٣ .
لآحاد (معرفاً ومكثراً) : ٥١٣ ، ٥٣٢ ، ٦١٦ .	آيت القرآن : ٣١٦ .
٦١٧ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٣٣ ، ٧٣٠	آيات الوعيد : ٣١٤ .
٧٩٠	الآية (معرفاً ومكثراً) : ٣٠١ ، ٣٠٣ ، ٣٤٩ .
آخر لوقت ١٤٧ تا ١٤٩ ، ١٥١ ، ١٥٥	٣٥١ ، ٣٥٠ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ .
تا ١٥٨ .	٣٦٤ ، ٤٣٩ ، ٤٤٧ ، ٤٥٧ ، ٤٦٥
الآداب (فنون . ) ٨٠١ .	٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٥٣٤ ، ٥٣٦ ، ٥٨٣ .
الآراء (...) في الحروب) : ٦٢٧ ، ٦٢٨ .	٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٢ تا ٦١٦ ، ٦٣٤ .
آراء ( . . اخروب ) ٦٢٧ ، ٦٢٨ .	٧١١ ، ٧٥١ ، ٧٨٠ ، ٧٨٢ تا ٧٨٤ .
( . الإمام فيما يتعلق بالسياسات )	آية الايحة : ٣٢٢ ، ٣٢٣ .
٦٢٧ ، ٦٢٨ .	الآيتن ٦٠٩ .
الآمر : ٣٠ ، ١٦٢ ، ١٦٦ ، ١٧٥ .	آية التحريم : ٣٢٣ .
	آية تحريم الجمع : ٣٢٢ .

أية التَّيْمَم: ٤١٢.	إباحة الطَّهَر: ٦٩٠.
أية الصَّيْف: ٧٥١.	أرجحه ٨٢١، ٧٨٦.
أية الطَّهَار: ٣١٠.	ابتداء شرع (التَّشْرِيع) ٥٧٧، ٥٧٩.
أية القرء ٥٨٦	٥٨٥، ٥٨٧
أية الكفَّارات: ٤١٢.	ابتداء الشرع و : ٥٧٧، ٥٨٧
أية اللِّعَان: ٣١٠.	ابتداء تعسُّد ٤٤٩
أية ملكك اليمين ٣٢٢	ابتداء عادة ٤٤٩.
الآيتين (معرفاً ومنكراً): ٤٦٤، ٣٤٥.	ابتداء العادة به ٧٧١
٥٨٤	ابتداء خلاف الصَّوَص ٧٧٣.
الآبحاث ٥٢٤	أبداً (التَّنْكَار): ١٠٥، ١٠٦.
الإباحة (معرفاً ومنكراً) ٤٣، ٤١٥، ٣٨	إبطال القول بغير علم ٦٩٨
١٨٦، ١٨٤، ٨٥، ١٤، ٧٣	إبطال القياس: ٦٩٨، ٦٩٧، ٦٩٠.
٥٧٤، ٥٧٢، ٤٧١، ٣٩٦، ٣٢٢	إبطال التَّسْح بحرف الواحد ٤١٩.
٨٠٩، ٨٠٨، ٨٠٥، ٥٧٩، ٥٧٨	الإبلاغ ٥٣٢، ٥٣٦.
٨٢١، ٨١٤ (أرجح طعامه لغيره)	أبلغ : ٢٣٨، ٣٢٤، (... في البيان): ٦٩٣.
٨٢٣	لا تسع (وجوب، ) و (والافتداء)
إباحة الانتفاع ٨٢١	٦١٢. (ليمكن ) ٦١٣.
إباحة ترويح المعتدَّة ٤٥١	إباحة سبيل كلِّ أحدٍ. (متعاً لسيْلهم)
إباحة السَّقَر ٣٣٣.	٦١١.
إباحة المال ٧٦٢.	

- اتباع غير سبيل المؤمنين: ٦١١، ٦٠٩، ٦٠٧. ٨٢٩، ٨٢٨، ٨٠٥، ٦٧٠، ٥٦٥.
- اتباع المفضول للأفضل قبيح: ٥٩٦. (أثبت حكماً بغير دليل) ٨٣٠.
- اتباعاً له: ٧٩٥. ٨٣٦، ٨٣٥، ٨٣٤، ٨٣٣.
- اتباعه (... وكونه حجة): ٦٥٠، (إن يترم...): ٧٩٥.
- اتباعهم: ٦١٢، (وجوب...): ٦١٤. إثبات حكم لمقيس عليه للمقيس (القياس). ٧٨٩.
- اتساعاً (مجازاً و...): ٩٦. إثباتات لقياس عليه للمقيس (القياس). ٦٦٩.
- الاتفاق (الاجماع): ٦٤٩. إثبات القرآن وسنناته: ٥٢٣.
- اتفاق (د يتفق منه لكذب). اتفاقاً. إثبات القياس عدمهم من الأمور المعلومة. ٧٢٩.
- الاتفاق (الصدقة): ٥٠١، ٦٦٣، ٦٦٤. إثبات لغة بقياس واستدلال: ٢٢٢.
- اتفاق الأئمة، اتفقت الأئمة: ٨٣١، ٦٠٤. إثبات المحدث وصفاته: ٣.
- اتفاق المتفقات: ٦٩١. إجابة دعائه (الرسول) واجبة: ٧٠.
- اتفاق المحتلبيين: ٦٩٠ (د اتفق لمختلفان). لإجارة: ٥٦٢، ٥٦١، ٥٦٠.
- في علة الحكم وسببه اتفاقاً فيه: ٦٩٣، ٦٩١. الإجماع (معرفة ومكرراً): ٧٥٥، ٥١٦.
- الاتفاق: ٨٢٥. اجتماع (... لأئمة) و (... لمسلمين). اجتماع، الأئمة لا يجتمع على صلال (الخطاء)، إذا اجتمعوا... اجتماعت... ونحوها: ٩٣، ٦٢٠، ٦١٩، ٦١٥، ٦٠٧، ٦٠٥.
- الإثبات (معرفة ومكرراً): ٣١١، ٢٥٩، ٢٥٨. (بني وإثبات متقابل) ٣٥٤، ٣٢٠.

١٨٢. ١٨٠. ١٧٩. ١٤٩. ١٤٨  
٣٥٣. ٢٧٧. ١٩٤ تا ١٨٥. ١٨٣  
٣٥٤  
إجزاء ما ليس بواجب عن الواجب: ٩٣.  
الإجزاء وعصا لا يصح أن يراد بعبرة  
واحدة (علم جواز استعمال اللفظ  
في أكثر من معنى) ٣٥٣.  
أجل (انقضاء العدة) ٢٩٩٠.  
الإجماع (معرفاً ومكثراً، وما يشتق منه):  
١٢٢. ٩٤. ٥٧. ٥٥. ٢٦. ٦٠. ٤  
١٤٩. ١٤٨. ١٤٣. ١٣٥. ١٢٣  
(محلا وحارج" عن احوال محتسبين  
في صور لفظه) ١١٢. ١٦٦  
١٨٨: ١٨٢ (لا يقع في مثله خلاف):  
٢٦٦. ٢٢٩ (لا مراعاة فيه) ٢٦٦. ٢٢٩  
٢٨١. ٢٨٠. ٢٧٧. ٢٧١. ٢٧٠  
(لا خلاف بين الفقهاء) ٢٨٥ و ٢٨٣  
٢٨٧ (الاتفاق). ٢٩٦. ٢٨٩. ٢٨٨.  
٣٤٠. ٣١٦. ٣١٠. ٣٠٧. ٣٠٢  
٤٦١. ٤٥٨. ٤٥٧. ٤٥٦. ٣٥٥
٧٩٥. ٧٢٣. ٦٢٩. ٦٢٢. ٦٢١  
الاجتهاد ٥١٠. ٤٧٥. ٤٧٤. ٣٣١. ٦٠. ٤  
٥٤٤. ٥٤٣. ٥٢٢ (طريقة الاجتهاد  
التي لا تقتضي [لا انظر] ٥٤٧.  
٦٣٨. ٦٣٦. ٥٦٨. ٥٦١. ٥٥٣  
٦٦٨ ٦٥٦. ٦٥٢. ٦٤٩ و ٦٤٥  
٦٩٤. ٦٨٨ ٦٨١. ٦٧٢. ٦٦٩  
٧١٢. ٧١٠. ٧٠٩. ٧٠٦. ٦٩٥  
١٥١ ١٤٨ ١٤٧ ١٤٤. ١٢٠  
١١١ و ١٧٣. ١٦٦. ١٦٢ و ١٦٠  
٧٩٥ و ٧٩٢. ٧٨٩ و ٧٨٦. ٧٨٢  
(... و بوجوه الاجتهادات) ٨٠٠  
٨٠٣  
الاجتهاد في الشرعيات: ٧٨٦.  
الاجتهاد في القلة ٧٩٢. ٧٨٦. ٦٩٤  
الاجتهاد موضوع في اللغة لدبر الوسع  
والطاقة في الفعل الذي يلحق في  
التوصل إليه بالمشقة: ٦٧٢.  
الاجزاء : ١٢٣. ١٢٢. ١٢١. ٥٣

المضى وإن لزمه القضاء: ١٢٣.	٥٢٠.٥١١.٥١٠.٥٠٨.٤٩٤
الإجماع على أنه لا فصل بين المسألتين هل	٥٣٨ تا ٥٣٦. ٥٣٣. ٥٣٢. ٥٣٠
يَمْنَعُ من الفصل: ٦٤١.	٥٦٠. ٥٦٤. ٥٧٦. ٥٦٣
الإجماع على عدم إجراء الصلوة مع الطهارة	٦٠٨. ٦١٥. ٦١٧. ٦٢١. ٦٣٥
لمطوية ١٢٣.	٦٣٧. ٦٣٨. ٦٤١. ٦٤٤. ٦٤٦
إجماع علماء ٦٣٣. ٦٤٤.	٦٥٤. ٦٥٦. ٦٥٧. ٦٠٨. ٧١٢
إجماع لفهاء ٦٣١. ٦٣٣.	٧٣٠. ٧٣٦. ٧٤١. ٧٦٦. ٧٦٧
إجماع كل عصر حجة: ٦٠٦، ٦١٥ تا	٧٦٩. ٧٧٥. ٧٩٤. ٧٩٧. ٨٠٢
٦١٧.	٨٣٠. ٨٣٣.
الإجماع الذي هو حجة هو إجماع جميع	إجماع، لإمامة ٣٢٣. ٦٩١
الأئمة. أو. المؤمنين، أو الفقهاء.	إجماع، لأئمة ٣٤٢. ٤٥١. ٥٣٨. (إجماعُ
٦٣١	أئمة النبي): ٦٠٤، ٦٠٦، ٦٢٥،
الإجماع الذي لاشبهة في أنه حق ٦٥١	٦٢٧. ٦٣١. ٦٣٣. ٦٤٥. ٦٤٧
إجماع المؤمنين: ٦٣١.	٦٤٩. ٦٦٦.
إجماع لمختصين ٦٣٧	إجماع أهل العلم (أجمع أهل العلم) ٧٣٦
إجماع المسلمين (ما أجمع عليه المسلمون)	إجماع أهل المدينة: ٦٤٣، ٦٤٤.
٧٦٩	لا إجماع بعد الخلاف (معرفاً ومنكراً). وما
الإجماع المبتدأ: ٦٣٥، ٦٣٦.	بمعناه ٦٣٥. ٦٣٦. ٦٣٧
الإجماع (معرفاً ومنكراً، وما بمعناه): ٣٠٠،	إجماع لصحابة ٢٨٩
(القول محتمل للأمرين): ٣٠١، ٣٣٨،	الإجماع على أن المفسد حجة يجب عليه

٦٥٩.٦٥٧.٦٤٨.٦٤٦.٦٤٥	٣٥١.٣٥٠.٣٤٩
٦٧٦.٦٧٤.٦٧٢.٦٧٠.٦٦٠	الإحالة (ومشتقاتها) ٥٣٨.٢٨٢.٩٢.٤٧
٦٩١.٦٨٩.٦٨٣.٦٧٩.٦٧٨	٦٧٧.٦٧٤.٦٧٣.٦٢٠.٦٠٤
٧٣٨.٧٣٣.٧٢٤.٧١٢.٦٩٦	٦٨٠
٧٨١.٧٧٦.٧٧٠.٧٦٣.٧٦١	الإحاط ١٦٢.٥٦٩. (إحاط لجهاد) .
٧٩٩.٧٩٦.٧٩٤.٧٨٥.٧٨٣	٧٥٩، (محبطة): ٧٦٨.
٨٣٢ ٨٣١ ٨٠٣	احتجاج: ٢٩٢: ٦٥٣. ٧٣٠. (المحتج):
أحكام الأوامر ٨١٠.٢٠	٧٥١.٧٤٩
أحكام الاوامر: ٣٥٠.	احتياج انقضاء إلى أمر جديد ١١٦
أحكام التحصيل وتسريح ٢٣٥	الاحتياط (معرفاً ومكثراً) ١٤٠.٦٥.٥٧.
أحكام الحوادث: ٧٩٧: ٧١٢.	٧٥٥ ٧٤٠.٥٥١
أحكام تسريح ٢٣٣. (كن محله في	إحداث قون آخر (وما بعناه): ٦٣٧.
مصيب) ٧٦٢.	٦٣٨
أحكام الشرعية (معرفاً ومكثراً) ٨٩،	الإحرام (الحج): ١٢٠، ١٤٦، ٤٥٠.
١٨٩. ١٨٥. ١٨١. ١٧٩. ١٢٢	الإحرام (من الحرمة) ٤٣٩.
٤٤٦٥٤٤٣. ٤٢٧. ٤١٧. ٣٣١	الإحسان ٨١٢، ٨٠٨
٥٥٤. ٥٤٩. ٤٨٣. ٤٥١٥٤٤٩	الأحكام (معرفاً ومكثراً): ١٢٢. ٢٦. ٧. ٢.
٦٧٧. ٦٧٥. ٦٧٣. ٦٥٧. ٦٢٦	٣٣٢. ٢٣٣. ١٣٩. ١٢٥. ١٢٤
٨٢٧. ٧٩٢. ٧٨٢. ٦٩٤	٥٢٣. ٥٢٠. ٤٦٤. ٤٦٣. ٤٥١
أحكام الطلاق ٧٢٤.	٦٠٢. ٥٧٨. ٥٦٢. ٥٣٩. ٥٢٨

٠٥٥٥٦٥٥٢.٥٤٦.٥٤٥.٥٤٣	الأحكام العقبية: ٨٢٧.٦٧٧.٤٤٤٠
٠.٦٦٠.٦٥٩.٦٤٠.٥٧٦.٥٥٧	أحكام العقود والإيقاعات: ١٣٩.
٠.٦٣٩.٧٣٧.٧٣٠.٧١٤.٧٠٩	أحكام الفروع: ٧٩٨.
٨٣٥.٨٢٨.٧٩٠.٧٦٠.٧٥٨.٧٤٢	الأحكام لا تكون، لا معنوية ولا تثبت، لا
٠.٢٤٤.٢٣٦.٦٩. (معرفاً ومكثراً)	من طريق العلم: ٦٧٩.
٠.٣١٢.٢٨٥.٢٨٣.٢٨١.٢٨٠	أحوال أن لا يفعل: ٨٠٨.
٠.٤٥٦.٤٢٩.٤٠٩.٣٩٠.٣١٦	أحوال المكلفين: ٥٧١.
٠.٥٣٤.٥٢٦.٥١٠.٤٨٣.٤٧٥	الإخبار (ومشتقاته): ٤٨٥.٤٨٧.٤٨٩
٠.٥٤٤.٥٤٢.٥٤١.٥٣٩.٥٣٧	٤٩١.٤٩٣.٤٩٤.٥٠٤.٥٠٧.٥٠٦
٠.٦٥٧.٥٧٦.٥٦٢.٥٦١.٥٤٦	٥١٢.٥١٤.٥١٦.٥٢٢.٥٢٠
٠.٧٣١.٧٣٠.٧١٧.٧١٤.٦٩٧	٥٢٤.٥٣٤.٥٤٧.٥٥١.٥٥١
٠.٧٩٠.٧٧٣.٧٤٢	٥٥٥.٥٥٨.٥٦٢.٥٦٤.٦٩٥
٠.٤٩٢.٤٩١	٥٩٦.
أخبار البلدان: ٤٩٢.٤٩١	أخبار (معرفاً ومكثراً) ٥٥.٢٢.٦.٤ (الطرق)
أخبار الكفارة: ٥٥٦.	الأخبارية: ٣١٤.٣١٣.٦٨.٥٨
أخبار لا تبلغ حد التواتر: ٥٣٢.	٣٢٠.٣٢١.٤٢٦.٤٢٧.٤٦٠
الأخبار المتعلقة بالمساجد وانصار لعقبة	٤٧٧.٤٨١.٤٨٢.٤٨٤.٤٨٥
٤٨٣	٤٨٨.٤٨٩.٤٩٢.٤٩٧.٥٠٥
الأخبار المتواترة: ٨٠١.٥٤٦	٥٠٧.٥١٠.٥١١.٥١٥.٥١٦
أخبار المعاملات: ٥٤٨.٥٣٤	٥١٩.٥٢٥.٥٣٣.٥٣٥.٥٣٩
الأخبار لمحة للعم: ٦١٦	



- الأختين: ١٩٥، ١٩٤. | أنحصر الوجوه: ٧٩٨.
- الاختصار (... وحذف فضول الكلام): | الأخص ٦٥، ١٣.
٢٦١. (ضريقة العرب ...) ٢٦٧. | أخفض رتبة: ٦٩٣.
٢٦٨. (و العيون عن شطول) | أخف: ٤٢٠.
- ٣٣٦، ٣٣٧. (طب. ...) ٣٥٢. | الإخلال بالواجب ٦٢٩.
- الاختصاص (على سبيل... من غير مشاركة) | الأداء (معرفاً و منكراً، وما يشق منه): (عدل القضاء): ١٠٢، ٨، ١١٨، ١١٧، ١١٣، ١١١، ١٠٦.
- ٢٢٧، ٢٩٩، ٣٠٢. (الاختصاص) | ١٢٣، ١٣٤، ١٣٧، ١٤٦، ١٥٢.
- وثوت اليد: ٨٢٤. | ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ٣٥٦، ٣٥٧.
- اختلاف ٦٣٧ (اختلاف لصحابة) ٦٥٥. | ٤٧١. (عنى الإيصال). ٦٦٨.
٦٥٧. | ٧٩٣. (عنى القضاء) ٧٧١.
- اختلاف المعاني في هذه الأعمال (الفتح) | الإدراك ٤٦، ٤٢. (إدراك الصلاة) ١٥٨٠.
- والمعنى ٥٦٨. | ٤٨١، ٦٩٦. (على وجه الإدراك) ٨٢٠، ٨٢٨.
- اختلاف المتفقين ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢. | الأدلة ٥٠، ٦٠، ٧٠، ٢٥، ٢٦، ٥٥. (أدلة الشرع، الأدلة الشرعية) ١١٥.
- اختلاف المختلفات ٦٩٠. | ١٨٠. (أدلة العقول) : ٢٨٢.
- الاختلاف من وجه: ٦٩١. | (الأدلة لانفاص) ٣٢٠. (أدلة
- الاحتياط (معرفاً و منكراً، وما يشق من ذلك) | ٧٠٢، ٧٠٤.
- ٦٥٨، ٦٦٥، ٦٧١، ٦٨١، ٦٩٩. | أحد مال بغير حق ٧٦٢.
- إحراج مالو له لوجب دحوله ٢٢٢، ٢٢٠.

٥٤٨، (اذن المالك): ٨١٤، ٨١٨،

٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤.

الإرادة (معرفة ومسكرة، ومشتقانه) ٤٣،

٤٦، ٤٧، ٥٠، (إرادة المحكم تقتضي

الصفة الزائدة على الحسن) ٥٢،

(إرادة الفعل كراهة لصدته) ٥٦،

٦٢، ٦٣، ٦٤، ٨٦، (إرادة الأفعال

وكراهة التروك أجمع لا كل واحد

الى بدل الآخر كالكفارات، إرادة

المعل وكراهة كل تروكه (الواجب

المصيق)، إرادة الفعل وعدم كراهة

شيء من تروكه (البدن) ٩٨،

٩٩، ١٦٨، ١٧٠، ١٧٥، ٨١٢،

(الإرادة متعلقة بما خلقه من

الأجسام والأعراض دون فعل العبد):

٨١٦.

إراقة الدم: ٧٦٢.

ارتفاع التكبر... لا يدل في كل موضع

على الرضا: ٧٤٣.

الإرجاء: ٣١٤، ٧٤٤، ٧٤٦، ٧٥٥،

لأدلة العقلية: ٤٥٩، ٤٥٧، ٣٩١،

٥١١، ٥١٢، ٥٢٠، ٥٤٩، ٥٧٩.

٥٩٩، ٦٠٢، ٦١١، ٦٢٧، ٦٤٠،

٦٤١، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٥٦، ٦٥٧،

٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٥، ٦٨٢، ٦٨٣،

٦٨٩، ٦٩٧، (الأدلة لا تتناقض

ولا تختلف) ٧٠٩، ٧١٨، ٧٢١،

٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٧، ٧٢٩، ٧٣٠،

٧٣١، ٧٣٩، ٧٤٤، ٧٤٦، ٧٤٩،

٧٥٥، ٧٥٦، ٧٦٠، ٧٨٩، ٧٩٢،

٨٠٢، ٨٠٣، ٨١١، ٨١٨، ٨٣٥،

٨٣٦.

أدون البيانين رتبة: ٦٩٣.

أدين ٨٠١.

إذا جار فيهم حد في عيهم ٤٣٠.

إذا كان اشترع تابعاً للمصلحة فلا مع

تغيرها من النسخ ٤٢٦

إذا لم يعلم المتقدم من المتأخر: ٥٩٤.

الآذن ١٤٩٠

الآذن (التعارف يجري مجرى...): ١٩٤،

- الإرشاد (أرشد): ٦١.
- أروش الحميات، ٦٧٨، ٦٨٢، ٦٩٤، ٧٨٩.
- ٧٩٣، ٧٩٢.
- راحة علة المكلف (ومشتقاتها وما معناها)
- ١٦٩، ١٧١، ٣٧٦، ٧١٠.
- إزالة السحابة: ١٨٢، ٣٠٩، ٥٧٣.
- إزالة للشبهة عن نفسه: ٣١٣.
- الأسباب (معرفاً ومكرراً): ٣، (الاسباب
- المولدة للأفعال) ٣٠٧، ٣٠٨.
- ٣١١، ٥٧٣، ٦٩١، ٨٢٦.
- الاستداحة (بعقد السكاح): ١٢٢، ١٨٩.
- الاستثناء، ١١٠، ٢١٥، (من شأنه أن
- يخرج من الكلام ما لولاه لوجب
- دخوله): ٢١٥، (إنما يخرج... عندهم
- ما جاز أو صبح دخوله دون ماوجب):
- ٢١٩ - (غير مكرراً أن يكون إن
- وصح لا يخرج ما لولاه لصح دخوله
- في الكلام) ٢٢٠ (استثناء ما لا يحسن
- دخوله تحت اللفظ ليس بحسن):
- ٢١٩، ٢٢٠، (إنما وصح لأن
- يُخرج ما لولاه لصح دخوله في
- الكلام) ٢٢٠ تا ٢٢٧، ٢٣٩.
- ٢٤٠، ٢٤٣، (لا يؤثر في المستثنى
- منه حتى يتصل به ولا يكون مقطوعاً
- عنه): ٢٤٤، ٢٤٥، (... يخرج من
- الكلام ما لولاه لصح دخوله) ٢٤٥
- (استثناء الأكثر مما يقاوله استثنى
- منه): ٢٤٧ (استثناء الكل لا يجوز):
- ٢٤٨، ٢٤٩ تا ٢٥٣، (من )
- ٢٥٣ تا ٢٥٥ (... المتعقب لجمليتين):
- ٢٥٥، ٢٥٦، (من )، ٢٥٧.
- ٢٥٨، (... الداخل على...): ٢٥٨،
- (من التقى إثبات ومن الإثبات
- نمى) ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، (... يخص
- الأعيان والشرط يخص الأحوال)
- ٢٦٠، ٢٦١، (... مشيئة الله) ٢٦١.
- ٢٦٢ تا ٢٦٥، (المشيئة يقف
- الكلام عن الثبوت والمضي): ٢٦٥.
- ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٩٨، ٣٠٥، (استثناء
- بجمل) ٣٢٧، ٣٢٢، ٣٣٣، ٣٣٥.
- ٣٣٦، ٣٤٣، ٤١٢، ٤١٥، ٤١٦.
- (لا يكون... وارداً إلا على جملة

٠٦٤٠، ٠٦٣٩، ٠٦١٧، ٠٤٨٨، ٠٤٨٥	مستقنة بعضها ٠٦١٠، ٠٤٠٦
٠٧٤٩، ٠٧٤٤، ٠٧١٨، ٠٦٩٦، ٠٦٧٢	الاستحالة (معرفة ومكررة وما يشق من
٠٧٧٥، ٠٧٧٥، ٠٨٢٨ (عنى نهى الحكم	ذلك) ٠١٦٧، ٠١٨٠ (وجود
يعنى الدلالة) ٠٨٣٣ (.. برءة	الصديق) ١٧٨: ٠٥٠٥، ٠٥٠٣، ٠٥٠٢
لدمثة) ٨٣٦	٠٦٦٦، ٠٥١٦
استصحاب احوال ٠٨٢٩، ٠٨٣٠، ٠٨٣١	استحقاق (ومشتقاته المتعلقة بالثواب
٨٣٢، ٨٣٤ (پورقى)	والمدح والعقاب والدم وما يشق ذلك)
استصلاحاً ١٦٩	٠٧٢، ٠٧٠، ٠٦٨، ٠٦٢، ٠٦٠، ٠٥٩، ٠٥١
الاستعارة ٢٠٣	٠١٥٠، ٠١٤٧، ٠١٣٧، ٠١٣٦، ٠٧٦، ٠٧٥
الاستعمال ١٢ (ظاهر الاستعمال يدعى على	٠١٨٧، ٠١٦٩، ٠١٦٧، ٠١٦٣، ٠١٦٢
لحقيقة) ٠١٩، ٠١٣ (يدعى على	٠٥٦٦، ٠٤٨٠، ٠٤٦٨، ٠٤٤٤، ٠٢٣٨
الحقيقة) ٠٢٩، ٠٢٧ (ستعمال الله طعة	٠٨٠٨، ٠٨٠٧، ٠٦٢٨، ٠٦١١، ٠٥٦٨
فى شئين مختلفين دليل عنى استهما	٨٢٠، ٨١٥
حقيقة فيها) ١٨٣، ٠٢٠٢، ٠٢٠٥	الاستحقاق لعقلى (أو فى العقل) ٨٢٤
٢٠٦	٨٢٦، ٨٢٥
الاستعراق (معرفة ومكررة) ٠١٩٨، ٠١٢٦، ٠٥٣	الاستحقاق (معرفة ومكررة متعلقاً بالعين أو
٠٢٠٠، ٠٢٠١، ٠٢١٤، ٠٢١٧، ٠٢٢٢، ٠٢٢٣	استد أو دمة) ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦
٠٢٢٤، ٠٢٢٦، ٠٢٢٨، ٠٢٣٧، ٠٢٤٠	٨٢٧
٠٢٤٢، ٠٢٥٦، ٠٢٦٧، ٠٢٩٨، ٠٣٤٨	استحار ٣٨٤
٠٣٥٩، ٠٣٦٣، ٠٦٤٨	الاستدلال (وما يشق منه) ٣١٢، ٢٠٨

استماعة ٧٣٥	اسقاط العقاب: ٨٠٧.
ستقاء (ومشتقاته) ٧٥٧.٧٥١.٦٥١.	الاسلام (يلام ولا معه، وما يشتق منه من الأفعال): ٧٤٤، ٨١، ٨٠، ٧٦.
لاستمهم (ومشتقاته) ١٩٨-١٣٢.١١٥٠.	الأسماء شرعية: ٣٢٧.
(... لا يحسن إلا مع احتمال اللفظ وشركه) ٢١١.٢١٠.٢٠٩.	الأسماء لامدخل للقياس بها ٧٥١.
٢٢٧.٢١٨.٢١٧.٢١٥٠.٢١٣	الاسم: ١٢، (العنوان العام للموضوع): ٤٤٩.٣٩٨.٣٩٦.٣٩٤.٣٣٣.
٤٠٢٥٤٠٠.٣٨٤.٢٥٠	٧٨٠.٧٥١.٧٣٢.٧٢٨.٧٢٥.٦٩٧.
الاستقبال: ١٤١.	نوه حسنة ٥٨٢.
استقراء (مشتقاته): ٢٦٣.	(إشارة ٣٣١٠.
لاستقلال (... يقتضى ان لا يحب تعيق الاستثناء غير الأخيرة) ٢٥٤.٢٥٣.	الأشياء والقطاير: ٧٨٠، ٧٧٨.
٢٥٦	الاشتهاء (ومشتقاته) ٧٠٣.
استمتاع وانتفاع: ٣٥٢.	الاشتراط ٤٣٤.١١٤.
الاستمرار (معرفاً ومنكراً، وما يشتق منه من الأفعال): ١١٤.١١٣.١٠٤.	الاشترى ٤١.٤٠.٣٣.٢٨.٢٧.١١.
٤٣٣.٤٢٣.٤١٩.٤١٥.٤١٤	٢٠١.١٧٥.١٣٢.١٠١.٥٤.٥٣.
٨٣٢.٨٣١.٤٣٦.٤٣٥	٢٢٩.٢٢٨.٢١٧.٢١٠.٢٠٩.٢٠٢.
استيعاج: ١٣٧.	٣٩٨.٣٩٧.٢٥٠.
استيلاء العقاب (ومشتقاته من الأفعال)	الاشتقاق (مشتقاته) ١٠٧.
٨٠٧.٨٠٦.٨٠٥	الاشتغال على الكل: ٢١٩، (.. على قول معصوم) ٦٠٥.
اسقاط الدعوى ٤٤٨.	لأشق: ٤٢٠.
	اصحاب (... القياس): ٢٩٤، (... الوقف

٧٠٨، ٧٢٦، ٧٢٨، (اصل المنك	في العموم) ٣٧٨٠
٧٧٨، ٧٧٦، ٧٥٠، (جوار التصرف)	اصالة خطر ٧٢
٧٧٩، ٧٨٩، (كل اصل قطع عليه	أصالة الحقيقة ١٥
وتعبد فيه بالعلم اليقين دور انظر	الإصالة ٦٦٥٠
فان الرجوع في إثباته الى أخبار الآحاد	الأصل (بلام ولا معه) ( في العقل كون
غير صحيح) ٧٩٠، ٧٩١، ٨١٠،	الفعل و ترك جميعاً غير مردين ولا
(الأملاك لها اصل في العقل) ٨٢٤،	مكروهين) ٧١، (العقل) ٧٢،
الأصوات ٣٠	(اصل الوضوح) ١١٥، ١٣٨، ١٥٩،
الأصول ٢٠، ٢٠، ٦، ٧، ٢٦، (أصول	(الحقيقة هي) ٢٠٢، ( هو
الشرائع) ٦٠، ٣٨٨، ٣٨٧، ٣٨٩،	لحقيقه) ٢٠٦، ( في الاستعمال
٣٩١، ٤٥٩، ٥٠٥، ٥٢٣، ٥٢٧،	تتفرع من فرائض) ٢٠٦، ٢٠٧،
٥٣٢، (أصول الشريعة) ٥٢٦،	٢٤٥، ٣٠٦، ٣٣٤، ٣٣٨، (اصل
(صولها في علة كون الإجماع حجة)	اللعنة) ٤٠٩، ٤٠٧، ٣٦٣، (حكم
٦٨٣، ٦٤٩، ٦٣٣، ٦٣١، ٦٣٠،	وحكم البدن) ٤١٣، ٥٤٨، ٥٥٤،
٦٨٧، ٦٩٤، ٧٣٠، (...التي طريقها	٥٥٥، ٦٠٦، ٦١٣، ٦١٦، اصل
٧٣٠، ٧٣٣، ٧٤٣، ٧٦٨،	كونه (لإجماع) حجة ٦٢٧، (هذا
٧٧٣، ٧٧٩، ٧٩٢، ٧٩٤، ٧٩٨،	الأصل يعني ان كل متحد مصيب)،
٧٨٣، ٧٩٦، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠١،	٦٥٦، (أى هو المنقيس عليه)٠
أصول الدين ٢، ٤، ٢٥، ٥٣٧، ٦٨٩،	٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧٢، ٦٧٤، ٦٨٠،
٧٤١، ٧٩٣، ٧٩٤	٦٨١، ٦٨٢، ٦٩٣، (اصل عدم
أصول العقده: ٢، ٨، ١٦، ١٩، ٢٢، ٢٤،	الحجية، نقل بانصون) ٦٩٧،

٧٠٤٠. الاعتيار (وما يشق منه من الأفعال)	٢٩٨. ٢٦٣. ٢٥٨. ١٦٦. ٧٣
٧٨٢. ٧٨١. ٧١١. ٧١٠.	٥٥٧. ٥٣٧. ٤٧٤. ٤٥٦. ٤٢٥
١٦١. ٣٥٠. اعتبار الرتبة في الأمر	٧٩٦. ٧٧٦. ٧٥٥. ٦٤٩. ٦٤٠
٤٢٩. الاعتداد (تسح... بالخول)	٨٠٦. ٨٠٠
٨٠٢. اعتدال الأحكام (التعادل)	الإضافة (وما يشق منها من الأفعال): ١٩٧
٦٦٩. ٦٦٨. ٦٦٧. ٣٥٢. الاعتقاد (معرفةً ومكراً، وما يشق منه من	
الأفعال): ٢٠. ٢١. ١٩٥. ٤٣٢.	إصرار بها: ٨٢٣
٤٨٧. ٤٨٦. ٤٣٦. ٤٣٤. ٤٣٣.	إصهار القصة والشأن: ٣٧١
٦٨٩. ٦٧٣. ٦٧٠. ٤٩٣. ٤٩١.	الإطاعة (وما يشق منها من الأفعال): ٦١
٨٢٨. ٨٢٧. ٧٤٤. ٧٠٩.	٢٣٨. ١٦٦. ١٢٢. ١١٦
٧٢٢. ٦٨٩. الاعتقادات (معرفةً ومكراً)	الإطباق (وما يشق منه): ٧٣، ٧٧
٨٢٩. اعتناء المجمعين على خبر لا يوجب	الإطراد (بلام ولا معه): ١١، ١٤، ٢٩
حجته (نقل المصنوع): ٥١٠.	اطراح: ٣١٨، ٣١٩
٢٢٤. الاعتمادات في الجهات...	الإطلاق (معرفةً ومكراً، وما يشق منه من
الإعذار: ٤٦٣.	الأفعال): ٨٣، ٦١، ٥٣، ٣٨، ٣٥، ١٢
الأعداد: ٢٢٠.	١١٥. ١١٤. ١٠٩. ١٠٣. ١٠٠
٦١٩. اعزاه الرقع من التسكين:	٢١١. ١٤٣. ١٤٠. ١٣٨. ١٢٦
٦٦٥. ٥٦٤. ٥٦٣. الإعلام (وما يشق منه)	٥١٤. ٣٢١. ٢٧٥. ٢٧٣. ٢٦٠
٨١٢. ٨٠٥. ٦٦٨.	١٨٢. ٧٨١. ٦٠٢. ٥٩٢
٨٠١. ٦٥٥. أعلم.	الإعدة (معرفةً ومكراً): ١٢٢، ١٢٥، ٦٩١

- الأعم (معرفاً ومنكراً) ٣٠٩، ١٣٠، ٦٥٠ .  
 أعم الفوائد: ٦٤، ٥٧ .  
 الإقامة (بلام ولا معه) ٣٣٩، ١٤٩ .  
 إقامة لحد: ٢٧١، ٤٥٠ . ( . لحدود )  
 ٦١٣  
 إقامة الدليل: ٨٢٩، ٨٢٨ .  
 الاقتداء بإمام الصلوة : ٥٧٥ ، ( اقتداء  
 المقترض) : ٥٩٦، ٥٧٥ .  
 اقتران اللفظ : ٢١١ .  
 الانقصار ( يقتصرتم فى قاعدة هذه الشبهة  
 على الذهى ) : ٢١٧ ، ( احكيم  
 لايحوز أن يقتصر . . . على أدون  
 اليدين رنة ) ٦٩٣  
 إقدار ( المكلف على العمل ) : ٣٦٤، ١٦٣ .  
 ( الإقدار . ) : ٦٦٦  
 الإقدام (ومشتقانه) ( يقدم على مالا بأس  
 من كونه مفسدة ) : ٥٢٢ . ( الإقدام  
 على مايجوزُ الفاعلُ كونه قبيحاً  
 كالإقدام على ما يعلمه قبيحاً فى  
 القبح ) : ٦٦٠ ، ( إقدامه على مالا يأمن  
 معرفاً ومنكراً ) ٣٠٩، ١٣٠، ٦٥٠ .  
 أعم الفوائد: ٦٤، ٥٧ .  
 الاغتسال ( وجوب . ) ( ٤١٢، ٤٠٤ )  
 الإفتاء ( وماشتق منه من لأعمال ) ٦٠٥ ،  
 ٧٤٨، ٧٣٧، ٦٥٦، ٦٥٤، ٦٥١ .  
 ٨٠٤ تا ٨٠٢، ٨٠٠، ٧٥٣، ٧٥١ .  
 افتراق ( جمعاً و ) ٢١٨  
 الافتيات ٨٢٦، ٨٢٥ .  
 الأفراد بالذكور على جهة التعظيم والتعظيم  
 ١٣٠، ١٢٩  
 إفتار ( أفطر ) : ٢٩١ .  
 الأفعال : ٢٠، ٢٥٢، ٣٣٩، ٣٣٨، ٣٣١ ،  
 ٥٦٢، ٣٥٢ . ( معاً، المحتى ) ٥٦٣ .  
 ٥٧٤، ٥٧٣، ٥٧١، ٥٧٠، ٥٦٨ .  
 ٥٨٥، ٥٨١، ٥٧٩، ٥٧٨، ٥٧٦ .  
 ٨١٠، ٥٩٣  
 أفعَلْ ٤٣، ٥١، ٥١، ٥٦، ٥٥، ٦١، ٦٢ .  
 ٨٦، ٧٣، ١٠٠ . ( . أفعَلْ . كذا .  
 وكذا أفعَلْ . مرةً واحدةً . أفعَلْ  
 مرةً واحدةً ) : ٩٩، ١٠١، ١٠٢ .



٥١٥.٥١١	أن يكون قبيحاً: ٦٦٢، ٦٧٩
الأكثر والأعم ٧٢٦	٨٠٩، ٧٩٨
الإكراه ٤٦٨٠٥١	الأقراء ٧٤٤
الأكل مع "سبب لا يقطر" ٦٤٣	الإقرار (ومشتقاته) ٢٤٦، ٢٥٧، ٢٥٨
أكل لحم المدكني لاشبهة في أنه غير موقوف	٥٢١، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٥٧، ٥٦٠
على الشرع ٥٩٧	٥٨٧، ٥٨٩، ٥٩٢، ٧٧١
لأكواب ١٧٧٠، ٢٢٤	أقرب من جليلين في المتوفى ٧٣٤
الإحشاء (روال. ) ١٦٨. لا يهدف	أقسام الأخبار: ٤٨٢
فيمن تكامل شروطه: ٢٢٤	أقل الجمع ٢٢٩
٥٦٣	أقل الأحوال ٧٠، ٧١
إحقاق المروغ بالأصول ٧٧٦	الأقل في لائحة: ٦٥
الإلزام: ١١٨	أقل ما قبل فيه: ٧٠٧، ٧٠٨، ٨٣٣
إلصاق (معنى ان) ٣٤٨، ٣٤٩	أقل ما يستحق به هذا الاسم: ١٠٨
اللطاف ٧٠٢، ٧٠١، ٥٧١، ٨٨	أقل ما يقع به: ٧٢٦
ألفاظ الإثبات: ٣٩٦	أقل ما يمثل به الأمر: ١٠٠
ألفاظ لمجموع مشتقة من الأعمال ٢٠٠	أقوى في البيان من المكتسب ٦٩٤
ألفاظ الجنس والمجموع: ٢٢٢	أقوال ٣٣٨، (أقوال النبي) ٥٧٦، ٥٧٨
ألفاظ العموم ٢٢٨، ٢١٤. حقيقة في	أقوال الصحابة: ٣٣٨
العموم والخصوص: ٢٣٧	الأكثر والأصغر: ٤٥٩
الألفاظ التي يذهب إلى عمومها ٢١٦	كتسب (كسبي) ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٧، ٤٨٩

- (. يدع ان أنها مسترفة) : | ٧٤٣-٦٦٣
- متن (. الأمر) ١٢١٠٦٨-٦٣ | ٢١٦
- ١٢٤٠١٢٢ (. لمأمره) | ٣٩٦
- ٥٨٧٠٥٨٥٠٥٧٨٠٥٧٧٠١٥١ | لألقاب ٩٠
- ٥٩٠ | لا (لمظة...) ٦١٠
- الأمر (معرفاً و منكراً) . وما يشتق منه من | الأمارات ٦٨٢٠٥٩٢٠٣٣٨٠١٣٢٠١١٤
- لأصل) ٢٧٠٢٤٠١٩٠١٦٠٦ | ٨١١٠٧٩٢٠٧١٩٠٧٠٣
- ٥١٥٣٨٠٣٦٥٣٠٠٢٩ | لأمر (معرفة ومنكرة) ٢٥٠٢٤٠٢٣٠٢٠
- ٥٨٣٠١٤٥٠٧٢٠٧٠٥٥٦٠٥٤٠٥٢ | ١٣٦٠١١٥٠٢٦ (أماره ص)
- ١١٣٠١١١٥١٠٦٠١٠٤٥٩٩٠٨٨ | ٥٨٠٠٥٢٥٠٣٣٩٠٢٤٩٠٢٤٧
- ١٢٤٠١٢٢٠١٢١٠١١٧٠١١٦ | ٦٦١٠٦٦٠٠٥٩٢٠٥٩١٠٥٩٠
- ١٣٤٠١٣٣٠١٣٠٠١٢٨٠١٢٦ | ٦٧٣٠٦٦٦٠٦٦٥٠٦٦٣٠٦٦٢
- ١٤٣٠١٤١٠١٣٩٠١٣٨٠١٣٦ | ٦٧٤ (. وحب العمل) ٦٦٦
- ١٨٣٠١٧٦٠١٦٣٥١٥٩٠١٤٥ | ٦٩٢٠٦٨٩٠٦٨٢٠٦٧٧٠٦٧٦
- ٢٠٤٠١٩٦٠١٨٨٠١٨٦٠١٨٤ | ٨١١٠٧٩٣٠٧٩٢٠٧٠٣٠٦٩٥
- ٣٥٦٠٣١٠٠٢٧٢٠٢٦٠٠٢٢٩ | الإمام: (إمام الجماعة): ٥٠٢٠١٣٨٠١٢٠
- ٣٨٥٠٣٨٤٠٣٨١٠٣٥٩٠٣٥٧ | (إمام الزمان) ٥١٤ (المعصوم)
- ٤٣٧٥٤٣٠٠٤٢٧٥٠٤٢٤٠٤٢١ | ٦٢٦٠٦٢٤٠٦٢٣٠٦٠٦٠٦٠٥
- ٥٨١٠٥٧٢٠٤٨٠٠٤٦٩٠٤٤٢ | ٧٧٢٠٦٦٤٠٦٥٠٠٦٣٦٠٦٢٨
- ٦٢٠٠٦١٣٠٦١٢٠٥٨٤٠٥٨٢ | الإمامة ٦٤٩٠٦٢٧٠٦٠٦٠٥٦٩٠٥٣٧
- ٨٢٣

- الأمر إذا تعلق لفظه بوقت: ١٤٥.
- لأمر إذا عرى من ذكر وقت أو مكان أنه عام في الأوقات والأماكن: ٣٥٩.
- لأمر بالشئ أمر مما لا يتم إلا به ٨٣.
- الأمر بالشئ على وجه التخيير: ٨٨.
- الأمر بالشئ ليس بنهي عن صفة: ٨٥.
- الأمر بالشئ يقتضي استهوى عن صفة ٦٣٠٥٦.
- الأمر بعد نهى: ٤٢١، (الأمر بعد النهى): ٤٢٤.
- الأمر بالمعروف (مشتقته) ٦١٦، ٦٠٨.
- الأمر المشروط: ١١٥، ١٠٩.
- الأمر المطلق: ٩٩، (هل يقتضى المرة أو التكرار) ١٠٩، ١٠٣، ١٠٢، ٩٩، ١٠٩، ١١٠، ١٤٢، ١٤٠، ١٣٠، ١١١.
- الأمر المعلق بشرط أو صفة (هل يتكرر بتكرارهما): ١١١، ١٠٩.
- الأمر الوارد بعد الخطر: ٧٤، ٧٣.
- لأمر والنهى عن الشئ الواحد على وجه واحد: ٥٨١.
- الأمر هل يقتضى الفور أو التراخي ١٣٠.
- أمره يقتضى الوجوب: ٥٨٢.
- الأمر بدل على كونه متعلقاً على صفة، اللة على الحسن: ٧٢.
- الأمرين المعطوف أحدهما على الآخر: ١٢٨.
- الأمر يقتضى الإجراء ١٢١، ١٢٠.
- الأمر يقتضى كونه - ع - مريداً أمّا الفعل المأمور به ٥٨٤.
- إمساك معروف: ٣٠٢، ٢٩٩.
- الإمساك عن اكسير ٦٥٢، ٥٣٧، (لا يدل على التصوب): ٧٥٦، ٦٥٣.
- الإمساك المخصوص (الصيام) ١١٧.
- الإمكان (المكان لتحرر) ٥٦٧، (مقد) ٧٩٦، ٦٩٥.
- إمكان خلق المكلف من كل أفعاله ١٧٧.
- إمكان فتح كل أفعال المكلف على وجه وحسنها على وجه آخر (كون الحسن والفتح بالوجوه والاعتبارات): ١٧٨.

- إمكان الشئ عن معين على سبيل تحييد  
والبدل: ١٧٨.
- لأمالك ٨٢٤  
الأمّة (رجوع شود به فهرست ضائف و  
جامعت ص ٩٠٨
- أمّ الولد: ٧٤٩.
- أمّهات الأولاد ٧٥٠، ١٠٩
- أمن (عمشقائه): (نأمن أن يريد القبيح):  
٥١، (مالا يأمن كونه مفسدة):  
٥٢٢، (مأى شئ مأى و مد  
لاحير - يكون قبيحاً )  
٦٦٠، (فؤمن من لإفد مأى  
شئ مأمن...): ٦٦١، مالا يأمن ان  
يكون... (٦٦٢، ٦٦٩، صرقة  
علم تقدمت يؤمن بها من الإقدام  
على القبيح): ٧٩٨، (لا يأمن من كونه  
مقلداً على...): ٨٠٩.
- لأموال (لنماء والمروح و ) ١٦٢  
الأمور المتسوية في وجه المصلحة لا يجوز ان  
يوجب بعضها دون بعض ٩٥
- تضاء جميع وجود القبح ٨١٢، ٨١٣  
انتفاء الحكم: ٨٢٧.
- سوى صفات عن أدوات تضاء أحكامها  
٨٢٨
- تضاع (مشتقائه) (حقه و حقوق )  
٨١٦، (وينتفع بها... خلقت  
للاستعاضة...): ٨١٨، (يمكن  
لاستعاضة به من وجهين...): ٨١٩،  
٨٢٠ ٨٢٢
- تضاء (بالقبلة): ٧٣٢، (... بالتقاء  
خمس) ٧٣٢
- تقاص حد ٨٠١
- الانتهاء عن القبيح (عمشقائه): ٦٩٩،  
إلبد: ٥٤٥
- انشقاق القمر: ٤٩١.
- الانصاف: ٦٩٩.
- الانصراف (يصرف ذلك إليه): ١٩٩٠.
- الإتفاق (معرفاً ومكثراً): ٣٥٨.
- انفصال القيد عن محل المؤثر ماسع عن  
حقوق القيد بالكلام: ٢٦٨.

- انقراض العصر: ۶۳۴. الأوف ع. ٦.
- انقراضهم (اليهود) وعدم سواء ودم و حرمهم أوقات الصلوة ٣٩٠.
٦٠١. أويوة أعلم ٨٠١.
- انقطاع الوحي: ٤٥٧، ٤٥٦. أول وقت ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٨، ١٥٩.
- الانكار (عشقائه): (... وجوب الوضع) أهل الاجتهاد ٦٥٢، ٦٧٢.
- ٢٢٣ ، (لا ينكر القول على قائمه): أهل الإرجاء ٣١٤.
- ٦٥٢ (قياس في شريعة) ٧٣٥. أهل الاستدلال والسطر ٤٨٨.
- (ذمّ القياس وانكاره) : ٧٣٧ ، أهل التوحيد ٢٢٠.
- (... بعض القياس): ٧٣٨، (إنكار أهل الردّة ٦٤٨، ٦٤٩.
- المنكر): ٤٤٨. أهل الظاهر: ٢٧٩.
- إن كان منادون الأمر وسهوا واحداً على أهل العربية ٢٢١، ٢٥٠.
- يحسناً إلا على وجه واحد وهو أن أهل القياس والاجتهاد: ٦٨٨، ٦٨٩.
- بأمر بالفعل على وجه وينهى عنه أهل اللغة ٢٢٤، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣١، ٢٤٨.
- على وجه آخر: ٤٢٤. ٣٦٥، ٢٨٣.
- إنّ العموم مخصوص: ٢٣٤. أهل الوعيد: ٣١٤.
- إنما اختصروا البلاغة والمصاحفة: ٣٢٤. الإيثار والاحتيار ١٧٢.
- أوامر (.. القرآن) ١٠٢٠، ١٠٣، ١١١. الإيجاب (بمعنى الإلزام . بلام ولامعه)
- ١٧٢، ١٧٣، ٣١٣، ٣٦٢، ٣٦٣. ٤٤، ٥١، ٥٣، ٥٥، ٦٥، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٨٣، ٨٥، ٨٦، ٨٩، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ١٠٣، (... الوضوء): ١١١.

- ١١٦، ١٣٣، ١٤٠، ١٤٦، ١٤٧. بائنة: ٧٠٦.
- ١٦٨، ١٦٩، ١٧١. (أوجب في أدب الندي متى كان وحباً فلا بد من دلالة المتحمل للكلام أن يفهمه وأن يكون مصلحة له في تحمله ولم يوجب أن يكون اشترائع المذكورة في ذلك الكلام تلزم ذلك المتحمل: ١٧٣، ١٨٤، ١٨٦. (التبليغ): ٣٦١.
- ٤١٥، ٥٥٩. (.. الاتباع) ٦٠٠. البذل (بلام ولا معه): ١٣٣، ١٣٦، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٧، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣. البذل (على البذل): ١٧٦، ١٥٥، ١٥٨. (على بذل): ١٧٧، ١٧٨، ٢١٦، ٦٩٠، ٧٠١، ٧٠٤، ٧١٤، ٧٨٧.
- إيجاد: ٤٨.
- إلحاق، عاب ١٠٧، ١٣٣، ١٣٨، ١٣٩، ١٨١.
- ٢٤٥
- الإبلاء ٧٠٨، ٧٠٥.
- الإيمان ٧٦، ٧٩، ١٩٥، ٦٠٩.
- وأين في الأماكن: ١٩٨.
- ب
- الباء تفتص الإصا ٣٤٨.
- البائع (وما عده) ٧٥٨، ٥٥٨.
- بعض (... غير معين، ... معين): ٣٤٩.

- معصن و كل<sup>١</sup> ليس من الأحكام الشرعية  
 وكذا قولنا نهاية وعاية (بمعنى  
 الحكم عن الأحكام الوضعية): ٤٥١.  
 بقاء الأكوان (كانت الأكوان مقطوعاً على  
 بقائها): ١٧٧.  
 السداد والامصار ولوقائع لكبر (عذر)  
 ٦٢٢.  
 الموضع (ومشتقاته): ٨٢. (بمعنى من الكثرة  
 الى حد يستحيل عليها معه التواطؤ):  
 ٥٨٧. ٥٠٦. ٥٠٣.  
 دليع انصاحه ٢٣١  
 بناء العام على الخاص (بمشتقاته): ٣١٥ تا  
 ٣٢٠.  
 اسيان (بلام ولا معه. وما يشق من ذلك)  
 ٧١. ٦٩. ٦ (... لا يتأخر عن حد  
 الخطاب) ١٣٨. ١٠٤. ٧٣ تا ٧١.  
 ١٤١ تا ١٤٣. ٢٧٩. ٣١١ (المحمل)  
 ٣٢٥. ٣٢٢ تا ٣٣٥. (... هو العلم  
 الحادث الذي به يتبين الشيء):  
 ٣٣٨. ٣٣٠ (... لأفعال): ٣٣٩.  
 ٣٤١ تا ٣٤٤. (الشيء في حكمه):  
 ٣٤٣. (قد قوم<sup>٢</sup> يحب ان يكون...  
 في رتبة ليس) ٣٤٤. ٣٤٨ تا  
 ٣٥٠. ٣٦١. (... لا يجوز تأخير  
 عن وقت خذنه) ٣٦١. ٣٦٢.  
 ٣٦٤. ٣٦٥. ٣٧٢ تا ٣٧٧. (... مدة  
 الفعل المأمور به): ٣٧٤. (... مدة  
 النسخ): ٣٧٥. (... العموم): ٣٧٦.  
 ٣٧٩. ٣٨٠. ٣٨١. ٣٨٣. ٣٨٩. ٤١٩.  
 ٤١٩. ٤٥٣. ٤٦٣. ٤٦٥. ٤٦٧.  
 ٤٧١. ٥٣٦. ٥٧٧. ٥٧٨. ٥٨٥.  
 (... لتحصيل... النسخ...  
 زيادة لاحقة... فعل محتمل):  
 ٥٨٥. (... قول محتمل): ٥٨٦.  
 ٥٨٧. ٥٨٨. ٥٨٩. ٥٩٠. ٥٩١.  
 ٦٠٠. ٦١٤. ٦٩٣. ٦٩٤.  
 البيت (الكعبة): ٥٩٦.  
 بيت المقدس: ٤٥٤.  
 بيت من الشعر (نظم...): ٥٠٢.  
 بليع (معرفاً ومكترأ، مفرداً وجمعاً): ٩٢٠.





- تبدیل: ۴۶۶، ۴۶۵. | ۳۰۴
- التَّجَرُّی: ۷۶۴، ۷۶۳. | التجوز (معرفةً ومكرراً، وما يشقُّ منه).
- التَّعْيِض (انباء لـ). ۳۴۹. | ۶۷۹، ۶۳۲، ۶۲۱، ۶۲۰، ۵۶۸
- تبعیة جوار النہی عن جميع افعال المكثف | ۷۰۹، ۶۸۳ (استغنى عن المعنى
- بقاء الاكوار وعدمه فيجوز على | الخطأ يمنع من قبول قوله): ۷۹۶،
- الأول دون الثاني (نقل بالمضمون): | ۸۰۴، ۷۹۷
۱۷۷. | تحکم محض: ۶۳۷
- تبعیة الوجوب للمصباح (نقل من مصموم) | تحديد (حدّثم): ۴۸۹، (حدّثناه): ۶۷۰،
۱۶۸. | تحدی (متحدیاً): ۴۲.
- التلّيع (... لا يخور أن يتأخر عن وقت الحاجة | شحراً من المنصرة: ۷۵۹، ۵۵۱، ۵۵۰
- والمصلحة ويخور عن وقت الإبلان | لشحريم (على باللام وغيره. ومشتقاته).
- والاداء. موقوف على المصلحة) | ۱۸۳، ۱۸۱، ۱۸۰، ۹۰، ۸۵، ۶۴
- ۴۶۷، ۳۶۱، ۳۶۰. | ۳۰۶، ۱۸۹، ۱۸۵ (آية...): ۳۲۲
- تشع الكتاب والسنة ۷۴۰. | (.. الجمع بين الاحتين): ۳۲۳
- التثنت (وما يشقُّ منه): ۷۵۵، ۱۹۵. | ۵۲۰، ۴۵۱، ۴۴۶، ۳۵۳، ۳۵۲
- التثنية ۲۳۴، ۲۲۹. | ۶۶۸، ۶۶۷، ۶۴۲، ۶۴۱، ۵۶۸
- التجربة (مفردةً وجمعاً، معرفةً ومكررةً). | ۷۰۶، ۶۸۴ تا ۶۸۱، ۶۷۶، ۶۶۹
- ۶۸۸، ۶۸۶، ۶۸۲. | ۷۹۵، ۷۷۷، ۷۲۸، ۷۲۶، ۷۰۷
- التحريد ۵۳. | تحرئة: ۱۵۵
- التجوز (وما يشقُّ منه): ۲۴۳، ۲۰۵، ۳۸۰. | تحمط: ۷۵۹

٥٨٦.٥٨٥.٤٦٣.٤٦١.٤٦٠	تحلة ٧٢٥
٦١٤.٦٠٣.٥٩٤.٥٩٠.٥٨٨	التحليل (على باللام وغيره. ومشتقاته)
٧٥٣.٧٤٠.٦٧١	١٨٢.٣٥٢.٣٥٣.٦٤١.٦٦٩
تحسين تسيح. ١٦٩	٧٧٧.٧٢٦.٦٨١
التحطئة (معروفة ومكثرة. ومشتقاتها): ٢٦٠	التحتمل (تحمس لأحد) ٥٥٥ (عناية).
٧٥٨.٧٥٧.٧٥٦.٧٢٧.٦٠٩	٥٥٦. تخرج معان الأحياء ٦٤٠
التخلص (يتخلص) ٦٦٢	التخصيص (على باللام وغيره. ومشتقاته).
تعمياً ٥٢٣	١٣.٢٢١.٢٣٥.٢٣٦. بالاستثناء.
التعجير (معرفاً ومكثراً. ومشتقاته) ٦٤.٥٧	٢٣٩. (تخصيص. عدم)
١٢٩.٩٨٥.٩٦.٩٤.٩٣.٨٨.٧٢	٢٤٢. ٢٤٤. ٢٤٧. ٢٥٣. ٢٦٠.
١٤٣.١٤٢.١٣٩.١٣٣.١٣١	٢٧٣. ٢٧٤. ٢٧٦. ٢٧٧. ٢٧٩.
١٧٩.١٦٨.١٧٦.١٤٥.١٤٤	٢٨٩ (تخصيص لكتاب) ٢٨٦.
٣٥٠.٣٤٩.٣٢٢.٣٢١.٣٢٠	بالقياس: ٢٨٨، ٢٩٥ (تخصيص)
٥٨٠.٤٥٥.٤٥٤.٤٤٧.٤٤٦	العنة لشرعية ٢٩٥. (تخصيص)
٨٠٣.٨٠٢.٨٠١.٦٦٩	الإجماع ٢٩٦. ٢٩٧. ٢٩٨. ٣٠٣.
اشتدكة ٥٩٧.٥٩٦	٣٠٥. ٣٠٦. ٣١٢. ٣١٤. (أش)
التدريج (معرفاً ومكثراً) ١٠٦.٧٣.٥٣	يكون طريق التثاق ولا يثنى بين الحمة
٤١٤.١٤٤.١٣٩.١٣٦.١٣١	الخاصة إذ عطف على عامة ٣١٤.
ترادف الأدوات: ٥٩٩	٣١٩. ٣٣٢. ٣٣٥. ٣٣٧. ٣٩٠.
التربص (يتربص) ٣٠٣	٣٩١. ٤٠٣. ٤١٩. ٤٢١. ٤٢٣.

- التَّرجيح (معرفاً ومنكرآ، وما يشقّ منه): نسبة لصداق (لم يسمّ ذ صداقاً) ۷۵۲  
 ۸۰۳، ۸۰۲، ۷۸۳، ۶۸۱  
 ترجيح عص الأحرار على بعض ۵۵۴  
 ترجيح بلا مرجع ( ليس بعضه بأن يدلّ  
 عليه اللّفظ مع عدم اشتدول تأويل  
 من بعض) ۴۰۰  
 تردّد الدّواعى: ۱۶۸  
 ترك البيان، ... الجواب، ... الظاهر، ...  
 الفعل، ... النكير، ... الواجب :  
 ۵۸۷، ۵۸۱، ۵۹۱، ۵۹۳، ۵۹۴  
 التَّرويح (معرفاً ومنكرآ) ۶۸۷، ۹۹  
 تزويج المعتدّة ۴۵۱  
 تساوى حكيم عبدالعالم ۸۰۲  
 التّساوى فى الحكم ۷۷۹  
 تسبيح الحصى: ۴۹۱  
 التّسكين: ۶۱۹  
 تسمية لشيء باسم مقارنه (أحرروا على شيء  
 اسم مقارنه): ۱۵، ۱۴  
 تسمية الشيء باسم مقدّماته ۴۴۱
- نسبة لصداق (لم يسمّ ذ صداقاً) ۷۵۲  
 تسويغ الفتيان: ۷۷  
 التّشابه فى الحكم ۷۸۰  
 التّشبيه (معرفاً ومنكرآ) ۲۰۷، ۲۰۳، ۱۴  
 ۷۲۷، ۷۰۶، ۵۶۰، ۵۱۶، ۴۴۱  
 تا ۷۲۹  
 التّشكيك: ۸۱۲  
 التّشهد (معرفاً ومنكرآ، مفرداً ومثنى)  
 ۳۵۵ ۳۵۶، ۴۴۴، ۵۸۸  
 تصحيح خبر ۱۷۶، ۱۷۵، ۶۱۷  
 تصديق (وما يشقّ منه) ۵۱۸، ۵۱۹  
 (تصديق لشيء) ۵۵۱، ۵۴۵  
 التصرف ( . فى الملك .. فى ملك الغير):  
 ۸۱۴، ۸۱۸، ۸۲۱، ۸۲۴ تا ۸۲۴  
 تصرف اللّقطه ۸۴۸  
 التصريح (معرفاً ومنكرآ) ( .. بالتّحليل  
 والتّشبيه): ۷۲۸، ( .. بالقياس):  
 ۷۲۹ ( .. بالنّسخة): ۷۵۷، ۷۹۰  
 التّصويب (معرفاً ومنكرآ): ۶۵۳، ۲۶  
 ۷۷۰، ۷۶۹، ۷۵۹

- تصادف ٥٦. (.) الحكمين دليل على رول  
احدهما لآخر (٤١٨. ) (لاحكام)  
٦٨١. ٦٨٠. ٦٧٤
- التصديق (.) بعد التحير (٤٤٦. ) (بالتحير)  
٤٥٥
- التطابق (بمطابق الحملة والتعصير) ٥٣٩  
٥٤١
- التطبيقات الثلاث (معرفاً ومكثراً) ٧٠٥  
٧١٦
- تطبيق واحدة ٧٢٦. ٧٠٥
- التطهير (لا يضر كائناً) ٤٥٣. ٣٩٧
- التعدد (اعتدال الاحكام) ٨٠٢.
- التعارض (معرفاً ومكثراً. ) (مشتقاته)  
(... الادلة) ٢٨٨. (عامتين)  
٣٢٠. ٣١٨. ٣١٦. ٣١٥. (.) (بحر)  
٣٢٠. (.) (بعموم من)  
٣٢١. (.) (استبين)  
٣٢٢. ٣٢١. (.) (الاحار) ٥٥٥٠
- (.) (بين الدليلين) (بما يكون مان  
بتعد استعاضاً) ٥٩٣. ٥٩٥
- التعارف (معرفاً ومكثراً) ٢٩٣. ٥٢
٤٢٠. ٣٥٣. ٣٥٢. ٣٢٥. ٣٠٧  
٧٤٨. ٧٤٧
- التعبد (معرفاً ومكثراً. ) (مشتقاته)  
٢٨١. ٢٨٠. ٢٧٣ ١٧٤. ١٢١  
٢٩٤. (.) (سبع من لقياس)  
٤٧٢. ٤٦١. ٤٢٨. ٣٢٤
- العمل خبر لواحد (٥١٩. )  
الحكم (بما يعمل علمه. ) (بما يعمل  
بالقرار. ) (بما يعمل بالسياسة)  
٥٢٢. ٥٢١. (.) (خبر العدل)  
٥٤٦. ٥٣٩. ٥٢٩. ٥٢٨. ٥٢٤  
٥٩٤. ٥٦٩. ٥٧٣. ٥٧٠. ٥٤٧  
٦٧١. ٦٠٠. ٥٩٩. (.) (بقياس)  
٦٩٥. ٦٩٤. ٦٨٦. ٦٨٣. ٦٧٥  
٧٨٦. ٧٧٩. ٧٠٥. ٧٠٤. (.)  
٧٨٩. (.) (بالمعلم)  
٨٢٩. ٨٠٠. ٧٩٤. ٧٩٢. ٧٩٠
- التعجيل (مهور) ١٣٣٥١٣١
- التعدي عن موضع التعجيل: ٢٩٤. (صروب  
التعدي) ٨٢٥
- التعديل ٣

- تَعَذَّرَ اعْلَمَ بِاتِّصَاقِ الْأَمَةِ ٦٠٤  
تَعَذَّرَ الْعَيْنَ: ٨٢٤.  
التَّعْزِيرُ: ١٣٨.  
تَعَقَّبَ الْأَمْتِئَاءَ لِلْحَمْلِ: ٢٥١، ٢٥٦، ٢٦١.  
٢٦٣، ٢٧٠.  
تَعَقَّبَ الشَّرْطَ لِحَمْلٍ: ٢٥٩.  
التَّعَلَّقَ (بِالْأَمِّ وَلَا مَعَهُ، وَتَشْتَمَلَانِهِ) (تَعَلَّقَ  
الْإِسْتِنَاءَ الْمُتَعَقِّبَ لِحَمْلٍ بِالْجَمِيعِ أَوْ  
بِالْأَخِيرَةِ) ٢٥٦، ٢٦٣. الْحُكْمُ  
بِالْأَسْبَابِ: ٣٢٣، (... بِالظَّاهِرِ):  
٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٥، ٣٣٧، ٣٤١.  
٣٤٣، (... بِلَفْظِ الْجَمْعِ): ٣٤٦،  
٣٥٥، ٣٥٦، (... الْقَصْرَ بِالْخَوْفِ  
يَدُلُّ عَلَى أَنَّ حَالِ الْأَمْنِ مَحَلَّاهُ):  
٤٠٣، ٥٩١، ٦٦٨، (... بِالصَّغَرِ  
الَّذِي يَخْطِئُ وَيَصِيبُ): ٦٧٤،  
(... الْأَحْكَامَ بِالطَّبْوِ): ٦٧٩.  
٧٣٢، ٧٣٩، ٧٧٠، ٧٧٨، ٧٨٣،  
٧٨٤، ٧٩٠، ٨٠٥.  
التَّعْلِيقُ (مُحَلَّى بِالْأَمِّ وَغَيْرِهِ، وَشَتَقَاتُهُ).  
٢٥٦. (... بِالسَّبَبِ) ٣٠٩.  
الْحُكْمُ بِالصِّفَةِ (٣٢٥، (... الشَّرْطِ):  
٣٣٦ (التَّحْرِيمُ بِالْعَبْدِ) ٣٥١.  
٣٥٢ (الْحُكْمُ بِصِفَةِ لَادِلٍ).  
٣٩٢، ٣٩٤. (الْحُكْمُ بِالْأَسْمِ  
الَّتَقْبِ): ٣٩٤، ٣٩٦، ٤٠٠،  
(... الْحُكْمُ بِالسُّوْمِ): ٤٠٢، ٤٠٤،  
(... الْحُكْمُ بِغَايَةِ أَوْ عَدَدٍ لَا يَدُلُّ (...):  
٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٨٠٥.  
التَّعْلِيلُ (مَعْرِفًا وَمُنْكَرًا، وَشَتَقَاتُهُ). ٢٩٤،  
٥٣٥، ٥٤٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٣٣.  
٨٠٩.  
التَّعْلِيمُ رَدٌّ يَكُونُ بِأَفْعَلٍ قَوِيٍّ مِنْهُ لِقَوِيٍّ  
٣٤٠.  
لِتَعْوِيلٍ عَلَى لَادِلَةٍ ٦١١  
التَّعْيِينَ (مَعْرِفًا وَمُنْكَرًا): ١٣١، ١٤٣،  
١٤٤، ٣٤٩.  
تَعْيِينَ الْأَسْمَاءِ إِذَا كَانَ الْمَفْعَى وَاحِدًا (بِقُلِّ  
بِالصَّغَرِ) ٨٠١٠.  
تَعْيِينَ الْمَسِيحِ بِالْإِحْتِيَارِ فِي سَبْعِ أَسْكَالٍ فِي الْمَعْيَنِ

واللغة: ١٦: (تقدم أحدهما) العام

وخاص) وتأخره) ٣١٦، ٣١٧،

٤٧٣، ٤٧٤. (تقدم الفعل) ٥٩٤.

٦٦٣، ٦٦٥، ٦٦٦

تقدير استعقات ٦٧٧، ٦٩٤

تقديم (، الزكاة على الخبز) ١٤٨ (الفاعل

على المفعول) ٢٤٨. (القول في

أشياء عن الفعل) ٣٤٢، (

الخطاب بالمجمل وتأخير بيانه) ٣٨٦،

(. استدقة أمام لم حاجة) ٤٢٩،

(. قطهارة) ٤٥٣، (، ذلك

(ي انقدروا لمكيب) عن الفعل):

٦٦٥، ٦٦٦.

التقرير (مشتقاته). ٥٥٧، ٥٥٨

تفسير الصلاة. ١٥٧، ٦٨٤

التقليد (معرفاً ومكثراً، ومشتقاته). ٤٩٢،

٥٣٥، ٦٤٩، ٦٥٥، ٦٥٦، ٧٤٦،

٧٦٩، ٧٩٦، ١٩٨، ٨٠٠

التقييد (ومشتقاته): ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧،

٣٢١، ٥١٤

(نقل بالمضمون) ٩٢، ٩٣.

تغاير الفعل: ٤٣٢.

التضريح: ٦٥٦.

الفرقة بين المسألين: ٦٤٢.

لتصديق (معرفاً ومكثراً) ٧٦٣، ٧٦٤.

٧٦٥

التفصيل (معرفاً ومكثراً، ومشتقاته)

٨٣، ٢٢٩، ٤٣٥، ٤٨٦، ٤٨٧،

٥٣٩، ٥٤١، ٦٣٥، ٦٧٨، ٦٧٩.

٧١٠، (العلم بمحمل الأشياء يجري

يجري العلم بتفصيلها): ٧١٥، ٧٤٢،

(لتفصيل غير معلوم من الحملة)

٧١٠، ٧٩٠، ٨٠٠

نقص "و، حال" وإدغم. ٥٦٤.

تفويلاً سمعه ٨٢٢

التقريب (بخصوص ذلك إلى اختياره). ٦٥٨.

تفصيل الحسن. ١٦٩

تقدم المعنى العرفي على اللغوي (وجب

حمله على العرف دون أصل الوضع):

١٦. (تقدم المعنى الشرعي على العرف

٠٤٢٠ (لغض) ٠٦٠٦.٥٩٦	نقبة: ٧٦٩، ٧٦٨، ٦٥٢، ٥٣٧.
٠٦١٣ (بلا أماره ممترة متقدمة	نكافؤ الأدلة: ٣٢١.
٠٨١٧، ٨١٥، ٨١٢، ٦٦٥ (فيح	تكذيب الواحد ٥١٤.٥٠٩
٤٢٨ استلاوه	لتكرار ٠٩٩، ١٠٥، ١٠٧، ١٠٩، ١١٣، ١١٥.
التلقى بالقبول (وما يقاربه): ٧٧٤، ٧٣٠.	١٧٦.١١٥
التهم والفضل: ٣٥٤، ٣٥٣.	تكرر المأمور به بتكرر الأمر ١٢٥
التعطيل (معرفاً ومنكراً): ٧٠٦، ٧٠٧،	التكليف (معرفاً ومنكراً، ومشتقانه) ٢٤.
١٢٨.٧٢٧	(التكليف في الشرائع يقع الطنّ
التمكس (بلام وسووه، ومشتقانه) ١٦٢	الراجع الى الأماره، التكليف في
٠١٦٩، ١٦٤٤، ١٧٣٥، ١٧١، ٠٥٦٦.	اصول لفقه عالماً يقع العلم) ٢٤٠.
٠٨٠٠، ٦٥٦، ٥٦٧	٠٦٦، ٧٥، ٦٣، ٢٥ (شروط)
التمكين (بلام ومعده، ومشتقانه) ١٦١.	٠٨٨، ٨٢ (تكليفه - تعالى - للشرائع
٠٦٦٦، ١٧٠	نعمه نعمه صالحة والألطاف) ٨٨.
التملك بالبيع ١٢٢	(... ما لا يطاق): ٩٨، ٩٧، ٩٥، ٩٠.
التمسك (بلام ومعده، مفرداً وجمعاً).	٠١١٧، ١٢٩، ١٣٦، ١٣٨، ١٤٥.
٠١٨٨، ١٣٣، ١٠٧	٠١٦٦، ١٦٨، ١٦٩، ١٧١.
تمنى ٣٨٥	٠١٧٢، ١٧٣، ٣٢١، (التكليف على
التمييز (أمكن تمييز الفعل من شروط صحة	طريقة التحرير): ٣٦٢، ٣٦١، ٣٢٢.
الأمر): ١٦٨، ٤٢٥، ٤٣٢، ٤٣٧،	(التكليف على سبيل الابتداء وعلى
(تمييز صحة من شبهة) ٥٢٨٠،	جهة النسخ إنما هو تاع للمصلحة).

- التواطؤ (معرفاً ومنكرأً، وما يشقّ منه) . ٧٨٨، ٦٦٦، ٦٦٥، ٦٥٨
١. تَمَيُّر (تَمَيَّرَ التَّيَّ من التَّيَّ) . ٦٦٥، ٦٥٩
- ٥٠٦، ٥٠٣ تا ٤٩٩، ٤٩٠، ٤٨٦
- (ما يطرّح لا تَمَيُّرَ لأشياء) : ٦٧٩ .
- التوبة : ٢٧٠ تا ٢٧٣ .
- التواضع (د) : ٤٨١ .
- التواضع (د) : ٧٢١٠
- التوحيد : ٣، ٤٢٤، ٤٢٨، ٥٤٥، ٦٢٦ ،
- تأني : ٣١٥، ٣١٤
- ٧٩٨، ٧٩٦، ٧٩٣
- التناقض (بلا مٍ وبدونه . وما يشقّ منه أو
- تورث : ٣١٨ .
- يقاربه) : ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٧٨، ٢٨٨ ،
- التورث (معرفاً ومنكرأً) : ٣١٨، ٧٣٤ .
- ٣٢٠، ٣٢٢، ٦٦٠، ٦٧٤، ٦٩١ .
- توسّع : ١٤ .
- ٦٩٢، (الادلة لا تتناقض) : ٧٠٩ ،
- التوصل الى معرفته : ٨١٨ .
- ٧٥٦ .
- لتوصو (وما يشقّ منه) : ١٨، ٤١٢، ٤٣٩ .
- تداول ( ... مال الغير بغير اذنه) : ٨٢٤، ( ... )
- توفيق : ٦٤٩
- العين ومنع المالك منها) : ٨٢٦ .
- التوقف (وما يشقّ منه) : ١٠٤، ١٠٩، ١٣١
- القسيه ( ... على طريقة من لاحتداد) : ٥٤٤ .
- ١٤٢، ١٤٥، ١٨٥، ١٨٨، ٢٥٤ .
- ( . على لتعبر) : ٥٤٥، ٥٥٣، ٦٨٣
- ٢٥٦، ٢٧١، ٣١٦، ٣١٨، ٤٨٥ .
- ( ... على العلة) : ٧٩١ .
- ٥٠٧، ٥٥٣، ٥٩٥، ٥٩٦، ٦٠١ .
- التصميم : ٦٢٨، ٥٧١
- ٧٥٣، ٧٠٩، ٧٥٤، ٧٥٥، ٨١٠ .
- التواتر : ٥١٧، ٥١٨، ٥٣٢، ٥٣٦ (حدّ) . (
- ٨٢٩ .
- ٥٣٩ تا ٥٤٢، ٥٤٥ (صمة ..) (
- التوفيت (معرفاً ومنكرأً) : ١٤١، ١٤٢ .
- ٥٥٦، ٦٩٦، ٧٣٠ .
- ١٤٤، ١٤٥، ٤٢٠ .



- التوقيف (معرفاً ومكثراً). ١٣. (توقيفية الثلاث (طلاق الثلاث) ٧٢٦.  
 الأسماء الشرعية كالأحكام الشرعية): الشهاب (.. في حد العادة) ٤٥٠، ٤٠٦.  
 ١٦. ١٠٨. ٢٠٣. (توقف أمر الثمن ٧٥٨. ٥٥٨. ١٣٩  
 اللسان): ٢٠٧، (.. أهل اللغة): الثواب: ٩٦٢، ١٢٤٠، ١٢٢. ٩٧. ٧٢. ٥١.  
 ٢٠٨. (على اللغات) ٢٣٣، ١٦٨. ١٦٩. ١٨٧. ٤٦٨.  
 (توقفاً عن نص) ٦٤٩. ٦٠٤. ٨٢١. ٨١٦. ٦١١. ٥٦٨. ٤٦٠.  
 ٧٧١.

### ح

- التوكيلات ١٠٦.  
 التولية (مشتقة). ١٦٩. ٧٦١.  
 تهديد ٤٣٠.  
 التميم ٤١٣. ٤١٢. ٤٠٤. ١٥٤. ١٥٣.  
 الحجة (قاعدة الجب): ٨١.  
 الحد: ٧٥٧. ٧٣٢. ٦١٤. ٧٠٧. ٧٠٦. ٥٠٤. ٥٠٦. ٥٤٧. ٧٣٢. ٨٣٠.  
 ٨٣٥.

### ث

- الثبوت (ثبوت البياض) (معل كثونه بالقول)  
 ٣٤٢. (ثبوت العادة بالقياس):  
 ٧١٣. (ثبوت اليد على الشيء):  
 ٨٢٤. (هنا قالوا ثبوت الحكم في  
 الحال الأول يقتضي استمراره):  
 ٨٣١.  
 الشقة: ٥٥٨. ٥٢٧. ٥٢٦. ٥٢٤. ٥٢١.  
 ٦٩٥.  
 حررت العادة (در شاهد الحد) ٨٢١.  
 جراء (لشرط) ٥٩١٠.  
 جزاء الصيد: ٧٩٣. ٧٨٩.  
 الحرية (بلا لام ومعها) ٧١١. ٥٣٣.  
 جسم: ٤٨٠٣.  
 حلد الرأى ٦١٣.  
 حتى (المدر كات) ٦٩٦٠. (حلياً كان  
 الدليل أو خفياً): ٧٠٨.

- الجمعة: ٨٠. ١٥٦. ٨٣٥  
الجملة (معدداً و مثني و مجموعاً، معرّفاً  
ومنكرّاً) ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٣،  
٢٥٤، ٢٥٦، ٢٥٨، ٢٦٢، ٢٦٤،  
٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٥،  
٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٦، ٤٠٦  
الجملة (مقابل التفصيل): ٤٣٥، ٤٨٦،  
٤٨٧، ٥٣٩، ٥٤١، ٦٧٨، ٦٧٩،  
٧٠٠، ٧٠١، ٧١٤، (لعم حمل  
الأشياء يجرى بجرى العلم بتفاصيلها):  
٧١٥، ٧٧٠، (التفصيل غير معوم  
من ) ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٧، ٧٨٨، ٧٩٠،  
٧٩٨، ٧٩٩  
المجموع (.. تألف ولام) ١٩٨، ٢٢٢  
الجميع (.. واجب على سبيل التخيير):  
٩٧، ١٠٣، ٢٣٠، (جميع هذه  
لأمة) ٦٠٥، ٦١٥، ٦١٩  
الحاشية: ١١٢.  
الحايات (اروش ) ٧٩٣.  
حسب: ٤٢٨.
- الجماع مع لتسبب يعطر (عن الثوري) ٦٤٣  
جماعة (الانسان فما فوقها جماعة) ٢٣٠٠،  
(شروط التواتر): ٤٩٩ تا ٥٠٩،  
٥١٤، ٥٣١، (في الإجماع) ٦٠٥،  
٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٩، (فكل جماعة  
كثرت أو قلت كان لإمام في  
جملة أقوالها فإجماعها حجة)  
٦٣٠، ٦٣٣، ٦٤٧، ٦٥٠، ٦٥٤،  
٧٤١، ٧٦٢.  
الجمع (معرّفاً و منكرّاً، وما يشق منه)  
(على ...): ١٧٧، ١٧٨، ٢١٨،  
(الجمع يجب تناوله لثلاثة): ٢٢٦،  
(فصلوا بين... والتثنية) ٢٢٩،  
٢٣٠، ٢٣٢، (في صلاتين)  
٢٩٧، ٢٩٨ (ان مجموعا بين الأختين)  
٣٢١، ٣٤٦ (جمع بين أمرين معلّة  
في سبب) ٧٣١، ٧٨٣، (الجمع بين  
لأمرين، مثل ) ٧٩٠، (جمع بين  
الخالين في حكم من غير دلالة جمعة)  
٨٣٠

- الجنس (مفرداً وجمعاً ، مرقفاً ومكثراً) :  
١٠. ٢١. ٤١. ٤٢. ٤٤. ٤٥. ٤٦.  
٤٩. ٨٧. ١٢٦. ١٢٧. ١٩٩.  
٣٠٥. ٢٢٢. ٢٠٠ (الأحاس الستة  
في لربا) ٣٩٦. ٤٠٤. (جنس  
الأصغر) ٤١٧. ٤٨٠. ٦١٩.  
الحواس ٥٨٩. ٥٨٨. ٢٩٢.  
الحوار (بلام وسكونه . وجميع مشتقاته)  
(حوار استعمال مشترك في أكثر من معنى .  
استعمال التثنية في معناه الحقيقي  
والمجازي) ١٧. (حوار حمل ، لطف  
في العروج لاني أصول اعلمه ولا في  
أصول اندلس) ٢٥. (حوار اجتماع  
الفضلين بل الأضداد في الوجوب) :  
٨٧. ١٥١. ١٥٧. ١٥٨. (حوار  
لصلاة في الذكر معصية) ١٩٥.  
(حوار حوار لتخصيص في الأخبار)  
٣١٣. (حوار تأخير استيعاب) ٣٦٠.  
(جواز تأخير البيان) ٣٧٣. ٣٧٤.  
٣٧٥. ٣٧٩. ٣٨٠. ٣٨٨. (حوار  
سبح المخفض العلم وان لم يسمع  
خاص) ٣٩٠. (حوار اجتماع الأمر  
ونسبه مع تعدد بوجه والتعبير وعدم  
حوار مع وحدة الوجه وعدم التمييز) :  
٤٢٥. (يخبر سبغ لأكثر وينسجه  
الأصغر ولا يجوز لعكس) ٤٥٨.  
٤٧١. ٤٨٦. ٥٠١. (حوار لتعبيد  
بالعمل عذر أو حد) ٥١٩. ٥٢١.  
٥٢٢. ٥٢٦. ٥٤٦. ٥٤٧. (حوار أن  
يعتد الله سبباً لنقل شريعة لشي  
استخدم) ٥٩٨. (حوار التعمد  
سبب) ٦١٥. ٦٧٦. ٧٥٠.  
١٨٦. ٧٩٢. ٧٩٧. (حوار التقييد)  
٧٩٨.  
حوار (مفرداً وجمعاً) ١٦٨. ٢١.  
جهات الحوار وتفتح ٤٣٥.  
الجهاد ١٩٦. ٥٦٥.  
جهة. (الحسن . النصح . مصلحة.  
مقدمة) ٤٣٧. (لتفصيل ..  
أحمد) ٤٧٢. (العادة) ٥٧٧.

( الأدب . المرحوم ) ٥٨٤ ، لجمع (معرفاً ومكرراً . ومشتقاته) . ٥٩٠ ،

( نسخة ) ٦٧٨ ، ٦٨٠ ، ٧٨٨ ، ١٢٠ ، ١٢٢ ، ١٣٠ ، ٨٥ ، ٨٣ ، ٦٩ ،

٧٩٣ ، ٤٤٥ ، ١٤٦ ، ١٣٧ ، ١٣٦ ، ١٢٣ ،

٧٩١ ، ٥٩٧ ، ٥٩٦ ، ٤٥١ ،

ح

الحائض : ٥٩٠ ، ٥٧٠ .

الحاجة ( مائة والذو عى متوفرة ) . ٦٥٤ ،

٦٥٥ . ( الذعية ) ٧٢٠ ،

الحادثة (معرفة ومنكرة) ٧٨٦ ، ٧٧٦ ،

٨٠٣ ، ٧٩٥ ،

الحاسة ١٦٩ ،

الحكم : ٥٢٦ ، ٥٢١ ، ٥١٩ ، ٥١٨ ، ٤٩٤ ،

٧٩١ ، ٧٦٩ ، ٦٤٨ ، ٥٩١ ،

الحال (بلام وبلا لام ، مذكر أو مؤنثاً ،

مفرداً ومثنى ومجموعاً) : (الحال

التحوي) : ٢٥٣ ، ٢٥٢ ، (الحال

والقصة) : ٣٧١ (أحوال المكلفين) :

٧٥١ - (الحاجة في الاستصحاب)

٨٣٢ ، ٨٣١ ، ٨٣٠ ،

حائثاً في يمينه : ٢٤٤ .

الحجب (عشقاته) ٢٨٥ .

٢٥٢.٢٦١	٢٣٥. (أحد التقى) ٢٨٥.٢٧١
احرام (معرفاً ومكثراً. وما يشق منه)	٣٢٥. (حدائق) ٣٢٨. ٣٣٠
٤٤٦. ٥٢٠. ٦٦٧. ٦٦٨. ٦٦٩	(حدائق) ٤٠٦. (حدائق)
(مسألة احرام) ٧٠٥ تا ٧٠٦	٤١٣. ٤١٤. ٤١٥. ٤٤٦ (حدائق)
٧١٤ تا ٧١٦، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٤	انقذ. الرقى. محقق
٧٢٦. ٧٣٨. ٧٤١. ٧٧٧	٤٤٨. ٤٤٩. ٤٥٠. ٤٥٢. ٤٥٣
٧٨٦ (حور أن يكون شياً أو نحو ذلك)	(حدائق) ٤٧٧. ٤٧٨. ٤٨٨
حراماً على يد وحللاً على عمرو	٤٨٩. ٤٩٠. ٤٩٨. ٤٩٩
أو حراماً لشخصين في وقتٍ وحللاً	(الحديث) ٥٢٥. ٥٢٦
في آخر) ٧٩٤. ٧٩٣	(حدائق) ٥٦٢. ٥٨٧. (أقمة)
حر ٣٠٠. (الحر) ٣٠١ (الحرقة).	حدود) ٦١٣. ٦٦٩. ٦٧٠
٦٨٧	(حدائق) ٨٠٥. ٨٠٦. ٨٠٧
حروف (عصف) ١٢٨. ٢٦٠	(حدائق) ٨٠٨
(الاستثناء) ٢٦٥	الحديث (بلازم وبدونه): ٤٦. ٤٥. ٣
حس (معرفاً ومكثراً. وما يشق منه من)	٥٠. ٣١٠. ٥٦٢. ٥٦٣. ٥٦٥
لأفعال) ٦١. ١٠١. ١٣٢. ١٦١	٨١٨. ٨٣١
١٦٣، (حسن الفعل): ١٦٤. ١٦٦	لحديث (معرفاً ومكثراً. ومشتقاته) ٥٣٣
١٦٧. ١٧٥. ١٧٦. (ما حسن جميع)	٥٥٦ تا ٥٥٩
ذلك أو البعض على البدل والجمع	الحذف (معرفاً ومكثراً) ١٤٠. ٢٠٧
وعلى وجه دون وجه فلاشبهه فيه:	

١٨١.١٧٨ . (حسن الاستعظام)	٨١٧ . (حسن التصرف) ٨٢١
٢١٩.٢١٤٤٢١٠ . (حسن لاستثناء	٨٢٤
٢٢٢.٢٢١ . (حسن	حسن ٩٦.٥٠.٥٦٣.٥٦٧.٦٦١
٢٣٨: (حسن الظن): ٣١٢	٨١٢
٣٩١.٣٨٩.٣٨٣.٣٨٢.٣٧٦.٣١٣	حصول . ( . شيء عند غيره) ٢٠ .
٤٠١.٤٠٠.٣٩٥ . (فما يحسن من	الاستباحة بعقد النكاح) . ١٢٢ .
الشيء بعد الأمر والأمر بعد الشيء)	( لا حارصاً لا يحصل عنده عم
٤٢٤ . (حسن الأمر واستهى بحسب	وحصرت بحصول) ٤٨٤.٤٨٥ .
الحسن والفتح) ٤٢٥٠ . (حسن فتح	حصول لحاجة ٥٨٦ .
متابع لتعريف المصاح في المستقبل)	لحصر (وما يشق منه) ٥٤ . ١٣٠ . ١٤٠ .
٤٣٠ . (كوا احسن والفتح بالوجه	٨٧.٨٦.٨٥ . ٩٠ . (جهة الخطر فيما
والاعتبارات) (نقل المصنوعون) :	معلق بالمرح او) : ٣٢٢.٤٠٧ .
٤٣٤ ٤٣٥ ٥٥٠ ٥٦٦.٥٦٥	٤١٨.٤٠٩ . ٥٦٨.٥٧٢.٥٧٤ .
٥٨٨.٥٦٨ . ٥٨٩.٦١٨.٦٦٠	٦٩٠.٦١١.٦٠٩ . ٧٢٦.٨٠٥ .
٦٦٢.٦٦١ . (حسن تكليف)	٨١٧.٨١٤.٨١٠.٨٠٩.٨٠٨
٦٦٥.٦٦٧.٦٩٢.٧٤٢ (حسن	٨٢١.٨٢٠
نقله العمى لمقتضى) ٧٩٦.٧٩٨ .	الحق ( في شرائع يجوز أن يكون في
٧٩٩.٨٠٤.٨٠٦ . (حسن ماله	جهتين مختلفتين . الحق في اصول
صفة الاحسان) ٨١٠ . (حسن كل	الديارات لا يكون الا في واحد
شيء يخضع اليه) ٨١٣.٨١٤ .	الحق في اصول الفقه عاباً لا يكون

٤٧٨ حکانه الخمر	٢٤٠ (من حقّ كلام
١١٧.١١١.٥٩ حکم (معرفاً و مستکراً)	أن يعمل للإعادة) ١٧٣ (من حقّ
١٤٦. ١٣٨ (الحکم الشرعی)	لاستنباء - يخرج من كلام
٤٢٨. ٣٩٤١٣٩٢. ٣٨٨ ١٨٦	ما يتناوله بمعدودين معنی) ٢٤٥
٤٥٠. ٤٤٦. ٤٤٥ (حکمة شرعی)	(من حق العموم مصنف - جعل
٤٦٨. ٤٦٦. ٤٦٣. ٤٥١ حکم	عنی عمومه) ٢٥٣. ٢٢٣. ٢٢٤
٥٧٨. ٥٦٢ ٥٣٤ (مصوص)	٦٣٢. ٦٣٦. ٦٣٩. ٦٥١. ٦٥٤
٦٥١. ٦٤٨. ٦٤٦ ٦٤٥. ٥٩٢	٦٥٥. ٦٥٦. ١٥١. ١٥٢. ١٦٥
٦٧٢. ٦٦٩. ٦٥٩. ٦٥٨. ٦٥١	١٦٩ ١٦٦. ٨٢٤. ٨٢٦. ٨٣٦
٧٠٦. ٦٨٧ ٦٨٤ ٦٨٠. ٦٧٤	حقن دم لمعانی ١٢٥
٧٨٣. ٧٨٠. ٧٧٦ ٧٧٣. ١٦٩	الحقیقة (معرفاً و مستکراً) ١٠. ١٣. ١٩
٧٨٨. ٧٨٦. ٧٨٤ (حکمة عقل)	٢١. ٢٨. ٣٠. ٣٨. ٥٢. ٦٦. ١٠١
٨٢٩ ٨٢٧. ٧٩٧. ٧٩١. ٧٨٩	١٣٢. ١٨٢. ١٨٣. ١٩٨. ١٩٩
٨٣٦. ٨٣٣. ٨٣١. ٨٣٠	٢٠٢. ٢٠٧. ٢١١. ٢١٤. ٢١٦
حکمة لأصل فيما يجوز وفيما لا يجوز و حد	٢١٨. ٢٢٨. ٢٢٩. ٢٣٦. ٢٣٨
(معنی قوله لا فرق في هذا الحكم	٢٥٠. ٢٦٥. ٢٦٨. ٢٨٠. ٢٨٣
بين طريقتين الزمان وقصيره) ٣٨٨	٢٩٥. ٢٩٧. ٣٣٧. ٣٤٦. ٣٥٣
بحکومة "و ورود يستفاد من قوله	٣٧٦. ٣٧٧. ٣٩٤. ٤٠١. ٤٠٢
لا " من ذهب الى القياس (ح)	٤٣٩. ٤٦٦. ٤٦٩. ٦٠٩. ٦٧٠
٦٩٨	٧٢٤. ٧٥٦. ٧٨٣. ٨١١

٤٤١.

الحكيم (معرفاً ومكثراً) - (حكيم لا يأمر

ولا ناله صفة رائده على حسبه)

٥٠ تا ٥٢، ٦٢، ٧٠، ١١٠، ١٣٠.

١٠٣، ١٢٢، ١٧٨، ١٨٥، ٢١١.

٢١٣، ٢٣٨، ٣٠٦، ٣٤٤، ٣٤٦.

(... لا يجوز ان يحاطب بلفظ له

حقيقه وهو لا يريدها من غير ان يدل

في حال خطابه على انه منحور

باللفظ) : ٣٧٦، ٤٠٢، ٤٣٥.

٦٩٣.

حكى (روى أضعف من... حكى) ٥٥٩.

حلال (معرفاً ومكثراً، وما شئت منه)

(ما زول الشبهة فيه يقولون: انه

حلال طلق) : ٥٦٨، ٧٧٧، يجوز

ان يكون الشيء الواحد حراماً على

زيد وحلالاً على عمرو أو حراماً

شخص في وقت وحلالاً في آخر).

٨٢٤، ٧٩٤، ٧٩٣

احلف (وما يشق منه) : ١١٤، ٤٤٨، ٥٣٣،

٥٥٩.

حق الرأس ٧٤ (... قد يصدى بدم ما يدمع) :

حل (يحتلى (المفتى) الى حل كل شبهة

تعرض في شيء من الاصول)

٨٠٠

حل الفروع على الاصول: ٦٨١، ٦٨٣،

٧٩٨، ٧٩٤، ١١٦٩، ١١٩٢.

حل الكلام على عمومه: ٧٧٧.

الحنث (بلام وبدونه) : (حنث اليمين) :

٨٨، ٨٩، ٤٤٦.

حَسْبُ: ٧١٥.

حين الجلع: ٤٩١.

الحوادث (بلام وبدونه) : ٧١٢، (حوادث

الشرع) : ٧٦٧، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦.

٧٨٧، ٧٩٦، ١١٩٩، ٨٣١.

الحول (في تركه) : ٨١، ٨٤، ١٤٨، ١٥٢.

١٥٧.

الحيرة (بلام وبدونه) : ٨٢٣، ٨٢٤.

حيص : ١٨٢، ١١٠، ٦٩١، ١٤٤.

الحق (... من صبح أن يكون عالماً قادراً) :

٢٢٠.



٥٤٤ . ٥٤٧ تا ٥٥٧ . ٥٦٢ . ٥٩٢ .

٦١٦ تا ٦٢٠ . ٦٢٩ . ٦٣٤ . ٦٤٥ .

٦٤٨ . ٦٥٧ . ٦٦٠ . ٦٦١ . ٦٧٠ .

٦٧١ . ٦٩٥ . ٦١٧ . ١٣٠ . ٧٣١ .

١٤٤ . ٧٥٤ . ٧٥٧ . ٧٥٩ . ٧٦٤ . ٧٧٣ .

٧٧٤ . ٧٧٦ . ٧٨٢ . ٧٩٠ . ٨٣٣ . ٨٣٥ .

الحديث (... لاخلاف بين الامة في إطلاقه

على كل كافر): ٣٥٨ .

الخراج (... بالضم): ٣٠٩ .

حرص لفتد ٦١٧ . ٧٨٥ .

حرق لاجماع (حرقاً للاجماع) ١٩٧ .

احروح عن المعصوب بنية لتجالتص ١٧٨ .

الحشوع: ١٩٥ .

الخصوص (معرفاً ومسكرأ، ومشتقته): ٦ .

٢٥ . ٥٤ . ١١٤ . ١٩٦ . (عموم من

وجه وخصوص من وجه): ١٩٧ .

(خصوص لا عموم فيه): ١٩٨ . ١٩٩ .

٢٠٥٥ . ٢٠٧ . ٢١٢ . ٢١٦ . ٢١٧ .

٢٢٥ . ٢٢٦ . ٢٢٩ . ٢٣٤ . ٢٣٥ .

٢٣٧ . ٢٣٩ . ٢٤٣ . ٢٧٦ . ٢٧٨ .

خ

الخاص (معرفاً ومسكرأ، مدكرأ ومؤنثاً)

٢٢٤ . ٢٤٢ . ٢٩٢ . ٢٩٩ . ٣١٠ .

٣٠٣ . ٣٠٥ . ٣١٧ . ٣١٤ . ٣١٦ .

٣١٨ . ٣٢٠ . ٣٩٠ . ٣٩١ . ٤٦١ .

١٤٩

الخبر (معرفاً ومسكرأ، مجرد مؤنث): ١٦ .

٢٦ . ٢٩ . ٣٠ . ٥٠ . ١٠٨ . ١٤١ .

١٤٤ . ١٥٩ . ١٦٢ . (خبر واحد)

١٨٦ . ٢٨٢ . ٣١٤ . ٣١٨ . ٣٤٤ .

٣٤٥ . (خبر المبتدأ): ٣٧١ . ٣٨٤ .

٤٠٩ . (خبر واحد لا يصح منه)

٤١٠ . ٤١٩ . ٤٢٧ . ٤٢٩ . ٤٤١ .

٤٤١ . ٤٦١ . ٤٧٤ . (الخبر ما صح

فيه الصدق أو الكذب) ٤٧٨ . ٤٧٧ .

(الخبر لا يخلو من صدق أو كذب

ولا واسطة) ٤٧٩ . ٤٨١ . (الخبر

المتواتر) ٤٨٢ . ٤٨٣ . ٤٩١ . ٤٩٣ .

٤٩٥ . ٤٩٦ . ٥٠١ . ٥٠٣ . ٥٠٦ .

٥٠٨ . ٥١١ . ٥١٣ . ٥١٥ . ٥٣٠ .

٥٣٣ . ٥٣٦ . ٥٣٨ . ٥٤٠ . ٥٤٢ .

٢١١. ١٩٩. ١٩٦. ١٦١. ١٦٠	٣١٩. ٣١٤. ٣١٠. ٣٠٣. ٢٨٩
٢٥٠. ٢٤٢. ٢٣٨ ٢٣٤. ٢٣٢	٣٧٩. ٣٧٨ ٣٦٦. ٣٤٥. ٣٣٢
٢٩٩. ٢٩٦. ٢٨٧. ٢٨٦. ٢٧٨	٧٥٢. ٦٤٩. ٦٠٢. ٦٩٩. ٦٣٤
٣١١، ٣١٠، ٣٠٨ ٣٠٦. ٣٠٠	٧٧٧. ٧٥٤
٣١٣ (لدى لا يستقل بمه)	اخطأ (معرفاً ومكتراً، ومشتقته) (قر)
٣٣٨. ٣٣٤. ٣٢٨. ٣٢٦. ٣٢٣	٥٦٦. ٢٤٧ (خط لجميع)
٣٤١ (جمل) (الميس)	٦٢٥ ٦٢٠. ٦١٩. ٦١٧. ٦٠٥
٣٦١ ٣٦٠. ٣٤٥. ٣٤٣	٦٤٤. ٦٣٤ ٦٣٢. ٦٣٠. ٦٢٩
لا يعهم المخاطب معناه: ٣٦٣، ٣٦٥	٦٧٧. ٦٧٤. ٦٥٩. ٦٥٠. ٦٤٧
٣٦٤ (خطاب اعرفى - لربحية)	٧٤٩. ٧٤٨ ٧٣٣. ٧٢٧. ٧٢٣
٣٧٦، (٣٧٥... وضع للافادة)	٧٥٧. ٧٥٥. ٦٥٤. ٦٥٢. ٦٥١
٣٧٨ (وقت) ٣٨٠ ٣٨٦	٧٧٠. ٧٦٨ ٧٦٢. ٧٥٩. ٧٥٨
٣٨٨ ٣٩١ ٤٠١ (حرف)	٧٧٢ (خويز لمستقى على معنى اخطأ)
٤١٩. ٥١٦. ٦٤٧	يجمع عن قول قوله) ٧٩٦. ٧٩٧
خطو اخطار: ٦٧٧	٨٠٤
حتى - لدرجات ٦٩٦	اخطا (معرفاً ومكتراً، ومشتقته)
اخطاف (معرفاً ومكتراً، ومشتقته) ١٢٩٠	١٥. ٣٦. ١٩. ١٥. ٨. ٧. ٣. ٢
(حوالاف الصهر) ٢٣٢. (وحوالاف	٨١. ٧٦ (وكان كمال بعد)
المطلق المقتد ولم يكن من جسده من	المذكر يشمل نفسه المؤنث أيضاً
التقييد لا يتعدى إلى المطلق، اخطاف	١٤٨. ١٣٣. ٨٢

٥٤٨ ، (دحول الامام المعصوم في

الاجماع): ٦٢٤.

دعاء (اجابة دعاء الرسول واحدة): ٧٠ ،

(وجوب النظر في معرفة الله عند

دعاء الداعي أو خطور الخاطر):

٦٧٧.

دعوى المدعى: ٤٤٨، ٤٤٦

دفع المصرة ٨١٣، (دفع المصا): ٨١٥

الدفع والدفعات (المرّة والتكرار): ١٠٨.

دوس ائو ١٩٦

الدلالة (معرفة ومكرّة، وبعض ما يشق

١٠٠) ٢٢، ٢٣، ٢٥، ٢٨، ٣٠.

١٢٦، ١٠٧، ١٠١، ٦٦، ٥١.

١٣٩، ١٣٨، ١٣٦، ١٣١، ١٢٨.

(... تلزم على من ادعى امرأ راءاً

على ما يدعيه خصمه): ٢٠٩ تا ٢٠٥.

٢٤٢، ٢٣٥، ٢٢٩، ٢٢٣، ٢١١.

٢٤٣، ٢٤٥، ٢٤٧، (الدلالة بمعنى

القريبة): ٢٥٠ تا ٢٥٢، ٢٧٠، ٣٠٠،

٣١٠، ٣٢٣، (قد يوصف الدال

في قيد وأطلق واحد)

٢٧٥، (حلاف في عبارة) ٣٣٠.

٤١٧، ٤٨١، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧.

(الامة إذا اختلفت على قولين

في حق واحد منهما، الامة د حتمت

على قولين فإنها محرمة للقول لذات)

٦٣٨، ٦٤٢، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٥٦.

٧٩٥

الحوالف (الستف و) ١٨٧، ١٨٤

خلق الله الأجسام لانتفاع الخلق: ٨١٤ تا

٨١٦، ٨١٨، ٨١٩.

د

الداعي (معرفةً ومنكرًا، وما يساوقه): ٢٣،

٩١، ٣٠٧، ٣٠٨، ٤٩٣، ٥٠٠.

٥٠٣، ٦٧٧، ٦٨٥، ٦٩٩، ٧٠١.

٧١٩، ١٢٠، ٧٤٣

الدال على المراد بعدلته ٣٢٣

الدحور (كل امرأة طنقت قبل فيها

بصف شهر) ٣٠٢، (قول قول

الواحد في... ودحول الوقت):

٤١٢.٤٠٦٥٤٠٣.٤٠١.٣٩٨	٥٢١.٥١٩.٣٣٠ (نُتَه مَبْنِي)
٥٠٥.٤٥٩.٤٥٧.٤١٦.٤١٣	٥٦٤.٥٦٣.٥٥٠.٥٤٢.٥٢٥
٥٣٦.٥٣٥.٥١٢.٥١١.٥٠٧	٥٩٦.٥٩٤.٥٨١.٥٨٤.٥٨١
٥٩٣.٥٨٧.٥٨٥.٥٦٩.٥٤٩	٦١٨.٦١٥.٦١٠.٦٠٩.٦٠٥
٦٤٢.٦٣٩.٦١٩.٦٠٩.٥٩٥	٦٤٣.٦٣٩.٦٣١.٦٣٤.٦٢٠
٦٧٦.٦٧٢.٦٦٦.٦٥٨.٨٥٧	٦٥٩٦٦٥٧.٦٥٢.٦٤٨.٦٤٤
٧١١.٧٠٨.٦٩٨.٦٩٧.٦٨٥	٦٩١.٦٧٦.٦٧٤.٦٦٢.٦٦٩
٧٢٣.٧٢٢.٧٢٠.٦٧١٧.٧١٢	٧٤٥.٧٣٨.٧٣١.٧٢٩.٦٩٧
٧٥٠.٧٤٢.٧٤١.٧٣٤.٧٢٦	٧٧٥.٧٧٣.٧٦٦.٧٦٢.٧٥٥
٧٧٦٥٧٧٤.٧٦٠.٧٥٦.٧٥٤	٨٠٥.٧٨٢.٧٨٠.٦٦٦٨.٧٦٦
٨٣٥٥٨٢٧.٨٢١.٧٩١.٧٨٥	٨٢٩.٨٢٠.٨١٩ (دلالة جمعة)

الدِّمَاءُ وَالنَّسْرُوحُ وَالْأَمْوَالُ - ٧٦٢.

٨٣٦. ٨٣٤ ٥٨٣٠

٢٣٢.٢٢٤.٢٢٣.٢١٥.١٦٨	لدواعي	دَلْوَكُ الشَّمْسِ ٤٥٠
٥١٤٥١٢.٥٠٩.٥٠٦.٥٠٤		الدَّلِيلُ (مَعْرِفًا وَمُنْكَرًا): ٣٧. (مُنْخَصَر)
٦٧٢.٦٧١.٦٥٥.٦٥٢.٥٣٥		١٩٦ (دَلِيلٌ لِمَعْنَى مُعْصِلٍ أَوْ مُتَّصِلٍ)
٧١٨.٧٠٨.٦٩٦.٦٨٥.٦٨٤		٢٣٩ (دَلِيلٌ عَقْلِيٌّ . دَلِيلٌ سَمْعِيٌّ)
٧١٩		٢٤٠ ٢٤٣ ٢٤٩ (لَدَلِيلٌ بِمَعْنَى)
١١٣	الدَّوْمُ	الأَمْرَةُ ( ٢٧٥ ٢٧٨ ٢٨٥ .
٩١	الدَّوْرُ	٢٨٨. ٢٨٧. ٢٩٤. ٣١٠. ٣١٤ .
٨٠١	الدَّيَانَةُ	٣٣٢ . ( دَلِيلُ الْخَطَابِ ) ٣٩٥ .

- لَدَنَة (بلا م و سوره) (دبة الحين) ٥٣٣ .  
 ٧١٠ . ٥٦١ . ٥٦٦
- الَّذِينَ (مقابل العين): ١٣٩ ، (و. والكتابة) .  
 ٧٩١ ، ٧٥٨
- دَيْس ٨٢٦ . ٨٠٠
- ذ
- ذِكَاة . ٥٩٧
- الذُّكْر (عشقتنه) (مذكرًا نساح نقدّم  
 وعلم سبق) ٥٥٣ . ٥٤٤
- الذَّم (معرفًا ومنكرًا) ٥٦٣ . ٥٦٦ . ٥٦٧ .  
 ٦٦٢ . ٥٩١ (دم القيس) ٧٣٤ .  
 ٧٣٨ . ٧٣٧ (دم العدول عن الكتاب  
 والسنّة) ٨٠٥ . ٨٠٦ . ٨٠٧
- الذَّمَّة . ٨٢٦ . ٨٣٦
- الذَّهَاب عن علم ما يجب ان يعلموه (ولا  
 يجوز ان يجمعوا على ...) : ٦٢٨ ،  
 ٦٢٩
- الذَّهَاب عن الحق : ٦٣٨ .
- ر
- الرَّأْي (بلا م و سوره . معدّدة و مجموعة)  
 الرّؤية (بلا م و معه) : ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٨ ، ٥١ ،  
 ١٥٩ . ١٦٠ . ١٦١ . (الرّتبة معتبرة  
 في السّهي كما في الأمر) : ١٧٥ ، ٣٤٣ ،  
 ٣٤٤
- الرّأْي (بلا م و معه) (مشتقّته) ٦٦٩ .  
 (الرّأْي فالصّحيح عندنا انّه عبارة  
 عن المذهب والاعتقاد وان استند  
 الى الأدنّة . فلا يرى القدر .  
 يرى العدل . ابعد ادبوت يرون  
 الأعراض كنهها لائق) ٦٧٣ .  
 ٧٠٨ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، (اصحاب الرّأْي)  
 ٧٣٥ . ٧٣٨ . ٧٤٠ . ٧٤١ . ٧٤٣ .  
 ٧٤٩ . ٧٥١ . ٧٥٤ . ٧٥٧ . ٧٦٩ .  
 ٧٧٦ . ٧٧٧
- رؤية الأهلة : ٨٠٣ .
- الرياء : ١٨٤ ، ١٨٩ ، ٣٩٦ ، ٤٠٤ ، ٤١١ ،  
 ٧٨٨
- الرّتبة (بلا م و معه) : ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٨ ، ٥١ ،  
 ١٥٩ . ١٦٠ . ١٦١ . (الرّتبة معتبرة  
 في السّهي كما في الأمر) : ١٧٥ ، ٣٤٣ ،  
 ٣٤٤
- الرّجعيّة (بلا م و سوره . معدّدة و مجموعة)

٢٩٦ ء (الرضا بما قتلوه) : ٥٣٧ .

٦٥٣، ٦٥٢ .

الرجع (اعرابه...) : ٦١٩ .

الرقبة . ٤١٣، ٤٠٤، ٣٥٧ .

الركعة (بلام ويدونه . مفردة ومشتدة وجمعاً)

(ركعتي الصبح) ١٢١، ١٥٦، ٤٤٤

٤٤٥، ٤٤٩، ٤٥٢، ٤٥٣، ٥٩٠ .

الركن (معرفاً ومنكراً . مفرداً وجمعاً)

٤٤٥، ٤٧١ .

الركوع . ١٥٦، ٣٥٥، ٥٩٠ .

رمضان ٢٩١، ٥٣٠ .

الرمي (رام . زوجته) ٣١٠ . (يرمونه

بالرفص) : ٧٦٤ .

الرواية (معرفةً ومنكرةً، ومشتقاتها

الضمنية) ٢٩٠ تا ٢٩٣، ٣١٢، ٥١٤ .

٥٣٤، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٥٢ .

٥٥٣، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٨، ٥٥٩ .

٥٦١، ٥٦٢، ٦٤٣، ٧١٦، ٧١٩ .

٧٢١، ٧٢٢، ٥٢٧، ٧٢٩، ٧٣١ .

٧٣٥ تا ٧٣٩، ٧٤٢، ٧٤٩، ٧٥٤ .

٢٩٩، ٣٠٣، ٣٠٦ .

الرجم (معرفاً ومنكراً . ومشتقاته) .

٢٩٩، ٥٧٥، ٦٠٣، ٧٦٥، ٧٦٦ .

الرجوع (بلام ومعته) : (رجوع الاستثناء

الى الاقرب او الى اجمع) ٢٥١ .

٢٥٤، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٧٥، (جوار

الرجوع الى اختيار الآحاد في الاسم

العام) : ٢٨٣، (رجوع العامي الى

المفقي) : ٧٩٧ .

لرد (بلام ومعته) (رد ودبعة) ١٥٢، ١٥٤ .

(رد الشهادة) : ٢٧٢، ٢٧٣، ٤٥٠ .

٤٥١، (رد خبر الواحد) : ٥٥٣،

٥٥٤، (رد البدعة) ٥٦٤، ٦٩٩ .

٧٠١ تا ٧٠٣، ٨٠٢ . (فان كان له

بدل تعلق وجوبه . . . بالبدل) :

٨٢٥ .

الرسول : ١٦٤، ٦٠٠، ٦٠٨، (لا يجوز ان

يكون على احوال تنعز عن القبول)

٦٩٩ .

الرضا (معرفاً ومنكراً) (رضي بعض)

- ۷۵۸ ۷۷۳ ۷۱۴ ۷۷۷ ۷۷۸ .  
 ۴۴۳ (زیادة ركعتين على ركعتين على  
 سبيل لا تشاء) ۴۴۴ (زیادة ركس  
 على أركان الحج، زیادة تطهير عصب  
 على أعضاء الطهارة) ۴۴۵ ۴۴۶ .  
 (زیادة السی على حد آخری، زیادة  
 رحم على حد آخری) ۴۴۸ ۴۴۹ .  
 ۴۵۰ ۴۵۳ ۵۸۷ ۶۳۸ ۶۴۰ .  
 ۸۳۳  
 س  
 | استئمة (معرفة ومكثرة) ۳۹۷ ۳۹۹ .  
 ۴۰۰ ۴۰۴ ۴۰۶ ۴۰۸ .  
 استاعة (نقوه) ۶۱۱ ۶۱۲ ۶۱۹ .  
 ۶۳۴  
 ساكتاً عن التكثير عليه: ۶۵۱ .  
 ساكتة غير مرفوعة ۶۱۹  
 شئت (معرفة ومكثرة) ۲ ۷۳ ۸۳ ۸۵  
 ۸۵ ۱۱۹ ۱۲۱ ۱۳۷ ۱۳۹ .  
 ۱۵۵ ۳۰۷ ۳۱۱ ۴۴۹ ۴۹۲ .  
 ۵۲۸ ۵۶۱ ۵۷۴ ۵۸۰ ۶۳۲ .  
 ۶۵۲ ۶۹۱ ۷۱۱ (بقاء السبب  
 منسحب) ۷۵۰ ۷۸۴ ۸۳۶ .  
 الزيادة والرحلة ۸۴  
 الزجر ۳۲۳ ۳۲۵ .  
 لزعم عارم ۶۱۹  
 الزكاة ۸۰۰ ۸۱ ۸۳ ۸۵ ۱۰۳ ۱۴۸ .  
 ۱۵۷ ۳۲۷ ۳۲۸ ۳۳۳ ۳۴۸ .  
 ۳۵۶ ۳۹۳ ۴۰۴ ۴۰۵ ۴۰۶ .  
 ۴۰۸ ۴۱۸ ۵۷۳ ۵۷۵ ۵۷۶ .  
 ۷۷۲  
 زمان الحاجة: ۳۷۹ .  
 زمان مهلة لتصر (اندى لامعك وروج  
 المعرفة فيه) ۳۸۸ ۳۸۹ .  
 رواد (لشمس) ۴۳۶ (معدده)  
 ۴۷۲ (مصرقة) ۸۲۴  
 الزيادة (الام وبدونه) ۲۰۸ .  
 نصن صبح ۲۷۶ ۲۷۸ . (مى  
 الاشق زیادة التعريض ستوات)  
 ۴۲۰ (الزیادة على النص) ۴۴۳ .  
 (زیادة متصلة زیادة متصلة .  
 مؤثرة فی المرید علیه و غیر مؤثرة):

- السَّق (لم يبق شبهة أو تقليد إلى اعتقاد  
بى موجب حصر) ٤٩١ تا ٤٩٣  
سبيل المؤمنين ٦٠٩ تا ٦١١  
استجود ٢٤٦، ١٥٦ (مسجد لأهل ميهو)  
٢٥٥، ٢٩٤ (خبر السهو)  
٥٧٥، ٥٦٧  
سحاء حاتم: ٦١٧  
استكوت عن الإلكار لا يدل على ارتضا  
٦٥٢  
سكون الشمس ٦٨٩  
سلام (فى صلوة): ٤٤٤  
السف ١٨٧، ١٨٤  
سمع (العدم): ٣٩١. (هذا الكتاب سمعى  
من فلان): ٥٦١، ٥٦٢، (سماع  
حصر): ٧٦٤  
السمع (ومشتقاته) (الدليل السمعى)  
٤٦٥، ٤٦٤، ٣٢٢ (سمع الحديث)  
٥٥٦ تا ٥٦١، ٥٧١، ٥٧٦  
(السمعيات): ٦٥٦، (العلة  
السمعية): ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٥
- ٨١١، ٧٠٥ تا ٧٠٣، ٧٠١، ٧٠٠  
٨٢٤، ٨٢١  
انسنة (معرفة ومكثرة مفردة وفسنة ومجموعة)  
٢٨٦، ٢٧٩، ٢٧٧، ٦٦، ٥٤، ٥٢  
٤٦٢، ٤٦٠، ٤٥٨ تا ٤٥٥، ٢٨٧  
٤٦٦، ٤٦٤ تا ٤٧١، ٥١١، ٥٢٠  
(لينة المواترة) ٥٨٦، ٥٣٩  
(الستن فى الطهارة): ٥٨٧، ٦٢٧  
٧٣٦، ١٢٣، ٧٢٢، ١١٠، ٦٥٧  
٧٥٦، ٧٤٩، ٧٤١، ٧٤٠، ٧٣٧  
٧٧٧، ٧٧٦، ٧٧٤، ٧٧١، ٧٦٩  
٨٠٢، ٨٠٠  
سوء الاختيار: ٨١٦  
سورة الرحمن ومرسلات ١٢٨  
سنوم ٤٠٤، ٤٠٢  
لستهوى لسنوة ٢٩٤، ٥٥٤، ٥٦٦  
٥٧٥، ٥٦٧  
السياسات الدينية والدينيوية: ٦٢٨  
(سياسة): ٧٦٩٠



ش

شجاعة عمرو ۶۱۷

لشأن والقصة ۳۷۱، ۳۷۰، ۳۶۸

شدة مطرنة ۶۰۴، ۶۸۳

شاهد (بلام و بدونه، مردداً و مشتقاً)

الشراء ۱۸۲

(شاهد الحال) ۱۳۵، ۱۳۲، ۶۰

الشرائع ۵۰۴، ۵۰۱، ۴۳۸

(الشامدين بعدلين) ۲۹۱، ۲۷۱

الشرائع (بلام و بدونه): (اصول ) .

۴۵۹، ۴۴۸، ۴۴۶، ۴۰۶، ۲۹۱

۳۰۶، ۸۸، ۷۷، ۷۶، ۶۰

۷۹۸، ۷۴۴، ۶۷۸، ۵۶۱، ۵۱۶

لا مة للكتف ) ۵۲۴، ۵۲۲، ۴۳۰

لشبه (معرفاً و مكرراً، و مشتقاته) ۴۴۱

۵۴۶، ۵۴۵ (هل كان استى - ص -

۶۸۱، ۶۸۰، ۶۶۰

متعدداً شريع من تقدمه) ۵۹۵

لشبهة (بلام و معه، معردة و جمعاً) . (شبهة

۵۹۶، ۶۰۰ (شريعته - ع - ناصحة

أنّ لعموم طريقه العلم فلا يجوز

نكل شريع) ۷۰۳، ۶۰۳، ۶۰۲

ان يخصص بما طريق شأنه غالب

الشرط (بلام و بدونه): (۸۳، ۱۰۹ و ۱۱۳

الطرس) ۲۸۲، ۴۹۲، ۴۹۳، ۵۰۰

۱۹۸ (انتحصيص بشرط): ۲۳۹

۵۰۱، ۵۰۴، ۵۲۸ (ما يعترض فيه

۲۵۹، ۲۵۷، ۲۵۵، ۲۴۴، ۲۴۳

شبهه يقولون لا بأس به، ما تزول

۲۶۰، ۲۶۲ (الشرط له صبر

اشبهة فيه يقولون: انه حلال طلق)

الكلام) ۲۶۳، ۲۶۵، ۲۶۶، ۲۷۳

۶۳۶، ۶۲۳، ۶۲۲، ۶۱۹، ۵۶۸

۲۶۴، ۲۹۸، ۳۰۲، ۳۰۵ (شرط

۶۳۷، ۶۷۰ (الشبه بمعنى الاشتباه)

بء العام على خاص أن يكوب

۷۹۶، ۷۹۹، ۷۲۴، ۷۱۷، ۶۰۳

وردين معاً واحد واحد) ۳۱۶

۸۰۰

۳۳۳، ۳۲۷، ۳۲۰، ۳۱۹، ۳۱۷

الأمر بتقديم الأمر على وقت المأمور به):	٣٤٣، ٣٩٥، ٤٠٢، (الشروط
١٧٠، (الشروط الشرعية) ١٩٠،	كالمصلحة في أنه لا يدل على أن
٤٣٨، (شروط التكليف): ٤٨٨،	ماعداه بخلافه): ٤٠٦، ٤٣١، ٤٣٤،
٤٩١، ٤٩٩، ٥٠١، ٥٤٧، ٥٦٩،	٤٤٧، ٤٥٣، ٤٩١، ٥١٥، ٥٢٨،
٨٢٦	(شروط التامني) ٥٨٤، ٥٩٠، ٥٩٨،
شريعة ١٠٩، ١١٨، ١٢٤، ١٥٧،	٥٩٩، ٦١٣، ٦٣٦، ٦٣٩، ٦٥٥،
٢٨٤، ٢٨١، ٢٨٠، ٢٣٦، ٢١٣	٧٢٠، ٧٦٩، ٨٣١
٦٠٢، ٥٩٨، ٥٩٦، ٥٣٩، ٥٣٤	الشرع ١٠، ١٠٣، (الحصص الشرعية) ١٥،
٧١٤، ٦٥٦، ٦٤٦، ٦٣٦، ٦٠٣	(الشرعيات): ٧٦، ٧٧، ١١٨،
٧٩٤، ١٩٠، ٧٨٦، ٧٣٥، ٧٢٣	١٢٤، ١٣٨، ١٨٥، (الشروط
٨٠٠	الشرعية) ١٩٠، ٣٥٥، ٣٥٦،
شعر ٥٠٢، ٦٦٣، ٦٦٤	٤٣٨، ٤٧٤، ٥٢٢، ٥٤٨،
لشعر ١٨٩	٥٧٠، ٥٧١، ٥٨٩، ٥٩١، ٥٩١،
الشعاع: ٣٥، ٥٨، ٦٩،	٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠٢، ٦٥٨، ٦١٠،
الشكر: ٥٦٤، (شكر النعمة): ٥٧١، ٦٩٩،	٦٨٣، ٧٠٠، ٧٠٢، ٧١٢، ٧٨٥،
(شكر اسم) ٨١٢	٧٨٦، ٧٩٤، ٧٩٩، ٨٢٦، ٨٢٩،
الشكش والتوقف ٨٢٩، ٦٥٣	٨٣٦
الشمول (بلام وينونه): (شمول الخطاب	شروط (معرفاً ومكثراً) ٢، (الشروط
نصفي) ٨٢، ٢١٦، ٢٢٦، ٢٦٧،	لعقدية، شروط جمعة) ١٠٩
٣٤٨	١١٣، ١٦١، (من شروط صحة

الشهادة (بلام و دونه ، مفردة و جمعا) :	٤٧٤ .
٢٧٠ ، (شهادة القادف) : ٢٧١ ،	لصحة (مع تلام أو لامعه) (صحة الشهي
(ردّ الشهادة) : ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٦ ،	عن المختلفين) ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٣
(الشهادتين) ٤٢٨ - ٤٥٠ - ٤٥١ .	(صحة سطر) . ٤٩١ (صحة البحر)
٤٨٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٥١٦ ، ٥١٩ ،	٦١٦ ، ٦١٨ (صحة الأختب) ٦٣٦ ،
٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٨ .	٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٥٦ ، (صحة معرفة
٥٢٩ ، ٥٣٤ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٥٨ .	الأحكام بالقياس) : ٦٧٦ ، (صحة
٥٥٩ ، (الشهادة على الشهادة) :	الإجماع) ٦١٧ ، ٦٣١ ، ٦٢٦ ، ٦٢٩ ،
٥٦١ ، ٥٩٢ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦١٤ .	(صحة القياس) : ٧١٧ ، ٧٣١ ، ٧٧٤ ،
١٨٢ ، ١٧٤٠	٧٧٥ .
شهداء ٦١٥ ، ٦٠٨	لصحيح ( . س الكفارات ثلاث في
شهر الصّام ٨٢٩٠	حش اليمين واجبات كلهن لكن
لشهود ٢٥ (شهود سرتا) ٥٦١ ، ٩٤٠ .	عن جهة التحجير) ١٨٨ ، ١٨١ ، ١٨٢ ،
شهيد ٦١٥ ، ٦٠٨	١٨٥ ، ١٨٨ ، ١٩٠
ص	صداف ٧٥٢ ، ٧٥١
انصائم ٧٩٠ ، ٧١٣ ، ٥٧٣	لصدق (معرفاً و مسكراً و بعض مشتقاته)
صاحب الشريعة ٥٩٦ .	٤٧٨ ، ٥١٠ ، ٤٨١ ، ٥٠٣ ، ٥٠٧ ، ٥١٠
صاحب اليد ٨٢٤٠	٥٠٩ ، ٥١٣ ، ٥١٥ ، ٥١٨ ، ٥٢٣ .
الصانع : ٨١٩ ، ٨٢٠ .	٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٣٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٥ .
الصحابة : ٥٤ ، ١٨٠ ، ١٨٤ ، ١٨٧ (الصحن)	٥٥٦ ، ٦٥٩ ، ٦٦٤

- لصِّدْقَةٍ (مع تِلَامٍ وَسُوْبِهِ مَمْرَدَةٌ وَمُجْمُوعَةٌ) ٣٩٧، (... مَجْمُوعَةٌ لِلْأَحْوَالِ كَمَا أَنَّ  
الْأَسْمَاءَ مَجْمُوعَةٌ لِلْأَعْيَانِ). ٣٩٨،  
٤٠٠. ٤٠٢. ٤١٦. ٤٠٨. ٤٠٩،  
(صِفَةُ الْعِلْمِ الْوَاقِعِ عِنْدَ لِاحِدٍ)  
٤٨٤، ٤٨٥، (صِفَةُ الْجَمَاعَةِ الَّتِي  
لَا يَجُوزُ عَلَيْهَا الْكَذِبُ): ٤٩٠، (صِفَةُ  
الْمُخْبِرِ): ٥٥٥، (صِفَةُ التَّوَاتُرِ):  
٥٥٦. ٥٦٢. ٥٦٣. ٥٧١. ٥٧٧،  
٥٨٢. ٥٩١. ٦١٠ (صِفَاتُ الْأَصْلِ).  
٦٨٧. ٦٩١. ٦٩٩. ٧٠٢. ٧٠٣،  
٧٢٨، (صِفَةُ الْمُتَّقِي وَالْمُسْتَفْقِي):  
٧٩٦. ٨٠١. ٨٠٤. ٨١٥. ٨١٠،  
٨١١، (إِنْتَقَى لَصِقَتْ عَنِ الدَّوَابِّ  
بِإِنْتِقَاءِ أَحْكَامِهَا): ٨٢٨،  
لِصَلَاةٍ (بِلَامٍ وَلَا مَعَهُ مَمْرَدَةٌ وَمِثْلَةٌ وَجَمْعًا).  
١٣. ٥٨. ٦٥. ٦٩. ٧٠. ٧٢. ٧٨،  
٧٩. ٨٢. ٨٥. ٨٧. ٨٨. ٩٥. ٩٩،  
١٠٣. ١١١. ١١٩. ١٢٠. ١٢٢،  
١٢٣. ١٢٤. ١٢٥. ١٢٩. ١٣٠،  
لِصِّدْقَةٍ (مع تِلَامٍ وَسُوْبِهِ مَمْرَدَةٌ وَمُجْمُوعَةٌ) ٣٩٧،  
٣٥٦. ٣٨٦. ٣٨٠. ٥٣٦،  
النَّصْرِيخَ (مَعْرِفًا وَمَكْرًا) ٦٩٦. ٦٨٣. ٤٥٨،  
٧٥٨. ٧١٨  
صِفَاتُ الذَّنُوبِ ٥٧١، ٦١٥، ٧٦٨،  
الصَّغِيرَةِ (مُؤَنَّثًا وَمَذَكَّرًا، مَعْرِفًا وَمَكْرًا)  
٦١٥. ٦٦٣. ٧٦٨. ٧١٣،  
الصِّفَةُ (بِلَامٍ وَلَا مَعَهُ مَمْرَدَةٌ وَجَمْعًا):  
(صِفَةُ الْجَسَمِ): ٣، (صِفَاتُ اللَّهِ): ٤٩،  
(... الزَّائِدَةُ عَلَى الْحَسَنِ): ٥٢ (صِفَةُ  
الْإِنْفِلِ): ٦٢، ٦٣، (... الَّتِي لَا جُلُهَا  
يَكُونُ الْفِعْلُ مُصْلِحَةً): ٩٢، ١٠٩،  
١١٠، ١٢٨، ١٥٦، ١٥٧، (صِفَةُ  
الْفِعْلِ) ١٦٣. ١٦٧. ١٦٩. ١٧٥،  
١٧٦، (النَّقِيدُ بِصِفَةٍ) ٢٤٣. ٢٦٩،  
٣٠٤. ٣٠٥. ٣٣٣. ٣٣٦. ٣٩٢،  
٣٩٤، (إِنْتَقَاءُ الَّتِي خَلَقَ الْحَكَمَ  
عَلَيْهَا لِأَيِّدِلَ عَلَى إِنْتِقَاءِ الْحَكَمِ عَنْ  
لَيْسَ لَهُ تَمَكُّنٌ). ٣٩٢، ٣٩٦،

الصواب (معرفاً و منكراً، و مشتقاته)	١٣٩، ١٣٤، ١٤١، ١٤٧ تا ١٥٨
٦٦٥، ٦٥٩، ٦٥٨، ٦٥٢، ٦٢٥	١٨٢، ١٧٩، ١٧٢ (.. و الدار
٧٥٤، ٧٤٩، ٦٤٨، ٦٧٧، ٦٧٤	المصونة) ١٩١، ١٩٢ تا ١٩٥
٧٧١، ٧٦٢، ٧٦١، ٧٥٩، ٧٥٥	(عنى الحائز): ١٩٦، (صلاة
٨٠٤	الجماعة) ٢٩٣، ٢٩٢، ٢٧٩، ٢٣٣
الصورة (بلا لام و معه): ٤١، (صورة بعض)	٣٤١، ٣٣٩، ٣٣٣، ٣٢٨، ٣٢٧
٥٧٥، ٥٧٤، ٥٧٢	٣٥٤، ٣٥٣، ٣٤٥، ٣٤٢
الصوم (معرفاً و منكراً): ٨٠، ١١٩، ١٢٠	(نقط .. لم يتش عن الدعاء و رب
٤٤٥، ٤١٨، ٤٠٨، ١٤٦، ١٢٢	تخصص): ٣٨٦، ٣٨١، ٣٥٧، ٣٥٥
٦٩٢ تا ٦٩٠، ٥٣٠، ٤٥٥، ٤٤٧	٤٤٢، ٤٣٩ تا ٤٣٥، ٤٣٤، ٤١١
٨٢٨، ٧٤٦، ٧٤٥	٤٥٣، ٤٥٠ تا ٤٤٨، ٤٤٥، ٤٤٤
الصيم (بلا م و لامه) ١٣، ١٠٣، ٣٥٤	٥٦٥، ٥٥٤، ٥٣٠، ٤٧١، ٤٥٤
٤٤٥، ٤١٣، ٤٠٨، ٤٠٤، ٣٥٦	٥٨٦، ٥٧٧، ٥٧٥، ٥٧٣، ٥٦٧
٨٣٤، ٥٦٥، ٤٥٥، ٤٤٨	٧٠٠، ٦٩١، ٦٩٠، ٦٦٦، ٥٩٠
الصيانة (من صفات المفق) ٨٠١	٧٨٨، ٧٨٧، ٦٤٦ تا ٧٤٤، ١٠٢
صيعة (الامر) ٣٨٠، ٤١٠، ٤٦، ٥٣	٨٣٤، ٨٣٠، ٨٢٩، ٧٩٣
٢٠٤، ٢٠٣، ٨٢، ٦١، ٦٠	الصلاح (معرفاً و منكراً): ١٣٣، ١٤٠
العموم) ٢٠٨، ٢٣٨، ٤٨٠	١٦٥، (عنى الامكان) ١٩٨
صبي: ٨٠٠	٢٤٠، ٢٣٥، ٢٣٤، ٢٢٧، ٢٠١
ض	٧٠٠، ٦٦٨، ٦٦٢، ٦٥٩، ٦٥٨
الصد (معرفاً و منكراً، مصدر أومشى و جمعاً)	الصالح: ٧٠٨، ٧٠٧، ٥٢٧، ٥٢٤

- ٤٠٩ (ضعف الدواعي): ٦٥٣،  
٧١٤  
٥٦٦ (بلا مؤيدو) ٥٦٦، ٥٥٨، ٣٠٩  
٥٦٧  
الضمير (ضمير التثنية وجمع) ٢٣٤، ٢٢٩  
صيق وقت (عشتقته) ١٤٦، ١٣٨  
١٨٢، ١٥٨، ١٥٦  
ط  
الطاعة (معرفاً و منكراً، مفرداً و جمعاً):  
١٨٥، ١١٦، ٦٨، ٦٣  
١٩١، ١٨٧ (رافعه من كئت)  
٨١٧، ١٩٣  
٥٧٠ ٤٥٣  
عشتقات (متوسطه): ٥٠١ (جميع)  
٥٠٤  
الطريق (معرفاً و منكراً): ٧، ٦، (طرق)  
اعتبارية وطرق سمعية): ٥٥،  
(... الشرعية): ٧٤٥، ١٠٩، (طرق)  
٨٢٨، ٨١١، ٧٦٠، ١٥٤ (علم)  
٨٢٨  
الطريق (معرفاً و منكراً، مذكراً و مؤنثاً،  
ومشتقته) ١٧٠، ١٨، ٥٦، ٦٣،  
١١٦، ١٢٩، ٨٧٤، ٨٥، ٦٧، ٦٥  
١٧٧، ١٧٩، ١٨٣، ١٩١، ٢٧٧،  
٥٨١، ٤٧٢، ٤٣٢، ٤١٨، ٤١٧  
٦٩٦، ٥٩٣  
ضرب الامثال: ٧٣٣.  
الصّرر (وما يشق منه) (بني الصّرر): ٨٠٦،  
(الصّرر اذا كان غير مستحق ولا  
لحق ولا دفع ضرر فيه فهو ظلم):  
٨٢٤، ٨٢٣، ٨١٥  
الصّرورة (منسوباً و غير منسوب): ٢٢،  
٢٥٣، (ان المعارف (على مذهب  
الجاحظ) ضرورة): ٤٨٠، (ما يعم  
صدق المحير به باضطرار): ٤٨٢،  
٥٠٦، ٥٠٤، ٥٠٢، ٤٩٨، ٤٨٣  
٥٣٤، ٥٣٢، ٥١٨، ٥١٥، ٥١١  
٦٨٩، ٥٤٩، ٥٤١، ٥٤٠، ٥٣٩  
٧٤٥، ٧٣٩، ٧١١، ٦٩٦، ٦٩٤  
٨٢٧، ٨١٣، ٨١٠، ٧٩٧، ٧٨٤  
الضعف (انحمار الآحاد اذا كانت ضعيفة).

- ممروداً وجمعاً (صريق منقص)      انطماية ١٩٥  
 ٢١٧. (طريقة عم) ٢٤٧. (صريقه  
 لتعيل) ٥٠١. ٤٨٩. ٣٢٥. ٣٢٣.  
 (طريقه لظن): ٥٢٠، ٥١٠،  
 ٥٢٥. (طريقة وجوب التحرر عن  
 بشار) ٦٤٩. ٦٤٦. ٥٥٣. ٥٣٤.  
 (صريق منق) ٦٦٨. ٦٧٥. ٦٧٤.  
 ٧٠٣. ٦٩٨. ٦٨١. ٦٨٠. ٦٧٩.  
 ١٥٦. ٧٥٥. ٦٤٢. ٧١٩. ٦٠٩.  
 (طريق القياس): ٧٨١، ٧٨٠،  
 ٧٨٨. ١٨٣ (صريق الآحاد) ٧٩٠.  
 ٧٩١، ٧٩٤، ٧٩٥، (طريقة  
 لاستدلال) ٨٠١. ٦٩٨. ١٩٦.  
 ٨٠٤، (صريقة انق) ٨٢٨. (طريقه  
 الشرح): ٨٢٩، ٨٣٤ تا ٨٣٦.  
 لطلاق (معرفه مسكره ومشتقاته) ١٠٩.  
 ١٧٩. ١٣٣. ١٢٤. ١٢٢. ١١٥.  
 ٢٩٩. ٢٤٥. ١٨٨. ١٨٣. ١٨١.  
 ٣٠٢، ٣٠١، (الطلاق الثلاث):  
 ٧٠٦، ٧١٥، ٧٢٠، (كبايات  
 الطلاق): ٧٢٤ تا ٧٢٧،  
 ٨٠٣.  
 طلب حكم ٧١٣.
- الطواف (يطوف بالبيت): ٥٩٦.  
 صريح كلامه من تأثير تأسيس الكلام  
 ٢٤٥.  
 الطهارة (معرفة ومنكرة)، وما يشتق منها  
 من الأعمال: ١٨، ٨٥، ٩٣، ١١٢،  
 ١٢٩. ١٥٣. ٣٥٨. ٣٩١. ٤١٣.  
 ٤٣٩. ٤٤٢. ٤٤٥. ٤٥٣. ٥٤٨.  
 ٥٧٥. ٥١٧. ٥٨٧. ٦١٦. ٦٩٠.  
 ٧٤٤.  
 متبر (ممرود وجمعاً) (منقص) ٧٢٨.  
 ٧٣٢. ٧٤٤.  
 لظهور: ٣٠٩، ٣٥٣، ٣٥٤.  
 ظ
- الظاهر (بلا لام ومعنه) ١٠ (ظاهر الاستعمال  
 حقيقه) ١٣. ١٧. (صاهر استعمال  
 ما انبغى المنطقه في شئ من الأشياء  
 دل على ثبوت حقيقه فيها) ٢٨.  
 ٣٦. ٣٩. ٥٤. ٦٦. ٦٨. ٧٩. ٨٣.  
 ٨٤. ١٠٠. ١٠١. ١٠٣. ١١١.  
 ١١٣. ١٢٩. ١٣٢. ١٣٥. ١٤٨.  
 ١٨٣. ١٨٤. ١٩٠. ١٩٦. (انصهر

۷۹۱

الظرف (باللام ومعه) : (ظرف الزمان ،

طرف المكان: ٢٥٢، ٢٥٣.

الْبَطْنِ (مَعْرِفًا وَمَكْرًا) (فَحْصًا لِدُصَمِهِ)

△10.△14.△15.

الظنّ (مفرداً وجمعاً ، ومشتقاته) : ٣، ٣،

6134679 : 47542 : 43470

١٥٢، ١٥٨) . فيما يتعلق بالديانات

لا يقوم مقام العلم: ١٦٢ تا ١٦٤ ،

١٨٣، ٢١٤، ٢٨٢، ٢٨٥، ٢٢٢

1022.022.019.017.4A1

٥٢٨، (کیف یعونون علی ما أحسن

أحواله أن يوجب الطنّ" فمما طريقه

٥٣٩-٥٤١-٥٤٦

.09Y.09Y.00Y.000.01A

.757.758.759.760.760

1. 792.7A9 67A7.7A75 7VV

.VY. .V17.V18.79A.790

. Y79, Y80, Y81, Y82, Y83

• V9 • VAO • VAP • VY9 • VYS

.A11.A.Y.V90.V93.V94

نظواهر ۷۴۱، ۷۲۷، ۷۲۶، ۶۹۸، ۲۸۶

من استعمال العصاة في شئتين الله

مشاركة فيها) ٢٠٢٠، ٢٠٢٣، ٢٣٧.

٢٥٢، ٢٥٠ تا ٢٥٦، ٢٥٤ (ظاہر)

الكلام) : ٢٦٠ ، ٢٦٦ ، (ظاهر

الاستثناء:  $\{270, 271, 272\}$

(صاھر لعموم) ٢٨٦، ٢٧٩، ٢٧٨

(ظاهر الكتاب): ٢٨٧، ٢٨٨،

1701, 1799, 1797, 1790, 1792

、F1Y、F1、F1A、F1O、F1Z

.FFA.FFY.FY9.FYVUTY0

- 1503, 1501, 1519, 1517, 1515.

۳۵۴ (صاھر الامر بنتی، ابو حوٲ)

٣٥٦، ٣٥٩، ٣٦٣، (صاحب انعام).

١٣٩١، ١٤٠٢، ١٤١١، ١٤٢٠، ١٤٢٩، ١٤٣٨، ١٤٤٧، ١٤٥٦، ١٤٦٥، ١٤٧٤، ١٤٨٣، ١٤٩٢، ١٥٠١، ١٥١٠، ١٥١٩، ١٥٢٨، ١٥٣٧، ١٥٤٦، ١٥٥٥، ١٥٦٤، ١٥٧٣، ١٥٨٢، ١٥٩١، ١٦٠٠، ١٦٠٩، ١٦١٨، ١٦٢٧، ١٦٣٦، ١٦٤٥، ١٦٥٤، ١٦٦٣، ١٦٧٢، ١٦٨١، ١٦٩٠، ١٧٠٠، ١٧٠٩، ١٧١٨، ١٧٢٧، ١٧٣٦، ١٧٤٥، ١٧٥٤، ١٧٦٣، ١٧٧٢، ١٧٨١، ١٧٩٠، ١٨٠٠، ١٨٠٩، ١٨١٨، ١٨٢٧، ١٨٣٦، ١٨٤٥، ١٨٥٤، ١٨٦٣، ١٨٧٢، ١٨٨١، ١٨٩٠، ١٩٠٠، ١٩٠٩، ١٩١٨، ١٩٢٧، ١٩٣٦، ١٩٤٥، ١٩٥٤، ١٩٦٣، ١٩٧٢، ١٩٨١، ١٩٩٠، ٢٠٠٠، ٢٠٠٩، ٢٠١٨، ٢٠٢٧، ٢٠٣٦، ٢٠٤٥، ٢٠٥٤، ٢٠٦٣، ٢٠٧٢، ٢٠٨١، ٢٠٩٠، ٢١٠٠، ٢١٠٩، ٢١١٨، ٢١٢٧، ٢١٣٦، ٢١٤٥، ٢١٥٤، ٢١٦٣، ٢١٧٢، ٢١٨١، ٢١٩٠، ٢٢٠٠، ٢٢٠٩، ٢٢١٨، ٢٢٢٧، ٢٢٣٦، ٢٢٤٥، ٢٢٥٤، ٢٢٦٣، ٢٢٧٢، ٢٢٨١، ٢٢٩٠، ٢٣٠٠، ٢٣٠٩، ٢٣١٨، ٢٣٢٧، ٢٣٣٦، ٢٣٤٥، ٢٣٥٤، ٢٣٦٣، ٢٣٧٢، ٢٣٨١، ٢٣٩٠، ٢٤٠٠، ٢٤٠٩، ٢٤١٨، ٢٤٢٧، ٢٤٣٦، ٢٤٤٥، ٢٤٥٤، ٢٤٦٣، ٢٤٧٢، ٢٤٨١، ٢٤٩٠، ٢٥٠٠، ٢٥٠٩، ٢٥١٨، ٢٥٢٧، ٢٥٣٦، ٢٥٤٥، ٢٥٥٤، ٢٥٦٣، ٢٥٧٢، ٢٥٨١، ٢٥٩٠، ٢٦٠٠، ٢٦٠٩، ٢٦١٨، ٢٦٢٧، ٢٦٣٦، ٢٦٤٥، ٢٦٥٤، ٢٦٦٣، ٢٦٧٢، ٢٦٨١، ٢٦٩٠، ٢٧٠٠، ٢٧٠٩، ٢٧١٨، ٢٧٢٧، ٢٧٣٦، ٢٧٤٥، ٢٧٥٤، ٢٧٦٣، ٢٧٧٢، ٢٧٨١، ٢٧٩٠، ٢٨٠٠، ٢٨٠٩، ٢٨١٨، ٢٨٢٧، ٢٨٣٦، ٢٨٤٥، ٢٨٥٤، ٢٨٦٣، ٢٨٧٢، ٢٨٨١، ٢٨٩٠، ٢٩٠٠، ٢٩٠٩، ٢٩١٨، ٢٩٢٧، ٢٩٣٦، ٢٩٤٥، ٢٩٥٤، ٢٩٦٣، ٢٩٧٢، ٢٩٨١، ٢٩٩٠، ٣٠٠٠، ٣٠٠٩، ٣٠١٨، ٣٠٢٧، ٣٠٣٦، ٣٠٤٥، ٣٠٥٤، ٣٠٦٣، ٣٠٧٢، ٣٠٨١، ٣٠٩٠، ٣١٠٠، ٣١٠٩، ٣١١٨، ٣١٢٧، ٣١٣٦، ٣١٤٥، ٣١٥٤، ٣١٦٣، ٣١٧٢، ٣١٨١، ٣١٩٠، ٣٢٠٠، ٣٢٠٩، ٣٢١٨، ٣٢٢٧، ٣٢٣٦، ٣٢٤٥، ٣٢٥٤، ٣٢٦٣، ٣٢٧٢، ٣٢٨١، ٣٢٩٠، ٣٣٠٠، ٣٣٠٩، ٣٣١٨، ٣٣٢٧، ٣٣٣٦، ٣٣٤٥، ٣٣٥٤، ٣٣٦٣، ٣٣٧٢، ٣٣٨١، ٣٣٩٠، ٣٤٠٠، ٣٤٠٩، ٣٤١٨، ٣٤٢٧، ٣٤٣٦، ٣٤٤٥، ٣٤٥٤، ٣٤٦٣، ٣٤٧٢، ٣٤٨١، ٣٤٩٠، ٣٥٠٠، ٣٥٠٩، ٣٥١٨، ٣٥٢٧، ٣٥٣٦، ٣٥٤٥، ٣٥٥٤، ٣٥٦٣، ٣٥٧٢، ٣٥٨١، ٣٥٩٠، ٣٦٠٠، ٣٦٠٩، ٣٦١٨، ٣٦٢٧، ٣٦٣٦، ٣٦٤٥، ٣٦٥٤، ٣٦٦٣، ٣٦٧٢، ٣٦٨١، ٣٦٩٠، ٣٧٠٠، ٣٧٠٩، ٣٧١٨، ٣٧٢٧، ٣٧٣٦، ٣٧٤٥، ٣٧٥٤، ٣٧٦٣، ٣٧٧٢، ٣٧٨١، ٣٧٩٠، ٣٨٠٠، ٣٨٠٩، ٣٨١٨، ٣٨٢٧، ٣٨٣٦، ٣٨٤٥، ٣٨٥٤، ٣٨٦٣، ٣٨٧٢، ٣٨٨١، ٣٨٩٠، ٣٩٠٠، ٣٩٠٩، ٣٩١٨، ٣٩٢٧، ٣٩٣٦، ٣٩٤٥، ٣٩٥٤، ٣٩٦٣، ٣٩٧٢، ٣٩٨١، ٣٩٩٠، ٤٠٠٠، ٤٠٠٩، ٤٠١٨، ٤٠٢٧، ٤٠٣٦، ٤٠٤٥، ٤٠٥٤، ٤٠٦٣، ٤٠٧٢، ٤٠٨١، ٤٠٩٠، ٤١٠٠، ٤١٠٩، ٤١١٨، ٤١٢٧، ٤١٣٦، ٤١٤٥، ٤١٥٤، ٤١٦٣، ٤١٧٢، ٤١٨١، ٤١٩٠، ٤٢٠٠، ٤٢٠٩، ٤٢١٨، ٤٢٢٧، ٤٢٣٦، ٤٢٤٥، ٤٢٥٤، ٤٢٦٣، ٤٢٧٢، ٤٢٨١، ٤٢٩٠، ٤٣٠٠، ٤٣٠٩، ٤٣١٨، ٤٣٢٧، ٤٣٣٦، ٤٣٤٥، ٤٣٥٤، ٤٣٦٣، ٤٣٧٢، ٤٣٨١، ٤٣٩٠، ٤٤٠٠، ٤٤٠٩، ٤٤١٨، ٤٤٢٧، ٤٤٣٦، ٤٤٤٥، ٤٤٥٤، ٤٤٦٣، ٤٤٧٢، ٤٤٨١، ٤٤٩٠، ٤٥٠٠، ٤٥٠٩، ٤٥١٨، ٤٥٢٧، ٤٥٣٦، ٤٥٤٥، ٤٥٥٤، ٤٥٦٣، ٤٥٧٢، ٤٥٨١، ٤٥٩٠، ٤٦٠٠، ٤٦٠٩، ٤٦١٨، ٤٦٢٧، ٤٦٣٦، ٤٦٤٥، ٤٦٥٤، ٤٦٦٣، ٤٦٧٢، ٤٦٨١، ٤٦٩٠، ٤٧٠٠، ٤٧٠٩، ٤٧١٨، ٤٧٢٧، ٤٧٣٦، ٤٧٤٥، ٤٧٥٤، ٤٧٦٣، ٤٧٧٢، ٤٧٨١، ٤٧٩٠، ٤٨٠٠، ٤٨٠٩، ٤٨١٨، ٤٨٢٧، ٤٨٣٦، ٤٨٤٥، ٤٨٥٤، ٤٨٦٣، ٤٨٧٢، ٤٨٨١، ٤٨٩٠، ٤٩٠٠، ٤٩٠٩، ٤٩١٨، ٤٩٢٧، ٤٩٣٦، ٤٩٤٥، ٤٩٥٤، ٤٩٦٣، ٤٩٧٢، ٤٩٨١، ٤٩٩٠، ٥٠٠٠، ٥٠٠٩، ٥٠١٨، ٥٠٢٧، ٥٠٣٦، ٥٠٤٥، ٥٠٥٤، ٥٠٦٣، ٥٠٧٢، ٥٠٨١، ٥٠٩٠، ٥١٠٠، ٥١

خطاب). ۱۹، ۲۳، ۳۸، ۴۳، ۴۸، ۵۳، ۵۸، ۶۳، ۶۸، ۷۳، ۷۸، ۸۳، ۸۸، ۹۳، ۹۸، ۱۰۳، ۱۰۸، ۱۱۳، ۱۱۸، ۱۲۳، ۱۲۸، ۱۳۳، ۱۳۸، ۱۴۳، ۱۴۸، ۱۵۳، ۱۵۸، ۱۶۳، ۱۶۸، ۱۷۳، ۱۷۸، ۱۸۳، ۱۸۸، ۱۹۳، ۱۹۸، ۲۰۳، ۲۰۸، ۲۱۳، ۲۱۸، ۲۲۳، ۲۲۸، ۲۳۳، ۲۳۸، ۲۴۳، ۲۴۸، ۲۵۳، ۲۵۸، ۲۶۳، ۲۶۸، ۲۷۳، ۲۷۸، ۲۸۳، ۲۸۸، ۲۹۳، ۲۹۸، ۳۰۳، ۳۰۸، ۳۱۳، ۳۱۸، ۳۲۳، ۳۲۸، ۳۳۳، ۳۳۸، ۳۴۳، ۳۴۸، ۳۵۳، ۳۵۸، ۳۶۳، ۳۶۸، ۳۷۳، ۳۷۸، ۳۸۳، ۳۸۸، ۳۹۳، ۳۹۸، ۴۰۳، ۴۰۸، ۴۱۳، ۴۱۸، ۴۲۳، ۴۲۸، ۴۳۳، ۴۳۸، ۴۴۳، ۴۴۸، ۴۵۳، ۴۵۸، ۴۶۳، ۴۶۸، ۴۷۳، ۴۷۸، ۴۸۳، ۴۸۸، ۴۹۳، ۴۹۸، ۵۰۳، ۵۰۸، ۵۱۳، ۵۱۸، ۵۲۳، ۵۲۸، ۵۳۳، ۵۳۸، ۵۴۳، ۵۴۸، ۵۵۳، ۵۵۸، ۵۶۳، ۵۶۸، ۵۷۳، ۵۷۸، ۵۸۳، ۵۸۸، ۵۹۳، ۵۹۸، ۶۰۳، ۶۰۸، ۶۱۳، ۶۱۸، ۶۲۳، ۶۲۸، ۶۳۳، ۶۳۸، ۶۴۳، ۶۴۸، ۶۵۳، ۶۵۸، ۶۶۳، ۶۶۸، ۶۷۳، ۶۷۸، ۶۸۳، ۶۸۸، ۶۹۳، ۶۹۸، ۷۰۳، ۷۰۸، ۷۱۳، ۷۱۸، ۷۲۳، ۷۲۸، ۷۳۳، ۷۳۸، ۷۴۳، ۷۴۸، ۷۵۳، ۷۵۸، ۷۶۳، ۷۶۸، ۷۷۳، ۷۷۸، ۷۸۳، ۷۸۸، ۷۹۳، ۷۹۸، ۸۰۳، ۸۰۸، ۸۱۳، ۸۱۸، ۸۲۳، ۸۲۸، ۸۳۳، ۸۳۸، ۸۴۳، ۸۴۸، ۸۵۳، ۸۵۸، ۸۶۳، ۸۶۸، ۸۷۳، ۸۷۸، ۸۸۳، ۸۸۸، ۸۹۳، ۸۹۸، ۹۰۳، ۹۰۸، ۹۱۳، ۹۱۸، ۹۲۳، ۹۲۸، ۹۳۳، ۹۳۸، ۹۴۳، ۹۴۸، ۹۵۳، ۹۵۸، ۹۶۳، ۹۶۸، ۹۷۳، ۹۷۸، ۹۸۳، ۹۸۸، ۹۹۳، ۹۹۸، ۱۰۰۳، ۱۰۰۸، ۱۰۱۳، ۱۰۱۸، ۱۰۲۳، ۱۰۲۸، ۱۰۳۳، ۱۰۳۸، ۱۰۴۳، ۱۰۴۸، ۱۰۵۳، ۱۰۵۸، ۱۰۶۳، ۱۰۶۸، ۱۰۷۳، ۱۰۷۸، ۱۰۸۳، ۱۰۸۸، ۱۰۹۳، ۱۰۹۸، ۱۱۰۳، ۱۱۰۸، ۱۱۱۳، ۱۱۱۸، ۱۱۲۳، ۱۱۲۸، ۱۱۳۳، ۱۱۳۸، ۱۱۴۳، ۱۱۴۸، ۱۱۵۳، ۱۱۵۸، ۱۱۶۳، ۱۱۶۸، ۱۱۷۳، ۱۱۷۸، ۱۱۸۳، ۱۱۸۸، ۱۱۹۳، ۱۱۹۸، ۱۲۰۳، ۱۲۰۸، ۱۲۱۳، ۱۲۱۸، ۱۲۲۳، ۱۲۲۸، ۱۲۳۳، ۱۲۳۸، ۱۲۴۳، ۱۲۴۸، ۱۲۵۳، ۱۲۵۸، ۱۲۶۳، ۱۲۶۸، ۱۲۷۳، ۱۲۷۸، ۱۲۸۳، ۱۲۸۸، ۱۲۹۳، ۱۲۹۸، ۱۳۰۳، ۱۳۰۸، ۱۳۱۳، ۱۳۱۸، ۱۳۲۳، ۱۳۲۸، ۱۳۳۳، ۱۳۳۸، ۱۳۴۳، ۱۳۴۸، ۱۳۵۳، ۱۳۵۸، ۱۳۶۳، ۱۳۶۸، ۱۳۷۳، ۱۳۷۸، ۱۳۸۳، ۱۳۸۸، ۱۳۹۳، ۱۳۹۸، ۱۴۰۳، ۱۴۰۸، ۱۴۱۳، ۱۴۱۸، ۱۴۲۳، ۱۴۲۸، ۱۴۳۳، ۱۴۳۸، ۱۴۴۳، ۱۴۴۸، ۱۴۵۳، ۱۴۵۸، ۱۴۶۳، ۱۴۶۸، ۱۴۷۳، ۱۴۷۸، ۱۴۸۳، ۱۴۸۸، ۱۴۹۳، ۱۴۹۸، ۱۵۰۳، ۱۵۰۸، ۱۵۱۳، ۱۵۱۸، ۱۵۲۳، ۱۵۲۸، ۱۵۳۳، ۱۵۳۸، ۱۵۴۳، ۱۵۴۸، ۱۵۵۳، ۱۵۵۸، ۱۵۶۳، ۱۵۶۸، ۱۵۷۳، ۱۵۷۸، ۱۵۸۳، ۱۵۸۸، ۱۵۹۳، ۱۵۹۸، ۱۶۰۳، ۱۶۰۸، ۱۶۱۳، ۱۶۱۸، ۱۶۲۳، ۱۶۲۸، ۱۶۳۳، ۱۶۳۸، ۱۶۴۳، ۱۶۴۸، ۱۶۵۳، ۱۶۵۸، ۱۶۶۳، ۱۶۶۸، ۱۶۷۳، ۱۶۷۸، ۱۶۸۳، ۱۶۸۸، ۱۶۹۳، ۱۶۹۸، ۱۷۰۳، ۱۷۰۸، ۱۷۱۳، ۱۷۱۸، ۱۷۲۳، ۱۷۲۸، ۱۷۳۳، ۱۷۳۸، ۱۷۴۳، ۱۷۴۸، ۱۷۵۳، ۱۷۵۸، ۱۷۶۳، ۱۷۶۸، ۱۷۷۳، ۱۷۷۸، ۱۷۸۳، ۱۷۸۸، ۱۷۹۳، ۱۷۹۸، ۱۸۰۳، ۱۸۰۸، ۱۸۱۳، ۱۸۱۸، ۱۸۲۳، ۱۸۲۸، ۱۸۳۳، ۱۸۳۸، ۱۸۴۳، ۱۸۴۸، ۱۸۵۳، ۱۸۵۸، ۱۸۶۳، ۱۸۶۸، ۱۸۷۳، ۱۸۷۸، ۱۸۸۳، ۱۸۸۸، ۱۸۹۳، ۱۸۹۸، ۱۹۰۳، ۱۹۰۸، ۱۹۱۳، ۱۹۱۸، ۱۹۲۳، ۱۹۲۸، ۱۹۳۳، ۱۹۳۸، ۱۹۴۳، ۱۹۴۸، ۱۹۵۳، ۱۹۵۸، ۱۹۶۳، ۱۹۶۸، ۱۹۷۳، ۱۹۷۸، ۱۹۸۳، ۱۹۸۸، ۱۹۹۳، ۱۹۹۸، ۲۰۰۳، ۲۰۰۸، ۲۰۱۳، ۲۰۱۸، ۲۰۲۳، ۲۰۲۸، ۲۰۳۳، ۲۰۳۸، ۲۰۴۳، ۲۰۴۸، ۲۰۵۳، ۲۰۵۸، ۲۰۶۳، ۲۰۶۸، ۲۰۷۳، ۲۰۷۸، ۲۰۸۳، ۲۰۸۸، ۲۰۹۳، ۲۰۹۸، ۲۱۰۳، ۲۱۰۸، ۲۱۱۳، ۲۱۱۸، ۲۱۲۳، ۲۱۲۸، ۲۱۳۳، ۲۱۳۸، ۲۱۴۳، ۲۱۴۸، ۲۱۵۳، ۲۱۵۸، ۲۱۶۳، ۲۱۶۸، ۲۱۷۳، ۲۱۷۸، ۲۱۸۳، ۲۱۸۸، ۲۱۹۳، ۲۱۹۸، ۲۲۰۳، ۲۲۰۸، ۲۲۱۳، ۲۲۱۸، ۲۲۲۳، ۲۲۲۸، ۲۲۳۳، ۲۲۳۸، ۲۲۴۳، ۲۲۴۸، ۲۲۵۳، ۲۲۵۸، ۲۲۶۳، ۲۲۶۸، ۲۲۷۳، ۲۲۷۸،

١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠.

17.9.7.8.042.080.08.

735-739, 716 717-711

800-762-7629

- VIIe-VIe-VIIe-VIIIe-VIX

·V0ΞEY0Y·VΞ·GYFA·YFY

¢ ¤ ¥ ¦ § ¨  
© ª « ¬ ® ¯  
° ± ² ³ ´ µ ¶ · ¸ ¹ º » ¼ ½ ¾  
À Á Â Ã Ä Å Æ Ç È É Ê Ë Ì Í Î Ï  
Ð Ñ Ò Ó Ô Õ Ö × Ø Ù Ú Û Ü Ý Þ ß à á â ã



٥٠٥ تا ٥٠٣، ٤٩٨، ٤٩٧، ٤٩٥

٧٥٩، ٧٥٦، ٧٥٤، ٧٤٤، ٧٤٢

٥١٣، ٥١٢، ٥١٠، ٥٠٨، ٥٠٧

٧٨٨، ٧٧٦

٦٨٢، ٦١٨، ٦١٧، ٥٣٠، ٥١٥

اظهّار، ٧٠٦، ٧٠٥، ٣٥٧، ٣١٠، ٢٦٥

٨٢١، ٧٩٠، ٦٩٤، ٦٨٨ تا ٦٨٦

٧٢٦، ٧٢٠

٨٣٢

ع

عاجلة (معرفة ومنكرة): (... وآجلة): العادل عن النفس: ٧٣٢.

٨١١، (آجلة غير) ٨١٧، عارض مجيء: ١١.

إعادة (معرفة ومنكرة، مرةً دوّجماً) ٢، عارفاً من اللغة العربية (من شرط المقتضى

أن يكون... بما يحتاج إليه): ٨١٠، ١١٥، ١١٤، ١٠٧، ١٠١، ٦٠، ٥٩

العارية مردودة: ٦١٩، ٢٤٩، ٢١٧، ١٣٦، ١٣٢، ١٢٦

العمدة ٥٦٧، (تخصيص العموم، للعادات) ٣٠٦

العالم (معرفةً ومنكرةً، مدكراً ومؤنثاً)، ٣٠٧، ٣٢٥، (عادة الصحابة

مردداً وجمعاً): ٤٩٤، ٤٩٢، ٢٢٠، والتابعين وعرفهم أن يحملوا ألفاظ

(لا بد من أن يكون (العامي) عالماً العموم على الاستفراق إلا أن يقوم

بأصول الدين، بل قيل: يجب أن دليل وكذلك في الألفاظ المطلقة):

يكون عالماً بأحكام الحوادث): ٣٥٩، (عادة أهل اللغة): ٣٦٥،

٧٩٦، (من شرائط المعنى أن يكون (ذهب الجسائيان ومن تبعهما إلى أن

عالماً بطريقة استخراج الأحكام من العلم الواقع عند الاخبار ضروري

الكتاب والسنّة): ٨١٠، ٨٠٢، من فعل الله - تعالى - بالعادة): ٤٨٥

٨٠٣، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٩، ٤٩١ تا ٤٩٣

العامل (لشحوى) ٢٥٣.٢٥٢.	٦٩٣.٦٦٦٥.٦٧٤.٥٩٦.٥٩٥
عاملة (من شروط الركة) ٣٩٧.	٦٩٥. (لعادة شحدر لآحد)
العم (معرفاً ومنكراً، ومدكراً ومؤثراً،	٧٧١ ٧٢٩.٧١٣.٦٩٨.٦٩٧
ومعدراً ومنشئ) ٢٥٦. ٢٤٢.	٧٨٧، ٧٩١، (العبادة بالمذاهب
٢٩٢. ٢٩٠. ٢٨٣. ٢٧٧. ٢٧٦.	المختلفة إسمياً يجوز فيها طريقه العمل
٣٠٣. ٣٠٢. ٢٩٩. ٢٩٦. ٢٩٥.	دوب لعم) ١٩٣. ١٩٥. ١١٧.
٣٠٥ ٣٠٧ ٣١٤، (عامتين	لعبث (معرفاً ومنكراً) ١٦٩. ١٠٢. ٥٩٩.
تعارضاً) : ٣١٥، ٣١٦، ٣١٨	(العبث لا يقع منه) : ٨١٤، ٨١٨،
٤١٩، ٣٩١، ٣٩٠، ٣٥٧، ٣٢٠.	٨١٩.
٧٤٩. ٤٦٧. ٤٦٢	العدد (معرفاً ومنكراً، مفرداً وجمعاً) :
العامى ٨٠٣. ١٩٩. ٧٩٧. ٧٩٦.	١٦١ (العدد كالأمة في تصنيف الحبث
العبادة (معرفة ومنكرة، مفردة ومنشئة	٣١٩. ٣٠٠. ٢٨٥.
و . أ ٦٢. ٦٩. ١٠٥. ١٢٢.	عاق ١٣٠. ١٣٣.
١٢٥ ١١٩ ١٠٦ ١١٠	من (معرفاً ومنكراً، ومن يشق منه) :
١٥٦. (٢٠٠. ٢٣٦. ٢٠٢.	١٠٩. ١٥٦. ٣٥٨. ١٥٠.
(العبادة بالقياس) : ٢٨٣، ٢٨٥.	العدالة (بلام وبدونه) : ٢٧٦، ٤١٥،
٣٢٩. ٣٢٥. ٢٩٤. (عبادات) ٤٢٩.	٥٥٣. ٥٥٥. ٦١٤. ٦١٥.
٥١٩. ٤٦٢. ٤٦١. ٤٥٩. ٤٥٢	العدد (معرفاً ومنكراً) : (مفهوم عدد) :
٥٢٩، ٥٢٨، ٥٢٠ (العبادات) :	٤٠٧. (مطلوب في باب الشهادت) :
٥٧٧. ٥٧١. ٥٧٠. ٥٦٥. ٥٣٢	٥٤٨. (ثلاثين يوماً) ٨٠٤٠.

- العدة (بلا م و بدونه) . ١٥٢.٧٤٤.٤٥١  
العدل (بلا لام ومعها) . ٤٢٤.٥١٧.٥٣٢  
٥٤٥.٥٣٦ ٥٤٨.٥٥٦.٦٧٣  
٧٤٤.١٤٦.١٥٥.١٩٣.٧٩٦  
٨٠١.٧٩٨  
عدم ( . حور يرادة الله ، لا له حصه و ردة  
على حصه . . حور رشح شئ  
قبل وقت فعله ) . ٢٤ ( . حور  
لعمل بالخص في أصول محقه و لا  
فصول انما يانه بخلاف ، فروع ) . ٢٥  
( . استحقاق امدح و الثواب على  
ترك المباح بدون قصد فخره ) ٧٧  
( . حور تساوى لأحكام مع  
الاختلاف في مصنفه ( في المصلحة  
والمفسده ) ) . ٨٩ ( . توقف  
الوجوب على تمام العمل ( على أمر  
منظر ) ) . ١٥٠ ( . حوار تأخير  
مصلوة عن أول الوقت ، لا بدل  
هو لعزم ) . ١٥٢ ( . اعلم يكون  
المكلف مأموراً إلا بعد تنقضي اوف
- ... سقوط وجوب تحرراً اذا لم  
يعلم المكلف قطعاً أنه مأمر ) :  
١٦٥ ، ( ... صحة قول من أجاز أن  
أمر الله ، شئ به شرط اسلا يهي  
عنه ، . . . اشتراط علم الأمر بأن  
المأمر سيعمل بمأمره ) ١٦٦ .  
( . . . استحقاق امدح و ثواب في  
المدح ) . ١٦٩ ( . حور سمي عن  
اصدق معاً ) . ١٧٨ ( . القون  
بصل ) . ٢٨١ ( . حور السج  
غير الواحد ولو مع عمل به في غير  
السج ) . ٢٨٢ ( . . . لخص ، يعي  
فقد لخص ) ٧١٣ .  
مدول ( . . عن اصدار ) . ٣٠٥.٣١٤  
( . . عن لعلوم الى المحلول ) .  
٣٠٥.٣١٤.٧٤٠.٦١٥.٥٤٣ ( . . عن الكتاب  
و لسته ) ٧٤١ ( . . عن لولاية ) :  
٧٦٣.٧٦٤  
عرض (مرد و جمعاً ، معرفاً و مكرراً) .  
٢١٠.٢١٨.٣٨٥.٦٧٣

- العرف (بلام وبدونه): (عرف لشرع) ۳،  
 ۱۰، ۱۲، (الخطاب لعرف) ۱۵۰،  
 العصبان (مشتقاته) ۳۲، ۲۹، ۶۱، ۱۱۶،  
 ۸۱۵، ۱۶۶،  
 العطف (مشتقاته) ۱۲۸، ۱۲۹، ۱۳۰،  
 ۲۶۴، (العطف يقتضي الجمع في  
 بعض الأحكام لا الخميم) ۲۶۵،  
 ۳۰۳،  
 العقب (معرفةً ومكراً، ومشتقاته) ۷۵،  
 تا ۵۶۸، ۷۸، ۸۰۷، ۸۱۱،  
 العقد (بلام ولا معه ومشتقاته) ۱۲۲، ۱۸،  
 ۱۲۴، ۱۸۱، ۱۸۴، ۱۸۸، ۱۸۹،  
 ۷۵۰، ۷۶۳،  
 عقدة التكاثر: ۲۹۹،  
 العقل (معرفةً ومكراً، مسوياً وغير منسوب  
 والمنسوب مفرداً وجمعاً): ۱۵۹،  
 ۲۷۷، ۲۷۸، ۲۸۲، ۴۷۴، ۵۲۲،  
 ۵۲۸، ۵۴۸، ۵۷۰، ۵۷۱، ۵۷۳،  
 ۵۷۷، ۵۹۰، ۶۵۶، ۶۷۰، ۶۷۱،  
 ۶۷۴، ۶۷۶، ۶۸۷، ۶۸۸، ۶۹۶،  
 ۶۹۸، ۷۰۰، ۷۰۴، ۷۰۷، ۷۱۲،  
 ۷۸۴، ۷۸۶، ۷۸۹، ۷۹۲، ۸۰۳،  
 عرف الفقهاء: ۳۲۹، ۳۵۵، ۳۶۳، ۶۴۸،  
 ۶۷۰،  
 لعزم (معرفةً ومكراً): (وان حار تأخير  
 الواجب لكن لا بد من عزم على  
 أدائه): ۱۳۴ تا ۱۳۷، ۱۴۳، ۱۴۴،  
 ۱۴۶، ۱۴۷، ۱۵۲، ۱۵۳، (مائة  
 تقديم الخطب بالمجمل وتأخير بيانه  
 أن المكلف يعزم ويوطن نفسه)،  
 ۳۸۶، ۳۸۷،  
 العصر (معرفةً ومكراً، مفرداً وجمعاً)  
 ۶۰۶، ۶۱۲، ۶۱۵، ۶۱۶، ۶۱۹،  
 ۶۳۳، ۶۳۴، ۶۵۳،  
 العصمة (معرفةً ومنكرةً): ۶۰۹، ۶۱۵،  
 ۶۱۶، ۶۱۸، ۶۴۴، ۶۵۰، ۶۶۴،



٧٨٠، ٧٨٦، ٧٩٠، ٧٩٧، ٧٩٩،

(الذي يجب أن يكون عليه المقتضى)

هو أن يعلم الأصول كلها على سبيل

(التفصيل): ٨٠٠، ٨٠١، ٨١٠،

٨١١-٨٢٨

المعلم المعجز (معرفةً ومنكرًا): ٥١٨،

٨٢٥، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٣٤،

العمد (قتل العمدة): ٢٤٧.

العمرة (معرفةً ومنكرًا): ١٠٣٠، ٤٥١،

٥٩٦، ٥٩٧.

العمل (أخبار، آحاد): ٢٨١، ٢٨٢،

٣١٦، ٣١٨، (مجموع): ٣١٩،

(يجب أن يقع العلم): ٥١٩، ٥٢١،

(لا يجوز نقول الرسول لا

عمرة): ٥٢٣، ٥٢٦، ٥٢٩،

٥٣٠، ٥٣٣، ٥٣٥، ٥٣٧، ٥٣٩،

٥٤١، ٥٤٧، ٥٥٠، ٥٥٥، ٥٥٧،

٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٥، ٥٦٥، ٥٦٤، ...)

يقول الشاهدين): ٦٧٨، ٦٧٩،

٧٧٤.

٥٠٧، ٥٠٨، ٥١٠، (ما يعلم كدنه

من الأخبار): ٥١١، ٥١٢، (إذا

علمنا أن الدواعي إلى نقل الخبر

ثابته والصوارف عن ذلك مرتفعة

ثم لم ينقل علمنا بطلانه): ٥١٤،

(ما لا يعلم كونه صدقاً ولا كذباً من

الأخبار): ٥١٥، ٥١٦، (لا يجوز

الكشفه عن باطل): ٥١٨، (العمل

يجب أن يقع لعم لا العكس): ٥١٩،

٥٢٣، (لا بد من طريق للمكلف

إلى العلم بالشرع إما على الجملة أو

(التفصيل): ٥٢٤، ٥٢٦، ٥٣٠،

٥٣٢، ٥٣٦، ٥٣٩، ٥٤٤، ٥٤٦،

٥٤٩، ٥٥٢، ٥٥٥، ٦٠٤، ٦٤٦،

٦٤٧، ٦٥٣، ٦٦٣، ٦٦٦، ٦٦٩،

٦٧٠، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٦،

٦٨١، ٦٨٩، ٦٩٨، (... بوجه

الوجوب): ٧٠٠، ٧٠٢، ٧٠٩،

٧١٤، ٧١٦، ٧٤٦، ٧٥٥، ٧٥٧،

- العموم (بلام وبدونه) ٥٧، ٥٤، ٢٥، ٦٠، ١١٤، ١٦١، ١٦٠، ١٣٠، ١١٤  
 إلى العموم الاستغراقي والعللي  
 والشمولي: ١٩٦ تا ٢٠٠، ...  
 الاستغرق ٢٠١ تا ٢٠٥، ٢٠٨، ٢١٢، ٢١٤، ٢١٦، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٢٦، ٢٢٩، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٤٠، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٨، ٢٥١، ٢٥٣، ٢٥٦، ٢٦١، ٢٦٦، ٢٧١، ٢٧٣، ٢٧٧ تا ٢٨١، ٢٨٣، ٢٨٩، ...  
 من أحكام الألفاظ، كيفية في  
 التعلل والكيفية في شغل فرع على  
 حصول التعلل ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٣، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٩، ٣٠١، ٣٠٧، ٣١٠، ٣١٢، ٣١٤، ٣١٦، ٣١٨، ٣١٩،  
 (لعموم إذا تعارضا) ٣١٨، ٣١٩، (إن العمومين إنهما يتعارضان  
 على الحقيقة بأن يصيرا بحيث لا يمكن  
 العمل بهما معاً) : ٣٢٠ تا ٣٢٢، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٣٧، ٣٣٥، ٣٣٢، ٣٢٢، ٣٤٥، ٣٤٨، ٣٥٥، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٦، ٣٧٨، ...  
 (لفظ العموم مع  
 تجرده يقتضي الاستغراق): ٣٧٩، ٤٠٥، ٤٦١، ٥٦٩، ٥٨٦، ٥٩٠، ٦١٢، (عموم الأحوال): ٦١٣ تا ٦١٥، ٦٢٧، ٦٣٤، ... وإن وقع  
 خلاف في شأن وضع شئ يقتضي  
 الاستغراق فلا خلاف في أن العرف  
 شرعي يقتضيه: ٦٤٨، ٧٤٩، ٧٥٢، ٧٧١، ٧٧٦، ٧٧٧، ٨٠٧،  
 عود (عود الاستثناء إلى الجميع أو إلى  
 ما يليه) ٢٥١، ٢٥٤، ٢٦١، (عود  
 شرط) ٢٦٢، ٢٦٦، ٢٦٨،  
 العهد (معرفة ومكرر) ١٠١، ١٠٧، ١١٥، ١٢٦، ١٣١، ١٩٩،  
 العين (معرفة ومكرر): ١٠، ١٧، (مقابل  
 الدين): ١٣٩، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧.





٥٩٣، ٥٧٨، ٥٦٨، ٢٤٨	٦٨١، ٦٨٠، ٦٧٠، ٦٤٦، ٦٣٣
المتوى (لام ولا معه) : ٦٧، ٥٣٩، ٥٤٠	٦٨٣، ٦٨٧، ٦٩٤، (الشرعية) :
٨٠١، ٧٩٧، ١٢٧، ٦٠٥، ٥٦٢	٧٧٩، ٧٧٨، ٧٧٦، ٧١٣، ٧١١
انفتيا ٧٩٩، ١٧٠، ٧٦١، ٧٥٣، ٥٤٨	٧٨٣، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩١
الفحص ٦٨٦	٧٩٢، ٧٩٤، ٧٩٦، ٧٩٨
المتوى (لام ولا معه) (مايدل تمحوه)	الفرق (...) بين الامر والشفاعة :
٣٢٣ (متوى) مصدح موافقه	٦٩- (بين التخصيص والتسج).
٦٠٧، ٤٥٨، ٤٥٦، ٣٢٤	٢٣٥
الفدية (مشتقاتها العملية) : ٣٠١، ٣٠٠	القروج والاموال : ٧٦٢
الفرائض ٧٣٠، ٦٣٠، ٦٢٠	مري الأوداح : ٤٤١، ٤٤٠
مراق بمعروف : ٣٠٢، ٢٩٩	فريضة : ٣٠١، ٢٩٩
لقرص (معرفاً و مكتراً، مفرداً و جمعاً،	الفساد (بلام ولا معه، وما يشق منه من
ومشتقاته) : ١٤٨، ١٥٠، ١٥٥	الافعال) : ١٢٠، ٨٨، ٥٤، ١٢٧٩
١٩١، ١٦٧، (.. الكمية) ١٩٦	١٨٩، ١٩٤، ١٩٥، ٦٥٨، ٦٥٩
١٩٧، ٢٧٩، ٢٩٩، ٣٠١، (مروض	٧٠٠، ٦٦٣
الأعيان، مروض الكمايات) : ٥٦٥	المسق (مشتقاته) : ٢٧٢، ٢٧٠، ٢٧٢، ٤٥١، ٧٦٥
٧٥٣، ٥٧٣	٧٦٦
الفرع (بلام ولا معه، مفرداً و جمعاً) :	الفصاحة (مشتقات) : ٢٣٢، ٢٣٨، ٣٢٤
(فروع الفقه) : ٧، (فروع الشريعة) :	الفصل (...) بين الامرين خلاف الاجماع) :
٢٥، ١٥٩، (فروع المعاملات) :	٧٧ (لافصل بين المسألتين) : ٦٤١
٥٣٢، ٥٤٨، (فروع علم جواز	٦٤٢
العمل بخير الواحد) : ٥٥٤، ٥٥٥	المقص (التام و ) : ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥

- لفصلة (بلا لام ومعها): ٢٥٢. في الناس من منع من لعل الجمع اذا كان  
 لقطر (عشتقانة): ٢٩١، ٢٩٢، ٦٤٣. قاطعاً على انه ما حدث غيره ٥٥٦
- المعل (بلا لام ومعها): ٢٧ تا ٤٣، ٢٥٢،  
 ٢٥٣. (من الذي) ٢٩١، ٢٩٣.
- ٢٩٦، ٣٠٦، ٣٣١، ٣٣٨، ٣٣٩.  
 القانس (بلا م و ل و نه. مسرداً و جمعاً) ٦٧٠٠،  
 ٧٨٠، ٧٣٧
- (. اميس): ٣٤١، (... الذي) | انقادف ٢٦٠، ٢٧١، ٢٧٣، ٤١٧  
 يقع به البيان): ٣٤١، ٤٣٣، ٤٣٤ | انقادف عن لقالة معدور ترك انشيام: ١٧٢
- ٥٠٦، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٧، ٥٧٠،  
 القبح (بلا م و بدونه، ومشتقاته): ١٦٤،  
 ٥٧٢، ٥٧٦، ٥٩١، ٥٩٣، ٥٩٩
- ٥٩٥، ٦٠٥، ٦٥٢، ٦٥٨، ٦٦٣،  
 (قبح إرادة ما يستحيل وقوعه ..  
 و لأمره) ١٦٨، ١٧٥ (قبح صلتين  
 و هاتين) (في لاشبة في حور):  
 ١١٧، ١٧٨، ١٨٨، ١٨٩، ٣٦١،  
 (صح تأخير بين العموم) ٣٧٦،  
 ٤٠١، ٤٠٢، ٤٢٤، ٤٣٤، ٤٣٥،  
 ٥٦٢، ٥٦٥، ٥٦٧، ٥٦٩، ٥٩١.
- ١٦٣، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧،  
 التقية: ١٨١  
 فوائد (المعاني): ٣٠٧، ٥٧.
- ١٢١، ١١٩،  
 انصور (وما بعدد بلا م و بدونه) ٥٣، ٥٤.
- ٧٣، ١٠٦، ١٢٠، ١٣٠ تا ١٣٤،  
 ١٣٦، ١٣٨ تا ١٤٠، ١٤٢ تا ١٤٥.
- ١١٦، ١٨٨.
- التصرف في ملك الغير): ٨١٤، ٨٢٣.

- القبض (بلام و بدونه، وما يشق منه): ٩٢،  
(قص الشمس). ٧٥٨. ٥٥٨.
- قبل حصول وقت العمل (لشع) ٤٣١٠.
- القسمة ٤٥٤، ٤٥٣ (الاولى. الثانية).
- ٦٧٨، ٦٧٧، ٥٤٨، ٥٢٢، ٤٧١.
- ٧١٢، ٦٩٤، ٦٩٣، ٦٨٢، ٦٨٠.
- ٧٩٢، ٧٨٩، ٧٨٦، ١٥٥، ١٤٥.
- ٧٩٣
- القبول (بلام و منه) (قول الشَّهيد)
- ٢٧٣، ٢٧١ (قول حجر الواحد)
- ٤٧٥، ٢٨٢ (قول قول منفى)
- ٥٢٢ (قول قول لرسول) ٥٢٣.
- ٥٣٤، ٥٣١، ٥٢٩، ٥٢٧، ٥٢٦.
- ٥٤٨، ٥٣٥ (قول اخذار) ٥٤٧.
- ٥٧٢، ٥٥٩، ٥٥٣، ٥٥٢ (استلقى).
- بالقبول: ٧٣٠، ٧٣١، ٧٧٤.
- (قول قول الملقى): ٧٩٦، ٧٩٧.
- ٨١٤
- القبض (بلام و بدونه): ٥٠، ٥٢، ٦٤، ٦١.
- ١٨٥، ١٦٩، ١٦٨، ١٦٣، ٦٥.
٤٣٦. مامس شبه أن يستحق  
فاعله مع العلم به والتَّحْلِيَةُ الدَّمُ):  
٥٦٣، ٥٦٥، ٥٦٩، ٦١٥، ٦١٨.  
٦٥٠، ٦٦٠، ٦٦٢، ٦٧٩، ٦٩٢.  
٦٩٩، ٧٠١، ٧٩٦، ٧٩٨، ٨٠٥.
- ٨٠٦، ٨٠٨، ٨١٠ تا ٨١٥.
- القبيل (بلا لام و معه) (استعمل المجازي  
نوع ما استعمل فيه أهل اللّغة و قبيله)  
١٥، ١٤.
- القتل (قتل لمشارك): ٣٣٤، (حالة الارتداد).  
٣٣٩، (قتل لمحرم الصيد) ٥٦٦.
- القدح ( . . و إبطال الاستدلال):  
٦٤٠.
- القدر (الذي يمسح من الرأس) ٣٤٨،  
(عقبار قدر الأفعال إلى باب انساني):  
٥٧٣.
- انقدر ٦٧٣، ٧٤٤، ٧٤٦.
- القدرة (وما يشق منها): ١٦٩، ١٦٣، ٤٤.
- (قول المجبورة: إن القدرة مع الفعل):  
١٧٢، ٢٢٠، ٢٢٨، ٢٢١، ٢٢٢.

القصر على موضع العلة: ٦٨٤.	٦٦٦، ٦٦٥.
قصر العموم على السب (العموم ٥) حرج	القديم : ٤٩، ١٦٢، ١٦٤، ٢٢٠، ٤٢٢،
على سب خاص لا يجب قصره	٨١٩، ٦١٧، ٥٦٩
عليه. ٣١١، ٣١٠، ٣٠٨، ٣٠٧.	انقذ. ٢٦٠، ٢٧٠، ٢٧٣، ٤٤٨، ٤٥٠.
القصة (.. والحج) ٣٦٧، (.. وأنشأ)	قراءة الحديث على لمحدث ٥٥٧، ٥٥٦.
٣٧١، ٣٧٠، ٣٦٨	٥٦١، ٥٦٠، ٥٥٩، ٥٥٨
القضاء (باللام ومعها، ومشتقاته): (.. لا يتبع	نقراين (بلام وبدونه) ٤١٤، ٣٩٣، ٣٩٢.
في وجوبه وجوب المقضي): ٨١،	٦٠٧، ٥١٧
١١٦، ١١٣، ١١١، ١٠٦، ١٠٢	القرب (العادات): ١١٧.
١٢٤، (قضاء الدين): ١٣٥، (قضاء	القربة (باللام ومعها): ٧٧، ٧٨، ١٨٥،
الصلاة) ١٤١، ١٤٦، ١٤٧، ١٥١،	١٩١.
١٥٨، ١٩٤، (قصي ع) ١٣٥، (شاهد	القرص ٥٧٣.
وليمين): ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٣، ٣٥٦،	قروء ٣٠٣.
٣٥٧، ٥٩١، ٥٩٠، ٥٦٤، ٦٩٠،	القربة (باللام ومعها): ٦٩، ١٠١، ١٠٧،
٦٩٢، ٧١٠، ٧٣٦، ٧٤٤، ٧٤٨،	١٣١، ٢٠٤، ٢٠٨، ٢١٧، ٢٨٠،
٧٥٨، ٧٦٢، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٩١،	٣٢٦، ٣٢٧، ٤١٢، ٤١٩، ٥١٦،
قضية في عين لا يجب عمومها: ٢٩١.	٦٤٨.
القطع (باللام ومعها) (قطع الصلاة): ٧٠،	قصد لمحر ٥٧٤، ٤٨٠، ٤٧٨.
(قطع يد السارق): ٣٢٥، ٣٣٣،	قصر الصلاة: ١٥١، ١٥٧، ٤٠٣، ٤١٠.
	٦٩٠.

٥٩٥، ٦٢٣، ٦٢٦، ٦٢٨، (قوب	٥٨٨، ٥٦٩، ٥٢٤، ٣٣٦، ٣٣٥
انجاعة) ٦٣١، ٦٣٢، (نقول اد	٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٧، ٦١٣، ٦٣٢
ظهر بين الصحابة ولم يعرف به	٦٥٣، ٧٤٠، (القصع على عقاب
عالم) ٦٥١، ٦٥٢، (قول الحق):	لفساق من اهل القسلة) : ٧٥٥
٦٥٤، ٦٥٥، ٦٩٦، (القول بغير	(قطع الولانة) ٧٦٣، ٧٦٦، ٧٦٧
علم) ٦٩٨، (القول بالقياس) *	٨٠٩، ٧٦٨
٧٠٥ (القول بالمرأى) ٧٠٨، ٧٠٩،	القعدة ( الأولى، لثانية) ٥٨٨٠
٧٢٠، ٧٢٢، ٧٣٤، ٧٤٠، ٧٤٣،	المعقود للشهيد لأول: ٥٨٨
٧٤٥، (القول بالعدل والتقدير).	القول ٢٦، ٢٩، ٣٠، ٣٤، ٣٧، (قوب
٧٤٦، ٧٥٥، ٧٦٥،	الاشاعة بـ المتقدم من الامر على وقت
قوة لدواعي وسواها ٤٩٠	العمل، علام، قوب المجسرة القدرة
قوة لظن (قوى لظن) ٦٨٧،	مع الفعل) ١٧٢، (كان اعتقاداً
القياس (معرفاً و منكراً، مفرداً و جمعاً،	انقلب وقولاً للناس) ١٩٥،
وما يشق منه) ٦٠٤، (القياس في	٢٩٣، (قوب السبي): ٣٠٦، ٣٣٨،
للغة) ١٥، ٢٦، ٩٨، ١٣٨، ١٤١،	٣٤٠، ٣٤٢، ٣٤٣، (قوب المعنى).
١٥١، ١٥٢، ٢٣٦، ٢٤٤، ٢٧٥،	٥٢٦، ٥٢٧، (قوب الامام المعصوم)
٢٧٧، ٢٨٨، ٢٩٤، ٢٩٥،	٥٣٦، ٥٧٢، ٥٧٥، ٥٨٠، ٥٨٢،
٣١٢، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢٤، ٣٢٥،	٥٨٦، ٥٩١، (قوله ع ادا عارض
٣٣١، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٩٦، ٤٠٤،	فعله) ٥٩٤، (من حق قوله ع
٤٥٦، ٤٥٩، ٤٦٠، ٥١٠، ٥٤٧،	أن يتعداه ولا يكون مقصوراً عليه):

- ٦١٥ القيام (يوم ..) ٦٥٦، ٦٤٧، ٦٢١، ٦٠٤، ٥٤٨
- في المنقذات. ٦٧٨، ٦٨٢، ٦٩٤، ٧٩٢، ٦٥٧ (القياس هو ثبات حكم المقيس عليه للمقيس): ٦٧٠، ٦٦٩ (القياس
- ٧٩٣ العقب. السمعى): ٦٧١ تا ٦٧٧.
- كك ٦٨١، ٦٨١، ٦٨٣، ٦٨٥ تا ٦٩٠، ٦٩٢ تا ٦٩٥، ٦٩٧، ٦٩٨، ٧٠٤
- الكافر (بلام ويلونه): ٧٥، ٧٦، ٧٨ تا ٨٠، ٧١٦، ٧١٨، ٧١٠، ٧١٢، ٧١٣
- الكامل (اللع العاقل الرشيد): (الكاملات): ٧١٦ تا ٧٢٢، ٧٢٤، ٧٢٦ (نقياس
- ٦٨٧، ٢٩٩ هو ان ثبت للمسكوت عن حكمه
- الكبائر: ٧٦٧، ٤٥٠. ٧٧٣. كبر (كبر القتل): ٧٧٣. مثل حكم المنطوق بحكمه لعلته جمعت
- الكبير (مذكراً ومؤنثاً، معرفاً ومكراً). بينهما): ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣١ تا ٧٤٠، ٧٤٢ تا ٧٥١، ٧٥٣ تا ٧٥٥، ٧٦٠
- ٧٦٨، ٧٦٧، ٧٦٣، ٧٦٢، ٦١٥ ٧٧٤ تا ٧٧٩، ٧٨١، ٧٨٣ تا ٧٨٥
- ٧٧٢ ٧٨٧، ٧٨٩، ٧٩٤ تا ٨٠٠
- الكتاب (معرفاً ومكراً): ٢٧٧، ٢٧٩، ٨٣٤
- ٣٤٥، ٣١٦، ٢٨٧، ٢٨٦، ٢٨٠ قيام الحجّة: ٧٩٨
- ٤٦٤، ٤٦٢، ٤٥٧ تا ٤٥٥، ٣٦٣ قيام الساعة: ٦١٩، ٦٣٤
- ٥٢٠، ٥١١، ٤٧٠، ٤٦٩، ٤٦٥ القيام في الصلوة: ١٧٢، ١٩١، ٢٧٩، ٥٨٧
- ٦٦٧، ٦٥٧، ٦٢٧، ٦٠٠، ٥٨٦ قيام المحلّ مقام الحال: ٢٣٢
- (ظواهر الكتاب): ٦٩٨. قيام المضاعف إليه مقام المضاعف: ٢٣٣
- الكتابة ٣٣١ (الذين والكتابة). ٧٥٨.

الکفر (بلام ولا معه): ٨٠٧٥ تا ٨٠٧٥.	کتاب الامامة: ٦٠٦: ٦٦٣.
الکلائة: ٧٠٩، ٧٥١.	الکذب (بلام ولا معه): ٤٧٨ تا ٤٨٠، ٤٨٩،
الکلام: ٨، ٣، (اقسام...): ١٦، ٣٠، ٤٦،	٥٠٩، ٥٠٨، ٥٠٥، ٥٠٣ تا ٤٩٨
(کلامه ع ينقسم الى مطابق للسبب	٥١٢، ٥١٤، ٥١٦ تا ٥٢٢.
وأعم منه في الحكم المسؤول وأعم	٥٢٥، ٥٣٠، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦.
في غيره): ٣٠٩، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٨٤،	٥٦٢، ٥٩٢، ٨١٢.
(کلام الله): ٦٢٧.	الکراهة (بلام ولا معه، ومشتق منها): ٤٩،
کل جمعة کثرت أو قلت کان قول الامام	٥٦، ٦٢ تا ٦٤، ٦٦، ٧٠، ٨٦:
في جمعة أقواها فإجماعها حجة: ٦٣٠.	٨٧، ٩٨، ١٧٠، ١٧٤، ١٧٥، ١٨٥.
کل شیء یحتمل لأشیاء مختلفة ان التقط	کسباً غیر ضروری: ٤٨٦.
إذا أطلق ولم یبین المتکلم به انه	الکعبة ٤٥٤
قصد وجهاً بعينه حمل علی العموم:	الکف: ٨٠٩
٣٥٩.	الکفار (.. محاصون بالشرائع) ٨٠٧٤ تا ٨٠٧٤
کل مؤثر في الکلام لابد من اتصاله بما	الکفارة (بلام ولا معه، مفرداً وجمعاً)
يؤثر فيه: ٢٤٤.	(الکفارات الثلاث): ٨٨، ٨٩، ٩٦ تا
کل ما لا یجوز خلاف الرسول أو الامام	٩٨، ١١٩، (کفارات اليمين):
فيه لا یجوز خلاف الاجماع ايضاً فيه:	١٥٣ تا ١٥٥، (کفارة الظهار.
٦٢٨.	کفارة القتل): ٧٧٥، ٧٩١، ٧٩٢ تا
کل مجتهد مصيب: ٦٥٦، ٧٥٤، ٧٦٢،	٣٥٧، ٤٠٤، ٤١٢، ٤١٣، (کفارة
(کل مجتهد فيها لا تتميز الامارات	الحث) ٤٤٦، ٥٦٤، ٦٨١، ٧٠٥.

لاعلى وجه التقليد: ٧٩٦.

فيه مصيب: ٧٩٣.

لايد من أن يكون في العقل صل لا ساحة

كلمة الكفر: ٤٧٨.

ماله صفة مخصوصة: ٨١١.

الكتابة: ١٢، ٢٢٩، ٢٣١، ٢٣٤، ٣٠٤.

لايئة على اسكر ٨٢٩.

٣٦٥ تا ٣٦٨ . ٣٧٠ . ٣٧١.

لا-ل ٨٦٠

(كتايات الطلاق): ٧٢٦، ٧٢٤.

لاخلاف ٧٦، ١٠٠، ١٠١، ١٤٧، ١٤٨.

كونه نبياً يقتضى نفي ما يفتقر عنه: ٥٨١.

٢٤٤، ٢٤٨، ٢٧٩، ٢٨١ (لاخلاف

كهو الآن: ٤٦٣

بين الفقهاء في جواز الرجوع الى

كيف يُعدّل عماله طاهر في الدلالة على

أحد الأسماء في الاسم العام) ٢٨٣.

امر لأجل ما لا طاهر له ٧٣٩٠

٢٨٦، ٢٨٩، ٣١٠، ٣١٦ (لاخلاف

الكيميّة) كيفية ألفاظ الرواية عنه: ٥٥٥.

بين الأئمّة: ٣٢٨، ٣٣٩، ٣٥٨.

٥٧٧

٣٦١، ٣٦٤، ٣٩١ (لاخلاف بين

ل

المسلمين): ٤٢٥، ٤٣٠، ٤٥٥.

لا (لفظة...): ٣٥٣.

٤٨٣، ٥١٦، ٥٤٧، ٥٧٦، ٥٧٩.

لا الى بدن: ٤١٧.

٧٩٦، ٦٠٢

لايد في الحساب بالمجاز من وجه في المصلحة

لاعيه لا ويحور أن يبلغ تخصيص العموم

زائد على وجهها في الخطاب على

اليها: ٢٩٧.

جهة الحقيقة ٢٣٧

لا فرق عند العقلاء في القبح بين تكليف من

لايد في كل خطاب من أن يستعاد منه

لا يقدر ومن لا يتمكّن من العلم:

فائدة مفصلة: ٣٨٦.

٣٦٢

لايد من أن يكون لعامى عالماً بأصول الدين



- لامضابقة في العبارات مع سلامة المعاني :  
٤٢٦  
لا سلم أن لفظ العموم يحمله ظاهره  
على الاستعراق: ٢٥٦  
لاقطع بشيء منها ( رجوع الاستثناء الى  
الجملة الأخيرة او الى جميع الجمل)  
الا بدلالة: ٢٥٢.  
لأنه لا يأمن من كونه مقدماً على محطوقه  
( من يقول بالوقوف بين الخطر  
والإباحة إنما كف . ) : ٨٠٩.  
لا واسطة بينهما (تقريباً) متقابل (..).  
٥٦٥.  
لا يتناهى: ٤١٠.  
لا يجب ان يستويا (الجمليتان المعطوف  
إحديهما على الأخرى) في رجوع  
الاستثناء إليهما ٢٦٥  
لا يجوز ان تنسوي الحقيقة والمجاز عند الحكيم  
في جميع الوجوه: ٢٣٨.  
لا يجوز أن يقتصر الله تعالى - بالكلية على  
أخفض البيانين رتبة مع قدرته على  
اللعن (بلا لام ومع) : ١٠٠، ١١٨، ٧٧٧.
- اعلاهما: ٦٧٤  
لا يجوز أن يكلف الله ما لم تقم الحجة (فتح  
التكليف بلا لام) : ٥١٣.  
لا يجوز أن يتعكس من العلم - بقدر غيره -  
٦٥٥.  
لا يكون التاكيد ماسحاً ، لا مع تصدئة :  
٤١٥  
لأنه واشبهه ٤٩٩. (ما به يعلم ارتفاع  
لأنه واشبهه) : ٥١٤  
لحق الولد: ١٨٢.  
للتلف ( بلا م و لامعه ، مفرداً و جمعاً )  
٤٢٤: (من العقبانيات ما يجب لكونه  
لطفاً كوجوب النظر في معرفة الله) :  
٥٧١، (العقل دلّ على أنه لا بدّ في  
كلّ زمان من امام معصوم لكون  
ذلك لنعماً و التكليف العقلي)  
٦٠٦، ٦٩٩ تا ٧٠٢.  
اللعان ٣١٠  
اللعن: ٧٦٣ تا ٧٦٦.  
اللعنة (بلا لام ومع) : ١٠٠، ١١٨، ٧٧٧.

٨٠١.

التعوى (الخطاب...) ١٥٠.

اللفظ (بلام و يدويه ، مدكرأ ومؤنأ) :

( ليس في الكلام لفظ وضع

للاستعراق) : ١٩٨ ، ٣٩٦ ) انما

يدل على ما يتناوله أو على ما يكون

بأن يتناوله أولى) : ٣٩٨ ، ٣٩٩ ،

(... لا يدل على ما لا يتناوله ولا

يكون بالتناول أولى) : ٤٠٠ ، (لفظ

الجمع) : ٥٥٦ ، (لفظة غير بالصفة

أحق منها بالاستثناء) : ٦١٠ (... لدى

ظاهرة الخبر لا يجوز حمله على الامر

والنهي إلا بدلالة) : ٦٢٠ ، التقب

(بلام ولا معه) : ٩ ، ٣٩٤ ، ٣٩٨

لواحق الكلام وتوابعه : ٣٩٨.

لو اراد التخصيص لبيّن : ٦١٤.

لو جاز تخصيص العقل بالعموم لخرسحه :

٢٧٨.

الآلوح المحفوظ : ٣٣٢ ، ٤٤٠.

لوحنا و ظاهره : ٣٢٦ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، (لو

حلتينا وعجرتاه) : ٣٤٨.

لولا الاشتراك الواقع في الاسماء بما احتج

الى الصفة : ٣٩٨.

ليس اذا امتنع القياس في موضع يحامتناءه

في كل مكان : ٦٩٣.

ليس كل شيء معناه معنى الاستثناء له حكم

الاستثناء : ٤٠٥.

ليس كل من أطهر الإيمان كان مؤمناً : ٦٠٩.

م

ما (نقطة ما) : ١٩٨ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢٢٢ ،

٢٢٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨

ما اجمع عليه المسلمون : ٧٦٩.

ما أحسن الصفة لا يكون علة فيها : ٤٧

ما أداه اجتهاده اليه : ٦٨٩.

ما استعان اللفظة الواحدة في الشينين او

الأشياء إلا كاستعماله في الشيء

الواحد في الدلالة على الحقيقة : ٥٢.

ما ألحق بالعموم وهو خارج عنه : ٢٩٠.

ما ألحق بالمجمل وليس منه او أدخل فيه

وهو خارج عنه : ٣٤٥.

- ما الحقّ فيه في واحد: ٧٧٢، ٧٦٥. | المأذون له: ٨٢٤.
- ما أمر به: ٤٣٣. | الماصي: ٢٦٥.
- ما أمكن فيه الصبّط والتّمييز: ٥٧٤. | ما طريقه الاجتهاد قالو: إنّه مكروه: ٥٦٨.
- الماء من الماء منسوح: ٤١١، ٤٠٣. | ما طريقه العلم من الأحبار: ٣٢٠.
- ما به صار الأمر أمراً: ٤١. | ما طريقه العلم لا يرجع فيه إلى أخبار الآحاد.
- ما به يعلم ثبوت الشرائط: ٥٠٤. | ٤٠٩.
- مأنحصه عبارة بلا مشاركة لغيره في سواها | ما طريقه العلم لا يرجع فيه إلى ما يقتضي علّة
٢٢٥. | الفن: ٥٥٢.
- مأنحصه عبارة واحدة بلا مشاركة لغيره في | ما طريقه العلم لا يضاف إلى لرأى: ٧٠٨.
- سواها: ٢٢٥. | ما طريقه العلم والدليل القاطع: ٧٢٠.
- ما تزول الشبهة فيه يقولون: إنّه حلالٌ | ما طريقه غالب الفن: ٣٢١.
- طلق: ٥٦٨. | ما ظاهره لا يدلّ على المراد: ٣٢٦.
- انؤثر (بلا لام ومعها، مذكراً ومؤنثاً): | ما علّم قبحه أو علّم بالشرع كونه قبيحاً
- ٦٨٧، ٦٧١، ١١٢. | ٥٨٩.
- ماخصّ بالنبيّ (ص): ٥٧٦. | ما عليه الجماعة: ٦٣١٠.
- مادام الكلام متصلاً لم يقطع فاستواحق | ما فيه ضررٌ خالصٌ عن كلّ منفعةٍ قبيحٌ
- لاحقة ومؤثرة ٢٦٢. | محظور: ٨١٠.
- مادام المتكلم متشاعلاً صحّ أن تعود | ما فيه مع خالص من مصرةٍ عاجلة أو آجلة
- اللتواحق إلى الكلام: ٢٦٨. | له صفة المباح: ٨١٠.
- المؤدى (معرفاً ومذكراً): ١٥٧. | ما كان في العقل (ما حكم به العقل): ٥٩٠٠.

ماله صفة الانصاف وشكر العمة لانه من	مالا يتعلق له بأحد: ٥٩١
وجوبه: ٨١٠، ٨١١.	مالا يهية له: ٨٣٥.
ماله صفة انطلم لانه من فحة في انفس	مالا يتم إلا له ٨٣
٨١٠.	مالا ينهاه: ٨٣٥.
ماله يحب ٦٩٩.	مالا يحصل عنده عم ويقين من أحد الآحاد:
مامعناه معنى الأمر: ٣٥.	٥٤٢.
مامعناه معنى الحر: ١٦.	مالا يستقل نفسه ويحتاج في باب (محمل)
مؤمن (مأى شيء تأمين في هذا الاختيار أن	٣٢٥
يكون قبيحاً) ٦٦٠، ٦٦١.	مالا يسوع فيه الضيق ٧٠٧.
المؤمن (بلام وبدونه): ٧٥، ٧٦، ٥٥٥،	مالا يعلم كونه صدقاً ولا كذماً من الأحبار:
٦٠٩.	٥١٥.
المأمور ٣١، ٣٢، ١٤٦، ١٦٢، ١٦٤،	مالا يقوم البدن إلا به ولا يتم العيش إلا
١٦٥، ١٦٦، ١٦٩، ١٧٣، ١٧٥.	معه على الراحة ٨٠٨.
٣٠١، ٢٤٦	مالا يمكن صفة وتغييره (من مقادير الاعمال):
المأمور به (بلام وبدونه) ٣١، ٣٢، ١٧١،	٥٧٤.
١٢٢، ١٢٥، ١٣٤، ١٥٧، ١٦١،	مالا يوجب العلم ٥٣٩.
١٦٧، ١٨٦، ١٨٨، ١٩٠، (لوجه	مالا يك (معرفاً ومكراً): ٨٢١، ٨٢٣، ٨٢٦.
المأمور به) ٣٦١، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٤١،	مالا لم يوضع له ٣٧٨٠
٥٨٤.	مالا لو كان خطأ لكان كثيراً: ٧٦٢.
مالا لو لم يكن وجباً لما جار أن يصعبه: ٥٩٠.	٨٣١، ٦٥٥.

مانع الزكوة ٧٧٢، ٧٦٥.

२२४.२२३

ماہی علیہ تغییر و کثرت ۹۴

ما يرجع الى مقدمة (مما يبحث الى البيان)

موضع له القلوب ٤٠٩٠

٢٢٧-٢٢٦

ما هو أخف في التكليف (وليس من شرط

مايژد له الخبراو لارډ ۵۵۴

النسخ ان يقع بما. ( : ٤٢٠.

مايستحقّ به الثواب : ٦٢ ، (مايستحقّ به

ما یحب علی سبیل التمجید لایحب ان یکون

المُدْحِ وَالْمُثَوِّبِ ٦٤

واحداً على طريقة الجمع، ٩٧.

ما يستحق "أدم" أن لا يعمله عليه، ويستحق

مايجور فيه الدول واصلح ٥٢٤

لَا تَمْسُ لَمْ يَفْعَلْهُ وَلَا مَيَقُومُ مَعَامَهُ

ما يحتاج من لاعبين الى بيان ومالا يحتاج

073

FFA

ما يُشْتَقُّ عَلَى الْعَمَلِ (أشتراك الفعلين في

ما يختص كل شخص من عماران بيوت فعال

کویا خط لا یقتضی اشتراكها

غيره فيه مما به فهو الموصوف بأنه

عما يستحق<sup>+</sup> عليها) ٧٦٣.

من مروض الأعيان ۵۶۵

ما يسمى "المد" بأن لا يستوي، ٨١٦.

مايبدل (على المراد) بمحو ۵۳۳

ما يشارك غيره في عبادات وأب الحثيصة عن هـ

ما يدل<sup>٥</sup> (على المراد) بنقطة: ٣٦٣.

yya

مايدى (عم، المير د) مقهوره ۳۲۳.

ما يشارك عمره في عنوان الموضوع بشارك

ما رجع الى صفة المعبر من حسن. وغير ذلك

معها في الحكم (نقل بالمعنى) ٧٠٣ (و)

ملاپڈ میں اس بکوں معاوماً (حتیٰ)

بشرك غيره في العمل التي هم امارات

یضاح امرہ ص (۱۶۳).

فلا تخف بالمشاركة فيها المشاركة في

ما يرجع الى مؤخره (مما يحتاج الى انبياء).

$\cdot V = \xi, (\Sigma 1)$

- ما يصح الانتفاع به ولا ضرر على أحد فيه (اختنع في... انه على الخطر أو الإلحاح؟) ٨١٨.
- ما يعارض القول (ان فعل - ص - ما يعارض القول قبل محيى وقته فلا يكون نسخاً) ٥٩٤.
- ما يعترض فيه شبهة يقولون: لا بأس به: ٥٦٨.
- ما يعرف به الحقيقة: ١٣.
- ما يُعْلَمُ جليته من طريق به يعلم حصيته: ٦٩٥.
- ما يُفْعَلُ بِحُكْمِ الأمر هو مرة واحدة ١١٦٠.
- ما يفعله (ع) بياناً لمجمل: ٥٧٧.
- ما يقبل من طريق الصلح لا يمتنع عليه: ٧٠٨.
- ما يقتضيه العقل: ٨٢٩.
- ما يقوم مقام التواطؤ: ٥٠٤.
- ما يبي (هل الاستثناء الواقع عقب الحمل عائد الى جميع الجمل أو يختص بما يليه): ٢٧٠، ٢٥١.
- ما يوجب فيه فعل الغير ويسقط معه الفرض هو الموصوف بأنه من مروض الكفايات: ٥٦٥.
- ما يوجب الطش: ٢٤٣.
- ما يوجب العلم ٢٤٣، ٥٣٢.
- المباح (معرفةً ومكراً، مدكراً ومؤثراً - مفرداً وجمعاً): ٥٠، ٩٩، ١٦٣، ١٦٨، ١٨٢، ٣٠٦، ٤٠٩.
- ٤٤٦، ٥٦٣، ٥٧٧، ٥٧٩، ٥٩٠.
- ٥٩١، ٥٩٧، ٦٨٦، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨١٦.
- المهنة: ٧٢٧.
- مبعوث اليه: ٦٠٠.
- مبيح: ١٨٩.
- المبش (بلام ولا معه): ٣٤٣. (قال قوم يجب ان يكون البيان في وثبة المبش): ٣٤٤، ٣٤٧، ٣٤٨، ٤٦٧، ٤٧١.
- ٥٧٨، ٥٨٧.
- مق: ١٩٨.
- متأني (مفرداً وجمعاً): ٥٧٣.

- متى علمه واجباً فلا بد من ان يعلم وجه وجوه. ٦٧٩.
- متعدد (مفرداً وجمعاً): ٥٩٨، ٥٩٧، ٥٩٥، ٧١٢، ٦٠٣، ٦٠٢، ٦٠٠.
- المتعقب لخمسين: ٢٥١.
- متعلق الأمر: ١١٦٠ (المتعلق به (السحوى)).
- المتصرف: ٨٢٤.
- متصور: ٨٠٣.
- المتفقان لا يجمعان في الحكم لدى يقتضيه اتعافهما: ٦٩١، ٦٩٠.
- متجاوز (مفرداً وجمعاً): ٢٧ تا ١٩٨، ٢٩٨، ٣٧٦، ٢٥٠.
- المتعاقبين: ٢٣١.
- متحرك: ٤٨.
- المتحمل (... للحر): ٥٦١، ٥٥٥.
- المتحمل عنه: ٥٥٥.
- المنشأه: ٣٢٩، ٢٣٨.
- متضاد (مذكراً ومؤنثاً): ٦٠٣، ١٠٥.
- المتطوع (صلوة...): ١٩١.
- متطهر: ١٢٣، ١٢٢.
- المتعارضين (معرفة ومكرراً): ٥٩٣، ٣١٨.
- متعلق (مفرداً وجمعاً): ٥٩٨، ٥٩٧، ٥٩٥، ٧١٢، ٦٠٣، ٦٠٢، ٦٠٠.
- المتعلق (علم): ٦٨٠.
- متعلق بالغير (من الفعل، هو متعلق بالغير).
- ٥٩١ (متعلق بغير القياس) ٧٤٩.
- متقابل لا واسطة بينهما: ٥٦٥.
- المتكلم (معرفة ومكرراً، مفرداً وجمعاً).
- ٧٥ (د) ١٦٣، ٩١، ٢٥٥، ٢٢٤.
- المتلزمات (قيم...): ٧٩٢، ٦٩٤، ٦٨١، ٦٧٨.
- ٧٩٣.
- متماثل (للام ومع، مفرداً ومثنى): ٤٤٠، ١٧٩، ٤٥.
- متمكن من ان يكون كالعالم ٦٥٦ (متمكن من ان يفتي): ٨٠٠.
- المنفص (معرفة ومكرراً): ٣٣٠، ٨٩٠، ٣٩٩.
- متناهية: ٨٣٦.

- مفتزة: ٨٠٠. ٧٧٧، ٦٠٩، ٥٦٠، ٤٤٠، ٤١٨.
- المتنفل: ٥٧٦. ٨١٧، ٧٨٢.
- المتوتر (بلام ولا معه) ٥٤٦٠ (معاه متواتر): المجاهرة بالخلاف: ٧٢٧.
- ٦٤٥، ٦١٧. المجرة ٨٦، ٤٤.
- المتوقف (من بناء لعام على الخاص وبالعكس) ٦٥٣، ٣١٩.
- ثبت القياس (مفرداً وجمعاً). ٦٨٨، ٦٧٥.
- ٨٣٣، ٧٨٩، ٦٩٠. (منبت). ٨٣٣.
- المثل (بلا لام ومعه): ٨٢٦، ٨٢٤، ١٢٩.
- التمن: ٣١٩.
- المجاري (بلام ولا معه، مذكراً ومؤنثاً):
- ١٨٩، ١٨٤، ١٨٢، ١٨٠، ١٢٥.
- ٤٥٥، ٤٥٤، ٣٥٥، ٢٧٧، ١٩٥.
- المجمعون: ٥٣٦.
- المحمل (معرفةً ومنكراً، مذكراً ومؤنثاً)
- ٣٢٦، ٣٢٣، ٢٩١، ١٤٠، ٦.
- محمل استثناء محض) ٣٢٨، ٣٢٧.
- (... كل خطاب يحتاج الى بيان).
- ٣٣٢، ٣٢٩. (.. من الافعال):
- ٣٥١، ٣٤٥، ٣٤٣، ٣٤١، ٣٣٩.
- ٢٣٨، ٢٣٧، ٢٢٨، ٢١١، ٢٠٩.
- ٢٩٧، ٢٨٣، ٢٧٨، ٢٤٥، ٢٤١.
- ٣٣٥، ٣٢٦، ٣٠٤، ٣٠١، ٢٩٨.
- ٣٥٣، ٣٥١، ٣٣٧. (لا بد معه).
- من دليل) ٣٧٧، (صروب المجار).
- ٤٠٢، ٤٠١، ٣٩٥، ٣٩٤، ٣٨٠.



- محرم (مذكراً ومؤنثاً): ۸۸، ۸۷، ۶۴، ۳۶۳، ۳۶۱، ۳۵۹، ۳۵۵، ۳۵۳  
 ۵۶۸، ۵۶۷، ۴۴۶، ۳۵۳  
 المحترم. ۱۸۹  
 المحترم (معرفاً ومنكراً): ۵۶۶، ۴۵۱  
 المحصن. ۶۰۳، ۴۴۸  
 محظور. ۵۶۷، ۴۰۷، ۹۰، ۸۷، ۵۸۵، ۶۴  
 ۸۱۰، ۸۰۹  
 منجني (معرفاً ومنكراً): ۶۵۵، ۶۵۴  
 ۷۶۱  
 المحكوم عليه: ۷۹۷  
 المحتج. ۷۴۹  
 المحدث (معرفاً ومنكراً): ثبات المحدث  
 وصفاته: ۳، (ان كنت محدثاً  
 فتوضاً): ۷۹، ۱۸، (لا فرق بين كونه  
 محدثاً بجهة واحدة أو بجهات)  
 ۴۵۱ (المحدثات تقتصر الى محدث)  
 ۴۹۰  
 المحدث (معرفاً ومنكراً، مردداً وجمعاً):  
 ۵۶۵، ۴۹۰  
 المحدث. ۵۶۰، ۵۵۹  
 المحاطب  
 المحاطب: ۲۱۲، ۲۱۱، ۲۰۹، ۱۹۹  
 ۳۶۳، ۳۴۵، ۲۵۰، ۲۱۷  
 مخاطر (وهو - إذا أقدم عليه - محاطن): ۶۶۰

- المحاططة (احد طرق معرفة صمدت المفتى) ٨٠١.
- ١٨٠١٧، ٤٤، ١٧٨، ١٧٩، ٦٣٦.
- ٦٣٧، (المختلفان لا يتفقان ولا يحكم
- الذى يقتضيه اختلافهما) ٦٩٠.
- ٦٩١.
- المختص (بلام ولا معه، مفرداً ومثنى
- وجمماً) ٥٤ (المختصات المفصلة)
- ٢٤٠ (مختص متصل بمعص).
- ٢٤٤، ٢٤٤، ٢٥٦، ٢٧٧، ٢٧٨،
- ٢٨٤، ٣٤٧، ٣٤٨، ٥٩٤، ٧٥٦.
- مخصوص: ٢٣٤، ٢٤٢، ٣٠٠.
- مثنى: ٦٣٧، ٧٢٣، ٨٠٤.
- محو (علم يبق بعد ذلك) لا انه محو
- لا تنصاع الخلق: ٨١٥.
- المخير (بلام ولا معه، مفرداً وجمماً) ٣٢٠،
- ٣٥٠، (المخير به) ٤٤٧، ٥٦٤.
- (مخير بين الأمرين): ٦٨١، ٨٠١ تا
- ٨٠٤.
- الأحشيش (مداعة .) : ١٩٤، ١٩٥.
- المدح (بلام وبدونه) ٧٢، ٥١، (مايقع مع
- الإلحاء لا مدح يستحق به ولا ذم.
- المخالطة (احد طرق معرفة صمدت المفتى)
- ٨٠١.
- المخالطة (بلام وبدونه، وبعض مايشترق
- منها): (مخالطة الأمر): ٦٧، ٦٨،
- (من أقسام التسخ مايزول الحكم
- فيه الى بدل مخالفه): ٤١٧، (... قد
- تكون في القول والفعل): ٥٧٥،
- ٦٤٢، ٧٦٨، ٧٩٥.
- المحر (بلام ولا معه، مفرداً وجمماً) ٢٦،
- ٤٧٩، ٤٨٥، ٤٨٨، ٤٩٤، ٤٩٦،
- ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠١، ٥٠٣، ٥٠٤،
- ٥٠٩، ٥٢٨، ٥٤٧، (صفة .)
- ٥٥٥، ٥٦٠، ٥٦٢.
- المخير (بلام ولا معه): ٤٧٩، ٤٨٢،
- ٤٨٣، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٦، ٤٩٨ تا
- ٥٠١، ٥١٢ تا ٥٢٠، ٥٥٠،
- ٥٥٥.
- المختلف (بلام ولا معه، مفرداً ومثنى وجمماً)
- (جواز وقوع الاسم على مختلفين):

ما لا يكون له صفة رائدة على حسنة	٨٢٩
ولا يتحقق به مدح ولا دم هو المباح :	المدى (حكم...) ٥٣٣
٥٦٣، (ماله صفة رائدة على الحسن	مراد: ٩٩، ١٤٠
ويستحقّ فاعله المدح بفعله ولا	المراسيل ٥٥٤
يستحقّ الذمّ بأن لا يفعله هو	مرصاه: ٨٢٥
الندب، ( ٥٦٤٠، ٥٩١، ٥٦٥	مراعى (مذكراً ومؤثراً) ١٤٧، ١٤٩
٨٠٥ تا ٨٠٨	مرفق (إتصال ان يكون الله تعالى - في نفسه
مدة ( . لتسح ) : ٣٧٥، ( . الفعل)	مرثياً: ٦٤١٠
٣٧٦	مرتلة: ٣٣٩
المدعى (بلام وسووه) (قول ) ٤٤٧،	المرّة (بلام وبدونه - مفرداً وجمعاً) ٩٩ تا
(صدق...) ٥١٨، (مدعى النبوة):	١٠٩، ١١٣ تا ١١٦، ١٣٩، ١٧٦
٥١٩، ٥٢٥، ٨٢٩	مرغبّ فيه (مستحب): ٥٤٤
المذكّر (بلام ومع، مفرداً وجمعاً) : ٥٠٤،	مرفوعة (ساكنة غير مرفوعة): ٦١٩
٨٢٩، ٦٩٦، ٦٩٥	المركّبة: ٢٤٠
المدكّي: ٥٩٧	مريد (المؤثر في الأمر هو كونه فاعله مريداً).
المدّهب (بلام ومع، مفرداً ومشئ وجمعاً) :	٤٩، ٦٢ تا ٦٤
٧١٧، ٦٧٣، ٦٤٢ تا ٦٣٩، ٩١٠، ٦	المريد عليه: ٤٤٣، ٤٤٩، ٤٥١
٧٤٤، ٧٣٢، ٧٢٥ تا ٧٢٠، ٧١٨	مروّجة: ٦٨٧
٧٥٩، ٧٥٨، ٧٥٥، ٧٤٨، ٧٤٧	مزينة: ٨٠٣، ٨٠٢
٨٢٧، ٧٧١، ٧٦٩، ٧٦٨، ٧٦١	مسائل (... من الشريعة) ٧١٤، (... الاصول) :

٧٥٥، (شرع) ٧٩٤. مستعار: ٢٠٠.

المسافر: ٥٧٠. مستعمل: ٩، ٨.

مسألة (.. طريقها، علم): ١٥٢ (.. علمية). مستعير (مستعرون): ٢٩.

... اصولية: ١٨٦، ٦٣٠. ... مسروق (مذكراً ومؤنثاً) ٢٤٠، ٢٣٨٠.

المسعى ٥٤٧، ٦٥٦، ٧٩٦، ٧٩٨، ٨١٠، المستغنى ٧٢٠، ٧١٤، ٧٠٧، ٥٠٧، ٥٠٧، ٥٠٧.

٨٠٤، ٨١١. ... مساواة (.. في الصورة والوجه): ٥٧٥.

مستفيض (انقل عنه) ٧٣٥. ... مساواة (.. بين الشئيين) ٧٧٩٠.

المستقل (بلازم ومعه): ١٤٥، ١٤٢.

مستقر في العقول أو أساس في الحملة لا يجوز مساواة الشك في عدم الحجة مع القطع.

من يكون مع فقد الرؤساء: ٧٠٠. ... عدم الحجة (نقل بالمضمون):

المستقل نفسه (معرفاً أو منكراً): (المخصص ٦٩٧.

المستقل (المستمر) ٢٥٥، (المستمر) ٣٢٣. ... المستب ٨٣٠٢ تا ٨٥٠، ١٣٩.

المستمر (الحكم... وكلها زواله): ٤٢٣. ... المستثنى ٤٠٥، ٢٥٧.

المسجد: ٣٥٥. ... المستثنى منه ٢٤٤، ٢٤٧، ٢٦٩، ٤٠٢.

المسح (.. على الخفين): ١٥٣، ١٥٤. ... ٤٠٦، ٤٠٥.

(القدر الذي يمسح من الرأس): ... مستحب: ٥٤٤.

٧٣٤، ٣٤٩، ٣٤٨. ... مستحق للمدح والثواب ١٢٢٠، ١٢٤.

المس (من قل أن تمسوه من): ٢٩٩. ... مستحيل: ٢٥٨، (غير مستحيل): ٦٢٠.

٣٠١. ... مستدل عليه: ٤٩٧، ٦٩٦.

المسلم: ١٣٨. ... المستصحب للحال: ٨٢٧.

المُسَمَّى (مهر) ٧٥٣.	المشورة: ٦١.
مُسَوَّى (يكون العقل مساوياً بين امرين)	المشهور ٨٠٣.
(التحير العقلي) ٨٠٣	مشية الله: ٢٦١، ٢٦٥، ٢٦٨
المشاهدة (... الموجة للقياس): ٧٧٨، ٧٨٠	امصاحه ٣١٧، ٣٢٠
المشاركة (... في الحكم): ٧٠٣، (... في	المصالح (... الدينية): ٩٢، ٤٤١، ٤٥٨.
استنب. في عللة تفتحقى لمشاركة	٤٥٩، ٥٢٢، (مصالح الدنيا): ٥٢٣.
في الحكم) ٧١١) في امر مخصوص	٥٢٤، ٥٢٧، ٥٢٩، (العبادة
في تعلل الحكم): ٧٧٨، ٧٨٤	بالشرعيات تابعة للمصالح): ٥٢٤
المشاهدة (وما يشق منها): ٤٩٤ تا ٤٩٧،	٥٧٢، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٨٥، ٦٩٥.
٦٢٢، ٥٠٩، ٥٠٠	٦٩٦، ٧٠٣، ٧٠٤.
مشهاً بغيره ٢٠٠	مصاحه ٤٧١، ٨٢٥
المشترك (مؤثراً ومدكراً): ٣١، ٣٠، ٢٧.	المصلحة (تلام ويلونه): ٨٨، ٩٢، ٩٨.
٣٨، ٤٠، ٦٦، ١٠١، ١٣٢، ٢٠٨.	١١٧، ١٧٠، ١٧٢، ٣٤٤، ٣٦٠.
٢١٢، ٢٢٥، ٢٥٦، ٧٠٥	٣٦٣، ٣٦٥، ٤٠٤، ٤٠٨، ٤١٩.
المشتق (مؤثراً ومدكراً): ١٠٨، ٢٣٠.	٤٢٦، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٢، ٤٣٤.
المشرك ٣٣٤	٤٣٦، ٤٣٨، ٤٩١، ٥٢٢، ٥٢٥.
المشروط (معرفة ومكراً ومدكراً ومؤثراً)	٥٧٠، ٥٩٦، ٦٥٠، ٦٥٨، ٦٦٣.
٨٤، ١١٢، ١١٣، ١١٥، ١٧٦،	٦٦٥، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٩٣، ٦٩٥.
٢١٣، ٢٧٤، ٣١٩، ٣٢١، ٦٣٦.	٧٠٤، ٧٩٤.
٦٧١	نصلي: ١٩٢، ٥٧٣.

- مصیب (مرداً و جمعاً): ۶۵۶، ۶۵۲، ۵۶۲. مطابقة (لیصدق احسنه التخصیص): ۵۴۱.
- ۷۲۳، ۷۳۳، ۷۵۴، (ان الحیاة مصلیون): ۷۹۳، ۷۶۲.
- مصاد: ۴۷۱، ۳۲۰.
- المضاف (بلام و بدونه): ۹۶، ۱۴، (مضاف الماء): ۳۹۷.
- المضاف الیه: ۱۴۰.
- المضار (العقلیه، و الذین یحب عن الله مع التکلیف لنا ان یُسْتَهَنَّا و یَدُلُّا عَلَیْهَا بِالْأَدَلَّةِ الْفَاطِمَةِ): ۵۴۹، (ان الله - تعالی - لاند ان یُعْلِمَ مَا عِیْبَ مِنَ الْمَصَارِّ، لِأَحَدٍ، لَتَنی هِی الْعَقَابُ): ۸۱۵، ۸۱۱.
- المصرّة (بلا لام ومعها): (مصرّة دبیّة): ۵۵۰، ۵۴۹، (المصرّة العاحلة، لِأَحَدٍ هِی الْعَقَابُ): ۸۱۱ تا ۸۱۳.
- ۸۲۴، ۸۱۵.
- مضیق (واجب): ۵۶۱.
- مطابق (کلامه - ع - ینقسم الی مطابق للسبب...): ۳۰۹.
- مطلق (الامر لا یدلّ عن حکم لتركه حتی یعلم منه الوجوب او الندب): ۵۲.
- ۵۳، ۶۲، (الامر مطلق): ۶۹، ۶۷.
- ۷۱، ۷۶، ۸۴، ۹۹، ۱۰۱، (و امر القرآن لمطلقه): ۱۰۲، ۱۰۵، ۱۰۶.
- ۱۱۳، ۱۳۱، ۱۳۵، ۱۳۶، ۱۴۰، ۱۴۲، (مطلق و مشروط): ۱۷۶.
- ۱۸۵، (مطلق التحريم): ۱۸۶.
- (مطلق التّهی): ۱۸۷، ۲۱۱.
- (المطلق والمقیّد): ۲۷۵، ۲۷۶.
- (الالفاظ المطلقة المحتملة): ۳۵۹.
- (مطلق اسم الماء): ۳۹۷.
- المطابقة (بلا لام ومعها، مرداً و جمعاً): ۲۹۹.
- ۳۰۱، ۳۰۴.
- مطیع: ۶۱، ۷۸، ۱۲۴.
- مظنون (مذکراً و مؤنثاً): ۶۷۱، (وجوب التجشّب عن طریق ظنننا فیہ سبعا معیوم لا مضمون): ۶۸۱، ۷۱۶.
- (استدلّوا بمظنون فی موضع معلوم):

۷۱۷. معذور. ۷۳۳.
- مع الاحتمال للأعزى لا بد من دليل مع به المعرف ۱۲۷.
- أيتها وقع ۳۰۱۰. المعرفة (معرفة ومنكرة. ومشتقاتها) .
- معاد: ۷۸۱. هي العلم: ۷۸۰. (من غير أن يعرفها بعينها ۶۵) منشاء معرفة منكرة ( ۲۲۱ ) (.. انكسبية). ۳۸۹. (.. بالله): ۵۷۱. ۵۴۵. ۴۸۱. ۴۲۸. ۴۲۴.
- معارضة (ومشتقاتها): ۱۰۷. ۱۰۴. (.. ما. ليس معلوم بما ليس بمعلوم صحيحة): ۷۴۲.
- معارف: ۴۸۰. (وجوب معرفة الرسل): ۶۷۷. (معرفة الأحكام) ۶۸۳. (.. بالعددت): ۷۱۰. ۶۹۹. ۶۹۴.
- اماميات ۰۹۲۰. التي تحرى مجرى الاباحات وترجع إلى الرضا والسخط و نصيب النفس ( ۵۲۴ ، ۵۳۲ . ۵۴۸ . ۵۳۴
- المعصية (معرفة ومنكرة): ۱۱۶. ۶۸. المعصوم (معرفة ومنكرة): ۶۰۵. ۶۰۶. ۶۶۴. ۶۲۹.
- المعاصيات ۸۲۵۰ معتقد (معتقدون) ۶۸۹.
- المعجز ( بلا لام و معه ، مذكراً و مؤنثاً ، مفرداً و جماعاً): ۴۶۳. ۴۶۴. ۴۶۶. ۴۸۵. ۴۹۱. ۴۹۳. ۵۰۸. (علم معجز): ۵۱۸. ۵۲۳. ۵۲۵. ۵۲۷.
- المعطوف (معرفة ومنكرة): ۱۲۸. ۱۲۹. ۲۶۷. ۲۶۲. ۲۶۰. المعطوف به: ۱۳۰.
- المعصوف عليه ۱۳۰. ۱۲۹. المعلوفة (معرفة ومنكرة): ۴۰۰. ۳۹۹.
- ۸۳۴.

٤٠٨، ٤٠٤	امران أن يعنى بالتخير ( : ٨٠٢ )
المعلوم (معرفاً ومكثراً. مدكراً ومؤنثاً)	٨٠٤
١١٢	مفرداً : ١٣٧
(معلوم ضرورة) : ٥٣٢، ٤٩٧	المقيدة (بلا لام ومعها) : ٩٠، ٤٢٨، ٤٣٢،
٥٤٠، ٦٧١، ٦٧٧، ٦٧٩ (وحيث)	٤٣٦، ٤٣٧، ٥٢٢، ٥٢٥،
التجنب معلوم لامظنون) : ٦٨٠،	٥٥٠، ٦٥٨، ٦٦٢، ٦٨٤، ٧٠٤،
٦٨٢، ٧١٦ (فاسندوا عطون في	٨١٢
موضع معلوم) : ٧١٧.	انقصر ( . ما استقر نفسه ) ٣٢٩، ٣٢٣
معنى السبح ، ما يصح دخوله في حكم مسمر	مفصل ٧٠٩، ٧١٠.
٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٧	مطر : ٢٩١.
معين (مقابل المخير) : ٣٥٠.	فمعول ٢٤٨، ٢٣١
انفصوب : ٨٢٥، ٨٢٦.	المعلس ( . . . الذى يرجى ان يجد المال ) :
مدركة التقوى ٧٣٢، ٧٣٣	٨٢٦
٣٠١	اميد : ١٦، ١٧، ٩
امترص : ٥٧٥	مقدبر لأحد : ٥٧٤
المفتى : ٥٢٢، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٣٤	مقدرة : ١٥، (المقدرة بين العلم والخاص).
٥٣٩، ٥٤٧، ٦٩٦، ٧٩٨، ٨٠٠،	٣١٧
(يجب على المفتى أن يفتى بما يقطع	مقايضة : ٧٠٧، ٧٢٨، ٧٣٣، ٧٣٦
عليه بعينه، وأن يتوقف عما لا علمه	مقاييس : ٧٣٧
كذلك يجب عليه إن تساوى عنده	مقترن (اللفظ الوارد إما أن يرد معطفاً أو





الكلام ٢٤٨.

من حقّ الناسخ أن يكون المراد به غير المراد

بالمسوح ٤١٦

من حقّ الناسخ أن يكون منفصلاً عن

المسوح: ٤١٦.

منسوب إليه: ٧٣، ٧٢، ٧٠، ٦٩.

المسوح (معرفاً ومكترأ، مدكر أو مؤثراً):

٤٠٤، ٤٠٣، ٣١٣، ٢٣٦، ١٦٦

٤١١، ٤١٢، (أما المسوخ فهو

الدليل الذي يغيّر حكمه بالدليل

الناسخ: ٤١٥)، (الناسخ والمسوح

يجب أن يكون شرعيتين) ٤١٦

٤١٩، ٤٤٧، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٦،

٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦٨، ٤٧١، ٤٧٣،

٧٠٣، ٧٤٩.

من شأن المؤثر في وجوه الأفعال أن يكون

مقارناً لها ولا يتأخر عنها. ١٥٠.

من شرط الناسخ أن لا يكون الدليل المنسوخ

موقتاً: ٤١٦.

من صنف أصول الفقه: ٦٤٠.

من (لفظة من): ١٩٨، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٩،

٢٢٦، ٢٢٧، ٢٩٨.

من ادعى حسن خلق الطعوم وما أشبهها

من دون تكليف بوجوب تحببها

فعلية الدلالة ٨١٧.

منارعة ٧٢١

المناسك ٥٨٦، ٣٤٢.

المنظرة (بلا لام ومعها، معددة وجمعاً) ٧٢٠،

٧٣٠، ٧٢١.

المنافع (... الآجلة الدائمة): ٨١٦، (...)

المنفعة الدائمة: ٨١٧ (وجوه...):

٨٢٢.

المنافسة (بلا م وبدونه) ٤٥٨، ٥٦٠، ٦٤٧،

٦٩٤.

مناكحة (مناكحتهم الباطلة): ٧٧١.

من أوجب شيئاً فقد أوجب ما لا يتم إلا به

٣٢٥.

المدولة ٥٦٠، ٥٦١.

من جهل الحق غير معذور: ٦٣٧.

من حقّ الاستثناء أن يخرج بعض ما تناوله

من هذا الذي يجترى على أن يقول إن

الفعات والعبادات الشاقة ليست

مفاتيح ٨١٧

المهي (معمدة وجمعاً) ١٨٢، ١٩٠.

المهي عنه (معرفاً ومكثراً) ١٧٩، ٥٣ تا

١٨٤، ١٨٦ تا ١٩٠، ٤٢٢.

من يمكن من أهم هذه لأصول على كثرة

اشتباهات فيها لابد من أن يكون

ممكناً من العلم بأحكام الحوادث:

٧٩٦.

من يدخل في الإجماع ٦٣٠.

من يقول بالاحتياط ٦٣٨.

المواضع (المحاطب) ٢٣٤

الموارث ٨٢٦، ٧٣٤.

المواصلة ١١، ١٠، ٣٣١، ٣٣٨، ٣٤٠،

٧٥١، ٤٧٨، ٣٩٠، ٣٨٩

موقفه الأمر ٦٧.

موقفه إجماع الأمة لمصنوع حر ٦٤٥.

الموجب (معرفاً ومكثراً، مدكراً ومؤثراً):

٦٧٢، ٦٧١، ١١٢.

الموجب (المثبت): ٧٠٣، ٢٢١، (موجب

مصنوع ٦٨٣، ٥٣٤

المطوق (ما يدور على لمراد للمعنى) ٣٢٣

المع (السمعي) ٨٣١، ٨٢٣، ١٢٠.

منرداً ٦٠٥

المسعة (الخاصة): ٨١١، (التي أشرتم

ليها آخرة غير عاجلة وهي مسعة

على سبيل الجار) ٨١٧

مقطع الولاية ٧٦٥.

المقصود ٤٥٢.

المقصود منه ٤٥٢.

مذكور: ٢٣١.

المسك (معرفاً ومكثراً) ١٢٧، (لا يجوز عليه

- من - إنكار ما لا علمه مسكراً)

٦٥٣، ٦٥٢، ٦١٦، ٦١٨، ٥٠٩.

٨٢٩، ٨٢٧

مكثراً (مدكراً ومؤثراً) ٦١٩، ٦١٤

المكسوة: ٧٥٢.

من لا يستحق المدح ٨٠٨.

من الحائز في العقل أن يعتد الله بما يقاس

لكنه ما تعبد به: ٧٩٢.

٧٥٢، ٥٣٣	نقيس). ٧٣٢
ن	مودع (صاحب الذريعة): ١٩٤.
التسح (مدكراً ومؤثراً، معرّفاً ومكثراً):	موسع: ١٥٦.
٣١٧، ١٦٦. (مادناً عن أن)	اموصوف (معرّفاً ومكثراً، مفرداً وجمعاً)
من الحكم لثبت بالنص الأول	٢٦٩، ١٢٩، ١٢٨
غير ثابت في المستقبل على وجه لولاه	اموصوع (بلام وبدونه، مدكثراً ومؤثراً)
لكان ثابتاً في المستقبل: ٤١٤، ٤١٥،	١٠٥، ١٠٣، ١٠٢، ٥٥، ٥٣، ٩
(والمسوح يجب ان يكونا	(الكلام موضوع للإفادة) ١٢٥.
شرعيتين): ٤١٦، ٤١٩، ٤٥٥،	٢١٧، ٢١٦، ٢٠٥، ٢٠٢، ١٣٢
٤٥٦، ٤٥٨، ٤٦٠، ٤٦٣، ٤٦٨،	٢٣٧، ٢٢٨، ٢٢٧ (المقصود الموصوع)
٤٧٠، ٤٧٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٦٠٢،	٦٧٢، ٤٠٥، ٣٧٧، ٢٤٢
٧١٣، ٦٠٣	اموضوع له ٣٧٧، ٢١٥، ١٩.
البقرة ١٣٤، ١٣٦، ١٥١، ١٥٢، ٣٥٧	موقت: ٤١٦، ١١٦.
اتاق (معرّفاً ومكثراً) (ذهب قوم إلى	موقوف (مدكثراً ومؤثراً): ١٤٨، ١٤٩،
ان التاق لادليل عليه): ٨٢٧،	٨٢٤، ٥٧٨، ١٨١
٨٢٩، ٨٣٣	المهر: ٣٠٢، ١٨٢، (مهر المثل، مهر سنها)
باني الأحكام الشرعية: ٨٢٧.	٧٥٣، ٧٥٢
باني الأحكام العقلية: ٨٢٧.	مهم: ٩.
باني نقيس ٦٩٤، ٧٣١.	الميتة محرمة. ٣٥٣
باني ٤٣٢	الميراث (بلا لام ومع): (ميراث الجدّة)

٢٣٥، ٢٣٦، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٧٩.	النسوة (مجرداً وجمعاً). ٣. (مدعى نسوة)
٢٨٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٧، ٣١٩.	٥١٩، ٥٢٥، ٥٢٧، ٥٦٩، ٥٩٥ تا
٣٢٦، ٣٧٥، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٦.	٥٩٧، ٦١٥، ٦٢٧، ٧٤٦، ٧٩٣،
٤١٨ تا ٤٢٩. (لا يجوز مسح الشيء	٨٩٦) (تسقى لبوة عن مدّعها لانتفاء
قبل وقت فعله) : ٤٣٠ تا ٤٣٧ ،	العَلَمُ المعجز) : ٨٣٤.
٤٣٨ تا ٤٤٠ ، (نسخ الفعل قبل أن	بي : ٨٣٤
يعلم المكلف انه مأمور به) : ٤٤١ ،	محاسبة (معرفة ونكرة) : (محاسبة لما وظهرته)
(بجوار النسخ قبل إيقاع الفعل لا قبل	٤٥٣، ٥٤٨، ٥٧٣
وقته) : ٤٤٢ تا ٤٥٤ (مسح الكتب)	التجسس : ٤٥٣.
٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٨ ، (مسح قياس) *	التحور (كتب...) : ٨٠٩، ٢٦٣.
٤٥٩ ، (نسخ القرآن بالسنة) :	التدب (معرفةً ومكتر) : ٢٥، ٥١ تا ٥٤.
٤٦٠ تا ٤٦٩ (مسح السنة بالكتاب) *	٥٧، ٥٨، ٦١، ٦٢، ٦٤ تا ٧٠ ،
٤٧٠. (مسح فضلة) : ٤٧١ تا ٤٧٥ ،	٧٢، ٧٤، ٧٨، ٩٨، ١٢١، ١٤٠، ١٦٢.
٥٧١ ، ٥٨٥ تا ٥٨٨ ، (نسخ فعله	٤١٨، ٥٦٤، ٥٧٤، ٥٧٨، ٥٧٩ ،
- ع - يفعله) : ٥٩٣ ، (نسخ الفعل	٥٨٣، ٥٨٨، ٥٩٠، ٥٩٢ تا ٨٠٥.
قبل وقته لا يصح) : ٥٩٤ .	٨٠٦
نسك : ٧٤ .	الندر ١٤٦، ٦٦٨
السيئة : ٤١١	زول (تاريخ رول آيات القرآن مصبوط) :
النصاب. ٨١، ٨٣، ٨٤	٣١٦. (...الوحي) : ٦٠٢
نصب (...الأدلة) : ٥٩٩، ٣٣٠. (يصب	النسخ (بلام و بدونه) : ١٠٢، ١٠٥، ١١٧،

- لما أُمارة) ٨١٨، ٦٧٧، ٦٧٦ .
- النص (معرفاً ومكثراً) (نصّ عن اللغة) .
- ٣١٩، ٢٨٦، ٢٧٦، ٩٥، ٤٠، ١٣ .
- (النصّ كلّ خطاب أمكن معرفة
- مراد به) ٤٠٨، ٤٠٤، ٣٢٨ .
- ٤٤٣، ٤١٧، ٤١٥، ٤١٣، ٤٠٩ .
- ٤٥٢، (النصّ الصريح) : ٤٨٥ .
- (... الجلي) : ٤٩١ تا ٤٩٣، ٥٣٤،
- ٦٥٨، ٦٤٩، ٦٤٢، ٦٠٤، ٥٤٢ .
- ٦٧٧، ٦٧٦، ٦٧٢، ٦٦٤، ٦٥٩ .
- ٦٩٦، ٦٩٥، ٦٨٥، ٦٨٤، ٦٨٣ .
- ٧٠٨ تا ٧٠٦، ٧٠٤، ٧٠١، ٦٩٨ .
- ٧١٨، ٧١٧، ٧١٣، ٧١١ (نصّ
- عن اتاعه) ٧٢٣، ٧٢١ تا ٧١٩ .
- نصّ الكتاب) ٧٣٢، ٧٢٨، ٧٢٥ .
- ٧٧٤، ٧٦٩، ٧٦٠، ٧٤٥، ٧٤٢ .
- ١٨١، ٧٨٥، ٧٧٦ (نصّ لحمل)
- ٧٨٨ تا ٧٩٠ .
- نصف المهر ٣٠٢٠
- استصوص (باللام ومعنه) (نصوص قرآن) .
- ٧١٨، ٦٩٣، ٦٩٢، ٦٥٧، ٦٤٩ .
- ٧٢٧، ٧٢٦، ٧٢٣، ٧٢٢، ٧١٩ .
- ٧٣٢، ٧٣٤، ٧٣٩، (النصوص
- وأدلتها) . ٧٤١، ٧٤٥، ٧٤٨،
- ٧٧٦، ٧٧٣، ٧٧٢، ٧٥٦، ٧٤٩
- ٧٨٣، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٩، ٧٩١،
- ٧٩٢ .
- النصّات، ٧٧٨، ٧٨٠ .
- النظر (بلام وبدونه) : ٢، ٣، ٢٣، ٢٠٨،
- ٤٨٥، ٤٨٨، ٤٩٠، ٤٩٢، ٤٩٧،
- ٤٩٨، ٥٣٤، ٥٤٥ . (وجوب .
- في معرفة الله) : ٥٧١، ٥٩٩، (وجوب
- .. في معرفة الله، وجوب معرفة
- الرميل و... في معجزاتهم) : ٦٧٧،
- ٦٨٦ .
- نظم بيت من الشعر ٥٠٢ . (نظم الشعر) :
- ٦٦٤ .
- الثبت : ١٢٨، ٢٢١ .
- النفس ٣، ٢٠، ٢١، ٤٦ .
- الرفع (معرفاً ومكثراً) : ٥٦٦، (... المحص
- إذا حصل في الفعل اقتضى حسنه) :

- ٦٩١، (وقد يحصل في الكذب ...)
- ٦٩٢، (.. لا يجوز عليه تعالى):
- ٨١٤، (لا يمكن القول بأنه خلقها لضعفه، ولا يجوز ان يكون للضعف الذي يجري مجرى العوض، ولا... للضعف الذي هو دفع المصرة، ولا يجوز ان يكون النفع فيه هو التكليف): ٨١٥ =
- (ويمكن ان يقال: إنه خلق الطعوم وما أشبهها للنفع الذي هو وجوب تجنب لانتفاع من عدا لا يسحق الثواب بذلك والمنافع الآجلة الدائمة):
- ٨١٦، ٨١٩، ٨٢٢، ٨٢٣
- الصفات (تقدر): ٦٧٧، ٦٩٤، ٧٨٩
- ٨٢٦
- النفوس (معرفاً ومكتراً): (صفة...): ٦٣،
- ١٣٤، ١٣٦، ١٤٨، ١٥٠، ١٥٨
- ١٦٧، ٣٣٩، ٣٥٦، ٣٥٧
- النبي (معرفاً ومكتراً) ٢٥٨ (.. انساب قصص الإثبات اذا تقابلت وتعلقت جميعاً بالشيء الواحد على وجه واحد): ٢٥٩،
- (نفي التخصيص باخبار الآحاد،...)
- بالقبس): (٢٨٤، ٣١١، ٣٢٠، ٣٥٤،
- (الفاظ...): (٣٩٦، ٤٠٧، زيادة
- النبي على حد الزاني البكر): ٤٤٨،
- (نبي لعمد باخبار الآحاد): ٥٤٢،
- (نبي وإثبات متقابل لا واسطة بينهما).
- ٥٦٥، (نفي كون الاجماع حجة):
- ٦٠٤، (نبي صحة الاجماع): ٦٢١،
- ٦٢٢، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣٣، (نبي ن
- يكون الاجماع بعد الخلاف قاطعاً
- للخلاف): (٦٣٦، ٦٤٧، ٦٥٦،
- (نبي ورود معادة بالقبس): ٦٩٧،
- ٧٣٩، ٧٤٢، ٧٨٩، ٨٠٥، ٨٠٦،
- ٨٠٧، ٨٢٧، (انفي الصفات عن
- لدوات بانتفاء احكامها، نفي السوء
- عن مدعيها لانتهاء العلم المعجز،
- ينفي وجوب صوم شهر زائد...)
- لانتهاء دلالة التبعيد بذلك): ٨٢٨،
- ٨٢٩، (ليس نبي العلم بالحكم يجري
- يجري نفي الحكم): ٨٢٩ (دليل النفي):

٧٥٠،٣٥٤

اسكرة (معرفة ومكثرة، مفرداً وجمعاً).

٢٢١،١٩٨

كوب ٤٤٨

اسكير (الامساك عن ..) ٦٥١،٥٣٧ تا

٧٦٨،٧٥٦،٦٥٣

بواهل ١٥١،١٣٢،١٢١،٨٦،٦٣،٦٢

١٥٥،١٥٢

النوع (بلام ولا معه): ١٥،١٤،٩.

التهى (بلام ولا معه): ٦،١٦،١٩،٢٩،

٣٢،٣٣،٣٥،٣٦،٥٣،٥٤.

(... يقتضي فساد المنهى عنه) :

٥٣،٥٤ (... عن الشيء يقتضي

الأمر بتركه). ٥٦،٥٧،٦٣،٦٤.

٨٥ تا ٩٨، ٩٨، ١٠٢، ١٠٤

(... المعلق بشرط): ١١١، (.)

المشروط... المطلق): ١١٣، ١٦٦،

(... قد يكون على سبيل التوبيخ

والتعنيف): ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦،

(... يخص القوت بخلاف الأمر، .

٨٣٣، (طريقة لى) ٨٣٤- (اعتر

فى بى لامورى ورودها باثباتها ولم

يعبر فى اثباتها بى ورودها بنفس)

٨٣٦،٨٣٥

النقصان (بلام وبدونه). (من نقص).

٤٥٣،٤٥٢

لنقص (ومشتقاته): (نقص الغرض): ٥٧٢،

(نقص الظاهر): ٧٢٨، (انتقاض

الظاهر ببقاء الحدين) ١٣٢،

(ينقص بعضهم على بعض) ٧٦١،

٧٦٢، ٧٧٠، ٧٧١ (انتقاض الحد):

٨٠٨، ٨١٦.

النقل (بلام وبدونه، ومشتقاته). ١٣،

٣٢٦، ٣٢٧، ٣٥٥، ٣٦٣، ٦٢٢،

٨٣٥

نقبض ٣٢،٢٩

النكاح (بلام وبدونه) ١٨، ١٢٢، ١٢٤،

١٧٩، ١٨٢، ١٨٣ (نكاح الأمهات)

١٨٦ (نكاح المتعة، نكاح المحرم،

نكاح شعاع) ١٨٩، ٢٩٩، ٣٥٣.



- تابع للكرهه . من حيث نفسه  
لا يدلّ على الحرمة كالأمر على  
الوجوب لكن بينهما فرق في أنّ  
يدلّ من الخارج على الحرمة بخلاف  
الأمر... يقتضي قبح الفعل والقيح  
يجب ان لا يفعل: ١٧٥. ( مع  
الاطلاق كالأمر لا يقتضي اذّة ولا  
التكرار ويحتمل لكل وقت مستقبل  
ع. عن شيء ليس أمراً بضدّه  
لعطاً ولا معنى كما مضى في الأمر )  
١٧٦ تا ١٧٨. ( ع. المعلنين ع.  
سبيل التحجير يرجع ان اشترط .  
عن كل واحد منها بوجود الآخر )  
١٧٩. ( ... في اللّغة وعرف أهلها  
لا يقتضي فساداً ولا محنةً وانما  
يقتضي الفساد بدليل منمصل )  
١٨٠ تا ١٩٠. ٢٧٩. ١٩٥. ٣١٠.  
٣٨٥. ٣٨٤. ٣٨١. ( بعداً من )  
٤٢١. ٤٢٢. ٤٢٤. ٤٢٦ تا ٤٣١. تا  
٤٣٩. ٥٨١. ٥٨٠. ٥٧٢. ٦٠٨.
٦١١. ٦١٦. ٦١٩. ٦٢٠. ٧٠١.  
٧٠١.  
البته ١٤٨. ١٤٩. (بته بوجوب - قصد  
لوجه) ١٩٣. ٤٧٤. ١٢٥.  
و  
الواحد (معرفاً ومكثراً. مدكثراً ومؤنثاً،  
مفرداً وجمعاً): ٢٥٠. ٥٢. ٥٥٥.  
٦١. ٦٤. ٦٨. ٧٠ تا ٧٢. ٨٠.  
٨٦. ( المصين ) ٨٧. ٨٨. ٩٠.  
( على جهة التحجير ) ٩٢. ٩٣ تا  
٩٦. ( و يقولون . واحد لا بعينه )  
٩٧. ٩٩. ١٣١. ١٣٣. ١٣٦ تا ١٤٠.  
١٤٢. ١٤٣. ١٤٥. ١٤٨. ١٥٣.  
( .. المصين . والموسع ) ١٥٤.  
١٥٥. ١٥٧. ١٥٨. ١٦٢. ١٦٧.  
١٩١. ١٩٤. ٢٢٠. ٢٢٣. ٢٨١.  
٣٣٩. ٣٤٤. ٣٥٦. ٣٥٧. ٤٣٦.  
٥٦٤. ٥٧٩. ٥٨٠. ٥٨٣. ٥٨٨.  
٥٩٠. ٥٩٢. ٦٢٩. ٦٦٦. ( ... لا بد  
من كونه على صفة لوجوب ) ٦٩٩.

٧٩ تا ٨١، ٨٣، ٨٤، ٨٦، ٨٧،  
٨٨، ٩٠، ٩٤، ٩٦، ٩٨، ١٠٢،  
١٠٤، ١١١، ١١٣، ١١٦، ١١٧،  
١١٩، ١٢٣، ١٢٤، ١٣٢، ١٣٤،  
١٣٦، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٤،  
١٤٦، ١٤٧، ١٥١ تا ١٥٦،  
١٥٨، ١٦٤، ١٦٧، ١٦٩، ١٧٣،  
١٨٨، ١٩٣ (موسع، مضيق)،  
١٩٤، ١٩٥، (وجوب عيب)،  
ووجوب كفاي) ١٩٦، ١٩٧،  
١٩٨، ١٩٩، ٢٠١، ..) يشتمل  
على الصحة ويزيد عليها) ٢٢٠،  
٢٢٣، (صلاحاً لاوجوباً) ٢٢٧،  
٢٣٥، ٢٤٠، ٢٥١، ٢٦٧، (وجوب  
العمل بخبر الواحد) ٢٨١، (وجوب  
ما لا يتم ما كنهه الا به) ٣٢٣،  
٣٣٩، (وجوب الصلوة على النبي)،  
٣٥٥، ٣٥٦، (اشارة الى وجوب  
المواظقة الالتزامية) ٣٨٤، ٣٨٥،

(الواجبات في الشرع لايجب الا  
لكونها الطائفاً) ٧٠١، ٧٤٥، ٨٠٥،  
٨٠٦،  
الواحد (معرفاً ومكترأ، مدكر أو مؤنثاً)،  
(واحدة لايعيها) : ٨٨، ٩٠،  
٩٤، ٩٥، ٩٧، (الواحد - المفرد) :  
٢٣٤، (قيل : ان اسم طائفة يقع على  
الواحد) : ٥٣١، ٥٣٣، ٥٣٤، ٦٣١،  
٦٣٢، ٦٤٧، (واحدة رجعية) : ٧٠٦،  
(الطلاق الثلاث يقع منه واحدة)  
٨٠٣،  
وسطة (بلا .) ٤٩٩  
وجدان عيب (وجد به عيباً) : ٣٠٩  
الوجوب (مع بلام وندونه ومعص مشتقانه)  
( . . المسب عن الص) ٢ .  
٢٥، ٤٣، ٥١ تا ٦٤، (اشارة الى  
وجوب الاحتياط في مورد العلم  
الاجمالي) ٦٥٠ تا ٧٠٥ (وجوب البيان)  
٧١، (وجوب البيان عند الحاجة  
لاوقت الخطاب) : ٧٢ تا ٧٤، ٧٦،

الوجوه (بلا لام ومعها) (وجوه لأفعال) .  
 ١٥٠. (وجوه الرحيق) ٣٢٢ .  
 (التي يقع بها النيد) ٣٣١ .  
 (التي يقع الفعل عليها) ٤٣٤ .  
 ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٨٠ (وجوه لمصاح) .  
 ٥٨٥. (القياسية) ٧٢٢٠ (وجوه  
 العلم والنفس) ٨١١ (وجوه القبح) .  
 ٨١٢، ٨١٣، (وجوه المنافع) ٨٢٢ .  
 (وجوه الاستحقاق العقلية) ٨٢٥ .  
 الوجه (بلا لام ومعها) : (وجه الوجوب  
 والندب) : ٢٥، ٦٥، ٦٧... (اندى  
 تعالى به الأمر) ٩٨، ٩٦، ٦٨ .  
 ١٢٣، ١٤٠، ١٤٨، ١٥٠، ١٦٧ ان  
 ١٦٩ (ان يتوى بها اداء الواجب =  
 قصد توجه) ١٩١، ٢٩١، ٣٦١ .  
 ٤٢١، ٤٢٥، ٤٣١، ٤٣٢، (اشارة  
 الى ان الحسن والقبح بالوجوه  
 والاعتبار) ٤٣٤ تا ٥٧٢، ٥٧٥  
 (الذي يدبر عليه

٤١٨، ٤٢٣، ٤٣٣. (وجوب مطلق  
.. مشروط): ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٥٦.  
٤٦٠، ٤٦١، ٤٧٤. (وجوب عقلي،  
وجوب سمعي) ٤٨٣، ٤٨٤، ٥١٠،  
٥١٦، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٤، ٥٢٥.  
٥٢٧، ٥٣٠، ٥٣١. (وجوب العمل  
بالتقاء الختائب) ٥٣٢ (طريقة  
وجوب التحرر عن المصار) ٥٣٤.  
٥٣٥، ٥٤٢، ٥٤٤، ٥٤٦، ٥٥٥.  
(وجوب شكر النعمة، وجوب السطر  
في معرفة الله) ٥٧١، ٥٧٣، ٥٧٤.  
٥٧٨ تا ٥٨٣. (وجوب لتأني) ٥٨٤،  
٥٩١، ٥٩٤. (وجوب  
السطر في المعجرات). ٥٩٩، ٦١٢.  
٦١٤، ٦٤٥، ٦٦٦. (وجوب السطر  
في معرفة الله، وجوب معرفة الرسل،  
وجوب التوجه الى القلة) ٦٧٧ تا  
٦٨٠، ٦٩٩، ٧٠٢، ٧٤٦، ٧٧٨.

البحرود (باللام والهمزة): ٤٥، ٤٨، ٤٨٠.

- الأمر لا يقدح فيه ترك الأمر ولوجه  
التي يدل عليه الفعل يقدح) .  
٥٩١، ٥٨٩، ٥٨٨، ٥٨٣ تا ٥٨١  
٦٧٩، ٦٧٨، ٥٩٦ (وجه الصلحة) .  
٦٧٢، ٧٠٢ تا ٧٠٠، ٦٨٥، ٦٨٤  
٨٢٠، ٨١٦، ٧٢٣  
الوحدة ٢٢٩  
الوحي (بلا لام ومعها، ومشتقاته) : ٤٦٧ .  
٦٠٢، ٦٠٠، ٥٩٠، ٥٨٩، ٤٦٩  
٦٦٩، ٦٦٨، ٦٦٧، ٦٢٨  
الوديعة (بلا لام ومعها) : ١٥٥، ١٥٤، ١٥٢ .  
(ردّ وديعة) : ٦٩٩، ٥٦٤، ١٩٤ .  
٨٢٥، ٨٠٢، ٧٠١  
الوراثه (بمشتقاتها) : ٣١٨ .  
ورع (ومن شروط المفتى ان يكون ورعاً  
ديناً صيباً عدلاً منزهاً) ٨٠٠  
الورود (إشارة إلى الوجود أو الحكومة)  
٦٩٨  
ورود (للعادة أي شئ) ٥٢٠، ٥١٩٠  
٧٧١، ٥٢٢  
وصية (عشتقاتها) ٧٩١، ١٣٧٠  
الوضع (عشتقاته) : ١٠٠، ٨٠ (وضع اللغة)  
٥٠، ٤٣، ٤٢، ٤٠، ١٩، ١٨، ١٥  
٥٣، ٥٥، ٦١، ٦٦، ١١٥، ١٢٢  
١٩٨، ١٩٠، ١٨٩، ١٨٦، ١٤١  
٢٠٢، ٢٠٤ (غير ما وضع له) .  
٢٠٧، ٢١٥، ٢١٨، ٢٢٣، ٢٢٨  
٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٧، ٢٤٢، ٣٢٦  
٣٢٧، ٣٩٧، ٤٢١، ٦٤٨، ٦٧٢  
الوصوء (عشتقاته) : ٨٤، ٨٣، ١٨، ١١١  
١٥٤، ٣٠٩، ٤٣٩، ٧٣٠، ٧٤٤  
لوعبد (من حاله في وعيد) ٣٥ (قتراب)  
بهذا الأمر هو الدلالة على وجوده) :  
٦٧، ٦٨، ٣١٤، ٣٥٧، ٥١٦  
٧٧٧  
الوقت (بلا لام ولا معها) : (وقت الوجوب) :  
١٣٧ تا ١٤٠، (وقت خطاب وقت  
الحاجة) ١٤٢، ١٤٣ . (لمصدق  
لعبادة والفصل عنها والعبادة الفاصلة  
عن الوقت) ١٤٥٠ تا ١٤٧، (وقت

لحوار، وقت الوجوب ( ١٥١٠ ،  
( وقت الاداء ) ١٥٦ ( . المصتيق ) :  
١٥٨ ، ١٩٤ ( وقت الحاحه والمصلحة )  
٣٦٠ ، ٣٦٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ .  
٣٨٦ ، ٣٩٠ ، ٤٣٢ ، ٤٣٥ ، ٤٣٨ .  
٤٣٩ ( وقت المنسوخ ) ، ٤٧٣ ، ٥٧٣ |  
٥٧٤ ، ٥٩٠ ، ٥٩٤ .  
الوقف ( بلا م ولا معه ) : ( ... في مطلق الأمر  
بين الإيجاب والسلب ) ٧٣٠٥١ .  
في مطلق الأمر بين التكرار والمرّة )  
٩٩ ، ١٤٠ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٨١ .  
( وجوب الوقف عند عدم الدليل ) :  
٢٥١ ، ٢٥٤ ، ٣٤٧ ، ٦٣٦ ، ٨٠٨ .  
٨٠٩ .  
الوقوف ( بلا م ولا معه ) : ٤٧١ ، ( الخلاف  
في ( ٥٤٧٠ ، ( وقوعه و وقوع  
صدّه ) ٥٩٣ .  
وقوع التملك بالبيع : ١٢٢ .  
وقوع البيوتة والفرقة بالطلاق : ١٢٢ .  
الوقوف بين الوجوب والتدب : ٥٤ .

ي

٧١٥٠٧٠٦٠٧٠٥٠٦٦٨٠٥٦٤	انيد (باللام ومعنه) (صاحب اليد) ٨٢٤٠.
٧٤٤٠٧٢٦٠٧٢٥٠٧٢٠٠٧١٦	اليقين (يجب حمله على ... وهو الاقل في
٨٢٩	العائدة): ٧٩٠٠٦٥.
يوم الجمعة ٨٣٥	اليمين (باللام ولا معنه) (استعدادا ليمين) ١١٤.
يوم اسبقية ٧٧٢	٢٤٥٠٢٤٤٠١٥٣ (الشاهدو . )
	٤٤٨٠٤٤٧٠٤٠٦٠٢٩١٠٢٩٠

## فهرست بلاد وامکنه

عرقه: ٢٩٣.	بدر: ٧١٥.
الكوفة: ٦٤٤٠	عداد ٥١٤٠٥٠٣
المدينة: ٦٤٤٠٦٤٣.	بيروت (پاورقی) ٥٩٢٧.
مصر (پاورقی). ٤٨١٠٩١٠٥٨٠٢٧.	تهران (پاورقی) ٥٥٢٠٥٣٣٠٤٧٢٠٤٧٠.
مكة: ٨٣٢٠٧١٥٠٦٦٧.	٥٦٣.
واسط: ٥١٤.	الحريرة (پاورقی): ٢٧.
الهند (پاورقی): ٤٨١.	حُسَيْن: ٧١٥.
اليمن: ٧١٠.	انروم: ٥٥٦.
	اشام ٥٠٣.

## فهرست اشعار و امثال

صفحه

قول الشاعر

۲۷

«لِأَمْرِ مَا يُسَوِّدُ مَنْ يَسْوَدُ».

و من آمدن العرب

۲۷

«لِأَمْرِ مَا جَدَعَ قَصِيرُ أَنْفِهِ».

قال الشاعر

۲۸

«تُخَيِّرُنِي الْعَيْنَانِ مَا الْقَلْبُ كَاتِمٌ».

قول لشاعر

رُبَّ مَنْ أَنْصَحْتُ عَيْظًا قَلْبَهُ

۳۶

قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْنًا لَمْ يُطْعَ

قول الشاعر:

«إِلَى الْمَلِكِ الْقَرَمِ وَابْنِ الْهَمَامِ

۱۲۸

وَلَيْتَ الْكَيْبَةَ فِي الْمَزْدَحِمِ»

قول الشاعر

۲۴۶

«وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا أَوَارَى».



## فهرست مطالب

صفحة	
٧-١	مقدمة الكتاب
١٠-٧	باب الكلام في الخطاب وأقسامه وأحكامه.
١٣-١٠	الحث في الحقيقة والمجاز ، وفي كون الحقيقة مطردة.
١٤-١٣	فيما به يُعرف "كون" اللفظ حقيقة.
١٥-١٤	يحوز في المجاز التعدد عن المورد التي استعمله فيها أهل النعمة الى موعبها وقيلها.
١٧	في جواز الاشتراك ووقوعه.
١٩-١٧	في جواز استعمال اللفظ في أكثر من معنى.
٢٢-٢٠	في حد العم وأقسامه ، وما يوجه من الدلالة.
٢٤-٢٣	في العطف وما يحصل عنده (أي الأمره).
٢٦-٢٤	في عدم اعتبار الطن في أصول الفقه
١٧٤-٢٧	باب القول في الأمر وأحكامه وأقسامه.
٣٥-٢٧	فصل في الأمر واشتراكه بين القول والفعل
٣٨-٣٥	فصل في وجوب اعتبار الرتبة في الأمر.
٤١-٣٨	فصل في صيغة الأمر واشتراكها بين الوجوب والإباحة
٥١-٤١	فصل فيما به صار الأمر أمراً.

## صفحة

٧٣-٥١	فصل في اشتراك الأمر بين الوجوب والتدبيرة واحتصاصه بالوجوب شرعاً.
٧٥-٧٣	فصل في حكم الأمر الوارد بعد الخطر.
٨١-٧٥	فصل في أن الكفار يحاطون بالشرائع
٨٢-٨١	في دخول العبد والمرأة وانصت تحت الحطب
٨٥-٨٣	فصل في دلالة الأمر على وجوب المقدمات الوجودية.
٨٨-٨٥	فصل في أن الأمر بالشئ ليس ينهي عن ضده لفظاً ولا معنى.
٩٩-٨٨	فصل في الأمر بالشئ على وجه التحجير.
١٠٩-٩٩	فصل في أن الأمر المطلق هل يقتضي مرة أو التكرار
١١٥-١٠٩	فصل في أن الأمر المعلق بشرط أو صفة هل يتكرر بتكرارها
١٢١-١١٦	فصل في أن القصاص يحتاج ان دليل جديد
١٢٥-١٢١	فصل في أن الأمر هل يقتضي الإجراء
١٢٨-١٢٥	فصل في أن الأمور ته يتكرر بتكرار الأمر
١٣١-١٢٨	فصل في الأمرين المعلقين أحدهما على الآخر وأقسامهما
١٤٥-١٣٠	فصل في أن الأمر هل يقتضي الفور أو التراخي
١٥٩-١٤٥	فصل في الأمر الموقت وأقسامه وأحكامه
١٦١-١٥٩	فصل في أن الأمر لا يدخل تحت أمره
١٧٤-١٦١	فصل في الشروط التي معها يحسن الأمر بالفعل
١٩٦-١٧٤	باب في أحكام السهي
١٧٤	فصل (في أن السهي لا صيغة له تحصره)

صفحه

- ۱۷۵ في اعتبار الرتبة في النتهى
- ۱۷۵ في أن النتهى يحصر القول بخلاف الأمر
- ۱۷۶ في احتمال النتهى المطلق للتكرار والمرة
- ۱۷۶ في أن الأمور ممكنة في النتهى كالأمر بخلاف التخيير في الأوقات المستقبلية
- ۱۷۶ ليس النتهى عن الشيء أمراً بصدده لفظاً ولا معنى
- ۱۷۷-۱۷۹ فصل في صحة دخول التخيير في النتهى
- ۱۷۹-۱۹۵ فصل في أن النتهى هل يقتضي مصاد المهية عنه
- ۱۹۱ في أقسام تأثير المهية عنه في لشروط الشرعية
- ۱۹۱-۱۹۵ في حكم الصلوة في الدار المعصوية
- ۱۹۶-۱۹۷ فصل فيما يقتضيه الأمر من جمع أو آحاد
- ۱۹۷-۲۴۳ باب الكلام في العموم والخصوص
- ۲۰۱-۲۲۹ في اشتراك ما يدعى أنه للعموم بين العموم والخصوص
- ۲۲۹-۲۳۴ فصل في ذكر أقل الجمع والخلاف فيه
- ۲۳۴-۲۳۷ فصل في بيان معنى أن العموم مخصوص
- ۲۳۷-۲۳۸ فصل في أنه تعالى يجوز أن يُحاطب بالعموم ويريد بالخصوص
- ۲۳۸-۲۴۱ فصل في أن العام المخصوص يكون مجازاً أم لا ؟
- ۲۴۱-۲۴۲ فصل فيما به يتصور العام خاصاً
- ۲۴۳-۲۴۳ باب في أنواع التخصيص
- ۲۴۴-۲۴۸ فصل في تخصيص العموم بالاستثناء وأحكامه

صفحة

فصل في أن الاستثناء المتعقب للحمل هل يراد به "إلى الجميع" أو إلى ما يديه فقط ؟	٢٧٣-٢٤٨
في قبول شهادة انقادف بعد التوبة	٢٧٣-٢٧٠
فصل في تخصيص العموم بالشرط	٢٧٤-٢٧٣
فصل في المطلق والمقيد	٢٧٧-٢٧٥
فصل في المخصصات المعصلة الموجهة للعلم	٢٨٠-٢٧٧
فصل في التخصيص بأخبار الآحاد	٢٨٣-٢٨٠
فصل في تخصيص العموم بالقياس	٢٨٨-٢٨٣
فصل في تخصيص العموم بأقوال الصحابة	٢٨٩-٢٨٨
فصل فيما ألحق بالعموم وهو خارج عنه	٢٩٤-٢٩٠
فصل في تمييز ما يصح دخول التخصيص فيه مما لا يصح	٢٩٥
فصل في تخصيص الإجماع	٢٩٦
فصل في العاية التي يتلوع تخصيص العموم إليها	٢٩٨-٢٩٧
فصل في الاستثناء والشرط إذا تعقبا بعض ما دخل تحت العموم	٣٠٥-٢٩٨
في الحمل المتعاطفة المخصوص بعصب	٣٠٣
فصل في تخصيص قول النبي - ص - بفعله	٣٠٦
فصل في تخصيص العموم بالعادات	٣٠٧-٣٠٦
فصل في أن العموم إذا خرج على سبب خاص لا يجب قصره عليه	٣١١-٣٠٧
فصل في تخصيص العموم بمذهب الراوي	٣١٣-٣١٢

صفحه

- فصل "في أن الأحاز كالأوامر في جواز دخول التحصيل فيها ٣١٢-٣١٤
- فصل "في أن ذكر بعض الجملة لا يخص به العموم ٣١٤-٣١٥
- فصل "في بناء العام على الخاص ٣١٥-٣٢٠
- فصل "في حكم العمومين إذا تعارضا ٣٢٠-٣٢٣
- باب الكلام في المجمل والبيان ٣٢٣-٣٩٠
- في المجمل والبيان واقسامهما ٣٢٣-٣٢٨
- فصل "في معاني مصطلحات الباب ٣٢٨-٣٢٩
- فصل "في حقيقة اسباب ٣٢٩-٣٣٠
- فصل "في لوجوه التي يقع بها البيان ٣٣١-٣٣٢
- فصل "في أن تخصيص عموم لا يمنع من التعلق بظاهرة ٣٣٢-٣٣٧
- فصل "في ذكر ما يحتاج من الأعمال إلى بيان وما لا يحتاج إلى ذلك ٣٣٨-٣٣٩
- فصل "في وقوع البيان بالأفعال ٣٣٩-٣٤٢
- فصل "في تقديم القول في البيان على الفعل ٣٤٢-٣٤٣
- فصل "في أنه هل يجب أن يكون البيان كالمجمل في القوة وغيرها؟ ٣٤٣-٣٤٥
- فصل "في تمييز ما لحق بالمجمل وليس منه أو أدرج فيه وهو خارج عنه ٣٤٥-٣٥٩
- فصل "في ذكر جواز تأخير التبليغ ٣٦٠-٣٦١
- فصل "في أن البيان لا يجوز تأخيره عن وقت الحاجة ٣٦١-٣٦٢
- فصل "في تأخير البيان عن وقت الخطأ ٣٦٢-٣٩٠
- فصل "في جواز سماع المخاطب العام وإن لم يسمع الخاص ٣٩٠-٣٩١
- فصل "في عدم دلالة الوصف على المفهوم ٣٩٢-٤١٣

## صفحة

في عدم الفرق بين الوصف وغيره من الشرط والغاية والعقد في عدم الدلالة على المفهوم

٤٠٦

٤٧٥-٤١٣

## باب الكلام في النسخ وما يتعلق به

٤٢١-٤١٣

فصل في حد النسخ ومهم أحكامه . وفي شرائط النسخ وأقسامه

٤٢٣-٤٢١

فصل في الفرق بين النسخ والنسخ والمحصيل

٤٢٤-٤٢٣

فصل فيما يصح فيه معنى النسخ من أفعال المكلف

٣٢٥-٣٢٤

فصل فيما يحسن من الشئ بعد الأمر والأمر بعد النهي

٤٢٦-٤٢٥

فصل في لدلالة على حوار نسخ الشرائع

٤٢٨-٤٢٦

فصل في دحوى النسخ في الأحبار

٤٢٩-٤٢٨

فصل في حوار نسخ الحكم دون التلاوة ونسخ التلاوة دون

٤٣٠-٤٢٩

فصل في حوار نسخ العادة قل فعلها

٤٤٣-٤٣٠

فصل في أنه لا يجوز نسخ الشئ قبل وقت فعله

٤٥٢-٤٤٣

فصل في أن الزيادة على النص هل يكون نسخاً أم لا ؟

٤٥٥-٤٥٢

فصل في أن التفصيص من النص هل يكون نسخاً أم لا ؟

٤٥٦-٤٥٥

فصل في حوار نسخ الكتاب بالكتاب والسنة بالسنة

٤٦٠-٤٥٦

فصل في نسخ الإجماع والقياس ومخوى القول

٤٧٠-٤٦٠

فصل في حوار نسخ القرآن بالسنة

٤٧١-٤٧٠

فصل في حوار نسخ السنة بالكتاب

٤٧٢-٤٧١

فصل فيما به يُعرف كون النسخ ناسخاً ومسحاً ومسوحاً

صفحه

٤٧٥-٤٧٢

فصل " فيما به يُعرَفُ تاريخُ النَّاسِحِ والمُسوحِ

٤٧٦

تذكارُ

٥٥٥-٤٧٧

باب الكلام في الأخبار (أغار قسمت دوم)

٤٨٠-٤٧٧

فصل " في حدِّ الخبرِ ومهمِّ أحكامه

٤٨١

فصل " في أنَّ في الأخبارِ ما يحصل عنده العلمُ

٤٨٤-٤٨٢

فصل " في أقسام الأخبارِ

٥١٠-٤٨٤

فصل " في صفةِ العلمِ الواقعِ عند الأخبارِ (أنَّه ضروريٌّ أو مُكْتَسَبٌ)

٤٨٨-٤٨٥

توقفُ المصنَّفِ في صفةِ هذا العلمِ ووجهه

٤٩٠-٤٨٨

في أدلَّةٍ من قطعٍ على الصَّرورةِ والحواشيِ عنها

٤٩٣-٤٩١

في ما احتصَّن به المصنَّفُ من الشرطِ لحصول العلمِ الصَّروريِّ ودفعِ الإشكالِ عنه

٤٩٦-٤٩٤

في شروطِ اعتسرها القومُ لذلكِ وأدلتها

٤٩٨-٤٩٦

في شبهةِ السَّليحيِّ أنَّ العلمَ الحاصلَ من الأخبارِ لا يجوز أن يكونَ ضروريّاً وردّها

٥٠٠-٤٩٨

في شروطِ ما يحصلُ عنده العلمُ بتأمُّلٍ ونظرٍ

٥٠١

في اشتراطِ ثبوتِ الشَّرائطِ في جميعِ الطَّسَّقاتِ

٥٠٤-٥٠١

في الطَّريقِ الموصلِ إلى العلمِ بثبوتِ هذه الشَّرائطِ

٥٠٧-٥٠٤

فيما به يُعلَّمُ ثبوتُ الشَّرائطِ في جميعِ الطَّسَّقاتِ

٥١٠-٥٠٧

فيما يَنَحَقُّ بما يُعلَّمُ صدقُه

- صفحة
- فصل " فيما يُعْنَمُ كَدُّهُ مِنَ الْأَحَارِ نَاصِطَوَارٍ أَوْ اكْتِسَابِ ٥١٥-٥١١
- فصل " فيما لَا يُعْنَمُ كَوْنُهُ صِدْقًا وَلَا كَذِبًا مِنَ الْأَحَارِ ٥١٦-٥١٥
- فصل " فِي أَنَّ حَيْرَ الْوَاحِدِ لَا يُوجِبُ الْعَمَّ ٥١٩-٥١٧
- فصل " فِي ذِكْرِ الدَّلَالَةِ عَلَى جَوَازِ التَّعَدُّ بِالْعَمَلِ بِحَيْرِ الْوَاحِدِ ٥٢٨-٥١٩
- فِي أدلة مَنْ مَنَعَ مِنْ جَوَازِ التَّعَدُّ بِحَيْرِ الْوَاحِدِ وَلِجَوَابِ عَنْهَا ٥٢٨-٥٢٢
- فِي وَجْهِ التَّرْقِي بَيْنَ الْأُصُولِ وَالْمَرْوَعِ فِي جَوَازِ التَّعَدُّ بِحَيْرِ الْوَاحِدِ ٥٢٧
- فصل " فِي إِبْطَالِ التَّعَدُّ بِحَيْرِ الْوَاحِدِ أَوْ نَقْيِ ذَلِكَ؟ وَالْإِصْحَاحُ عَدَمُ وَرُودِ التَّعَدُّ ٥٥٤-٥٢٨
- فِي أدلةِ لِقَائِلَيْنِ يورُودُ التَّعَدُّ بِحَيْرِ الْوَاحِدِ وَاجْوَازِ عَنْهَا ٥٥١-٥٣١
- فِي الإِشَارَةِ إِلَى كَلَامِ أَبِي عَلِيٍّ الْحُسَيْنِيِّ فِي الْعَمَلِ بِقَوْلِ الْأَشْيَيْنِ وَلِجَوَابِ عَنْهُ ٥٥٤-٥٥١
- فصل " (فِي أَنَّهُ مَعَ عَدَمِ الْعَمَلِ بِحَيْرِ الْوَاحِدِ لَا وَجْهَ لِلْكَلامِ فِي مَرْوَعِ هَذَا الْأَصْلِ) ٥٥٥-٥٥٤
- بَابُ صِفَةِ الْمُتَحَمَّلِ لِلْخَيْرِ وَالْمُتَحَمَّلِ عَدَمُ وَكَيْفِيَّةُ الْفَاطِ الْرَوَايَةِ عَنْهُ ٥٦٢-٥٥٥
- فِي الْمَاوَكَةِ وَالْمَكَانَةِ وَالْإِجَارَةِ ٥٦٢-٥٦٠
- بَابُ الْكَلَامِ فِي الْأَفْعَالِ ٦٠٣-٥٦٢
- فصل " فِي ذِكْرِ حَدِّ لِفْعَلٍ وَاسْتِنْبَاهٍ عَلَى جُمْلَةٍ مِنْ مَهْمٍ أَحْكَامُهُ ٥٦٨-٥٦٢
- فِي جُمْلَةٍ مِنْ تَقْسِيَمَاتِ الْفِعْلِ ٥٦٧-٥٦٢



صفحه

في الفرق بين المحطوري والمكروه - وفي بعض تعبيرات لفهائ في هذا الباب	۵۶۸-۵۶۷
فصل في ذكر اختلاف لفاعلين في هذه الأفعال	۵۷۰-۵۶۸
فصل في أن لفعل لا يوجب اتساع الشيء - ع - في أفعاله	۵۷۲-۵۷۰
فصل في معنى التأتى بالشيء ص	۵۷۶-۵۷۲
فصل في أن السمع قد دل على وجوب التأتى به - ع - في جميع أفعاله إلا ما حُصّ به	۵۷۷-۵۷۶
فصل في أن أفعاله هل على الوجوب أم لا	۵۸۵-۵۷۸
فصل في الوجوه التي يقع عليها أفعاله - ع - وطريق معرفة ذلك	۵۹۳-۵۸۵
فصل في أنه هل يصح في أفعاله - ص - التعارض أم لا	۵۹۵-۵۹۳
فصل في أنه هل كان الشيء متعلداً بشرائع من تقدمته من الأنبياء ع ؟	۶۱۳-۵۹۵
باب الكلام في الإجماع	۶۵۶-۶۰۳
في حجية الإجماع وبيان علتها ودليلها ، ورد أدلة من أثبتوا بوجه آخر أو ما	۶۲۵-۶۰۲
فصل في الإجماع هل هو حجة في شيء مخصوص أو في كل شيء	۶۳۰-۶۲۵
في أن المسألتين كسأله واحد في هذا الباب	۶۳۰-۶۲۹
فصل في ذكر من يلحق في الإجماع الذي هو حجة	۶۳۳-۶۳۰
فصل في أن إجماع أهل كل الأعصار حجة	۶۳۴-۶۳۳
فصل في أن اقتراص العصر غير معتبر	۶۳۴

صفحة

فصل في أن الإجماع بعد الخلاف هل يُزيل حكم الخلاف أم لا ؟ ٦٣٧-٦٣٥

فصل في أن الأمة إذا اختلفت على قولين أو أكثر فله لا يجوز إحداث قول

زائد ٦٣٧-٦٣٩

فصل في أن الصحابة إذا اختلفت بعلمين أو استدللت بدليلين هل يجوز أن

بعدهم أن يعتل أو يستدل بغير ذلك ٦٣٩-٦٤١

فصل في أن الإجماع على أنه لا فصل بين المسألتين هل يمنع من الفصل بينهما

٦٤١-٦٤٣

فصل في أن إجماع أهل المدينة ليس بحجة وتجاوز مخالفته

فصل في أن موافقة إجماع الأمة لمصمون حبر هل يند على أنهم عملوا به

ولأجله ٦٤٥

فصل في أنه هل يجوز أن يجتمعوا على الحكم من طريق الاجتهاد أو لا يجوز

ذلك ٦٤٦-٦٥٠

فصل في القبول إذا ظهر بين الصحابة ولم يُعرف له مخالف كيف حكمه ؟

٦٥١-٦٥٤

فصل في حكم القول إذا وقع من الصحابي ولم يظهر ولم يُعرف له مخالف

٦٥٤-٦٥٥

فصل في أنه هل يجوز مع اختلاف الصحابة اتّباع بعضهم دون بعض ؟ ٦٥٥-٦٥٦

باب الكلام في القياس وما يختص به ويلحق به ٦٥٦-٧٩٢

فصل يحتاج إلى تقديمه ٦٥٦-٦٥٨

فصل في أنه لا يجوز أن يفتوّن الله تعالى إلى الشيء ع- أو العدم أن يحكم في

## صحيحه

الشرعيّات معاشة إذا علم أنّه لا يتحارّ إلا الصواب ٦٥٨-٦٦٩

في ما احتاره بعد التأمّل من حوار التقيّض في بعض الأعمال لا في جميعها

٦٦٦-٦٦٢

فيما نعتق به مؤيّدس في حوار التقيّض والحواب عنه ٦٦٧-٦٦٩

فصل في القياس والاجتهاد وإرأى ما هو ؟ وما معاني هذه الألفاظ ؟ ٦٦٩-٦٧٣

فصل في ذكر اختلاف النّاس في القياس ٦٧٣-٦٧٥

فصل في حوار التّشديد بالقياس ٦٧٥-٦٩٧

في إبطال قول من أحال القياس، وفيه إشارة إلى موا د حوار العمل بالظنّ وعدم

حوار هـ. ٦٩٧-٦٧٧

في أن طيئة الطريق لأنسانيّ قطعاً الحكم ٦٧٩-٦٨١

فيمن أحال القياس من حيث يؤدّي إلى تضادّ الأحكام وجوابه ٦٨٠-٦٨١

فيمن أسّفل قياسي من حيث لا طريق إلى علمه انطس ٦٨١-٦٨٩

في طريقة النظام ومن تابعه وجوابه ٦٩٠-٦٩٣

في ردّ من نقي القياس من جهة أنّه اقتصار على أدول اليابس رنة ٦٩٣-٦٩٤

في ردّ من نفى القياس بانه لو حاربت العادة بالقياس في لقروع لجارت في

الأصول وبحر ذلك ٦٩٤-٦٩١

فصل في بى ورود العادة بالقياس ٦٩٧-٧٩١

في ردّ من أثبت القياس من طريق العقل ٦٩٨-٧٠٤

في أدلة من قال بالقياس من طريق الشرع والجواب عنها ٧٠٥-٧٩١

صفحة

٨٠٤-٧٩٢	باب الكلام في الاجتهاد وما يتعلق به
٧٩٥-٧٩٢	في الاجتهاد والتعمد به وموارده
٨٠٤-٧٩٦	فصل في صفة المفتي والمستفتي
٧٩٩-٧٩٦	فيما سئل على حُسْن تقليد النعمان للمفتي ودفع ما يقال عليه
٨٠٠-٧٩٩	في صفات المفتي
٨٠١	في وجوب الترجيح عند اختلاف المفتين في اعم والدين والتجيز عند التسوي
٨٠٤-٨٠٢	في جوار وقوع التعادل بين الحكمين
٨٢٧-٨٠٥	باب الكلام في الحظر والإباحة
٨٠٨-٨٠٥	في حد المباح والمحظور
٨٢١-٨٠٨	في ان الأصل فيما يصح الاندفاع به ولا صرر فيه على أحد هو الإباحة
٨٢٤-٨٢١	فيما استندت به القائل بالحظر وجوابه
٨٢٤	في أن الأملاك لها اصل في العقل وليست بموقوفة على السمع
٨٢٧-٨٢٤	كيفية الاستحقاق العقلي
٨٣٧-٨٢٧	باب في التالي والمستصحب للحال هل عليهما دليل أم لا ؟
٨٢٩-٨٢٧	في الدليل على التالي
٨٣٣-٨٢٩	في أن استصحاب الحاشي لا دليل عليه
٨٣٣	في لقوب تأقل ما قبل في المسألة
٨٣٦-٨٣٣	في أن انتهاء الدلالة كاف في التالي بخلاف الاثبات
٨٣٧-٨٣٦	في الاستدلال برأية الدمة

## فوائد واستدراکات

### فوائد

۱- در مقدمه، صفحه بیست و دو، سطر آخر، درباره کتاب ذخیره آمده است که: «بر حسب فحوصی که از طرف اینجانب بعمل آمده نسخه ای از آن در دست بیست»

۲- در صفحه بیست و هشت، سطر ۱۰ از مقدمه در باب تأثیر آراء «سید» در نظرات دانشمندان متأخر، راجع به کتاب «عده الاصول» شیخ طوسی رحمه الله آمده که «حتی در بعض موارد یک بحث مفصل که مشتمل بر صفحات عدیده است عیناً در کتاب «دریعه» قدس و خود شیخ نیز بدین معنی تصریح و اعتراف کرده است» و در پاروقی آمده: «رجوع شود به سرتاسر مسحت قیاس در کتاب «عده الاصول»

### استدراکات

پس از چاپ جلد اول، محقق ارجمند آقای محمد تقی دانش پژوه ارومجو نسخه، و تصمیم یکی از فضلا بر چاپ آن، اینجانب را آنگاه ساختند

حقیقت این است که مرحوم «شیخ» در هیچ جای عده نامی از کتاب «دریعه» «سید» برده، سکه در و این صفحه کتاب «عده» سعادده می شود که مرحوم «شیخ» ابتدا «دریعه» را ندیده است، می فرماید: «و لم یُعهد لأحد من أصحابی هذا المعنی الا ما ذکره شیخنا أبو عبد الله رحمه الله فی المختصر الذی له فی أصول الفقه ولم یستقصیه و شد منه أشياء یحتاجُ إلى استدراکیه و تحریرات غیر ما حررها و ان»

## فوائت

## استدراکات

سَيِّدَنَا الْأَجَلَ الْمُرْتَضَى أَدَمَ اللَّهُ عَلَوْهُ وَإِنْ  
كَثُرَ فِي أَمَالِهِ وَمَيُّقَرُّ عَلَيْهِ شَرْحُ ذَلِكَ  
لَمْ يُصَفِّ فِي هَذَا الْمَعْنَى شَيْئاً يُرْجَعُ  
إِلَيْهِ وَيُجْعَلُ ظَهراً يُسْتَنَدُ إِلَيْهِ.

در این اولاً بر وی ایجاب سیار  
موجب شکفتنی است که مرحوم «شیخ» که  
«حواصی مرحوم» «سید» بوده بطوری که  
هر ماه از او ۱۲ دینار شهریه دریافت می‌داشته  
یعنی ۴ دینار بیش از آنچه دیگران دریافت  
می‌داشتند، و بعلاوه در طول ۲۳ سال از  
اواخر عمر «سید» ملازم او بوده چگونگی  
از وجود این تصنیف که یکی از مهمترین  
مصنّفات «سید» است بی‌خبر بوده ||  
وثائقی این تشابه شدید کتاب عده و ذریعه  
در لحاظ لفظ و معنی از چیست؟ و ثانیاً این  
نقل فوقی مکرراً «شیخ» از «سید» در  
غالب مسائل خصوصاً در نیمه دوم کتاب  
که نیز چهار مورد (صفحات ۳۴ و ۱۷۹ و

## فوائد

## استدراکات

۲۵۵ و ۲۹۰) هیچکدام راه کتابی را نکت

سید مستند ننموده به استناد کدام کتاب سید

بوده است، آیا سید بجز ذریعه تصدیق تقریباً

کامل در اصول فقه داشته و یا لا اقل در اکثر

مسائل آثاری داشته که مستند شیخ بوده؟!

منظر اینجانب برای پاسخ سوالات

فوق به یکی از این جوابها باید متوسل شد:

۱- به کتب و رسائل دیگر سید استناد

می کرده، و بین آن کتب و رسائل و کتاب

ذریعه نشانه کامل وجود داشته است، مخصوصاً

با ملاحظه آنچه خود سید در مقدمه ذریعه

صفحه ۴ هر موده است: «ولعل القلیل»

النشأه من مسائل أصول الفقه بما لم أتمل

فيه مسألة مفردة مستقلة مستقصاة

لامياً مسائله المهمات الكبار» وجه بسا

همه و یا قسمتی از این مسائل در دست نیست.

۲- اینکه مطالب را در مجلس درس

از مرحوم سید اقتباس کرده است.

فوائد

استدراکات

۳ زمین دریعه اقتباس کرده لکن پیش از آنکه بصورت کتابی مستقل درآید.  
 ۴- پس از نوشتن صفحات اول عده ویا پس از مرگ میباید از همین دریعه استفاده کرده و در آن به عت وعت ویا احساس عدم ضرورت خودداری کرده است.

المخاطب	المخاطب	۸ سطر	۳- صفحه
بُشْنِه	بُشْنِه	۵۰ ۱۳۸	۴- "
المکلف	المکلف	۸۰ ۴۲۱	۵- "
إذا وجدتها	إذا وجدتها	۳۰ ۷۱۰	۶- "
نه این وعده عمل نشده است زیرا چاپخانه خود را از لحاظ شماره های سیاه در مصیقه نشان می داد.	در ۸۳۹ (شماره ذیل: ۳۵۵) در دین صفحه وعده شده است که در فهرست برای تعیین محل اصلی موضوع فهرست از شماره های سیاه استفاده شود.	۷- "	
ایستاد فراموش کرده ام که در کجا ادعاء تواتر این روایت را دیده ام ؟ ولی	۸- در صفحه ۸۹۷ سطر ۱۳ درباره حدیث: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» در پراثر	۸- "	



## فوائد

## استراکات

آمده است «هذه الرواية معروفة  
تواترها عندها لسيد - فقه - من أحوار  
الآحاد»

در کتب درایه مرحوم «شهید ثانی» در  
صفحه ۱۵ بنفی تواتر این حدیث شده.  
برای تواتر در وسط سادش طاری شده نه  
در اول. و نه همین علت در صفحه ۱۷ در مقام  
فرق بین مستفیض و مشهور این حرر ا مشهور  
عبر مستفیض دانسته است؛ و در صفحه ۴۱  
دوباره همین حدیث گوید: «وإنه عویض  
فی طرفه الأول لأنه مما تفرقة به من  
الصحابه عمر».

پایان

اسفند ماه ۱۳۴۸









## فہرست آخرین اشارات دانشگاه تہران

- ۴۱۳ - چوتھی سی وضع چوب بند دوم خواص چوب و حدی ۱۱۱ ریل
- ۴۱۴ - شہد شمسی بند بھوی بہا حکمی د کرسیوں تصویرچی ۸
- ۴۱۵ - تہوں نہ بھوی تہی بند واپ چاپ دوم د کرسیوں علی مودی ۵۵
- ۴۱۶ - منشیہ و شمسی حصہ ۱ علامہ میرا سی د کرسیوں و موش ۶
- ۴۱۷ - فرید خا - حمد سکھو و حدی ۹۵
- ۴۱۸ - بند بھوی - بند چٹائی حمد د کرسیوں میرا سی - د کرسیوں موش ۹۵
- ۴۱۹ - اصول تہیہ شیر: مجید حکمتی ۱۰۱
- ۴۲۰ - تاریخ سیاسی و سیاسی ہوا حمد دوم علی کبریہ ۸۵
- ۴۲۱ - آلودگی ہوا: دکتر احمد مظہری ۴۵
- ۴۲۲ - فرید خا حمد مہر و موش ۶۵
- ۴۲۳ - پندہ ہوا ہوا - حمد ہوا ہوا د کرسیوں علی احمد ۸۵
- ۴۲۴ - پندہ ہوا ہوا ہوا - حمد ہوا ہوا د کرسیوں علی احمد ۲۷
- ۴۲۵ - تاریخ سیاسی و سیاسی ہوا حمد دوم علی کبریہ ۸۵
- ۴۲۶ - حمد ہوا ہوا ہوا - حمد ہوا ہوا د کرسیوں علی احمد ۲
- ۴۲۷ - حمد ہوا ہوا ہوا - حمد ہوا ہوا د کرسیوں علی احمد ۱۲۰
- ۴۲۸ - حمد ہوا ہوا ہوا - حمد ہوا ہوا د کرسیوں علی احمد ۲
- ۴۲۹ - حمد ہوا ہوا ہوا - حمد ہوا ہوا د کرسیوں علی احمد ۲
- ۴۳۰ - حمد ہوا ہوا ہوا - حمد ہوا ہوا د کرسیوں علی احمد ۲۷
- ۴۳۱ - حمد ہوا ہوا ہوا - حمد ہوا ہوا د کرسیوں علی احمد ۲
- ۴۳۲ - کانی شناسی: عبدالحمید قرقانی ۱۷۰
- ۴۳۳ - حمد ہوا ہوا ہوا - حمد ہوا ہوا د کرسیوں علی احمد ۸۵
- ۴۳۴ - حمد ہوا ہوا ہوا - حمد ہوا ہوا د کرسیوں علی احمد ۲
- ۴۳۵ - حمد ہوا ہوا ہوا - حمد ہوا ہوا د کرسیوں علی احمد ۱۶۰
- ۴۳۶ - حمد ہوا ہوا ہوا - حمد ہوا ہوا د کرسیوں علی احمد ۸۵
- ۴۳۷ - شمسی آلی عمومی (جلد دوم): یحییٰ علیہ ۱۱۵
- ۴۳۸ - حمد ہوا ہوا ہوا - حمد ہوا ہوا د کرسیوں علی احمد ۱۴
- ۴۳۹ - حمد ہوا ہوا ہوا - حمد ہوا ہوا د کرسیوں علی احمد ۱
- ۴۴۰ - یولوژی عمومی: علی حائری روحانی ۹۵
- ۴۴۱ - حمد ہوا ہوا ہوا - حمد ہوا ہوا د کرسیوں علی احمد ۱۵
- ۴۴۲ - حمد ہوا ہوا ہوا - حمد ہوا ہوا د کرسیوں علی احمد ۱۰
- ۴۴۳ - حمد ہوا ہوا ہوا - حمد ہوا ہوا د کرسیوں علی احمد ۷۱
- ۴۴۴ - حمد ہوا ہوا ہوا - حمد ہوا ہوا د کرسیوں علی احمد ۸۰
- ۴۴۵ - حمد ہوا ہوا ہوا - حمد ہوا ہوا د کرسیوں علی احمد ۱۴۵
- ۴۴۶ - حمد ہوا ہوا ہوا - حمد ہوا ہوا د کرسیوں علی احمد ۹۵













